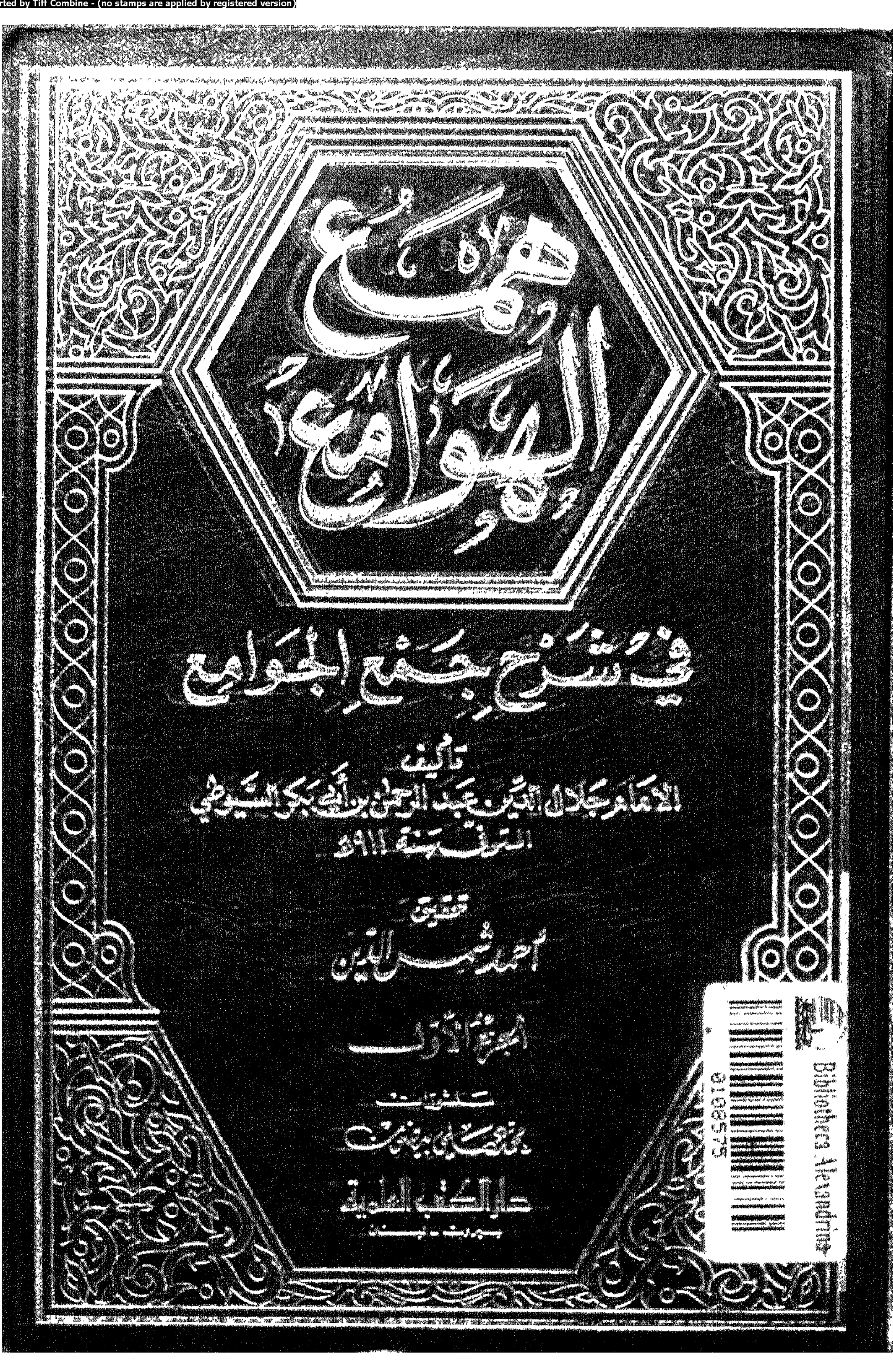

همع الهوامع
في شرح جمع الجوامع
تأليف
الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ
تحقيق
أحمد شمس الدين
الجزء الأول
منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان
Bibliotheca Alexandrina
0108575


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)







في
شرح جمع الجوامع

تأليف
الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١هـ

تحقيق
أحمد شمس الدين

الجزء الأول

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ-١٩٩٨م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١)٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الإمام السيوطي(١)

هو أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمٰن ابن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق بن همام الخضيري الأسيوطي الشافعي. يلقّب بجلال الدين، ويكنى بأبي الفضل؛ وكنّاه بهذه الكنية شيخه العزّ الكناني الحنبلي حين عرض عليه محافيظه، فقال له: ما كنيتك؟ فقال: لا كنية لي؛ فقال: أبو الفضل. وكتب له هذه الكنية بخطّه(١).

وقد ذكر الإمام السيوطي ترجمته بنفسه في كتابه «حسن المحاضرة» فقال:

«وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداء بالمحدثين قبلي، فقلّ أن ألف أحد منهم تاريخاً إلا ذكر ترجمته فيه، وممن وقع له ذلك الإمام عبد الغافر الفارسي في «تاريخ نيسابور»، وياقوت الحموي في «معجم الأدباء»، ولسان الدين بن الخطيب في «تاريخ غرناطة»،

---

(١) نذكر من مصادر ترجمة السيوطي الكثيرة ما يلي: الضوء اللامع للسخاوي (٤/ ٦٥ ـ ٧٠)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٨/ ٥١ ـ ٥٥)، الكواكب السائرة للغزي (١/ ٢٢٦ ـ ٢٣١)، النور السافر للعيدروسي (٥٤ ـ ٥٨)، البدر الطالع للشوكاني (١/ ٣٢٨ ـ ٣٣٥)، هدية العارفين للبغدادي (١/ ٥٣٤ ـ ٥٤٤)، فهرسة الخديوية (في مواضع كثيرة)، كشف الظنون لحاجي خليفة (في مواضع كثيرة)، فهرس الأزهرية (٦/ ٢٨٧)، فهرس التيمورية (١/ ١٥٩)، مخطوطات الموصل للجلبي (٦٧/ ١٧٣، ١٨٣، ١٩٢)، المخطوطات التاريخية لكوركيس عواد (ص ٥٣)، عقود الجوهر لجميل العظم (١٩٤ ـ ٢١٦)، التعريف بالمؤرخين للعزاوي (١/ ٢٥٣، ٢٥٤)، روضات الجنات للخوانساري (٤٣٢ ـ ٤٣٧)، معجم المؤلفين لكحالة (٥/ ١٢٨، ١٢٩)، الأعلام للزركلي (٣/ ٣٠١، ٣٠٢). كما ترجم السيوطي لنفسه في كتابه حسن المحاضرة (١/ ١٨٨ ـ ١٩٥).

(١) انظر شذرات الذهب (٨/ ٥١).

والحافظ تقي الدين الفاسي في «تاريخ مكة»، والحافظ أبو الفضل بن حجر في «قضاة مصر»، وأبو شامة في «الروضتين» وهو أورعهم وأزهدهم فأقول:

أما جدي الأعلى همام الدين، فكان من أهل الحقيقة ومن مشايخ الطرق، ومن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة، منهم من ولي الحكم ببلده، ومنهم من ولي الحسبة بها، ومنهم من كان تاجراً في صحبة الأمير شيخون، وبنى مدرسة بأسيوط، ووقف عليها أوقافاً، ومنهم من كان متمولاً، ولا أعلم منهم من خدم العلم حق خدمته إلا والدي.

وأما نسبتنا بالخضيري فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلا الخضيرية، محلة ببغداد[1]، وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدي رحمه الله يذكر أن جده الأعلى كان أعجمياً، أو من الشرق؛ فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة.

وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة[2]، وحُمِلت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب[3]، رجل كان من كبار الأولياء بجوار المشهد النفيسي، فبرّك علي. ونشأت يتيماً فحفظت القرآن ولي دون ثماني سنين. ثم حفظت العمدة، ومنهاج الفقه والأصول، وألفية ابن مالك، وشرعت في الاشتغال بالعلم من مستهل سنة أربع وستين، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضي زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحي الذي كان يقال: إنه بلغ السن العالية، وجاوز المائة بكثير[4] ـ والله أعلم بذلك ـ قرأت عليه في شرحه على المجموع.

وأجزْت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين، وقد ألفت في هذه السنة فكان أول شيء ألفته شرح الاستعاذة والبسملة، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني[5]، فكتب عليه تقريظاً، ولازمته في الفقه إلى أن مات، فلازمت ولده، فقرأت عليه

---

(١) قال ياقوت في معجم البلدان (٢/ ٣٧٧، ٣٧٨): الخضيرية: محلة كانت ببغداد تنسب إلى خُضير مولى صالح صاحب الموصل، وكانت بالجانب الشرقي، وفيها كان سوق الجرار.

(٢) يذكر ابن إياس في بدائع الزهور (ص ٢٥٦) أن ولادة السيوطي كانت في جمادى الآخرة من السنة المذكورة، كما يذكر أن هذه السنة التي ولد فيها السيوطي وقع طاعون بالديار المصرية ومات فيه من الناس ما لا يحصى عددهم.

(٣) ذكر ابن إياس وفاة محمد المجذوب سنة ٨٥٩ هـ، وقال عنه: توفي في جمادى الآخرة رحمه الله، ولما مات أخذه السلطان إينال ودفنه بجوار تربته تبركاً فيه.

(٤) ذكر السخاوي في الضوء اللامع (٢/ ١٧) أن الشارمساحي توفي سنة ٨٥٥ هـ وقد جاوز الثمانين بيسير.

(٥) المتوفى سنة ٨٦٨ هـ.

من أول التدريب لوالده إلى الوكالة، وسمعت عليه من أول الحاوي الصغير إلى العدد، ومن أول المنهاج إلى الزكاة، ومن أول التنبيه إلى قريب من الزكاة، وقطعة من الروضة، وقطعة من تكملة شرح المنهاج للزركشي، ومن إحياء الموات إلى الوصايا أو نحوها. وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين، وحضر تصديري، فلما توفي سنة ثمان وسبعين، لزمت شيخ الإسلام شرف الدين المناوي[١]، فقرأت عليه قطعة من المنهاج، وسمعته عليه في التقسيم إلا مجالس فاتتني، وسمعت دروساً من شرح البهجة ومن حاشيته عليها ومن تفسير البيضاوي.

ولزمت في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشمني الحنفي[٢]، فواظبته أربع سنين، وكتب لي تقريظاً على شرح ألفية ابن مالك وعلى جمع الجوامع في العربية تأليفي، وشهد لي غير مرة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه، ورجع إلى قولي مجرداً في حديث، فإنه أورد في حاشيته على الشفاء حديث أبي الجمرا في الإسرا، وعزاه إلى تخريج ابن ماجه، فاحتجت إلى إيراده بسنده، فكشفت ابن ماجه في مظنته فلم أجده، فمررت على الكتاب كله فلم أجده، فاتهمت نظري، فمررت مرة ثانية فلم أجده، فعدت ثالثة فلم أجده، ورأيته في معجم الصحابة لابن قانع، فجئت إلى الشيخ فأخبرته، فبمجرد ما سمع مني ذلك أخذ نسخته وأخذ القلم فضرب على لفظ «ابن ماجه» وألحق «ابن قانع» في الحاشية، فأعظمت ذلك وهبته لعظم منزلة الشيخ في قلبي واحتقاري في نفسي، فقلت ألا تصبرون لعلكم تراجعون! فقال: إنما قلدت في قولي «ابن ماجه» البرهان الحلبي. ولم أنفك عن الشيخ إلى أن مات.

ولزمت شيخنا العلّامة أستاذ الوجود محيي الدين الكافيجي[٣] أربع عشرة سنة، فأخذت عنه الفنون من التفسير والأصول والعربية والمعاني وغير ذلك. وكتب لي إجازة عظيمة.

وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفي دروساً عديدة في الكشاف والتوضيح وحاشيته عليه وتلخيص المفتاح والعضد.

وشرعت في التصنيف في سنة ست وستين، وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب[٤]، سوى ما غسلته ورجعت عنه.

---

(١) المتوفى سنة ٨٧١ هـ.

(٢) المتوفى سنة ٨٧٢ هـ.

(٣) المتوفى سنة ٨٧٩ هـ.

(٤) ذكر الداودي أن مؤلفات السيوطي بلغت خمسمائة وزادت على ذلك، وذكر ابن إياس أنها بلغت ستمائة مؤلف.

وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور، ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمور، منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر. وأفتيت من مستهل سنة إحدى وسبعين، وعقدت إملاء الحديث من مستهل سنة اثنتين وسبعين.

ورزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة.

والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها، لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي فضلاً عمن هو دونهم، أما الفقه فلا أقول ذلك فيه، بل شيخي فيه أوسع نظراً، وأطول باعاً، ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه والجدل والتصريف، ودونها الانشاء والترسل والفرائض، ودونها القراءات، ولم آخذها عن شيخ، ودونها الطب. وأما علم الحساب فهو أعسر شيء علي وأبعده عن ذهني، وإذا نظرت إلى مسألة تتعلق به، فكأنما أحاول جبلاً أحمله.

وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى، أقول ذلك تحدّثاً بنعمة الله علي، لا فخراً، وأي شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيله بالفخر! وقد أزف الرحيل، وبدا الشيب، وذهب أطيب العمر، ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية، ومداركها ونقوضها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك من فضل الله، لا بحولي ولا بقوتي، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد كنت في مبادىء الطلب قرأت شيئاً في المنطق، ثم ألقى الله كراهته في قلبي. وسمعت ابن الصلاح أفتى بتحريمه فتركته لذلك، فعوضني الله تعالى عنه علم الحديث الذي هو أشرف العلوم.

وأما مشايخي في الرواية سماعاً وإجازة فكثير، أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه، وعدتهم نحو مائة وخمسين[١]، ولم أكثر من سماع الرواية لاشتغالي بما هو أهم، وهو قراءة الدراية» انتهى من حسن المحاضرة.

تلاميــذه:

أما تلاميذ الإمام السيوطي فهم كثيرون لا يكادون يحصون، منهم من تتلمذ على يديه

(١) ذكر محمد عبد المنعم خاطر في كتابه عن جلال الدين السيوطي (ص ١٩) أن شيوخه بلغوا ستمائة شيخ.

ومنهم من تتلمذ على كتبه. ومن اللامعين الذين تتلمذوا على كتبه الشعراني الذي قال في ذيل طبقاته: «أرسل إلي ورقة مع والدي بإجازته لي جميع مروياته ومؤلفاته، ثم لما جئت إلى مصر قبيل موته اجتمعت به مرة واحدة فقرأت عليه بعض أحاديث من الكتب الستة وشيئاً من المنهاج في الفقه تبركاً، ثم بعد شهر سمعت ناعيه ينعي موته، فحضرت الصلاة عليه عند الشيخ أحمد الأباريقي بالروضة عقب صلاة الجمعة في سبيل المؤمنين عند الجامع الجديد بمصر العتيقة، رضي الله عنه».

ومن تلاميذه الحافظ الداودي، وكان شيخ أهل الحديث في عصره، وله مؤلفات كثيرة أثنى عليها العلماء.

مؤلفاته:

ألّف الإمام السيوطي في فنون عديدة، وكان في بعض هذه المؤلفات نسيج وحده كما يظهر ذلك في كتابه «الهمع» في النحو، وفي كتابه «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» وفي «الجامع الكبير» في الحديث، وغيرها. وقد كان السيوطي في أول أمره ملخصاً ومختصراً، ثم انتهى أمره إلى الاستقلال في التأليف والتجويد والتحرير، فبلغت عدد مؤلفاته ستمائة وأكثر، منها الكتاب الكبير ومنها الرسالة الصغيرة. ونذكر فيما يلي بعض هذه المؤلفات مرتبة ترتيباً ألفبائيًّا:

١ ـ الإتقان في علوم القرآن.
٢ ـ إتمام الدراية لقراء النقاية.
٣ ـ الأحاديث المنيفة.
٤ ـ الأرج في الفرج.
٥ ـ الأذكار فيما عقده الشعراء من الآثار.
٦ ـ إسعاف المبطأ في رجال الموطأ.
٧ ـ الأشباه والنظائر، في العربية.
٨ ـ الأشباه والنظائر، في فروع الشافعية.
٩ ـ الاقتراح، في أصول النحو.
١٠ ـ الإكليل في استنباط التنزيل.
١١ ـ الألفاظ المعربة.
١٢ ـ الألفية في مصطلح الحديث.
١٣ ـ الألفية في النحو، واسمها «الفريدة» وله شرح عليها.

١٤ ـ إنباه الأذكياء لحياة الأنبياء.
١٥ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.
١٦ ـ التاج في إعراب مشكل المنهاج.
١٧ ـ تاريخ أسيوط.
١٨ ـ تاريخ الخلفاء.
١٩ ـ التحبير لعلم التفسير.
٢٠ ـ تحفة المجالس ونزهة المجالس.
٢١ ـ تحفة الناسك.
٢٢ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي.
٢٣ ـ ترجمان القرآن.
٢٤ ـ تفسير الجلالين.
٢٥ ـ تنوير الحوالك في شرح موطأ الإمام مالك.
٢٦ ـ الجامع الصغير، في الحديث.
٢٧ ـ جمع الجوامع، ويعرف بالجامع الكبير؛ في الحديث.
٢٨ ـ الحاوي للفتاوي.
٢٩ ـ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة.
٣٠ ـ الخصائص والمعجزات النبوية.
٣١ ـ درّ السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة.
٣٢ ـ الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور.
٣٣ ـ الدر النثير في تلخيص نهاية ابن الأثير.
٣٤ ـ الدراري في أنباء السراري.
٣٥ ـ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة.
٣٦ ـ الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج.
٣٧ ـ ديوان الحيوان؛ اختصره من حياة الحيوان للدميري، وقد ترجم إلى اللاتينية.
٣٨ ـ رشف الزلال، ويعرف بمقامة النساء.
٣٩ ـ زهر الربى، في شرح سنن النسائي.
٤٠ ـ زيادات الجامع الصغير، مرتبة على الحروف.
٤١ ـ السبل الجلية في الآباء العلية.
٤٢ ـ شرح شواهد المغني، سماه: فتح القريب.
٤٣ ـ الشماريخ في علم التاريخ؛ رسالة.
٤٤ ـ صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام.

٤٥ ـ طبقات الحفاظ.
٤٦ ـ طبقات المفسرين.
٤٧ ـ عقود الجمان في المعاني والبيان؛ أرجوزة.
٤٨ ـ عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد.
٤٩ ـ قطف الثمر في موافقات عمر.
٥٠ ـ كوكب الروضة؛ في ذكر جزيرة الروضة التي كان من سكانها.
٥١ ـ اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة.
٥٢ ـ لبّ اللباب في تحرير الأنساب.
٥٣ ـ لباب النقول في أسباب النزول.
٥٤ ـ ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين.
٥٥ ـ متشابه القرآن.
٥٦ ـ المحاضرات والمحاورات.
٥٧ ـ المذهب فيما وقع في القرآن من المعرب.
٥٨ ـ المزهر، في علوم اللغة.
٥٩ ـ مسالك الحنفا في والدي المصطفى.
٦٠ ـ المستطرف من أخبار الجواري.
٦١ ـ مشتهى العقول في منتهى النقول.
٦٢ ـ مصباح الزجاجة في شرح سنن ابن ماجه.
٦٣ ـ مفحمات الأقران في مبهمات القرآن.
٦٤ ـ مقامات في الأدب.
٦٥ ـ مقامات؛ وهي ٢٤ رسالة في مباحث مختلفة.
٦٦ ـ المقامة السندسية في النسبة المصطفوية.
٦٧ ـ مناقب أبي حنيفة.
٦٨ ـ مناقب مالك.
٦٩ ـ مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا.
٧٠ ـ المنجم في المعجم؛ ترجم فيه لشيوخه.
٧١ ـ نزهة الجلساء في أشعار النساء.
٧٢ ـ النفحة المسكية والتحفة المكية؛ في عدة علوم.
٧٣ ـ نواهد الأبكار؛ حاشية على البيضاوي.
٧٤ ـ الوسائل إلى معرفة الأوائل.

وللسيوطي مؤلفات كثيرة في التصوّف، نذكر منها:

٧٥ ـ تأييد الحقيقة العلية وتشييد الطريقة الشاذلية .
٧٦ ـ درج المعالي في نصرة الغزالي على المنكر المتغالي .
٧٧ ـ مختصر الإحياء .
٧٨ ـ الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والأبدال .
٧٩ ـ المعاني الدقيقة في إدراك الحقيقة .
٨٠ ـ سهام الإصابة في الدعوات المستجابة .
٨١ ـ شرح الصدور بشرح حال الموتى في القبور .
٨٢ ـ بشرى الكئيب بلقاء الحبيب .
٨٣ ـ تنوير الحلك في رؤية النبي والملك .
٨٤ ـ عقيدة المسلم، المعروف بالاقتصاد؛ وهو شرح لمتن الكوكب الوقاد لعلم الدين السخاوي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ. ويشير في هذا الكتاب إلى بعض أخلاق الصوفية .

انقطاعه للعلم والعبادة ووفاته :

قال ابن العماد الحنبلي: «لمّا بلغ أربعين سنة أخذ في التجرد للعبادة والانقطاع إلى الله تعالى والاشتغال به صرفاً والإعراض عن الدنيا وأهلها كأنه لم يعرف أحداً منهم، وتسرع في تحرير مؤلفاته وترك الإفتاء والتدريس واعتذر عن ذلك في مؤلف سماه بالتنفيس، وأقام في روضة المقياس فلم يتحول منها إلى أن مات»[١] .

قال ابن العماد: «ومناقبه لا تحصر كثرة، ولو لم يكن له من الكرامات إلا كثرة المؤلفات مع تحريرها وتدقيقها لكفى ذلك شاهداً لمن يؤمن بالقدرة»[٢] .

وتوفي رحمه الله سنة ٩١١ هـ. قال ابن العماد: «توفي في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى في منزله بروضة المقياس بعد أن تمرض سبعة أيام بورم شديد في ذراعه الأيسر عن إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثماني عشر يوماً، ودفن في حوش قوصون خارج باب القرافة»[٣] .

تبحّره في علوم اللغة، وكتابه «همع الهوامع» :

رُزق الإمام السيوطي التبحّر في علوم اللغة والنحو، وقد قيّض الله له شيوخاً أئمة تلقّى عنهم علوم العربية وأعانته ملكة صافية على إتقانها والبراعة فيها، فكان شيخه الشمني بارعاً في

(١) انظر شذرات الذهب (٨/ ٥٣).
(٢) انظر شذرات الذهب (٨/ ٥٤).
(٣) انظر شذرات الذهب (٨/ ٥٥).

النحو، وقد انتفع به السيوطي انتفاعاً كبيراً، وكان له أثـر كبير في نبوغه في النحو واللغة، وحين ألّف «شرح الألفية» و «جمع الجوامع» كتب له تقريظاً عليهما وشهد له غير مرة بالتقدم بلسانه وبنانه. كما تتلمذ أيضاً على محيي الدين الكافيجي الذي وصفه السيوطي بـ «أستاذ الوجود» وقد لقّب الكافيجي لكثرة تدريسه الكافية.

وللسيوطي مؤلفات عديدة في النحو واللغة، نذكر منها: شرح ألفية ابن مالك، والنكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، والفتح القريب على مغني اللبيب، وشرح شواهد المغني، وشرح ملحة الإعراب للحريري، ومختصر الملحة، والأخبار المروية في سبب وضع العربية، والمصاعد العلية في القواعد النحوية، والاقتراح في أصول النحو وجدله، والشمعة المضيئة في شرح كافية ابن مالك، والتوشيع على التوضيع، والسيف الصقيل في حواشي ابن عقيل، وقطر الندى في ورود الهمزة للندا؛ وهذه الكتب ذكرها في «حسن المحاضرة»، ولم يذكر كتابين آخرين مهمّين ألفهما بعد كتابه حسن المحاضرة، هما: الأشباه والنظائر في النحو، وقد رتّبه على سبعة فنون كل فنّ له مقدمة مستقلّة كأنه سبعة كتب؛ وكتاب «المزهر في اللغة» الذي قال عنه جرجي زيدان في كتابه «آداب اللغة العربية»: «هو أهم كتبه اللغوية، وهو فريد في بابه، يدخل في جزأين، الجزء الأول يبحث في ألفاظ اللغة وأصلها وصحيحها ومتواترها والمرسل والمنقطع وطرق الأخذ ومعرفة المصنوع والضعيف والمنكر والرديء والمذموم والمطرد والشاذ والغريب والنادر والمستعمل والمهمل والمعرب والمولّد... وغير ذلك، والجزء الثاني يبحث في أوزان الكلام وأبنية الأفعال والضوابط واستثناء الأبنية مما يندر وروده. وفيه فائدة عظمى للباحث في أصول الألفاظ وعلاقة العربية بأخواتها السامية».

أما كتابه «همع الهوامع» فهو شرح لكتابه «جمع الجوامع» في النحو؛ وجمع الجوامع كتاب مختصر يحتوي على مقدمة في تعريف الكلمة وأقسامها، وعلى سبعة كتب هي: المرفوعات، والفضلات، والمجرورات، والعوامل، والتوابع، والأبنية، وتغيرات الكلم الإفرادية؛ وقال في مقدمته[1]: «وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه حذوت فيه حذو كتب الأصول. وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبّان وغيره: إنّ الله وتر يحب الوتر، أما ترى السموات سبعاً والأيام سبعاً والطواف سبعاً؛ الحديث».

والذي قصده من تأليف جمع الجوامع كما ذكر في المقدمة، هو «تأليف مختصر في العربية جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف، حاوٍ لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف،

---

(١) انظر صفحة ١٨.

محيط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف، مع مزيد وافٍ، فائق الانسجام، قريب من الأفهام»[١].

وقال في مقدمة همع الهوامع[٢]: «فإنّ لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل، وجموعاً قصُرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدتُ فيه ما يقرّ الأعين ويشنّف المسامع، وأوردته مناهل كتبٍ فاض عليها همع الهوامع، وجمعته من نحو مائة مصنّف، فلا غرو أن لقّبته جمع الجوامع. وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعاً كثير النقول طويل الذيول جامعاً للشواهد والتعاليل معتنياً بالانتقاد للأدلّة والأقاويل، منبّهاً على الضوابط والقواعد والتقاسيم والمقاصد، فرأيت الزمان أضيق من ذلك ورغبة أهله قليلة فيما هنالك، مع إلحاح الطلاّب عليّ في شرح يرشدهم إلى مقاصده ويطلعهم على غرائبه وشوارده، فنجّزت لهم هذه العجالة الكافلة بحلّ مبانيه وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه وتعليل أحكامه، مسمّاة بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع».

عملي في الكتاب:

- اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على نسخة مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٤٨) نحو طلعت. كما استعنت بنسخة مطبوعة سنة ١٩٩٤ في مؤسسة الرسالة بتحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم.

- قمت بضبط النصّ بالحركات وعلامات الترقيم المناسبة.

- وضعت بعض العناوين الفرعية بين حاصرتين تسهيلاً للعرض والتناول.

- قمت بتصحيح بعض الألفاظ والعبارات سواء في المخطوط أو المطبوع، وأشرت إلى ذلك في الحواشي. كما استدركت بعض النصوص الساقطة من المخطوط من مظانّها.

- بذلت جهدي في وضع بعض التعليقات والشروحات المختصرة مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إثقال الحواشي بما يمكن أن نجده مطوّلاً في الشروحات المتوفرة بكثرة.

- خرّجت جميع الشواهد الشعرية، باستثناء القليل منها الذي لم أهتد إليه؛ واعتمدت في

(١) انظر صفحة ١٨.
(٢) انظر صفحة ١٧.

ذلك بشكل رئيسي على «المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية» من إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، الصادر عن دار الكتب العلمية.

ـ خرّجت الآيات القرآنية المستشهد بها في الكتاب مع الإشارة إلى القراءات المختلفة من شاذة وغير شاذّة ونسبتها إلى قارئيها. كما خرّجت الأحاديث النبوية بالرجوع إلى الصحاح والكتب المعتمدة.

ـ عرّفت بالأعلام الواردة في الكتاب، خاصة أعلام اللغويين والنحاة، كما عرّفت بالأماكن والكتب الواردة مع نسبتها إلى مؤلفيها، وشرحت الكلمات الغريبة بالرجوع إلى كتب اللغة والغريب.

ـ قسّمت الكتاب إلى ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات.

ـ وضعت فهارس تفصيلية للكتاب، أثبتّها في مجلد رابع.

وبعد، عسى أن أكون وُفّقت في خدمة هذا الكتاب الجليل، وحسبي أنني حاولت، وما توفيقي إلا بالله العليّ العظيم عليه توكّلت وإليه أنيب، والحمد للّه أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على سيدنا ورسولنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أحمد شمس الدين
بيروت ـ لبنان
في ٢٦/٦/١٩٩٧ م

صورة الورقة الأولى من المخطوط

صورة الورقة الثانية من المخطوط



بسم الله الرحمٰن الرحيم
[مقدمة همع الهوامع للمؤلف]

يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي الشافعيّ ـ لطف الله تعالى به ـ سبحانك! لا أُحْصِي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ على نفسك. وأصلي وأسلم على محمد أفضل من خَصَصْتَهُ بروح قُدسك.

وبعد، فإن لنا تأليفاً في العربيّة جمع أدناها وأقصاها، وكتاباً لم يغادِر من مسائلها صغيرة ولا كبيرةً إلا أحصاها، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل، وجُموعاً قَصُرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدتُ فيه ما يُقِرُّ الأعين، ويشنّف[1] المسامع، وأوردْتُهُ مناهِلَ كتبٍ فاضَ عليها همع الهوامع[2]، وجمعته من نحو مائة مصنَّف، فلا غرو أن لقّبْتُهُ «جَمْعَ الجوامع». وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعاً كثير النُّقُول، طويلَ الذُّيول، جامعاً للشواهد والتعاليل، معتنياً بالانتقاد للأدلّة والأقاويل، منبّهاً على الضّوابط والقواعد، والتقاسيم والمقاصد، فرأيت الزمان أَضْيَقَ من ذلك، ورغبة أهله قليلة فيما هنالك، مع إلحاحِ الطُّلاَّب عليّ في شرحٍ يرشدهم إلى مقاصده، ويُطْلِعُهم على غرائبه وشوارده[3]، فنجَّزْتَ لهم هذه العُجالة الكافلة بحلّ مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتعليل أحكامه، مسماة (بهمع الهوامع، في شرح جمع الجوامع).. واللّهَ أسأل أن يبلِّغ به المنافع، ويجعلنا ممن يسابق إلى الخيرات ويسارع، بمنّه ويُمنه.

[مقدمة جمع الجوامع]

أحمدك اللهم على ما أسبغت من النِّعم، وأصلي وأسلّم على نبيّك المخصوص بجوامع الكَلِم، وعلى آله وصحبه ما قام بالنفس ضمير، وأعرب عنه فم، وأستعينك في

---

(١) يقال: شنّف الآذان بكلامه: أمتعها به. وشنّف كلامه: زيّنه. (المعجم الوسيط: ص ٤٩٦).

(٢) يقال: همعت العين هَمْعاً وهُمُوعاً: دمعت. وعين هَمِعة: لا تزال تدمع. ودمع هَمُوع: سيّال. (المعجم الوسيط: ص ٩٩٥).

(٣) شوارد اللغة: غرائبها ونوادرها. (المعجم الوسيط: ص ٤٧٨).

إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصرٍ في العربية، جامعٍ لما في الجوامع من المسائل والخلاف، حاوٍ لوجازة اللّفظ وحسن الائتلاف، محيطٍ بخلاصة كِتَابَي (التسهيل)[١] و (الارتشاف)[٢]، مع مزيدٍ واف، فائق الانسجام، قريب من الأفهام، وأسألك النفع به على الدوام.

(ص)[٣]: **وينحصر في مقدّمات وسبعة كتب.**

(ش)[٤]: المقدمات في تعريف الكلمة، وأقسامها، والكلام، والكَلِم، والجملة، والقَوْل، والإعراب، والبناء، والمنصرف وغيره، والنكرة، والمعرفة وأقسامها.

والكتاب الأول: في العُمَد، وهي المرفوعات، وما شابهها من منصوب النواسخ.

والثاني: في الفضلات وهي المنصوبات.

والثالث: في المجرورات، وما حُمِل عليها من المجزومات، وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة، وما ضم إليها من بَقِيّة حروف المعاني.

والرابع: في العوامل في هذه الأنواع، وهو الفعل وما ألحق به. وخُتِم باشتغالها عن معمولاتها، وتنازعها فيها.

والخامس: في التوابع لهذه الأنواع، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار، والحكاية، والتسمية، وضرائر[٥] الشعر. وهذه الكتب الخمسة في النحو. **والسادس** في الأبنية.

والسابع: في تغييرات الكَلِم الإفراديّةِ كالزيادة والحذف، والإبدال والنقل، والإدغام. وختم بما يناسبه من خاتمة الخطّ.

وهذا ترتيب بديع لم أُسْبَقْ إليه، حذوت فيه حذو كتب الأصول. وفي جعلها سبعةً مناسبةٌ لطيفة مأخوذة من حديث (ابن حِبّان) وغيره: «إن الله وِتْرٌ، يحب الوتر، أما ترى السمواتِ سبعاً، والأيامَ سبعاً، والطّواف سبعاً» الحديث.

---

(١) كتاب «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» في النحو لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ. لخّصه من مجموعته المسماة بالفوائد. (كشف الظنون: ص ٤٠٥).

(٢) كتاب «ارتشاف الضرب في لسان العرب» في النحو، لأثير الدين أبي حيان الأندلسي. (كشف الظنون: ص ٦١).

(٣) الحرف «ص» يرمز إلى نصّ جمع الجوامع. وقد ميّزنا نصّ الجمع بالأسود.

(٤) الحرف «ش» يرمز إلى شرح همع الهوامع.

(٥) الضرائر: جمع ضرورة. وهي في الشعر الحالة الداعية إلى أن يرتكب فيه ما لا يرتكب في النثر. (المعجم الوسيط: ص ٥٣٨).

[الكَلمة، حدُّها وأَقسامَها]

[الكلام في المقدّمات]

(ص): الكلمة: قول مفرد مستقل، وكذا منويٌّ معه على الصحيح. وشرطَ قومٌ: كونَهُ حرفين.

(ش): الكلمة لغةً: تطلق على الجمل المفيدة. قال الله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠] أي: لا إلَه إلاّ الله. ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ٦٤]. ﴿مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]. إشارة إلى قوله: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] وما بعده في حديث الصحيحَيْن: «الكلمة الطّيبّة صدَقة»[(١)]. و «أفضل كلمة قالها شاعر كَلِمةُ لبيد:

١ ـ ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللّهَ باطِلُ»[(٢)]

---

(١) رواه من حديث أبي هريرة: البخاري في الجهاد باب ١٢٨، والأدب باب ٣٤. ومسلم في الزكاة حديث ٥٦، وأحمد في المسند (٢/٣١٦، ٣٦٤). وتمام الحديث: «كلُّ سلامى من الناس عليه صدقةٌ كل يوم تطلع فيه الشمس» قال: «تعدل بين الاثنين صدقة، وتعينُ الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة» قال: «والكلمة الطيبة صدقة، وكلّ خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة». لفظ مسلم.

(٢) رواه من حديث أبي هريرة: البخاري في مناقب الأنصار باب ٢٦، والأدب باب ٩٠، والرقاق باب ٢٩. ومسلم في البرّ والصلة والآداب حديث ٢ ـ ٦. والترمذي في الأدب باب ٧٠. وابن ماجة في الأدب باب ٤١. وأحمد في المسند (٢/٢٤٨، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٤٤، ٤٥٨، ٤٧٠، ٤٨١).

وقول لبيد بن ربيعة: «ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل» هو الشطر الأول من بيت على بحر الطويل، وعجزه:

وكلّ نعيم لا محالة زائلُ

وهو في ديوان لبيد (ص ٢٥٦)، وجواهر الأدب (١/١١٨)، وخزانة الأدب (٢/٢٥٥ ـ ٢٥٧)، والدرر (١/٧١)، وديوان المعاني (١/١١٨)، وسمط اللآلي (ص ٢٥٣)، وشرح الأشموني (١/١١)،=

وهذا الإطلاق مُنْكَرٌ في اصطلاح النحويين، ولذا لا يُتعرّض لذكره في كتبهم بوجه، كما قال ابن مالك في «شرح التسهيل»[١] ـ وإن ذكره في «الألفية»[٢] ـ فقد قيل: إنه من أمراضها التي لا دواء لها.

وقد اختلفتْ عباراتهم في حدّ الكلمة اصطلاحاً. وأحسنُ حدودها: «قولٌ مفرد مستقل، أو منويٌّ معه».

فخرج بتصدير الحدّ «بالقول» غيرُه من الدوَالّ[٣]، كالخط، والإشارة.

وبالمفرد: ـ وهو ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه ـ المركّبُ.

وبالمستقل: أبعاض الكلمات الدالّة على معنى، كحروف المضارعة وياء النسب، وتاء التأنيث، وألف ضارب، فليست بكلمات لعدم استقلالها. ومَن أسقط هذا القيْدَ رأى ما جنح إليه الرضيّ[٤] من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا واحدة لشدة الامتزاج فَجُعِلَ الإعرابُ على آخره كالمركب المزجيّ.

= وشرح التصريح (١/ ٢٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٣٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢)، وشرح المفصل (٢/ ٧٨)، والعقد الفريد (٥/ ٢٧٣)، ولسان العرب (٥/ ٣٥١ ـ مادة رجز) والمقاصد النحوية (١/ ٥، ٧، ٢٩١) ومغني اللبيب (١/ ١٣٣). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢١١)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٨٩)، والدرر (٣/ ١٦٦)، ورصف المباني (ص ٢٦٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٣١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٣)، وشرح قطر الندى (ص ٢٤٨)، واللمع (ص ١٥٤).

(١) شرح التسهيل لابن مالك؛ قيل: وصل فيه إلى باب مصادر الفعل، ويقال: إنه كمله وكان كاملاً عند تلميذه الشهاب الشاغوري، فلما مات المصنّف ظنّ أنهم يجلّسونه مكانه، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم فأخذ الشرح معه وتوجه إلى اليمن غضباً على أهل دمشق وبقي الشرح مخروماً بين أهلها. ثم كمله ولده بدر الدين محمد المتوفى سنة ٦٨٦ هـ من المصادر إلى آخر الكتاب، وكمله أيضاً صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي المتوفى سنة ٨٩٤. انظر كشف الظنون (ص ٤٠٥).

(٢) «الألفية في النحو» مقدمة مشهورة في ديار العرب، جمع فيها مقاصد العربية وسماها «الخلاصة»، وإنما اشتهرت بالألفية لأنها ألف بيت في الرجز، أولها:

قـال محمـد هـو ابـن مـالـك ... أحمـد ربـي الله خيـر مـالـك

وله عليها شرح. ولها شروح أخرى كثيرة. (كشف الظنون: ص ١٥١).

(٣) الدوالّ: جمع دالّة.

(٤) هو رضيّ الدين أبو عبدالله محمد بن علي بن يوسف الأنصاري الشاطبي الأصل البلنسي. مقرىء لغوي. ولد سنة ٦٠١ ببلنسية، وتوفي سنة ٦٨٤ هـ بالقاهرة. من آثاره: حواش على الصحاح للجوهري. انظر معجم المؤلفين (١١/ ٧٢).

ولم أحتج إلى ما زاده في «التسهيل» من قوله: «دالّ بالوضع» مُخْرِجاً: المهمل، لتعبيره «باللفظ» الشامل لذلك، وذِكري «القول» الذي يخرجه، لما سيأتي من أنه الموضوع لمعنى، ولذلك عدلت إليه.

وما قيل من أنّ ذكر «اللفظ» أوْلي، لإطلاق القول على غيره ـ كالرأي ـ ممنوع، لعدم تبادره إلى الأذهان، إذ هو مجاز.

وعدلْتُ «كاللُّباب»[1] إلى جعل الإفراد صفة «القول» عن جعلهم إياه صفة «المعنى» حيث قالوا ـ ومنهم ابن الحاجب وأبو حيّان ـ وُضعَ لمعنى مفرد، لأنه كما قال الرَّضِيّ وغيره: صفته في الحقيقة، وإنما يكون صفة «للمعنى» بتبعيّة اللفظ، وسلامته من الاعتراض بنحو الخبر، فإنه كلمة، ومعناه مركب، وهو: زيد قائم، مثلاً، ونحو: ضرب، فإنه كلمة، ومعناه مُركّب من الحدَثِ والزمان.

وقدمت المعرَّف على المعرِّف كصُنْع الجُمْهور، لأنه الأصل في الإخبار عنه. وعكس صاحب «اللّبّ»[2] لتقدم المعرِّف عقلاً، فقدّم وضعاً.

ومن قال: إن اللاّم في الكلمة للجنس المقتضي للاستغراق والتاء للوحدة فيتناقضان، فقَدْ سها سهواً ظاهراً، بل هي للماهيّة والحقيقة. وشملت العبارة «الكلمة» تحقيقاً كزيد، وتقديراً كأحد جُزْأي العلم المضاف: كعبد الله، فإن كُلاًّ منهما كلمة تقديراً، إذ لا تأتي الإضافة إلاّ في كلمتين، وإن كان مجموعهما كلمة تحقيقاً، لعدم دلالة جزئه على جزء معناه.

وشَملَ «المَنْوِيّ»: المُسْتِكنّ وجوباً، كأنت في قُمْ، وجوازاً ـ كما سيأتي ـ في مبحث المضمر.

وخرج بقولي: «معه»: ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة، فإنه لا يسمّى كلمة في اصطلاحهم، لأنه لم يُنْوَ مع اللفظ. وقيّده في «التسهيل» بقوله: «كذلك» قال: إشارة إلى الاستقلال ليَخْرُج الإعرابُ المقدّر، فإنه مَنْوِيّ مع اللفظ. وليس بكلمة لعدم استقلاله، وحَذَفْتُهُ لِلْعِلْمِ به، لأنه إذا شُرِط ذلك في اللفظ الموجود مع قوته، ففي المنويّ أَوْلى.

---

(١) هو كتاب «اللباب في علل البناء والإعراب» في النحو، لأبي البقاء عبدالله بن حسين العكبري النحوي المتوفى سنة ٦١٦ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٥٤٣).

(٢) هو «لبّ الألباب في علم الإعراب» للإسفراييني تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد. وله شروح عديدة. انظر كشف الظنون (ص ١٥٤٥، ١٥٤٦).

ومقابل الصحيح[1] فيه ما نقله أبو حيان وَغَيرُهُ أنَّ صاحب «النهاية»[2] وهو ابن الخبّاز، منع تسمية الضمير المستكن اسماً، قال: لأنه لا يُسَمّى كَلِمَةً.

وذهب قومٌ: إلى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعداً، نَقَلَهُ الإمام فخر الدين الرّازي في تفسيرِه، ومحصوله[3]، قال: وردّ عليهم بالباء واللام ونحوهما، ممّا هو كلمة وليس على حرفين.

[أقسام الكلمة]

(ص): فإن دلّت على معنى في نفسها، ولم تقترن بزمان فاسمٌ. أو اقترنت ففعلٌ. أو في غيرها بأن احتاجت في إفادة معناها إلى اسم أو فعل أو جملة فحرفٌ.

وقال ابن النّحاس: معناه في نفسه.

(ش): الكلمة إما اسم، وإمّا فِعْلٌ، وإمّا حرف، ولا رابع لها إلاّ ما سيأتي في مبحث اسم الفعل من أنّ بعضهم جعله رابعاً، وسمّاه: الخالفة

والدليل على الحصر في الثلاثة الاستقراء، والقسمة العقلية، فإن الكلمة لا تخلو، إما أن تدلّ على معنًى في نفسها أوْ لا، الثاني: الحرف. والأول: إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أوْ لا، الثاني: الاسم، والأول: الفعل. وقد علم بذلك حدّ كُلّ منها، بأن يقال:

الاسم: ما دلّ على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمان.

والفعل: ما دلّ على معنى في نفسه واقترن.

والحرف: ما دلّ على معنى في غيره.

و «في» في المواضع الثلاثة للسببية، أي دلت على معنى بسبب نفسه، لا بانضمام غيره إليه، وبسبب غيره»، أي انضمامه إليه، فالحرف مشروط في إفادة معناه الذي وضع له انضمامه إلى غيره، من اسم كـ «الباء» في: مررت بزيد. أو فعل: كـ «قد قام». أو جملة: كحروف النفي، والاستفهام، والشرط.

---

(١) أي عكسه.

(٢) «النهاية في النحو» لشمس الدين ابن الخبّاز أحمد بن الحسين الإربلي المتوفى سنة ٦٣٧ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٩٨٩).

(٣) «المحصول في أصول الفقه» للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ. له شروح، منها: شرح شمس الدين محمد بن محمود الأصبهاني المتوفى سنة ٦٧٨ هـ، ولم يكمله. وعليه تعليقات ومختصرات عديدة. راجع كشف الظنون (ص ١٦١٥، ١٦١٦).

وقد يحذف المحتاج إليه للعلم به: كـ «نَعَمْ»، و «لا»، وكـ «أن قد». وأمّا «ذو» و «فوق» ونحوهما ـ وإن لم تذكر إلا بمتعلّقها ـ فليس مشروطاً في إفادة معناها، للقطع بفهم معنى «ذو» ـ وهو «صاحب» ـ من لفظه، وكذا «فوق» وإنما شرط، ليتوصّل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، وبـ «فوق» إلى عُلُوٍّ خاص. وقس على هذا.

وقيل هي للظرفية، أي معنى ثابت في نفسه وفي غيره، أي حاصل فيه، كَـ «مِنْ» في نحو: أكلت من الرغيف، فإنها تفيد معناها وهو التبعيض في الرغيف، وهو متعلِّقها بخلاف زيد مثلاً.

ومن جعل الضمير المتصل بـ «نفس» و «غير» راجعاً للمعنى كابن الحاجب[1] فقد أبعد، إذ لا معنى لقولنا: «ما دل على معنى» بسبب نفس المعنى، أو بسبب غيره، أو ثابت فيه أو في غيره. أما الأول، فلأن الشيء لا يدُلُّ على معناه بسبب عين ذلك المعنى، وإنما يدلّ عليه بسبب وضعه له، ودلالة اللفظ عليه.

وأما الثاني، فلأنّه لا يصح أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه.

والمراد «بالزمان» حيث أطلق المعيّن المُعَبَّرُ عنه بالماضي، والحال، والاستقبال لشهرتها في هذا المعنى.

والعبرة بالدلالة بأصل الوضع، فنحو: مضرب الشّوْلِ[2] اسم، لأنه دالٌّ على مجرد الزمان[3]، وكذا الصَّبُوحُ للشرب في أول النهار، لأنه ـ وإن أفهم معنى مقترناً بزمان ـ لكنه غير معيّن، وكذا اسم الفاعل والمفعول، لأنهما، وإن دلاّ على الزمان المعين فدلالتهما عليه عارضة، وإنما وُضِعا لذاتٍ قام بها الفعل، وكذا أسماء الأفعال. ونحو: نِعْم، وبئس وعسى، أفعال لوضعها في الأصل للزمان، وعرض لتَجرُّدها منه.

---

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الإسنائي ثم المصري جمال الدين أبو عمرو المالكي النحوي المعروف بابن الحاجب. ولد سنة ٥٧٠ هـ، وتوفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ. من تصانيفه: الأمالي، الإيضاح في شرح المفصل، جامع الأمهات في الفقه، جمال العرب في علم الأدب، شافية في التصريف، شرح كتاب سيبويه، عقيدة ابن الحاجب، كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب، معجم الشيوخ... وغيرها. انظر هدية العارفين (١/ ٦٥٤، ٦٥٥).

(٢) الشول: جمع شائلة، والشائلة من الإبل: التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخفّ لبنها. انظر لسان العرب (مادة: شول).

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل (١/ ٢٢، ٢٣): «إن المضرب وضع للزمان الذي يقع فيه الضراب، فقولنا مضرب الشول، كقولنا مشتى ومصيف، وقولهم أنى مضرب الشول وانقضى مضرب الشول، كقولهم أنى وقته وذهب وقته».

وما ذكرناه من أن الحرف لا يدلّ على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النّحاة.

وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس[١]، فذهب في تعليقه على «المقرّب»[٢] إلى أنه يدل على معنى في نفسه. قال: لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة؛ فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل، وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك. وإن خوطب به من يفهمه، فإنه يفهم منه معنًى عملاً بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خوطب بـ «هل» مَنْ يفهم أنَّ موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف. قال: والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الإفراد بخلافهما، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الإفراد. انتهى.

[خواصّ الاسم]

(ص): (فالاسم من خواصه نداء، ونحو: يا ليت تنبيهٌ، وتنوين لا في روى. وحرف تعريف، وإسناد إليه. و «تسمع بالمعَيديّ» على حذف أن، أو نزل منزلة المصدر. وإضافةٌ، وجرّ وحرفه، و «بنام صاحبه» على حذف الموصوف. وعود ضمير، و «اعدلوا» هو على المصدر المفهوم. ومباشرةُ فعل.

وهو لِعَيْن أو معنى، اسماً أو وصفاً. ومنه ما سُمِّي به، أو أريد لفظه كلوّ، واللّوّ، و «زعموا مطيّةُ الكذب»، و «لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ».

(ش): للاسم خواص تميزه عن غيره، وعلامات يعرف بها، وذكر منها هنا تسعة. **أحدها**: النداء، وهو: الدعاء بحروف مخصوصة نحو: يا زيد.. وإنما اختص به لأن المنادى مفعول به في المعنى، أو في اللفظ أيضاً ـ على ما سيأتي ـ والمفعولية لا تليق بغير الاسم. فإن أُوردَ على ذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يسٓ: ٢٦]. ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧]. ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥]. وحديث البخاريّ: «يا رُبَّ كاسية في الدنيا

---

(١) المتوفى سنة ٦٩٨ هـ. وانظر الحاشية التالية.

(٢) «المقرب في النحو» لابن عصفور علي بن مؤمن الحضرمي المتوفى سنة ٦٦٣ هـ. وله عليها شرح أيضاً ولم يتم. وعلق الشيخ الإمام تاج الدين أحمد بن عثمان التركماني الحنفي تعليقة لطيفة على هذا الشرح وتوفي سنة ٧٦٨. وللشيخ بهاء الدين أبي عبدالله محمد بن إبراهيم ابن النحاس الحلبي المتوفى سنة ٦٩٨ شرح أيضاً كتبه إملاءً. ولابن المبرد النحوي المتوفى سنة ٢٨٥ هـ كتاب أيضاً باسم «المقرب في النحو» غير كتاب ابن عصفور. انظر كشف الظنون (ص ١٨٠٥).

عاريةٌ يوم القيامة»[١] حيث دخل فيه «يا» على «رُبّ» وهما حرفان، وعلى «اسجدوا» وهو فعل. فالجواب أن «يا» في ذلك ونحوه للتنبيه لا للنداء وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم. وقيل: للنداء، والمنادى محذوف، أي: يا قوم. وضعّفه ابن مالك في «توضيحه»[٢] بأن القائل لذلك قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابتٌ ولا محذوفٌ.

ومن الأسماء ما لا دليل على اسميته إلاّ النداء نحو: يا مَكْرَمان، ويا فُلُ، لأنهما يختصان بالنداء.

الثاني: التنوين ـ وسيأتي حده، وأقسامه العشرة في خاتمة الكتاب الثالث. والذي يختص بالاسم منه، ما عدا الترنّم والغالي اللاحقين لرويّ البيت ـ وهو: الحرف الذي تُعْزَى له القصيدة ـ فإنهما لا يختصان به، كما سيأتي. وإنما اخْتُصّ الباقي به، لأن التّمكين فيه للفرق بين المنصرف، وغيره، والتنكيرَ للفرق بين النكرة وغيرها، والمقابلة إنما يدخل جمع المؤنث السالم. والعوض: إنما يدخل المضاف عوضاً من المضاف إليه. ولا حظّ لغير الاسم في الصرف، ولا التعريف والتنكير، ولا الجمع، ولا الإضافة. فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر:

٢ ـ ألامُ علـى لَـوٍّ ولـو كنـت عـالمـاً   بـأذنـاب لَـوٍّ لـم تَفُتْنـي أوائِلُـهْ[٣]

حيث أدخل التنوين على «لو» وهو حرف. فالجواب أن «لو» هنا اسمٌ عَلَمٌ للفظة «لوْ» ولذلك شدد آخرها، وأعربت، ودخلها الجر والإضافة ـ كما سيأتي شرح ذلك في مبحث التسمية.

الثالث: حرف التعريف، إذ لا حظَّ لغير الاسم في التعريف، والتعبير بذلك أحسن من التعبير «بأل» لشموله لها وللاّم على قول من يراها وحدها المعرِّفة، ولـ «أم» في لغة طيّـىء،

---

(١) تمام الحديث عند البخاري في العلم باب ٤٠ (حديث رقم ١١٥) عن أم سلمة قالت: استيقظ النبي ﷺ ذات ليلة فقال: «سبحان الله ماذا أُنزل الليلة من الفتن وماذا فُتح من الخزائن، أيقظوا صواحب الحُجَر، فربّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة». ورواه أيضاً في التهجّد باب ٥، واللباس باب ٣١، والأدب باب ١٢١، والفتن باب ٦، الأحاديث (١١٢٦ و ٣٥٩٩ و ٥٨٤٤ و ٦٢١٨ و ٧٠٦٩). ورواه أيضاً الترمذي في الفتن باب ٣٠، ومالك في الموطأ (كتاب اللبس، حديث ٨).

(٢) هو كتاب «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح للبخاري». انظر هدية العارفين (٢/ ١٣٠).

(٣) البيت من الطويل، وقائله غير معروف؛ وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (٣/ ٢٦٢). والبيت أيضاً في خزانة الأدب (٧/ ٣٢٠)، والدرر (١/ ٧٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٠٩)، وشرح المفصل (٦/ ٣١)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٦٦).

ولسلامته من ورود أل الموصولة. وأما قوله ﷺ: «إيّاكَ واللّوّ فإن اللّوّ تفتح عمل الشيطان»[١] رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره. فالجواب عنه كما سبق في الكلام على «لوّ».

الرابع: الإسناد إليه، وهو أنفع علاماته إذ به تعرف اسميّة التاء من ضَرَبْت.

والإسناد: تعليق خبرٍ بمُخْبرٍ عنه، أو طلبٍ بمطلوب منه، ولشموله القسم الثاني دون الإخبار عبَّرت به دونه. وسواء الإسناد المعنوي واللفظي، كما حققه ابن هشام وغيره. وغلط فيه ابن مالك (في شرح التسهيل) حيث جعل الثاني صالحاً للفعل والحرف، كقولك: «ضرب» فعل ماض، و«من» حرف جر. وردّ بأنها هنا اسمان مجردان عن معناهما المعروف، لإرادةِ لفظهما، ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء، «فضرب» هنا مثلاً اسم، مسمّاه ضرب الدّال على الحدث والزمان، وقد صرّح ابن مالك نفسه (في الكافية)[٢] باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:

وإن نسبـــتَ لأداةٍ حكمَـــا فابنِ أو اعربْ واجعلنْها اسما

وفي شرح «أوسط الأخفش»[٣] لمبْرمَان[٤]: إذا قلت: هل حرف استفهام، فإنما جئت باسم الحرف، ولم تأت به على موضعه، وهذا ـ مع ما تقدّم في الكلام على «لو» ـ معنى قولي: «ومنه ما سُميّ به، أو أريد لفظه». وعلى الثاني يتخرّج قول العرب: «زعموا مطيّةُ الكذب»، وحديث الصحيحين: «لا حَوْلَ ولا قوةَ إلاّ بالله كنز من كنوز الجنة»[٥]، حيث

---

(١) رواه من حديث أبي هريرة مسلم في القدر (حديث ٣٤)، وابن ماجة في المقدمة باب ١٠، والزهد باب ١٤. وأحمد في المسند (٢/٣٦٦، ٣٧٠). والحميدي في مسنده (١١١٤). والسيوطي في جمع الجوامع (٩٢٩٦). وابن السني في عمل اليوم والليلة (٣٤٢). وابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٢٤٥). والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ١٠٠، ١٠١). وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٢٨٧).

(٢) «الكافية الشافية في النحو» وهو كتاب منظوم لخّص فيه ألفيته. ثم شرحها وسماه «الوافية» وعلّق عليه نكتاً. وشرحها أيضاً ولده بدر الدين محمد المتوفى سنة ٦٨٦، وأبو أمامة محمد بن علي بن النقاش المصري المتوفى سنة ٧٦٣، ومحمد بن علي الإربيلي المتوفى سنة ٦٨٦. انظر كشف الظنون (ص ١٣٦٩).

(٣) «الأوسط في النحو» لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢٢١ هـ. ولثعلب أيضاً كتاب بهذا الاسم. انظر كشف الظنون (ص ٢٠١).

(٤) مبرمان: هو محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر الأزمي المتوفى سنة ٣٤٥ هـ. من تصانيفه: تلقين الجاري، شرح شواهد سيبويه، شرح كتاب سيبويه، كتاب صفة شكر المنعم، كتاب العيون، كتاب المجاري، كتاب النحو، والمجموع في العلل. (هدية العارفين: ٢/ ٤٢).

(٥) رواه بهذا اللفظ أحمد في المسند (٥/ ١٥٦). ورواه باختلاف يسير في اللفظ وبأسانيد وطرق متعددة: البخاري في المغازي (باب ٣٨)، والدعوات (باب ٥١ و٦٨)، والقدر (باب ٧)، ومسلم في الذكر =

أسند إلى الجملة الفعلية في الأول وللاسمية في الثاني، فالمعنى في الأول: هذا اللفظ مطيّة الكذب، أي يقدّمه الرجل أمام كلامه ليتوصَّل به إلى غرضه من نسبة الكذب إلى القول المحكيّ، كما يركب الرجل في مسيره إلى بلدٍ مطيةً ليقضي عليها حاجته. وفي الثاني: هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة. أي كالكنز في نفاسته وصيانته عن أعين الناس.

فإن قلت: فما تصنع بقوله: «تسمع بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تراه»، فإن الإسناد وقع فيه إلى (تسمع) وهو فعل، ولم يُرَدْ لفظه؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنه محمول على حذف (أن) أي أن تسمع، وهما في تأويل المصدر أي سماعك، فالإسناد في الحقيقة إليه، وهو اسم كما هو في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. ونظيره في حذف (أن) قوله:

٣ ـ ألا أيُّهذا اللّائمي[١] أحْضُرُ الوغى وأن أشهدَ اللَّذّاتِ هل أنت مُخْلِدي[٢]

فيمن رواه برفع «أحضر» فإنه حذف منه «أن» لقرينة ذكرها في المعطوف ليصح عطفه عليه، وإلاّ لزم عطف مفرد على جملة، وهو ممنوع.

أمّا من رواه بالنصب فهو على إضمار (أن) لا حذفها، والمضمر في قوة المذكور.

والثاني: أنه مما نزّل فيه الفعل منزلة المصدر وهو (سماعك) لأنه مدلول الفعل مع الزمان، فجرّد لأحد مدلوليه كما في قوله:

٤ ـ فقالوا ما تَشَاءُ؟ فقلت: ألهو[٣]

=(حديث ٤٤ و ٤٥ و ٤٦)، وأبو داود في الوتر (باب ٢٦)، والترمذي في الدعاء (باب ٥٧)، وابن ماجة في الأدب (باب ٥٩).

(١) رواية الديوان: «الزاجري» وهي هكذا أيضاً في مراجع أخرى.

(٢) البيت من الطويل. وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٣٢)، والإنصاف (٢/ ٥٦٠)، وخزانة الأدب (١/ ١١٩، ٨/ ٥٧٩)، والدرر (١/ ٧٤)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٨٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٠٠)، وكتاب سيبويه (٣/ ٩٩، ١٠٠)، ولسان العرب (١٣/ ٣٢ ـ مادة أنن، و ١٤/ ٢٧٢ ـ مادة دنا)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٠٢)، والمقتضب (٢/ ٨٥)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (١/ ٤٦٣، ٨/ ٥٠٧، ٥٨٠، ٥٨٥)، والدرر (٣/ ٣٣، ٩/ ٩٤)، ورصف المباني (ص ١١٣)، وشرح شذور الذهب (ص ١٩٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٧)، وشرح المفصل (٢/ ٧، ٤/ ٢٨، ٧/ ٥٢)، ومجالس ثعلب (ص ٣٨٣)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٣، ٦٤١).

(٣) هذا صدر بيت من الوافر لعروة بن الورد. وعجزه:

إلى الإصباحِ آثِرَ ذي أثيرِ =

فإنه نزل فيه ألهو منزلة اللهو، ليكون مفرداً مطابِقاً للمسؤول عنه المفرد، وهو (ما) في ما تشاء، ولم يحمل على حذف (أن) كما في البيت السابق، لأن قوله: ما تشاء؟ سؤال عما يشاء في الحال، لا الاستقبال. ولو حمل على حذفها لكان مُسْتَقبَلاً فلا يطابق السؤال.

واعترض بجواز أن يراد: أشاء في الحال اللَّهْوَ في الاستقبال، ودفع بأن قوله في تمامه:

إلـــى الإصبـــاح آثـــرَ ذي أثيـــر

يمنع ذلك.

الخامس: الإضافة: أي كونه مضافاً أو مضافاً إليه.

وأما نحو: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩]. فإن الفعل فيه موضع المصدر.

السادس والسابع: الجر وحرفه، وإنما اختص به، لأنه إنما دخل الكلام ليعَدِّيَ إلى الأسماء معنى الأفعال التي لا تتعدَّى بنفسها إليها، لاقتضائها معنى ذلك الحرف، فامتنع دخولها إلا على اسم بعد فعل لفظاً أو تقديراً. وإذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجرّ الذي هو أثره. فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر:

٥ ـ والله مـــا لَيْلِـــي بِنَـــامَ صـــاحِبُـــهُ ولا مخـــالـــطِ اللّيّـــانِ جـــانِبُـــهُ[1]

حيث أدخل الباء على (نام) وهو فعل باتفاق. فالجواب أنه على حذف الموصوف، أي بليلٍ نام صاحبه.

الثامن: عود ضمير عليه، وبه استدل على اسمية (مهما) لعود الهاء عليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. و (ما) التعجبية لعود ضمير الفاعل المستكن عليها في نحو: ما أحسن زيداً. و (أل) الموصولة لعودهِ عليها في قولهم: «قد أفلح المتقي ربه».

فإن أورد على هذا نحو قوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] حيث

= وهو في ديوان عروة (ص ٥٧)، والدرر (١/ ٧٥)، ولسان العرب (٤/ ٩ ـ مادة أثر)، وتذكرة النحاة (ص ٥٣٦)، والخصائص (٢/ ٤٣٣)، وشرح المفصل (٢/ ٩٥)، والمحتسب (٢/ ٣٢).

(١) الرجز لأبي خالد القناني في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٤١٦)، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٩٩، ١٠٠)، والإنصاف (١/ ١١٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٨٨، ٣٨٩)، والخصائص (٢/ ٣٦٦)، والدرر (١/ ٧٦، ٦/ ٢٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٧١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٤٩)، وشرح المفصل (٣/ ٦٢)، وشرح قطر الندى (ص ٢٩)، ولسان العرب (١٢/ ٥٩٥ ـ مادة نوم)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣). واللّيان (بالكسر): الملاينة، وبالفتح: مصدر «لان» بمعنى اللين.

عاد الضمير إلى فعل الأمر. فالجواب أنه عائد على المصدر المفهوم منه، وهو العدل، لا على الفعل نفسه.

التاسع: مباشرة الفعل، أي ولاؤه من غير فاصل، وبذلك استدل على اسمية (كيف). قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفيل: ١].

وبه استدلّ الرِّياشي[١] على اسمية (إذا) في قوله: ألقاك إذا خرج زيد.

ثم نبهت على أن الاسم ينقسم إلى أربعة أقسام:

اسم عيْن: وهو ما دلّ على الذات بلا قيد، كزيد، ورجل.
واسم معنى: وهو ما دَلّ على غير الذات بلا قيد: كقيام، وقعود.
ووصف عين: وهو ما دَلّ على قيد في الذات: كقائم وقاعد.
ووصف معنى: وهو ما دل على قيد في غير الذات: كجليّ وخفيّ.
وقد يصح الاسم لهما كبعض المضمرات، والوصف: كنافع وضارّ.

والمراد بالاسم هنا: قسيم[٢] الوصف، لا قسيم الفعل والحرف، ولا قسيم الكُنْيَةِ واللقب. وبالمعنى: قسيم الذات، لا المعنى المذكور في أقسام الكلمة السابق، فإنه أعمّ.

وقولي: «ومنه ما سمي به» إلخ فيه لفّ ونشر مرتّب، فالمثالان الأولان لما سمّي به، والأخيران لِما أُرِيدَ لفظُه.

فائدة: قولهم: «زعموا مطيّة الكذب» لم أقف عليه في شيء من كتب الأمثال[٣]، وذكر بعضهم أنه روي: مظنة الكذب، بالظاء المعجمة والنون.

وأخرج ابن أبي حاتم (في تفسيره) عن صفوان بن عمرو الكَلاَعي، قال: بئس مطية المسلم زعموا، إنما زعموا مطية الشيطان.

وأخرج ابن سعد (في الطبقات) من طريق الأعمش عن شُرَيح القاضي قال: «زَعموا كُنْيةُ الكذب».

---

(١) هو عباس بن الفرج الرياشي أبو الفضل البصري اللغوي. توفي مقتولاً سنة ٢٥٧ هـ. له من المصنفات: كتاب الإبل، كتاب الخيل، وكتاب ما اختلف أسماؤه من كلام العرب (هدية العارفين: ١/٤٣٦، ٤٣٧).

(٢) القسيم: من يقاسم غيره شيئاً. وقسيم الشيء: شطره؛ جمعه أقسماء. (المعجم الوسيط: ص ٧٣٥).

(٣) قوله: «زعموا مطيّة الكذب» هو حديث نبوي ذكره الزمخشري في تفسيره الكشاف، وأخرجه ابن حجر في «الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» (ص ١٧٣).

[أقسام الفعل]

(ص): والفعل ماضٍ إن دخله تاء فاعل، أو تاء تأنيث ساكنة. وأمر إن أفهم الطلب، وقبلَ نون توكيد، وهو مستقبل، وقد يُدَلُّ عليه بالخبر وعكسه. ومضارع إن بدىء بهمزة متكلم فرداً، أو نونه معظِّماً أو جمعاً، أو تاء مخاطب مطلقاً، أو غائبة أو غائبتين، أو ياء غائبٍ مطلقاً، أو غائبات.

(ش): الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم: قسمان، وجعلهم الأمر مقتطعاً من المضارع. وذكرت مع كل قسم علامته، لأنه أبلغ في الاختصار.

أحدها: الماضي، ويتميز بتاء الفاعل سواء كانت لمتكلم أم لمخاطب، وبتاء التأنيث الساكنة. وإنما اختص بها لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة، واستغناء الأمر بياء المخاطبة، والاسم والحرف بالتاء المتحرِّكة.

قال ابن مالك في (شرح الكافية): «وقد انفردت التاء الساكنة بلحاقها (نعم) و (بئس)، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها (تبارك)[1]. وردَّ الأخير بجواز أن يقال: تَبارَكَتْ أسماءُ الله».

الثاني: الأمر، وخاصته أن يُفْهِم الطلب، ويقبل نون التوكيد. فإن أفهمَتْه كلمةٌ ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو: صَهْ. أو قبلتها ولم تفهمه ففعل مضارع.

والأمر مستقبل أبداً، لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما حصل نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]. قال ابن هشام: إلاّ أن يراد به الخبر، نحو: ارْمِ ولا حَرَجَ، فإنه بمعنى رميتَ والحَالة هذه، وإلاّ لكان أمراً له بتجديد الرّمي، وليس كذلك.

وقد يدل على الأمر بلفظ الخبر نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] كما يدل على الخبر بلفظ الأمر، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] أي فيمدُّ.

الثالث: المضارع، ويميزه افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة: الهمزة، والنون، والتاء، والياء. والتمييز بها أحسن من التمييز بـ «سوف» وأخواتها للزوم تلك، وعدم لزوم هذه، إذ لا تدخل على (أهاء)[2] و (أهلم)[3].

---

(١) نعم وبئس يقبلان تاء التأنيث فقط، فيقال: «نعمت» و «بئست»، أما «تبارك» فتقبل التاء الأولى فقط وهي تاء الفاعل، كما في قولك: «تباركتَ يا ربّ».

(٢) هاءَ كلمة تستعمل عند المناولة، تقول: هاءَ يا رجل. وإذا قيل لك: هاءَ بالفتح، قلت: ما أَهـاءُ، أي ما آخذ، وما أدري ما أَهاءُ، أي ما أعطي، وما أُهاءُ، على ما لم يسمّ فاعله، أي ما أُعطى. وهاءَ للأمر يهاءُ =

فالهمزة للمتكلم مفرداً، نحو: أكرم، والنون له جمعاً، أو مفرداً معظّماً نفسه نحو: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ﴾ [يوسف: ٣، والكهف: ١٣]. والتاء للمخاطب مطلقاً مفرداً كان، أو مثنى أو مجموعاً، مذكراً، أو مؤنثاً، للغائبة والغائبتين والياء للغائب مطلقاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، وللغائبات. واحترز من همزة ونون وتاء وياء لا تكون كذلك: كأكْرم، ونرْجَس الدَّواء، إذا جعل فيه نرجساً، وتكلّم، ويرنأ الشّيبَ: خضَّبه باليُرَنّاء[1]، وهو الحِنّاء.

[المضارع]

(ص): وهو صالح للحال والاستقبال خلافاً لمن خصّه بأحدهما، ثم المختار حقيقة في الحال، وثالثها فيهما.

(ش): في زمان المضارع[2] خمسة أقوال:

أحدها: أنه لا يكون إلاّ للحال، وعليه ابن الطّراوة[3] قال: لأن المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غداً فمعناه ينوي أن يقوم غداً.

الثاني: أنه لا يكون إلاّ للمستقبل، وعليه الزّجاج، وأنكر أن يكون للحال صيغةٌ لقصره، فلا يسع العبارة، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً. وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل.

الثالث: وهو رأي الجمهور وسيبويه، أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما، لأن إطلاقه على كلٍّ منهما لا يتوقّف على مُسَوِّغ. وإن ركّب بخلاف إطلاقه على الماضي، فإنه مجاز، لتوقُّفِهِ على مسوّغ.

= ويهيءُ وتهيّأ: أخذ له هيأته. وهاءَ إلى الأمر يَهاءُ هِيئةً: اشتاق. وهاءَ بنفسه إلى المعالي يهوءُ هَوْءاً: رفعها وسما بها إلى المعالي. انظر لسان العرب (مادة هوأ، ومادة هيأ).

(٣) قال بعض أهل اللغة: أصل «هلمّ» التصرف، من أممتُ أؤمُّ أمًّا، فعملوا على الأصل ولم يلتفتوا إلى الزيادة، وإذا قال الرجل للرجل: هَلُمَّ، فأراد أن يقول لا أفعل، قال: لا أُهَلِمُّ ولا أُهَلُمُّ ولا أَهَلُمُّ. انظر لسان العرب (مادة هلم).

(١) كذا في الأصل «اليرنّاء» بالمدّ. وفي اللسان (مادة رنأ): «اليَرَنَّأُ واليُرَنَّأُ، بضم الياء وهمزة الألف: اسم للحنّاء. قال ابن جني: وقالوا: يَرْنَأُ لحيته: صبغها باليُرَنَّأ».

(٢) انظر بحثاً في أصل «المضارع» واشتقاقه ومعناه في شرح المفصل لابن يعيش (٦/٧).

(٣) ابن الطراوة: هو سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي المالكي، توفي سنة ٥٢٨ هـ. من مصنفاته: الاعتراضات على الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، ترشيح في النحو، مقالة في الاسم والمسمى، والمقدمات على كتاب سيبويه (هدية العارفين: ١/٣٩٨).

الرابع: أنه حقيقة في الحال، مَجَاز في الاستقبال، وعليه الفارسيّ وابن أبي رُكب[1]. وهو المختار عندي، بدليل حمله على الحال عند التجرّد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخُل العلامة إلاّ على الفروع، كعلامات التثنية والجمع، والتأنيث.

الخامس: عكسُه، وعليه ابن طاهر، لأن أصل أحوال الفعل أن يكون مُنْتظرَاً، ثم حالاً، ثم ماضياً، فالمستقبل أسبق فهو أحقّ بالمثال.

ورُدّ بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقيّة المثال.

[للمضارع أربع حالات]

(ص): ويرجّح الحال مجرّداً. ويتعين بـ (الآن) ونحوه، و (ليس) و (ما)، و (إن)، و (لام الابتداء) عند الأكثر.

والاستقبال بظرفه، وإسناده لمتوقّع، وكونه طلباً، أو وعداً، ومع توكيد، وترجٍّ، ومجازاة، وناصب خلافاً لبعضهم مطلقاً، ولِلسّهيليّ في (أنْ) و (لو) مصدريّة، وحرف تنفيس، لا (لام قسم)، و (لا) نافية في الأصح.

وينصرف للمضيّ بـ (لَمْ) و (لمّا)، وقيل: كان ماضياً فغيّرت صيغته، و (لو) للشّرط، و (إذ)، و (ربمّا)، و (قد) للتقليل، وكونه خبر باب (كان) قيل: و (لمّا) الجوابيّة، وما عطف عليه، أو عطف على حال، أو مستقبل، أو ماض فكهو.

(ش): للمضارع أربع حالات:

أحدها: أن يترجّح فيه الحال، وذلك إذا كان مجرّداً، لأنه لمّا كان لكلٍّ من الماضي والمستقبل صيغة تخصّه، ولم يكن للحال صيغة تخصه جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرّده من القرائن، جبراً لما فاته من الاختصاص بصيغة. وعلّله الفارسي بأنه إذا كان لفظ صالحاً للأقرب، والأبعد، فالأقرب أحقّ به، والحال أقرب من المستقبل.

الثاني: أن يتعيّن فيه الحال، وذلك إذا اقترن بـ (الآن) وما في معناه كـ (الحين)، و (الساعة) و (آنفاً)، أو نُفْي بـ (ليس)، أو (ما) أو (إنْ)، لأنها موضوعة لنفي الحال، أو دخل عليه (لام الابتداء).

---

(١) ابن أبي الركب: هو مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجياني أبو ذرّ النحوي. توفي سنة ٦٠٤ هـ. صنّف الإملاء على سيرة ابن هشام. انظر هدية العارفين (٢/ ٤٦٥، ٤٦٦).

هذا قول الأكثر في الجميع. وزعم بعضهم: أنه يجوز بقاء المقرون بـ (الآن)، ونحوه مُسْتَقبَلاً، لاقتران ذلك بالأمر، وهو لازم الاستقبال، نحو: ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وأجيب بأن استعمالها في المستقبل والماضي مجازٌ، وإنما تخلُص للحال إذا استعملت على حقيقتها.

وزعم ابن مالك أن المنفي بالثلاثة قد يكون مستقبلاً على قلّة.

قال حسّان:

٦ ـ وليس يَكُون ـ الدّهرَ ـ ما دام يَذْبُلُ[1]

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥]. وأجيب بأن الكلام إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال لفظيّة، أو معنويّة[2].

وزعم ابن أبي الربيع[3] وابن مالك: أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]. ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣]. فـ (يحزن) مستقبل لإسناده إلى متوقّع[4].

وقال أبو عليّ[5]: لا توجد إلاّ مع الحال، وهذه حكاية حال، يعني: الآية الأولى.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فما مثلُهُ فيهم ولا كان قَبْلَهُ

وهو في ديوان حسان بن ثابت (ص ٢٦)، والجنى الداني (ص ٤٩٩)، والدرر (١/ ٧٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢).

(٢) حذف جواب الشرط؛ والمراد: أن الكلام إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال. . . يكون للحال.

(٣) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي العثماني أبو الحسين الأموي الإشبيلي الأديب النحوي، المتوفى سنة ٦٨٨ هـ. من مصنفاته: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، شرح جمل الزجاجي في النحو، شرح كتاب سيبويه في النحو، وملخص القوانين في النحو. انظر هدية العارفين (١/ ٦٤٩).

(٤) قال في المغني (١/ ٢٥١): «إن الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره».

(٥) أي الفارسيّ. وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفسوي، المشهور بأبي علي الفارسي. ولد سنة ٢٨٨، وتوفي سنة ٣٧٧ هـ. وله مصنفات عديدة. انظر هدية العارفين (١/ ٢٧٢).

وأوّل بعضهم[١] الثانية على حذف مضاف، تقديره: نِيّتُكُمْ، أو قَصْدُكُمْ أن تذهبوا به.

الثالث: أن يتعيّن فيه الاستقبال، وذلك إذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولاً به، أو مضافاً إليه نحو: أزورك إذا تزورني. فالفعلان مستقبلان لعمل الأول في (إذا)، وإضافة (إذا) إلى الثاني. أو أسند إلى متوقّع كقوله:

٧ ـ يَهُولُكَ أن تموتَ وأنت مُلْغٍ لما فيه النّجَاةُ من العَذَابِ[٢]

إذ لو أريد به الحال لزم سبق الفعل للفاعل في الوجود، وهو محال. أو اقتضى طلباً نحو: ﴿۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]. ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

أو وعداً نحو: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٤٠].

أو صحب أداة توكيد كالنّونَيْن[٣]، لأنه إنما يليق بما لم يحصل. أو أداة ترجّ نحو: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦].

أو أداة مجازاة جازمة أم لا؟ نحو: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]. كيف تصنَعْ أصنَعْ.

أو حرف نصب ظاهراً كان أو مقدّراً خلافاً لبعض المتأخرين في قوله: لا يتعيّن بشيء من حروف النصب، وللسّهيليّ[٤] في قوله: لا يتعيّن بـ (أنْ) أو (لو) المصدريّة. نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] بخلاف (لو) الشرطيّة، فإنها تَصْرِفُه للمضيّ ـ كما سيأتي ـ أو حرف تنفيس، وهو: السين، وسوف، لأن وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال.

قيل: أو (لام) القسم، أو (لا) النّافية، وعليه في الأولى الجُزُولي[٥] وجماعة لأنها في معنى التوكيد، وفي الثانية معظم المتأخرين.

---

(١) المقصود أبو حيان الأندلسي. انظر المغني (١/ ٢٥١) وانظر ردّ ابن هشام عليه.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٧٧). والمعنى: يهولك موتك، والحال أنك مُلْغٍ لما ينجيك من عذاب الله؛ يعني من الطاعة وأعمال الخير.

(٣) الثقيلة والخفيفة.

(٤) هو عبد الرحمن ابن الخطيب عبدالله بن أحمد بن أصبغ بن الحسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح الخثعمي، أبو زيد السهيلي الأندلسي (سهيل: قرية من قرى مالقة). ولد سنة ٥٠٨ هـ، وتوفي سنة ٥٨١ هـ بمراكش. له مصنّفات كثيرة. انظر هدية العارفين (١/ ٥٢٠).

(٥) هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى الجزولي النحوي نزيل مراكش، المتوفى سنة ٦٠٧ هـ. من تآليفه: أمالي في النحو، شرح أصول ابن السرّاج، مقدمة في النحو مشهورة بقانون الجزولي، وشرح المقدمة المذكورة (هدية العارفين: ١/ ٨٠٧، ٨٠٨).

وصحح ابن مالك مذهب الأخفش والمبرّد، وهو بقاؤه على الاحتمال معهما، فقد دخلت على الحال في قوله: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٣١].

الرابع: أن ينصرف معناه إلى المضيّ، وذلك إذا اقترن بـ (لم) أو (لمّا).

وذهب الجُزُولي وغيره أن مدخولهما كان ماضياً، فغيّرت صيغته. ونسب إلى سيبويه. ووجهه: أنّ المحافظة على المعنى أوْلى من المحافظة على اللفظ. ورُدّ بأنه لا نظير له. ونظير الأول المضارع الواقع بعد (لو)[1] إذ المعهود للحروف قلب المعاني، لا قلب الألفاظ.

ولم أقيّد (لمّا) بالجازمة للاستغناء عنه، إذ لا يدخل على المضارع سواها.

أو (لو) الشرطيّة نحو: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ﴾ [النحل: ٦١، وفاطر: ٤٥].

أو (إذْ) نحو: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] أي قلت.

أو (رُبّما) نحو:

٨ ـ ربّما تكره النفوس من الأمْـ ـر لَهُ فَرْجَةٌ كحلّ العِقَالِ[2]

أو (قد) التقْليليّة، نحو:

٩ ـ قد أترك القِرْن مُصْفَرًّا أنامِلُه[3]

---

(١) ويراد به المضيّ، من ذلك قوله تعالى: ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار﴾ وقوله تعالى: ﴿أن لو نشاء أصبناهم﴾. انظر المغني (١/ ٢٩٢).

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٥٠)، والأزهية (ص ٨٢، ٩٥)، وحماسة البحتري (ص ٢٢٣)، وخزانة الأدب (٦/ ١٠٨، ١١٣، ١٠/ ٩)، والدرر (١/ ٧٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣)، والكتاب (٢/ ١٠٩)، ولسان العرب (٢/ ٣٤٠ ـ فرج). ولأمية أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني (٢/ ٧٠٧، ٧٠٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٨٤). ولأمية أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب (٦/ ١١٥). ولعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٢٨). وبلا نسبة في إنباه الرواة (٤/ ١٣٤)، وأساس البلاغة (ص ٣٢٧ ـ فرج)، والأشباه والنظائر (٣/ ١٨٦)، وأمالي المرتضى (١/ ٤٨٦)، والبيان والتبيين (٣/ ٢٦٠)، وجمهرة اللغة (ص ٤٦٣)، وجواهر الأدب (ص ٣٦٩)، وشرح الأشموني (١/ ٧٠)، وشرح شذور الذهب (ص ١٧١)، وشرح المفصل (٤/ ٣٥٢، ٨/ ٣٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٢٩٧)، والمقتضب (١/ ٤٢).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

كأنّ أثوابه مُجّتْ بفرصادِ

ونُسب لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه (ص ٦٤)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦٨). ونُسب لعبيد أو للهذلي في الدرر (٥/ ١٢٨)، وشرح شواهد المغني=

بخلاف ما إذا لم تكن للتقليل.

أو كان خبراً لباب (كان) نحو: كان زيد يقوم.

قال ابن عصفور: أو صحب (لمّا) الجوابيّة نحو: لما يقوم زيد قام عمرو.

وقال أبو حيّان[١]: ويحتاج إثبات ذلك إلى دليل من السّماع، أي في جواز وقوع المضارع بعدها[٢]، إذ المعروف أنها لا تدخل إلا على ماضي اللفظ والمعنى كما سيأتي.

وما عطف على حال، أو مستقبل، أو ماض، أو عطف عليه ذلك فهو مثله، لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ﴾ [الحج: ٦٣] أي، فأصبحت الأرض.

[وقوله][٣]:

١٠ ـ ولقد أَمُرّ على اللئيم يسبّني فمضيتُ ثُمّتَ قلتُ: لا يَعْنِيني[٤]

=(ص ٤٩٤). وللهذلي بدون تحديد في الأزهية (ص ٢١٢)، والجنى الداني (ص ٢٥٩)، وشرح المفصل (١٤٧/٨)، والكتاب (٤/ ٢٢٤)، ولسان العرب (٣/٣٤٧ ـ قدد)، ومغني اللبيب (ص ١٧٤). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٦)، ورصف المباني (ص ٣٩٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٠)، ولسان العرب (١٣/ ١٧ ـ أسن)، والمقتضب (١/ ٤٣).

والفرصاد: شجر معروف، وأهل البصرة يسمون الشجر فرصاداً وحمله التوت. انظر لسان العرب (٣/ ٣٣٤ ـ فرصد).

(١) هو محمد بن علي بن يوسف بن حيان الجياني، الإمام أبو حيان أثير الدين الأندلسي الشافعي النحوي. ولد سنة ٦٥٤، وتوفي بمصر سنة ٧٥٤. له مصنفات عديدة انظرها في هدية العارفين (١٥٢/٢، ١٥٣).

(٢) لأن «لما» في هذه الحالة تختصّ بالماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: «لما جاءني أكرمته»؛ ويقال فيها حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب. انظر المغني (١/ ٣١٠).

(٣) ما بين حاصرتين زيادة توضيحية.

(٤) البيت من الكامل، وهو لرجل من سلول في الدرر (١/ ٧٨)، وشرح التصريح (٢/ ١١)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣١٠)، والكتاب (٣/ ٢٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٨). ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات (ص ١٢٦). ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري (ص ١٧١). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٦٣)، والأشباه والنظائر (٣/ ٩٠)، والأضداد (ص ١٣٢)، وأمالي ابن الحاجب (ص ٦٣١)، وأوضح المسالك (٣/ ٢٠٦)، وجواهر الأدب (ص ٣٠٧)، وخزانة الأدب (١/ ٣٥٧، ٣٥٨، ٣/ ٢٠١، ٤/ ٢٠٧، ٢٠٨، ٥/ ٢٣، ٥٠٣، ٧/ ١٩٧، ٩/ ١١٩، ٣٨٣)، والخصائص (٢/ ٣٣٨، ٣/ ٣٣٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٧٥)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢١٩)، ولسان العرب=

أي: مررت.

قال أبو حيّان: ومن القرائن المخلِّصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو: جاء زيد يضحك.

[حالات الماضي]

(ص): والماضي للحال بالإنشاء، والاستقبال بطلب، ووعْد، وعطف على مستقبل، ونفي بـ (لا) و (إن) بعد قسم، ويحتمله والمُضِيّ بعد همزة التسوية. فإن كانت (لم) بعد أم تعيّن المُضِيّ. وتحضيض، وكلّما. . وحيث. وواقعاً صلة، أو صفة نكرة عامّة. وأنكر أبو حيّان هذا القسم.

(ش): للماضي أربع حالات أيضاً:

أحدها: أن يتعيّن معناه للمضيّ، وهو الغالب.

الثاني: أن ينصرف إلى الحال، وذلك إذا قصد به الإنشاء، كبعت، واشتريت، وغيرهما من ألفاظ العقود، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

الثالث: أن ينصِرف إلى الاستقبال، وذلك إذا اقتضى طلباً نحو: غفر الله لك، وعزمت عليك إلاّ فعلت، أو لمّا فعلت، أو وعداً نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، أو عطف على ما علم استقباله نحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩٨]. ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ﴾ [النمل: ٨٧]، أو نفي بـ (لا)، أو (إن) بعد قسم نحو: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١] أي: ما يمسكهما.

١١ ـ رِدُوا فـوالـلّـهِ لا ذُدْنـاكُـمُ أبـداً[1]

الرابع: أن يحتمل الاستقبال والمضيّ، وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت، إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود، أو ما يكون من ذلك.

= (١٢/ ٨١ ـ ثمم)، و (١٥/ ٢٩٦ ـ منن) ومغني اللبيب (١/ ١٠٢، ٢/ ٤٢٩، ٦٤٥).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «اللئيم» حيث دخلت «أل» الجنسية، فلم تفد اللفظ تعريفاً تعينه من دون سائر أفراد جنسه، فتعريفها لفظيّ لا يفيد التعين، وإن كان في اللفظ معرفة.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مـا دام فـي مـائـنـا وِرْدٌ لـوُرّادِ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٧٩، ٤/ ٢١٩).

وقوله: «ذدناكم»؛ أي كففناكم.

وسواء كان الفعل معادلاً بـ (أم) أم لا، نحو: سواء عليّ أيّ وقت جئتني. فإن كان الفعل بعد (أم) مقروناً بـ (لم) تعين المُضِيّ نحو ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، لأن الثاني ماضٍ معنىً، فوجب مضيّ الأول، لأنه معادل له. أو وقع بعد أداة تحضيض نحو: هلاّ فعلت، إن أردت المُضِيّ فهو توبيخ نحو: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ﴾ [هود: ١١٦]، أو الاستقبال فهو أمر به نحو ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾ [التوبة: ١٢٢] أي: لينفر. أو بعد (كلّما) فالمضيّ: نحو ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] والاستقبال: نحو، ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ﴾ [النساء: ٥٦].

أو بعد (حيث) فالمضيّ نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢] والاستقبال نحو ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ﴾ [البقرة: ١٩٤].

أو وقع صلة فالمضيّ نحو: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]. والاستقبال: نحو، ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤].

وقد اجتمعا في قوله:

١٢ ـ وإنّي لآتيكم تَشَكُّرَ ما مَضى ... من الأمْرِ واستيجابَ ما كان في غَدِ[1]

أو وقع صفة لنكرة عامّة فالمُضِيّ نحو:

١٣ ـ رُبّ رِفْدِ هَرَقْتُهُ ذلك اليو ... م ....[2]

(١) البيت من الطويل، وهو للطرمّاح في ملحق ديوانه (ص ٥٧٢). وبلا نسبة في الخصائص (٣/ ٣٣١)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٩٨)، ولسان العرب (٤/ ٤٢٣ ـ مادة شكر).

ويروى في موضع: «من الأمر»: «من الودّ» و«من الأمس». والشاهد في البيت قوله: «ما كان» حيث أوقع الماضي موضع المستقبل؛ والمعنى: ما يكون في الغد.

(٢) جزء من بيت من الخفيف، وتمامه:

رُبَّ رِفْدِ هرقْتُه ذلك اليَوْ ... مَ وأسْرَى من معشر أقيالِ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٦٣)، وخزانة الأدب (٩/ ٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٦)، والدرر (١/ ٧٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٥)، وشرح المفصل (٨/ ٢٨)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٨٧). ولأعشى همدان في المقاصد النحوية (٣/ ٢٥١).

والأقيال: جمع قَيْل، وهو الملك مطلقاً، وقيل: الملك من ملوك حمير. ويروى «أقتال»، والأقتال: جعل قِتْل، والقِتْل: العدوّ المقاتل، والقِتْل أيضاً: الشبيه والنظير.

وفي هذا البيت ثلاثة شواهد؛ أوّلها قوله: «ربّ رفد هرقته» حيث جاءت «ربّ» للتكثير تهكُّماً، وقيل؛ هي هنا حرف تقليل. وثانيها: أن الفعل الماضي «هرقتُه» تعيّن للاستقبال لأنه وقع صفة للنكرة. وثالثها: حذف جواب «رُبّ»، والتقدير: رُبّ رفد مهراق ضممته إلى أسرى.

والاستقبال كحديث: «نضّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، فأدّاها كما سمعها»[١] أي يسمع، لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه.

وأنكر أبو حيّان هذا القسم الرابع بِصُوَره كلها، فقال بعد أن ساقها: وهذه المثل في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك.

والذي نذهب إليه الحمل على المضيّ، لإبقاء اللفظ على موضوعه. وإنما فهم الاستقبال فيما مثّل به من خارج. ووافقه المراديّ[٢].

(ص): وليس أصلاً للأفعال، والباقي فرع. والأمر مقتطع من المضارع على الأصحّ.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: ذهب بعضهم: إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي، لأنه أسبق الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله، ولأن المضارع هو الماضي مع الزوائد، والأمر منه بعد طرحها. والجمهور على أن الثلاثة أصول.

الثانية: ذهب الكوفيّون إلى أن أصول الفعل: الماضي والمضارع فقط، وأن الأمر مقتطع من المضارع، إذ أصل: (افْعَلْ) لِيَفْعَلْ كأمر الغائب. ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال، وبَنَوْا على ذلك أنه مُعْرَب. والبصريون على أنه أصل برأسه، وما ذكر في أصله فممنوع.

[الحرف وأقسامه]

(ص): والحرف لا علامة له، فإن اختص باسم أو فعل عمل، وإلاّ فلا. ويستثنى من الأول (هل) التي في حيّزها فعل. ومن الثاني (ما) و (لا) و (إن) النافيات.

(ش): الحرف لا علامة له وجوديّة، بل علامته ألا يقبل شيئاً من خواصّ الاسم ولا من خواصّ الفعل.

---

(١) رُوي من طرق متعددة وباختلاف يسير في اللفظ: «رجلاً» في موضع «امرءاً»، و «سمع حديثاً مني» في موضع «مقالتي». رواه أبو داود في العلم باب ١٠، والترمذي في العلم باب ٧، وابن ماجة في المقدمة باب ١٨، والمناسك باب ٧٦، والدارمي في المقدمة باب ٢٤، وأحمد في المسند (١/ ٤٣٧، ٣/ ٢٢٥، ٤/ ٨٠، ٨٢، ٥/ ١٨٣).

(٢) المرادي: هو بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المغربي ثم المصري المالكي النحوي اللغوي، يُعرف بابن أم قاسم. توفي سنة ٧٤٩ هـ. له من المصنفات: الجنى الداني في حروف المعاني، شرح الاستعاذة والبسملة، شرح الألفية لابن مالك، شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، شرح حرز الأماني للشاطبي، وشرح المفصل للزمخشري (هدية العارفين: ١/ ٢٨٦).

وهو ثلاثة أقسام: مختصّ بالاسم، ومختصّ بالفعل، ومشترك بينهما. والأصل في كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به، وفي كل حرف لا يختصّ ألا يعمل.

وقيّد أبو حيان الأول بألاّ يتَنَزّل منه منزلة الجزء، فإن تنزل كـ (أل) و (سين) التنفيس لم يعمل.

وممّا خرج عن هذا الأصل (هل) التي في حيّزها فعل، فإنها تختص به، بمعنى أنه يجب إيلاؤه إيّاه ـ كما سيأتي ـ في باب الاشتغال حيث رجّح النصب بعدها ومع ذلك لا تعمل، لأن هذا الاختصاص عَرَضِيّ لا يلزم.

و (ما) و (لا) و (إن) النافيات، فإنها لا تختصّ، ومع ذلك تعمل، لأنّ لها شَبَهاً بـ (ليس) في أنها للنفي وللحال، وتدخل على المبتدأ والخبر فألحقت بها.

(ص): وليس منه عسى، وليس، وكان وأخواتها على الصحيح.

(ش): المشهور [من] مذهب الجمهور: أن المذكورات أفعال، لاتّصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها.

وذهب ابن السّراج[١] إلى حرفيّة (عسى) و (ليس) مستنداً إلى عدم تصرفهما، ووافقه في الأولى ثعلب[٢]، وفي الثانية الفارسي وابن شُقَيْر[٣]. وردّ بأن ذلك لا يصلح دليلاً للحرفيّة مع قيام دليل الفعلية.

وذهب الزّجاجيّ[٤] إلى أن (كان) وأخواتها حروف.

---

(١) هو محمد بن السريّ بن سهل المعروف بابن السرّاج النحوي أبو عبدالله البغدادي، المتوفى سنة ٣١٦ هـ. له: احتجاج القراء في القراءات، الأصول الكبيرة في النحو، جمل الأصول، شرح كتاب سيبويه، كتاب الخط والهجاء، كتاب الاشتقاق، كتاب الرياح والهواء، كتاب الشعر والشعراء، كتاب المواصلات في الأخبار والمذاكرات، وموجز في النحو (هدية العارفين: ٢/ ٣٠).

(٢) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار النحوي أبو العباس الشيباني الكوفي البغدادي المعروف بثعلب. ولد سنة ٢٠٨، وتوفي ببغداد سنة ٢٩١. له تصانيف عديدة، منها: الأوسط في النحو، وفصيح اللغة، وغريب القرآن، وغيرها (هدية العارفين: ١/ ٥٤).

(٣) هو أحمد بن الحسن بن الفرج بن شقير البغدادي أبو بكر النحوي اللغوي. توفي ببغداد سنة ٣١٧ هـ. صنّف كتاب المذكر والمؤنث، كتاب المقصور والممدود، ومختصراً في النحو (هدية العارفين: ١/ ٥٨).

(٤) الزجّاجي: هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجّاجي النحوي النهاوندي أصلاً والبغدادي منشأً وداراً. توفي بطبرية في رجب سنة ٣٣٧ هـ. من تصانيفه: الإيضاح في النحو، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، شرح الزاهر لابن الأنباري، وغيرها. (هدية العارفين: ١/ ٥١٣). وهناك زجاجيّ نحوي آخر، =

وقال ابن هشام في حواشي (التسهيل): الخلاف في (عسى) و (ليس) شهير، وفي (كان) غريب.

قال ابن الحاجّ[١] في النقد: حكى العَبْدي[٢] في (شرح الإيضاح): أن المبرّد قال: إنّ (كان) حرف. قال العبدي: وهذا أطرف من قول من قال: إن ليس وعسى حرفان.

قال ابن الحاجّ: هو، وإن كان في بادىء الرأي ضعيفاً إلاّ أنه أقوى لمن تأمل، لأنها لا تدلّ على حدث؛ بل دخلت لتفيد معنى المضيّ في خبر ما دخلت عليه.

= وهو أبو القاسم يوسف بن عبدالله البغدادي الشهير بالزجاجي المتوفي سنة ٤١٥ هـ. من تآليفه: عمدة الكتاب، كتاب الاشتقاق في أسماء الرياحين، خلق الإنسان، وشرح الفصيح لثعلب في اللغة (هدية العارفين: ٢/ ٥٥٠).

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن الحاج الإشبيلي شهاب الدين المالكي. توفي سنة ٦٥١. من تصانيفه: حاشية على سرّ الصناعة وأسرار البلاغة، حاشية على مشكلات المستصفى، شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، شرح كتاب سيبويه في النحو، كتاب الإمامة، كتاب السماع، كتاب القوافي، مختصر المستصفى للغزالي. (هدية العارفين: ١/ ٩٥).

(٢) هو أحمد بن بكر بن بقية العبدي أبو طالب النحوي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ. صنّف شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والمختصر في النحو. (هدية العارفين: ١/ ٧١).

الكلام وأقسامُه

(ص): والكلام قول مفيد، وهو: ما يحسن سكوت المتكلّم عليه. وقيل: السّامع وقيل: هما.

والأصحّ: اشتراط القصد، وإفادة ما يجهل، لا اتحاد الناطق.
وأشكل تصوير خلافه.

(ش): الكلام يطلق لغة على الخطّ، والإشارة، وما يفهم من حال الشيء.

وإطلاقه على هذه الثلاثة مجاز، وعلى التكليم الذي هو المصدر. وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن إطلاقه على هذا حقيقة. وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبّر عنها، وعلى اللفظ المركّب أفاد أم لم يفد. وهل هو حقيقة فيهما، أو في الأول فقط، أو الثاني فقط؟ ثلاثة مذاهب للنحويين ـ وعلى الكلمة الواحدة كما في (الصّحاح).

وأما في الاصطلاح فأحسن حدودها وأخصرها: أنه قول مفيد. فخرج بـ(ـالقول) الخمسة الأُوَل المذكورة. وبـ(المفيد) الكلمة، وبعض المُركّبات وهو الذي لا يفيد.

والمراد بـ(المفيد) ما يُفْهِم معنىً يَحْسُن السكوت عليه. وهل المراد سكوت المتكلّم أو السامع، أو هما؟ أقوال: أرجحها الأول، لأنه خلاف التّكلّم، فكما أن التَّكَلُّم صفة المتكلّم كذلك السكوت صفته أيضاً.

والمراد بـ(حُسْن السُّكُوت عليه): ألاّ يكون محتاجاً في إفادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه، فلا يضرّه احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها.

وهل يشترط إفادة المخاطب شيئاً يجهله؟ قولان:

أحدهما: نعم، وجزم به ابن مالك فلا يسمّى نحو: السماء فوق الأرض، والنّار حارة، وتكلّم رجل ـ كلاماً.

والثاني: لا. وصحّحه أبو حيّان. قال: وإلاّ كان الشيء الواحد كلاماً وغير كلام، إذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانياً. ومحلّ الخلاف ما إذا ابتدىء به فيصح أن يقال: زيد قائم، كما أن النار حارة بلا خلاف. ذكره أبو حيّان في (تذكرته)[1].

وهل يشترط في الكلام القصد؟ قولان:

أحدهما: نعم، وجزم به ابن مالك، وخلائق، فلا يسمّى ما ينطق به النائم الساهي ـ كلاماً، وعلى هذا يزاد في الحد: (مقصود).

والثاني: لا، وصححه أبو حيّان.

وهل يشترط فيه اتحاد الناطق؟ قولان:

أحدهما: نعم، فلو اصْطَلَح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً، والآخر فاعلاً. أو مبتدأً والآخر خبراً لم يُسَمّ ذلك كلاماً. وعُلِّل بأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلاّ واحداً. وعلى هذا يزاد في الحد: (من ناطق واحد).

والثاني: لا، وصححه ابن مالك وأبو حيّان، كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطّاً.

وقال ابن أم قاسم[2] صدور الكلام من ناطقين لا يتصوّر لأن كل واحد من المتكلمين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتّكالاً على نطق الآخر بالأخرى فكأنها مقدّرة في كلامه. وهذا معنى قولي: «وأشكل تصوير خلافه».

(تنبيه): تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجرداً اصطلاح لا دليل عليه.

وقد بالغ الخفاجي[3] في إنكار ذلك عليهم، فقال في كتابه (سِرّ الفصاحة)[4]: الكلام عندنا ما انتَظَم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة، إذا وقع مِمّن تَصِحُّ منه أو من قبيله الإفادةُ.

قال: وإنما شرطنا الانتظام، لأنه لو أتي بحرف، ومضى زمان وأتي بحرف، لم يصحّ وصفُ فعله بأنه كلام.

---

(١) هو كتاب «التذكرة في العربية» ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٣٩٣) وقال: «في أربع مجلدات كبار». كما وصفه أبو حيان نفسه بأنه كتاب كبير، فقال في البحر المحيط (١/٢٨٨ و ٢/٤٤٨): «كتابنا الكبير الذي سمّيناه بالتذكرة». والتذكرة من الكتب المفقودة.

(٢) هو الحسن بن قاسم المرادي، وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٣) هو عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان أبو محمد الخفاجي الأديب الشاعر المتوفى سنة ٤٦٦ هـ. له «سرّ الفصاحة في اللغة» وديوان شعره (هدية العارفين: ١/٤٥٢، وكشف الظنون: ص ٩٨٨).

(٤) «سرّ الفصاحة في اللغة». انظر كشف الظنون (ص ٩٨٨).

وذكرنا الحروف المعقولة، لأن أصوات بعض الجَمادات ربّما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف، لكنها لا تتميّز تميّزها.

وشرطنا وقوع ذلك مِمّن تصحّ منه أو من قبيله الإفادة، لئلا يلزم عليه أن يكون ما يسمع من بعض الطّيور كلاماً.

وقولنا: (القبيل) دون الشخص، لأن ما يسمع من المجنون يوصف بأنه كلام وإنْ لَمْ تصحّ منه الفائدة وهو بحاله، لكنها تصح من قبيله، وليس كذلك الطائر. ولا يجوز أن يشترط في حدّ الكلام كونه مفيداً على ما ذهب إليه أهل النحو، لأن أهل اللغة قسموا الكلام إلى مهمل، ومستعمل.

فالمهمل: ما لم يُوضَعْ لشيء من المعاني. والمستعمل: هو الموضوع لمعنىً له فائدة. فلو كان الكلام هو المفيد عندهم، وما لم يفد ليس بكلام ـ لم يكونوا قسموه على قسمين، بل كان يجب أن يسلُبوا ما لم يفد اسمَ الكلام رأساً.

على أن الكلام إنما يفيد بالمواضعة، وليس لها تأثير في كونه كلاماً، كما لا تأثير لها في كونه صوتاً.

وقد تصدّى أبو طالب العبدي[1] في (شرح الإيضاح)[2] لِنَصْر مذهب النحويين في ذلك. وأكثر ما استدلّ بقولهم لمن يورد ما تقلّ فائدته: هذا ليس بكلام، وبقول سيبويه: إن الكلام إنما يقع على الجمل، وقرّره بأنه اسم لمصدر ونائب عنه. وذلك المصدر ـ وهو التكليم ـ موضوع للمبالغة والتكثير، لأن فعله: (كلّم) دالّ على ذلك. فلما جرى الكلام عليه، وجب أن يراد به التكثير، وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة.

قال: ولا حجّة له في ذلك، وأمّا قولهم لقليل الفائدة: ليس بكلام، فمن باب المجاز والمبالغة، كقولك للبليد: ليس بإنسان.

وأما قول سيبويه فلا تقوم به حجة، لأن الخصم قال: نعم، يمكن أن يقال: إن المتقدّمين من أهل النحو تواضعوا في عُرْفهم على أن سمّوا الجملة المفيدة كلاماً دون ما لم يُفِدْ، لأن ذلك على سبيل التحقيق، كما أنهم سمّوا هذه الحوادث الواقعة كـ(ضرب) أفعالاً. ولو عَدَلْنا إلى التحقيق كانت أسماء لما وقع من الحوادث. اهـ.

---

(١) هو أحمد بن بكر، وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٢) كتاب «الإيضاح في النحو» لأبي علي الفارسي (توفي ٣٧٧)، وهو كتاب متوسط مشتمل على ١٩٦ باباً، منها ١٦٦ باباً في النحو، والباقي في التصريف. وله شروح عديدة. انظر كشف الظنون (ص ٢١١ ـ ٢١٣).

وقال ابن جِنّي[1] في الخصائص[2]: فإن قيل: لِمَ وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه، وعلى الجملة التّامة دون غيرها؟ الاشتقاق قضى بذلك أم مجرّد السّماع؟ قيل: لا، بل الاشتقاق قضى به دون مجرّد السماع، لأن الكلام مأخوذ من الكَلْم، وهو الجرْح والتأثير. وإنما يحصل التأثير بالتامّ المفهوم دون غيره. قال: ومِمّا يُؤْنِسُك بذلك أنّ العرب لمّا أرادت الآحاد من ذلك خصّته باسم له، لا يقع إلا على الواحد، وهو قولهم: كلمة، ثم قال في آخر كلامه[3]:

١٤ ـ ولكـــلّ قَـــوْمٍ سُنَّـــةٌ وإمـــامُهـــا

[الكلام في الإسناد]

(ص): ولا يمكن في كلمة خلافاً لابن طَلْحة[4]، ولا اسم وحرف خلافاً للفارسيّ ولا فعل وحرف خلافاً للشَّلَوْبين[5]، بل في اسمين، واسم وفعل.

---

(١) ابن جنّي: هو عثمان بن جنّي أبو الفتح الموصلي. كان أبوه مملوكاً روميًّا لسليمان بن فهد الموصلي. توفي ابن جني في بغداد سنة ٧٩٢ هـ. له مؤلفات عديدة، منها: الخصائص في النحو، وسر الصناعة وشرحه، وشرح الفصيح لثعلب، والمقتضب من كلام العرب، وغيرها كثير. انظر هدية العارفين (١/ ٦٥٢).

(٢) كتابه «الخصائص» من أشهر كتبه، قال السيوطي في اقتراحه: «وضعه في أصول النحو وجدله؛ ولكن أكثره خارج عن هذا المعنى» فلخص منه الاقتراح وضمّ إليه فوائد. واختصره أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي المتوفى سنة ٦٥١ هـ. ولموفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي حاشية على الخصائص المذكورة. انظر كشف الظنون (ص ٧٠٦).

(٣) انظر الخصائص (١/ ٢١) وقد نقله بتصرف.

(٤) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الإشبيلي المتوفى سنة ٦١٨ هـ. كان يميل إلى مذهب ابن الطراوة.

(٥) الشلوبين: هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، ويعرف بالشلوبين الصغير، وبالشلوبيني الصغير. نحوي، توفي في حدود سنة ٦٦٠ هـ. من آثاره: شرح أبيات سيبويه، وتكملة شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية. انظر معجم المؤلفين (١١/ ٣٨)، وبغية الوعاة للسيوطي (ص ٧٩، ٨٠)، وكشف الظنون (ص ١٤٢٧)، وهدية العارفين (٢/ ١٢٧). وهناك أيضاً نحوي آخر يعرف بالشلوبيني (نسبة إلى شلوبينية من قرى إشبيلية)، وهو عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي الأندلسي الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٤٥ هـ. من تصانيفه: كتاب في النحو سماه التوطئة، كتاب القوانين، تعليقة على شرح فخر الدين الرازي للمفصل للزمخشري، تعليقة على كتاب سيبويه، وشرح المقدمة الجزولية. انظر معجم المؤلفين (٧/ ٣١٦)، ووفيات الأعيان (١/ ٤٨٢)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٣٢ ـ =

والكلام عكسه، فيتأتى اجتماعهما في: قد قام زيد، وارتفاعهما في: إن قام، ووجود الكلام دون الكلم في زيد قائم، وعكسه في إن قام زيد. وهل يشترط أن تكون الثلاث من الأنواع الثلاثة، أوْ لا، فتكون من نوْع أو من نوعين؟ ذكر ابن النحاس[1] فيه خلافاً، والصّحيح عدم الاشتراط. والصحيح أنه اسم جنس للكلمة كَتَمْر وتَمْرة، لا جمع كثرة ولا قِلّة، خلافاً لزاعمي ذلك، بدليل تذكيره في قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. وأنه لم يتغير فيه نظم واحده[2]، ذكر ذلك ابن الصّائغ[3] في شرح الألفيّة، وابن فلاح[4] في (مُغْنِيه)[5].

قال ابن الخشّاب[6]: ولا يطلق الكِلم على المركّب من كلمتين إلاّ عند من يجوّز إطلاق اسم الجمع على اثنين.

وفي (شرح التسهيل) لناظر الجيش[7]: اختلف النحاة في الكلم: فذهب جماعة منهم الجرجاني: إلى أنه جمع للكلمة، وذهب الفارِسيّ وغيره من المحققين: إلى أنه اسم جنس لها، ثم اختلفوا على مذاهب:

(١) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر النحوي المعروف بابن النحاس بهاء الدين أبو عبدالله الحلبي. ولد سنة ٦٢٧، وتوفي سنة ٦٩٨ هـ. له: شرح المقدمة للمبرد في النحو، وشرح كتاب المقرب. انظر هدية العارفين (٢/ ١٣٩).

(٢) أي مفرده.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن شمس الدين المعروف بابن الصائغ الزمردي الحنفي المتوفى بمصر سنة ٥٧٧ هـ. من تصانيفه: شرح الألفية لابن مالك في النحو، تذكرة في النحو، تنزيه السلف عن تمويه الخلف في الردّ لمغني اللبيب، الرقم في شرح قصيدة البردة، وغيرها. (هدية العارفين: ٢/ ٩٩).

(٤) هو تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمني النحوي الشهير بابن فلاح، المتوفى سنة ٦٨٠ هـ. له: الكافي في أصول الفقه، والمغني في النحو. (هدية العارفين: ٢/ ٤٧٤).

(٥) «المغني في النحو» فرغ من تصنيفه في المحرم من سنة ٦٧٢ هـ. قاله حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٧٥١).

(٦) هو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد البغدادي المحدث اللغوي المعروف بابن الخشاب. كان يؤدب أولاد الخليفة. توفي سنة ٥٦٠ هـ. من تصانيفه: حاشية على درة الغواص للحريري، الردّ على ابن بابشاذ في شرح الجمل، الرد على تهذيب الإصلاح للتبريزي، الرد على الحريري في مقاماته، شرح المقامات المذكورة، شرح مقدمة ابن هبيرة في النحو، اللامع في النحو، وغير ذلك. انظر هدية العارفين (١/ ٤٥٦).

(٧) ناظر الجيش: هو محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش، المتوفى سنة ٧٧٨ هـ. صنّف شرح تسهيل الفوائد لابن مالك في النحو، وشرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان. (هدية العارفين: ٢/ ١٦٩).

أحدها: وعليه الأكثر، أنه لا يقع إلا على ما فوق العشرة، وإذا قصد به ما دونها جمع بألف وتاء.

والثاني: أنه يقع على الكثير والقليل.

والثالث: أنه لا يقع على أقلّ من ثلاث. وعليه ابن مالك.

الجُمـلـة

(ص): والجملة قيل: ترادف الكلام، والأصحّ أعمّ، لعدم شرط الإفادة، فإن صُدِّرت باسم فاسمية، أو فعل ففعليّة، أو ظرف أو مجرور فظرفيّة، وإن تقدمها حرف.

والعبرة بصدر الأصل. واسميّة الصّدر فعليّة العَجُزِ ذات وجهين، وتسمّى الكبرى إن كان خبرها جملةً، والصغرى إن كانت خبراً. ولِمَا بينهما اعتباران.

(ش): ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان، وهو ظاهر قول الزّمخشريّ[1] في (المفصّل)[2]، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام، قال: ويسمّى الجملة [3].

والصّواب أنها أعمّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، قال ابن هشام في (المغني)[4]: ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس كلاماً[5].

وعلى هذا فحدّ الجملة: القول المركّب كما أفصح به شيخنا العلامة الكافِيَجِيّ[6] في

---

(١) هو العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ.

(٢) «المفصل في النحو» للعلامة الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. بدأ بتأليفه في أول شهر رمضان سنة ٥١٣، وأتمه في غرة المحرم سنة ٥١٤ هـ. ثم اختصره وسماه «الأنموذج». وللمفصل شروح كثيرة انظرها في كشف الظنون (ص ١٧٧٤ ـ ١٧٧٧).

(٣) انظر شرح المفصل (١/ ١٨).

(٤) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» في النحو لابن هشام المتوفى سنة ٧٦٢ هـ. قال حاجي خليفة: «صنف هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف، ومما حثّه على وضعه أنه لما أنشأ فيه الإعراب عن قواعد الإعراب حسن وقعه عند أولي الألباب، فجعله منحصراً في ثمانية أبواب» قال: «وهو كتاب جليل الشأن باهر البرهان، اشتهر في حياته وأقبل عليه الناس». وعلى هذا الكتاب شروح وتعليقات وحواشي عديدة؛ انظرها في كشف الظنون (ص ١٧٥٢ ـ ١٧٥٤).

(٥) انظر مغني اللبيب (٢/ ٤٢).

(٦) هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود محيي الدين أبو عبدالله الرومي الحنفي، برغموي الأصل مصري المولد والوفاة، الشهير بالكافيجي (أو الكافيه جي). ولد سنة ٧٨٨، وتوفي سنة ٨٧٩. له مصنفات عديدة، انظرها في هدية العارفين (٢/ ٢٠٨، ٢٠٩).

(شرح القواعد)[1] ، ثم اختار: (الترادف) قال: لأنا نعلم بالضرورة أنّ كلّ مركّب لا يطلق عليه الجملة. وسبقه إلى اختيار ذلك ناظر الجيش وقال: إنه الذي يقتضيه كلام النحاة. قال: وأمّا إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلةً فإطلاق مجازيّ، لأن كُلاًّ منها كان جملة قبلُ، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين[2] نظراً إلى أنهم كانوا كذلك. اهـ.

وتنقسم الجملة إلى اسمية، وفعليّة، وظرفية:

فالاسمية: التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق.

والفعلية: التي صَدْرُها فعل، كقام زيد، وضُرِب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم، وقم.

والظرفية: المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو عندك زيد، أو في الدار زيد إذا قدّرت زيداً فاعلاً بالظرف أو المجرور، لا بالاستقرار المحذوف[3]، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما.

وزاد الزمخشريّ وغيره في الجمل: الشرطية، والصّواب أنها من قبيل الفعلية لأن المراد بالصدر المسند، أو المسند إليه، ولا عِبْرة بما تقدّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: أقائمٌ الزيدان، وأزيد أخوك، ولعلّ أباك منطلق، وما زيد قائماً، اسمية. ومن نحو: أقام زيد، وإن قام زيد، وهلاّ قمت، فعليّة.

والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل. فالجملة من نحو: كيف جاء زيد؟ ونحو: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾[4] [البقرة: ٨٧]. ونحو ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [غافر: ٨١] فعليّة، لأن هذه الأسماء في رتبة التأخير.

وكذا الجملة من نحو: يا عبدالله، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾ [النحل: ٥]، ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١] لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيداً، وإن استجارك أحد، وخَلَق الأنعام، وأُقْسِم باللّيْل.

وقد تكون الجملة ذات وجهين، وهي اسمية الصّدر، فعلِيّة العجز نحو: زيد يقوم أبوه.

---

(١) هو كتاب: «شرح الإعراب عن قواعد الأعراب» شرح فيه كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام. وهو من أحسن الشروح كما قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٢٤).

(٢) يشير إلى قوله تعالى في الآية ٦ من سورة النساء: ﴿وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم﴾.

(٣) لأنها تكون حينئذ جملة فعلية، والظرف متعلّق بالفعل.

(٤) كانت في الأصل: «فريقاً كذبتم» فأثبتنا نصّ الآية الكريمة.

قال ابن هشام[1]: وينبغي أن يزاد عكس ذلك نحو: ظننت زيداً أبوه قائم.

وتنقسم أيضاً إلى الكبرى والصغرى:

فالكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم.

والصغرى: هي المبنيّة على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين. وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو: زيد أبوه غُلامُه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلق صغرى لا غير، وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام.

القـــول

(ص): والقول لفظٌ دلّ على معنى، فيعم الثلاثة، قيل: والمهمل.

وليس مجازاً في غير الكلمة، ولا خاصّاً بالمركّب، ولا المفيد خلافاً لزاعميها.

(ش): القول: هو اللّفظ الدّالّ على معنى.

فـ «اللّفظ» جنس يشمل المستعمل والمهمل، لأنّه الصّوت المعتمد على مَقْطَع.

و «الدالّ على معنى»: فصل يخرج المهمل، فشمل الكلمة والكلام والكلم شمولاً بَدَلِيّاً، أي: أنه يصدُقُ على كُلٍّ منها أنه (قول) إطلاقاً حَقِيقيّاً، وقيل: إنه حقيقة في المفرد، وإطلاقه على المركّب مجاز، وعليه ابن مُعْط[2].

وقيل: حقيقة في المركب سواء أفاد أم لا؟ وإطلاقه على المفرد مجاز.

وقيل: حقيقة في المركّبِ المفيد، وإطلاقه على المفرد والمركّب الذي لا يفيد مجاز. وبه جزم الجُوَيْني[3] في تفسيره[4].

---

(١) في مغني اللبيب (٢/ ٤٥) ولفظه: «كما تكون مصدّرة بالمبتدأ تكون مصدّرة بالفعل، نحو: ظننت زيداً يقوم أبوه».

(٢) هو زين الدين أبو زكريا يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي الأصل المصري المولد والدار، الفقيه النحوي الحنفي الشهير بابن معط. ولد سنة ٥٦٤، وتوفي سنة ٦٢٨ هـ. صنّف الدرة الألفية في علم العربية في النحو، حواشي على أصول ابن السراج، شرح أبيات كتاب سيبويه، وغيرها. انظر هدية العارفين (٢/ ٥٢٣). وكانت في الأصل: «ابن معطي» بإثبات الياء، والأشهر ما أثبتناه. وسنثبتها حيثما ترد فيما يلي بدون الياء.

(٣) هو عبدالله بن يوسف بن محمد بن حيويه أبو محمد الجويني الشافعي المتوفى بنيسابور سنة ٤٣٨ هـ. له من الكتب: التبصرة في الوسوسة من العبادات، التذكرة في الفروع، تفسير القرآن، الجمع والفرق،=

وقيل: إنه يطلق على اللفظ المهمل أيضاً، فيرادف اللفظ، حكاه أبو حيان[١] في باب (ظن) من (شرح التسهيل)، وجزم به أبو البقاء[٢] في (اللّباب). أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد فمَجَازٌ إجْماعاً.

= سلسلة في الفروع المعتصر في مختصر المختصر للمزني في الفروع، المحيط في الفروع، موقف الإمام والمأموم، وكتاب الفروق. (هدية العارفين: ١/ ٤٥١).

(٤) تفسير الجويني: قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٤٤٦): «هو كبير، فسّر فيه كل آية بعشرة أوجه. قال الداودي المالكي في طبقات المفسرين: يشتمل على عشرة أنواع من العلوم في كل آية».

(١) أبو حيان الأندلسي، تقدم التعريف به. راجع الفهارس العامة.

(٢) هو أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكبري الأصل البغدادي المولد والدار، الحنبلي القادري. ولد سنة ٥٣٨، وتوفي سنة ٦١٦ هـ. له مصنفات عديدة، منها: اللباب في علل البناء والإعراب. (هدية العارفين: ١/ ٤٥٩).

الإعــراب

(ص): **الإعراب.**

(ش): أي هذا بحثه. وهو مصدر أعرب مشتركاً لمعانٍ:

الإبانة: يقال: أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها، ومنه حديث: «والثَّيِّبُ تُعْرِبُ عن نَفْسِها»[1].

والإجالة: عربت الدابة: جالت في مرعاها، وأعربها صاحبها: أجالها.

والتّحسين: أعربت الشيء: حسنته.

والتغيير: عربت المَعِدة، وأعربها الله: غيّرها.

وإزالة الفساد: أعربت الشيء: أزلت عَرَبَه، أي: فساده.

ويتعدى الأول بـ (عن)، والباقي بالهمزة.

ويأتي (أعرب) لازماً بمعنى تكلّم بالعربية، أو صارت له خيلٌ عِراب، أو وُلِد له ولد عَربيّ اللون، أو تكلّم بالفحش، أو أعطى العربون.

فهذه عشرة معان. والمناسب للمعنى الاصطلاحي منها هو الأول، إذ القصدُ به إبانة المعاني المختلفة ـ كما ستعرفه ـ ويصح أن يكون من الخمسة بعده.

(ص): **قال الجمهور: لفظيّ: فهو أثر يجلبه العامل، ظاهراً أو مُقَدّراً قيل: أو منويّ وخص المقدّر بما ألفه منقلبة، والمنوي بغيره.**

وقيل: معنوي، فهو التغيير لعاملٍ لفظاً، أو تقديراً، قيل: أو محَلاً في المبنيّ.

(ش): اختلف: هل الإعراب لفظيّ، أو معنويّ؟

---

(١) تمام الحديث: «الثيب تُعرب عن نفسها، والبكرُ رضاها صمتُها». رواه ابن ماجة في النكاح باب ١١، وأحمد في مسنده (٤/ ١٩٢).

على قولين: فالجمهور على الأول، وإليه ذهب ابن خروف[١] والشّلَوْبِين وابن مالك ونسبه للمحققين، وابن الحاجب، وسائر المتأخرين.

وحدّه على هذا: أثرٌ ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في محل الإعراب، وهو الآخر كما سيأتي، والمراد بـ (الأثر): الحركة، والحرف، والسكون، والحذف. وبـ (المقدّر): ما كان في المقصور ونحوه مما سيأتي.

وقولنا: (يجلبه العامل) احتراز من حركة الإتباع نحو: «الحمدِ لِلَّه»، ومن حركة البناء، وسائر الحركات.

فإن قلت: فَلِمَ لَمْ تَزِدْ في الحدّ (في آخر الكلمة) كما صنع ابن هشام في (الشذور)؟ قلت: قد صرّح هو في (شرحه)[٢] بأن ذلك ليس قيداً مُحْتَرَزاً به عن شيء إذ ليس لنا أثر يجلبه العامل في غير الآخر فيحترز عنه، وإنما هو بيان لمحل الإعراب من الكلمة.

وقد ذكرته بعد ذلك مفصولاً من الحدّ فهو أَقْعَدُ، لِئلا يُتَوهّم كونه من تمامه، وأيضاً فلأنّ الإعراب قد يكون في غير الآخر، كما سيأتي.

وذهب الأعلم[٣] وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي، ونسب لظاهر قول سيبويه ورجّحه أبو حيان.

وعلى هذا فحدّه: التغيير لعامل لفظاً أو تقديراً[٤].

واستدلّ لصحة الأول[٥] بأن الإعراب قد يكون لازماً للزوم مدلوله كرفع (لَعَمْرُك)

---

(١) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ضياء الدين أبو الحسن القرطبي المعروف بابن خروف النحوي المالكي المتوفى سنة ٦٠٣، وقيل سنة ٦٠٩ هـ. له من الكتب: تبرئة أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو، الرد على أبي زيد السهيلي، شرح الجمل للزجاجي في النحو، مفتح الأبواب في شرح غوامض الكتاب لسيبويه في النحو. (هدية العارفين: ١/ ٧٠٤).

(٢) انظر شرح شذور الذهب (ص ٣٤). وكتاب شذور الذهب لابن هشام كتاب جليل القدر معوّل عليه في العربية، وله عليه شرح، وعليه حاشية مسماة شرح الصدور بشرح زوائد الشذور لبدر الدين حسن بن أبي بكر بن أحمد القدسي الحلبي المتوفى سنة ٨٣٦، وعلى هذا الشرح حاشية كتبها جلال الدين السيوطي. وهناك شروح أخرى على الشذور انظرها في كشف الظنون (ص ١٠٢٩، ١٠٣٠).

(٣) الأعلم: هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي المالكي، المعروف بالأعلم. ولد سنة ٤١٠، وتوفي بإشبيلية سنة ٤٧٦ هـ. له من التآليف: شرح أبيات الجمل الكبيرة للزجاجي في النحو، شرح الجمل المذكورة، شرح الحماسة، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى. (هدية العارفين: ٢/ ٥٥١).

(٤) أي تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً.

(٥) أي أن حدّ الإعراب على هذا: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب.

ونصب (سُبْحانَ الله) و (رُوَيْدَكَ)، وجرّ (الكَلاع) و (عِزْيَط) من ذي الكَلاع[١]، وأم عِزْيَط[٢]، فلا يصح قَوْلُ مَنْ جعله تغييراً.

وأجيب بأن ذلك ونحوه متغيّر بمعنى أنه صالح للتغير، أو متغير عن حالة السكون التي كان عليها قبل التركيب. وَرُدّ بأن الأول مجاز. والثاني يَرِد عليه المبنيّ على حركة فانه كذلك.

واستدل للثاني بأنه لو كانت الحركات ونحوها إعراباً لم تضف إليه[٣] في قولهم: حركات الإعراب. وأجيب بأنها بيانية. وبأنها توجد في المبنى. وأجيب بأنها غيرها. وبأنها تزول في الوقف مع الحكم عليه بالإعراب. وأجيب بأنه عارض لا اعتبار به. وبأن السكون ليس بأثر. وأجيب بأن الأثر أعم من وجود الحركة، وحَذْفها. وبأن فيه تخصيصاً للفظ ببعض إطلاقاته اللغوية، بخلاف ما إذا جعلناه نفس الحركات والحروف، ففيه نقل اللفظ بالكليّة عن مدلوله اللغوي، وذلك غير جائز للمصطلحين؛ وتقسيم (الأثر) إلى ظاهر ومقدّر هو المعروف.

وقسمه بعضهم: إلى ظاهر، ومقدّر، ومنويّ. وخص المقدّر بما ألفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو: ملهىً. والمنوي بما ألفه غير منقلبة عن شيء نحو: حُبْلَى وَأرطَى[٤]. وبغير الألف كَغُلامِي.

وكذلك تقسيم التغيير إلى لفظيّ، وتقديريّ هو المشهور.

وقسمه بعضهم إلى ثلاثة: لفظيّ وتقديريّ ومحليّ. وفسّر المحليّ بموضع الاسم المبنيّ.

(ص): ومحلّه آخر الكلمة، أو ما نُزّل منزلته.

(ش): المراد بآخر الكلمة نحو: الدّالِ من زيد، والميم من يقوم. وبما نزل منزلته الأفعال الخمسة، فإن علامة الإعراب فيها النون، وحذفها، وليست هي آخر الكلمة، ولا متصلة بالآخر، بل المضير الذي هو الفاعل، والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل، وكذا اثنا

---

(١) ذو الكلاع: ملك حميريّ من ملوك اليمن. سمي ذا الكلاع لأنهم تكلعوا على يديه، أي تجمعوا. (لسان العرب: مادة كلع).

(٢) أمّ عِزْيط وأمّ العِزْيط: العقرب. (لسان العرب: ٧/ ٣٥٠ ـ مادة عرط).

(٣) لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

(٤) الأرطى: شجر ينبت بالرمل، شبيه بالغضا ينبت عصيًّا من أصل واحد يطول قدر قامة وله نَوْر مثل نور الخلاف ورائحته طيبة. واحدته أرطاة. (لسان العرب: ٧/ ٢٥٤ ـ مادة أرط).

عشر، واثني عشر، فإن الإعراب فيهما في حشو الكلمة، قال ابن جنّي في (الخاطريّات)[1]: لأن الاسمين المضموم أحدهما إلى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف إليه.

وقال ابن هشام: الذي يظهر في الجواب أن (عشر) حالٌّ محلّ النون، والنون بمنزلة التنوين.

تنبيه: يسمى آخر المعرب حرف إعراب. والمبنيّ لا حَرْفَ إعراب له. قال ابن يعيش[2]: وربما سمّي آخره حرف إعراب على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب كان محلّ الإعراب.

(ص): **والصحيح أنه زائد على الماهيّة، ومقارنٌ الوَضْعَ.**

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: الإعراب زائد على ماهيّة الكلمة كما جزم به أبو حيان، وذكر ابن مالك أنه جزء منها، وبعضُها، ووهّاه أبو حيان.

الثانية: ذكر الزّجّاجِيّ في (أسرار النحو)[3]: أن الكلام سابق الإعراب في المَرْتَبة. وهل تلفظت العرب به زماناً غير مُعْرَب ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته، أو نطقت به مُعْرباً في أول تَبَلْبُل ألسنتها به؟ ولا يقدح ذلك في سَبْق رتبة الكلام، كتقدّم الجسم الأسود على السّواد وإن لم يزايله؟ خلاف للنحاة. وفي (اللباب)[4] لأبي البقاء أن المحققين على الثاني، لأن واضع اللغة حكيم، يعلم أن الكلام عند التركيب لا بُدّ أن يعرض فيه لَبْس، فحكمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارناً للكلام.

---

(١) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٦٩٩) باسم: «الخاطرات».

(٢) انظر شرح المفصل (١/ ٥١). وابن يعيش: هو موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن علي الأسدي الموصلي الأصل الحلبي المولد والدار الشهير بابن الصانع النحوي. ولد سنة ٥٥٦، وتوفي سنة ٦٤٣ هـ بحلب. من تآليفه: شرح المفصل للزمخشري، شرح تصريف الملوكي، وحاشية على تصريف العـزّي لابن جني. (هدية العارفين: ٢/ ٥٤٨).

(٣) سماه حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٢١٠): «الإيضاح في النحو»، وسماه السيوطي في الأشباه والنظائر (١/ ٦): «إيضاح علل النحو» وسماه أيضاً (١/ ٨٥): «إيضاح أسرار النحو»، وسمّاه في البغية (٢/ ٧٦): «الإيضاح». وكلها مسميات مختلفة لكتاب واحد لأبي القاسم عبّد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٥ هـ.

(٤) «اللباب في علل البناء والإعراب» تقدم الكلام عليه. راجع الفهارس العامة.

(ص): وهو أصل في الأسماء، وثالثها فيهما.

(ش): مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، فَرْعٌ في الأفعال، لأن الاسم يَقْبَلُ بصيغة واحدة معانِيَ مختلفة، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة، وذلك نحو: ما أحسن زيداً بالنصب في التعجّب، وبالرّفع في النفي، وبالجر في الاستفهام، فلولا الإعراب لوقع اللَّبْسُ بخلاف الفعل، فإن الإلباس فيه لا يَعْرِض، لاختلاف صِيَغِهِ باختلاف المعاني.

وقال الكوفيون: إنه أصل فيهما، لأن اللّبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو: لا تأكل السمك، وتشرَب اللبن، بالنصب نَهْيٌ عن الجمع بينهما، وبالجزم نَهْيٌ عنهما مطلقاً، وبالرّفع نهي عن الأول، وإباحة الثاني.

وأجيب بأن النصب على إضمار (أن)، والجزم على إرادة (لا)، والرفع على القطع فلو أظهرت العوامل المضمر لم تحتج إلى الإعراب. وذهب بعض المتأخرين إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم، لأنه وجد فيه بغير سبب، فهو له بذاته، بخلاف الاسم فهو له، لا بذاته، فهو فرعٌ. وهذا هو القول الثاني المطويّ في (المتن)[1].

قال في (الارتشاف)[2]: وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة.

---

(١) أي قوله في المتن فيما سبق: «وهو أصل في الأسماء، وثالثها فيهما» ولم ينصّ على الثاني، وهو هذا القول المذكور هنا أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال.

(٢) «ارتشاف الضرب في لسان العرب» لأبي حيان الأندلسي. تقدم الكلام عليه. انظر الفهارس العامة.

البنـــاء

(ص): والبناء ضِدُّه.

(ش): البناء ضِدُّ الإعراب، فعلى القول بأنه (لفظيّ) يُحَدُّ ـ كما أفصح به في التسهيل[1] ـ بأنه ما جيء به، لا لبيان مقتضي عامل من حركة، أو حرف، أو سكون أو حذف.

وعلى أنه (معنويّ) يُحدّ كما قال ابن جنِيّ في (الخصائص)[2]: بأنه لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، ولذلك سميّ بناءً، للزومه طريقةً واحدة، كلزوم البناء موضعه. وينقسم أيضاً إلى ظاهر، كـ (اضْرِب) و (ضرَبَ)، وإلى مقدّر، كـ (عُدّ) أو (رُدَّ) أمراً.

ومحله آخر الكلمة كما مثّل. ولا يكون فيما نُزِّل منزلته ـ فيما أعلم. وهو فرع في الأسماء. وقيل: في الأفعال. وقيل: فيهما.

[المبنـــيّ]

(ص): والمبنيّ: الحروف، والماضي، وكذا الأمر خلافاً للكوفيّة. والاسم؛ قيل: إن أشبه الفعل المبنيّ. وقيل: إن لم يركّب. وقيل: إن تضمّن معنى الحرف. وقيل: أو وقع موقع مبني، أو ضارع ما وقع، أو أضيف إليه. وقيل: أو كثرت علل منع الصرف.

والمختار وفاقاً لابن مالك، وأبي الفتح، وأبي البقاء: إنْ أشبه الحرف بلا معارض.

(ش): هذا حصر للمبنيّات، فالمجمع على بنائه الحروف، والماضي، لعدم وجود مقتضى الإعراب السابق فيهما.

---

(١) انظر تسهيل الفوائد لابن مالك (ص ١٠).

(٢) انظر الخصائص (١/ ٣٧).

فإن قيل: قد يحصل الإلباس في بعض الحروف. ألا ترى أن (لام الأمر) و (لام كي) صورتهما واحدة، والمعنى مختلف؟ وكذا (لا) في النهي و (لا) في النفي.

وأجيب بحصول الفرق بتقدم العامل على (لام كي)، ووقوع (لام الأمر) ابتداء، وأنه إذا خيف التباس (لا) النافية بالناهية أتي بغيرها من حروف النفي نَحو: (ما).

وأما الأمر فالبصرية على بنائه. والكوفية على إعرابه.

ومنشأ الخلاف الاختلاف السابق في أنّ الإعراب أصل في الأفعال أيضاً، أوْ لا؟ فعلى الأول: هو معرب، لأنه الأصل فيه، ولا مقتضي لبنائه. وعلى الثاني: هو مبنيّ، لأنه الأصل فيه، ولا مقتضي لإعرابه. وربما علّل الكوفيّة ذلك: بأنه مقتطع من المضارع، فأعرب كأصله.

والبصرية: لا يرون ذلك، بل يقولون: إنه أصل برأسه ـ كما تقدم. فالخلاف في هذه المسألة مَبنِيّ على الخلاف في أصلين، وهذا أمر لطيف نذكره إن شاء الله تعالى في كتاب (السلسلة)[1] الذي عزمنا أن نؤلفه محاكاة لسلسلة الجويني[2] في الفقه، ولسلاسل الذّهب[3] للزركشي[4] في الأصول.

والاسم بعضه مبنيّ قطعاً. ثم اختلف في سبب البناء. هل هو شيء واحد أو أكثر؟.

فذهب كثيرون إلى الثاني: فمنهم من قال: من أسبابه شَبَهُ الفعل المبنيّ، ومثّله: بـ (نزال) و (هيهات) فإنهما بُنِيا، لشبههما بـ (انْزِلْ) و (بَعُدَ) في المعنى.

وردّ هذا ـ (طرداً)[5] ـ بلزوم بناء (سقياً) لك، و (ضرباً) زيداً، لأنهما بمعنى الأمر، و (عكساً)[6] بلزوم إعراب (أفّ) و (أوّه)، لأنهما بمعنى: (أتضجّر) و (أتوجّع) المُعْرَبَيْنِ.

---

(١) اسمه الكامل: «السلسلة الموشحة في العلوم العربية». انظر كشف الظنون (ص ٩٩٦).

(٢) هو «سلسلة الواصل» في فروع الشافعية، للشيخ أبي محمد عبدالله بن يوسف الجويني المتوفى سنة ٤٣٨ هـ. وإنما سماه بذلك لأنه يبني فيه مسألة على مسألة ثم يبني المبني عليها على الأخرى. انظر كشف الظنون (ص ٩٩٦).

(٣) «سلاسل الذهب» في الأصول، قال فيه: «فهذا كتاب أذكر فيه مسائل من أصول الفقه بديعة المثال، منها ما تفرع على قواعد منهم مبنية، ومنها ما نظر إلى مسألة كلامية، ومنها ما التفت إلى مباحث نحوية نقحها الفكر وحررها... إلخ». انظر كشف الظنون (ص ٩٩٥).

(٤) هو بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي الشافعي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ. انظر هدية العارفين (٢/ ١٧٤)، وكشف الظنون (ص ٩٩٥).

(٥) الطرد: ما يوجب الحكم لوجود العلة، وهو التلازم في الثبوت (التعريفات للجرجاني: ص ١٤١).

(٦) العكس: هو التلازم في الانتفاء، بمعنى كلما لم يصدق الحدّ لم يصدق المحدود؛ وقيل: العكس عدم =

ومنهم من قال: من أسبابه: عدم التركيب، وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال: المبني ما ناسب مبنيّ الأصل، أو وقع غير مركّب، فعنده أن الأسماء قبل التركيب مبنيّة.

وقيل: أسباب البناء: تضمن معنى الحرف كأسماء الشرط، والاستفهام. ووقوعه موقع المبنيّ كـ(نزال) الواقع موقع (انزل)، و(يا زيدُ) الواقع موقع كاف الخطاب. ومضارعته لِما وقع موقع المبنيّ كالعلم المؤنث المعدول كـ(حذام) فإنه ضارع (نَزَالِ) الواقع موقع (انزل) في العدل والتّعريف. وإضافته إلى مبنيّ كأسماء الزمان المضافة إلى جملة أولها ماضٍ. وزاد بعضهم: أن تكثر علل منع الصرف. قال ابن جنيّ في (الخصائص): ذهب بعضهم: إلى أنه إذا انضم إلى سببين من أسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من الإعراب أصلاً، لأنه ليس بعد منع الصرف إلاّ ترك الإعراب، ومثّل ذلك بحذام وقطام وبابه، فإنّ ثمّ العلميّة والتأنيث، والعدل عن حاذمة، وقاطمة.

قال: وما ذكرهُ فاسد، لأن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وتركه، إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير.

وقوله: ليس بعد منع الصرف إلاّ ترك الإعراب، ممنوع. وتمثيله بباب حذا. مردود، فإن سبب البناء فيه شبهه بدَراكِ ونَزَالِ.

وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، ولم يُبْنَ، وذلك: (أذربيجان) فإن فيه العلمية، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، والألف والنون اهـ كلام ابن جنّي.

والّذي جزم به ابن مالك في كتبه: أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط، وهذا هو المختار، ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيبويه وصرّح به ابن جني في (الخصائص) كما تقدم في كلامه، وكذلك أبو البقاء في (التلقين)[1] ثم رأيته أيضاً في (تقييد) أكمل الدين العطار[2] وعبارته: وأمّا ما بني من الأسماء، فإنما بني لشبهه بالحرف، ثم حكى

= الحكم لعدم العلة. والعكس في اصطلاح الفقهاء: عبارة عن تعليق نقيض الحكم المذكور بنقيض علته المذكورة ردًّا إلى أصل آخر، كقولنا: ما يلزم بالنذر يلزم بالشروع كالحج، وعكسه ما لم يلزم بالنذر لم يلزم بالشروع؛ فيكون العكس على هذا ضدّ الطرد. (التعريفات للجرجاني: ص ١٥٣).

(١) «التلقين في النحو» لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري النحوي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. وعليه شرح لأبي الوليد إسماعيل بن محمد الغرناطي المتوفى سنة ٧٧١ هـ، وشرح للقاضي مجد الدين أبي الفداء إسماعيل بن محمد بن إبراهيم الكناني البلبيسي المتوفى سنة ٨٠٢ هـ. (كشف الظنون: ص ٤٨٢).

(٢) أكمل الدين العطار: هو محمد بن محمود بن كمال الدين أحمد البابرتي أكمل الدين المصري الفقيه الحنفي. ولد سنة ٧١٢، وتوفي سنة ٧٨٦ هـ. له من التصانيف: الإرشاد في شرح الفقه الأكبر لأبي=

كلامهم في البناء للخروج عن النظائر، وللوقوع موقع الأمر، ثم قال: وهذا إنما هو على وجه التقريب، والصحيح: أن كل اسم بُنِي، فإنما بني لشبهه بالحروف.

وهذا الشّبه على ضربين: لفظيّ، ومعنويّ، فاللفظيّ نحو (كم)، لأنها أشبهت (هل) لكونها على حرفين.

والمعنويّ: أن يتضمّن معنى الحرف، أو يكون مفتقراً إلى ما بعده. وهذا مذهب الحُذّاق من النحويين. اهـ كلامه بحروفه.

ثم إن شبه الحرف إنما يؤثر حيث لم يعارضه معارض، فإن عارضه ما يقتضي الإعراب، فلا أثر له، وذلك كـ (أيّ) شرطاً واستفهاماً وموصولة، فإنها معربة مع مشابهتها للحرف في الأحوال الثلاثة، لكن عارض هذا الشبه لزومها للإضافة، وكونها بمعنى (كلّ) إن أضيفت إلى نكرة، وبمعنى (بعض) إن أضيفت إلى معرفة، فعارضت مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف، فغلبت مناسبة المعرب، لأنها داعية إلى ما هو مستحق بالأصالة.

ونقضه أبو حيان بـ (لَدُن)، فإنها ملازمة للإضافة، بل هي أقوى من (أي) فيها، فإنها لا تنفكُّ عنها لفظاً، وهي مبنيّة.

وقال بعضهم: إنما أعربت (أيٌّ) تنبيهاً على الأصل ليعلم أن أصل المبنيّات الإعراب كما صَحَّحُوا بعض الأسماء والأفعال التي وجب إعلالها تنبيهاً على أن الأصل فيها التّصحيح. وبذلك جزم ابن الأنباري[1] في كتابه (لُمَع الأدلة)[2].

[شَبَهُ الحرف]

(ص): في وَضْعه على حرف أو حرفين. و (أب) ونحوه ثلاثي. و (مع) لزمت الإضافة. وقيل: أصلها: (مَعَيٌ).

= حنيفة، الأنوار في شرح المنار للنسفي، تفسير القرآن، التقرير في شرح أصول البزدوي، شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، وغيرها. انظر هدية العارفين (٢/ ١٧١).

(١) هو عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد كمال الدين أبو البركات الأنباري البغدادي الشافعي. ولد سنة ٥١٣، وتوفي سنة ٥٧٧ هـ. له أكثر من سبعين تصنيفاً ذكرها إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين (١/ ٥١٩، ٥٢٠).

(٢) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٥٦٤) باسم: «لمعة الأدلة في أصول النحو» وقال: رتبه على ثلاثين فصلاً. وقد طبع هذا الكتاب بمطبعة الجامعة السورية بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني بعنوان: «الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة».

ومعناه ـ ولو لم يوضع ـ كالإشارة، وذان، وتان للتّثنية. واستعماله بأن ينوب عن الفعل، ولا يتأثر كأسماء الأفعال، وقيل: هي منصوبة بمضمر. وقيل: هي مبتدآت: فلتضمّنها لام الأمر، وحمل الباقي. وافتقاره بتأصّل كموصول. وإهماله كأوائل السور. ولفظه كـ(حاشا). وعلّة المضمر المعنوي. أو الافتقار. أو الوضع في كثير. أو استغناؤه باختلاف صيَغه. احتمالات.

(ش): الوجوه المعتبرة في شَبَه الحرف ستّة:

أحدها: (الوضعي) بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف، أو حرفين، فإن ذلك هو الأصل في وضع الحرف، إذ الأصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة: حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف فاصل بينهما، والحروف إنما جيء بها لأنه اختُصِر بها الأفعال، إذ معنى ما قام زيد: نفيت القيام عن زيد، فلا بد أن يكون أخصر من الأفعال، وإلاّ لم يكن للعدول عنها إليها فائدة.

فإن أورد على ذلك نحو: (أب) و (أخ) و (حَم) و (هَن) و (فَم) و (ذي) و (يد) و (دم) فإنها معربة مع كونها على حرفين. فالجواب أنها وضعت ثلاثية، ثم حذفت لاماتها[١]، والعبرة بالوضع الأصلي لا بالحذف الطارىء.

فإن أورد على ذلك (مع) فإنها وضعت على حرفين مع أنها معربة على الأصح ـ كما سيأتي في الظروف ـ فالجواب أن ذلك للزومها للإضافة وذلك معارض للشّبه ـ كما تقدّم في (أيّ) ـ وقيل: إنها ثُلاثيّة الوضع، وأن أصلها: (مَعَيٌ) فحذفت لامها اعتباطاً، ولذا ردّت إليها عند نصبها على الحال، فيقال: مَعاً.

تنبيه: قال أبو حيّان: لم أقف على مراعاة الشّبه الوضعي إلاّ لابن مالك[٢]. وقال ابن الصّائغ[٣]: قال سيبويه[٤] في باب التسمية: إذا سميت بباء (اضرب) قلت: (أبٌ) باجتلاب

---

(١) أي لام «فعل» فـ «أب» أصلها «أَبَوٌ» حُذفت واوها. وهكذا أيضاً في البواقي.

(٢) لم نترجم لابن مالك فيما سبق فنستدرك ترجمته هنا. وهو محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي. ولد سنة ٦٠٠، وتوفي بدمشق سنة ٦٧٢ هـ. له مصنفات عديدة انظرها في هدية العارفين (٢/ ١٣٠).

(٣) ابن الصائغ: محمد بن عبد الرحمن بن علي؛ تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٤) سيبويه: هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه، مولى بني الحارث بن كعب. توفي بمدينة ساوة سنة ١٧٧ هـ. انظر هدية العارفين (١/ ٨٠٢).

همزة الوصل، وبالإعراب. قال ابن هشام[١]: وهذا ينفي اعتبار الشبه الوضْعيّ.

الثاني: (المعنوي) بأن يتضمّن الاسم معنى من المعاني التي حقّها أن تكون للحرف، سواءٌ وضِعَ لذلك المعنى حرف كأدوات الاستفهام والشرط، أم لم يوضع كأسماء الإشارة، فإنها بنيت لتضمنها معنًى كان حقه أن يوضع له حرف يدلّ عليه، وهو الإشارة، لأنه كالتنبيه، والتشبيه، والخطاب، وغير ذلك من معاني الحروف لكن لم يوضع له حرف يدلّ عليه كذا قيل.

واعترضه الشيخ سعد الدين[٢] بأنهم قد صرحوا بأن اللاّم العهديّة يُشار بها إلى معهود ذهناً وهي حرف، فقد وضعوا للإشارة حرفاً. غاية ما في الباب أنّها للإشارة الذهنيّة، ولا فرق بينها وبين الخارجيّة.

فإن أورد على هذا الشبه تثنية اسم الإشارة، فإنها معربة بالألف رفعاً، والياء نصباً وجرّاً، فالجواب أن ذلك لمعارضة الشبّه بالتثنية التي هي من خصائص الأسماء.

الثالث: (الاستعمالي) بأن يكون الاسم نائباً عن الفعل، أي عاملاً عمله، ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل، لا لفظاً، ولا محلاًّ، وذلك أسماء الأفعال، فإنها تلزم النيابة عن أفعالها، فتعمل عملها، ولا تتأثر هي بالعوامل، فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل، وهي: (إنّ) وأخواتها، فإنها تعمل عمل الفعل، ولا تتأثر بالعوامل. وهذا على مذهب من

---

(١) هو عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري جمال الدين أبو محمد الحنبلي المصري النحوي الشهير بابن هشام. ولد سنة ٧٠٨، وتوفي سنة ٧٦٣ هـ. من مصنفاته: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شذور الذهب وشرحها، شرح التسهيل، قطر الندى وبلّ الصدى وشرحها، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وغيرها. (هدية العارفين: ١/ ٤٦٥). وهناك نحوي آخر معروف بابن هشام، وهو محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري الخزرجي أبو عبدالله النحوي المعروف بابن هشام الخضراوي الأندلسي. توفي سنة ٦٤٦ هـ. له: الإفصاح بفوائد الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، الاقتراح في تلخيص الإيضاح لأبي علي الفارسي، التقييد على الممتع لابن عصفور في التصريف، شرح ألفية ابن معط في النحو، غرر الصباح في شرح أبيات الإيضاح، فصل المقال في أبنية الأفعال، المسائل النخب. (هدية العارفين: ٢/ ١٢٤).

(٢) هو الإمام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله الهروي الخراساني الحنفي الشهير بالتفتازاني. ولد سنة ٧٢٢، وتوفي بسمرقند في المحرم سنة ٧٩٢ هـ. من تصانيفه: إرشاد الهادي في النحو، تركيب الجليل في النحو، التلويح في كشف حقائق التنقيح في الأصول، تهذيب المنطق والكلام، وغيرها كثير. انظر هدية العارفين (٢/ ٤٢٩، ٤٣٠).

يرى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، وهو رأي الأخفش[١]. ونسبه في (الإيضاح)[٢] للجمهور.

وفيها قولان آخران: أحدهما: أن محلّها نصب بأفعال مضمرة، وعليه المازنيّ[٣].

والثاني: أنها في محل رفع بالابتداء وأن مرفوعها أغنى عن الخبر كما في: أقائم الزيدان.

وعلى القولين إنما بُنِيَت لتضمّن الأمر منها (لام) الأمر، وحمل الباقي عليه طَرْداً للباب.

واحترزنا بقولنا: (ولا يتأثّر) من المصدر الواقع بَدلاً من فعله نحو: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] فإنه ينوب عن الفعل، ويتأثر بالعوامل، فأعرب لعدم مشابهته للحرف، وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل.

الرّابع: (الافتقاري) بأن يكون الاسم لازم الافتقار إلى ما يتمّم معناه كالموصولات، والغايات المقطوعة عن الإضافة، وإذا، ونحوها، بخلاف ما لا يلزم الافتقار كافتقار النّكرة الموصوفة بجملة، إلى صفتها، والفاعل للفعل، والمبتدأ للخبر. وإعراب اللّذان واللّتان لما تَقدّم في ذان، وتان[٤].

الخامس: (الإهمالي) ذكره ابن مالك في (الكافية الكبرى) ومثّل له في شرحها بأوائل السور، فإنها تشبه الحروف المهملة كـ (بل) و (لو) في كونها لا عاملة، ولا معمولة.

---

(١) هناك عدة نحويين معروفين بهذا اللقب، وأشهرهم اثنان: الأول هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي أبو الحسن البصري المتوفى سنة ٢٢١ هـ. له من التصانيف: كتاب الأربعة، كتاب الاشتقاق، كتاب الأصوات، كتاب الأوسط، كتاب العروض، كتاب القوافي، كتاب المسائل الصغير، كتاب المسائل الكبير، كتاب المقاييس، كتاب الوقف التام، معاني الشعر، معاني القرآن. والثاني: هو الأخفش الأصغر علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن البغدادي المتوفى سنة ٣١٥ هـ. من تصانيفه: كتاب الأنواء، كتاب التثنية والجمع، كتاب الجراد، كتاب المهذب، تفسير رسالة كتاب سيبويه، شرح سيبويه. انظر هدية العارفين (١/ ٣٨٨ و ٦٧٦).

(٢) الإيضاح لأبي علي الفارسي. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) المازني: هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عدي بن حبيب بن عثمان المازني البصري النحوي المتوفى سنة ٢٤٩ هـ. من تصانيفه: تفسير كتاب سيبويه في النحو، الديباج على الخليل من كتاب أبي عبيدة، علل النحو، كتاب الألف واللام، كتاب التصريف، كتاب العروض، كتاب القوافي، كتاب ما يلحن فيه العامة. (هدية العارفين: ١/ ٢٣٤).

(٤) تقدم قريباً ص ٦٢.

وهذا على القول بأن أوائل السور لا محلّ لها من الإعراب، لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه. وقيل: إنها في محل رفع على الابتداء، أو الخبر، أَو نَصْبٍ بـ (قرأ)، أو (جرٍّ) قَسَماً ـ وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب، وأسماء الهجاء المسرودة: كألف، باء، تاء، ثاء، جيم، وأسماء العدد: كواحد، اثنين، ثلاثة.

السادس: ذكر ابن مالك في (حاشا) الاسميّة أنها بنيت لشبهها بحاشا الحرفيّة في اللفظ. ومثلها (على) الاسمية، و (كلّا) بمعنى: حقّاً ذكرهما ابن الحاجب.

وقد يجتمع في مَبْنِيّ شبهان فأكثر.

ومن ذلك المضمرات، فإن فيها الشبه المعنويّ، إذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف.

والافتقاريّ، لأن كل ضمير يفتقر إلى ما يفسّره.

والوضعيّ، إذ غالب الضمائر على حرف، أو حرفين، وحمل الباقي عليه ليجري الباب على سنن واحد.

زاد ابن مالك في (التسهيل): و (الجمُوديّ)، فإنه عديم التصرف في لفظه بوجهٍ حتى بالتصغير والوصف، وهذا ليس واحداً من الوجوه الستة، ويمكن رجوعه إلى اللفظيّ بتكلّف.

زاد أيضاً: و (الاستغناء) باختلاف صيغه لاختلاف المعاني، وذلك مغن عن الإعراب، لحصول الامتياز به.

وهذه علّة عدميّة خارجة عن الوجوه الستّة أيضاً.

وفي (أمالي ابن الحاجب)[1]: إنما كَفَى في بناء الاسم شَبَهُهُ للحرف من وجه واحد، بخلاف منع الصرف، فلا بد فيه من شبهه بالفعل من وجهين، لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسميّة، ويقرّبه مما ليس بينه وبينه مناسبة إلاّ في الجنس الأعم، وهو كونه كلمة، وشبه الاسم بالفعل ـ وإن كان نوعاً آخر ـ إلاّ أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف.

(١) «أمالي ابن الحاجب» طبع سنة ١٩٨٩ هـ، بدراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة، وصدر عن دار الجيل بيروت ودار عمّار في عمّان. وقال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٦٢): «مجلد فيه تفسير بعض الآيات وفوائد شتى من النحو على مواضع من المفصل ومواضع من الكافية في غاية التحقيق».

المُعْرَبُ من الأسماء والأفعال

(ص): والمعرب اسم بخلاف ذلك. والمضارع لشبهه في اعتوار المعاني. وقيل: إبهامه، وتخصيصه، قيل: ودخول اللام. قيل: وجَرَيانه. فإن لحقته (نون) إناث بُني خلافاً لابن درستويه[1].

أو تأكيد فثالثها الأصح إن باشَرَتْ. لا تنفيسٌ خلافاً لابن درستويه.

(ش): المعرب من الأسماء ما عَرِي من أسباب البناء السابقة. وهو كثير جدّاً.

قال ابن خروف[2]: أكثر الأسماء معرب، وأكثر الأفعال مبنيّ.

والمعرب من الأفعال المضارع بالإجماع، لكن اختلف في علة إعرابه.

فقال البصريون: إنما أعرب لمشابهته الاسم في إبهامه، وتخصيصه، فإنه يصلح للحال والاستقبال، ويتخلّص إلى أحدهما بأحد الأمور السابقة، كما أن الاسم يكون مبهماً بالتنكير، ويتخصص بالتعريف. قيل: وفي دخول لام الابتداء عليه، كما تدخل على الاسم، فإن ذلك يدل على مشابهة بينهما، ولذا لم تدخل على الماضي والأمر.

والأصح أنه لا عبرة بدخول اللام في الشّبه، لأنها دخلت بعد استحقاق الإعراب، لتخصيص المضارع بالحال، كما خَصَّصَتْهُ السين ونحوها بالاستقبال.

وزاد بعضهم في وجوه الشبه جَرَيانه على حركات اسم الفاعل وسكناته.

وقال الكوفيّون: إنما أعرب، لأنه تدخله المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة. قال

---

(١) ابن درستويه: هو عبدالله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان الفارسي أبو محمد الفسوي البغدادي النحوي. ولد سنة ٢٥٨، وتوفي سنة ٣٤٧ هـ. له مصنفات عديدة، منها: احتجاج القراء، أدب الكاتب، الإرشاد في النحو، الأضداد في علم اللغة، وغيرها. (هدية العارفين: ١/٤٤٦).

(٢) ابن خروف: علي بن محمد بن علي. تقدمت ترجمته؛ راجع الفهارس العامة.

صاحب (البديع)[1]: وذلك أنه يصلح للأزمنة المختلفة: من الحال والاستقبال، والماضي نحو: يضرب الآن، ولن يضرب غداً، ولم يضرب أمسِ كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعليّة والمفعوليّة، والإضافة. وقال ابن مالك: بل وجه الشبه أنه يعرض له بعد التركيب معانٍ مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة، كما يعرض ذلك في الاسم، ولا يُمَيّز بينها إلاّ الإعراب، كما في مسألة: لا تأكل السمّك وتشربَ اللبن، فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب، لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه، فلهذا جعل في الاسم أصلاً، والمضارع فرعاً، قال: والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام، والتخصيص ودخول لام الابتداء، ومجاراة اسم الفاعل، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها. اهـ.

قال ابن هشام: وهذا مركّب من مذهب البصريين والكوفيين معاً، فإن البصريين لا يسلمون قبوله، ويرون إعرابه بالشبه، والكوفيون يسلمون، ويرون إعرابه كالاسم، وابن مالك سلّم وادّعى أن الإعراب بالشّبه.

فإن لحقت المضارع نون إناث بُنِي. وَذُكِر له ثلاث علل:

الحمل على الماضي المتّصل بها، ونقصان شبهه بالاسم، لأن النون من خصائص الأفعال، كما تعارض الإضافةُ ونحوها سبب البناء. وتركُّبه معها، لأن الفاعل كالجزء من فعله.

فإن قيل: فيلزم بناؤه إذا اتصل به (ألف)، أو (واو) أو (ياء)، قيل: منع من ذلك شبهه بالمثنى والجمع.

وادّعى ابن مالك في (شرح التسهيل): أنه لا خلاف في بنائه معها. وليس كذلك، فقد قال بإعرابه حينئذ جماعة منهم، ابن درستويه والسّهيلي وابن طَلْحة، وعللوه بأنه قد استحق الإعراب، فلا يعدم إلا لعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على بقائه، فهو مقدّر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشّبه بالماضي.

---

(١) «البديع في النحو» لأبي السعادات ابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦ هـ. وللشيخ محمد بن مسعود الغزي المتوفى سنة ٤٢١ هـ، ذكره ابن هشام في المغني وسماه ابن الزكي، وقال: خالف فيه النحاة وأكثر أبو حيان من النقل عنه (كشف الظنون: ص٢٣٦). و«البديع في النحو» أيضاً لأبي الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي المتوفى سنة ٤٢٠ هـ. (إيضاح المكنون: ١/ ١٧٢). والأرجح أن مقصود السيوطي هنا من «صاحب البديع» هو محمد بن مسعود الغزي.

وإن لحقته نون توكيد فأقوال: أَصَحُّها بناؤه ـ إن باشَرَتْ لتركّبه معها، وتنزُّله منزلة صدر المركب من عجُزه.

وإعرابهُ إن فصلت منه بألف اثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة ـ ولو تقديراً ـ لعدم التركيب مع الحاجز إذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئاً واحداً، ويدلّ على إعرابه حينئذ رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة نحو: هل تَفْعَلُنْ، فإنه عند الوقف تحذف، وتردّ الواو والنون، فيقال: هل تَفْعَلُونْ، ولو كان مبنيّاً لم يختلف حالُ وصلِه ووَقْفِهِ.

والثاني: مبنيّ مطلقاً، لضعف شبهه بالاسم بـ (النون) التي هي من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله.

والثالث: الإعراب مطلقاً، كمثل ما قال ابن دُرُسْتَوَيْهِ في نون الإناث.

وإن لحقه حرف تنفيس وهو: السين وسوف، فالجمهور على إعرابه. وزعم ابن دُرُسْتَويه أنه مبنيّ، لأنه لا يوجد معه إلاّ مضموماً، ولأنه صار به مستقبلاً، فأشبه (الأمر).

وأجيب بأن لزوم ضمّه لعدم الناصب والجازم، إذ لا يدخلان عليه، لأن النواصب وبعض الجوازم للاستقبال، وهم لا يَجْمَعُونَ حرفين لمعنى، وبعضها للمضيّ فلا يجامع التنفيس الذي هو للاستقبال.

تنبيه: قيل ببناء المضارع أيضاً إذا وقع موقع الأمر كما سيأتي في نواصب الفعل أو في الشرط والجزاء، كما سيأتي في الجوازم.

(ص): **وزعم الأخفش: بناء جمع المؤنث نصباً، وغير المنصرف جرّاً. والزّجّاج**[١]: **المثنى. وفي ما قبل التركيب. ثالثُها المختار وفاقاً لأبي حيّان: وَاسِطَةٌ. وأُجْرِيَتْ في المَحْكِيّ بـ (مَنْ)، والمُتْبَعِ. والمضافُ للياء معرب. وثَالِثُها واسطة.**

(ش): فيه مسائل:

الأولى: الجمهور على أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب، وما لا ينصرف في حالة الجر معربان، والكسرةُ في الأول، والفتحة في الثاني حركتا إعراب.

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السريّ بن سهل البغدادي النحوي المعروف بالزجّاج. توفي سنة ٣١١ هـ. صنف من الكتب: الأمالي في النحو، جامع المنطق، خلق الإنسان، خلق الفرس، شرح أبيات كتاب سيبويه، كتاب الاشتقاق، كتاب الأنواء، كتاب العروض، كتاب الفرق، كتاب فعلت وأفعلت، كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، كتاب المقصور والممدود، كتاب النوادر، كتاب الوقف والابتداء، مختصر في النحو، معاني القرآن في التفسير. (هدية العارفين: ١/ ٥).

وذهب الأخفش إلى بنائهما في الحالة المذكورة، وقال:

إنهما يعربان في حالين[1]، ويُبْنَيَان في حال[2].

وَرُدّ بأن ذلك لا نظير له، واحتجّ بأن (أَمْسِ) كذلك.

وأجيب بأن (أمس) لا يبنى إلاّ حالَ تضمّنه معنى الحرف، ولا سبب للبناء في المَذْكُورَيْن.

قال الفارِسيّ في (العسكرِيّات)[3]: ومما يدلّ على إعرابهما في الحالة المذكورة: أن هذه الحركة وجبت فيهما بعامل، والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء.

الثانية: زعم الزجاج: أن المثنى مبنيّ لتضمنّه معنى الحرف، وهو العاطف، إذ أصل قام الزيدان: قام زيد وزيد كما بني لذلك خمسة عشر.

الثالثة: في الأسماء قبل التركيب ثلاثة أقوال:

أحدها: وعليه ابن الحاجب أنها مبنيّة لجعله عدم التركيب من أسباب البناء، وعلّل غيره بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها: لا عاملة ولا معمولة.

الثاني: أنها معربة بناءً على أن عدم التركيب ليس سبباً، والشبه المذكور ممنوع لأنها صالحة للعمل.

والثالث: أنها واسطة لا مبنيّة ولا معربة، لعدم الموجب لكل منهما، ولسكون آخرها وصلاً بعد ساكن نحو: قافْ، سينْ، وليس في المبنيّات ما يكون كذلك. وهذا هو المختار عندي تبعاً لأبي حيان.

الرابعة: المحكيّ بـ (من) نحو: مَنْ زيدٌ، مَنْ زيداً، مَنْ زيدٍ.

قيل: إنه واسطة، وإن حركته حركة حكاية، لا حركة إعراب، ولا بناء. قال أبو حيّان: وهو الصحيح، وقيل: إنه معرب وحركته حركة إعراب، وأنه في الرفع خبر (مَنْ)، وفي النصب مفعول فعل مُقَدّر، وفي الجرّ بدل.

وقيل: إنه مبنيّ. واختاره ابن عصفور، لأن الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه.

الخامسة: المتبع نحو: «الحمدِ لِلّه» بكسر الدال.

---

(١) جمع المؤنث السالم يعرب في حالتي الرفع والجر، وما لا ينصرف يعرب في حالتي الرفع والنصب.

(٢) جمع المؤنث السالم يبنى في حالة النصب، وما لا ينصرف يبنى في حالة الجر.

(٣) هو كتاب «المسائل العسكرية» لأبي علي الفارسي. انظر هدية العارفين (١/ ٢٧٢).

قيل: إنه واسطة. والصحيح أنه معرب تقديراً بمعنى: أنه قابل للإعراب.
وقيل: إنه مبنيّ، وبه جزم ابن الصائغ.

السادسة: في المضاف إليه ثلاثة أقوال:

أصحها وعليه الجمهور أنه معرب كغيره من المضافات، وإن لم يظهر فيه الإ
فهو مقدّر كالمقصور، ونحوه.

والثاني مبنيّ لإضافته إلى مبنيّ بناء على أن ذلك من أسباب البناء،
الجُرْجانيّ[1] وابن الخشّاب[2].

والثالث: واسطة لا مبنيّ، لعدم السبب، ولا معرب، لعدم ظهور الإعراب فيه
هذا ابن جنيّ.

[محلّ الحركة]

(ص): مسألة: الحركة مع الحرف، وقيل بعده، وقيل قبله.

(ش): في مَحَلّ الحركة ثلاثة أقوال حكاها ابن جنيّ في (الخصائص) بأدلتها و
باباً.

أحدها: ـ وهو قول سيبويه ـ: أنها تحدث بعد الحرف، واختاره ابن جني
ويؤيده أنا رأينا الحركة فاصلة بين المثلين، مانعةً من إدغام الأول في الآخر نحو:
و (الضَّفَف)، كما تَفْصِل الألف بعدها بينهما نحو (الملال)، فلولا أن حركة الأول
الرّتبة لما حجزت عن الإدغام. وأن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف، إذ الفتحة
الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، فكما أن الحرف لا يجامع حرفا
فينشآن معاً في وقت واحد، فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في
واحد.

والثاني: أنها معه.

واختاره أبو علي الفارسِيّ، قال: ويؤيده أن (النون) الساكنة مخرجها مع حرو

---

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني أبو بكر الشافعي الأديب النحوي المتوفى سنة ٤٧٤
تصانيفه: أسرار البلاغة، دلائل الإعجاز في المعاني والبيان، المغني في شرح الإيضاح لأ
الفارسي، وغيرها. (هدية العارفين: ١/٦٠٦).

(٢) المتوفى سنة ٥٦٧ هـ. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

من الأنف، والمتحرّكة مخرجها من الفم، فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف. واختاره أيضاً أبو حيّان، وأبو البقاء في (اللّباب)، وعلّله بأن الحرف يوصف بأنه متحرك، كما يوصف بالشدة، والجهر، فهي صفة، والصفة لا تتقدم الموصوف، ولا تتأخر عنه، وبأن حروف العلّة تنقلب إلى غيرها، لتحرّكها، فلو كانت بعدها لم تُقْلَب.

والثالث: وهو أضعفها: أنها قبله.

قال ابن جنيّ[1]: ويؤيده إجماع النّحاة على أن الفاء في (يعد) وبابه، إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في (يَوْعِدُ) لو خرّج على أصله ـ فقولهم: بين ياء وكسرة يدلّ على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرّك بها. قال: ويبطله إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة كـ (ضارب) مثلاً، فلو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد، لا بعد فتحة.

قال الفارسيّ: وسبب الخلاف لُطْفُ الأمرِ، وغُمُوضُ الحال.

---

(١) انظر الخصائص (١/ ٣٢١ ـ ٣٢٧).

تقسيم الحركات

(ص): وهي: إعراب، وبناء، وحكاية، وإتْباع، ونَقْلٌ، وتخلّص من سكونين. قيل: وحركة المضاف للياء، ورجّحه أبو حيان. وعندي: ومناسبة، وتعمّها. وهل حركة الإعراب أصل، أو البناء أو هما؟ أقوال. وليسا مِثْلَيْن خلافاً لقطرب. وهو لفظيّ. ولا الحرف مجتمع من حركتين على الصحيح.

(ش): الحركات سبع: حركة إعراب وحركة بناء ـ وسيأتيان ـ. وحركة حكاية، نحو: من زيدٌ، مَنْ زيداً، مَنْ زيدٍ. وحركة إتباع كقراءة «الحمدِ لِلّه» بكسر الدال، ﴿لِلْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا﴾ [البقرة: ٣٤] بضم التاء.

وحركة نقل كقراءة ﴿قَدَ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]. ﴿أَلَمْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٠٦] بفتح الميم.

وحركة تخلص من سكونين نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾ [البيّنة: ١].

والسّابعة: واستدركها أبو حيّان وغيره على (التسهيل) ـ حركة المضاف إلى ياء المتكلّم نحو: غلامي، فإنها ليست عندهم إعراباً، ولا بناءً، ولا هي من الحركات الستّة.

وعندي أن يقال بدلها: حركة مناسبة فتشملها، وما يجري مجراها.

واختلف في حركات الإعراب، وحركات البناء، أيُّهما أصل؟

فقيل: حركات الإعراب، لأنها لعامِل. وقيل: حركات البناء، لأنها لازمة. وقيل: هما أصلان. قال بعضهم: وهو الصحيح.

قلت: وينبغي أن يكون الخلاف مبنيّاً على أن الإعراب أصل في الأسماء فقط، أو فيها وفي الأفعال، أو في الأفعال فقط؟

فعلى الأول: يكونان أصلين، كما أن الإعراب والبناء أصلان.

وعلى الثاني: حركات الإعراب أصل، لأن البناء فرع فيهما.

وعلى الثالث: حركات البناء، لأنه الأصل في الاسم الأشرف.

والذي يظهر ترجيحه: أن حركات الإعراب فقط أصل، لأن الأصل في الإعراب الحركة، والأصل في البناء السكون، والحركة طارئة. ثم إن الجمهور على أن حركات الإعراب غير حركات البناء.

وقال قُطْرب: هِيَ هِيَ.

والخلاف لفظي، لأنه عائد إلى التسمية فقط، فالأولون يطلقون على حركات الإعراب الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم. وعلى حركات البناء الضم، والفتح، أو الكسر، والوقف.

وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه.

وفي (اللّباب) لأبي البقاء: ذهب قوم إلى أن الحرف مجتمع من حركتين، لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها.

والمحققون على خلافه، لأن الحرف له مخرج مخصوص، والحركة لا تختصّ بمخرج، ولأنها إذا أشبعت نشأ منها حرف تام، وبقيت الحركة قبله بكمالها، فلو كان الحرف بحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف.

(ص): مسألة.

الأصل في البناء السكون كالأمر، فالفتح كالماضي، فالكسر، فالضمّ. ولا يكونان في الفعل خلافاً للزَّنْجاني[١]. وقد تقدّر ويُنابُ عنها.

(ش): الأصل في البناء السكون، لأنه أخفّ، فلا يعدل عنه إلاّ لسبب، ولأن الأصل عدم الحركة، فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع، وإذا عدل إلى الحركة قدّم الأخفّ فالأخفّ، وذلك الفتح، ثم الكسر، ثم الضم.

فالسكون يكون في الحروف نحو: قدْ، وهلْ، وبلْ. والأفعال، كالأمر، والماضي المتصل بضمير رفع متحرك، والمضارع المتصل بنون الإناث.

والأسماء نحو: مَنْ، وكَمْ.

---

(١) هو عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني البغدادي الفقيه الأديب اللغوي. توفي سنة ٦٦٠ هـ. من تصانيفه: المعرب عما في الصحاح والمغرب في اللغة، الهادي في النحو والتصريف وشرحه، فتح الفتاح في شرح المراح، تصحيح المقياس في تفسير القسطاس في العروض، ومعيار النظار في علوم الأشعار. انظر بغية الوعاة (ص ٣١٨)، وروضات الجنات (ص ٤٦٥)، وهدية العارفين (١/ ٦٣٨)، وكشف الظنون (ص ١٣٢٦، ١٥٧٨، ١٦٥٠، ١٧٣٨، ١٨٦٩، ٢٠٢٧)، وإيضاح المكنون (٢/ ٥١٧).

والفتح: يكون في الثلاثة أيضاً نحو: سوف، وثمَّ، وواو العطف وفائه، والماضي المجرّد، والمضارع مع نون التوكيد، وكيف، وأين، وأيّان.

والكسر والضمّ يكونان في الحرف والاسم كباء الجرّ ولامه، ومنذُ، وأمسِ، وحيثُ، ونحنُ، ولا يكونان في الفعل. وزعم الزنجانيّ في (شرح الهادي)[1] وجودها فيه في نحو: (عِ) و (شِ) و (ردُّ) بضم الدّال.

وهو مردود، فإن الأول مبنيٌّ على الحذف، والثاني على السكون تقديراً، والضمة إتباع، لا بناء.

وقد استوفيت أسباب البناء على الحركة، وأسباب تخصيص الفتحة، والكسرة، والضمة في كتاب (الأشباه والنظائر)[2] وهو الكتاب الذي لا يستغني الطالب عنه.

وقد يقدر سكون البناء وحركته، كما تقدر حركات الإعراب. مثال تقدير السكون: (ردّ) إذا ضممت الدّال إتباعاً.

ومثال تقدير الفتح: (عدّا) ونحوه من الماضي المعتلّ الآخر.

ومثال تقدير الضم: (يا سيبويهِ)، فإنه مبني على الكسر لفظاً، وعلى الضمة تقديراً ـ كما سيأتي في المنادى.

وقد ينوب عن السكون الحذف، وعن الحركة الحركة، أو الحرف كما يقع ذلك في الإعراب.

مثال نيابة الحذف عن السكون: (اغزُ) و (اخْشَ) و (ارْمِ) و (اضْرِبَا) و (اضْرِبُوا) و (اضْرِبِي).

ومثال نيابة الحركة عن الحركة: (لا مسلماتِ لك)، نابت الكسرة عن الفتحة.

ومثال نيابة الحرف عن الحركة: (لا رجلين في الدار)، (لا رجلان) على لغة (كنانة)، نابت الياء والألف عن الفتحة.

وفي (يا زيدان)، (يا زيدون) نابت الألف والواو عن الضّمة.

---

(١) «الهادي في النحو والتصريف» وشرحه كلاهما للزنجاني. قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٢٠٢٧): «ذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في ذي الحجة سنة ٦٥٤ هـ».

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، رتبه على سبعة فنون كل قسم مؤلف مستقل له خطبة واسم ومجموعه هو الأشباه والنظائر، وهي: المصاعد العلية في القواعد النحوية، تدريب أولي الطلب في ضوابط كلام العرب، سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب، اللمع والبرق في الجمع والفرق، الطراز في الألغاز، المناظرات والمجالسات والمطارحات، والتبر الذائب في الأفراد والغرائب. انظر كشف الظنون (ص ١٠٠، ١٠١). وقد طُبع هذا الكتاب عدة طبعات.

أنواع الإعراب

(ص): مسألة.

أنواع الإعراب رفع للعُمَد، ونصب للفضلات، وجرّ لما بينهما، وكذا جزم خلافاً للمازنيّ والكوفية. وخصّ الاسم بالجرّ، وقيل: ليس إعراباً له، بل ضعف للنصب. والفعل بالجزم.

(ش): أنواع الإعراب أربعة: الرفع: وهو إعراب العمد. والنصب: وهو إعراب الفضلات.

قيل: ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به العمد، لأنها أقل، إذ هي راجعة إلى الفاعل، والمبتدأ، والخبر. والفضلات كثيرة، إذ هي: المفاعيل الخمسة، والمستثنى، والحال، والتمييز. وقد يتعدّد المفعول به إلى اثنين وثلاثة، وكذلك المستثنى والحال إلى ما لا نهاية له، وما كثر تداوله، فالأخفّ أولى به.

والجرّ: وهو: لما بين العمدة والفضلة، لأنه أخف من الرفع، وأثقل من النصب. والجزم: خلافاً للمازنيّ في قوله: إنه ليس بإعراب، إنما هو يشبه الإعراب، وهو مذهب الكوفيين.

ثم الرفع والنصب يكونان إعراباً للاسم والفعل، لقوة عواملهما باستقلالها بالعمل، وعدم تعلّقها بعامل آخر. فقيل: رافع الاسم وناصبه أن يفرّع عليهما، ويشاركه المضارع في حكمهما. وأما الجرّ فعامله غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف، فضعف عن تفريع غيره عليه، فانفرد به الاسم.

وخصّ الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجر، ليكون لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب. وقال أبو حيان: الصواب في ذلك ما حرّره بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجر من الفعل، والجزم من الاسم، ولحوق التاء

الساكنة للماضي، دون أخويه، وأشباه ذلك من تعليل الوضعيّات والسّؤالِ عن مبادىء اللغات ـ ممنوعٌ، لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال، إذ ما من شيء إلاّ ويقال فيه: لِمَ كان كذلك؟ وإنما يسأل عما كان يجب قياساً فامتنع، والذي كان يجب قياساً هنا خَفْضُ المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩] وجزم الأسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل. وعِلّة امتناع الأول أن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل، لا للفعل. وعلّة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف التنوين، إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة، ولا إعلالان من جهة واحدة. انتهى.

(ص): والأصل رفع بضم، ونصب بفتح، وجر بكسر، وجزم بسكون. وخرج عن ذلك سبعة.

(ش): الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف، لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما.

والأصل أن يكون الرفع بالضمّة، والنصب بالفتحة، والجرّ بالكسرة، والجزم بالسكون.

وخرج عن ذلك سبعة أبواب تأتي. قيل: وكان القياس أن يقال: برَفْعة، ونَصْبة، وجرّة، لأن الضم والفتح والكسر للبناء، ولكنهم أطلقوا ذلك توسّعاً.

البابُ الأول: ما جُمِـع بألفٍ وتاء

(ص): الأول ما جمع بألف وتاء، فينصب بالكسرة وأجاز الكوفيّة الفتح. وهشام في المعتلّ، وكذا (أُولات)، وما سمّي به كأذرعات وقد يُجْرَى كأرطاة، أو يُكْسر ولا ينوّن.

(ش): الباب الأول من أبواب النيابة ما جمع بألف وتاء، فإن نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملاً لنصبه على جرّه، كما حمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جرّه.

وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السّالم لأنه لا فرق بين المؤنث كهندات، والمذكّر كإصْطبلات، والسالم كما ذكر والمغيّر نظم واحِدِهِ كتمَرات، وغُرُفات، وكِسَرات. ولا حاجة إلى التقييد بمزيدتين ليخرج نحو: قضاة وأبيات، لأن المقصود ما دلّ على جمعيته بالألف والتاء، والمذكوران ليسا كذلك.

أما رفع هذا الجمع وجرّه فبالضمة والكسرة على الأصل.

وأجاز الكوفيّة نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً. وأجازه (هشام) منهم في المعتل خاصّة، كلُغَة، وثُبَة[1]، وحكي: سمعت لُغَاتَهم. وألحق بهذا الجمع في النصب بالكسرة

---

(١) الثُّبة: العصبة من الفرسان، والجمع ثُباتٌ وثُبُون وثِبُون على حدّ ما يطّرد في هذا النوع، وتصغيرها ثُبَيّة. والثُّبة والأُثبية: الجماعة من الناس، وأصلها ثُبَيٌّ، والجمع أثابيّ وأثابية، الهاء فيها بدل من الياء الأخيرة. وقال ابن جني: الذاهب من ثبة واو، واستدل على ذلك بأن أكثر ما حذفت لامه إنما هو من الواو نحو أب وأخ وسَنَة وعِضَة. وقال ابن بري: الاختيار عند المحققين أن ثُبة من الواو وأصلها ثُبوة حملاً على أخواتها لأن أكثر هذه الأسماء الثنائية أن تكون لامها واواً نحو عِزَة وعِضَة، ولقولهم ثَبَوْت له خيراً أو شرًّا إذا وجهته إليه، كما تقول جاءت الخيل ثُباتٍ أي قطعة بعد قطعة، وثبّيْتُ الجيش إذا جعلته ثُبة ثُبة. قال: وأثابيّ ليس جمع ثُبة وإنما هو جمع أُثْبِية. انظر لسان العرب (١٤/١٠٧، ١٠٨ ـ مادة ثبا).

(أولاتِ)، وليست بجمع إذ لا واحد لها من لفظها بل من معناها، وهي: (ذات)، كما قال أبو عُبَيْدة[١]: قال الله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمۡلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

وما سمّي به من هذا الجمع فصار علماً مفرداً كأذرعات، اسمٌ لبلد فأصله: جمع أذْرِعَة جمع ذِراع ـ فالأشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التسمية من النصب بالكسرة منوّناً ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف، فيجرّ وينصب فالفتحة كواحدٍ زِيدَ في آخره ألف وتاء كأرْطَاة[٢]، وعَلْقَاة[٣]، وسِعْلاة[٤]، ويروى بالأوجه الثّلاثة[٥] قول امرىء القيس:

١٥ ـ تَنَــوَّرْتُهــا مــن أَذْرِعَــاتٍ وأَهْلُهــا[٦]

---

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء البصري. أديب لغوي نحوي عالم بالشعر والغريب والأخبار والنسب. ولد سنة ١١٠، وقيل سنة ١١١ و ١١٤ و ١٠٨ و ١٠٩ هـ، وتوفي بالبصرة سنة ٢٠٩، وقيل سنة ٢١١ و ٢١٠ و ٢١٣ و ٢٠٨ و ٢٠٧ هـ. من تصانيفه: معاني القرآن، نقائض جرير والفرزدق، مقاتل الفرسان، أخبار قضاة البصرة، وغيرها. وقد ذكر ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب أن تصانيفه كانت نحو مائتي مصنف. انظر شذرات الذهب (٢/ ٢٤، ٢٥)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢٥٢ ـ ٢٥٨)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٦٠)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٥)، وهدية العارفين (٢/ ٤٦٦، ٤٦٧).

(٢) الأرطاة: واحدة الأرطى، وهو شجر ينبت بالرمل وله نَوْر مثل نَوْر الخلاف ورائحته طيبة.

(٣) علقاة: واحدته علقى، وهو شجر تدوم خضرته في القيظ. وذكر في اللسان أن ابن جني يرى أن الألف في علقاة ليست للتأنيث لمجيء هاء التأنيث بعدها وإنما هي للإلحاق ببناء جعفر وسلهب. وبعضهم يجعل ألفها للتأنيث، وبعضهم يجعلها للإلحاق.

(٤) السعلاة الغول، وقيل هي ساحرة الجنّ.

(٥) يجوز في «أذرعات» في الشاهد التالي، وهو اسم بلد في أطراف الشام، الأوجه الثلاثة الآتية: أولاً: الكسر مع التنوين، وذلك مراعاة لحال «أذرعات» قبل التسمية به، فهو جمع مؤنث سالم، وهذا الجمع يجرّ بالكسرة الظاهرة وينوّن تنوين مقابلة لا تنوين تنكير. ثانياً: الكسر بلا تنوين؛ لأنه جمع بحسب أصله، وعلم لمؤنث بحسب حاله، فجُرّ بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم، ومنع من التنوين كما يمنع العلم المؤنث. ثالثاً: الفتح بغير تنوين؛ لأنه علم مؤنث ممنوع من الصرف.

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بيثــرب أدنـــى دارهـــا نظـــرٌ عـــالـــي

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٣١)، وخزانة الأدب (١/ ٥٦)، والدرر (١/ ٨٢)، ورصف المباني (ص ٣٤٥)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤٩٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢١٩)، وشرح التصريح (١/ ٨٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٥٩)، وشرح المفصل (١/ ٤٧)، والكتاب (٣/ ٢٣٣)، والمقاصد النحوية (١/ ١٩٦)، والمقتضب (٣/ ٣٣٣، ٤/ ٣٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٦٩)، وشرح الأشموني (١/ ٤١)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٤)، وشرح المفصل (٩/ ٣٤).

(ص): ويجمع بهما ذو التاء. وعلم مؤنث مطلقاً، لا قطامِ المبنيّ، قيل: ولا غير عاقل. وصفة مذكّر لا يعقل، ومصغّره، واسم جنس مؤنث بالألف، لا شاة، وشَفَة، وأمة، وفَعْلى فَعْلان، أو أفعل غير منقولين إلى الاسميّة على الأصح فيها، وفي غير ذات أفعل خُلْفٌ.

وشذّ في أُمّ، فقيل: أُمّهَات في الناس، وأُمّات في غيرهم ـ وعكسه قليل ـ وما سوى ذلك، وقيل: يقاس ما لم يُكسّر.

(ش): لما ذكرت إعراب هذا الجمع ذكرت كيفيّته، والذي يجمع بالألف والتاء خمسة أنواع:

أحدها: ما فيه تاء تأنيث مطلقاً سواء كان علماً لمؤنث كفاطمة أو مذكّر كطلحة، أو اسم جنس كَتَمْرَة، أو صفة كَنَسّابة. أبدلت تاؤه في الوقف هاء أم لا؛ كبنت، وأختٍ. ويستثنى من ذلك: شاة، وشفة، وأَمَة فلا تجمع بالألف والتاء على الأصح ولو سمّي بها، استغناءً بتكسيرها على: شِياه، وشِفاه، وإماء.

الثاني: علم المؤنث مطلقاً سواء كان فيه التاء ـ كما تقدّم ـ أم لم يكن: كزينب، وسُعْدى، وعفراء، سواء كان لعاقل ـ كما ذكر ـ أم لغيره.

وقال (ابن أبي الرّبيع)[1]: شرطه أن يكون لعاقل، فلو سميت ناقةً بعَنَاق، أو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالألف والتاء. قال في (شرح التسهيل)[2]: ولم نره لغيره.

نعم يستثنى باب قَطَامِ في لغة من بناه.

الثالث: صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات و ﴿أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] بخلاف صفة المؤنث: كحائض، والعاقل: كعالم.

الرابع: مصغّر المذكر الذي لا يعقل. كَفُلَيْسَات، ودُرَيْهِمات بخلاف مصغر المؤنث نحو: أُرَيْنِب، وخُنَيْصِر.

الخامس: اسم الجنس المؤنث بالألف سواء كان اسماً، كبُهْمَى، وصحراء أو صفة كحُبْلَى، وحُلّة سِيَراء[3].

ويستثنى فَعْلَى فعلان: كسَكْرَى، فلا يقال سَكْرَيَات، وفعلاء أفعل: كحمراء، فلا

---

(١) ابن أبي الربيع؛ تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. وعليه شرح لناظر الجيش. انظر الفهارس العامة.

(٣) السيراء: بردٌ فيه خطوط صفر.

يقال: حَمْراوات، كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون، وأجازه (الفراء)[١] وهو قياس قول الكوفيين ـ الآتي ـ في المذكّر. ومحلّ الخلاف ما داما باقِيَيْن على الوصفية، فإن سمّي بهما جُمِعا بالألف والتاء بلا خلاف.

أما فعلاء التي لا أفعل لها من حيث الوضع كامرأة عَجْزاء، أو من حيث الخِلْقة كامرأة عذراء فقال ابن مالك بجواز جمعهما بالألف والتاء لأن المنع في حمراء ونحوه تابع لمنع الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر.

ومنعه غيره كما امتنع جمع: أكمر[٢]، وآدر[٣] بالواو والنون، ولا فعلاء لهما.

واحترز بالمؤنث بالألف عن اسم الجنس المؤنث بلا علامة: كقِدْر، وشمس وعنز، وعَنَاق، فلا يجمع بالألف والتاء.

وشذّ من ذلك (أمّ) حيث جُمِعَتْ بهما، ثم الأكثر أن يقال في الأناسِيّ: أمّهات وفي غيرهم: أُمّات، بزيادة الهاء في الأول للفرق، وقيل: لأن أصل: (أمّ) (أُمّهَةٌ) قال:

١٦ ـ أُمّهتِي خِنْدِفٌ، والْيَاسُ أَبِي[٤]

وقد تستعمل أُمّهات في غير الأناسي، وأُمّات فيهم، قال الشاعر:

١٧ ـ إذا الأمّهاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ فَرَجْتَ الظّلام بأُمّاتِكَا[٥]

---

(١) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الأسلمي المعروف بالفراء الديلمي. أديب نحوي لغوي مشارك في الفقه والطب وأيام العرب وأشعارها والنجوم. ولد بالكوفة سنة ١٤٤، وانتقل إلى بغداد، وصحب الكسائي، وأدّب ابني المأمون العباسي، وصنف للمأمون كتاب الحدود في النحو. توفي الفراء في طريق مكة سنة ٢٠٧ هـ. من آثاره: المصادر في القرآن، آلة الكتاب، الوقف والابتداء، المقصور والممدود، اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف. انظر معجم الأدباء (٢٠/ ٩ ـ ١٤)، وبغية الوعاة (ص ٤١١، ٤١٢)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٣٨)، وشذرات الذهب (٢/ ١٩، ٢٠)، وهدية العارفين (٢/ ٥١٤).

(٢) في اللسان (٥/ ١٥١ ـ مادة كمر): الكَمَرَة: رأس الذكر، والجمع كَمَرٌ.

(٣) الأدرة: نفخة في الخصية، يقال: رجل آدرُ بيّنُ الأَدَرِ. ولا يقال امرأة أدراء؛ إما لأنه لم يسمع، وإما أن يكون لاختلاف الخلقة. انظر لسان العرب (٤/ ١٥ ـ مادة أدر).

(٤) الرجز لقصيّ بن كلاب في جمهرة اللغة (ص ١٠٨٤، ١٣٠٨) وخزانة الأدب (٧/ ٣٧٩)، والدرر (١/ ٨٣)، وسمط اللآلي (ص ٩٥٠)، وشرح شواهد الشافية (ص ٣٠١)، ولسان العرب (١٣/ ٤٧٢ ـ أمه)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٦٥). وبلا نسبة في أمالي القالي (٢/ ٣٠١)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٦٤)، وشرح التصريح (٢/ ٣٦٢)، وشرح المفصل (١٠/ ٤)، والمحتسب (٢/ ٢٢٤)، والممتع في التصريف (١/ ٢١٧).

(٥) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٨٤)، ورصف المباني (ص ٤٠١)، وسرّ صناعة=

وما عدا الأنواعَ الخمسة من المؤنث شاذّ أيضاً، مقصور على السماع كسموات، وثيِّبات[١]. وأشذّ منه جمع بعض المذكّرات الجامدة المجرّدة كسرادقات[٢]، وحمامات وحسامات.

وذهب قوم منهم ابن عصفور: إلى جواز قياس جمع المكبّر من المذكّر والمؤنث الذي لم يكسّر، اسماً كان أو صفة: كحمّامات، وسِجلّات، وجَمَلٌ سِبَحْل: أي ضخم وجِمَال سِبَحْلَات، فإن كسّر امتنع قياساً ولذلك لحّنُوا (أبا الطيّب) في قوله:

١٨ ـ ففـي النّـاس بـوقـاتٌ لهـا وطبُـولُ[٣]

(ص): وتحذف له التاء، فإن كان قبل ألف أو همزة فكالتّثنية. ويقال في ابنة، وبنت، وأخت، وهنة، وذات: بنات، وأخوات، وهنات، وهنوات، وذوات.

وتجمع حروف المعجم، فمَا فيه ألف يقصر ويمدّ، فَبيات، وباءات.

(ش): تحذف تاء التأنيث عند جمع ما هي فيه استغناءً بتاء الجمع فيقال في فاطمة وطلحة: فاطمات، وطلحات، فإن كان قبلها ألف أو همزة فعل بها ما سيأتي في التثنية من القلب للألف ياءً في نحو فتاة، وواواً في نحو قناة، وإقرار الهمزة في نحو: سقاءة أو قلبه واواً نحو: فتيات، وقنوات، وسَقّاءات، وسقّاوات. ويقال في ابنة وبنت: بنات بحذف التاء، وكان القياس (بنتات)، لأن هذه التاء قد غيّرت لأجلها الكلمة، وسكن ما قبلها، فأشبهت تاء (ملكوت) في الزيادة، وفي أخت (أخوات) بحذف التاء ورد المحذوف[٤]، وكان القياس (أختات) لما ذكر.

وفي هَنَة (هَنَات)، و (هَنَوات)، فالأول على لفظ هَنة بلا ردّ والثاني بالردّ.

= الإعراب (٢/ ٥٦٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٨٣)، وشرح التصريح (٢/ ٣٦٢)، وشرح شواهد الشافية (ص ٣٠٨)، وشرح المفصل (١٠/ ٣)، ولسان العرب (١٢/ ٣٠ ـ أمم).

(١) ثيبات: جمع ثيّب، وهي من النساء التي تزوجت وفارقت زوجها بأيّ وجه كان بعد أن مسّها. (اللسان: ٢٤٨). ووجه شذوذ هذا الجمع أنه صفة مؤنث مجرد من علامة التأنيث كحائض.

(٢) السرادقات: جمع سرادق، وهو ما أحاط بالبناء. وقال سيبويه: جمعوه بالتاء وإن كان مذكراً حين لم يكسّر. انظر اللسان (١٠/ ١٥٧ ـ مادة سردق).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

إذا كـــان بعـــض النـــاس سيفـــاً لـــدولـــةٍ

وهو في ديوان المتنبي (٣/ ٢٢٩)، والدرر (١/ ٨٥)، والمحتسب (١/ ٢٩٥)، والمقرب (١/ ٨١). والقياس في بوق الجمع على «بُوَق».

(٤) لم تردّ اللام في «بنات» وردّت في «أخوات» حملاً لكلّ على جمع مذكره، وهو: أبناء وإخوة، لعدم الردّ في «أبناء» والردّ في «إخوة». انظر حاشية الصبّان (١/ ٩٣).

وفي ذات (ذوات) بحذف التاء بلا ردّ كبنات، ولو رُدّ لقيل: (ذَوَيات) إذ لامُها ياءٌ كما سيأتي.

وتجمع حروف المعجم بالألف والتّاء، لأنها أعلام، فما كان فيه ألف كالباء، فإنه يجوز قَصْرُه، ومدّه بالإجماع، فيقال فيه على القصر: (بَيَات) بقلب الألف المقصورة ياء، وعلى المدّ (باءات) بالإقرار للهمز.

(ص): وتتبع العين حركة فاء مؤنث بهاء أوْ لا: ثلاثيّ، صحيح عين ساكنة، غير مضاعف، ولا صفة.

وتفتح وتسكن تلو ضم وكسر. ويمنع ضم قبل ياء، وكسر قبل واو قيل: وياء. والفرّاء مطلقاً.

وشذ جروات، وعِيَرات، والتزم لجَبَات وربَعات، لفتح المفرد في لغة. وسكّنه المبرد[1] قياساً. وفَتْحُ جَوَزَات، وَبَيَضَات لغة، وكَهَلات نادر، خلافاً لقطرب. وسكون ظَبْيَات لغة، وشبه الصّفة قليل، وغيره ضرورة سهلة.

(ش): تتبع العين في هذا الجمع (الفاء) في الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنّثاً ثلاثِيّاً، صحيح العين، ساكنها، غير مضاعف ولا صفة.

وسواء في الحركة: الفتحة، والضّمة، والكسرة، وفي المؤنث بالتاء، والعاري منها، فيقال في جَفْنة، وغُرْفة، وسِدْرة، ودَعْد، وجُمْل، وهِنْد: جَفَنات وغُرُفات، وسِدِرات، ودَعَدَات، وجُمُلات، وهِنِدات.

بخلاف غير الثلاثي، كجَيْأل[2] علماً للضبع، والمعتلّ العين كدولة، ونور علماً لمؤنث، وكذا نارة، ونار، ودِيمة، ودِيَم، ممّا قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة، فإنه يبقى على حاله. فإن كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو: جَوْزة، وبَيْضة فجمهور العرب أيضاً على التسكين، ولغة هذيل الإتباع قرأ بعضهم: ﴿ثَلاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ﴾ [النور: ٥٨]،

---

(١) المبرد: هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان الأزدي المعروف بالمبرد؛ أبو العباس. أديب نحوي لغوي إخباري نسّابة. ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ، وأخذ عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني، وتصدّر للاشتغال ببغداد. وأخذ عنه نفطويه وغيره. وتوفي ببغداد في ذي الحجة سنة ٢٨٥ هـ. من تصانيفه الكثيرة: المقتضب في النحو، الاشتقاق، احتجاج القراء وإعراب القرآن، المقصور والممدود، نسب عدنان وقحطان. انظر تاريخ بغداد (٣/ ٣٨٠ ـ ٣٨٧)، ومعجم الأدباء (١٩/ ١١١ ـ ١٢٢)، ولسان الميزان (٥/ ٤٣٠ ـ ٤٣٢)، وبغية الوعاة (ص ١١٦، ١١٧)، وشذرات الذهب (٢/ ١٩٠، ١٩١)، وهدية العارفين (٢/ ٢٠، ٢١).

(٢) جيأل: علم على الضبع غير مصروف للعلمية والتأنيث.

و ﴿عَوَرات النّساء﴾ [النور: ٣١]، بالتحريك، وقال شاعرهم:

١٩ ـ أَخُـــو بَيَضَـــاتٍ رائِـــحٌ مُتَـــأَوِّبٌ[١]

ومحلّ هذه اللغة في غير الصفة، أما هي، كجَونة، وهي: السوداء أو البيضاء وعَبْلة، وهي السمينة، فلا تتبعها هذيل كغيرها. وبخلاف المتحرّك العين، كشَجَرَة وَنَبِقَة، وسَمُرة، والمضاعف كجنّة، وجِنّة، وجُنّة، والصفة كضَخْمة، وجِلْفَة، وحُلْوة، فليس فيها إلا التسكين لثقلها، بخلاف الاسم.

وندر (كهَلات) بالفتح: جمع كَهْلة. وأجاز المبّرد القياس عليه. نعم، فتح لَجَبَات، ورَبَعَات، جمع لَجْبة وهي الشاة القليلة اللبن، ورَبْعة، وهو: معتدل القامة، لأن فيهما لغةً بالفتح في المفرد فالتزمت في الجمع استغناء بجمع إحدى اللغتين عن الأخرى. وأكثر النحاة ظنّوا أن ذلك جمع الساكن العين، فحكموا عليه بالشذوذ، قال ابن مالك: وحملهم على ذلك عدم اطّلاعهم على أنّ فتح العين ثابت في الإفراد.

وأجاز المبرد التسكين فيهما قياساً، وإن لم يسمع، ووافقه ابن مالك. ويُمْنَع الإتباع بالضّم قبل الياء، وبالكسر قبل الواو، فلا يقال في زُبْيَة[٢]: (زُبُيَات)، ولا في رِشْوة (رِشِوات) بالإتباع، بل بالسكون، والفتح. وشذ في جِرْوة (جِرِوات) حكاه يونس، وذهب بعض البصريين إلى منع الكسر قبل الياء أيضاً، فلا يقال في لِحْية (لِحِيات) لما فيه من توالي كسرتين والياء.

والصحيح جوازه، ولا احتفال بذلك، كما لم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو في خُطْوة وخُطُوات.

وذهب الفراء إلى منع الإتباع بالكسرة مطلقاً، سواء كان من باب رِشْوة، وهو المتفق على منعه، أو من باب فِدْيَة وهو المختلف فيه، أو من باب هِنْد، وهو الجائز عند غيره فإن فِعِلات تتضمن فِعِلاً، وفِعِل أهمل إلاّ فيما ندر كإبِل، فإنْ سمع فِعِلات قَبِلَهُ الفرّاء.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

رفيـــقٌ بمســـح المنكبيـــن سَبُـــوحُ

وهو لأحد الهذليين في الدرر (١/ ٨٥)، وشرح التصريح (٢/ ٢٩٩)، وشرح المفصل (٥/ ٣٠). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٣٥٥)، وأوضح المسالك (٤/ ٣٠٦)، وخزانة الأدب (٨/ ١٠٢، ١٠٤)، والخصائص (٣/ ١٨٤)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٧٧٨)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٦٨)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٣٢)، ولسان العرب (٧/ ١٢٥ ـ بيض) والمحتسب (١/ ٥٨)، والمنصف (١/ ٣٤٣).

(٢) الزبية: الرابية التي لا يعلوها الماء، وجمعها زُبى. انظر لسان العرب (١٤/ ٣٥٣ ـ مادة زبي).

ويجوز الفتح والسكون مع الإتباع بشرط أن تكون الفاء مضمومة، أو مكسورة، لا مفتوحةً إلاّ في ثلاث:

معتلّ اللام: نحو ظبية، فيجوز فيه ظَبْيَات بالسكون اختياراً في لغة حكاها ابن جنيّ، والمشهور الفتح.

وشبه الصّفة: كأهل، فيقال فيه: أهْلات[1] بالسكون على قلّة، والفتح أكثر. والضرورة كقوله:

٢٠ ـ وَحُمِّلْتُ زَفْراتِ الضُّحى فأَطَقْتُها وما لي بزَفْرات العشيِّ يَدَانِ[2]

وهو من أسهل الضرورات. وأشذ منه فتح المعتل العين المكسور الفاء كقولهم: عِيَرات: جمع عِير، وهي الإبل التي عليها الأحمال، وقيل: الحمير. ووجه شذوذه: أنه ليس فيه ما في بَيَضات من الإتباع.

---

(١) قال ابن سيده: أهل الرجل عشيرته وذوو قرباه، والجمع: أَهْلُون وآهال وأَهَال وأَهْلات وأَهَلات. انظر لسان العرب (١١/٢٨ ـ مادة أهل).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في خزانة الأدب (٣/ ٣٨٠)، والدرر (١/ ٨٦). ولأعرابي من بني عذرة في شرح التصريح (٢/ ٢٩٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥١٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٣٠٤)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٦٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٣٤).

البابُ الثاني: ما لا ينصرف

(ص): الثاني ما لا ينصرف: فيجر بالفتحة ما لم يضف، أو يَصْحب أل، أو بدلَها. والمختار ـ وفاقاً للمبرّد[1]، والسّيرافي[2]، وابن السّرّاج والزّجّاجي[3] صَرْفُه. وثالثها: إن بقي علّةٌ فقط.

(ش): الباب الثاني من أبواب النّيابة ما لا ينصرف، واختلف في حدّه بناء على الاختلاف في تعريف الصرف.

فقيل: هو المسلوب منه التنوين، بناءً على أن الصرف ما في الاسم من الصّوت أخذاً من الصّريف، وهو الصّوت الضعيف.

وقيل: هو المسلوب منه التّنوين والجرّ معاً، بناءً على أن الصّرف هو التّصرف في جميع المجاري.

قال (أبو حيّان): وهذا الخلاف لا طائل تحته.

وحكم ما لا يَنْصِرف: أنه لا ينون ـ كما سيأتي توجيهه في مبحث التنوين ـ ولا يجرّ بالكسرة.

---

(١) المبرد: هو محمد بن يزيد النحوي. تقدم التعريف به قريباً. انظر الفهارس العامة.

(٢) السيرافي: هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي. عالم مشارك في النحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقراءات والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة. ولد بسيراف على ساحل البحر من أرض فارس سنة ٢٨٤ هـ، ومضى إلى عُمان ثم عاد إلى سيراف، وورد إلى بغداد فتولى القضاء وتوفي بها في رجب سنة ٣٦٨ هـ، ودفن بمقبرة الخيزران. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، ألفات الوصل والقطع، صنعة الشعر والبلاغة، شرح مقصورة ابن دريد، الوقف والابتداء. انظر سير أعلام النبلاء (١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، ومعجم الأدباء (١/ ٤٧، ٨/ ١٤٥ ـ ٢٣٢)، والنجوم الزاهرة (٤/ ١٣٣، ١٣٤)، وبغية الوعاة (ص ٢٢١، ٢٢٢)، وشذرات الذهب (٣/ ٦٥، ٦٦)، وإنباه الرواة (١/ ٣١٣ ـ ٣١٥).

(٣) ابن السرّاج والزجّاجي تقدم التعريف بهما. انظر الفهارس العامة.

واختلف لِمَ مُنِعَ منها؟ فقيل: لشبه الفعل كما منع التنوين، وقيل: لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها حذفت، واجتزىء بالكسرة.

وقيل: لئلا يتوّهم أنه مبنيّ، لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلاّ مع التنوين أو الألف واللاّم، أو الإضافة، فلّما مُنِع الكسْرَ حُمِل جرُّه على نصبه فَجُرّ بالفتحة كما يُنْصَب بها، لاشتراكهما في الفَضْلِيّة، بخلاف الرفع فإنه عمدة، كما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جرّه لذلك. فإن أضيف، أو صحب (أل) معرِّفةً كانت أو موصولة، أو زائدة، أو بدَلَها، وهو (أمْ) في لغة طيىء، جرّ بالكسرة اتّفاقاً نحو: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ [التين: ٤]. ﴿كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ﴾ [هود: ٢٤].

٢١ ـ رأيت الوَليدَ بن اليزيدِ مُباركًا[1]
٢٢ ـ تَبيتُ بليلٍ امْ أرمدِ اعتاد أوْ لَقا[2]

أي بليل الأرمد. وهل هو باقٍ حينئذ على منع صرفه، وإنما جُرّ لأمْن دخول التنوين فيه، أو مصروف لأنه دخله خاصّة من خَواصّ الاسم؟ خلاف، بناه بعضهم على الخلاف السابق في تعريف الصّرف.

والثاني: هو المختار، وعليه السِّيرافي والزّجّاج والزّجّاجي. وفي رأي ثالث ـ اختاره كثير من المتأخرين ـ يفصل بين ما زالت منه إحدى العلّتين كالعلم فإنه تزول منه العلميّة بالإضافة ودخول اللام فَيُصْرَف، وما لا ـ كالوصف ونحوه ـ فلا.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

شديداً بأعباء الخلافة كاهلُهْ

وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ١٩٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٢٦)، والدرر (١/ ٨٧)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٤٥١)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٦٤)، ولسان العرب (٣/ ٢٠٠ ـ زيد) والمقاصد النحوية (١/ ٢١٨، ٥٠٩). ولجرير في لسان العرب (٨/ ٣٩٣ ـ وسع) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٢٢)، والأشباه والنظائر (١/ ٢٣، ٨/ ٣٠٦)، والإنصاف (١/ ٣١٧)، وأوضح المسالك (١/ ٧٣)، وخزانة الأدب (٧/ ٢٤٧، ٩/ ٤٤٢)، وشرح الأشموني (١/ ٨٥)، وشرح التصريح (١/ ١٥٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٣٦)، وشرح قطر الندى (ص ٥٣)، ومغني اللبيب (١/ ٥٢).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أأنْ شِمْتَ من نجدٍ بريقاً تألّقا

وهو لبعض الطائيين في المقاصد النحوية (١/ ٢٢٢). وبلا نسبة في الدرر (١/ ٨٨)، وشرح الأشموني (١/ ٤٢).

(ص): ويمنع صرف الاسم ألف التأنيث مطلقاً.

(ش): الأصل في الاسم الصرف، وإنما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعاً من جهتين من الجهات الآتية[1]، كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين: إحداهما: أنه مشتق، والأخرى: أنه يفتقر إليه. قال أبو حيّان: والجهة الأولى لا تتأتى على رأي الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر.

وعلل منع الصرف عدّها الجمهور: تسعاً، وبعضهم: عشراً، أحدها: ألف التأنيث وهي مستقلّة بمنع الصرف، لأن مدخولها فرعٌ من جهتين: التأنيث ولزومه وقولي: (مطلقاً) أي سواء كانت مقصورة نحو حُبْلى، أو ممدودة نحو حمراء، وسواء كان ما هي فيه مفرداً كما مثّل، أو جمعاً كسُكَارى وأولياء صفةً كما ذكر، أم اسماً كذِكْرى ودَعْوَى، نكرة ـ كما مضى ـ أم معرفةً كسَلْمَى وكِلِتا عَلَماً.

(ص): وزِنَةُ مَفاعل، أو مَفاعيل هيئةً، ولو سُمّي به.

وَشَرط الجمهور حركةَ تلْوِ الألف، ولو تقديراً إلا إن عرضت كسرتها، أو ياء نسب، أو ألف عوض منها، أو دخله التاء، ولو حذفت مِمّا هي فيه فبقي بوزنه منع.

والأصح منع سراويل، نكرةً ومعرفة، وقيل: هو جمع سِرْوالة.

(ش): الثانية: موازنة هذين الجمعين، وكلاهما لا نظير له في الآحاد، وهي مستقلّة أيضاً بمنع الصرف، إذ الاسم بها فرع من جهة الجمعيّة وجهة عدم النظير، بخلاف سائر الجموع، فإنها قد يوجد لها نظير في الآحاد.

وقولنا: (هيئة)، لأنه لا يشترط أن يكون في أوله ميم مزيدة، بل أن يكون أوله حرفاً مفتوحاً، أيّ حرف كان، وأن يكون بعد ألف الجمع حَرْفٌ مكسور لفظاً، أو تقديراً، كدوابّ فإن أصله: دَوَابِب. فإن كان الساكن بعد الألف لا حظّ له في الحركة نحو: عَبالّ جمع (عبالّة)[2]، وحَمارّ جمع (حمارّة)[3] فمصروف. هذا مذهب سيبويه، والجمهور.

وذهب الزّجاج إلى أنه لا يشترط ذلك.

---

(١) والجهتان هما الجهة اللفظية وهي تسع أو عشر كما سيذكر بعد ذلك، والجهة المعنوية وهما العلمية والوصفية.

(٢) العبالّة (بتشديد اللام): الثقل؛ والتخفيف فيها لغة، عن اللحياني. انظر لسان العرب (١١/ ٤٢١ ـ عبل).

(٣) حمارّة القيظ، بتشديد الراء، وحَمَارَّتُه: شدّة حره؛ والتخفيف عن اللحياني، وقد حكيت في الشتاء وهي قليلة؛ والجمع حَمَارّ. وحِمِرَّة الصيف كحمارَّته. انظر اللسان (٤/ ٢١١ ـ حمر).

ولا يعتد في هذا الوزن بكسرة عارضة كـ (توانٍ) و (تغازٍ) فإن الكسرة فيهما محوّلة عن ضمة، لاعتلال الآخر، إذ أصله: تفاعُل بضم العين، مصدر تفَاعَل. ولا ياء النسب: كـ (مدائنّي) و (حواريّ)[١] فإنهما مصروفان، بخلاف نحو: كراسيّ وَبَخاتيّ[٢]، فإنهما ممنوعان، لوجود ياء النسب فيهما قبل الجمع.

ولا بألف معوّضة من ياء النسب نحو: يمانٍ، وشآم، فإنهما مصروفان، لأن الألف عوض من ياء النسب، والأصل: يمنيّ، وشاميّ.

ولو دخلت التاء هذا الجمع صرف نحو: صياقلةٍ[٣]، ومَوازِجَةٍ[٤] لأنه بدخولها أشبه المفردات كـ (كَراهِيَةَ).

ولو حذفت التاء من كلمة، فبقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف. كأن يسمّى رجل (عَلاَنيّ) من علانية.

ولو سمّيت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف في منع صرفه، وقد منعت العرب (شَرَاحيل) من الصرف[٥]، وهو جمع سمّي به الرجل.

أمّا (سراويل) فمذهب سيبويه أنه مفرد أعجميّ، لا يصرف معرفة ولا نكرة، لشبهه هذا الجمع في الوزن.

وقال غيره: هو مفرد، يصرف نكرةً، ويمنع معرفة.

---

(١) الحواريّ: واحد الحواريين، وهم القصّارون لتبييضهم لأنهم كانوا قصارين، ثم غلب حتى صار كل ناصر وكل حميم حواريًّا. وقال بعضهم: الحواريّون صفوة الأنبياء الذين قد خلصوا لهم. (اللسان: ٤/٢١٩، ٢٢٠ ـ حور).

(٢) البخاتيّ: جمع البختيّة، وهي الأنثى من الجمال البُخْت، وهي جمال طوال الأعناق. وقيل في جمعها: بُخْت وبخات، وقيل: الجمع بخاتيّ غير مصروف؛ ولك أن تخفف الياء فتقول البَخَاتي. انظر اللسان (٢/ ٩ ـ بخت).

(٣) الصياقلة: جمع صيقل، وهو شحّاذ السيوف.

(٤) الموازجة: جمع مَوْزَج، وهو الخفّ؛ فارسيّ معرّب.

(٥) شراحيل لا ينصرف في معرفة ولا نكرة عند سيبويه لأنه بزنة جمع الجمع، وينصرف عند الأخفش في النكرة؛ فإن حقّرته انصرف عندهما لأنه عربي. قاله الجوهري. انظر لسان العرب (١١/ ٣٥٢، ٣٥٣ ـ مادة شرحل).

وقال آخرون بالمنع في الحالتين، وأنه جمع سروالة[1]. قال:

٢٣ ـ عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوالَةٌ فليسَ يَرِقّ لِمُسْتَعْطِفِ[2]

(ص): وعدْله صفة في أُخَر مقابل آخرين. قال الجمهور: عن الأُخَر، وابن مالك وأبو حيّان: آخر، وابن جني آخر من، وقوم: أُخْريات.

ووزن فعال، ومَفْعَل مِنْ عشرة وخمسة فما دونها سماعاً، وما بينهما قياساً عند (الزجّاج) والكوفية، وثالثها: يقاس فُعَال فقط.

وقال أبو حيّان: سُمِعَ الجميع. وقيل: لا وصف فيها، ومَنْعُها للعدل لفظاً ومعنى. وقيل: له وللتعريف بنيّة أل، وقيل: لِشِبْه أحمر في منع التاء.

ولا تدخلها أل، وتضاف بِقِلّة، والأصح منعها مذهوباً بها مذهب الأسماء.

(ش): الثالثة: العدْل: وهو: صَرْفُك لفظاً أولى بالمُسَمّى إلى آخر.

وهو فرعٌ عن غيره، لأن أصل الاسم أن لا يكون مُخْرَجاً عمّا يستحقه بالوضع لفظاً أو تقديراً.

ويُمْنَعُ مع الوصفية والعلميّة.

---

(١) ذكر في لسان العرب هذه المسألة، فنقل عن الجوهري قال: قال سيبويه: سراويل واحدة وهي أعجمية أعربت فأشبهت من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فهي مصروفة في النكرة. قال ابن بري: قوله فهي مصروفة في النكرة ليس من كلام سيبويه، قال سيبويه: وإن سميت بها رجلاً لم تصرفها وكذلك إن حقّرتها اسم رجل لأنها مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف مثل عناق. قال: وفي النحويين من لا يصرفه أيضاً في النكرة ويزعم أنه جمع سروال وسروالة وينشد: «عليه من اللّؤم سروالة»، ويحتجّ في ترك صرفه بقول ابن مقبل:

أتى دونها ذبُّ الرِّياد كأنه فتى فارسيّ في سراويل رامحِ

قال: والعمل على القول الأول، والثاني أقوى. وأنشد ابن بري لآخر في ترك صرفها أيضاً:

يَلُحْنَ مِن ذي زجلٍ شرواطِ محتجزٍ بخَلَقٍ شمطاطِ

على سراويلَ له أسماطِ

انظر لسان العرب (١١/ ٣٣٤ ـ مادة سرل).

(٢) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١/ ٢٣٣)، والدرر (١/ ٨٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٢٢)، وشرح التصريح (٢/ ٢١٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٢٧٠)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٠٠)، وشرح المفصل (١/ ٦٤)، ولسان العرب (١١/ ٣٣٤ ـ سرل)، والمقتضب (٣/ ٣٤٦).

فالأول: مقصور على شيئين:

أحدهما: أُخَرَ جمع أُخْرى، تأنيث آخر بالفتح، المجموع على آخرين.

أما كونه صفة: فلكونه من باب أفعل التفضيل[١]. تقول: مررت بزيد ورجلٍ آخر أي إنه أحق بالتأخير من زيد في الذّكر، لأن الأوّل قد اعتُنِي به في التقدم في الذّكر.

وأمّا عدله: فقال أكثر النحويين: إنه معدول عن الألف واللام، لأن الأصل في أفعل التفضيل أن لا يجمع إلاّ مقروناً بهما كالكُبَر، والصّغَر، فَعُدِل عن أصله، وأُعْطِي من الجمعية مجرّداً ما لا يعطى غيره إلاّ مقروناً، فهذا عدل عن الألف واللام لفظاً، ثم عُدِلَ عن معناهما، لأن الموصوف به لا يكون إلاّ نكرة، وكان حقّه إذا عدل عن لفظهما أن ينوى معناهما مع زيادة، كما نوي معنى اثنين في (مَثْنَى) مع زيادة التضعيف، فلمّا عُدِل أُخُر، ولم يكن في عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولاً عدلاً ثانياً.

وقال ابن مالك: التحقيق أنه معدول عن أُخَر مراداً به جمع المؤنث، لأن الأصل في أفعل التفضيل أن يستغنى فيه بأفعلَ عن فُعَل لتجرّده عن الألف واللام والإضافة، كما يستغنى بأكبر عن كُبَر في نحو: رأيتها مع نسوة أكْبَر منها، فلا يثنى ولا يجمع لكونهم أوقعوا أفعل موقع فُعَل، فكان ذلك عَدْلاً من مثال إلى مثال.

وتابعه أبو حيّان، وقال: فأُخَر على هذا معدول عن اللفظ الذي كان المسمّى به أحق به، وهو: آخر، لاطّراد الإفراد في كل أفعل يراد به المفاضلة في حال التنكير.

قال: وهذا العدل بهذا الاعتبار صحيح، لأنه عدل عن نكرة إلى نكرة.

وقال ابن جني: هو معدول عن أفعل مع مصاحبة (مِنْ)، لأنه إذا صحبته صلح لفظه للمذكر والمؤنث، والتثنية والجمع، كقولك: مررت بنسوة آخر من غيرهن، فعدل عن هذا اللفظ إلى لفظ أُخَر، وجرى وصفاً بالنكرة، لأن المعدول عنه نكرة.

وقال قوم: هو معدول عن أُخْرَيات نكرة، ليصح وصف النكرة به. قال في (البسيط)[٢]: وهذا ضعيف، لأن أخريات مما يلزم استعماله، إما بالألف واللام، أو الإضافة.

---

(١) فإن لفظة «آخر» أصلها «أأْخر» بهمزة مفتوحة ثم ساكنة.

(٢) «البسيط في شرح الكافية في النحو لابن الحاجب» وهو الشرح الكبير للسيد ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ. وله شرح آخر متوسط وهو المسمى بالوافية، وشرح آخر صغير. انظر كشف الظنون (ص ١٣٧٠).

واحترزت بقولي كـ (التّسهيل): (مقابل آخرين) ـ عن أخر جمع أُخرى، بمعنى آخِرَة، تأنيث آخِر بالكسر، فإنه مصروف.

الثاني: ألفاظ العدد المعدولة عن وزن فُعال، ومَفْعَل. والمسموع من ذلك: أُحَاد، وَمْوحَد، وثُنَاء ومَثْنى، وثُلاث ومَثْلَث، ورُبَاع ومَرْبَع، وخُمَاس ومَخْمَس، وعُشَار ومَعْشَر. قال تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر: ١].

قال الشّاعر:

٢٤ ـ ولقد قَتَلْتُهُمْ ثُنَاءَ ومَوحَدا[1]

وقال:

٢٥ ـ مَنَتْ لك أن تُلاقيني المَنايا أُحادَ أُحادَ في الشّهرِ الحَرامِ[2]

وقال:

٢٦ ـ تَرى النُّعَراتِ الزُّرْقَ تحت لَبَانه أُحَادَ ومَثْنى أضْعَفَتْها صوَاهِلُهْ[3]

وقال:

٢٧ ـ هنيئاً لأرباب البيوت بُيوتُهُمْ ولِلآكلين التّمْرَ مَخْمس مَخْمسا[4]

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وتركتُ مرّة مثل أمس المدبرِ

وهو لصخر بن عمرو بن الشريد السلمي في خزانة الأدب (٥/٤٤٨)، والدرر (١/٨٩)، ولسان العرب (٤/٢٧٠ ـ دبر، و ٦/١٠ ـ أمس).

(٢) البيت من الوافر، ويروى عجزه:

أُحادَ أُحادَ في شهرٍ حلالِ

وهو لعمرو ذي الكلب الهذلي في جمهرة اللغة (ص ١٠٢، ٥٠٧، ١٠٤٧)، وشرح أشعار الهذليين (٢/٥٧٠)، ولسان العرب (١٢/١٥١ ـ جمم)، والمعاني الكبير (ص ٨٤٠). وللهذلي في شرح أشعار الهذليين (١/٢٤٥). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ١٧)، والدرر (١/٩٠)، وشرح المفصل (١/٦٢)، والمقتضب (٣/٣٨١).

(٣) البيت من الطويل، وهو لابن مقبل في ديوانه (ص ٢٥٢)، وإصلاح المنطق (ص ٢٠٥)، وتذكرة النحاة (١/٩٠)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٢٩)، ولسان العرب (٥/٢٢١ ـ نعر)، والمعاني الكبير (ص ٦٠٦). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٤)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٠)، ولسان العرب (٣/٣٣٢ ـ فرد، و ١٠/١٩٨ ـ صعق، و ١٤/١١٧ ـ ثني)، ومجالس ثعلب (ص ١٥٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي الغطريف الهدّادي في شرح أبيات سيبويه (١/١٩٢). وبلا نسبة في الدرر (١/٩١)، والكتاب (١/٣١٨).

وقال:

٢٨ ـ فلم يَسْتَرِيثُوك حتى رَمَيْـ ... ـتَ فوق الرجال خِصالاً عُشَارا[١]

واختلف، هل يقاس عليها: سُداس ومَسْدس، وسُباع ومَسْبع، وثُمان ومَثْمَن، وتُسَاع ومَتْسَع؟ على ثلاثة مذاهب:

أحدها: لا، وعليه البصريون، لأن فيه إحداثَ لفظٍ لم تتكلّم به العرب.

والثاني: نَعم، وعليه الكوفيون، والزّجّاج، لوضوح طريق القياس فيه.

والثالث: يقاس على ما سمع من فُعَال لكثرته، دون مَفْعَل لقِلّتهِ.

وما ذكرته من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور في (التسهيل). وذكر في (شرح الكافية)[٢]: أن خماس لم يسمع. وذكر أبو حيان: أن سداس وما بعده مسموع أيضاً، فقال في (شرح التسهيل)[٣]: الصحيح أن البناءين مسموعان من واحدٍ إلى عشرة.

حكى أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني[٤]: موحد إلى معشر. وحكى أبو حاتم[٥]

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للكميت في ديوانه (١/ ١٩١)، وأدب الكاتب (ص ٥٦٧)، وخزانة الأدب (١/ ١٧٠، ١٧١)، والدرر (١/ ٩١)، ولسان العرب (٤/ ٥٧٢ ـ عشر). وبلا نسبة في الخصائص (٣/ ١٨١).

(٢) الكافية الشافية في النحو وشرحها المسمى «الوافية» كلاهما لابن مالك. وهي المرادة هنا لأنه ذكر قبلها «التسهيل» وهو لابن مالك أيضاً. وهناك أيضاً الكافية وشرحها المسمى أيضاً الوافية لابن الحاجب. ويحترز بها عن كافية ابن مالك بقولهم: الكافية الحاجبية. انظر كشف الظنون (ص ١٣٦٩، ١٣٧٠).

(٣) «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ. (كشف الظنون: ص ٤٠٥).

(٤) أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني الكوفي، أصله من رمادة الكوفة ونزل بغداد. كان واسع العلم باللغة والشعر ثقة في الحديث كثير السماع، وكان يؤدب ولد هارون الرشيد. توفي سنة ٢٠٥ هـ، وقيل: سنة ٢٠٦ وقد بلغ مائة سنة وعشر سنين، وقالوا: مات وله ١١٨ سنة، وفي رواية أنه توفي سنة ٢١٣، وأخرى سنة ٢١٠. من تصانيفه: كتاب النوادر الكبير، كتاب أشعار القبائل، غريب المصنف، غريب الحديث، كتاب اللغات. انظر معجم الأدباء (٦/ ٧٧ ـ ٨٤)، وإنباه الرواة (١/ ٢٢١ ـ ٢٢٩)، وتاريخ بغداد (٦/ ٣٢٩ ـ ٣٣٢)، وبغية الوعاة (ص ١٩٢)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٣، ٢٤).

(٥) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني البصري. نحوي لغوي عروضي مقرىء. روى عن أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة معمر بن المثنى والأصمعي، وأخذ عنه المبرد وابن دريد. ولد سنة ١٧٢ هـ، وتوفي سنة ٢٥٥، وقيل ٢٥٤، وقيل ٢٤٨. من تصانيفه: اختلاف المصاحف، إعراب القرآن، ما يلحن فيه العامة، القراءات، المقصور والممدود. انظر معجم الأدباء =

في كتاب (الإبل) [١]، ويعقوب ابن السِّكِّيت [٢]: أُحَاد إلى عشار، قال: ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في (المجاز) [٣]: لا نعلمهم قالوا فوق رباع. فمن عَلِمَ حجة عليه.

ومما ورد في سداس قول الشاعر:

٢٩ - ضربتَ خُماسَ ضربةَ عبشمي ... أدار سُداسَ أن لا يستقيما [٤]

قال: وأنشد خلف الأحمر [٥] أبياتاً بنى فيها قائلها فُعالاً من أحاد إلى عُشار، وهي:

٣٠ - قل لعمرو يا ابنَ هند ... لو رأيت القوم شنّا [٦]
لرأت عيناك منهم ... كُلّ ما كنت تمنّى
إذ أتتنا فيلق شهبـ ... ـاء من هَنّا وهنّا [٧]
وأتت دوسر والملـ ... ـحاء سيراً مطمئنا [٨]

= (١١/ ٢٦٣)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٥٧)، وإنباه الرواة (٢/ ٥٨)، وبغية الوعاة (ص ٢٦٥)، ومختصر دول الإسلام (١/ ١١٨).

(١) انظر كشف الظنون (ص ١٣٨٣). وهناك أيضاً «كتاب الإبل» لأبي سعيد الخزرجي المتوفى سنة ٢١٥، ولأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني، ولإسماعيل بن قاسم أبي علي القالي المتوفى سنة ٣٥٦ هـ.

(٢) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت. أديب نحوي لغوي عالم بالقرآن والشعر. ولد سنة ١٨٦، وتعلم ببغداد، وصحب الكسائي، واتصل بالمتوكل العباسي فعهد إليه بتأديب أولاده وجعله في عداد ندمائه، ثم قتله لخمس خلون من رجب سنة ٢٤٤ هـ، ودفن ببغداد. من تصانيفه الكثيرة: إصلاح المنطق، القلب والإبدال، معاني الشعر، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث. انظر تاريخ بغداد (١٤/ ٢٧٣)، ومعجم الأدباء (٢٠/ ٥٠ - ٥٢)، ومرآة الجنان لليافعي (٢/ ١٤٧ - ١٤٩)، ومختصر دول الإسلام (١/ ١١٥)، وشذرات الذهب (٢/ ١٠٦)، وهدية العارفين (٢/ ٥٣٦، ٥٣٧).

(٣) «مجاز القرآن» لأبي عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة ٢١٠ هـ. وهو مطبوع بتحقيق محمد فؤاد سزكين (نشر الخانجي، القاهرة). ولفظ أبي عبيدة في المجاز (١/ ١١٦): «ولا تجاوز العرب رُباع، غير أن الكميت بن زيد الأسدي قال: فلم يستريثوك... البيت».

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٩٢)، وتذكرة النحاة (ص ٦٨٥).

(٥) هو خلف بن حيان بن محرز البصري المعروف بالأحمر، أحد رواة الغريب واللغة والشعر ونقّاده. تتلمذ عليه أبو نواس. وتوفي في حدود سنة ١٨٠ هـ. من آثاره: كتاب جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، وديوان شعر. انظر معجم الأدباء (١١/ ٦٦ - ٧٢)، وإنباه الرواة (١/ ٣٤٨ - ٣٥٠)، وبغية الوعاة (ص ٢٤٢)، وكشف الظنون (ص ٧٢٧ و ٧٨٨).

(٦) شنّ: قبيلة كانت تكثر الغارات، كما في لسان العرب.

(٧) الفيلق: الجيش الضخم، أنثه لمعنى الكتيبة. انظر لسان العرب مادة فلق. وهنّا: أصلها «هنّن» بثلاث نونات، أبدلت الثالثة ألفاً لكثرة الاستعمال، وهي اسم إشارة للبعيد.

(٨) دوسر والملحاء: كتيبتان للنعمان بن المنذر.

ومضـــى القـــوم إلـــى القـ ـــــوم أحـــاداً وأُثْنَـــا
وثـــلاثـــاً وربـــاعـــاً وخمـــاســـاً، فـــاطّعنّـــا
وســـداســـاً وسُبـــاعـــاً وثمـــانـــاً فـــاجتلـــدنـــا
وتُســـاعـــاً وعشـــاراً فـــأصبنـــا، وأُصِبْنـــا
لا تـــرى إلاّ كَميّـــاً قـــاتِـــلاً منهـــم ومِنّـــا[1]

قال: وصرفه فُعال في جميع ذلك ضرورة، وكذا تحريفه ثُناء إلى أُثْنَا.

وقال غيره: هذه الأبيات مصنوعة. والحجة في نقل مَنْ تقدم، وما ذكر من أنّ منعها للعدل مع الوصفية هو مذهب سيبويه والجمهور.

وذهب الزجاج إلى أنه لا وصف فيها، وأن منعها للعدل في اللفظ وفي المعنى. أمّا في اللفظ فظاهر، وأمّا في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها، فأدنى المفهوم من أحاد: اثنان، ومن ثناء: أربعة، وكذا البواقي.

وذهب الفرّاء: إلى أن منعَها للعدل والتعريف بنيّة الألف واللام، قال: لأن ثُلاث يكون للثالث والثّلاثة، ولا يضاف إلى ما يضافان إليه، فلامتناعه من الإضافة كان فيه أل، وامتنع من أل لأن فيه تأويل الإضافة وإن لم يضف. ورُدّ بجريانها صفة على النكرات.

وذهب الأعلم[2]: إلى أنها لم تنصرف للعدل، ولأنها لا تدخلها التاء، لا يقال: ثلاثةٌ، ولا مَثْلَثَةٌ، فضارعت أحمر.

ولم تستعمل العرب هذه الألفاظ إلاّ نكرات، خبراً نحو: «صَلاَةُ اللّيل مَثْنى مَثْنَى»، أو صفة نحو: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ﴾ [فاطر: ١]، أو حالاً نحو: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ﴾ [النساء: ٣]. وقد جاءت فاعلة، ومجرورة، وذلك قليل. ولم يسمع تعريفها بأل. وقلّ إضافتها في قوله:

٣١ ـ ثُنَـــاءُ الـــرِّجـــال وَوُحْـــدانُهـــا[3]

---

(١) الأبيات من مجزوء الرمل، وهي ـ أو بعضها ـ في خزانة الأدب (١/ ١٧٠)، ودرّة الغوّاص (ص ٢٠١)، والدرر (١/ ٩٣)، والمزهر في علوم اللغة (١/ ١٧٩). وهذه الأبيات صنعها خلف الأحمر كما ذكر السيوطي.

(٢) الأعلم الشنتمري تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

وخيـــلٍ كفـــاهـــا ولـــم يكفهـــا

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٩٥)، وشرح التصريح (٢/ ٢١٥).

وقوله:

٣٢ ـ بمَثْنى الزِّقاق المُتْرَعات وبالجُزُر[1]

وأجاز الفراء صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء، أي منكّرة، بناءً على رأيه أنها معرفة بنيّة الإضافة تقبل التنكير، قال: تقول العرب: ادخلوا ثُلاثاً ثُلاثاً. والجمهور على خلافه.

(ص): وعَلَماً كفُعَل المعدول عن فاعل، ويعرف بسماعه ممنوعاً بلا عِلّة.

والمختص بالنداء، وكذا المؤكّد به.

وقيل: تعريفه بنيّة الإضافة، وعدله عن فُعْل، أو فَعَالى أو فَعْلاوات، أقوال. ويُصْرَف. وما سمّي به قبله نكرة. قال الأخفش: ومعرفة.

ومنه: سَحَر ملازم الظرفية، وعدله عن أل، وقيل: شِبه العَلَم، وقيل: لم ينوّن لنيّةِ أل، وقيل: الإضافة. وقال ابن الطّرَاوة[2] وصدر الأفاضل[3]: مبنيّ، وعلى الثلاثة إنه ليس من الباب.

ويصرف مسمّى به وفاقاً، ومنه عند تميم فعَالِ لمؤنث كحذام ما لم يُنكّر، فإن سُمّي به مذكّر جاز الوجهان.

وقال المبرد: المنع للتأنيث. وتبنيه الحجازيّون كسراً، وأكثر تميم ما آخره راء. والكلّ فَعَال مصدراً، أو حالاً، أو صفة مُجْرى العلم، وكذا أَمْراً. وأَسَد تفتحه، وعَدْلُ كُلِّها عن مؤنث. فإن سمي بها مذكّر لم يصرف، وثالثها يبنى أو مؤنث فكحذام.

(ش): يمنع العدل مع العلميّة في خمسة أشياء:

(أحدها): ما جاء على فُعَل موضوعاً علماً، وهو معدول عن صيغة فاعل، وطريق

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يفـاكهُنـا سعـدٌ ويغـدو لجمعنـا

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١١٣)، والدرر (١/ ٩٦).

(٢) ابن الطراوة: تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) صدر الأفاضل: هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي أبو الفتح الملقب بصدر الأفاضل. أديب نحوي لغوي فقيه معتزليّ. ولد في جرجانية خوارزم سنة ٥٣٨، ودخل بغداد حاجًا، وتوفي بخوارزم في ١٠ جمادى الأولى سنة ٦١٠ هـ. من آثاره: الإيضاح في شرح المقامات للحريري، المصباح في النحو، المغرب في ترتيب المعرب، الإقناع في اللغة، مختصر إصلاح المنطق لابن السكيت، وله شعر. انظر معجم الأدباء (١٩/ ٢١٢)، ووفيات الأعيان (٢/ ١٩٩)، ومرآة الجنان لليافعي (٤/ ٢٠)، وبغية الوعاة (ص ٤٠٢)، وهدية العارفين (٢/ ٤٨٨).

العِلم به سَمَاعُهُ غيرَ مصروفٍ ولا عِلّة به مع العلميّة. والمسموع من ذلك: عُمَر، وزُفَر، ومُضَر، وثُعَل، وهُبَل، وزُحَل، وعُصَم، وقُزَح، وجُشَم، وقُثَم، وجُمَح، وجُحَا، ودُلَف، وبُلَع: بطن من قُضاعة، ولم يسمع غير ذلك، نعم ذكر الأخفش: أنّ (طُوَى) من هذا النوع، كذا رأيته في كتابه (الواحد والجمع في القرآن).

ومنعه أبو حيان، وقال: المانع مع العلميّة التأنيث باعتبار البُقْعة، بدليل تنوينه في اللّغة الأخرى.

قال[١]: وهذه الأسماء التي ذكرناها كلُّها أعلامٌ عُدِلتْ تقديراً عن فاعل إلاّ (ثُعَل) فعن أفعل. ولو كانت صفات كحُطَم، ولُبَد دخلت عليها الألف واللام، وإنما جعلناها معدولةً لأمرٍ نَجْهَلُه، لأن الأعلام يغلب عليها النّقل، وهي أن يكون لها أصل في النكرات، فجعل عُمَرَ معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة، فإن ورد فُعَل مصروفاً، وهو علم علمنا أنه غير معدول كأُدَد، فإنه لا يحفظ له أصل في النكرات، فإما أن يكون منقولاً من أصل لا نحفظه، أو مُرْتَجَلاً. قال: ومن أغرب ما وقع في فعل الممنوع قِسمٌ هو علم جنس لا علم شخص، وذلك ما ذكره ابن خالويه[٢] في كتاب (الأسد)[٣]: جاء بِعُلَقَ فُلَق[٤] بغير ألف ولام، ولا يُصْرَفُ. انتهى.

واحترز بالمعدول عن فاعل عن المعدول عن غيره كأُخَر وجُمَع، وعن غير المعدول كاسم الجنس كنُغَر[٥]، وصُرَد[٦]، والصفة: كحُطَم ولُبَد، والمصدر كهُدَى وتقًى، والجمع كغُرَف.

---

(١) أي أبو حيان.

(٢) ابن خالويه: هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمذاني. نحوي لغوي، أصله من همذان ودخل بغداد وأدرك جلة من العلماء، فأخذ عن أبي بكر بن الأنباري وأبي بكر بن دريد وأبي عمر الزاهد، وقدم الشام، وصحب سيف الدولة، ووقع بينه وبين المتنبي منازعات، وتوفي بحلب سنة ٣٧٠ أو ٣٧١ هـ. من تصانيفه: الاشتقاق، الجمل في النحو، البديع في القراءات، شرح الممدود والمقصور، شرح مقصورة ابن دريد، وله شعر. انظر وفيات الأعيان (١/ ١٩٧)، ومعجم الأدباء (٩/ ٢٠٠)، وإنباه الرواة (١/ ٣٢٤)، ولسان الميزان (٢/ ٢٦٧)، وبغية الوعاة (ص ٢٣١)، وشذرات الذهب (٣/ ٧١)، ومرآة الجنان (٢/ ٣٩٤).

(٣) انظر كشف الظنون (ص ١٣٩٠).

(٤) كانت بالأصل: «بعلق وفلق» والصواب ما أثبتناه بحذف الواو. قال في اللسان (١٠/ ٢٦٤): «جاء بعلق فُلق أي الداهية، وقد أعلق وأفلق. وعُلق فُلـق لا ينصرف».

(٥) نُغر: قيل: فرخ العصفور، وقيل: ما يسمى البلبل.

(٦) صُرد: نوع من الغربان، والأنثى صُرَدة.

وقولنا: (بسماعه ممنوعاً بلا علة) يخرج ما سمع من فُعَل ممنوعاً وفيه مانع غير العدل، كَقُتَل: اسم من أسماء التّرك، فيه مع العلميّة العجمة، وطُوى فيه معها التأنيث.

ولو وجد فُعَل، ولم يعلم: أصرفوه أم لا؟ ففي الإفصاح[1]: إن لم يعلم به اشتقاق، ولا قام عليه دليل، فمذهب سيبويه صرفه حتى يثبت أنه معدول. ومذهب غيره المنع، لأنه الأكثر في كلامهم. وإن علم كونه مشتقاً وجهل في النكرات، صرف إلاّ أن يُسْمَع تركُ صرفِه. انتهى.

وهذه النّكتة من قاعدة: تعارُض الأصل والغالب في العربية، وهي لطيفة نادرة، كما بينتها في كتاب (أصول النحو)[2] وكتاب (الأشباه والنظائر في النحو).

(الثاني): فُعَل المختص بالنداء كَفُسَق، وغُدَر، وخُبَث ولُكَع، فإنها معدولة عن فاسق، وغادر، وخبيث، وألْكع، فإذا سمّي بها امتنع صرفها للعلميّة ومراعاة اللفظ المعدول، فإن نُكِّرت زال المنعُ.

وذهب الأخفش وطائفة إلى صرفها حال التّسمية أيضاً، كما نقلته عنه أخيراً في قولي: قال الأخفش: (ومعرفة)، لأنّ العدل إنما هو حالة النداء، وقد زال بالتّسمية.

(الثالث): فُعَل المؤكد به وهو جُمَع، وكُتَع، وبُصَع، وبُتَع، جمع: جَمْعاء، وكَتْعاء، وبَصْعَاء، وبَتْعاء[3]، فإنها غير مصروفة للعدل والعلميّة. أمّا العدل، فلأنها من حيث إن مذكرها أفعل ومؤنثها فعلاء قياسها أن تجمع على فُعْل بسكون العين، كما يجمع أحمر وحمراء على حُمْر. ومن حيث هي اسم لا صفة قياسها أن تجمع على فَعَالى كصحارى فيقال: جَمَاعى، وكَتَاعى إلى آخره. ومن حيث إن مذكّرها يجمع بالواو والنون قياسها أن تجمع على فعلاوات، لأن قياس كلّ ما جمع مذكّره بالواو والنون أن يجمع مؤنثه بالألف والتاء.

وبهذه الاعتبارات اختلف النحاة:

فقال الأخفش والسّيرافي: إنها معدولة عن فُعْل. واختاره ابن عصفور، قال: لأن العدل عن فَعَالى لم يثبت في موضع من المواضع، والعدل عن فُعْل إلى فُعَل ثبت، قالوا:

(١) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لمحمد بن يحيى المعروف بابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وهو من شروح الإيضاح لأبي علي الفارسي. انظر كشف الظنون (ص ٢١٢).

(٢) هو كتاب «الاقتراح في أصول النحو وجدله» للإمام السيوطي. مختصر، رُتب على مقدمات وسبعة كتب. (كشف الظنون: ص ١٣٥).

(٣) يقال: رأيت إخوانك جُمَعَ كُتَعَ، ورأيت القوم أجمعين أكتعين أبصعين أتبعين، تؤكّد الكلمة بهذه التواكيد كلها، ولا يقدم كُتع على جُمع في التأكيد ولا يفرد لأنه إتباع له. انظر اللسان (٨/ ٣٠٥ ـ كتع).

ثلاثٌ دُرَع[١]، وهو جمع دَرْعاء، وكان القياس دُرْعاً. وقال قوم: إنها معدولة عن فَعَالى، وقال آخرون: إنها معدولة عن فَعْلاوات، واختاره ابن مالك.

وضعّف الأول بأن أفعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فعْل بسكون العين، والثاني بأن فَعْلاء لا يجمع على فَعَالى إلاّ إذا لم يكن مذكره على أفعل، وكان اسماً محضاً.

وقال أبو حيّان: الذي نختاره أنها معدولة عن الألف واللاّم، لأن مذكرها جمع بالواو والنون، فقالوا: أجمعون، كما قالوا: الأخسَرُون، فقياسه أنه إذا جمع كان معرّفاً بالألف واللام فعدلوا به عما كان يستحقّه من تعريفه بالألف واللام.

قلت: وهذا يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه أيضاً ممنوعَ الصّرف، لوجود العدل المذكور فيه، وتكون الياء فيه علامة الجَرّ على أنها نائبة عن الفتحة. وهو غريب.

وأما العلمية: فذهب قوم إلى أن ألفاظ التوكيد أعلام بمعنى الإحاطة، واستدل لذلك بجمعهم مذكّرها بالواو والنون، ولا يجمع من المعارف بهما إلاّ العَلَم. واختاره ابن الحاجب.

وذهب آخرون إلى أن تعريفها بِنيّة الإضافة، وأن الأصل في رأيت النساء جُمَعَ: جُمَعَهُنّ، كما يقال: رأيت النّساء كُلّهنّ، فحُذِف الضمير للعلم به، واستغنى بنيّة الإضافة، وصارت لكونها معرّفة ـ بلا علامة ملفوظة بها ـ كالأعلام، وليست بأعلام، لأن العَلَم إمّا شَخْصِيّ، وإما جِنْسِيّ، وليست هذه واحداً منهما. وعلى هذا ابن عصفور ـ وعلله بأن الجموع لا تكون أعلاماً ـ والسهيلي، وابن مالك، ونقله عن ظاهر كلام سيبويه. فإن سمي به أعني بفُعَل المؤكّد به، فمذهب سيبويه: بقاؤه على المَنْع، وعن الأخفش صرفه، لأن العدل إنما كان حال التأكيد، وقد ذهب. فإن نُكِّر بعد التسمية صُرف وِفاقاً، لأنه ليس له حالة يلتحق بها، إذ لم يستعمل نكرة، بخلاف أُخَر ـ كما تقدّم.

(الرابع): (سَحَر) الملازم الظرفية، وهو المعيّن، أي: المراد به: وقتٌ بِعَيْنِه، فإنه يلازم الظّرفية فلا يتصرّف. ولا ينصرف أيضاً للعدل والعلميّة، أما العدْل: فعن مصاحبة الألف واللام، إذ كان قياسه وهو نكرة أن يعرّف بالطريق التي تُعَرّف بها النّكرات، وهو (أل) فعدلوه عن ذلك إلى أن عرّفوه بغير تلك الطرق، وهو العلميّة، فإنه جعل علماً لهذا الوقت. وقيل: إنه امتنع للعدل والتعريف المُشْبه لتعريف العلميّة، من حيث كونُه تعريفاً بغير أداة

(١) الدُّرع: هي الليالي الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة؛ وذلك لأن بعضها أسود وبعضها أبيض، وقيل: هي التي يطلع القمر فيها عند وجه الصبح وسائرها أسود مظلم، وقيل: هي ليلة ستّ عشرة وسبع عشرة وثماني عشرة وذلك لسواد أوائلها وبياض سائرها. انظر اللسان (٨/ ٨٣ ـ درع).

تعريف، بل بالغلبة على ذلك الوقت المعين، وليس تعريفُهُ بالعلمية، لأنه في معنى السّحَر، وتعريف العلميّة ليس في مرتبة تعريف آل. وقيل: إنه منصرف، وإنما لم ينوّن لنية (أل)، والأصل: السّحر، وعليه السّهيلي. وقيل: لنِيّة الإضافة، إذ التقدير سَحَرُ ذلك اليوم. وقيل: إنه مَبنِيّ على الفتح لتضمّنه معنى حرف التعريف، كما أن (أمْسِ) بني على الكسر لذلك، وإلى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطرّزي[1]، وابن الطّراوة، ونصره أبو حيان، فقال: الفرق بين سَحَر وأمسِ عندي يَعْسُرُ، قال: وقد ردّ على صدر الأفاضل بأنه لو كان سَحَر مبنيّاً لكان الكسر أولى به، لأن فتحة النصب توهم الإعراب، فكان يجتنب كما اجْتُنِب مُوهِمُ الإعراب في (قَبْل) و (بَعْد)، والمنادى المبنيّ. وهذا الرد ليس بشيء، لأن سحر تدخله الحركات كلها، إذ لم يكن معرفة، فكانت الفتحة أولى به في البناء، لأن الكسر إنما يكون لالتقاء الساكنين، وقد انتفى هذا، ففتح تخفيفاً، وتبعاً لحركة ما قبله للمناسبة.

قال: وما ذكره الجمهور من أنه عُدِل عن الألف واللام مُشْكِلٌ، لأنه يشعر بأنه تضمّن تعريفها، لأنّ معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول له ألا ترى أن عُمر تضمّن معنى عامر، وحَذَامِ تضمن معنى حَاذِمَة[2]، ومثْنَى تضمن معنى اثنين اثنين، وفُسَق تضمنَ معنى فاسق، وهذه حقيقة العدل، وإذا كان كذلك فكيف يكون سَحَر على معنى ما فيه الألف واللام، ويكون عَلَماً؟ وتعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام، فكذلك لا يجامع تعريف ما عدل عنها. انتهى.

وعلى الأول، لو سمّي به صُرِف وفاقاً. أما (سَحَر) غير المعيّن فإنه لا يلزم الظّرفية، وهو منصرف نكرةً، ومعرّفاً باللام والإضافة.

(الخامس): فَعَالِ عَلَمُ المؤنّث كحَذَامِ، وقَطَام، ورَقَاش، وغَلاَبِ، وسَجاحِ أعلام لِنِسْوة، وسَكابِ لفرس، وعَرَارِ لبقرة، وَظفارِ لبلدة عند بني تميم، فإنهم يعربونه ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعِلة، هذا مذهب سيبويه.

وذهب المبرّد إلى أن المانع له العلمية والتأنيث كزينب وأمثاله، فلا يكون معدولاً.

---

(١) المتوفى سنة ٦١٠ هـ. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٢) في اللسان (١١٩/١٢ ـ حذم): «حذام: اسم امرأة معدولة عن حاذمةٍ؛ قال ابن بري: هي بنت العتيك بن أسلم بن يذكر بن عنزة... التهذيب: حذام من أسماء النساء، قال: جرّت العرب حذامِ في موضع الرفع لأنها مصروفة عن حاذمة، فلما صرفت إلى فعال كسرتْ لأنهم وجدوا أكثر حالات المؤنث إلى الكسر، كقولك: أنتِ عليكِ، وكذلك فجـارِ وفَساقِ. قال: وفيه قول آخر أنّ كل شيء عُدل من هذا الضرب عن وجهه يُحمل على إعراب الأصوات والحكايات من الزجر ونحوه مجروراً، كما يقال في زجر البعير ياهِ ياهِ، ضاعف ياهِ مرتين».

قال أبو حيّان: والظاهر الأول، لأن حذام ونحوها على رأي المبرد تكون مرتَجَلة، لا أصل لها في النكرات، والغالب على الأعلام أن تكون منقولة، وهي التي لها أصل في النكرات عُدِلت عنه بعد أن صُيِّرَتْ أعلاماً. وعلى الأول، لو نُكِّر صرف، ولو سُمّي به مذكّر جاز فيه الوجهان: المنع إبقاءً على ما كان، لبقاء لفظ العدل؛ والصّرفُ لزوال معناه، وزوال التأنيث بزواله، لأنه إنما كان مؤنثاً، لإرادة ما عدل عنه، وهو: (راقشة). أمّا الحجازيون، فإن باب حذام عندهم مبنيّ على الكسر إجراءً لَهُ مُجْرَى فَعَالِ الواقع موقع الأمر، كنزال، لشبهه به في الوزن والعدل، والتعريف. وقيل: لتضمنه معنى الحرف، وهو علامة التأنيث في المعدول عنه.

وقال المبرد: لتوالي عِلَل منع الصرف عليه، وهي التعريف والتأنيث والعدل، كما تقدّم في البناء.

وأكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء كسَفار: اسم لماء، وحَضَار: اسم كوكب، فيبنونه على الكسر، للشّبه السابق. وإنما خصّوه بما آخره راء، لأن من مذهبهم الإمالة، وإنما يتوصّلون إليها بكسر الراء، ولو رفعوا أو فتحوا لم يصلوا إليها.

وبعضهم يُعْرِبُه أيضاً على أصله في حذام، قال الأعشى فجمع بين اللغتين:

٣٣ ـ ومــرّ دهــرٌ علــى وبــارٍ فهلكــت جهــرةً وبــارُ[1]

فبنى (وبارِ) أوّلاً على الكسر. ثم أعربه آخراً، لأن قوافي القصيدة مرفوعة.

قيل: ويحتمل أن يكون الثاني فعلاً ماضياً مسنداً للجماعة.

واتفق الحجازيّون والتميميّون، وسائر العرب على بناء فَعالِ المعدول على الكسر إذا كان مصدراً، ومأخذه السّماع كفَجَار، وحَمادِ، ويسار.

قال:

٣٤ ـ فَقُلْـتُ امْكُثِـي حتـى يَسـارِ لَعَلّنـا[2]

---

(١) البيت من مخلّع البسيط، وهو في ديوان الأعشى (ص ٣٣١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٤٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٣٨)، وشرح التصريح (٢/ ٢٢٥)، وشرح شذور الذهب (ص ١٢٥)، وشرح المفصل (٤/ ٦٤، ٦٥)، والكتاب (٣/ ٢٧٩)، ولسان العرب (٥/ ٢٧٣ ـ وبر)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٥٨)، وأمالي ابن الحاجب (ص ٣٦٤)، وأوضح المسالك (٤/ ١٣٠)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٧٧)، والمقتضب (٣/ ٥٠، ٣٧٦)، والمقرب (١/ ٢٨٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

نحـجّ معــاً قــالــت أعــامــاً وقــابِلَــهْ =

وقال:

٣٥ ـ فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ[1]

وقرىء: ﴿لا مسَاسِ﴾[2] [طه: ٩٧]، أو حالاً نحو:

٣٦ ـ والخيل تعدو بالصَّعيد بَدادِ[3]

أو صفة جارية مجرى الأعلام، ومأخذها أيضاً السّماع نحو: حَلاَق: للمنيّة، وضَرَام: للحرب، وجَنَاد: للشمس، وأزام: للسّنة الشديدة، وضَمَام[4]: للدّاهية.

= وهو لحميد بن ثور في ديوانه (ص ١١٧ ـ الحاشية)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٣٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣١٧)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/ ٣٢٧)، والدرر (١/ ٩٦)، وشرح التصريح (١/ ١٢٥)، وشرح المفصل (٤/ ٥٥)، والكتاب (٣/ ٢٧٤)، ولسان العرب (٥/ ٢٩٦ ـ يسر).

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

إنّا اقتسمنا خطتينا بيننا

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٥٥)، وإصلاح المنطق (ص ٣٣٦)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٣)، والدرر (١/ ٩٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢١٦)، وشرح التصريح (١/ ١٢٥)، وشرح المفصل (٤/ ٥٣)، والكتاب (٣/ ٢٧٤)، ولسان العرب (٥/ ٤٢ ـ برر، و ٤٨ ـ فجر، و ١١/ ١٧٤ ـ حمل)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٠٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٣٤٩)، وجمهرة اللغة (ص ٤٦٣)، وخزانة الأدب (٦/ ٢٨٧)، والخصائص (٢/ ١٩٨، ٣/ ٢٦١، ٢٦٥)، وشرح الأشموني (١/ ٦٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٤١)، وشرح المفصل (١/ ٣٨)، ولسان العرب (١٣/ ٣٧ ـ أنن)، ومجالس ثعلب (٢/ ٤٦٤).

(٢) بكسر السين. والقراءة في مصاحفنا «مِسَاسَ» بفتحها.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

وذكرتَ من لبن المحلّقِ شربةً

وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه (ص ٢٤١)، والكتاب (٣/ ٢٧٥)، ولسان العرب (١٠/ ٦٤ ـ حلق). ولعوف بن عطية بن الخرع في جمهرة اللغة (ص ٩٩٩)، والخزانة (٦/ ٣٦٣ ـ ٣٦٨، ٣٧٠)، والدرر (١/ ٩٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٩٩)، وشرح المفصل (٤/ ٥٤)، ولسان العرب (٣/ ٧٨ ـ بدد)، والمعاني الكبير (ص ١٠٤). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٦٦)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٤٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٣٨)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٧٣)، والمعاني الكبير (ص ٣٨٩)، والمقتضب (٣/ ٣٧١).

(٤) كذا في الأصل: «ضمام» بالضاد المعجمة؛ ولعله مصحّف عن «صمام» بالصاد المهملة. وفي اللسان (١٢/ ٣٥٨ ـ مادة ضمم): «الضِّمُّ والضِّمامُ: الداهية الشديدة. قال أبو منصور: العرب تقول للداهية صَمّي صَمَام، بالصاد؛ قال: وأحسب الليث رآه في بعض الصحف فصحّفه وغيّر بناءه، والضَّمضَمُ مثله». وفي مادة «صمم» (١٢/ ٣٣٤): «ويقال للداهية الشديدة: صَمَّاءُ وصَمَام» ثم ذكر عن الجوهري=

أو ملازمة للنداء نحو: يا فَسَاق، ويا خَبَاث. وفي قياس هذه خلاف يأتي.

أو أمراً نحو: نَزال، وتَراك، ودَراك، وحَذار. وفي قياسِها أيضاً خلاف يأتي. وبنو أسد تبني هذا النوع وهو الأمر على الفتح تخفيفاً. وكلّ هذه الأنواع معدولة عن مؤنث.

أما المصدر والحال فمعدول عن مصدر مؤنّث معرفة، وإن لم يستعمل في كلامهم.

وأما الصّفة بِقِسْمَيْها، فعن وصف مؤنّث غَلَب فصار اسماً كالنّابِغة.

وأما الأمر، فقال المبرد: إنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالأوّلَيْن، وهو الصحيح، وظاهر كلام سيبويه أنّه معدول عن الفِعْل.

ولو سمّي ببعض هذه الأنواع مؤنث جاز فيه الإعراب ممنوعاً، والبناء كباب حذام. أو مذكّرٌ فأقوال أحدها: يصرف، كصباح ونحوه من المذكّر إذا سمّي به. والثاني: يمنع كَعَناق ونحوه من المؤنث إذا سمّي به، وهو المشهور. والثالث: يبنى كحذام، وعليه ابن بابَشاذ[1].

(ص): وكونه صفةً على فعلان ذا فَعْلى. وقيل: فاقِدُ فَعْلانة، فعلى الأول: يصرف: رَحمن، ولَحيان. وعلة المنع شِبْه الزيادتين بألف التأنيث. وقيل كون النون مبدلَة منها.

وعلى الثاني: كونهما زائدتين، لا تلحقهما الهاء. فإن أبدلت النون من همز أصليّ صرف غالباً.

(ش): الرابعة: كونه صفة في آخره ألف ونون زائدتان بشرط أن يكون مؤنثة على فَعْلَى كسَكْران سَكْرى، وريّان رَيّا.

=(١٢/ ٣٤٥) قال: «ويقال للداهية: صَمِّي صَمَامِ، مثل قَطامِ، وهي الداهية؛ أي زيدي؛ وأنشد ابن بري للأسود بن يعفر:

فـرّتْ يهـودُ وأسلمـتْ جيـرانُهـا   صَمِّـي، لمـا فعلـتْ يهـودُ صَمَـامِ»

(١) ابن بابشاذ: هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سلمان بن إبراهيم المصري الجوهري المعروف بابن بابشاذ، نحوي لغوي. سمع الحديث ورواه، وقرىء عليه الأدب بجامع مصري سنين، وخدم بمصر في ديوان الإنشاء، وقدم بغداد تاجراً في اللؤلؤ، وأخذ عن علمائها. توفي بمصر في رجب سنة ٤٦٩ هـ. له من المصنفات: شرح الجمل للزجاجي، كتاب الأصول لابن السراج في النحو، شرح النخبة، تعليق في النحو في خمسة عشر مجلداً، والمحتسب في النحو. انظر معجم الأدباء (١٢/ ١٧ ـ ١٩)، ونزهة الألبا للأنباري (٤٣٢، ٤٣٣)، وإنباه الرواة للقفطي (٢/ ٩٥ ـ ٩٧)، وبغية الوعاة للسيوطي (ص ٢٧٢)، والنجوم الزاهرة (٥/ ١٠٥)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٣٣).

وقيل: الشرط أن لا يكون مؤنثه على فَعْلَانة، سواءٌ وجد له مؤنثٌ على فَعْلى أم لا. وينبني على الخلاف مسألتان:

الأولى: لازم التذكير كَرَحْمَن، ولَحْيَان لكبير اللّحية، على الأول يصرف لفقد فَعْلى فيه، إذ لا مؤنث له. وعلى الثاني يمنع لفقد فعلانة[1] منه لما ذكر.

قال أبو حيان: والصّحيح فيه الصرف، لأنا جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الاسم الصرف، فوجب العمل به. ووجه مُقَابِلِه أن الغالب فيما وجد من فَعْلانَ للصّفة المنع فكان الحمل عليه أولى.

الثانية: عِلّة منع الألف والنون. على الأول لشبَهِهما بألف التأنيث في عدم قبول هاء التأنيث. وقيل إن النون التي بعد الألف مبدلة من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث، بدليل قول العرب في النسب إلى (صنعاء) و (بهراء): صنعاني، وبهراني.

وعلى الثاني كونهما زائدتين، لا تلحقهما الهاء، من غير ملاحظة الشّبه بألف التأنيث، ونقل عن الكوفيين.

فإن كانت النون مبدلة من همز أصلي صرف.

ولو كان لفعلان مؤنث على فعلانة صرف إجماعاً كَنَدْمان، وسَيْفان للرَّجُل الطويل وحَبْلان للممتلىء غضباً، ويومٌ دَخْنان: فيه كُدْرَة في سواد، ويوم سَخْنان: حارٌ، ويوم صَحْيان: لا غيم فيه، وبعير صَوْحان، يابس الظهر، ورجل عَلّان: صغير حقير. ورجل قَشْوان: دقيق الساقين، ورجل مَصّان: لئيم، ورجل مَوْتان الفؤاد: أي غير حديده، ورجل نَصْران: أي نصراني، ورجل خَمْصَان بالفتح: لغة في خُمْصَان، وكَبْشٌ أَلْيَان[2].

فهذه أربعَ عَشْرَةَ كلمةً لا غير، مُؤَنّثاتها بالتاء.

(ص): ووفاقُه لوزن فِعْل خاصٍّ به، أوْ أوْلَى لازم، لم يخرُجْ إلى شَبَه الاسم، لا مُسْتَوٍ، خِلافاً ليونس مطلقاً، ولعيسى في المنقول من فِعْل مع علمية أو وصفية غير عارضة، وعدم قبول التاء خلافاً للأخفش في أرمل، وقدرت بِقِلّة في أَجْدَل وأَخْيَل، وأفعى. وألغيت شذوذاً في نحو أبطح.

---

(١) الذي في اللسان أن «لحيان» يؤنث؛ قال: «يقال رجل لحيانٌ إذا كان طويل اللحية، يُجرى في النكرة لأنه يقال للأنثى لحيانةٌ». انظر لسان العرب (١٥/ ٢٤٣ ـ مادة لحا).

(٢) كبش أليان: أي عظيم الألية. وفي اللسان (١٤/ ٤٢ ـ ألا): «وكبشٌ أَلَيَان، بالتحريك، وأَلْيَان وأَلّى وآلٍ، وكباشٌ ونعاجٌ أُلْيٌ مثل عُمْيٍ؛ قال ابن سيده: وكباش أليانات، وقالوا في جمع آلٍ أُلْيٌ... ونعجة أَلْيانةٌ وآلْيَا».

والأصح أن منه أفعل التفضيل، ومُنَع أَلْبَب علماً، وصرف يَعْصُر، وأنّه يؤثّر عُروض سكُونٍ تخفيفٍ، لا بدل همزة أَفْعَل.

(ش): الخامسة: موافقة وزن الفعل بشروط:

(أحدها): أن يكون خاصّاً به بأن لا يوجد في الاسم دون ندور إلا في علم منقول منه كانطلق واستخرج إذا سمّي بهما، أو في أعجميّ معرّب، أو غالباً فيه، ويعبر عنه (بالأَوْلى به): بأن يوجد في الاسم والفعل، وأوله زيادة من الزيادات التي في أول المضارع، وهو قسمان:

قسم نقل من الفعل: كيزيد، ويشكر.
وقسم ليس بمنقول: كأفكل[١] ويَرْمع[٢].

والتعبير بالأوْلَى أحسن من التّعبير بالغالب، لأنه يَبْطُل بأفعل، إذ هو في الأسماء أكثر، إذ ما من فعل ثلاثيّ إلاّ وله أفعل اسماً، إمّا للتفضيل، أو لغيره.

وقد جاء أفعل في الأسماء من غير فعل، كأجْدَل[٣] وأخْيَل[٤]، وأرنب. وأيضاً فإن فاعَل بالفتح لا يكاد يوجد في الأسماء إلاّ في نحو خاتَم، وهو في الأفعال أكثر من أن يحصى، كضارَب وقاتَل. ولو سمّي بخاتَم صرف، فظهر أن المعتبر كونه أولى به من الاسم. ووجه الأولوية أن لتلك الزوائد في الفعل معاني، ولا معنى لها في الاسم، فكانت لذلك أصلاً في الفعل.

أما الوزن الخاص بالاسم، أو الغالب فيه، فلا شبهة في عدم اعتباره.

وأما المشترك بينهما على السّواء، ففيه مذاهب:

أحدها: عدم تأثيره مطلقاً سواء نُقِل من الفعل أم لا. وعليه سيبويه والجمهور، لإجماع العرب على صرف كَعْسَب اسم رجل، وهو منقول من كَعْسَب: فَعْلَل، وهو: العَدْوُ الشّديد مع تداني الخُطَى.

---

(١) الأفكل: الرعدة. والأفكل: اسم الأفوه الأودي لرعدة كانت فيه. والأفكل: أبو بطن من العرب يقال لبنيه الأفاكل. وأفكل: موضع. انظر اللسان (١١/٥٢٩، ٥٣٠).

(٢) اليرمع: الحصى البيض تلألأ في الشمس؛ قال رؤبة يذكر السراب:

ورقـــرق الأبصـــارَ حتـــى أفـــدعـــا ... بـــالبيـــد إيقـــاد النهـــار اليـــرمعـــا

وقال اللحياني: هي حجارة لينة رقاق بيض تلمع، وقيل: حجارة رخوة؛ والواحدة من كل ذلك يرمعة. انظر اللسان (٨/ ١٣٤ ـ رمع).

(٣) الأجدل: الصقر.

(٤) الأخيل: طائر ذو خيلان، وهي النقط المخالفة لبقية البدن.

والثاني: تأثيره مطلقاً، وعليه يونس[١].

والثالث: يؤَثّر إن نقل من فِعْل، ولا يؤثر غيره، وعليه عيسى بن عمر[٢] واستدلّ بقوله:

٣٧ ـ أنـــا ابــــنُ جَـــلا[٣]

فلم يصرفه. وأجيب بأنه روعي فيه ضمير الفاعل، فَحُكِي.

الشرط الثاني: أن يكون لازماً، ليخرج نحو: امرُؤٌ وابنُمٌ عَلَمَيْن، فإنهما على لغة الإتباع في الرفع كاخْرُج، وفي النصب كاعلمْ وفي الجر كاضْرِب، ولا يمنعان من الصرف، لأن الوزن فيهما ليس بلازم إذ لم تستقر حركة العين، فلو سمّي بهما على لغة من يَلْتَزِمُ الفتحَ مُنِعَا.

---

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب المعروف بالنحوي. أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم، وكانت له حلقة بالبصرة يتنابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية، وكان له في العربية مذاهب وأقيسة يتفرد بها. من آثاره: كتاب معاني القرآن الكبير، اللغات، النوادر، الأمثال، معاني الشعر. توفي يونس سنة ١٨٢ هـ، وكانت ولادته سنة ٩٠ هـ، وقيل سنة ٨٠. انظر وفيات الأعيان (٢/ ٥٥١ ـ ٥٥٣)، ومعجم الأدباء (٢/ ٦٤ ـ ٦٧)، وشذرات الذهب (١/ ٣٠١، ٣٠٢)، وهدية العارفين (٢/ ٥٧١).

(٢) عيسى بن عمر الثقفي البصري. نحوي مقرىء، كان صاحب تقعير في كلامه واستعمال الغريب فيه وفي قراءته، وله اختيار في القراءة على قياس العربية. توفي سنة ١٤٩ هـ. من مصنفاته الكثيرة (وقد ذكر صاحب وفيات الأعيان أنه صنّف نيفاً وسبعين مصنفاً في النحو): الجامع، والإكمال أو المكمل، وكلاهما في النحو. انظر وفيات الأعيان (١/ ٤٩٧، ٤٩٨)، ومعجم الأدباء (١٦/ ١٤٦ ـ ١٥٠)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٧٤ ـ ٣٧٧)، وبغية الوعاة (ص ٣٧٠)، وكشف الظنون (ص ١٤٥، ٥٧٦).

(٣) من الوافر، وتمامه:

أنــا ابــنُ جــلا وطــلاّعُ الثنــايــا　　متــى أَضَــع العمــامــة تعــرفــونــي

وهو لسحيم بن وثيل الرياحي في الاشتقاق (ص ٢٢٤)، والأصمعيات (ص ١٧)، وجمهرة اللغة (ص ٤٩٥، ١٠٤٤)، وخزانة الأدب (١/ ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦)، والدرر (١/ ٩٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٥٩)، وشرح المفصل (٣/ ٦٢)، والشعر والشعراء (٢/ ٦٤٧)، والكتاب (٣/ ٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٥٦). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٣١٤)، وأمالي ابن الحاجب (ص ٤٥٦)، وأوضح المسالك (٤/ ١٢٧)، وخزانة الأدب (٩/ ٤٠٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٣١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٤٩)، وشرح قطر الندى (ص ٨٦)، وشرح المفصل (١/ ٦١، ٤/ ١٠٥)، ولسان العرب (١٤/ ١٢٤ ـ ثني، ١٥٢ ـ جلا)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٢٠)، ومجالس ثعلب (١/ ٢١٢)، ومغني اللبيب (١/ ١٦٠)، والمقرب (١/ ٢٨٣).

الشرط الثالث: أن يخرجه إلى شَبه الاسم سكونُ تخفيفٍ ليَخْرُج نحو: رُدَّ وقيل: إذا سمّي بهما، فإنهما يصرفان، لأن الإسكان أخرجهما إلى شبه الاسم، فصارا نحو: مُدّ. وقيل: هذا إذا كان السكون قبل التسمية، فإن طرأ بعدها كأن تسمّي رجلاً بضَرَب، ثم تسكن الرّاء تخفيفاً، ففيه قولان حكيتهما آخِراً، أصحّهما الصّرف أيضاً، وعليه سيبويه، لأنه صار على وزن الاسم، والأصل الصرف.

والثاني: المنع، لعُرُوض التّخفيف، فلا يُعْتدّ به. وعليه المبرد والمازني، وابن السّرّاج، والسّيرافي.

ويجري القولان في (يَعْصُر) علماً إذا ضم ياؤه إتباعاً فالأصح صرفه، وعليه سيبويه لورود السّماع به، فيما حكاه أبو زيد[1]، وخروجه إلى شَبَه الاسم.

والثاني منعه، وعليه الأخفش لعُروض الضّمّة، فلا اعتداد بها، ويجريان أيضاً في (أُلْبُب) علماً، فعن الأخفش صرفه لمباينته الفعل بالفكّ. والأصح ـ وعليه سيبويه ـ منعه، ولا مبالاة بفكه، لأنه رجوع إلى أصل متروك، فهو كتصحيح مثل: اسْتَحْوذ، وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعاً، فكذا الفكّ، ولأن وقوع الفك في الأفعال معهود كأَشْدِدْ في التعجب، ولم يَرْدُدْ، وأَلِلَ[2] السّقاء، فلم يباينه.

ويجريان أيضاً في بدل همز أفعل: كهَراق، أصله: أراق، علماً، والأصح فيه المنع، ولا مبالاة بهذا البدل.

الشرط الرابع: أن يكون معه علميّة: كخَضّم اسم العنبر بن عمرو بن تميم، وبذّر: اسم بئر، وعثّر: اسم واد بالعقيق، وأحمد، ويزيد، ويشكر، وأجمع وأخواته في التوكيد. أو وصفيّة؛ ولها شرطان:

(أحدهما): أن تكون أصلية كأحمر، بخلاف العارضة: كمررت برجل أرْنَبٍ، أي ذليل، وبنسوة أرْبعٍ، فإنهما مصروفان، لأن الوصفيّة بهما عارضة.

الثاني: أن لا يقبل تاء التأنيث احترازاً من نحو: مررت برجل أُباترٍ[3] وأُدابرٍ[4] فإنهما

---

(١) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد بن قبيس بن زيد بن النعمان الأنصاري البصري، أبو زيد اللغوي الأديب النحوي. ولد سنة ١١٩ هـ، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه أبو عبيدة وغيره. توفي بالبصرة سنة ٢١٥، وقيل ٢١٤ أو ٢١٦ هـ. من مصنفاته الكثيرة: القوس والترس، الإبل، بيوتات العرب، اللغات، الجمع والتثنية. انظر معجم الأدباء (١١/ ٢١٢ ـ ٢١٧)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٦١)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٠ ـ ٣٥)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٣٥، ٢٣٦)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٤، ٣٥)، وبغية الوعاة (ص ٢٥٤، ٢٥٥)، وميزان الاعتدال (١/ ٣٧٥).

(٢) في اللسان (مادة ألل): «ألل السقاء: تغيّرت ريحه».

(٣) الأباتر: القاطع رحمه.

(٤) الأدابر: الذي لا يقبل نصحاً.

مصروفان، وإن كان فيهما الوزن والوصفيّة الأصلية، لدخول التّاء عليهما في: امرأة أُباترة، وأُدابرة.

وشملت العبارة ما مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء، وما لا مؤنث له من لفظه، بل من معناه: كرجل آلى[١]، وامرأة عجزاء، ولا يقال: ألْيَاء، وما لا مؤنث له لفقد معناه في المؤنث: كرجل أكمر[٢]، وآدر[٣]، وأَلْحَى، أو لاشتراك المذكر والمؤنث فيه، وذلك أفعل التفضيل مع (مِنْ).

قال أبو حيّان: وقد وقع الخلاف في قسم واحد من أفعل، وهو ما تلحقه تاء التأنيث نحو: أرمل وأرملة، فمذهب الجمهور صرفه. ومنعه الأخفش كأحمر، قال: ثم إنه لا توجد الوصفيّة مع الوزن المختص، ولا مع كل الأوزان الغالبة مع أفعل خاصّة.

وهنا مسألتان:

إحداهما: أجْدَل للصّقر، وأخيل لطائرٍ ذي خِيلان، وأفعى للحيّة، أسماء لا أوصاف، فأكثر العرب تصرفها، وبعضهم يمنعها ملاحظةً للوصفيّة، فلحظ في أجدل معنى: شديد، وأخيل: أفعل من الخِيلان، وأفعى: معنى: خبيث منكر. وقيل: إنه مشتق من فَوْعَة السُّم[٤]، وهي حرارته: وأصلُه: أفْوَع، ثم قلب فصار أفعى.

الثانية: ما أصله الوصفيّة، واستعمل استعمال الأسماء كأبطح، وهو المكان المنبطح من الوادي، وأجرع، وهو المكان المستوي، وأبرق، وهو المكان الذي فيه لونان، الأكثر منعه اعتباراً بأصله، ولا يعتدّ بالعارض، وشذ صرفه إلغاءً للأصْل، واعتداداً بالعارض.

(ص): ومع العلمية زيادتا فعلان فيه، أو في غيره، ومبنى حسّان ونحوه على أصالة النّون.

(ش): السادسة: وهي وما بعدها إنما تمنع مع العلميّة: الألف والنون الزائدتان، سواء كانتا في فَعْلان: كحَمْدان، أو غيره: كعِمْران، وعُثْمان، وغَطَفَان.

وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثرُ من حرفين، فإن كان قبلهما حرفان، ثانيهما

---

(١) رجل آلَى: عظيم الألية. وانظر اللسان (١٤/ ٤٢ ـ مادة ألا).

(٢) في اللسان (٥/ ١٥١ ـ كمر): «الكَمَرَة: رأس الذكر، والجمع كَمَرٌ».

(٣) رجل آدر: بيِّنُ الأَدَرِ. والأَدَرُ والمأدور: الذي ينفتق صفاقه فيقع قُصْبُه ولا ينفتق إلا من جانبه الأيسر، وقيل: هو الذي يصيبه فتق في إحدى الخصيتين. ولا يقال أدراء، إما لأنه لم يُسمع، وإما أن يكون لاختلاف الخلقة. انظر اللسان (٤/ ١٥ ـ أدر).

(٤) السّمّ: فيها ثلاث لغات: سَمّ وسُمّ وسِمّ. والفتح أفصحها.

مضعّف، فلك اعتباران: إن قدَّرت أصالة التضعيف فهما زائدتان. أو زيادته فالنون أصليّة، كحسّان: إن جعلته من الحِسِّ فوزنه: فَعْلاَن، فلا ينصرف، أو من الحُسْن، فوزنه: فَعّال، فينصرف. وكذا (حيّان)، هل هو من الحَياة أو الحِين؟

قيل: ويدل للأوّل ما روي في الحديث: أَنّ قوماً قالوا: نحن بنو غيّان، فقال عليه الصلاة والسلام: «بل أنتم بنو رَشْدان»[١].

فقضى باشتقاقه من الغَيّ مع احتمال أن يكون مشتقّاً من الغَيْن[٢].

(ص): **أو ألف إلحاق مقصورة.**

(ش): السابعة: ألف الإلحاق المقصورة:

وتمنع مع العلمية ـ بخلاف الممدودة ـ لشبهها بألف التأنيث المقصورة من وجهين لا يوجدان في الممدودة:

أحدهما: أن كُلاًّ منهما زائدة، ليست مبدلَةً من شيء، والممدودةُ مبدلة من ياء.

الثاني: أنها تقع في مثالٍ صالحٍ لألف التأنيث كَأَرْطَى[٣]، فهو على مثال: سَكْرى، وعِزْهَى[٤] فهو على مثال: ذِكْرَى.

والمثال الذي تقع فيه الممدودة كعِلْباء[٥] لا يصلح لألف التأنيث الممدودة.

تنبيهان: **الأول**: الإلحاق أن تبنى مثلاً من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكونُ رباعيّ الأصول، فتجعل كل حرف مقابل حرف، فتفنى أصول الثلاثي، فتأتي بحرفٍ زائدٍ مقابلٍ للحرف الرّابع من الرّباعي الأصول، فيسمّى ذلك الحرف حرف الإلحاق.

الثاني: قال أبو حيّان: ما فيه ألف التكثير أيضاً، إذا سمّي به منع الصّرف نحو قَبَعْثَرَى[٦]، لشبه ألف التكثير بألف التأنيث المقصورة من حيث إنها زائدة في الآخر لم

---

(١) ذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢/ ٦٧).

(٢) من معاني الغين: الغيم والسحاب، والعطش. انظر اللسان (١٣/ ٣١٦، ٣١٧).

(٣) الأرطى: جمع أرطاة؛ وهو نبات شجيري من الفصيلة البطاطية ينبت في الرمل ويخرج من أصل واحد كالعصيّ؛ ورقه دقيق وثمره كالعنّاب. (المعجم الوسيط: ص ١٤).

(٤) العزهى: الذي لا يحدث النساء ولا يريدهنّ.

(٥) علباء البعير: عصب عنقه.

(٦) ألف «قبعثرى» أُتي بها لأجل تكثير الحروف، فلا تسمى ألف الإلحاق لأنه ليس في أصول الأسماء سداسيّ فتُلحق به. والقبعثرى: الجمل العظيم، والأنثى قبعثراة. والقبعثرى أيضاً: الفصيل المهزول. انظر اللسان (٥/ ٧٠).

تنقلب، ولا تدخل عليها تاء التأنيث[1]، كما أن ألف التأنيث كذلك.

(ص): أو تركيب مَزْج.

(ش): الثامنة: تركيبُ المَزْج، ويَمْنَعُ مع العلمية، لشبهه بهاء التأنيث في أن عَجُزَه يحذف في الترخيم كما تحذف، وأن صَدْرَهُ يصغر كما يصغّر ما هي فيه، ويُفْتح آخره كما يُفْتح ما قبلها. وضابِطُهُ: كُلُّ اسمين جُعِلا اسماً واحداً ـ لا بالإضافة، ولا بالإسناد ـ بتنزيل ثانيهما من الأوّل منزلة هاء التأنيث: كَبَعْلَبَكَّ، ومَعْدِي كَرِب.

واحترز به عن غيره من المركبات كتركيب العدد: كخمسةَ عَشر، والإسناد كبرَقَ نَحْرُه، والإضافة: كامرىء القيس.

(ص): أو عجمة شخصيّة مع زيادة على ثلاثة بدون ياء التصغير وإلاّ صُرِف، تَحرّكَ الوسط أوْ لا، خلافاً لمن جوّز المنع إلاّ مع تأنيث. ولا يشترط كوْنهُ عَلماً خلافاً للدّبّاج.

(ش): التاسعة: العجمة: وتمنع مع العلميّة بشروط:

أحدها: أن تكون شخصيّة بأن ينقل في أول أحواله عَلَماً إلى لسان العرب كإبراهيم وإسرائيل، فأوّل ما استعملتهما العرب استعملتهما عَلَمَيْن. بخلاف الجنسيّة، وهو ما نقل من لسان العجم إلى لسان العرب نكرة: كدِيباج، ولِجام، ونَيْروز، فإنها لنقلها نكراتٍ أشبهت ما هو من كلام العرب فَصُرِفَتْ، وتُصُرِّفَ فيها بإدخال الألف واللام عليها، والاشتقاق منها.

وهل يشترط أن يكون علماً في لسان العجم؟ قولان:

المشهور، لا، وعليه الجمهور فيما نقله أبو حيّان.

الثاني: نعم، وعليه أبو الحسن الدّبّاج[2]، وابن الحاجب، ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه.

---

(١) انظر اللسان (٥/ ٧٠) وفيه: «قال بعض النحويين: ألف قبعثرى قسم ثالث من الألفات الزوائد في آخر الكلم لا للتأنيث ولا للإلحاق... وقال المبرد: القبعثرى العظيم الشديد، والألف ليست للتأنيث وإنما زيدت لتلحق بنات الخمسة ببنات الستّة؛ لأنك تقول قبعثراةٌ، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر، فهذا وما أشبهه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، والجمع قباعث؛ لأن ما زاد على أربعة أحرف لا يبنى منه الجمع ولا التصغير حتى يردّ إلى الرباعي إلا أن يكون الحرف الرابع منه أحد حروف المدّ واللين نحو أسطوانة وحانوت».

(٢) هو أبو الحسن علي بن جابر بن علي الدبّاج المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. قرأ النحو على ابن خروف.

وينبني على ذلك صرف نحو: قالون[١]، وبُنْدَار[٢]، فينصرف على الثاني لأنه لَمْ يكن عَلماً في لغة العجم، دون الأول، لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمّى به.

الشرط الثاني: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف: كإبراهيم، وإسحاق، فإن كان ثُلَاثِياً صرف سواء تحرك الوسط كَشتَّر[٣]، ولَمَك: اسم رجل[٤]، أوْ لاَ، كنُوح، ولُوط. وقيل: يمنع متحرّك الوسط إقامةً للحركة مقام الحرف الرابع، كما في المؤنث. وَفرقُ الأوّل بأن العجمة سبب ضعيف فلا يؤثّر، دون الزّيادة على الثلاثة، وذلك لأنها متوهمة، والتأنيث ملفوظ به غالباً، ولذلك لَمْ تُعْتَبَرْ مع علميّة متجدِّدة، ولا وصفيّة ولا وزن الفعل، ولا تأنيث، ولا زيادة.

وقيل: يجوز في الساكن الوسط الوجهان: الصرف، والمنع وهو فاسد إذ لم يحفظ. نَعَم، إن كان فيه تأنيث تعيّن المنع ـ كما سيأتي.

ولو كان رُباعِيّاً وأحد حروفه ياء التصغير لم يمنع، إلحاقاً له بما قبل التصغير.

(ص): وتُعرف العجمة بالنقل، وخروجه عن وزن الأسماء، وولاء الراءِ النونَ والزّاي الدالَ، واجتماع الصاد أو القاف أو الكاف والجيم، وكونه خُمَاسِيّاً أو رُباعِيّاً عارياً من الذّلاَقة.

(ش): المراد بالعَجَمِيِّ: كل ما نقل إلى اللّسان العربي من لسان غيرها سواء كان من لغة الفرس، أو الرّوم، أم الحبشة، أم الهند، أم البربر، أم الإفرنج أم غير ذلك.

وتعرف عجمة الاسم بوجوه:

أحدها: أن تنقل ذلك الأئمة.

الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربيّة نحو: إبريسم[٥] فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

---

(١) لأنه لم يكن علماً بلغة العجم أو الروم كما ذكر، بل استعمل صفةً. وقالون بالرومية معناها أَصَبْتَ، كما في لسان العرب (١٣/ ٣٤٧ ـ مادة قلن).

(٢) البندار: واحد البنادرة، وهم التجار الذين يلزمون المعادن. وهي كلمة دخيلة. (لسان العرب: ٤/ ٨١ ـ مادة بندر).

(٣) شتر: في مراصد الاطّلاع (ص ٧٨٣): «شَتَّر بالتحريك وآخره راء: قلعة من أعمال أرّان بين برذعة وكنجة». وفي شرح التصريح (٢/ ٢١٩): «شتر: اسم قلعة من أعمال أرّان، بفتح الهمزة وتشديد الراء: إقليم بأذربيجان».

(٤) لمك هو أبو نوح، كما في اللسان.

(٥) الإبريسم: أحسن الحرير (المعجم الوسيط: ص ٢).

الثالث: أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو: نَرْجِس أو آخره زاي بعد دال نحو: مُهَنْدِز، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربيّة.

الرابع: أن يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصّاد نحو: صَوْلَجان، أو والقاف نحو مَنْجَنِيق، أو والكاف نحو: أُسْكُرّجة[١].

الخامس: أن يكون عارياً من حروف الذّلاقة، وهو خماسي أو رباعي. وحروف الذّلاقة ستة يجمعها قولك: (مُرْ بِنَفَلٍ). قال صاحب العيْن: لست واجداً في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة[٢] خاصّة ولا رباعيّة كذلك إلاّ كلمة واحدة، وهي (عسجد) لخفّة السين وهشاشتها.

(ص): وما وافق العربيّ لفظاً فمنْعُه على قصد المُسمّى، فإن جُهِل فعلى العادة في التّسمية. ولا يُنزَّل جهالةُ الأصل، أو كونُهُ ليس من عاداتهم التسمية به كالعُجْمة على الأصح، وما بني على قياس العرب وسمي به، فثالثها الأصح، إن كان على قياس مطّرد لحق به، فإن كان به مانع منع.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: ما كان من الأسماء الأعجمية مُوافِقاً في الوزن لما في اللسان العربي نحو: إسحاق، فإنه مصدر لأسْحَق بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع، تقول: أسحق الضّرع: ارتفع لَبَنُه. ونحو: يعقوب، فإنه ذكَرُ الحَجَل، فإن كان شيء منه اسم رجل يُتْبع فيه قصد المُسَمِّي، فإن قصد اسم النّبِيّ منع الصرف للعلمية والعجمة، وإن عُيِّن مدلوله في اللسان العربي صرف. وإن جُهِل قصد المُسَمِّي حُمِل على ما جرت به عادة الناس، وهو القصد بكل واحدٍ منهما[٣] موافقة اسم النّبِيّ.

فلو سمّت العرب باسم مجهول، أو باسم ليس من عادتهم التسمية به، فقيل يجري مجرى الأعجميّ لشبهه به من جهة أنه غير معهود في أسمائهم، كما أن العجميّ كذلك، وعلى هذا الفرّاء، ومثّل الأول بسبأ[٤]، والثاني بقولهم: هذا أبو صُعْرور[٥] فلم يصرف،

---

(١) الأسكرجة: إناء صغير توضع فيه الكوامخ ونحوها من المشهيات على المائدة. (المعجم الوسيط: ص ١٨).

(٢) الحروف المصمتة: هي ما عدا حروف الذلاقة السّتة «مر بنفل».

(٣) أي إسحاق ويعقوب.

(٤) كانت في الأصل غير مهموزة. وأثبتناها بالهمز لأنه الأصل. وسبأ اسم مشترك بين اسم مدينة بلقيس باليمن، واسم القبيلة سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. انظر اللسان (مادة سبأ).

(٥) من معاني الصعرور: كل حمل شجرة تكون مثل الأبهل والفلفل وشبهه مما فيه صلابة. والصعرور:=

لأنه ليس من عادتهم التسمية به، والأصح وعليه البصريون خلاف ذلك.

الثانية: ما بني على قياس كلام العرب نحو أن تبنى على وزن بُرْثُن[1] من الضرب، فتقول: ضُرْبُب، وعلى مثال سَفَرْجَل، فتقول: ضَرَبَّب، فهل يلحق بكلام العرب أو لا؟ فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: نعم، فيحكم له بحكم العربي.

والثاني: لا، لأنه ليس من كلام العرب، فصار بمنزلة الأعجميّ.

والثالث: وهو الصحيح، إن بني على قياس ما اطّرد في كلامهم لحق به، كأن يبنى من الضرب مثل: قَرْدَد فتقول: ضَرْبَب لأنه كثير الإلحاق بتكرار اللام، أو على قياس ما لم يطّرد في كلامهم لم يلحق به. كأن يُبْنَى منه مثل كَوْثر، فتقول: ضَوْرب، لأن الإلحاق بالواو ثانية لم يكثر.

إذا عرف ذلك، فلو سمي به، فعلى الإلحاق بكلام العرب يحكم له بحكم العربيّ، فلا يمنع إلا مع علة أخرى.

وعلى عدمه يمنع مطلقاً للعجمة مع العلميّة.

(ص): أو تأنيث لفظاً أو معنى، فإن كان ثُنائِياً، أو ثُلاثِيّاً ساكن الوسط وضعاً، أو إعلالاً، فالأصح جواز الأمرين.

وثالثها: إن لم يكن بلدة، وأن المنع أجود، وأنه يجب مع العجمة وكونه مذكّر الأصل، وتحرّك ثانيه لفظاً، وهو المؤنث دون مذكر. وإن سُمّي مذكّر بمؤنّث مجرّد منع بشرط زيادته على ثلاثة لفظاً أو تقديراً، خلافاً للفرّاء مطلقاً، ولابن خروف[2] في متحرّك الوسط، وأن لا يسبقه تذكير انفرد به، أو غَلَب. أو بوصفه كحائض صُرِف خلافاً للكوفية، أو بِوَصْف في لغةٍ اسمٍ في لُغَةٍ فعلى التّقْديرَيْن.

(ش): العاشرة: التأنيث، ويمنع مع العلمية سواء كان لفظيّاً وهو التأنيث بالهاء لمؤنث أو مذكّر كفاطمة وطلحة، أم معنوياً وهو علم المؤنث الخالي من الهاء كزينب وسعاد.

فإن كان المعنوي ثُنَائِيّاً كيدٍ علماً لمؤنث، أو ثُلاثيّاً ساكن الوسط، وَضْعاً كهِنْد

= الصمغ الدقيق الطويل الملتوي، وقيل: القطعة من الصمغ. والصعرور يكون مثل القلم وينعطف بمنزلة القرن. انظر اللسان (مادة صعر).

(١) البرثن: الكف مع الأصابع، ومخلب الأسد.

(٢) ابن خروف: هو علي بن محمد بن علي. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

وجُمْل، أو إعلالاً كدار علماً، أصلها: دورَ بالفتح، ففيه مذاهب:

أصحها ـ وعليه سيبويه والجمهور ـ جواز الأمرين، فيه الصّرف، وتركه، وكلاهما مسموع.

أما المنع: فلاجتماع التأنيث والعلمية، وأمّا الصّرف: فلِخفّة السّكون فقاوم أحد السببين، كما دَفَع أثره في نوح، ولوط.

والثاني: لا يجوز إلا المنع وعليه (الزجاج)، قال: لأن السكون لا يُغَيِّر حُكْماً أوجبه اجتماع عِلّتين مانعتين.

والثالث: وعليه الفرّاء أن ما كان اسم بلد كَفَيْد لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز، لأنهم يردِّدُون اسم المرأة على غيرها، فيوقعون هنداً، ودعداً، وجُمْلاً على جماعة من النساء، ولا يُردِّدون اسم البلدة على غيرها، فَلمّا لم تردَّدْ ولم تكثر في الكلام، لزمها الثقل.

وعلى جواز الأمرين اختلف في الأجود منهما، فالأصح أن الأجود المنع، قاله ابن جنِيّ وهو القياس والأكثر في كلامهم.

وقال أبو علي الفارسِيّ: الصرف أفصح، قال الخضراوي[1]: ولا أعلم قال هذا القول أحد قبله، وهو غلط جليّ.

ويتحتم المنع على الأصح في صور:

أحدها: أن ينضم إلى ذلك عجمة كحِمْص، وماه[2]، وجُور[3]، لأن انضمام العجمة قوّي العِلّة، ولا يقال: إن المنع للعجمة والعَلميّة دون التأنيث، لأن العجمة لا تمنع صرف الثّلاثي. وجوّز بعضهم فيه الأمرين ولم يجعل للعجمة تأثيراً.

---

(١) الخضراوي: هو أبو عبدالله محمد بن يحيى بن هشام بن عبدالله بن أحمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي، ويعرف بابن البرذعي الخضراوي، نسبة إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس. أديب نحوي ناثر ناظم، ولد سنة ٥٧٥ هـ أو نحوها، وأخذ عن أبي ذر الخشني وابن خروف وأبي علي الرندي وغيرهم. وتوفي في ١٤ جمادى الآخرة سنة ٦٤٦ هـ. من تصانيفه: فصل المقال في أبنية الأفعال، المسائل النخب، الإفصاح بفوائد الإيضاح لأبي علي الفارسي، الاقتراح في تلخيص الإيضاح وتتبعه بالشرح والتتميم والإصلاح، النقض على الممتع لابن عصفور، فصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال، وغيرها. انظر بغية الوعاة (ص ١١٥)، وتكملة الصلة لابن الأبار (ص ٣٦١، ٣٦٢)، وهدية العارفين (٢/ ١٢٤)، وكشف الظنون (ص ٢١٢، ١٢٦١)، وإيضاح المكنون (١/ ١١٠، ١٢٠).

(٢) الماه بالفارسية أيّ بلد كان؛ ذكره البكري في معجم ما استعجم (٤/ ١١٧٦) عن أبي عمر الزاهد، وقال: ذكرت هذا لئلا يشكل على قارئه فيظن أنه موضع بعينه ينسب إلى البلد المذكور بعده.

(٣) جور: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً. (معجم البلدان: مادة جور).

الثانية: أن يكونَ مذكَّر الأصل، كزيد اسم امرأة، لأن النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفّة التي بها صَرَف مَنْ صَرَف هنداً.

وجوَّز المبرّد وغيره فيه الأمرين كما يجوّزان في المنقول من مؤنث إلى مذكّر، وهو نَقْلٌ من ثِقَل إلى ثِقَل.

الثالثة: أن يتحرّك ثانيه لفظاً كقدم اسم امرأة، لتنزّل الحركةِ منزلةَ الحرف الرّابع.

وجوز ابن الأنباري وغيره فيه الأمرين، ولم يجعلوا الحركةَ قائمةً مقام الرابع، ولا عبرة بتحريكه تقديراً، كدار ونار، علمين.

ولو سمي مذكر بمؤنث مجرّد من التاء منع بشرطين:

أحدهما: زيادته على ثلاثة لفظاً كزينب وعَنَاق اسم رجل.

أو تقديراً كَجَيَل مخفف جَيْأَل[1] اسم رجل، فإن الحرف المقدّر كالملفوظ به. بخلاف الثّلاثي، فإنه يصرف على الأصحّ مطلقاً سواء تحرّك وسطه أم لا كَكَتِف وشَمْس اسْمَي رجُل.

وذهب الفراء إلى منعه مطلقاً، لأن فيه أمرين يوجبان له الثقل: العلميّة والتعليق على ما يُشاكِلُه. ودُفِع بأن الثاني لم تجعله العرب من الأسباب المانعة للصرّف.

وفصّل ابن خروف فمنع المتحرّك دون الساكن تنزيلاً للحركة منزلة الحرف الرابع.

الشرط الثاني: أن لا يَسْبِقَهُ تذكيرٌ انفرد به كَدلاَل ووِصَال، اسمي رجل فإنه كثرت التّسمية بهما في النساء، وهما في الأصل مصدران مذكّران، أو غَلَب فيه[2] كذِراع، فإنه في الأصل مؤنث، ثم غلب استعماله قبل العلميّة في المذكر، كقولهم: هذا ثوب ذِرَاع، أي قصير، فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الأصل، فإذا سمي به رجل صرف، لغلبة تذكيره قبل العلمية. ولو سمّي مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض، وطامث، وظَلوم، وجَريح فالبصريّون: يُصْرَفُ رجوعاً إلى تقدير أصَالة التّذكير، لأن تلك أسماء مذكرة، وصف بها المؤنث، لأمن اللّبس، وحملاً على المعنى، فقولهم: مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض.

ويدلّ لذلك أن العرب إذا صغّرتها لم تدخل فيها التاء.

والكوفيون يمنع بناءً على مذهبهم في أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث، والتاء إنما تدخل للفرق.

---

(١) جيئل: الضبع؛ معرف من غير أل. والجيأل: الضخم من كل شيء. (المعجم الوسيط: ص ١٠٤).
(٢) أي غلب فيه التذكير.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ولو سمي مذكّر بما هو اسمٌ في لغة وصفٌ في لغة، كجَنُوب، ودَبُور وشَمال، وَسمُوم، وَحرور، فإنها عند بعض العرب أسماء للريح كالصَّعود، والهَبُوط. وعند بعضهم صفات جرت على الريح، وهي مؤنثة، ففيه الوجهان: المنع كباب زينب، والصرف كباب حائض.

(ص): مسألة. القبائل، والبلاد، والكلمة، والهجاء يبنى على المعنى فإن كان أباً، أو حَيّاً، أو مكاناً، أو لفظاً أو حرفاً صرف. أو أُمّاً، أو قبيلةً، أو بُقْعة، أو سُورة، أو كلمة منع.

وقد يجب اعتبار أحدهما. وقد تسمّى قبيلة باسم أب، أو حيٌّ باسم أم فيوصفان ببنت وابن، ويؤنث الأب على حذف مضاف فلا يمنع.

(ش): صرف أسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء ومنعها، مبنيّان على المعنى، فإن أريد باسم القبيلة الأب كمَعَدّ، وتميم، أو الحيّ كقريش وثَقيف صُرِف أو الأم كباهلة، أو القبيلة كمجوس ويهود، منع للتأنيث مع العلمية. وكذا إن أريد باسم البلد المكان كبَدْر وثَبِير[1] صرف. أو البقعة كفارس وعمان منع. أو بالكلمة اللفظ نحو: كتب زيد فأجاد، أي فأجاد هذا اللفظ صرف. أو الكلمة نحو فأجادها منع. وكذلك الأفعال، وحروف الهجاء، والسور. وقد يتعين اعتبار الحي، أو القبيلة، أو المكان، أو البقعة.

فالأول: ككلب، والثاني: كيهود ومجوس، والثالث: كبدر ونجد، والرابع: كدمشق، وجِلّق[2]، والحجاز، والشام، واليمن، والعراق. وقد جاء بالوجهين في النوعين أسماء، وذلك ثلاثة أقسام: قسم يَغْلب فيه اعتبار التذكير، كقريش، وثَقيف، ومِنىً، وهجَر[3]، وواسط[4] وحُنَين.

وقسم يغلب فيه اعتبار التأنيث: كَجُذام، وسَدُوس[5]، وفارس، وعمان. وقسم استوى فيه الأمران: كثمود، وسبأ، وحراء، وقُباء، وبغداد.

وقد تُسمّى القبيلة باسم الأب كتميم، أو الحيّ باسم الأم، كباهلة، فيوصفان بابن، وبنت، فيقال: تميم بن مَرّ، أو بنت مُرّ وباهلة بن أعصُر أو بنت أعْصُر، مراعاةً للأصل، أو المسمّى.

---

(١) ثبير: اسم جبل بمكّة.

(٢) جلّق (بكسرتين وتشديد اللام): اسم لكورة الغوطة كلها. وقيل: قرية من قراها. وقيل: دمشق نفسها. وقيل: صورة امرأة يجري الماء من فيها بقرية من قراها. وجلّق أيضاً: ناحية بسرقسطة بالأندلس يسقي نهرها عشرين ميلاً. وقيل: واد في شرقي الأندلس. انظر مراصد الاطلاع (ص ٣٤٢).

(٣) هجر: مدينة البحرين (معجم ما استعجم: ١٣٤٦/٤).

(٤) واسط: اسم يطلق على عدة مواضع. راجع معجم البلدان (مادة واسط).

(٥) جذام وسدوس: من أسماء القبائل.

وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث، فلا يمنع الصرف كقوله:

٣٨ ـ شادوا البلاد، وأصبحوا في آدمٍ   بلغوا بها بِيضَ الوجوه فُحُولا[١]

أي في قبائل آدم، أو أولاد آدم، فحذف المضاف، ثم أنث آدم فأعاد الضمير إليه مؤنّثاً في قوله: «بلغوا بها»، ولم يمنعه الصرف، لأنه راعى المضاف المحذوف.

(ص): وما سمي من السّور بذي أل صُرِف. أو عارٍ ولم تضف إليه سورة منع أو أضيف ولو تقديراً فلا، حيث لا مانع. أو بجملة فيها وصل قطع، أو تاء قلبت هاء في الوقت. وأُعرب ممنوعاً، أو بحرف هجاء حكي، أو أُعرب ممنوعاً ومصروفاً أضيف إليه سورة أو لا، أو موازن أعجمي كحاميم، فأوجب ابن عصفور الحكاية، وجوّز الشّلَوْبين إعرابه ممنوعاً، ويجريان في المركب كطاسين ميم غير مضاف إليه سورة مع البناء، ومضافاً إليه، ولو تقديراً مع فتح النون، وإعرابها مضافة، وليس في كَهيعَص، وحمَ عسَقَ إلا الوقف خلافاً ليونس.

(ش): أسماء السور أقسام:

أحدها: ما فيه ألف ولام، وحكمه: الصّرف، كالأنفال، والأنعام والأعراف.

الثاني: العاري منها، فإن لم يضف إليه سورة منع الصرف نحو: هذه هُودُ، وقرأت هودَ، وإن أضيف إليه (سورة) لفظاً أو تقديراً صرف نحو: قرأت سورة هودٍ ما لم يكن فيه مانع فيمنع نحو: قرأت سورة يُونُسَ.

الثالث: الجملة نحو: «قل أُوحِيَ إليّ» [الجن: ١، وغيرها] و ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١] فتحكى فإن كان أوّلها همز وصل قُطِع، لأن همز الوصل لا يكون في الأسماء. إلاّ في ألفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها ـ أو في آخرها تاء تأنيث قلبت هاء في الوقف، لأن ذلك شأن التاء التي في الأسماء. وتعرب لمصيرها أسماء، ولا موجب للبناء، ويمنع الصرف للعلميّة والتأنيث نحو: قرأت اقتربَتْ، وفي الوقف: اقتربَهْ.

الرابع: حرف الهجاء: كـ «صَ، ونَ، وقَ» فتجوز فيه الحكاية، لأنها حروف فتحكى كما هي، والإعراب لجعلها أسماء لحروف الهجاء، وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بِناءً على تذكير الحرف وتأنيثه، وسواء في ذلك أضيف إليه سورة أم لا؛ نحو: قرأت صاد أو سورة صاد، بالسكون والفتح منوّناً وغير منوّن[٢].

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٠٠)، والكتاب (٣/ ٢٥٢)، ولسان العرب (٦/ ١٠ ـ أنس، ١٢/ ١٢ ـ أدم).

(٢) أي على وجهي الحكاية والإعراب. فعلى وجه الحكاية بالسكون، وعلى الإعراب بالفتح.

الخامس: ما وازن الأعجمي كحاميم وطاسين وياسين فأوجب ابن عصفور فيه الحكاية، لأنها حروف مقطعة.

وجوّز (الشَّلوبين) فيه ذلك، والإعراب غير مصروف لموازنته هابيل، وقابيل، وقد قرئ «ياسينَ» بنصب النون، وسواء في الأمرين أضيف إليه سورة أم لا.

السادس: المركّب كطاسين ميم، فإن لم يضف إليه «سورة» ففيه رأي ابن عصفور والشلوبين فيما قبله، ورأي ثالث: وهو البناء للجزأين على الفتح كخمسة عشر.

وإن أضيف إليه سورة لفظاً أو تقديراً، ففيه الرأيان، ويجوز على الإعراب فتح النون، وإجراء الإعراب على الميم كبعلبك، وإجراؤه على النون مضافاً لما بعده، وعلى هذا في (ميم) الصَّرفُ وعدمُه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه. أمّا ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، حٰمٓ عٓسٓقٓ فلا يجوز فيهما إلاّ الحكاية سواء أضيف إليهما سورة أم لا. ولا يجوز فيهما الإعراب، لأنه لا نظير لهما في الأسماء المعربة، ولا تركيب المزج، لأنه لا يركبه أسماء كثيرة.

وأجاز يونس في (كهيعص) أن تكون كَلِمُه[١] مفتوحةً، والصاد مضمومة ووجهه أنه جعله اسماً أعجمياً وأعربهُ، وإن لم يكن له نظير في الأسماء المعربة.

(ص): مسألة ينوّن في غير النصب ممنوع آخره ياء تلو كسرة ما لم تقلب ألفاً، ولا تظهر الفتحة جَرّاً خلافاً لقوم مطلقاً، وليونس في العَلَم.

(ش): ينوّن جوازاً في الرفع والجر من غير المنصرف ما آخره ياء تَلِي كسرة، سواء كان جمعاً نحو: هؤلاء جوارٍ، ومررت بِجَوارٍ، قال تعالى: ﴿وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖۚ﴾ [الأعراف: ٤١]، ﴿وَٱلۡفَجۡرِ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ﴾ [الفجر: ١، ٢] أم مصغراً كأُعَيْمٍ[٢]، أم فعلاً مسمى به كَيغْزٍ، ويَرْمٍ[٣]، وهذا التنوين عوض من الياء المحذوفة بحركتها تخفيفاً ـ كما سيأتي في مبحثه.

فإن قلبت الياء ألفاً منع التنوين باتفاق: كصحَارَى، وعذَارى بعد صحارٍ، وعذارٍ. ولا يجوز في هذا النوع ظهور الفتحة على الياء في حالة الجرّ كما لا يجوز إظهار الكسرة التي الفتحة نائبة عنها. وقيل يجوز كما يجوز إظهارها حالة النصب لِخِفَّتِها، وعليه قول الشاعر:

٣٩ ـ ولكـنّ عبْـدَ اللّـهِ مَـوْلَـى مَـوَالِيـا[٤]

---

(١) كلمه: أي حروفه.

(٢) تصغير أعمى.

(٣) يغز ويرم: من الفعلين غزا ورمى.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فلـو كـان عبـدُ الله مـولًـى هجـوتُـه =

وقيل يجوز في العلم دون غيره، وعليه يونس، واستدل بقوله:

٤٠ ـ قد عَجِبَتْ مِنّي ومن يُعَيْلِيَا[١]

وأجيب بأنه وما قبله ضرورة[٢].

(ص): مسألة:

ما منع صَرْفَهُ دون علميّة منع معها وبعدها، إلاّ أفعل تفضيل مجرداً مِن (مِنْ). وخالف الأخفش[٣] في (أحمر).

وثالثها: إن لم يكنه. ورابعها: يجوزان. وفي فَعْلان، وأُخَر، ومعدول العدد، وجَمْع مُتَناهٍ، ومركب كحضرموت آخِرُهُ وزنُ المتناهي أو ألفُ التأنيث. وما منع معها صُرِف دونها وِفَاقاً.

(ش): ما منع صرفه دون علميّة، وهو الذي ليس أحد عِلّتيه العلميّة خمسة أنواع، فإذا سمّي بشيء منها لم ينصرف أيضاً. وكذا إذا نُكّر بعد التسمية.

واستُثْني من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجرّداً مِنْ (مِنْ) فإنه إذا سمي به ثم نكّر انصرف بإجماع، لأنه لم يبق فيه شَبَهُ الوصف، إذ لم يستعمل صفة، إلاّ بـ «مِنْ» ظاهرة أو مقدّرة.

= وهو للفرزدق في إنباه الرواة (٢/ ١٠٥)، وبغية الوعاة (٢/ ٤٢)، وخزانة الأدب (١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٥، ٥/ ١٤٥)، والدرر (١/ ١٠١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣١١)، وشرح التصريح (٢/ ٢٢٩)، وشرح المفصل (١/ ٦٤)، والكتاب (٣/ ٣١٣، ٣١٥)، ولسان العرب (١٥/ ٤٧ ـ عرا، ٤٠٩ ـ ولي)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١١٤)، ومراتب النحويين (ص ٣١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٧٥)، والمقتضب (١/ ١٤٣)، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٤٠)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٤١).

(١) الرجز للفرزدق، وبعده:

لما رأتني خَلَقاً مقلوليَا

وهو في الدرر (١/ ١٠٢)، وشرح التصريح (٢/ ٢٢٨)، وأوضح المسالك (٤/ ١٣٩)، والخصائص (١/ ٦)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٤١)، والكتاب (٣/ ٣١٥)، ولسان العرب (١٥/ ٩٤ ـ علا، ٢٠٠ ـ قلا)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١١٤)، والمقتضب (١/ ١٤٢)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٥٧)، والمنصف (٢/ ٦٨، ٧٩، ٣/ ٦٧). وقوله: «يعيليا» مصغر «يَعْلَى» وهو علم على وزن الفعل، ولم يُزل بتصغيره سبب منعه من الصرف، وهو اسم منقوص، وقد عامله معاملة الاسم الصحيح. وهذا مذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي، ومذهب سيبويه والخليل أنه ضرورة.

(٢) وهو مذهب الخليل وسيبويه، كما ذكرنا في آخر الحاشية السابقة.

(٣) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة. تقدم التعريف به هو والأخفش الأصغر. انظر الفهارس العامة.

فإن سمي به مع (مِنْ) ثُم نكِّر مُنِع قولاً واحداً. وخالف الأخفش في مسائل:

الأولى: باب أفعل الوصف كأحمر إذا سمي به، ثم نكّر، فذهب إلى أنه يصرف، لأنه ليس فيه إلاّ الوزن، ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية[١].

وأجاب الجمهور بأنه شبيه بالوصف، وشَبَهُ العِلة في هذا الباب عِلّة. وفيه رأي ثالث: أنه إن سمي به رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، لأنه سمي به بوصفه، فجرى الاسم مجراه في ذلك المعنى.

وإن تسمّى به أسود ونحوه صرف، لخلوص الاسميّة، وذهاب معنى الوصفيّة، وعلى هذا الفرّاء وابن الأنباري.

ورابع: أنه يجوز فيه الصرف وتركه، وعليه الفارسي، راعى فيه الأصل والحال كأبطح[٢].

الثانية: باب فعلان الوصف كَسَكْران، إذا سمي به ثم نكّر. ذهب الأخفش أيضاً إلى أنه يصرف، وسيبويه على المنع، وتوجيههما ما تقدّم في أحمر.

الثالثة: أُخَر، إذا سمي به ثم نكر بعد التسمية، ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، لأن العدل قد زال، لكونه مخصوصاً بمحلّ الوصف، فلا يؤثر في غيره. والجمهور على المنع لشبهه بأصله.

الرابعة: معدول العدد: إذا سمّي به ثم نكّر بعد التسمية. ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، لما تقدّم في أُخَر، وخالفه الجمهور.

الخامسة: الجمع المتناهي: إذا سمي به ثم نكر. ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، وخالفه الجمهور.

السادسة: المركب المزجي: إذا ختم بمثل مفاعل، أو بذي ألف التأنيث، كمحاريب مساجد، أو عبد بشرَى، أو عبد حمراء، إذا ركّبا وسمي به ثم نكر. ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، لأن المانع فيه حال التسمية التركيب مع العلميّة، لا الجمع والتأنيث، وقد زالت العلمية بالتنكير. والأصح عند ابن مالك وغيره المنع، لأنه لم يُر شيء من هذا النوع مصروفاً في كلامهم.

---

(١) ذكر الدنوشري أن مذهب الأخفش هو الصواب؛ لأنه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ولا الدلالة عليه، لأن معنى «أحمر» حينئذ شخص مسمى بهذا الاسم. انظر حاشية يسّ (٢/ ٢٢٧).

(٢) الأبطح: المكان المتسع يمرّ به السيل فيترك فيه الرمل والحصى الصغار، ومنه أبطح مكة. وجمعه أباطح. (المعجم الوسيط: ص ٦١).

وما لم يمنع إلا مع العلميّة صرف منكراً بإجماع لزوال إحدى العلّتين.

(ص): مسألة:

يصرف الممنوع إذا صغّر لا مؤنث، وأعجمي إلاّ المرخم، ومركب، وشبه فعلَى ومضارعٍ قبله أو بعده، ويمنع المصروف به، إن أكمل موجبه.

(ش): إذا صغّر ما لا ينصرف صرف، لزوال سبب المنع بالتصغير، كزوال العدل في عُمَير، والألف المقصورة في عُلَيق تصغير عَلْقَى[١]. والألف والنون في سُرَيْحِين تصغير سِرحان[٢]. والوزن في شُمَيِّر تصغير شمّر[٣]. وصيغة الجمع في جُنَيدِل تصغير جنادل[٤].

ويستثنى من ذلك المُؤَنّث، والعجمي، والمركب المزجي، وشِبْه فَعْلى، وهو باب سكران، وشبه الفعل المضارع كتغلب، ويشكر، فإنها تبقى على المنع بعد التصغير، لبقاء السبب.

وقولي: قبله أو بعده، أي سواء كان شبهه للمضارع سابقاً على التصغير، كالمثالين المذكورين، أو عارضاً فيه كأُجَيْدِل تصغير: أجادل[٥]، فإنه بعد التصغير على وزن أُبَيْطِر بخلافه قبله.

واحترزنا بالمضارع عن الماضي، فإن مشابهته تزول بالتصغير. وقولي: في الأعجمي إلا المرخّم أشرت به إلى أن تصغير الترخيم في الأعجمي يقتضي الصّرف نحو: بُرَيْه وسُمَيْع في إبراهيم، وإسماعيل، لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير، والعجمة لا تؤثر فيما كان كذلك. نبّه عليه أبو حيّان.

وقد يكون الاسم منصرفاً، فإذا صغّر منع، لحدوث سبب المنع فيه كتوسُّط مسمًّى به، فإنه مصروف، فإذا صغّر على تُوَيْسِط أشبه الفعل فيمنع. وهند ونحوه إذا صغّر دخلته التاء فيتعيّن فيه المنع بعد أن كان جائزاً.

(ص): مسألة: **يصرف لتناسب، وضرورة، واستثنى الكوفيّة، أفعل مِن. وقوم ذا ألف التأنيث. قيل: ومطلقاً في لغة.**

---

(١) العَلْقَى: شجر تدوم خضرته في القيظ، وله أفنان طوال دقاق وورقٌ لطاف؛ وهو من الفصيلة الصندلية. (المعجم الوسيط: ص ٦٢٢).

(٢) السرحان: الذئب.

(٣) في اللسان (٤/٤٢٨): «الشَّمَّرِيّ: الكيّس في الأمور المنكمش، بفتح الشين والميم. ورجل شِمْرٌ وشِمِّيرٌ وشَمَّرِيٌّ وشِمِّرِيّ، بالكسر: ماض في الأمور والحوائج مجرّب».

(٤) الجُنادل (بضم الجيم): الشديد من كل شيء. (اللسان: ١١/١٢٩).

(٥) في اللسان (١١/١٠٤) أن أَجادل جمع أجدل، وهو الصقر.

(ش): يجوز صرف ما لا ينصرف، لتناسب، أو ضرورة.

فالأول: نحو: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ [النمل: ٢٢]. ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾ [الإنسان: ٤]. ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

والثاني: كقوله:

٤١ - تَبَصَّرْ خليلي هل ترى من ظَعَائِنٍ[1]

واستثنى الكوفيّون أفعل التفضيل، فلم يجيزوا صرفه لذلك، واحتجوا بأن حذف تنوينه إنما هو لأجل «مِنْ» فلا يجمع بينه وبينها، كما لا يجمع بينه وبين الإضافة في الضرورة. والبصريون بنوا الجواز على المانع له الوزن والصفة كأحمر لا (مِنْ) بدليل تنوين خيرٌ منك، وشرٌّ منك، لزوال الوزن. واستثنى آخرون ما آخره ألف التأنيث فمنعوا صرفه للضّرورة، وعلّلوه بأنه لا فائدة فيه، لأنه مستوٍ في الرّفع والنصب والجرّ، ولأنه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين، فينقص بقدر ما زيد.

وأجيب بأنه قد تكون فيه فائدة بأن ينون، فيلتقي بساكن فيكسر، ويكون محتاجاً إلى ذلك[2].

وزعم قوم: أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً، أي في الاختيار، لغة لبعض العرب، حكاها الأخفش، قال: وكأنّ هذه لغة الشعراء، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام.

(ص): ومنع المصروف، ثالثها: الصحيح يجوز ضرورة، ورابعها إن كان عَلَماً.

(ش): في منع المصروف أربعة مذاهب:

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

تحمّلن بالعلياء من فوق جرثمِ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٩)، والدرر (١/ ١٠٣)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٨٤)، ولسان العرب (٥/ ٩٠ - علا). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٥٤٢).

ويروى عجزه أيضاً:

سوالك نقباً بين حزمي شعبعبِ

وهو بهذه الرواية لامرىء القيس في ديوانه (ص ٤٣)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٦٨). وبلا نسبة في شرح ابن عقيل (ص ٥٦٣).

(٢) انظر حاشية الصبّان (٣/ ٢٧٤) ولفظه: «وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقي الألف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول فينوّن ثم يكسر، ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينوّن».

أحدها: الجواز مطلقاً حتى في الاختيار، وعلى ذلك أحمد بن يَحْيَى[١] فإنه أنشد:

٤٢ ـ أُؤمِّـــل أَنْ أعِيـــش وَأَنَّ يَـــوْمِـــي بـــأوّلَ أو بـــأهْـــونَ أو جُبَـــارِ
أو التّـــالـــي دُبـــارِ فـــإن أفُتْـــهُ فَمُـــؤْنِـــسَ أو عَـــرُوبـــةَ أو شِيـــارِ[٢]

فقيل له: هذا موضوع، فإن مؤنساً ودباراً مصروفان وقد ترك صرفهما، فقال: هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر؟ قال أبو حيّان: فدل هذا الجواب على إجازته اختياراً.

والثاني: المنع مطلقاً حتى في الشعر، وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض[٣] من الكوفيين، قالوا: لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر، فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء.

والثالث: وهو الصّحيح: الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين. واختاره ابن مالك، وصحّحه أبو حيّان قياساً على عكسه، ولورود السماع بذلك كثيراً كقوله:

٤٣ ـ فمـــا كـــان حِصْـــنٌ ولا حـــابِـــس يفـــوقـــان مِـــرْدَاسَ فـــي مَجْمَـــعِ[٤]

---

(١) أحمد بن يحيى: هو ثعلب، وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٢) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في الإنصاف (٢/٤٩٧)، وجمهرة اللغة (ص ١٣١١)، والدرر (١/١٠٣)، ولسان العرب (١/٥٩٣ ـ عرب، ٤/١١٧ ـ جبر، ٤/٢٧٥ ـ دبر، ٤/٤٣٧ ـ شبر، ٦/١٥ ـ أنس، ١٣/٤٤٠ ـ هون)، والمقاصد النحوية (٤/٣٦٧). والأسماء المذكورة في البيتين هي أسماء أيامهم قديماً، فأول هو الأحد، وأهون: الاثنين، وجبار: الثلاثاء، ودبار: الأربعاء، ومؤنس: الخميس، وعروبة: الجمعة، وشيار: السبت.

(٣) هو أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد البغدادي المعروف بالحامض. أديب لغوي نحوي. توفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة ٣٠٥ هـ ببغداد. له من التصانيف: المختصر في النحو، غريب الحديث، خلق الإنسان، الوحوش، النبات. انظر وفيات الأعيان (١/٢٦٩)، ومعجم الأدباء (١١/٢٥٣ ـ ٢٥٥)، وإنباه الرواة (٢/٢١، ٢٢)، وتاريخ بغداد (٩/٦١)، والنجوم الزاهرة (٣/١٩٣)، وبغية الوعاة (٢٦٢، ٢٦٣)، وكشف الظنون (ص ١٤٢٤، ١٤٦٩، ١٦٣٠).

(٤) البيت من المتقارب، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه (ص ٨٤)، والأغاني (١٤/٢٩١)، والإنصاف (٢/٤٩٩)، وخزانة الأدب (١/١٤٧، ١٤٨، ٢٥٣)، والدرر (١/١٠٤)، وسمط اللآلي (ص ٣٣)، وشرح التصريح (٢/١١٩)، وشرح المفصل (١/٦٨)، والشعر والشعراء (١/١٠٧، ٣٠٦، ٢/٧٥٢)، ولسان العرب (٦/٩٧ ـ ردس)، والمقاصد النحوية (٤/٣٦٥). وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب (٢/٥٤٦، ٥٤٧)، وشرح الأشموني (٢/٥٤٣)، ولسان العرب (١٠/٣١٦ ـ فوق). والشاهد في البيت قوله: «مرداس» حيث منعه من الصرف، وهو مصروف؛ وذلك للضرورة الشعرية.

والرابع: يجوز في العَلَم خاصة.

(ص): ولا واسطة، وزعمها ابن جني في ذي أل، والمضاف والتثنية والجمع.

(ش): الاسم: إما منصرف، أو غيره، ولا واسطة بينهما، وأثبتها ابن جني في المعرّف بأل، والمضاف، قال: فإنه لا يسمّى منصرفاً لعدم تنوينه، ولا غير منصرف لعدم السبب قال: وكذلك التثنية والجمع على حدّها ليس شيء من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف، معرفةً كان أو نكرة، ذكر ذلك في (الخصائص) وسبقه إليه شيخه أبو عليّ الفارِسيّ.

البابُ الثالث: الأسماء السّتّة

(ص): الثالث: ما أضيف لغير الياء مفرداً مكبّراً من: أب، وأخ، وحم غير مماثل قَرْوٍ وقَرْءٍ وخَطَإٍ، وفم بلا ميم، وذي كصاحب، و (هن)، خلافاً للفراء، فبالواو رفعاً، والألف نصباً، والياء جرّاً.

(ش): الباب الثالث من أبواب النيابة الأسماء الستة المذكورة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء بشروط:

أن تكون مضافة، فإن أفردت أعربت بالحركات الظاهرة، نحو: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢].

وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فإن المضاف إليها يعرب بحركات مُقَدَّرة.

وأن تكون مفردة، أي غير مثناة ولا مجموعة، لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع.

وأن تكون مكبّرة، فإن صغرت أعربت بالحركات نحو: أُخَيّ زيد.

ويختص الحم بشروط: أن لا يماثل قَرْو[1] وقَرْء[2]، وخَطَأ، فإنه إن ماثل ذلك أعرب بالحركات الظاهرة نحو: هذا حَمْوُك وحَمْؤُكَ وحَمَؤُك[3].

---

(١) قرا فلاناً قَرْواً: قصده، وتتبعه ونظر أعماله. وقرا الأمر: تتبّعه. ويقال: قرا البلاد: تتبعها أرضاً أرضاً وسار فيها ينظر حالها وأمرها. وقرا الأرض: تتبع ناساً بعد ناس فيها. وقرا بني فلان: مرّ بهم واحداً واحداً. (المعجم الوسيط: ص ٧٣١، ٧٣٢).

(٢) القرء: الحيض، والطهر منه.

(٣) حَمْوُك وزن قَرْو، وحَمْؤُك وزن قرء، وحَمَؤُك وزن خطأ.

ويختص الفم بشرط: أن تزال منه الميم، فإن لم تزُل أعرب بالحركات نحو: خُلوف[١] فم الصائم.

ويختص ذو بشرط: أن يكون بمعنى صاحب، فإن كانت للإشارة أو موصولة، فإنها مبنيّة.

وقصر الفرّاء الإعراب بالحروف على الخمسة الأول، ومنع ذلك في (هن). وتابعه قوم. وردّ بنقل سيبويه عن العرب إجراءه مجراها. وهو كناية عما لا يُعرف اسمه، أو يكره التصريح باسمه.

والحم[٢]: أقارب الزوج، وقد يطلق على أقارب الزوجة[٣].

(ص): وهل بها أو بمقدّرة، أو بما قبلها. والحروف: إشباع أو منقولة، أوْ لا، أو بهما، أو بالانقلاب نصباً وجرّاً، والبقاء رفعاً. أو فو، وذو بمقدَّرة، والباقي بها، أو عكسه، أو الحروف دلائل، أو الرفع بالنقل، والنصب بالبدل، والجرّ بهما؟ أقوال: أشهرها الأول، وأصحّها الثاني.

(ش): في إعراب الأسماء الستة مذاهب:

أحدها: وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات، وهذا مذهب قُطرب، والزّيادي[٤]، والزّجّاجِيّ من البصريين، وهشام[٥] من الكوفيين.

---

(١) خلوف فم الصائم: تغيّر رائحته لتأخر الطعام. وفي الحديث: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك». انظر اللسان (٩/ ٩٣ ـ مادة خلف).

(٢) «حم» مفرد، وقوله: «أقارب...» جمع؛ فكان الوجه أن يقول والأحماء.

(٣) حَمَا المرأة: أبو زوجها ومن كان من قبله من الرجال. وحَمَا الرجل: أبو امرأته ومن كان من قبله من الرجال. (المعجم الوسيط: ص ٢٠١).

(٤) قطرب والزجاجي تقدم التعريف بهما. أما الزيادي، فهو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد ابن أبيه الزيادي، أبو إسحاق. نحوي لغوي راوية شاعر. قرأ على الأصمعي وغيره. وتوفي سنة ٢٤٩ هـ. له من التصانيف: النقط والشكل، الأمثال، تنميق الأخبار، أسماء السحاب والرياح والأمطار، شرح نكت كتاب سيبويه. انظر معجم الأدباء (١/ ١٥٨ ـ ١٦١)، وبغية الوعاة (ص ١٨١)، وإنباه الرواة (١/ ١٦٦، ١٦٧)، وكشف الظنون (ص ١٦٧، ٥٠١، ١٤٢٧، ١٤٦٧)، وإيضاح المكنون (٢/ ٢٦٧).

(٥) هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي أبو عبدالله. نحوي. صحب الكسائي وأخذ عنه الكثير من النحو. توفي سنة ٢٠٩ هـ. من تصانيفه: المختصر، القياس، الحدود؛ وكلها في النحو. انظر وفيات الأعيان (٢/ ٢٥٩)، ومعجم الأدباء (١٩/ ٢٩٢)، وبغية الوعاة (ص ٤٠٩)، ونزهة الألبا (ص ٢٢٢، ٢٢٣)، وكشف الظنون (ص ٦٣٥)، وإيضاح المكنون (٢/ ٤٥١)، وهدية العارفين (٢/ ٥٠٩).

وأيّد بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدّر متنازع فيه دليلاً[١]، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة.

ورُدّ بثبوت الواو قبل العامل [٢]، وبأن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي إلى بقاء (فيك) و (ذي مال) على حرف واحد [٣] وصلاً وابتداء وهما معربان، وذلك لا يوجد إلا شذوذاً.

الثاني: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام، وغيرهم من المتأخرين: أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبوك، فأصله أبَوُك، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل: أبُوُك، ثم استثقلت الضمّة على الواو فحذفت. وإذا قلت: رأيت أباك، فأصله: أبَوَك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وإذا قلت: مررت بأبيك، فأصله: بأبَوِك، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبِوِك، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فسكنت، وقبلها كسرة، فانقلبت ياء.

واستدل لهذا القول: بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدّرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه.

المذهب الثالث: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع وعليه المازنِيّ والزّجّاج.

وردّ بأن الإشباع بابه الشعر، وببقاء (فيك) و (ذي مال) على حرف واحد.

الرابع: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف وعليه الرّبعي[٤].

---

(١) يقول الصبّان في شرحه على الأشموني (١/ ٧٤): إن مذهب سيبويه فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها، وهي بيان مقتضى العامل، ولا محذور في جعل الإعراب فرعاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حدّه من نفسها.

(٢) على اعتبار أن أصل هذه الكلمات «أبَوٌ وَأَخَوٌ وحَمَوٌ وذَوَوٌ».

(٣) وذهب الزيادي إلى أنها أنفسها إعراب. قال ابن يعيش في شرح المفصل (١/ ٥٢): «وذلك فاسد؛ لأنه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحد، وهو: فوك وذو مال».

(٤) الربعي: هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي، الشيرازي الأصل، البغدادي المنزل؛ أبو الحسن. نحوي لغوي. أخذ عن أبي سعيد السيرافي، وهاجر إلى شيراز فأخذ عن أبي علي الفارسي ولازمه عشرين سنة، ثم رجع إلى بغداد فأقام بها إلى أن مات لعشر بقين من المحرم سنة ٤٢٠ هـ. من تصانيفه: البديع في النحو، التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي، شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، شرح البلغة، شرح مختصر الجرمي. انظر وفيات الأعيان (١/ ٤٣٣)، ومعجم =

ورد بأن شرط النقل الوقف، وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه، وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر.

الخامس: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع، لأجل الضّمّة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة، وعليه الأعلم وابن أبي العافية[١].

وَرُدّ بأن هذه الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب الثالث، وقد تبيّن فساده، وإن كانت لامات لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام.

السادس: أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً. وعليه الكسائي والفراء. وَرُدّ بأنه لا نظير له.

السابع: أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع، وعليه الجَرْمي[٢].

ورد بأنه لا نظير له، وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثّراً شيئاً، وبأن العَدَم لا يكون علامة.

الثامن: أنّ فاك وذا مال معربان بحركات مقدّرة في الحروف، وأن أباك، وأخاك، وحماك، وَهناك، معربة بالحروف، وعليه السّهيلي والرُّنْدِيّ[٣].

= الأدباء (١٤/ ٧٨ ـ ٨٥)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٩٧)، ونزهة الألبا (ص ٤١٤ ـ ٤١٦)، وشذرات الذهب (٣/ ٢١٦)، وهدية العارفين (١/ ٦٨٦).

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية، المتوفى سنة ٥٨٣ هـ.

(٢) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي. نحوي لغوي فقيه محدث أخياري عروضي، من أهل البصرة. قدم بغداد وأخذ النحو عن الأخفش وأخذ اللغة عن أبي عبيدة والأصمعي وغيرهما. وتوفي سنة ٢٢٥ هـ. من مصنفاته: الكتاب المختصر في النحو، التثنية في الجمع، كتاب العروض، كتاب الأبنية. انظر تاريخ بغداد (٩/ ٣١٣)، ووفيات الأعيان (١/ ٢٨٥، ٢٨٦)، وإنباه الرواة (٢/ ٨٠ ـ ٨٣)، ومعجم الأدباء (١٢/ ٥، ٦)، وبغية الوعاة (ص ٢٦٨)، وشذرات الذهب (٢/ ٥٧).

(٣) الرندي: هو عمر بن عبد المجيد بن علي الأزدي نزيل مالقة المعروف بالرندي. مقرىء عالم بالعربية. سمع أبا القاسم السهيلي وأبا القاسم بن بشكوال وأبا الحسن الشقوري. وتوفي في ربيع الآخر سنة ٦١٦ هـ، وكانت ولادته سنة ٥٤٣ هـ. من آثاره: شرح الجمل للزجاجي، والفاخر في شرح جمل عبد القادر في النحو. انظر طبقات القراء (١/ ٥٩٤)، وإيضاح المكنون (٢/ ١٥٣)، وهدية العارفين (١/ ٧٨٤).

التاسع: عكسه.

العاشر: أنّ الحروف دلائل إعراب، قاله الأخفش. واختلف في معناه:

فقال الزّجّاج والسّيرافي: المعنى: أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العِلّة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تَطْلُب حركاتٍ من جنسها.

وقال ابن السّرّاج: معناه: أنها حروف إعراب، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدّر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير. وقد عُد هذان القولان مذهبين فتصير أحد عشر.

الثاني عشر: أنها معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجرّ بالنقل والبدل معاً، فالأصل في: جاء أخوك: جاء أَخَوُك، فنقلت حركة الواو إلى الخاء. والأصل في رأيت أخاك: رأيت أَخَوَكَ، فأبدلت الواو ألفاً. والأصل في مررت بأخيك: بأَخَوِك، نقلت حركة الواو إلى الخاء، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

حكاه ابن أبي الربيع وغيره، وهو موافق للمذهب الرابع إلا في النّصب.

(ص): وليس كذلك (مَنْ) في حكاية النّكرة وقفاً، خلافاً للجوهري. ونقص هَنٍ أعرف، وأب وأخ وحم دون قَصْرها، وفوق تشديد: هَنٍ، وأبٍ، وأخٍ. وجعل أخٍ كدَلْو. وفتحُ فاء فَم منقوصاً كيد ودم، لا يمنع قصرهما. وتشديد (دم) مشهور ويضم ويكسر، ويثلّث مقصوراً، ومضعفاً ويتبع الآخر في الحركات كفاء مرء، وعَيْني امرىء وابنم على الأشهر فيها. وقابلاً إضافةً سائغٌ نصباً، وكذا إثبات ميمه مضافاً. وقيل ضرورة. والأصح أنّ وزنها فَعَل إلاّ فاه فَعْل، وأن لام (حمٍ) واوٌ، و (ذي) ياءٌ، وأنّها المحذوفة.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: زعم الجَوْهري[1] صاحب الصحاح[2] في كتاب له في النحو أن (مَنْ) في

---

(١) الجوهري: هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. لغوي أديب ذو خط جيد. أصله من بلاد الترك من فاراب، ورحل إلى العراق، وقرأ العربية على أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي، وسافر إلى الحجاز وطوّف بلاد ربيعة ومضر، وأجهد نفسه في الطلب؛ ولما قضى وطره من الطواف عاد راجعاً إلى خراسان؛ ثم سرح إلى نيسابور، فلم يزل مقيماً بها على التدريس والتأليف وتعليم الخط حتى توفي بها سنة ٣٩٣ هـ، وقيل في حدود سنة ٤٠٠. من أهم تصانيفه: تاج اللغة وصحاح العربية. وله أيضاً: كتاب المقدمة في النحو، كتاب في العروض، وله شعر. انظر معجم الأدباء (٦/ ١٥١ ـ ١٦٥)، والنجوم الزاهرة (٤/ ٢٠٧، ٢٠٨)، ونزهة الألبا (ص ٤١٨ ـ ٤٢١)، وإنباه الرواة (١/ ١٩٤ ـ ١٩٨)، وشذرات الذهب (٣/ ١٤٣)، وبغية الوعاة (ص ١٩٥) وغيرها.

(٢) كتاب «تاج اللغة وصحاح العربية» انظر ما كتبه عن هذا المؤلّف الأستاذ أحمد عبد الغفور عطّار في مقدّمته القيمة لكتاب الصحاح الصادر عن دار العلم للملايين.

حكاية النكرة في الوقف معربة بالحروف كالأسماء الستة، فإنك تقول لمن قال: جاءني رجل: مَنُو، ولمن قال: رأيت رجلاً: مَنَا، ولمن قال: مررت برجل: مَنِي.

قال ابن هشام: وليس بشيء، لأن هذا ليس بإعراب، بدليل أنه لا يثبت في الوصل، ولأن وضعها وضع الحرف، فلا تستحق إعراباً، ولأن الإعراب إنما يكون بعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي هي فيه.

الثانية: جرت عادة النحاة أن يذكروا لغات هذه الأسماء ففي: (هن) النقص، وهو الإعراب بالحركات، وهو فيه أشهر من الإعراب بالحروف، كحديث: «فأعِضُّوه بِهَن أبيه»[1]. ودونهما التشديد كقوله:

٤٤ ـ ألا ليت شعري؟ هل أبيتن ليلة وهَنّي ....[2]

وفي أب النقص كقوله:

٤٥ ـ بأبِهِ اقتدى عَدِيٌّ في الكَرَمْ ومن يشابهْ أَبَهُ فما ظَلَمْ[3]

والقصْر كقوله:

٤٦ ـ إن أباها، وأبا أباها[4]

(١) تمام الحديث: «من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضّوه بهن أبيه» رواه الإمام أحمد في المسند (٥/ ١٣٦)، والبغوي في شرح السنة (١٣/ ١٢٠). ورواه بلفظ: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضّوه ولا تكنوا» أحمد في المسند (٥/ ١٣٦)، والهيثمي في موارد الظمآن (٧٣٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٦٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ٢٣٧)، والتبريزي في مشكاة المصابيح (٤٩٠٢)، والعجلوني في كشف الخفا (٢/ ٣٣٢).

(٢) من الطويل، وتمامه:

.... جاذٍ بين لهزمتي هندِ

ويروى: «بين لهزمتي هنّي». وهو لسحيم بن وثيل في الأشباه والنظائر (١/ ٢٩٤). وبلا نسبة في الدرر (١/ ١٠٥)، ولسان العرب (١٥/ ٣٦٧ ـ هنا).

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٢)، والدرر (١/ ١٠٦)، وشرح التصريح (١/ ٦٤)، والمقاصد النحوية (١/ ١٢٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٤٤)، وتخليص الشواهد (ص ٥٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٢).

(٤) وبعده: «قد بلغا في المجد غايتاها». والرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٦٨). وله أو لأبي النجم في الدرر (١/ ١٠٦)، وشرح التصريح (١/ ٦٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٢٧)، والمقاصد النحوية (١/ ١٣٣، ٣/ ٦٣٦). وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب (٧/ ٤٥٥). وبلا نسبة في أسرار =

والتشديد نحو: هذا أبُّك. وأفصحها القصر، ثم النقص ثم التشديد.

وفي أخ الثلاثة: سمع في القصْر: «مُكْرَهٌ أخَاكَ لا بَطَل»[١].

وحكى أبو زيد: جاءني أَخُك. وفيه أَخْوٌ، بسكون الخاء بوزن دَلْو، قال رجل من طيّىء:

٤٧ ـ ما المَرْءُ أخْوَكَ إن لم تُلْفِه وَزَراً عند الكريهة مِعْواناً على النُّوَبِ[٢]

وفي حم النقص والقصر. وفي فم عشر لغات: النّقص، والقصر، وتشديد الميم، مع فتح الفاء وضمّها وكسرها، فهذه تسع لغات. والعاشرة: إتباع الفاء حركة الميم في الإعراب. ومما ورد في القصر:

٤٨ ـ يا حبّذا عينا سُلَيْمَى والفَمَا[٣]

وفي التشديد:

٤٩ ـ يا لَيْتَها قد خَرجت من فَمِّه[٤]

ويشاركه في القصر يد ودم، قال:

٥٠ ـ يا رُبَّ سارٍ بات ما تَوسّدا إلا ذراع العيس أو كفّ اليدا[٥]

= العربية (ص ٤٦)، والإنصاف (ص ١٨)، وأوضح المسالك (١/ ٤٦)، وتخليص الشواهد (ص ٥٨)، وخزانة الأدب (٤/ ١٠٥، ٧/ ٤٥٣)، ورصف المباني (ص ٢٤، ٢٣٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٠٥)، وشرح الأشموني (١/ ٢٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٦٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٨٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٣)، وشرح المفصل (١/ ٥٣)، ومغني اللبيب (١/ ٣٨).

(١) انظر المثل في جمهرة الأمثال (٢/ ١٩٨) ومجمع الأمثال (٢/ ١٨٢) والمستقصى (٢/ ٣١١).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٠٨).

(٣) الرجز بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٩٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٦٢)، والخصائص (١/ ١٧٠)، والدرر (١/ ١٠٩)، ورصف المباني (ص ٣٤٣)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤٨٤)، ولسان العرب (١٣/ ٥٢٧ ـ فوه، ١٤/ ٢٣٣ ـ خطا).

(٤) وبعده: «حتى يعود المُلْكُ في أُسْطُمِّهْ». والرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٣٢٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٩٣، ٤٩٦)، والدرر (١/ ١٠٩). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٩٢)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤١٥)، وشرح المفصل (١٠/ ٣٣)، ولسان العرب (١٣/ ٥٢٩ ـ فوه)، والمحتسب (١/ ٧٩)، والممتع في التصريف (١/ ٣٩١).

(٥) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٧)، والجنى الداني (ص ٣٥٦)، وجواهر الأدب (ص ٢٨٩)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٧٧، ٤٩٨)، والدرر (١/ ١١٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٠٤)، وشرح =

وقال:

٥١ ـ غَفَلَــتْ ثــم أَتَــتْ تَطْلُبُــهُ فــإذا هــيْ بِعِظــامٍ ودَمَــا[1]

وفي التضعيف دمّ، قال:

٥٢ ـ أهــان دمّــك فــرْغــاً بعــد عِــزّتــه يا عمرو بَغْيُك إصراراً على الحَسَد[2]

ويشاركه في الإتباع فاء (مرء)، وعينا (امرىء) و (ابنم)، تقول: جاء المُرءُ، ورأيت المَرَأ ومررت بالمِرِىء بإتباع الميم الهمزة، وقال تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾ [مريم: ٢٨]، ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ﴾ [عبس: ٣٧] بإتباع الراء الهمزة، ومثله: ابنم.

وقيل: إنهما معربان من مكانين، فإن الحركة في الراء والنون حركة إعراب لا إتباع، وفيهما لغة أخرى: فتح الراء والنون في الأحوال الثلاثة. وفي امرىء ثالثة: ضمّ الراء على كل حال. وفي مرء فتح الميم مطلقاً وبها جاء القرآن. وثالثة كسرها مطلقاً. ورابعة ضمها مطلقاً، وقرىء بهما ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤].

الثالثة: يجوز إفراد أب، وأخ، وحم، وهن، من الإضافة لا ذو، كما سيأتي في باب الإضافة.

وأما فوك فلا يفرد إلاّ ويصير بتلك اللغات.

= المفصل (٤/ ١٥٢)، ولسان العرب (١٥/ ٤٢١ ـ يدي).

وهذا الرجز يروى في الحجّة لابن خالويه (١٧٩):

يــا ربّ ســار بــات لــن يــوسّــدا تحــت ذراع العنــس أو كــفّ اليــدا

والعنس: الناقة الصلبة.

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٧)، والأشباه والنظائر (٥/ ٩٧)، وتخليص الشواهد (ص ٧٧)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٩١، ٤٩٣)، والدرر (١/ ١١١)، ورصف المباني (ص ١٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٧٧)، وشرح المفصل (٥/ ٨٤)، ولسان العرب (٥/ ٣١١ ـ برغز، ١٢/ ٢٠ ـ أطم)، والمنصف (٢/ ١٤٨). ويروى: «فقدتْه فأتت» مكان «غفلت ثم أتت». وفي البيت شاهد آخر، وهو تسكين ياء «هي» ضرورة.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ١٩٥)، والدرر (١/ ١١٢). وفرغاً: أي باطلاً وهدراً.

وقال العجّاج:

٥٣ ـ خَالَطَ مِنْ سَلْمى خياشِيمَ وفا[١]

فأفرده لفظاً حالة النصب، فخصّه البصريون بالضرورة. وجوزه الأخفش والكوفيون، وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجاً على أنه حذف المضاف إليه، ونوى ثبوته، فأبقى المضاف على حاله، أي: خياشيمها وفاها. وأما عكس ذلك، وهو إبقاء ميمه حال الإضافة فمنعه الفارسيّ إلاّ في الشعر، وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة.

والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما جوازه في الاختيار، ففي الحديث: «لخُلُوف فمِ الصائم»[٢].

وقال الشاعر:

٥٤ ـ يُصْبِحُ ظَمآنَ وفي البحر فَمُهْ[٣]

(١) الرجز للعجاج في ديوانه (٢/ ٢٢٥)، وإصلاح المنطق (ص ٨٤)، وخزانة الأدب (٣/ ٤٤٢، ٤٤٤)، والدرر (١/ ١١٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٠٤)، والمقاصد النحوية (١/ ١٥٢)، والمقتضب (١/ ٢٤٠)، والممتع في التصريف (ص ٤٠٨). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤/ ٤٣٧، ٦/ ٥١٠، ٧/ ٢٤٤، ٢٤٦). والشاهد في هذا البيت أن الشاعر أفرد «فماً» عن الإضافة في حال النصب. والخياشيم: جمع خيشوم؛ وليس للإنسان إلا خيشوم واحد، وإنما جمعه بما حوله كما في قولهم: عظيم الوجنات ونحوه.

(٢) رواه البخاري في الصيام، باب فضل الصوم (٢) حديث رقم (١٨٩٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. إلى رسول الله ﷺ. وتمام الحديث: «الصيام جُنّة، فلا يرفث ولا يجهل؛ وإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل إني صائم ـ مرتين ـ والذي نفسي بيده لخُلُوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي. الصيام لي وأنا أجزي به، والحسنة بعشر أمثالها». ورواه البخاري أيضاً بالأرقام (١٩٠٤، ٥٩٢٧، ٧٤٩٢، ٧٥٣٨). والحديث رُوي مختصراً ومطوّلاً، من حديث أبي هريرة ومن حديث غيره؛ فرواه مسلم في الصيام (حديث ١٦٢ ـ ١٦٤)، والترمذي في الصوم باب ٥٤، والنسائي في الصيام باب ٤١ و ٤٢ و ٤٣، وابن ماجة في الصيام باب ١، والدارمي في الصوم باب ١، ومالك في الموطأ (كتاب الصيام، حديث ٥٨)، وأحمد في المسند (١/ ٤٤٦، ٢/ ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٩٢، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٤٧، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٤، ٤٤٣، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٠، ٤٨٥، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١٦، ٥٣٢، ٣/ ٥، ٤٠، ٤/ ١٣٠، ٢٠٢، ٦/ ٢٤٠). والخُلُوف: تغيّر ريح الفم بسبب الانقطاع عن الطعام والشراب.

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٥٩)، والحيوان(٣/ ٢٦٥)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٥١، ٤٥٤، ٤٦٠)، والدرر (١/ ١١٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٦٧)، والمقاصد النحوية (١/ ١٣٩). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٣١)، وشرح التصريح (١/ ٦٤).

الرابعة: الأصح وعليه البصريون أن وزن هذه الأسماء: فَعَل بفتح الفاء والعين بدليل جمعها على: أفعال إلاّ فوك فوزنه: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين.

وذهب الفرّاء: إلى أن وزنها فَعْل بالفتح والإسكان. وفوك فُعْل بضم الفاء والإسكان.

وذهب الخليل: إلى أن وزن (ذو): فَعْل بالفتح والإسكان، وأن أصله: ذَوْوٌ فلامها واو. وعلى الأول أصله: ذوي، فلامها ياء. وقال ابن كيسان[1]: يحتمل الوزنين.

قال أبو حيان: والمحذوف من (ذو) هو اللام في قول أهل الأندلس، والعين في قول أهل قرطبة. قال: والظاهر الأول.

واختلف في (حم) أيضاً هل لامه واو أو ياء؟ على قولين: أصحهما الأول كأب، وأخ لقولهم في التثنية: حموان. وقيل: إنها ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها.

---

(١) محمد بن أحمد بن كيسان (وفي معجم الأدباء: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، وكيسان لقب واسمه إبراهيم). نحوي لغوي مشارك في بعض العلوم، كان يحفظ المذهبين الكوفي والبصري في النحو لأنه أخذ عن المبرد وثعلب. من مصنفاته: المهذب في النحو، غلط أدب الكاتب، غريب الحديث، القراءات، المقصور والممدود. انظر تاريخ بغداد (١/ ٣٣٥)، ومعجم الأدباء (١٧/ ١٣٧ ـ ١٤١)، والوافي بالوفيات (٢/ ٣١، ٣٢)، ومرآة الجنان لليافعي (٢/ ٢٣٦)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٣٢)، وهدية العارفين (٢/ ٢٣).

البابُ الرابع: المثنّى

(ص): الرابع المثنى، فبالألف والياء. ولزوم الألف لغة، وعليه: «لا وِتران في ليلة». وألحق به مفيد كثرة ككرّتين. وقد يغني عنه عطف أو تكرار، وجمعٌ معنى كأخويكم. ونحو: كَلْبَتَي الحدّاد، وحواليْنا. وكلا وكلتا مضافين لمضمر، ومطلقاً في لغة، وليسا مُثنّيَي اللفظ. وأصلهما كِلْ، خلافاً للكوفية، بل ألف كلا والتاء عن واو. وقيل: ياء. وألف كلتا تأنيث. وقيل: إلحاق. وقيل: أصل. وقيل: تاؤها زائدة لا لإلحاق. وقيل: له، ولك في ضميرهما وجهان. واثنان واثنتان. وبلا همزة لغةٌ، مفرداً، ومضافاً، ومركباً. وقيل: الأصل اثن. وثنايان، ومِذْرَوَانِ. وما غُلِّب لشرف كأبوين، أو تذكير كقمرين، أو خِفّة كعُمَرَيْن. وقيل: في فرْدٍ مخْضٍ.

(ش): الباب الرابع من أبواب المثنى: وهو ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها، وعطْفِ مثله عليه، فإنه يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣].

ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهُجَيْم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وَزُبيد، وخَثْعم، وهَمْدان، وفَزَارة، وعُذْرة. وخرّج عليها قوله تعالى: ﴿إنَّ هذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]. وقوله ﷺ: «لا وتْران في ليلة»[1]، وأنشد عليها قوله:

٥٥ ـ تــزوّد مِنّــا بيــن أُذْنــاهُ طعنــةً[2]

---

(١) وروي أيضاً بلفظ: «لا يكون وتران في ليلة». والحديث رواه الترمذي في الوتر باب ١٣، والنسائي في قيام الليل باب ٢٩، وأحمد في المسند (٤/٢٨).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

دعتــه إلــى هــابــي التــراب عقيــم

وهو لهوبر الحارثي في لسان العرب (٨/١٩٧ ـ صرع، ١٤/٤٣٤ ـ شظى، ١٥/٣٥١ ـ هبا). وبلا =

وقوله:

٥٦ ـ قد بلغا في المجد غايتاها[١]

وألحق بالمثنى في الإعراب ألفاظ تشبهه، وليست بمثناة حقيقة لفقْد شرط التثنية:

منها: ما يراد به التكثير نحو: ﴿ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] لأن المعنى كرّات إذ البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرّتين، بل كرّات. ومثله قولهم: سُبْحان الله وحنانَيْه[٢]. وقوله:

٥٧ ـ ومَهْمَهَيْنِ قَذَفين مَرْتَيْنْ[٣]

أي مَهْمه بعد مهمه. وهذا النوع يجوز فيه التّجريد من الزيادة، والعطف، كقوله:

٥٨ ـ تَخْدِي بنا نُجُبٌ أفنى عَرَائِكَها خِمْسٌ وخِمْسٌ، وتأويبٌ وتأويبُ[٤]

وقد يغني التكرير عن العطف، كقوله تعالى: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] و ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١] أي صفاً بعد صفّ، ودكّاً بعد دَكّ.

ومنها: ما هو في المعنى جمع كقوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠].

= نسبة في جمهرة اللغة (ص ٧٠٧)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٥٣)، والدرر (١/ ١١٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٠٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٦١)، وشرح المفصل (٣/ ١٢٨، ١٣٣)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٤٩).

(١) تقدم برقم (٤٦).

(٢) أي حناناً بعد حنان.

(٣) وبعده: «ظهراهما مثل ظهور الترسَيْنْ». والرجز لخطام المجاشعي في خزانة الأدب (٢/ ٣١٤)، والدرر (١/ ١١٦، ١٦٨، ١٦٦)، وشرح المفصل (٤/ ١٥٦)، والكتاب (٢/ ٤٨)، ولسان العرب (٢/ ٨٩ ـ كرت). وله أو لهميان بن قحافة في خزانة الأدب (٧/ ٥٤٤، ٥٤٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٨٩). ولهميان في الكتاب (٣/ ٦٢٢). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤/ ٣٠٢، ٧/ ٥٣٩، ٥٧٢)، وشرح الأشموني (٣/ ٤٠٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٩٤).

والمهمه: المفازة البعيدة. وقذفين: تثنية قَذَف، وهو البعيد من الأرض. والمرت: الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات.

(٤) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه (ص ٣٥٠)، والدرر (١/ ١١٩). وتخدي: تسرع. والعرائك: جمع عريكة، وهي الطبيعة. والخِمْس: من أظماء الإبل، وهو أن ترعى ثلاثة أيام ثم ترد في اليوم الرابع. والتأويب: الرجوع.

وقوله ﷺ: «البيِّعان بِالْخِيار»[١]، كذا ذكره وما قبله ابن مالك. ونوزع فيهما بإمكان كونهما مثنّيين حقيقة.

ومنها: ما لا يصلح للتجريد، فمن ذلك ما هو اسم جنس كالكَلْبَتَيْن لآلة الحدّاد. وما هو علم كالبَحْرَيْن، والدَّوْنكَيْن[٢]، والحِصْنَيْن[٣].

ومنه: اثنان واثنتان، وثنتان في لغة تميم سواء أُفْرِدا نحو: ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٤] أم أُضيفَا نحو: جاء اثناك، أم ركِّبا نحو: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]. ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]. وقيل: إنهما مُثَنَّيان حقيقة، والأصل: اثن.

ومن ذلك: ثِنَايَان لطرفي العِقال، ومِذْرَوَانِ لطرفي الألْيَة، والقوسِ، وجانبي الرأس. وقيل: طرفا كل شيء.

ومنها: ما يصلح للتجريد، ولا يختلف معناه كَحَوَالَيْنا، قال ﷺ: «اللهم حَوَالَيْنا ولا عَلَيْنا»[٤].

وقال الشاعر[٥] في التّجريد:

٥٩ ـ وأنــا أمشــي الــدَّألــى حَــوَالكــا[٦]

---

(١) تمام الحديث: «البيّعان بالخيار ما لم يتفرقا» رُوي في الصحاح بأسانيد وطرق عديدة. فرواه البخاري في البيوع باب ١٩ و ٢٢ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٧، ومسلم في البيوع (حديث ٤٣ و ٤٦ و ٤٧) وأبو داود في البيوع باب ٥١، والترمذي في البيوع باب ٢٦، والنسائي في البيوع باب ٤ و ٨ و ٩ و ١٠ و ٨٢، وابن ماجة في التجارات باب ١٧، والدارمي في البيوع باب ١٥، ومالك في البيوع (حديث ٧٩)، وأحمد في المسند (٢/ ٤، ٩، ٥٢، ٥٤، ٧٣، ١٣٥، ٣١١، ٣/ ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٢٥، ٤٣٤، ٥/ ١٢، ١٧، ٢١، ٢٢، ٢٣).

(٢) الدونكان: بلدان من وراء فلج، وقيل: واديان في بلاد بني سليم. انظر مراصد الاطلاع (ص ٥٤٣).

(٣) الحصنان: موضع ذكره عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي في مراصد الاطلاع (ص ٤٠٦) ولم يحدد موقعه، فقال: «الحصنان: تثنية حصن: موضع بعينه».

(٤) جزء من حديث طويل رواه أبو داود في الاستسقاء باب ٢، والنسائي في الاستسقاء باب ٩ و ١٠ و ١٧ و ١٨، وابن ماجة في الإقامة باب ١٥٤، وأحمد في المسند (٣/ ١٠٤، ١٨٧، ١٩٤، ٢٦١، ٢٧١، ٤/ ٢٣٦).

(٥) لعلّ الوجه أن يقول: الراجز.

(٦) الرجز نسب للضبّ (كما تزعم العرب) في الحيوان (٦/ ١٢٨)، والدرر (١/ ١١٩). وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٩)، والدرر (٢/ ٢١٦)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٢)، والكتاب (١/ ٣٥١)، ولسان العرب (١١/ ١٨٧ ـ حول، ٢٣٣ ـ دأل)، والمعاني الكبير (ص ٦٥٠). =

ومثله حَوْلَه قال تعالى في التّجريد: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ [البقرة: ١٧]. وقال الشاعر في التثنية[1] . . .

ومنها: ما لا يصلح لعطفِ مثلِه عليه، وذلك ما كان على سبيل التغليب كالأبوين للأب والأم، والقمرين للشمس والقمر، والعُمَرين لأبي بكر وعمر، وهذا النوع مسموع يحفظ، ولا يقاس عليه.

ثم تارة يغلب الأشرف كالمثال الأول، قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وتارة المذكّر كالثاني، وتارةً الأخفّ كالثالث، وتارة الأعظم، نحو: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٩]، ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: ١٢].

[مبحث كلا وكلتا]

ومنها ما لا زيادةَ فيه، وهو كلاَ وكِلْتَا بشرط أن يُضافَا إلى مضمر نحو: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣].

وتقول: رأيت كِلَيْهِمَا وكِلْتَيْهِمَا.

فإن أضيفا إلى مظهر أجريا بالألف في الأحوال كلها. هذه اللغة المشهورة. وبعض العرب يُجْرِيهما مع الظاهر مُجْرَاهما مع المضمر في الإعراب بالحرفين، وعَزاها الفرّاء إلى كنانة. وبعضهم يُجْرِيهما مَعَهُما بالألف مطلقاً.

= وقبل هذا البيت بيتان، وهما:

أهـــدمـــوا بيتـــك لا أبا لكـــا ‏ ‏ ‏ ‏ وحسبـــوا أنـــك لا أخـــا لكـــا

وأنا أمشي . . . . إلخ

الدألى: مشية تشبه مشية الذئب. (اللسان: ١١/ ٢٣٣ ـ دأل).

(١) موضع النقط سقط في الأصل. والسقط هو الشاهد التالي: «ماءٌ رواءٌ وخلاءٌ حَوْلَيْهْ» حيث جاءت «حوليه» تثنية «حوله». وقد ورد هذا الرجز في اللسان (١١/ ١٨٧ ـ حول) من دون نسبة هكذا:

مـــاءٌ رواء ونصـــيٌّ حَـــوْلَيَـــهْ ‏ ‏ ‏ ‏ هـــذا مقـــامٌ لـــك حتـــى تِيبِيَـــهْ

وروي هذا الرجز هكذا:

يـــا إبلـــي مـــا ذامُـــهُ فتَـــأْبَيَـــهْ ‏ ‏ ‏ ‏ مـــاءٌ رواءٌ وخـــلاءٌ حَـــوْلَيَـــهْ

وهو لزفيان السعدي في ديوانه (ص ١٠٠)، والخصائص (١/ ٣٣٤)، ولسان العرب (٥/ ٣٥٩ ـ زيز، ١٤/ ٣٤٦ ـ روي)، ونوادر أبي زيد (ص ٩٧). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٨٩)، ولسان العرب (١٤/ ٤ ـ أبي، ١٤/ ٣٣٥٤ ـ زيا).

وما ذكرناه من أنّهما بمعنى المثنى ولفظهما مفرد هو مذهب البصريين، وعلى هذا فألف كلا منقلبة عن واو. وقيل عن ياء. ووزنها فِعَل[1] كـ «مِعًى»، ووزن كِلْتا: فِعْلَى كذِكْرَى. وألفها للتأنيث، والتاء بدل عن لام الكلمة، وهي إما واو، وهو اختيار ابن جِنّي، وأصلها: كِلْوَى، أو ياء وهو اختيار أبي عليّ.

وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث، إذ الألف تصير تاءً في بعض الأحوال فتخرج عن علم التأنيث.

وذهب بعضهم: إلى أن التاء زائدة للتأنيث بدليل حذفها في النسب وقولهم: كِلَوِيّ، كما يقال في أخت: أُخَوِيّ.

وردّ بأن تاء التأنيث لا تقع حشواً، ولا بعد ساكن غير ألف.

وذهب آخر إلى أنها زائدة للإلحاق، والألف لام الكلمة وعليه الجَرْمِيّ. وفي قولٍ: الألف للإلحاق. وفي قولٍ: أصل.

وذهب الكوفيون إلى أن لفظهما مثنى. وأصلهما: كِل، بدليل سماع مفرد كلتا في قوله:

٦٠ ـ في كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامَى واحِدَهْ[2]

وأجيب بأنه حذف الألف للضرورة. وعلى الأول يجوز في ضميرها مراعاة اللفظ والمعنى، قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ﴾ [الكهف: ٣٣].

وقال الشاعر:

٦١ ـ كِلاَهُما حين جدّ الجَرْيُ بينهما ... قد أقْلَعَا، وكلا أنْفَيْهما رَابي[3]

---

(١) تحرّفت في الأصل إلى «فعلى» والصواب ما أثبتناه.

(٢) رُوي هذا الرجز:

في كلت رجليها سلامى واحدَهْ ... كلتاهما قد قُرنت بزائدَهْ

ورُوي: «سلامى زائدَهْ... قد قرنت بواحدَهْ» وروي «مقرونة» مكان «قد قرنت». والبعض يفتح تاء «كلت» وبعضهم يكسرها.

والرجز بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٨٨)، والإنصاف (٢/ ٤٣٩)، وخزانة الأدب (١/ ١٢٩، ١٣٣)، والدرر (١/ ١٢٠)، وشرح الأشموني (١/ ٣٢)، ولسان العرب (١٥/ ٢٢٩ ـ كلا)، واللمع في العربية (ص ١٧٢)، والمقاصد النحوية (١/ ١٥٩).

والسلامى: واحدة السلاميات، وهي عظام الأصابع في اليد والقدم، وتسمّى القصب.

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في أسرار العربية (ص ٢٨٧)، وتخليص الشواهد (ص ٦٦)، وخزانة =

قال ابن مالك: وندر هذا الاستعمال، أي الإعراب كالمثنى في متمحّض الإفراد كقوله:

٦٢ ـ علـى جَـرْدَاء يَقْطَـعُ أبهْـرَاهَـا ... حِـزَامُ السَّـرْجِ فـي خَيْـل سِـراعِ[1]

ثنّى الأبهر وهو عِرْق مجازاً.

تنبيه: قال ابن مالك: هذه الكلمات يعني الملحقة بالمثنّى لا تسمى مثنّاة، فإن أطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة، لا الاصطلاح، كما يقال لاسم الجمع جمع. انتهى. فأفاد أنها يقال لها: أسماء تثنيةٍ كما يقال: أسماءُ جمع.

(ص): مسألة:

(ش): لا يثنّى ولا يجمع غالباً جمعٌ، واسْمُه، واسمُ جنس، إلا إن أطلق على بعضه. وجوّزها ابن مالك في اسم جمعٍ ومكسّر لا متناهٍ ـ ولا ما لا ثاني له، وكل وبعض، ونحو: (فلان)، وأفْعَلُ مِنْ، واسمُ فعلٍ، ومحكيٌّ من جملة، ومختصٌّ بالنفي، وشرطٌ، ومبنيٌّ إلاّ ذَانِ وتَانِ، واللذان واللتان على الأصح. ولا ثواني الكنى. وأجمع وجمعاء وإخوته، خلافاً للكوفيّة فيهما.

والمختار جواز المزج، وذي وَيْهِ. ثم في حذف عجزه قولان دون أسماء العدد، غير مائة وألف، وفي مختلفي المعنى. ثالثها: يجوز إن اتّفقا في المعنى الموجِب للتسمية. ويُنكّر العلَمُ. والأجود أن يحكى إلاّ نحو: جماديين، وعمايتين[2]، وأذرعات ومنع المازني المعدول. وما فيه أل. قيل: يبقى، وقيل: يعوّض. ولا يغني غالباً عطف إلاّ بفصل، ولو

= الأدب (٤/ ٢٩٩)، والخصائص (٣/ ٣١٤)، والدرر (١/ ١٢٢)، وشرح التصريح (٢/ ٤٣)، وشرح شواهد المغني (ص ٥٥٢)، ونوادر أبي زيد (ص ١٦٢)، ولم أقع عليه في ديوانه. وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب (٩/ ١٥٦ ـ سكف). وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٤٤٧)، والخزانة (١/ ١٣١)، والخصائص (٢/ ٤٢١)، وشرح الأشموني (١/ ٣٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٧١)، وشرح المفصل (١/ ٥٤)، ومغني اللبيب (ص ٢٠٤).

ورابي: يقال: ربا الفرس: انتفخ من عدو أو فزع. انظر المعجم الوسيط (ص ٣٢٦).

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٢٤)

والشاهد في البيت وقوع المثنى وهو قوله «أبهراها» موقع المفرد؛ لأنه ليس للدابة سوى أبهر واحد، وهو عرق في الظهر، ويقال للظهر نفسه: الأبهر. وهذا الوقوع نادر.

(٢) المراد هنا «عمايتين» وهما اسما جبلين، كما سيأتي بعد ثلاث صفحات، وانظر معجم ما استعجم (ص ٩٦٦). والعماية والعماءة: السحابة الكثيفة المطبقة. والعرب تقول: أشدّ برد الشتاء شمالٌ جربياء في غبِّ سماء تحت ظل عماء. (اللسان: ١٥/ ١٠٠ ـ مادة عمي).

مُقدّراً. ويؤتى بالمحكي بذوا وذَوُو. وكذا المزج إن مُنِع. واستغْنَوْا بِسِيّان، وضَبُعان عن سواءان وضِبْعانَان وحُكِيَا.

ويستوي في التثنية مذكر وغيره، ولا تحذف التاء إلاّ في: أَلْيَة وَخُصْيَة.

[شروط التثنية والجمع]

(ش): جمعتُ ما لا يثنى ولا يجمع من الألفاظ، جمعاً لا تظفر به في غير هذا الكتاب، وأنا أشرحه على طريقة أخرى، فأقول: للتثنية والجمع شروط:

أحدها: الإفراد، فلا يجوز تثنية المثنى، والجمع السالم، ولا المكسّر المتناهي، ولا جمع ذلك اتّفاقاً، ولا غيره من جموع التكسير، ولا اسم الجمع، ولا اسم الجنس إلاّ إن تُجوِّز به فأطلق على بعضه نحو: لَبنين، وماءين، أي ضَرْبَيْن منهما.

وندر في الجمع قولُهم: لِقَاحانِ[1] سَوْدَاوانِ، وقوله:

٦٣ ـ عنـد التّفَـرُّقِ فـي الْهَيْجَـا جِمَـالَيْـنِ[2]

وفي اسمه قوله:

٦٤ ـ قَـوْمـاهُمَـا أَخَـوَانِ[3]

وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع، والجمع المكسر، فقال: مقتضى الدليل ألاّ يثنى ما

(١) تثنية لقاح، وهو ماء الفحل من الإبل أو الخيل أو غيرهما. (المعجم الوسيط: ص ٨٣٤).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

لأصبـح القـوم أوبـاداً ولـم يجـدوا

وهو لعمرو بن العداء في خزانة الأدب (٨/ ٥٧٩، ٥٨٠)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٦٠)، ولسان العرب (٣/ ٤٤٣ ـ وبد، ١١/ ٤٦٤ ـ عقل). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٢٠٣)، وشرح المفصل (٤/ ١٥٣)، ومجالس ثعلب (١/ ١٧١)، والمقرب (٢/ ٤٣).

وقد ثنّى الجمع المكسّر «جمال» أي: قطيعين من الجمال، وأراد جمالاً ههنا وجمالاً ههنا؛ وذلك أن أصحاب الإبل يعزلون الإناث عن الذكور.

والأوباد: جمع وَبَد، أي فقير؛ وقوم أوباد وقد وَبِدَتْ حالُهُ تَوْبَدُ وَبَداً. انظر اللسان (٣/ ٤٤٣ ـ وبد).

(٣) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

وكـلُّ رفيقَـيْ كـلِّ رَحْـلٍ ـ وإن همـا تعـاطـى القنـا قـومـاهُمـا ـ أخـوانِ

وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣٢٩)، وخزانة الأدب (٧/ ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٩)، والدرر (٥/ ١٣٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٣٦)، ولسان العرب (١٥/ ٤٢٤ ـ يدي)، ومغني اللبيب (١/ ١٩٦).

دل على جمع، لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد، فاستغنى عن العطف بالتثنية ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع في نحو مساجد، ومصابيح. وفي المثنى والمجموع على حدّه مانع آخر، وهو استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين في كلمة واحدة.

قال: ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى به، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع.

قال: ومن تثنية اسم الجمع ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الأنفال: ٤١] اهـ.

الثاني: الإعراب، فلا يثنى، ولا يجمع المبنيّ. ومنه أسماء الشرط، والاستفهام، وأسماء الأفعال. وأما نحو: يا زيدان، ولا رجلين، فإنه ثنّي قبل البناء.

وأما ذان وتان، واللذان واللتان، فقيل: إنها صِيَغ وُضِعَتْ للمثنى، وليست من المثنى الحقيقي، ونسب للمحققين، وعليه ابن الحاجب وأبو حيّان.

وقيل: إنها مثنّاة حقيقة، وأنّها لما ثُنّيت أعربت. وهو رأي ابن مالك.

وأما «الذين» فصيغةٌ وضعت للجمع اتّفاقاً، فلا يجمع.

الثالث: عدم التركيب. فلا يثنى المركّب تركيب إسناد، ولا يجمع اتفاقاً نحو: تأبّط شَرّاً، وهو المراد بقولي: «ومَحْكِيٌّ من جملة».

وأما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه، فالأكثر على منعه لعدم السماع ولشبهه بالمحكي.

وجوز الكوفيّون تثنية نحو بعلبك، وجمعه. واختاره ابن هشام الخضراوي[1]، وأبو الحسين بن أبي الربيع.

وبعضهم تثنية ما ختم بـ «وَيْه» وجمعه، وهو اختياري.

قال خطاب[2] في (التّرشيح)[3]: فإن ثنّيت على مَن جعل الإعراب في الآخر، قلت:

---

(١) هو ابن البرذعي محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٢) هو خطّاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر. نحوي قطن بطليوس. من تصانيفه: الترشيح (أو التوشيح) في النحو، ومختصر الزاهر لابن الأنباري في معاني الكلام الذي يستعمله الناس. توفي خطاب بعد سنة ٤٥٠ هـ. انظر التكملة لابن الأبار (١/ ٤٢)، وبغية الوعاة للسيوطي (ص ٢٤٢)، وكشف الظنون (ص ٥٠٧، ٩٤٨)، وإيضاح المكنون (١/ ٢٨١). =

معدي كَرِبان، ومعدي كَرِبَيْن، وحَضْرَمَوْتَان وحضرمَوْتَيْنِ. أو على من أعرب إعراب المتضايفين قلت: حضرَاموْتٍ، وحضْريْ موتٍ. وقال في المختوم بـ «وَيْهِ»: تلحقه العلامة بلا حذف نحو سِيبويهان، وسِيبَوَيْهونُ.

وذهب بعضهم: إلى أنه يحذف عجزه، فيقال: سِيبان، وسِيبُون.

ويتوصّل إلى تثنية المركب إسناداً بذوا، وإلى جمعه بذوو، فيقال: جاءني ذَوا تأبّط شرّاً، وذَوُو تأبْط شرّاً، أي صاحِبَا هذا الاسم، وأصحاب هذا الاسم. وكذا المزج عند مَنْ منع تثنيته وجمعه.

وأما الأعلام المُضافة نحو أبي بكر، فيستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه.

وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما، فتقول أَبَوا البكرين، وآباء البَكْرِين.

الرّابع: التنكير، فلا يثنى العلم، ولا يُجمع باقياً على علميته، بل إذا أريد تثنيته وجمعه قدّر تنكيره، وكذا لا تثنى الكناياتُ عن الأعلام نحو فلان وفلانة، ولا تجمع، لأنها لا تقبل التنكير.

والأجود إذا ثُني العلم أو جمع أن يُحلّى بالألف واللام عوضاً عما سلب من تعريف العلميّة.

ومقابل الأجود ما حكاه في (البديع)[١]: أن منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله، فيقول زيدان، وزيدون.

قال أبو حيّان: وهذا القول الثاني غريبٌ جداً لم أقف عليه إلاّ في هذا الكتاب.

ويستثنى نحو: جُمَادَيْين: اسْمي الشّهر، وعَمَايتين: اسمي جبلين، وأذرعات وعرفات، فإن التثنية والجمع فيها لم تَسْلُبْها العلمية، ولذا لم تدخل عليها الألف واللام، ولم تُضَف. قال:

٦٥ ـ حتــى إذا رجــب تَــوَلّــى وانقضــى ... وجُمَــادَيَــانِ، وجــاء شهــرٌ مقبــلُ[٢]

= (٣) الترشيح في النحو؛ كذا في إيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي (١/ ٢٨١). وفي كشف الظنون (ص ٥٠٧): «التوشيح».

(١) «البديع في النحو» لمحمد بن مسعود الغزي. تقدم التعريف به. راجع الفهارس العامة. وهناك كتابان بهذا الاسم أيضاً لابن الأثير ولأبي الحسن الربعي.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي العيال الهذلي في الدرر (١/ ١٢٥)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٤٣٤). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٧١)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٢٨). =

وقال:

٦٦ ـ لـو أن عُصْـم عَمَـايتيـن ويَـذْبُـلٍ[١]

ومنع المازني تثنية العلم المعدول نحو: عمر، وجمعه جمع سلامة أو تكسير، وقال: قول: جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر، قال أبو حيان: ولا أعلم أحداً وافقه على المنع مع قول العرب: العُمَران، فإذا ثني على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى ولى.

وإذا ثنّي ما فيه أل، كالرجل، فقيل تبقى فيه أل، وقيل تحذف ويعوض منها مثلها، حكاهما[٢]، وتبعه أبو حيان من غير ترجيح.

ومما لا يثنّى لتعريفه أجمع وجمعاء في التوكيد وإخوته خلافاً للكوفيين.

الخامس: اتّفاق اللفظ، فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود، كشمس، وقمر، والثريّا، إذا قصدت الحقيقة. وهل يشترط اتفاق المعنى؟ فيه أقوال: أحدها: نعم، وعليه أكثر المتأخرين فمنعوا تثنية المشترك والمجاز وجمعها، ولحّنُوا المعرّي[٣] في قوله:

٦٧ ـ جـاد بـالعيـن حيـن أعمـى هـواهُ عَيْنَـهُ، فـانثنـى بـلا عَيْنَيْـنِ[٤]

= وفي البيت شاهد آخر، وهو أن الواو في «وجماديان» لم تفد الترتيب؛ لأن رجباً يأتي بعد جماديين.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

سمعـت حـديثـك أنـزلا الأوعـالا

والبيت لجرير في ديوانه (ص ٥٠)، والدرر (١/ ١٢٥)، ومعجم ما استعجم (ص ٩٦٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥/ ٦٥)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٦٠)، وتذكرة النحاة (ص ١٥٣)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤٦٢)، وشرح المفصل (١/ ٤٦)، والمنصف (١/ ٢٤٢، ٣/ ٤١).

والشاهد في البيت قوله «عمايتين» حيث ورد علماً دون أن تسلب التثنية علميته.

و «عمايتين» جبال حمر وسود لأن الناس يضلون فيها ويسيرون مرحلتين، وقيل: عمايتان: جبل بنجد، وقيل بالبحرين. وانظر معجم ما استعجم (ص ٩٦٦).

(٢) أي المازني.

(٣) قال الشنقيطي في الدرر اللوامع (١/ ١٢٦): البيت ليس للمعري المتوفى سنة ٤٩٩ بل هو للحريري المتوفى سنة ٥١٦، أورده في مقامته العاشرة؛ قال: «وتلحينه ليس بجيد، ويكفي في ذلك أن ابن الخشّاب لم يتعرض له في هذا البيت مع تحامله عليه، والمسألة إذا ورد فيها خلاف ولو ضعيفاً لا يسوغ فيه اعتراض».

(٤) البيت من الخفيف؛ وهو في الدرر (١/ ١٢٦)، ونسبه للحريري. وراجع الحاشية السابقة.

والتمثيل به في قوله: «فانثنى بلا عينين» حيث ثنّى المشترك الذي لا تجوز تثنيته، فـ «العين» الأولى =

والثاني: لا، وصححه ابن مالك تبعاً لأبي بكر بن الأنباري[1] قياساً على العطف، ولوروده في قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]. وقوله ﷺ: «الأيدي ثلاثة، فيد الله العليا، ويد المعطي، ويد السائل السفلى»[2]. وقول العرب: الْقَلَمُ أحَد اللِّسانَيْن، وخفة الظهر أحد اليسارَين، والغُرْبة أحد السِّبَاءَيْن، واللّبن أحد اللحمين، والحِمْيَةُ أحد المَوْتَيْنِ، ونحو ذلك.

والثالث: وعليه ابن عصفور: الجوازُ إن اتّفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو: الأحمران للذهب والزعفران، وإلاّ فالمنع.

السادس: أن لا يستغنى عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره وجمعه فلا يثنى (بعض) للاستغناء عنه بتثنية جزء، ولا (سواء) للاستغناء عنه بسيّان، تثنية: سِيّ، ولا ضِبْعانٌ اسم المذكّر للاستغناء عنه بتثنية ضَبُع اسم المؤنث. على أنّه حكي: سَوَاءَان، وضِبْعَانان.

ولا تثنى ولا تجمع أسماء العدد خلافاً للأخفش غير مائة وألف للاستغناء عنها، إذ يُغْنِي عن تثنية ثلاثةٍ ستةٌ، وعن تثنية خَمْسٍ عَشَرةٌ، وعن تثنية عَشَرةٍ عشرون، وعن جمعها: تسعةٌ، وخمسةَ عشَرَ، وثلاثون، ولمّا لم يكن لفظ يغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما، ثُنِّيا

= بمعنى المال، و«العين» الثانية بمعنى أداة البصر، ومن شرط المثنى أن يتّحد لفظه ومعناه، قال في التسهيل: «وفي المعنى على رأي». وقال الدماميني: لا يجوز تثنية المشترك باعتبار مدلولاته المختلفة، وعلى هذا الرأي أكثر المتأخرين؛ ولهذا لحّن الشاعر في هذا القول.

(١) أبو بكر بن الأنباري: هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري. أديب، نحوي، لغوي، مفسر، محدث. ولد بالأنبار على الفرات سنة ٢٧١ هـ، وأخذ عن أبيه وثعلب وطائفة؛ وعنه الدارقطني وغيره. وكان يتردد إلى أولاد الخليفة الراضي بالله يعلمهم. توفي ليلة عيد النحر من ذي الحجة سنة ٣٢٨ هـ ببغداد. من تصانيفه الكثيرة: الكافي في النحو، غريب الحديث، الهاءات في كتاب الله عزَّ وجلَّ، أدب الكاتب ولم يتمه، والمشكل في معاني القرآن لم يكمل. انظر تاريخ بغداد (٣/ ١٨١ ـ ١٨٦)، ووفيات الأعيان (١/ ٦٣٧، ٦٣٨)، ومعجم الأدباء (١٨/ ٣٠٦ ـ ٣١٣)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٥٧ ـ ٥٩) وغيرها.

(٢) رُوي الحديث من طرق وأسانيد متعددة. فرواه أبو داود في سننه (حديث رقم ١٦٤٩)، وأحمد في المسند (١/ ٤٤٦، ٣/ ٤٧٣، ٤/ ١٣٧)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٩٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٩٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٠٨)، والبغوي في شرح السنة (٦/ ١١٤)، والمنذري في الترغيب والترهيب (١/ ٥٨٥)، والسيوطي في الدر المنثور (١/ ٢٥٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣٢٢)، وأبو نعيم في تاريخ أصفهان (١/ ١٥٦)، والمتقي الهندي في كنز العمال (رقم ١٦٠٤٧ و ١٦١٥٣ و ١٦١٥٤ و ١٦٧٦٧ و ١٦٧٦٨).

وجُمِعًا. واستدل الأخفش على ما أجازه بقوله:

٦٨ ـ لهـا عنـد عـالٍ فـوق سَبْعَيْـنِ دائـمِ[١]

وأجيب بأنه ضرورة.

ولا يثنَّى أجمع وجمعاء على رأي البصريين للاستغناء عنهما بِكِلاَ وكِلْتَا.

ولم يجمع (يسارٌ) استغناءً عنه بجمع (شمال)، قاله ابن جني في كتاب (التّمام)[٢] .

السابع: أن يكون فيه فائدة، فلا يثنى (كلٌّ) ولا يجمع، لعدم الفائدة في تثنيته وجمعه وكذا الأسماء المختصّة بالنفي كأحَدٍ وعَرِيب، لإفادتها العموم، وكذا الشرط، وإن كان معرباً، لإفادته ذلك.

الثامن: أن لا يشبه الفعل، فلا يُثَنّى ولا يجمع (أفعل من)، لأنه جارٍ مَجْرى التعجب، ولا (قائم) من: أقائم زيد ـ كما سيأتي في أوائل المبتدأ، لأنه شَبِيهٌ بالفعل.

وبقي في المتن مسألتان:

إحداهما: أصل التثنية والجمع العطف، وإنما عدل عنه للاختصار فلا يجوز الرجوع إليه، لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا في ضرورة كقوله:

٦٩ ـ لَيْـثٌ وليـثٌ فـي مجـال ضَنْـكِ[٣]

وهو في الجمع أقبح منه في التثنية لكثرة ألفاظه، ويُسَوِّغه في الاختيار فصلٌ ظاهر نحو: مررت بزيد الكريم، وزيد البخيل، أو مقدّر كقول الحجّاج ـ وقد نُعِي له ابنُه وأخوه: «إنّا لله، محمد ومحمد في يوم واحد، محمد ابني، ومحمد أخي».

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فلـن تستطيعـوا أن تـزيلـوا الـذي رَسَـا

وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣١١). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٥)، والدرر (١/ ١٢٧).

وأراد بالسبعين: سبع سموات وسبع أرضين.

(٢) هو كتاب «التمام في شرح شعر الهذليين» وهو ما أغفله السكري في كتابه «شرح شعر الهذليين» وقد طبع هذا الكتاب في بغداد سنة ١٣٨١ هـ، بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي.

(٣) الرجز لواثلة بن الأسقع أو لجحدر بن مالك في خزانة الأدب (٧/ ٤٦١، ٤٦٤)، والدرر (١/ ١٢٨)، ولجحدر في لسان العرب (١٠/ ٤٢٠ ـ درك). وبلا نسبة في المقرب (٢/ ٤١). وبعده:

كـلاهمـا ذو أَشَـرٍ ومَحْـكِ

الثانية: يستوي في التثنية المذكر والمؤنث، فلا تحذف تاء التأنيث مما هي فيه إلا مِن: ألية وخُصْية، فإنهم قالوا: ألْيان، وخُصْيَان وكان القياس ألْيَتَيْن، وخُصْيَتَيْن، لكنّه سمع في المفرد أليٌ، وخُصْيٌ، فأجروا التّثنية عليه إيثاراً للتخفيف مع عدم الإلباس. وقد صرّح ابن مالك بأنه مما استغني عن تثنيته بتثنية غيره.

(ص): ولا يتغيّر، لكن تقلب ألفُ مقصورٍ فَوْقع ثُلاثي، أو يَائيّ، أو مقلوبة عن نون إذن ياءً، وغيرِه واواً. وقيل: إلا في ثلاثي وَاوِيٍّ مكسور الأول، أو مضمومه، وفي الأصلية والمجهولة. ثالثها: الأصح إن أُمِيلتا ياءً وإلاّ واواً. ورابعها: إن أُمِيلت، أو صارت ياء في حال، وقلب همز مبدلٍ من ألف التأنيث واواً أولى في الملحقة، وتركه في المبدل من أصل، خلافاً للجُزُولي. وورد تصحيح مبدلة من ألف، وقلبها والتي من أصلٍ ياءً، والأصلية واواً، وحذف زائدة خامسة، وألف وهمز قاصعاء[1]، ولا يقاسُ على الأصح.

وقيل: مِذْرَوان[2] وثنايان[3]، لعدم الإفراد. ولا تردّ فاء ثُلاَثِيّ وعينهُ ولامُه إن عُوّض الوصل، وإلاّ فما عاد في إضافة لا غيره على الأجود.

---

(١) القاصعاء: جحر يحفره اليربوع فإذا دخل فيه سدّ فمه لئلا يدخل عليه حيّة أو دابّة، جمعه: قواصع. (المعجم الوسيط: ص ٧٤٠).

(٢) في اللسان (١٤/ ٢٨٥ ـ ذرا): «المِذْرَى: طرف الألية، والرانفة ناحيتها؛ وقولهم: جاء فلان ينفض مذرويه إذا جاء باغياً يتهـدّد... وقيل: المذروان أطراف الأليتين ليس لهما واحد، وهو أجود القولين لأنه لو قال مذرى لقيل في التثنية مذريان بالياء للمجاورة». وانظر الحاشية التالية.

(٣) في حديث عمرو بن دينار قال: رأيت ابن عمر ينحر بدنته وهي باركة مثنيّة بِثِنايَيْن، يعني معقولة بعقالين، ويسمى ذلك الحبل الثناية؛ قال ابن الأثير: وإنما لم يقولوا «ثناءين» بالهمز حملاً على نظائره؛ لأنه حبل واحد يشدّ بأحد طرفيه يد وبطرفه الثاني أخرى، فهما كالواحد، وإنما جاء بلفظ اثنين فلا يفرد له واحد. قال سيبويه: سألت الخليل عن الثنايين فقال: هو بمنزلة النهاية لأن الزيادة في آخره لا تفارقه فأشبهت الهاء، ومن ثم قالوا مذروان فجاؤوا به على الأصل لأن الزيادة فيه لا تفارقه. قال سيبويه: وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم عقلته بثنايين وهنايين لِمَ لم يهمزوا؟ فقال: تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد. وقال ابن جني: لو كانت ياء التثنية إعراباً أو دليل إعراب لوجب أن تقلب الياء التي بعد الألف همزة فيقال عقلته بثناءين؛ وذلك لأنها ياء وقعت طرفاً بعد ألف زائدة فجرى مجرى ياء رداء ورِماءٍ وظباءٍ. وعقلته بثنيين إذا عقلت يداً واحدة بعقدتين، يُظهرون الياء بعد الألف وهي المدة التي كانت فيها، ولو مدّ مادٌّ لكان صواباً كقولك كساء وكساوان وكساءان. قال: وواحد الثنايين ثِناءٌ مثل كساء ممدود. قال أبو منصور: أغفل الليث العلة في الثنايين وأجاز ما لم يجزه النحويون؛ قال أبو منصور عند قول الخليل تركوا الهمزة في الثنايين حيث لم يفردوا الواحد، قال: هذا خلاف ما ذكره الليث في كتابه لأنه أجاز أن يقال لواحد الثنايين ثناء، والخليل يقول لم يهمزوا الثنايين لأنهم لا يفردون الواحد منهما. انظر لسان العرب (١٤/ ١٢١، ١٢٢ ـ مادة ثني).

ويقال: أبان، وأخان، ويديان، ودميان ودموان، وفميان وفموان، بقلّة. ويجوز في ذات: ذاتا، وذواتا.

(ش): إذا ثُنِّي الاسم لحقته العلامة من غير تغيير سواء كان صحيحاً نحو، زيد، أم مُعْتَلّاً جارياً مجراه، وهو ما آخره ياءٌ أو واوٌ ساكنٌ ما قبلها مشدّدتان أو مخففتان، نحو: مرميّ، ومغزوّ، وظبْي، ودلو، أم منقوصاً نحو شجٍ، أم مهموزاً غير ممدود نحو، رشَأ[1]، وماء ووضوء، ونبيء، أم ممدوداً همزته أصلية نحو: قُرّاء وَوُضّاء فجميع ذلك تلحقه الألف أو الياء بلا تغيير إلا فتح ما قبل العلامة وردّ ياء المنقوص.

وأما المقصور فتقلب ألفه ياء إن كانت زائدة على ثلاثة كَمَلْهى، ومُعْطى، ومُسْتَدعى، أو ثالثة بدلاً عن ياء كرحًى، أو أصلية أو مجهولة، وأميلت فيهما، كبلى ومتى عَلَمَيْن، أو مقلوبة عن ألف[2] إذن علماً فيقال في التثنية: مَلْهَيَان، ومُعْطَيان، ومُسْتَدعيان، ورحَيَان وبَلَيَان، ومَتَيان، وإذَيانِ. وما عدا ذلك تقلب واواً: وهي الثالثة المبدلة من واو كعصاً وعَصَوان، والأصلية غير المُمَالة كإذا علَماً وإذوان. والمجهولة غير المُمَالة كَدَداً، هو اللهو، فإنه استعمل منقوصاً كحديث: «لست من الدّد، ولا الدّد مني»[3] ومتمّماً بالنون نحو دَدَنٌ، وبالدال: دَدٌّ[4]، ومقصوراً: (دَدا)، فلا يدرى، هل ألفه عن ياء أو واو، لأن الألف في الثلاثيّ لا بد أن تكون عن أحدهما.

وذهب بعض النحويين: إلى أن تثنية الأصلية والمجهولة بالياء مطلقاً سواء أميلت أم لم تمل. قال ابن مالك: ومفهوم قول سيبويه عاضدٌ لهذا الرأي.

وذهب آخر: إلى أنهما بالواو مطلقاً. وذهب الأخفش إلى أنهما إن أميلتا أو انقلبتا إلى الياء في حال نحو: لدى وإلى، قلبت ياء، وإلاّ قلبت واواً. فهذه أربعة أقوال حكاها أبو حيّان.

وذهب الكسائي: إلى أن تثنية الثالثة المبدلة من واو بالياء إذا كان أول الكلمة مكسوراً كرِباً ورِضًى، أو مضموماً كضُحًى وعُلاً.

وأما الممدود، فإن كانت همزته مبدلة من ألف التأنيث نحو: حمراء قلبت واواً نحو:

---

(١) الرَشأ: الظبي إذا قوي ومشى مع أمه. جمعه أرشاء.

(٢) كذا في الأصل: «ألف إذن» والصواب: «نون إذن» لأن الكلام على الألف التي ستقلب.

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/٢١٧)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩/٣٤٤)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٨/٢٢٥، ٢٢٦)، والدولابي في الكنى والأسماء (١/١٧٩)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٦/٥٢٩)، والعقيلي في الضعفاء (٤/٤٢٧)، وابن أبي حاتم في علل الحديث (٢٢٩٥).

(٤) تحرفت في الأصل إلى: «ددد» والصواب ما أثبتناه؛ وانظر لسان العرب.

حمراوان، وورَدَ تصحيحُها وقلبها ياء، حكى أبو حاتم: حمراءان، وحكى غيره: حمرايان، فقاس على ذلك الكوفيون ومنعه غيرهم.

وإن كانت ملحقة نحو: عِلْباء[1] وحِرْباء جاز فيها القلب واواً وهو الأولَى، والتصحيح نحو: عِلْباوان، وعِلْباءان.

وإن كانت مبدلة من أصل نحو: كساء، ورداء جاز فيها الوجهان، والتصحيح أولى نحو: كساءان، وكساوان، هذا مذهب الجمهور. وسوّى الجُزُولي[2] بينها وبين التي قبلها في أنّ الأَوْلى إقرار الهمز. وورد في هذه القلبُ ياءً، حُكِي كسايان، فقاسه الكسائيّ، وخالفه غيره منهم ابن مالك.

وإن كانت أصليّة فتقدّم أنها تصحّح، وقد ورد قلبها واواً، سمع قُرّاوان، ووُضّاوان في تثنية قُرّاء ووُضّاء، فقاسه الفارسي وخطّأهُ النحاة.

وورد أيضاً حذف الزائدة، وهي خامسة، سمع خَوْزلاَنِ في خَوْزلَى[3]. وحذف الألف والهمزة مما طال من الممدود، سمع: قاصعان، وعاشوران، وخنفسان، وقرفصان، وبَاقِلان، في قاصعاء، وعاشوراء، وخنفساء، وقرفصاء، وباقِلاء. فقاس الكوفيون على ذلك في المسألتين، ومنعه غيرهم لِقِلّة الوارد منه، فَقْولي: «ولا يقاس على الأصح» عائد إلى ست مسائل: تصحيح المبدلة وما بعده. وقد صحّح العرب مِذْرَوَيْن، وثِنَايَيْن، وكان القياس مِذْرَيَيْن، وثِنَاوَيْن، أو ثِنَاءيْن[4]، لأن الألف الأولى رابعة.

والثاني: مثل كساء إلا أن الكلمتين بنيتا على التثنية، ولم يُسْتعمل فيهما الإفراد ـ كما تقدم ـ فصحتا.

ولا يُردّ في التثنية ما حذف من فاءٍ وعينٍ ولام، إن عوّض منه همز الوصل، فيقال في اسم: اسمان.

وإن لم يعوّض منه، فإن ردّ في الإضافة رُدّ هنا، وإلاّ فلا. هذا هو الأجود.

فمن الأول: المنقوص، كقاضٍ، وأب، وأخ، وحم، فيقال: قاضيان، وأبوان، وأخوان، وحموان.

ومن الثاني: هن، ويد، ودم، وفم، وسَنَة، وحِرٌ، فيقال: هَنَان، ويَدَان، ودَمان، وفمان، وسَنَتَان، وحِرَان.

---

(١) علباء البعير: عصب عنقه.

(٢) تقدم التعريف به. راجع الفهارس العامة.

(٣) الخوزلى والخيزلى: مشية فيها تثاقل، ومثلها الخوزرى والخيزرى. انظر اللسان (مادة خزر وخزل).

(٤) راجع الحاشية ٣ ص ١٤٦.

وشذّ في الأول: أبان وأخان، وفي الثاني: هَنَوان، ويديان، ودميان ودموان وفميان وفموان. وقيل: ليس بشاذ، وإنما أبان، وأخان، على لغة التزام النقص في الإفراد والإضافة، ويديان وما بعده على لغة القَصْر فيها.

قال أبو حيّان: وأما ذو مال، فيقال فيها: ذوا مال. فإن قلنا المحذوف من (ذو) اللام، فهي لم تردّ، أو العين فكذلك، لأن الواو الموجودة هي اللام.

وأمّا ذات، فقالوا في تثنيتها: ذاتَا على اللفظ بلاَ رَدٍّ، وهو القياس كما ثُنّي ذو على لفظه قال:

٧٠ ـ يـا دَارَ سَلْمَـى بيـن ذاتَـي العُـوجْ[1]

وذواتا على الأصل بردٍّ لام الكلمة وهي الياء ألفاً، لتحرك العين وهي الواو قبلها، وهو الكثير في الاستعمال. قال تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨].

---

(١) الرجز لرجل من بني سعد في شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٣)، ولسان العرب (٢/ ٣٠١ ـ سمهج). وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة (٢/ ٧٩)، وأسرار العربية (ص ٢٥٥)، والدرر (١/ ١٣٠)، وسمط اللآلي (ص ٧٧١)، ومعجم البلدان (٣/ ٢٤٦ ـ سماهيج). وهذا البيت ورد ضمن ثلاثة أبيات من الرجز، هي:

يـا دار سلمـى بيـن ذاتـي العـوجْ   جـرَّتْ عليهـا كـلُّ ريـح سيهـوجْ
مـن عـن يميـنِ الخـطِّ أو سمـاهيـجْ

وسيهوج: شديدة. و«ذاتي العوج» كأنهما موضعان لم أجدهما في معجم البلدان ولا في مراصد الاطلاع. وسماهيج: اسم موضع ذكره في معجم البلدان (٣/ ٢٤٦).

البابُ الخامس: جمع المذكر السالم

(ص): الخامس: جمع المذكر السالم، فبالواو والياء إن كان لعاقل أو شبهه خالياً من تاء التأنيث، علماً أو مصغراً، أو صفة تقبل التاء إن قُصِد، أو أفعل تفضيل. وجوّزه الكوفية في ذي التاء، وصفةٍ لا تقبلها. وحكمه كالتثنية، لكن يحذف آخر المنقوص، ويضم ويكسر، والمقصور يفتح. وقيل كمنقوص، وقيل: إن كان أعجمياً، أو ذا ألف زائدة.

(ش): الباب الخامس من أبواب النيابة جمع المذكر السالم، فإنه يرفع بالواو، وينصب ويجرّ بالياء.

ثم هذا الجمع موافقٌ للتثنية في شروطها ـ كما تقدم ـ ويزيد بشروط:

أحدها: أن يكون لعاقل، كالزّيدين. أو مشبّه به نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]. ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]. جمع صفة الكواكب والسماء والأرض، لمّا أثبت لها ما هو من شأن العقلاء من السّجُود، والخطاب. فإن خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشِقٍ علم كلب، وسابقٍ صفة فرس.

الثاني: أن يكون خالياً من تاء التأنيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلاً كأحمد وعمر، أم وضع لمؤنّث ثم سمّي به مذكر.

قال أبو حيّان: فلو سمّيت رجلاً زينب أو سلمى، جُمع بالواو والنون بإجماع، اعتباراً بمسمياتها الآن، فإن لم يخل منها لم يجمع بها، كأخت، وطلحة ومسلمات، أعلام رجال. قاله أبو حيّان. ولذلك عُبِّر بتاء التأنيث دون هائه، ليشمل ما ذكر. ثم العلّة لما ذكر، أنه لا يخلو، إما أن تحذف له التاء أوْ لا، ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين، وعلى الأول الإخلال، لأنّها حرف معنى، فقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة، لأن العلمية تُسجِّل الاسم، وتحصره من أن يزاد فيه أو ينقص.

وخالف الكوفيّون في هذا الشرط، فجوّزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقاً، فقالوا في طلحة، وحمزة، وهُبَيرة: طلحون، وحَمْزون، وهُبَيْرون، واحتجّوا بالسماع والقياس.

أما السّماع فقولهم في «عَلانية» للرجل المشهور: «علانون»، وفي «ربعة» للمعتدل القامة: ربعون.

وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير، وإن أدى أيضاً إلى حذف التاء. قال:

٧١ ـ وَعُقْبَةُ الأعْقَابِ في الشَّهْرِ الأصَمّ[١]

وأجيب عن السّماع بشذوذه، وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة، ولا تأنيث في جمع السّلامة يعقُبها. على أنّ جمعه تكسيراً غير مسلّم، لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت، فلا يقاس عليه، مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عُقْبة بمعنى الاعتقاب، لا العَلَم.

الشرط الثالث: أن يكون علماً كزيد وعمرو. أو مصغّراً وإن لم يكن عَلَماً كرُجَيْل، وغليّم، وأحيمر، وسكيران، أو صفة تقبل تاء التأنيث إن قُصد معناه، كضارب، ومؤمن، وأرْمَل. فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحداً من الثلاثة كرجل، وفتًى، وغلام، ولا صفة لا تقبل تاء التأنيث، كأحمر، وسكران، وعانس، وصبور، وجَرِيح وقتيل، ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث كملول وملولة، وفَرُوق وَفَرُوقَة، فإن التاء في نحو ذلك للمبالغة لا للتأنيث.

قال أبو حيان: نَعمْ، بقي صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف، وهو ما كان خاصّاً بالمذكر، كَمَخْصِيٍّ، وأفعل التفضيل المعرف باللام، والمضاف إلى نكرة نحو: الأفضلون، وأفْضَلُو بني فلان، فإن تأنيثه بالألف[٢].

وجوّز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله:

٧٢ ـ مِنّا الذي هو ما إنْ طَرّ شَارِبُهُ والْعَانِسُونَ، ومنّا المُرْدُ والشِّيبُ[٣]

---

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف (ص ٤٠)، وخزانة الأدب (٨/ ١٠، ١٢)، والدرر (١/ ١٣١). والشهر الأصمّ: رجب؛ لأنه كان لا يسمع فيه صوت مستغيث ولا حركة قتال ولا قعقعة سلاح لأنه من الأشهر الحرم.

(٢) إذ يقال: «فضلى نساء بني فلان» و «الفضلى».

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق (ص ٣٤١)، ولسان العرب (٦/ ١٤٩ ـ عنس). ولأبي قيس بن رفاعة أو لأبي قيس بن الأسلت في الدرر (١/ ١٣١)، وشرح شواهد المغني (ص ٧١٦)، والمقاصد النحوية (١/ ١٦٧). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٩٧)، وأمالي القالي (٢/ ٦٧)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٦٨٣)، وشرح الأشموني (١/ ٣٥)، ومغني اللبيب (ص ٣٠٤). =

وطرّ شاربه: نبت.

وقوله:

٧٣ ـ فما وجَدَتْ نساءُ بني نِزارٍ   حَلائِلَ أسْوِدِينَ وأحْمَرِينَا[1]

وذلك عند البصريين من النّادر الذي لا يقاس عليه[2].

قال صاحب الإفصاح[3]: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادرِ كلام جعلوه باباً أو فصلاً. وليس بالجيّد.

قال الأصحاب: وإنما افترق الصفتان، لأن القابلة للتاء شبيهة بالفعل، فإنه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت، ويعرّى منها عند التذكير نحو، قام.

وإنما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل إلحاقاً به في أنه إذا وصف به المذكر العاقل لحقه بعد سلامته لفظة الواو، كقاموا، ويقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد، وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه، وهو فرع التنكير، فأشبه الفعل في الفرعيّة، فحمل عليه، ولهذه العِلّة نفسها جُمِع الجامد إذا كان علَماً، لأن تعريف العلميّة فرع فأشبه الفعل، والتنكير أصل فلم يشبهه.

وإنما جمع المصغّر دون مكبره لتعذّر تكسيره، لأنه يؤدي إلى حذف حرف التصغير، فيذهب المعنى الذي جيء به لأجله.

وأمّا اشتراط خُلُوِّه من التركيب فهو شرط لمطلق الجمع، لا لهذا بخصوصه، بل ـ وللتثنية أيضاً ـ وقد تقدم بيانه هناك.

ثم إذا جمع الاسم فحكمه كما إذا ثُنّي: من لحوق العلامة من غير تغيير إن كان صحيحاً، أو معتلاً جارياً مجراه، أو مهموزاً، أو ممدوداً همزته أصل كزيدون، وظبيون، وقُرّاءون، ونَبيئون. وقلبِ الهمزة المبدلة من ألف التأنيث نحو: حَمْراءون في حمراء علم مذكر.

= وفي هذا البيت شاهدان آخران، أولهما: زيادة «إنْ» بعد «ما» النافية. والثاني: إطلاق «العانس» على المذكّر وإن كان المشهور استعماله على المؤنّث.

(١) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في ديوانه (٢/ ١١٦)، والمقرب (٢/ ٥٠). وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب (١/ ١٧٨)، والدرر (١/ ١٣٢)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٤٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٨/ ١٨)، وشرح الأشموني (١/ ٣٥)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ١٧١)، وشرح المفصل (٥/ ٦٠).

(٢) والقياس في جمع أسود وأحمر: سُود وحُمر.

(٣) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدم التعريف به وبكتابه. انظر الفهارس العامة.

ويستثنى شيئان: المنقوص والمقصور، فإنهما يحذف آخرهما وهو الياء والألف لالتقائه ساكناً مع الواو والياء، ثم يضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع نحو قاضون، ويكسر في غيره نحو قاضين مناسبةً للحرف.

ويفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على الألف المحذوفة، ولئلا يلتبس بالمنقوص نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ [ص: ٤٧].

وجوّز الكوفيون إجراءه كالمنقوص، فضموا ما قبل الواو، وكسروا ما قبل الياء حملاً له على السّالم. وحكاه ابن ولّاد[1] لغةً عن بعض العرب.

قال أبو حيّان: وكأنهم نقلوا إليهما الحركة المقدرة على حرف الإعراب. وهذا النقل عن الكوفيين مطلقاً، وهو الذي حكاه عنهم الأصحاب، فيما قال أبو حيان.

ونقل ابن مالك عنهم تفصيلاً، وهو إجراء ذلك في الأعجمي كموسى، وما فيه ألف زائدة كأرطى وحبلى علمي مذكّر، بخلاف ما ألفه عن أصل. وقد حكيتُ القولين معاً.

(ص): وألحق به سماعاً، كنحن الوارثون، وعشرون إلى تسعين، وأهلون، وأرضون، وعالمون. وقيل: جمع. وقيل مبنيّ على الفتح. وبنون، وأبون، وأخون، وهنون، وذوو.

وألحق ثعلب فمون، وابن مالك: حمون، قياساً، وأولو وسنون.

وكل ثلاثي لم يُكسّر وعوّض من لامه ـ قال أبو حيان: أو فائه الهاء.

وكَسْرُ الفاء مكسورةً ومفتوحة أشهر من ضمّها، وشاعا في المضمومة.

وقد يعرب هذا النوع في النون لازم الياء منوّناً، أوْ لا. ويلزم الواو وفتح النون أو يعرب عليها، وهي لغة في المثنى والجمع. وأجاز ابن مالك الأوّل في عشرين. وقد يقال: شياطون.

(ش): ألحق بالجمع في إعرابه ألفاظ ـ ليست على شرطه ـ سُمِعت فاقْتُصِرَ فيها على مورد السماع ولم يُتَعَدّ.

منها: صفات للباري تعالى، وهي قوله: ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣] و ﴿ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣].

و ﴿ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فلا يقاس عليه

---

(١) ابن ولّاد: هو محمد بن ولّاد، وقيل محمد بن الوليد بن ولّاد التميمي. نحوي، أخذ بمصر عن أبي علي الدينوري، ثم رحل إلى العراق وأخذ عن المبرّد وثعلب. توفي سنة ٢٩٨ هـ. من تصانيفه: المنمق في النحو، والمقصور والممدود. انظر معجم الأدباء (١٩/ ١٠٥، ١٠٦).

الرحيمون، ولا الحكيمون، لأن إطلاق الأسماء عليه توقيفي.

ومنها: عشرون، والعقود بعده إلى تسعين، وهي أسماءٌ مفردة وزعم بعضهم: أنها جموع، ورد بأنها خاصة بمقدار معيّن، ولا يعهد ذلك في الجموع، ذكره ابن مالك، وبأنه لو كان عشرون جمع (عشرة) وثلاثون جمع (ثلاثة) لزم إطلاق الثاني على تسعة، وألاّ يطلق الأول إلا على ثلاثين، لأن أقل الجمع ثلاثة[١]. ذكره الرَّضِيّ[٢].

ومنها: أَهْلُون، وهو جمع (أهل)، وأهل ليس بعلم ولا صفة إلا أنه أجري مجرى: (مُسْتَحِق)، لأنه يستعمل بمعناه في قولهم: هو أهلٌ لذا، قال تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١] ﴿مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

ومِنْها: أَرَضُون بفتح الراء جمع أرض بسكونها، وهي مؤنثة، واسم جنس لا يعقل، ففاتَهُ أربعة شروط، قال الشاعر:

٧٤ ـ لقد ضجّت الأَرْضُون إذ قام من بني ... هَـدَادٍ خطيـبٌ فـوق أَعْـوادِ مِنْبَـرِ[٣]

وقال:

٧٥ ـ وأَيَّـــــةُ بلـــــدةٍ إلاّ أتيْنَـــــا ... مـــن الأرْضيـــنَ تعلمُـــهُ نِـــزارُ[٤]

ومنها: عالَمون، وهي اسم جمع لا جمع، لأَنّ العالَم علمٌ لما سوى الله، والعالمين خاصٌ بالعقلاء، وليس من شأن الجمع أن يكون أقلّ دلالة من مفردِهِ، ولذلك أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عَرَب، لأن العرب يَعُمّ الحاضرين والبادين، والأعراب خاصٌّ بالبادين. وذهب قوم إلى أنه جمع عالم، قيل: إنه جمع عالم مراداً به العقلاء خاصة. وقيل: إنه جمعٌ مراد به العموم للعقلاء وغيرهم. وعليهما فوجه شذوذه أنّ عالَماً اسم جنس لا علَم.

---

(١) قال الأشموني: «وليس بجمع، وإلا لزم صحة إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة، وعشرين على ثلاثين؛ وهو باطل». انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/ ٨٢ ـ طبع عيسى البابي الحلبي).

(٢) هو رضي الدين الصغاني. انظر ترجمته ص ١٥٦ حاشية ١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن معدان في الدرر (١/ ١٣٣)، والمحتسب (١/ ٢١٨). وبلا نسبة في شرح التصريح (١/ ١٢، ٧٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٧٤).

والأصل في قوله: «الأرضون» فتح الراء، وسكّنت هنا للضرورة الشعرية، وهو جمع تكسير لـ «أرض» أتى على هيئة جمع المذكر السالم فألحق به.

وهداد: حيّ من اليمن. ويروى: «من بني سدوس» مكان «من بني هداد».

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٣٥)، والدرر (١/ ١٣٤).

وقيل: إن (عالمون) مبني على فتح النون لا معرب، لأنه لم يقع إلا ملازِمَ الياء. وردَّ بقوله:

٧٦ ـ تَنصَّفُـــهُ البـــريّـــةُ وهـــو سَـــامٍ وتُلْفَـــى العـــالَمـــون لـــه عِيَـــالا[1]

ومنها: بنونَ، وأبون، وأخون، وهنون، وذوو، ووجْهُ شذوذها أنها غير أعلام ولا مشتقّات.

قال ابن مالك: ولو قيل في حَم: حمون، لم يمتنع، لكن لا أعلم أنّه سمع. وقال أبو حيان: ينبغي أن يمتنع، لأن القياس يأباه، وجمع أب وإخوته كذلك شاذّ فلا يقاس عليه. وعن ثعلب أنه يقال في (فم) فمون، وفمين. قال أبو حيان: وهو في غاية الغرابة.

ثم إن ذوو أجريت على حدّ التثنية من ردّ الفاء إلى حركتها الأصلية حذراً من الاستثقال. وأما الباقي فخالفت التثنية حيث حذفت لاماتها، ولم تردّ لالتقائها ساكنة مع حرف الإعراب.

وكذا (ابن) حيث حذف همزة المعوّض من اللام لردّ اللام حينئذ، ثم حذفها لما ذكر، وعادت فتحة الياء التي هي الأصل.

ومنها: أولو، وهو وصف لا واحد له من لفظه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢].

ومنها: سنون، ووجه شذوذه كأرضين. وبابه: كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يجمع جمع تكسير كـ «ثُبةٍ»[2] وثُبين بخلاف الرباعيّ، وثلاثيٌّ لم يحذف منه شيء كتمرة، أو حذف منه غير اللاّم. نعم ألحق أبو حيّان بذلك: ما حذف فاؤه وعوض منها الهاء كعدة، فإنه يقال: عِدُون. وبخلاف ما لم يعوّض من لامه شيء كيد ودم، أو عوّض منها همزة الوصل كاسم وابن، أو التّاء لا الهاء كأخت وبنت، أو كسّر كشَفة وشِفاه، فلا يجمع شيء من ذلك هذا الجمع.

ثم إذا جمع الثلاثي المستوفي الشروط، فإن كانت فاؤه مكسورة سلمت غالباً كمائة ومئين، وعِضَة[3] وعضين، ورِئة ورئين وعِزَة[4] وعزين. وقد تضم بقلّة، حكى

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٣٤).

وتنصّفه: تخدمه. والبرية: الناس.

(٢) الثبة: الجماعة.

(٣) العضة: الفرقة، والقطعة، والكذب. (المعجم الوسيط: ص ٦٠٧).

(٤) العزة: الفرقة من الناس؛ وفي التنزيل العزيز: ﴿عن اليمين وعن الشمال عزين﴾.

الصّغانِيّ[١]: عُزين بالضم. وإن كانت مفتوحة كُسِرَتْ كسَنة وسِنين وقد تضمّ، حكى ابن مالك: سُنون بالضم.

وإن كانت مضمومة جاز الضّم والكسر كثُبة، وكُرة، وقُلة.

ثم إعراب هذا النوع إعراب الجمع لغة الحجاز وعُلْيا قيس، وأمّا بعض بني تميم وبني عامر، فيجعل الإعراب في النون، ويلزم الياء.

قال:

٧٧ ـ أرى مَــرّ السّنيــنِ أَخَــذْنَ مِنّــي[٢]

ثم الأوّلون يتركونه بلا تنوين، والآخرون ينوّنونه، فيقولون في المنكّر: أقمت عنده سنيناً، بالتّنوين.

قال:

٧٨ ـ مَتَـى تَنْـجُ حَبْـواً مـن سِنِيـنٍ مُلِحّـةٍ[٣]

وقال:

٧٩ ـ ألــم نَسُــقِ الحَجِيــجَ سَلِــي معَــدّاً سِنينــاً مــا تُعَــدُّ لنــا حِسَــابــا[٤]

---

(١) الصغاني: هو رضيّ الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حَيدر بن علي بن إسماعيل القرشي العدوي العمري الصغاني اللاهوري البغدادي الحنفي. محدث، فقيه، لغوي. ولد بلاهور سنة ٥٧٧ هـ، ونشأ بغزنة، ودخل بغداد، فسمع الكثير في عدة بلاد ورحل. توفي ببغداد سنة ٦٥٠ هـ. من تصانيفه الكثيرة: مجمع البحرين في اللغة، العباب الزاهر واللباب الفاخر في اللغة، درّ السحابة في بيان مواضيع وفيات الصحابة، مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية، كتاب العروض، والذيل والصلة لكتاب التكملة. انظر النجوم الزاهرة (٧/ ٢٦)، وبغية الوعاة (ص ٢٢٧، ٢٢٨)، ومعجم الأدباء (٩/ ١٨٩ ـ ١٩١)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٥٠)، وإيضاح المكنون (٢/ ٤٣٣).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

كمــا أخــذ الســرار مــن الهــلالِ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٥٤٦) وفيه: «رأت» مكان «أرى»، والدرر (١/ ١٣٥). وبلا نسبة في لسان العرب (٨/ ٧٣ ـ خضع) والمقتضب (٤/ ٢٠٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

تتــمُّ لأخــرى تنــزل الأعصــم الفــردا

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٣٥).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٧١)، والدرر (١/ ١٣٦). ويروى: «نَسْقِ» مكان «نَسُق»، و «ما نعدُّ لها» مكان «ما تعدُّ لنا».

قال ابن مالك: ولو عُومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسناً، لأنها ليست جموعاً، فكان لها حقٌّ في الإعراب بالحركات كسنين، وأباه أبو حيّان، قال: لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشّذوذ، فلا نضمّ إليه شذوذاً آخر.

ومن العرب من يُلزمه الواو وفتح النون، ومن العرب من يُلْزِمه الواو ويعربه على النون كَزَيْتون. قال في (البسيط)[1]: وهو بعيدٌ من جهة القياس.

ومن العرب من يجعل الإعراب في المثنّى والجمع على النون إجراءً له مجرى المفرد. حكى الشّيباني: هذانِ خَلِيلاَنُ. وعليه خرج:

٨٠ ـ لا يَــزالُــون ضَــارِبِيــن القِبَــابِ[2]

وقد يقال: شياطون، تشبيهاً لزيادتي التكسير فيه بزيادتي الجمع السالم فنقل من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف. قال أبو حيّان: وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهّم، وهو شبيه بهمز معائش، ومصائب، ومن هذا قراءة الحسن: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُون﴾ [الشعراء: ٢١٠].

(ص): وليس الإعراب في المثنى والجمع بمقدرة قبلها، أو فيها، أو دلائل، أو بالبقاء والانقلاب، خلافاً لزاعميها.

(ش): الجمهور من المتأخرين، منهم ابن مالك، ونسبه أبو حيان للكوفيِّين، وقطرب، والزجّاج، والزّجّاجيّ، على أنّ إعراب المثنى والجمع بالحروف المذكورة.

وقيل: بحركات مقدّرة فيما قبلها، وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدين مثلاً، وهو رأي الأخفش.

---

(١) لعله «البسيط في شرح الكافية» للأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

(٢) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

رُبَّ حَــيّ عَــرَنْــدَسٍ ذي طَــلالٍ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٥٩)، وتخليص الشواهد (ص ٧٥)، وخزانة الأدب (٨/ ٦١)، والدرر (١/ ١٣٦)، وشرح الأشموني (١/ ٣٧)، وشرح التصريح (١/ ٧٧)، ومغني اللبيب (ص ٦٤٣)، والمقاصد النحوية (١/ ١٧٦).

والعرندس: الشديد. والطلال: الحالة الحسنة.

وقد نصب الشاعر «ضاربين» بالفتحة الظاهرة على النون، وجعل هذه النون كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو «مجانين»، ولو لم يعاملها هذه المعامة لكان عليه أن يقول: «ضاربي القباب» لأن نون جمع المذكر السالم تحذف عند الإضافة. وخُرِّج على أن الأصل: ضاربين ضاربي القباب، فحذف «ضاربي» لدلالة «ضاربين» عليه، وخُرِّج بوجه آخر. انظر الدرر (١/ ١٣٧).

وَرُدّ بأنه تقدير في غير الآخر، والإعراب لا يكون إلا آخراً، وبأنه لم يَكُنْ يحتاج إلى تغييرها، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدّر قبل ياء المتكلّم.

وقيل: بحركات مقدّرة في الألف، والواو، والياء. وهو رأي الخليل وسيبويه واختاره الأعلم والسّهيلي، كالمقصور ونحوه. وردّه ابن مالك: بلزوم ظهور النصب في الياء، وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرّك الياء وانفتاح ما قبلها.

وأجاب أبو حيان عن الأوّل: بأنّهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجرّ، أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً، فكما قدّروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقاً للحمل.

وعن الثاني: بأن الموجب للقلب الفرق، وإن كان القياس ما ذكر، ولذلك لاحظه من العرب من يجري المثنّى بالألف مطلقاً.

وقيل: الحروف دلائلُ إعراب، بمعنى أنّك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب. وبه فسّر أبو علي مذهب الأخفش.

وقيل: الإعراب ببقاء الألف والواوِ رفعاً، وانقلابها نصباً وجرّاً. وعليه الجَرْمي، والمازنيّ، وابن عصفور. وهذا بناء على أن الإعراب معنويّ لا لفظيّ.

قال ابن عصفور: كان الأصل قبل دخول العامل: زيدان وزيدون، كاثنان وثلاثون. فلما دخل العامل لم يحدث شيئاً، وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة، فلما دخل عليها عامل النصب والجر قلب الألف والواو ياء، فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الإعراب، ولا إعراب ظاهر ولا مقدر.

ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر، إذ ليس في المعربات ما ترك العلامة له علامة.

وأجاب أبو حيّان: بأن الأسماء الستة كذلك عند الجرمي، وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم: أبو جاد[1].

(ص): وتليهما نون تكسر في المثنى، وقد تضمّ مع الألف، وتفتح في الجمع، والعكس لغة، وقيل ضرورة في الجمع، وقيل: يختص بالياء فيهما، والمختار وفاقاً لابن مالك أنها لرفع توهّم الإضافة أو الإفراد، لا عوض من حركة، أو تنوين، أو هما مطلقاً، أو إن كانا وإلاّ فأحدهما، وإلاّ فغير عوض، أو فارقةٌ بين رفع المثنى ونصب المفرد وحُمل الباقي، ولا هي التنوين خلافاً لزاعميها.

---

(١) أبو جاد: من أخوات هوّز حطّي. كلمن سعفص قرشت.

وتسقط لإضافة ولو تقديراً، وشبهها، وتقصير صلة. وخصّه المبردُ باللذا واللتا وغيره ضرورةً.

وجوّزه الكسائيُّ في النثر، وزعمه الأخفش في ضارباك للطافة الضمير، وتُشَدّد في موصولٍ، وإشارةٍ مطلقاً على الأرجح.

(ش): زيد بعد الألف والياء في المثنى، وبعد الواو والياء في الجمع نون، واختلف في أنها زيدت لماذا؟ على مذاهب:

أحدها: ـ وهو رأي ابن مالك ـ أنها لرفع توهّم الإضافة في نحو رأيت بنين كرماء وناصرين باغين، والإفراد في الإشارة، والمقصور، والمنقوص، نحو: هذان الجَوْزلانِ[1]، ومررت بالمهتدين، فلولا النون لالتبس حال الإضافة بعدمها، والمفرد بالمثنّى فيما ذكر.

الثاني: أنها عِوضٌ من حركة المفرد، ونسبه أبو حيان للزجاج، وردّه ابن مالك بأن الحروف نائبة عنها، فلا حاجة إلى التعويض بالنون. قال أبو حيان: وهذا بناءً على رأيه أن الحروف إعراب.

الثالث: أنها عوض من تنوين المفرد، وعليه ابن كيسان، ووجهه بأن الحركة عوّض منها الحرف، ولم يعوّض من التنوين شيء، فكانت النون عوضاً عنه، ولذلك حذفت في الإضافة كما يحذف التنوين. وردّ بثبوتها مع الألف واللام، وفيما لا تنوين فيه نحو: يا زيدان، ولا رجلين فيها، وغير المنصرف إذا ثني، وبأن التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على أصالته وبين المشابه للفعل، ولا حاجة إليه هنا، لأن التثنية والجمع إبعادٌ عن الفعل، فلم يحتج إلى فارق، وإنما حذفت في الإضافة، لأنها زيادة والمضاف إليه زيادة في المضاف فكرهوا زيادتين في آخر الاسم.

الرابع: أنها عوض من الحركة والتنوين معاً، وعليه ابن ولّاد، وأبو علي وابن طاهر، والجُزُولي.

وردّ بما سبق في المذهبين قبله، وبثبوتها في الوقف، والحركةُ والتنوين لا يثبتان في الوقف.

الخامس: أنها عوض من الحركة والتنوين فيما وجدا في مفرده. ومن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده كمثَنّى ما لا ينصرف. ومن التّنوين فقط فيما لا حركة في مفرده، كعصاً، وقاض. وغير عوض فيما خلا عنهما كمُثَنّى حُبْلى، وهذا، والذي. وعليه ابن جني.

السادس: أنها فارقة بين رفع المثنى، ونصب المفرد، لأنك إذا قلت: زَيدًا يلتبس

---

(١) الجوزلان: مثنى جوزل، وهو فرخ الحمام.

بالمفرد المنصوب حال الوقف، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك. وعليه الفرّاء.

السابع: أنّها التنوين نفسه، لأن الأصل بعد تَحَقُّق العلامة للتثنية والجمع أن تنتقل إليه الحركة والتنوين، فامتنعت الحركة للإعلال ولم يمتنع التنوين، ولكنّه لزم تحريكه لأجل الساكنين فثبت نوناً. نقله ابن هشام الخضراوي وأبو حيان. قال: ولا يَرِدُ أنّه لا تنوين في تثنية ما لا ينصرفُ والمبنيّ، لأنّا نقول: لما ثُنّيَ زال شبه الفعل والحرف، فرجعا إلى الأصل، فعاد التنوين.

ثم الشائع في هذه النون الكسر في المثنى، والفتح في الجمع، وإنما حركت لالتقاء الساكنين، وخولف بينهما للفرق. وخصّ كلٌّ بما فيه لخفة المثنى وثقل الكسر، وثقل الجمع وخِفّة الفتح، فعودل بينهما. وورد العكس وهو فتحها مع المثنى، وكسرها مع الجمع. فقيل: هو لغة. وقيل: فتح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة. وقيل: ذلك خاصٌّ بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع. وعليه أبو حيّان.

ومن أمثلة ذلك قوله:

٨١ ـ علــى أَحْــوَذِيّيــن اسْتَقَلّــتْ عَشِيّــةً[1]

وقوله:

٨٢ ـ أَعْــرِفُ منهــا الأنــف والْعَيْنــانَــا ومَنْخَــرَيْــنِ أشْبهَــا ظَبْيــانَــا[2]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فمــا هــي إلاّ لمحــة فتغيــبُ

ويروى: «عليهما» مكان «عشيّة». والبيت لحميد بن ثور في ديوانه (ص ٥٥)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٥٨)، والدرر (١/ ١٣٧)، وشرح المفصل (٤/ ١٤١)، والمقاصد النحوية (١/ ١٧٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٦٣)، وتخليص الشواهد (ص ٧٩)، وجواهر الأدب (ص ١٥٤)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٤٨٨)، وشرح الأشموني (١/ ٣٩)، وشرح التصريح (١/ ٧٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٢)، ولسان العرب (٣/ ٤٨٦ ـ حوذ)، والمقرب (٣/ ١٣٦).

والأحوذي: السريع في كل ما أخذ فيه.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٧). ولرؤبة أو لرجل من ضبّة في الدرر (١/ ١٣٩)، والمقاصد النحوية (١/ ١٨٤). ولرجل في نوادر أبي زيد (ص ١٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٦٤)، وتخليص الشواهد (ص ٨٠)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧)، ورصف المباني (ص ٢٤)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤٨٩، ٧٠٥)، وشرح الأشموني (١/ ٣٩)، وشرح التصريح (١/ ٧٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٢)، وشرح المفصل (٣/ ١٢٩، ٤/ ٦٤، ٦٧، ١٤٣).

وقوله:

٨٣ ـ وأَنْكَرْنا زعَانِف آخرينِ[١]

وقوله:

٨٤ ـ وقد جاوزت حدّ الأربعينِ[٢]

وقوله:

٨٥ ـ إلا الخلائف من بعد النّبيّينِ[٣]

قال ابن جنّي: ومن العرب من يضم النّون في المثنى. وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

وقال الشيباني: ضمُّ نونِ التثنية لغة. قال أبو حيان: يعني مع الألف لا مع الياء، لأنها

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

عرفنا جعفراً وبني أبيه

ويروى «وبني عبيد» مكان «وبني أبيه». والبيت لجرير في ديوانه (ص ٤٢٩)، والاشتقاق (ص ٥٣٨)، وتخليص الشواهد (ص ٧٢)، وتذكرة النحاة (ص ٤٨٠)، وخزانة الأدب (٨/ ٩٥٦)، والدرر (١/ ١٤٠)، والمقاصد النحوية (١/ ١٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٦٧)، وشرح الأشموني (١/ ٣٩)، وشرح التصريح (١/ ٧٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٠).

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وماذا تبتغي الشعراء مني

ويروى: «وماذا يدّري» مكان «وماذا تبتغي». والبيت لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق (ص ١٥٦)، وتخليص الشواهد (ص ٧٤)، وتذكرة النحاة (ص ٤٨٠)، وخزانة الأدب (٨/ ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨)، وحماسة البحتري (ص ١٣)، والدرر (١/ ١٤٠)، وسرج صناعة الإعراب (٢/ ٦٢٧)، وشرح التصريح (١/ ٧٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٤١)، وشرح المفصل (٥/ ١١)، ولسان العرب (٣/ ٥١٣ ـ نجذ، ٨/ ٩٩ ـ ربع، ١٤/ ٢٥٥ ـ دري) والمقاصد النحوية (١/ ١٩١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ٢٤٨)، وأوضح المسالك (١/ ٦١)، وجواهر الأدب (ص ١٥٥)، وشرح الأشموني (١/ ٣٨، ٣٩)، والمقتضب (٣/ ٣٣٢).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

ما سدَّ حيٌّ ولا ميتٌ مسدَّهُما

وهو للفرزدق في تخليص الشواهد (ص ٧٥)، وخزانة الأدب (٨/ ٦٠، ٦٦، ٦٨)، والدرر (١/ ٤١)، وشرح المفصل (٥/ ١٤)، وبلا نسبة في سرج صناعة الإعراب (٢/ ٦٢٨). وليس في ديوان الفرزدق.

شبهت بألف غضبان وعثمان. أنشد المطرز[1] في (اليواقيت):

٨٦ ـ يـــا أبتـــا أرّقنـــي القِـــذّانُ   فـــالنّـــوْمُ لا تَطْعَمُـــهُ الْعَيْنَـــانُ[2]

ولم يسمع تشديد هذه النون سوى في تثنية اسم الإشارة والموصول عوضاً من الحرف المحذوف منهما، وهو الألف في الإشارة، والياء في الموصول، إذ كان حقّهما الإثبات كألف المقصور، وياء المنقوص. ثم مذهب البصريين: اختصاص التشديد بحالة الرفع.

ومذهب الكوفيين، وصححه ابن مالك جوازه مع الألف والياء. وقد قرىء بالتشديد قوله تعالى: ﴿فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ﴾ [القصص: ٣٢]. ﴿وَٱلَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا﴾ [النساء: ١٦]. ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ﴾ [القصص: ٢٧]. و ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِّ﴾ [فصلت: ٢٩].

وتحذف هذه النون للإضافة، إما ظاهرة نحو ﴿ بَلْ يَدَاهُ﴾ [المائدة: ٦٤] ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]، ﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١]، أو مقدّرة كقوله:

٨٧ ـ همـــا خُطّتَـــا إمـــا إســـارٍ ومِنّـــة   وإمّـــا دَمٌ والمـــوْتُ بـــالحـــر أجْـــدَرُ[3]

ولشبه الإضافة. ذكره أبو حيان، ومثّله باثني عشر واثنتي عشرة ونحو: لا غلامي لك، ولبَّيْك، وسعدَيْك، ودواليْك، وهَذاذَيْك[4]، على أن الكاف فيها حرف خطاب، لا ضمير، وهو رأي الأعْلَم. ولتقصير الصلة. وسواء عند سيبويه والفراء صلة الألف واللام وما ثنّي أو جمع من الموصول كقوله:

٨٨ ـ خَلِيلَـــيّ مـــا إن أنتمـــا الصّـــادقـــا هَـــوًى   إذَا خِفْتُمـــا فيـــه عَـــذُولاً وواشِيـــا[5]

---

(١) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هشام البغدادي الزاهد المطرز الباوردي المعروف بغلام ثعلب. ولد سنة ٢٦١، وتوفي سنة ٣٤٥. من تصانيفه الكثيرة: شرح الفصيح لثعلب، اليواقيت، المستحسن، المرجان، وتفسير أسماء الشعر، وكلها في اللغة. انظر تاريخ بغداد (٢/٣٥٦ ـ ٣٥٩)، ووفيات الأعيان (١/ ٦٣٢ ـ ٦٣٤)، والفهرست (١/ ٧٦، ٧٧)، ومعجم الأدباء (١٨/ ٢٢٦ ـ ٢٣٤)، والوافي بالوفيات (٤/ ٧٢، ٧٣)، وهدية العارفين (٢/ ٤٢).

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٦)، وخزانة الأدب (١/ ٩٢). وبلا نسبة في الدرر (١/ ١٤٢)، وشرح الأشموني (١/ ٣٩)، وشرح التصريح (١/ ٧٨).
والقذان: البراغيث، واحده قُذّة.

(٣) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرًا في ديوانه (ص ٨٩)، وجواهر الأدب (ص ١٥٤)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٣)، والدرر (١/١٤٣)، وشرح التصريح (٢/ ٥٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٧٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٧٥)، ولسان العرب (٧/ ٢٨٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٨٦). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٤٠٥)، ورصف المباني (ص ٣٤٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٨)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٤٣)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٢٦).

(٤) هذاذيك: أي قطعاً بعد قطع؛ من الهذّ: وهو سرعة القطع.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٤٤).

=

وقوله:

٨٩ ـ أبَنِي كُلَيْبٍ إنّ عَمّيّ اللّذَا قَتلاَ الملوكَ، وفكّكَا الأغْلاَلا[١]

وقوله:

٩٠ ـ هُمَا اللّتَا لَو ولَدَتْ تميم[٢]

قال الفرّاء: صارت الصّلة عوضاً عن النون، وهم يحذفون مِمّا طال في كلامهم.

وذهب المبرّد إلى أن ذلك خاصٌّ باللّذان واللتان لطول الاسم. ولأنه لم يحفظ حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب في المثنى. والبيت المصدّر به يحتمل أن يكون الحذف فيه للإضافة. قال أبو حيّان: لكنه قد سمع في الجمع، وقياس المثنى على الجمع قياس جليّ. قال:

٩١ ـ الحافِظو عَوْرَةَ العشيرة، لا[٣]

= والشاهد في البيت قوله: «الصادقا هوى» يريد: الصادقان هوى، فحذف نون المثنى تقصيراً من صلة الألف واللاّم.

(١) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه (ص ٣٨٧)، والأزهية (ص ٢٩٦)، والاشتقاق (ص ٣٣٨)، وخزانة الأدب (٣/ ١٨٥، ٦/ ٦)، والدرر (١/ ١٤٥)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٦)، وشرح التصريح (١/ ١٣٢)، وشرح المفصل (٣/ ١٥٤، ١٥٥)، والكتاب (١/ ١٨٦)، ولسان العرب (٢/ ٣٤٩ ـ فلج، ١٤/ ٢٣٣ ـ حظا، ١٥/ ٢٤٥ ـ لذي)، والمقتضب (٤/ ١٤٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٦٢)، وأوضح المسالك (١/ ١٤٠)، وخزانة الأدب (٨/ ٢١٠)، ورصف المباني (ص ٣٤١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٧٩)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٨٤)، والمحتسب (١/ ١٨٥)، والمنصف (١/ ٦٧).

وحذف النون من «اللذان» هي على لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة.

(٢) الرجز للأخطل، وليس في ديوانه؛ وبعده:

لقيل فخرٌ لهمُ صميمُ

وهو في خزانة الأدب (٦/ ١٤)، والدرر (١/ ١٤٥)، وشرح التصريح (١/ ١٣٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٢٥)، والأزهية (ص ٣٠٣)، وأوضح المسالك (١/ ١٤١).

(٣) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

يأتيهم من ورائنا نطفُ

ويروى: «وكفُ» مكان «نطفُ». والبيت لعمرو بن امرىء القيس في خزانة الأدب (٤/ ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦)، والدرر (١/ ١٤٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٢٧). ولقيس بن الخطيم في ديوانه (ص ١١٥)، وملحق ديوانه (ص ٢٣٨). ولعمرو بن امرىء القيس أو لقيس بن الخطيم في لسان العرب (٩/ ٣٦٣ ـ وكف). ولشريح بن عمران أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٠٥). ولرجل من الأنصار في خزانة الأدب (٦/ ٦)، والكتاب (١/ ١٨٦). وبلا نسبة في أدب الكاتب =

وقال:

٩٢ ـ وخَيْـرُ الطّـالبـي التِّـرة الغَشُـومُ[١]

بنصب «عورة» و «الترة». وخرّج عليه: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةَ﴾[الحجّ: ٣٥] بالنصب.
ومثل ابن مالك لحذفها من جمع الذي بقوله:

٩٣ ـ إن الـذّي حـانـت بِفَلْـجَ دِمـاؤُهُـم هُـمُ القَـوْمُ كـلُّ القـوم يـا أُمَّ خَـالِـد[٢]

أي الذين، وقدح فيه باحتمال أنه أراد الجمع على حدّ قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ﴾ [البقرة: ١٧] إلى أن قال: «بِنُورهم». وحذفها فيما عدا ذلك ضرورة كقوله:

٩٤ ـ أقـولُ لِصـاحبـيَّ لمّـا بـدَا لِـي مَعـالِـمُ منهمـا، وهمـا نَجِيّـا[٣]

أي نجيان. وقوله:

٩٥ ـ لـو كنتُـم منجِـدي حيـن اسْتَعَنْتُكُـم[٤]

= (ص ٣٢٤)، وإصلاح المنطق (ص ٦٣)، وجواهر الأدب (ص ١٥٥)، وخزانة الأدب (٥/ ١٢٢، ٤٦٩، ٨/ ٢٨، ٢٠٩)، ورصف المباني (ص ٣٤١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٨)، والكتاب (١/ ٢٠٢)، والمحتسب (٢/ ٨٠)، والمقتضب (٤/ ١٤٥)، والمنصف (١/ ٦٧).

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

قتلنـا نـاجيـاً بقتيـل عمـرو

وهو للوليد بن عقبة في حماسة البحتري (ص ٣٠)، ورواية الصدر فيه: «لك الويلات أوردنا عليه»؛ ولسان العرب (١٢/ ١٤٧ ـ حلم، ٤٣٨ ـ غشم)، والمحتسب (٢/ ٨٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب (٦/ ٧، ٢٥ ـ ٢٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥١٧)، والكتاب (١/ ١٨٧)، ولسان العرب (٢/ ٣٤٩ ـ فلج، ١٥/ ٢٤٦ ـ لذا)، والمؤتلف والمختلف (ص ٣٣)، والمحتسب (١/ ١٨٥)، ومعجم ما استعجم (ص ١٠٢٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٨٢)، والمقتضب (٤/ ١٤٦)، والمنصف (١/ ٦٧). وللأشهب أو لحريث بن مخفض في الدرر (١/ ١٤٨). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٩)، وخزانة الأدب (٢/ ٣١٥، ٦/ ١٣٣، ٨/ ٢١٠)، والدرر (٥/ ١٣١)، ورصف المباني (ص ٣٤٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٧)، وشرح المفصل (٣/ ١٥٥)، ومغني اللبيب (١/ ١٩٤، ٢/ ٥٥٢).

وفي البيت شاهدان، أحدهما حذف النون من «الذين» وهو المستشهد به هنا. والثاني: مجيء «كلّ» صفة في قوله: «هم القوم كل القوم» فهي صفة لقوم.

وفلج: اسم موضع.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٤٩)، ولسان العرب (١٥/ ٣٠٩ ـ نجا).

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لـم تعـدمـوا سـاعـداً منّـي ولا عضـدا =

وجوزه الكسائي في السَّعة، فيجوز عنده قام الزيدا بغير نون قال أبو حيّان: ويشهد له ما سمع: بيضك ثنتا، وبيضي مائتا أيْ: ثنتان، ومائتان. قال: وينبغي أن يقيد مذهبه بأن لا يؤدي إلى الإلباس في المفرد، كما في هذان، وهاتان. ومِمّا تخرج على رأي الكسائي في الجمع قراءة: ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ﴾ [التوبة: ٣] و ﴿لَذَائِقُوا الْعَذَابَ﴾ [الصافات: ٣٨] بالنصب. وذهب الأخفش وهشام إلى أنّها تحذف للطافة الضمير في نحو: ضاربك، وإنه منصوب المحلّ، لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الجرّ الإضافة، وهي غير محقّقة، إذ لا دليل عليها إلاّ حذف النون. ولحذفها سبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتّصل عن وقوعه منفصلاً. والذي قاله سيبويه والمحقّقون، إنه في محل جرّ بالإضافة.

(ص): وما سمّي به من مثنّى وجمع على حالِهِ كالبَحْرَيْن، وعلِّيِّين. وقد يجرى المثنى كَسَلْمَان، والجمع كغِسْلِين، أَو هَارُون. أو يلزم الواو، وفتح النون ما لم يجاوزا سبعة.

(ش): إذا سمّي بالمثنى والجمع فهو باقٍ على ما كان عليه قبل التسمية من الإعراب بالألف، والواو، والياء كَالْبَحْرين، أصله: تثنية بحر، ثم جعل علماً لبلد ونحو: ورنكتين، وكتابيْن علَم موضع، وعِلِّيين، أصله: جمع عِلِّيّ ثم سمّي به أعلى الجنة، قال تعالى: ﴿لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففون: ١٨، ١٩]. وكذا صَرِيفُون[1]، وصِفُّون[2]، ونَصِيبُون[3]، وقِنَّسْرُون[4]، وبِيرُون[5] وداورون[6]، وفلسطون، كلها أعلام أماكن منقولة من الجمع، فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء. قال زيد بن عديّ:

٩٦ ـ تـركْنَـا أخـا بكـر يَنُـوء بِصَـدره ... بِصِفِّينَ مخضوبَ الجُيوبِ من الدَّمِ[7]

وفي الأثر: شهدت صِفِّين، وبئست صِفُّون. هذه اللغة الفصحى فيهما. وفي المثنى

= وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٤٩).

(١) صريفون: في سواد العراق في موضعين: أحدهما قرية كبيرة قرب عكبرا وأوانا. والثانية: من قرى واسط. وبالكوفة قرية تسمى صريفين. وصريفين: من قرى النهروان. وصريفين: قرية من أعمال الحلة المزيدية. (مراصد الاطلاع: ص ٨٣٩).

(٢) صفون أو صفين: موضع بقرب الرقة على شاطىء الفرات من غربيها. (المرجع السابق: ص ٨٤٦).

(٣) نصيبون أو نصيبين: بلدة قاعدة ديار ربيعة.

(٤) قنسرون أو قنسرين: مدينة بينها وبين حلب مرحلة.

(٥) بيرون أو بيرين: من قرى حمص. (مراصد الاطلاع: ص ٣٤١).

(٦) دارون أو دارين: فُرضة بالبحرين. (المرجع السابق: ص ٥٠٩).

(٧) البيت من الطويل، وهو في الدرر (١/ ١٥٠).

لغة أخرى، وهي إجراؤه كعِمرانَ وسَلْمَان في التزام الألف، وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف.

وفي الجمع لغات أخرى: أحدها: أن يجعل كغِسْلين في التزام الياء، وجعل الإعراب في النون مصروفاً.

الثانية: أن يجعل كهارون في التزام الواو، وجعل الإعراب على النون غير مصروف، للعلميّة وشبه العجمة.

الثالثة: التزام الواو وفتح النون مطلقاً.

وجعل المثنى كسلمان والجمع كغسلين أو هارون مشروط بأن لا يجاوزا سبعة أحرف، فإن جاوزاها لم يعربا بالحركات.

(ص): مسألة: قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر. وقاسه الكوفيون، وابن مالك: بلا لَبْس. والجمهور: الجمع في نحو: رؤوس الكبشين بشرط إضافته إلى مثنّى لفظاً أو نيّة، فإن فرّق متضمّناهُما فخلاف.

(ش): الأصل في كلام العرب دلالة كلّ لفظ على ما وضع له، فيدل المفرد على المفرد، والمثنّى على اثنين، والجمع على جمع، وقد يخرج عن هذا الأصل وذلك قسمان: مسموع ومقيس.

فالأول: ما ليس جزءاً مما أضيف إليه، سمع: ضعْ رِحالهما، يريدون اثنين. وديناركم مختلفة، أي دنانيركم، وعيناه حسنة، أي حسنتان، وقال امرؤ القيس:

٩٧ ـ بهـــا العَيْنـــانِ تَنْهَـــلُّ[1]

أي تَنْهَلّان.

---

(١) عجز بيت من الهزج، وصدره:

لمـــــــنْ زحلـــــــوقـــــــــةٌ زُلٌّ

وهو في ملحق ديوان امرىء القيس (ص ٤٧٢)، ونسب لامرىء القيس في جمهرة اللغة (ص ٥٩)، وخزانة الأدب (٧/ ٥٥٦)، والدرر (١/ ١٥٠)، ولسان العرب (١١/ ٢٦ ـ ألل). والبيت بلا نسبة في خزانة الأدب (٥/ ١٩٧، ٧/ ٥٥٢)، ولسان العرب (١١/ ٣٠٦ ـ زلل)، والمحتسب (٢/ ١٨٠).

وقد اكتفى الشاعر بضمير الواحدة في «تنهلّ» ولم يقل «تنهلّان» لأن حكم العينين حكم حاسّة واحدة، ولا تكاد تنفرد إحداهما برؤية دون الأخرى.

والزحلوقة: لعبة للصبيان تسمى أرجوحة الحضر المطوحة. وزُلّ: أي زلق. ويروى «زحلوفة» بالفاء، مكان «زحلوقة».

وقال الآخر:

٩٨ ـ إذا ذكرتْ عيني الزّمانَ الذي مضى بصحراء فَلْجٍ ظَلّتا تَكِفَانِ[١]

أي عيناي. وقال:

٩٩ ـ كُلُوا في بعض بَطْنِكم تَعِفُّوا[٢]

أي بطونكم.

وقال:

١٠٠ ـ لأَطْعَمْتَ العِراقَ وَرَافِدَيْهِ[٣]

أي: رافده، لأن العراق ليس له إلا رافد واحد. ومنه: لبّيْك وإخوته، فإنه لفظ مثنى وضع موضع الجمع، قالوا: شابت مفارقه وليس له إلا مَفْرِق واحد، وعظيم المناكب، وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق، وعظيمة الأوراك، فكل هذا مسموع لا يقاس عليه. وقاسه الكوفيون، وابن مالك إذا أمن اللبس. وهو ماشٍ على قاعدة الكوفيّين من القياس على الشاذّ والنّادر. قال أبو حيّان: ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدّلالات واختلطت الموضوعات.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٥٧٣)، والدرر (١/ ١٥١)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٥٣).

ويجوز أربعة أوجه في صياغة العبارة؛ أولها: استعمال الحقيقة في الخبر والمخبر عنه، فتقول: «عيناي رأتاه». وثانيها: أن تعبر عن العضوين بواحد وتُفرد الخبر حملاً على اللفظ، فتقول: «عيني رأته». والثالث: أن تثني العضو وتفرد الخبر، فتقول: «عيناي رأته». والرابع: أن يعبّر عن العضوين بواحد ويثنى الخبر حملاً على المعنى كما في هذا البيت.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فإنّ زمانكم زمنٌ خميصُ

وهو بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٢٣)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٧)، وخزانة الأدب (٧/ ٥٣٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣)، والدرر (١/ ١٥٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٧٤)، وشرح المفصل (٥/ ٨، ٦/ ٢١)، والكتاب (١/ ٢١٠)، والمحتسب (٢/ ٨٧)، والمقتضب (٢/ ١٧٢).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فزاريًّا أحذّ يد القميصِ

وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٣٨٩)، والحيوان (٥/ ١٩٧)، والدرر (١/ ١٥٣)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٩٠)، وسمط اللآلي (ص ٨٦٢)، والشعر والشعراء (١/ ٩٤)، ولسان العرب (٣/ ١٨٣ ـ رفد، ٤٨٣ ـ حذذ). وبلا نسبة في الحيوان (٦/ ٥١٠).

والأحذّ: الخفيف. وقوله: «أحذّ يد القميص» يريد أنه خفيف اليد في السرقة.

والثاني: ما أضيف إلى متضمّنه وهو مثنّى لفظاً نحو: قطعت رؤوس الكبشين، أي رأسيهما. أو معنًى نحو:

١٠١ ـ كفَاغِرَي الأفواه عند عَرينِ[1]

أي كأسدين فاغرين أفواههما عند عرينهما، فإن مثل ذلك ورد فيه الجمع، والإفراد، والتثنية.

فمن الأول: قوله تعالى: ﴿قد صفت قلوبكما﴾ [التحريم: ٤]. وقرأ ابن مسعود: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُما﴾[2] [المائدة: ٣٨].

ومن الإفراد: قراءة الحسن: ﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَتُهُمَا﴾[3] [الأعراف: ٢٢]. ومن التثنية[4]: قراءة الجمهور «سوآتهما» فطرد ابن مالك قياس الجمع والإفراد أيضاً، لفهم المعنى.

وخصّ الجمهور القياس بالجمع، وقصروا الإفراد على ما ورد. وإنما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى، ولذلك شرط ألاّ يكون لكلٍّ واحدٍ من المضاف إليه إلاّ شيء واحد، لأنه إن كان له أكثر التبس، فلا يجوز في: قطعت أذني الزيدَين الإتيان بالجمع ولا الإفراد للإلباس، ومن أمثلة ذلك:

١٠٢ ـ حمامَةَ بطنِ الوَادِيَيْن ترنّمي[5]

أي بطنَيْ.

١٠٣ ـ بما في فؤادَيْنا من الهمّ والهوى[6]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

رأيتُ بني البكريّ في حومة الوغى

وهو بلا نسبة في حاشية يسّ (٢/ ١٢٢)، والدرر (١/ ١٥٤).

(٢) القراءة المشهورة: ﴿فاقطعوا أيديهما﴾.

(٣) القراءة المشهورة: ﴿سوءاتهما﴾ بالجمع.

(٤) كذا في الأصل؛ والقراءة التي سيذكرها من الجمع وليس من التثنية.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

سقاكِ من الغُرّ الغوادي مطيرُها

وهو للشمّاخ في ملحق ديوانه (ص ٤٣٨، ٤٤٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ٨٦). وللمجنون في ديوانه (ص ١١٣). ولتوبة بن الحمير في الأغاني (١١/ ١٩٨)، والدرر (١/ ١٥٤)، والشعر والشعراء (١/ ٤٥٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٤٠٣)، والمقرب (٢/ ١٢٩).

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فيُجْبرُ منهاضُ الفؤاد المشعّفُ =

١٠٤ ـ إذا كـان قلبـانـا بنـا يجفـان[١]
١٠٥ ـ ظهـراهمـا مِثْـلُ ظهـور التّـرْسَيْـنْ[٢]
١٠٦ ـ همـا نَفثَا فـي فـيّ مـن فمـويْهمـا[٣]
١٠٧ ـ فتخـالسـا نَفْسَيْهمـا بنـوافـذٍ [٤]

= ويروى: «من الشوق» مكان «من الهمّ»، و «المسقّفُ» مكان «المشعّفُ». وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٢٥)، وجمهرة أشعار العرب (ص ٨٧٨)، والدرر (١/ ١٥٥)، والكتاب (٣/ ٦٢٣). وبلا نسبة في شرح المفصل (٤/ ١٥٥).

والشاهد في البيت قوله: «فؤادينا» حيث جاء به مثنى على الأصل، والمستعمل المطّرد فيما كان من هذا النحو أن يخرج مثناه إلى لفظ الجمع.

والمنهاض: من هاضَ العظم يَهيضه هيضاً فانهاضَ فهو منهاض ومهتاض: أي كسره بعد الجبور أو بعدما كاد ينجبر. والمشعّف: المحروق قلبه من الحبّ.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

نـذودُ بـذكـر الله عنّـا مـن السُّـرَى

وهو لعروة بن حزام أو لكعب صاحب ميلاء في الدرر (١/ ١٥٥).

(٢) الرجز لخطام المجاشعي في خزانة الأدب (٢/ ٣١٤)، والدرر (١/ ١١٦، ١١٨، ١٦٦)، وشرح المفصل (٤/ ١٥٦)، والكتاب (٢/ ٤٨)، ولسان العرب (٢/ ٨٩ ـ كرت). وله أو لهميان بن قحافة في خزانة الأدب (٧/ ٥٤٤، ٥٤٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٨٩). ولهميان في الكتاب (٣/ ٦٢٢). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤/ ٣٠٢، ٧/ ٥٣٩، ٥٧٢)، وشرح الأشموني (٣/ ٤٠٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٩٤).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

علـى النـابـح العـاوي أشـدّ رجـامِ

وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٢١٥)، وتذكرة النحاة (ص ١٤٣)، وجواهر الأدب (ص ٩٥)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٦٠ ـ ٤٦٤، ٧/ ٤٧٦، ٥٤٦)، والدرر (١/ ١٥٦)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤١٧، ٢/ ٤٨٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٥٨)، وشرح شواهد الشافية (ص ١١٥)، والكتاب (٣/ ٣٦٥، ٦٢٢)، ولسان العرب (١٢/ ٤٥٩ ـ فمم، ١٣/ ٥٢٦، ٥٢٨ ـ فوه)، والمحتسب (٢/ ٢٣٨). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٣٥)، والأشباه والنظائر (١/ ٢١٦)، والإنصاف (١/ ٣٤٥)، وجمهرة اللغة (ص ١٣٠٧)، والخصائص (١/ ١٧٠، ٣/ ١٤٧، ٢١١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٢١٥)، والمقتضب (٣/ ١٥٨)، والمقرب (٢/ ١٢٩).

وقوله: «فمويهما» جمع فيه بين الواو والميم التي هي بدل منها في «فم»، وقد غُلّط الفرزدق في هذا وجُعل من قوله إذ أسنّ واختلط.

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

كنـوافـذ العُبُـطِ التـي لا تُـرقـعُ =

فإن فرّق متضمّناهما، كقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٨]. فقال ابن مالك أيضاً بقياس الجمع والإفراد، وخالفه أبو حيان لأن الجمع إنما قيس هناك كراهة اجتماع تثنيتين، وقد زالت بتفريق المتضمّنين، قال: فالذي يقتضيه النظر الاقتصار على التثنية. وإن ورد جمع أو إفراد اقْتُصِر فيه على مورد السماع.

قال: وأمّا الآية فليس المراد فيها باللسان الجارحة، بل الكلام أو الرسالة، فليس جزءاً من داود ولا من عيسى.

= وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر (١/١٥٨)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١٧٢٦)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٤٠)، ولسان العرب (٦/ ٦٥ ـ خلس، ٧/٣٤٨ ـ عبط).

ونوافذ: جمع نافذة، وهي الطعنة التي تنفذ حتى يكون لها رأسان. والعبط التي لا ترقع: يعني كشقّ الجيوب وأطراف الأكمام والذيول لأنها لا تُرقع بعد العَبْط، والعَبْط: الشقّ.

البابُ السادس: المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة

(ص): السادس: المضارع المتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة، فبالنّون رفعاً، وحذفها نصباً وجزماً وحذفت رفعاً نثراً ونظماً، وعليه: «لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا»[1] .

وقد تفتح وتضمّ مع الألف. وإذا اجتمعت مع الوقاية جاز الفك والإدغام والحذف. والأصح أنها المحذوفة. وقيل: الإعراب بالواو، والألف، والياء. وقيل: النون دليل. وقيل: الإعراب فيها.

(ش): الباب السادس من أبواب النيابة: المضارع إذا اتصل به ألف اثنين علامة كانتْ، كيقومان الزيدان، أو ضميراً كالزيدان يقومان. أو واو جمع كذلك، كيقومون الزيدون، والزيدون يقومون، أو ياء مخاطبة كتقومين يا هند، فإنه يرفع بالنون كما مثلنا، وينصب ويجزم بحذفها نحو: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]. وحمل النّصب هنا على الجزم، كما حمل على الجر في المثنى والجمع. هذا مذهب الجمهور.

وقيل: إن الإعراب بالألف والواو والياء، كما أنّها في المثنى والجمع السّالم كذلك. وردّه صاحب (البسيط)[2] بأنه لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة.

---

(١) رواه من حديث أبي هريرة وغيره عن رسول الله: أبو داود في الأدب باب ١٤٣، والترمذي في صحيحه (رقم ٢٦٨٨)، وابن ماجة في سننه (رقم ٣٦٩٢)، وأحمد في المسند (٢/٣٩١، ٤٧٧، ٥١٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٣٢)، والطبراني في الكبير (١٠/٣٢٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٨٠)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٣/ ٤٢٤)، والمتقي الهندي في كنز العمال (رقم ٤٣٥٢٨)، والألباني في إرواء الغليل (٣/ ٢٣٧)، والنووي في الأذكار (٢١٦)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٨/ ٣٧٥)، وأبو عوانة في صحيحه (١/ ٣٠) وغيرهم كثير.

(٢) «البسيط في شرح الكافية» لحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

وقيل: الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها، وعليه الأخفش والسّهيلي. وردّه ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النّون له.

وقيل: إنها معربة، ولا حرف إعراب فيها، وعليه الفارسيّ قال: لأنه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح، ولا الضمير لأنه الفاعل، ولأنه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبله من اللاّمات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضمٍّ وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبق إلا أن تكون معربةً، ولا حرف إعراب فيها.

قال أبو حيّان: وبين هذا القوْل وقولِ الأخفش مناسبة، إلاّ أن الأخفش يقول: إن الإعراب فيها مقدّر، فهو أشبه. وورد حذفُ هذه النون حالَة الرّفع في النثر والنظم قرىء: ﴿سَاحِرانِ تَظَّاهَرا﴾ [القصص: ٤٨]. وفي الصحيح: «لا تدخلوا الجنّةَ حتّى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تَحَابّوا»[(١)]. وقال الشاعر[(٢)]:

١٠٨ ـ أبيــتُ أسْــرِي، وتبيتــي تَــدلُكِــي وَجْهَكِ بالعنبر والمسك الذّكي[(٣)]

ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار.

والأصل في هذه النون السكون، وإنما حرّكت لالتقاء الساكنين، فكسرت بعد الألف على أصله، وفتحت بعد الواو والياء طلباً للخفة، لاستثقال الكسر بَعْدَها. وقيل: تشبيهاً للأول بالمثنى، والثاني بالجمع. وقد تفتح بعد الألف أيضاً، قرىء: ﴿أَتَعِدَانَنِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ [الأحقاف: ١٧] بفتح النون، وقد تضم معها أيضاً، ذكره ابن فَلاح[(٤)] في (مغنيه)، واستدلّ بما قُرىء شاذّاً: ﴿طَعَامٌ تُرْزَقَانُه﴾ [يوسف: ٣٧] بضم النّون. وإذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفَك نحو: «أتعدانني»، والإدغام والحذف، وقرىء بهما: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]. واختلف في المحذوف حينئذ فمذهب سيبويه: أنّها نون الرفع، ورجحه ابن مالك لأنها قد تحذف بلا سبب، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وحذف ما عهد حذفه أولى، ولأنها نائبة عن الضمة. وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرْكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] في قراءة من يسكن، ولأنها جزء كلمة،

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) الأنسب أن يقول: «الراجز».

(٣) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٨٢، ٣/ ٥٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٣٩، ٣٤٠، ٤٢٥)، والخصائص (١/ ٣٨٨)، والدرر (١/ ١٦٠)، ورصف المباني (ص ٣٦١)، وشرح التصريح (١/ ١١١)، ولسان العرب (١٠/ ٤٢٦ ـ دلك، ١٢/ ٢٣٧ ـ ردم)، والمحتسب (٢/ ٢٢).

(٤) هو منصور بن فلاح بن محمد اليمني. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

ونون الوقاية كلمة، وحذف الجزء أسهل، ولأنه لا يحتاج إلى حذف آخر للجازم والناصب، ولا تغيير ثانٍ بكسرها بعد الواو والياء، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمْرَيْن.
وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية، وعليه الأخفش الأوسط، والصغير[1]، والمبرد، وأبو علي، وابن جني، لأنها لا تدل على إعراب، فكانت أولى بالحذف، ولأنها إنما جيء بها لتقيَ الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع، فكان حذفها أولى. ولأنها دخلت لغير عامل، ونون الرفع دخلت لعامل، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه المقدّر كالموجود.

(١) الأخفشان الأوسط والصغير تقدم التعريف بهما. راجع الفهارس العامة.

البابُ السابع: الفعل المضارع المعتلّ الآخر

(ص): السابع: المضارع المعتل، وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء، فيحذف آخره جزماً، والحذف بالجازم. وقال أبو حيّان: التحقيق عنده، وتسكين ما قبله ضرورة وكذا بقاؤه. وقيل: سائغ كحذفه دونه. وإذا بقي فالمحذوف الحركات الظاهرة. وقيل المقدرة. وقيل: الباقي إشباع. ويسهّل ما آخره همزة، وإبداله ليناً مَحْضاً ضعيف، ولا يجوز حذفه خلافاً لابن عصفور.

(ش): الباب السابع من أبواب النيابة: الفعل المضارع المعتل:

وهو ما آخره ألف كيَخْشَى، أو واو كيغزو، أو ياء كيرمي، فإنه يجزم بحذف حرف العِلّة نيابة عن السكون.

قال ابن مالك: وإنّما حَذف الجازم هذه الحروف لأنها عاقبت الضمة، فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته.

وقال أبو حيّان: التحقيق أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم، لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة، بل العلامة ضمّةٌ مقدرة، ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها، لأنها أصليّة أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه. فالقياس أنّ الجازم حذف الضمة المقدّرة، ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع ـ لو بقيت ـ لاتّحاد الصورة.

ويجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيهاً بما لم يحذف منه شيء كقوله:

١٠٩ ـ ومَـــنْ يَتَّـــقْ، فـــإنّ اللّـــهَ مَعْـــهُ[1]

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ورزقُ الله مـــــــؤتـــــابٌ وغــــــــادِ =

وورد إبقاء هذه الحروف مع الجازم كقوله:

١١٠ ـ ولاَ تَــرَضّــاهــا ولا تَمَلّــقِ(١)

١١١ ـ لــم تهجــو ولَــمْ تَــدَعِ(٢)

١١٢ ـ ألــم يــأتيــك والأنبــاء تَنْمــي(٣)

= وهو بلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٠٦، ٢/ ٣١٧، ٣٣٩)، والدرر (١/ ١٦١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٩٩)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٢٨)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٤٨)، ولسان العرب (١/ ٢١٨ ـ أوب، ١٥/ ٤٠٢ ـ وقي)، والمحتسب (١/ ٣٦١).

والمؤتاب: اسم فاعل من «ائتاب» من الأوب. والغادي: اسم فاعل من غدا يغدو.

(١) الرجز لرؤبة، وقبله:

إذا العجــوزُ غضبــت فطلِّــقِ

وهو في ملحق ديوانه (ص ١٧٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٥٩، ٣٦٠)، والدرر (١/ ١٦١)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٦)، والأشباه والنظائر (٢/ ١٢٩)، والإنصاف (ص ٢٦)، والخصائص (١/ ٣٠٧) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٧٨)، وشرح التصريح (١/ ٨٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٨٥) وشرح شواهد الشافية (ص ٤٠٩)، وشرح المفصل (١٠/ ١٠٦)، ولسان العرب (١٤/ ٣٢٤ ـ رضي) والممتع في التصريف (٢/ ٥٣٨)، والمنصف (٢/ ٧٨، ١١٥).

(٢) جزء من بيت من البسيط، وتمامه:

هجــوتَ زبّــان ثــم جئــتَ معتــذراً ... مــن هَجْوِ زبّانَ لــم تهجــو ولــم تــدعِ

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٤)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٥٩)، والدرر (١/ ١٦٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٣٠)، وشرح التصريح (١/ ٨٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٨٤)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٠٦)، وشرح المفصل (١٠/ ١٠٤)، ولسان العرب (١٥/ ٤٩٢ ـ يا)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٤)، والممتع في التعريف (٢/ ٥٣٧)، والمنصف (٢/ ١١٥).

(٣) صدر بيت من الوافر وعجزه:

بمــا لاقــتْ لبــونُ بنــي زيــادِ

وهو لقيس بن زهير في الأغاني (١٧/ ١٣١)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢)، والدرر (١/ ١٦٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٤٠)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٠٨)، وشرح شواهد المغني (ص ٣٢٨، ٨٠٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٠)، ولسان العرب (١٤/ ١٤ ـ أتى). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٠٣)، والأشباه والنظائر (٥/ ٢٨٠)، والإنصاف (١/ ٣٠)، وأوضح المسالك (١/ ٧٦)، والجنى الداني (ص ٥٠)، وجواهر الأدب (ص ٥٠)، وخزانة الأدب (٩/ ٥٢٤)، والخصائص (١/ ٣٣٣، ٣٣٧)، ورصف المباني (ص ١٤٩)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٨٧، ٢/ ٦٣١)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٨٤)، وشرح المفصل (٨/ ٢٤، ١٠/ ١٠٤)، والكتاب (٣/ ٣١٦)، ولسان العرب (٥/ ٧٥ ـ قدر، ١٤/ ٣٢٤ ـ رضي، ٤٣٤ ـ شظي، ١٥/ ٤٩٢ ـ يا)، =

فالجمهور على أنه مختص بالضّرورة، وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام، وإنه لغة لبعض العرب، وخرّج عليه قراءة «لا تخفْ درَكاً ولا تخشى»[١]. ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠].

ثم اختلف حينئذ، ما الذي حذفه الجازم؟ فقيل: الضمة الظاهرة لورودها ـ كما سيأتي ـ وقيل: حذف المقدّرة.

قال أبو حيان: وفائدة الخلاف تظهر في الألف، فمن قال: حذف الظاهرة لم يُجِزْ إقرار الألف، لأنه لا ضمة فيها ظاهرة. ومن قال: المقدّرة، أجاز إقرارها، ويشهد له: «ولا ترضّاها». والأوّل: تأوّله على الحال، أو الاستئناف.

وذهب آخرون: إلى أن الجازم حذف الحروف التي هي لامات، وأنّ الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة، بل حروف إشباع تولّدت عن الحركات التي قَبْلَها.

ويجوز في الضرورة أيضاً حذف الحروف لغير جازم.

والمهموز من الأفعال، كيقرأ، ويقرىء، ويوْضُؤُ، يجوز تسهيل همزه. ونصّ سيبويه وغيره كالفارسيّ، وابن جنيّ، على أنه لا يجوز إبداله ليناً محضاً إلاّ في الضّرورة.

قال الخضراوي[٢]: وما حكى الأخفش من: قريت، وتوضيت، ورفوت لغة ضعيفة، فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر له، لأن حكمه حكم الصحيح ويقدر حذف الجازم الضمة من الهمزة؛ قال:

١١٣ ـ عجبت من ليلاك وانتيابها من حيث زارتني ولم أورا بها[٣]

= والمحتسب (١/ ٦٧، ٢١٥)، ومغني اللبيب (١/ ١٠٨، ٢/ ٣٨٧)، والمقرب (١/ ٥٠، ٢٠٣)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٣٧)، والمنصف (٢/ ٨١، ١١٤، ١١٥).

ويروى: «وهل أتاك» و «ألم يأتك» و «ألم يبلغك» ولا شاهد في هذه الروايات.

(١) الآية ٧٧ من سورة طه. وهي قراءة حمزة. قال ابن خالويه في الحجة (ص ٢٢٠): «فإن قيل: فما حجة حمزة في إثبات الياء في تخشى وحذفها على الجزم؟ فقيل له: في ذلك وجهان: أحدهما أنه استأنف ولا تخشى ولم يعطفه على أول الكلام، فكانت «لا» فيه بمعنى «ليس». والوجه الآخر: أنه لما طرح الياء أشبع فتحة الشين فصارت ألفاً، ليوافق رؤوس الآي التي قبلها ألف».

(٢) هو محمد بن يحيى بن هشام ابن البرذعي الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدّم.

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ١٦٣)، والكتاب (٣/ ٥٤٤)، ولسان العرب (١/ ١٩٤ ـ ورأ).

والشاهد فيه قوله: «لم أورا» والأصل: «لم أورأ» فخفّف الهمزة الساكنة للضرورة، أي الحاجة إلى ردف القافية، والردف هو حرف المدّ الذي قبل الرويّ.

والانتياب: القصد.

أي، ولم أورأ أي لم أشعر بها ورائي.

وأجاز ابن عصفور: حذفه إعطاء له حكم المعتلّ الأصلي، كقوله:

١١٤ ـ وإلاّ يُبْدَ بالظُّلم يَظْلِمِ[1]

وأجيب بأنه ضرورة، أو على لغة بَدَا يَبْدَا، كبَقَى يَبْقَى.

---

(١) جزء من عجز بيت من الطويل من معلقة زهير، وتمامه:

جريءٍ متى يُظلمْ يعاقِبْ بظلمهِ سريعاً . . . .

وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى (ص ٢٤)، وخزانة الأدب (٣/ ١٧، ٧/ ١٣)، والدرر (١/ ١٦٥)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٣٩)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٠)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٨٥)، والممتع في التصريف (١/ ٣٨١، ٢/ ٤٢٨). وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (١/ ٢٦)، والمقرب (١/ ٥٠).

و «يُبْدَ» أصله «يبدأ»، فقلبت الهمزة ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم حذفت بسبب الجزم.

خاتمة في الإعرابِ المقدّر

(ص): خاتمة: تقدر الحركات في المضاف للياء، وقيل: لا تقدر الكسرة. والحرف المدغم. والمحكي على الأصح. والمقصور، فإن لم ينصرف لم تقدّر الكسرة، خلافاً لابن فلاح[1]، وفي نحو: يخشى.

(ش): ذكرت في هذه الخاتمة الإعراب المقدّر، وذلك أربعة أنواع:

الأول: ما يقدّر فيه الحركات كلُّها، وذلك خمسة أشياء:

الأول: المضاف لياء المتكلّم فتقدر فيه الضّمّة والفتحة على الحرف الذي يليه الياء، وأما الكسرة فقيل: لا تقدّر، والكسرة الموجودة قبل الياء هي حركة الإعراب، اكتفي بها في المناسبة. وقيل: تقدّر أيضاً، وهذه حركة المناسبة لوجودها في سائر الأحوال، واستحقاق الاسم لها قبل التركيب.

الثاني: الحرف المسكّن للإدغام نحو: ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١] ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢]. ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١] ذكره أبو حيان في (شرح التسهيل).

الثالث: المحكيّ في نحو: مَنْ زيداً؟ لمن قال: ضربتُ زيداً. ومَن زيدٌ؟ لمن قال: قام زيد. ومَنْ زيدٍ؟ لمن قال: مررت بزيدٍ على رأي البصريين. وعلى الأصحّ عندهم في حالة الرفع أنها حركة حكاية الإعراب.

الرابع: الاسم المقصور ـ وسيأتي في بابه ـ لتعذّر تحريك الألف. فإن كان غير منصرف قدر في حالة الجر الفتحة على بابه. وقال ابن فلاح اليمني: تقدّر الكسرة، لأنها إنما امتنعت في غير المنصرف للثقل، ولا ثقل مع التقدير.

(١) هو منصور بن فلاح بن محمد اليمني. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

الخامس: المضارع الذي آخره ألف، كيخشى، لما ذكر في المقصور.

(ص): والضمّة والكسرة في المنقوص، وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تِلْو كسرة. وتقدير فتحة ضرورة، خلافاً لأبي حاتم في غير المنون إلاّ معدي كرب على الأجود، وكذا ظهورهما. وتقدر في ياء جوارٍ المحذوفة.

(ش): النوع الثاني: ما يقدر فيه حركتان فقط: الضمة والكسرة وذلك المنقوص. وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي، والدّاعي، بخلاف نحو كرسيّ لتشديدها، وما جرّه أو نصبه بالياء، لعدم لزومها، وظَبْي وَرَمْي لسكون ما قبلها، وعلّة التقدير الاستثقال، ولذا ظهرت الفتحة، لِخفّتها على الياء وقد تقدّر أيضاً ولكن في الضّرورة، كقوله:

١١٥ ـ وكسوتَ عارِي لحمه فتَرَكْتَهُ[١]

وقوله:

١١٦ ـ ولو أن واشٍ باليمامة دَارُهُ[٢]

وقوله:

١١٧ ـ كأن أيديْهِنّ بالقاع القَرِقْ[٣]

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

جَدِلاً يسحَبُ ذيله ورداءَهُ

ويروى «جنبه» بدل «لحمه». والبيت بلا نسبة في الدرر (١/ ١٦٥) والممتع في التصريف (٢/ ٥٥٧).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

وهو لمجنون ليلى في ديوانه (ص ٢٣٣)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٨٤)، وشرح شواهد الشافية (ص ٧١، ٤٠٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٩٨). وبلا نسبة في بغية الوعاة (١/ ٢٨٩)، والدرر (١/ ١٦٦)، وشرح الأشموني (١/ ٤٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٧٧، ٣/ ١٨٣)، وشرح المفصل (٦/ ٥١)، ومغني اللبيب (١/ ٢٨٩).

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٤٧)، والدرر (١/ ١٦٦)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٠٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٢٦٩)، وأمالي المرتضى (١/ ٥٦١)، والخصائص (١/ ٣٠٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٩٤، ٩٧٠، ١٠٣٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٨٤)، ولسان العرب (١٠/ ٣٢١ ـ قرق، ١٣/ ٨١ ـ ثمن)، والمحتسب (١/ ١٢٦، ٢٨٩، ٢/ ٧٥).

والضمير في «أيديهنّ» للإبل. والقاع: المكان المستوي. والقرق: الأملس، وقيل: الخشن الذي فيه الحصى.

وأجازه أبو حاتم السّجستاني في الاختيار. وقال: إنه لغة فصيحة. وخرّج عليه قراءة ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] بسكون الياء. نَعَمْ ما أعرب من مركّب إعراب متضايفيْن، وآخر أوّلهما ياء نحو: رأيت معدي كربَ، ونزلت قالي قلا[1]، فإنه يقدّر في آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف، استصحاباً لحكمها حالة البناء، وحالة منع الصرف.

وقولي «على الأجود» أي إذا أُجْرِيَ على الأجود، أي من أحواله الثلاثة، وهي حالة الإضافة، ومقابلها البناء، ومنعُ الصّرف، وليس راجعاً للتقدير.

ومن الضرورة أيضاً ظهور الضمة والكسرة في ياء المنقوص، كقوله:

١١٨ ـ خبيــثُ الثّـرى كــابِــيُ الأزنــدِ[2]

وقوله:

١١٩ ـ تُــدْلــي بهــن دوالــيُ الــزّراعِ[3]

وقوله:

١٢٠ ـ لا بــارك الله فــي الغــوانِــي هَــلْ[4]

---

(١) قالي قلا: بأرمينية العظمى من نواحي خلاط ثم من نواحي منازجرد من نواحي أرمينية. قاله ياقوت في معجم البلدان.

(٢) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

وعِــرْقُ الفــرزدق شــرُّ العــروق

وهو لجرير في ديوانه (ص ٨٣٤)، والدرر (١/ ١٦٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٢٤).

وخبيث الثرى: يريد: خبيث الأصل. والأزند: جمع زند، وهو العود الذي تقدح به النار؛ يقال: كبا الزند: إذا لم تخرج ناره.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

وكــأنّ بيــن الخيــل فــي حــافــاتــه

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٦٧).

(٤) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

يصبحــن إلا لهــنّ مطلــبُ

ويروى: «يبتن» مكان «يصبحن». والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ٣٠)، والأزهية (ص ٢٠٩)، والدرر (١/ ١٦٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٦٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٢)، وشرح المفصل (١٠/ ١٠١)، والكتاب (٣/ ٣١٤)، ولسان العرب (١٥/ ١٣٨ ـ غنا)، والمقتضب =

وقوله:

١٢١ - ولم يختضب سُمْرُ العَوالِي بالدّم[1]

(ص): والضمّة في نحو: يغزو، ويرمي، وظهورهَا وتقدير الفتحة ضرورة أو شاذّ. وأجاز الفراء في نحو «يحيـى» نقل حركة الياء وإدغامها فتظهر.

(ش): النوع الثالث: ما يقدّر فيه حركة واحدة، وهي الضمة، وذلك المضارع الذي آخره واو، أو ياء، لثقلها عليهما، ولخفة الفتحة عَلَيْهما ظهرت، وخلاف ذلك ضرورة، أو شاذّ لا يقاس عليه. كقوله في ظهور الضمة:

١٢٢ - تساويُ عَنْزي غيرَ خمس دراهِمِ[2]

وقوله:

١٢٣ - إذا قلت علّ القلب يَسْلُوُ قُيِّضَتْ[3]

وقوله في تقدير الفتحة:

١٢٤ - كَيْ لِتَقْضِيني رُقَيّة ما وَعَدتْني غير مُخْتلِسِ[4]

= (١/ ١٤٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٣٦)، ورصف المباني (ص ٢٧٠)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١١٥)، والمحتسب (١/ ١١١)، والمنصف (٢/ ٦٧، ٨١)، ومغني اللبيب (٣/ ٣٥٤)، والمقتضب (٣/ ٣٥٤).

(١) الشطر من الطويل، ولم أعثر على تتمته أو قائله؛ وهو في الدرر (١/ ١٦٩).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فعوّضني عنها غِنَايَ ولم تكنْ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٨/ ٢٨٢)، والدرر (١/ ١٦٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٤٧).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

هواجسُ لا تنفكُّ تغريه بالوجدِ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٧٠)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٥٢). وقال العيني في المقاصد النحوية بعد أن استشهد بهذا البيت بـ «يسلوُ» وظهور الضمة عليها؛ قال: فدلّ هذا على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التي كانت على الواو؛ وهذا على رأي بعض النحاة.

(٤) البيت من المديد، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في خزانة الأدب (٨/ ٤٨٨، ٤٩٠)، والدرر (١/ ١٧٠)، وشرح التصريح (٢/ ٢٣١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٧٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٥١)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٥٠).

ووقوع اللام - في هذا البيت - بعد «كي» دليل على أنها قد لا تكون مصدرية، والفعل المضارع الذي بعد اللام منصوب بـ «أنْ» مضمرة، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الياء إجراءً للفتحة مجرى الضمة.

وقوله:

١٢٥ ـ إذا شئت أن تَلْهُو ببعض حديثها[١]

وقوله:

١٢٦ ـ أرجو وآمل أن تَدْنُو مَوَدَّتُها[٢]

وخرج عليه قراءة: ﴿أَوْ يَعْفُوْ الَّذِي بِيَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] بالسّكون. وذهب الفراء في نحو يُعْيِي ويُحْيِي إلى جواز نقل حركة الياء الأولى إلى السّاكن قبلها، وتدْغم فتظهر علامة الرفع فيها، وأنشد:

١٢٧ ـ وكأنّها بين النّساء سَبِيكَةٌ تَمْشِي بسُدَّة بَيْتِها فَتُعِيُّ[٣]

والجمهور على مَنْع ذلك. قال أبو حيّان: الصحيح أنه لا يقال: يُعِيّ بل إنه يقال يُعْيِي، هكذا السماع وقياس التصريف، لأنَّ المعتل العين واللام تجري عينُه مجرى الصحيح، فلا تُعَلّ. قال: والبيت الذي أنشده لا يعرف قائله، فلعله مصنوع، أو شاذّ لا يعتدّ به.

(ص): والسّكون فيما كسر لساكنين، ومهموز أبدل ليناً، و «لم يلد» إذا سكن اللام، أو وصل بضمير وفتح أو كسر.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

رفعن وأنزلن الحديث المقطّعا

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٧١).

والفتحة هنا مقدرة على الواو في «تلهو» ولكنها لم تظهر للضرورة الشعرية.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ

وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ٦٢)، وخزانة الأدب (١١/ ٣١١)، والدرر (١/ ١٧٢، ٢/ ٢٥٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٦٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٠).

ولم تظهر الفتحة على الواو من «تدنو» ضرورة. وفي الشطر الثاني من البيت شاهد آخر، حيث ألغى عمل الفعل القلبيّ، وهو «إخال» مع تقدّمه على معموليه، فرفع «تنويلُ» على الابتداء، وخبره المجرور قبله؛ والقياس في «إخال» فتح الهمزة.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٧٢)، وشرح الأشموني (٣/ ٨٩٣)، ولسان العرب (١٥/ ١١٢ ـ عيا)، والمحتسب (٢/ ٢٦٩)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٨٥، ٥٨٧)، والمنصف (٢/ ٢٠٦).

(ش): النوع الرابع: ما يقدّر فيه السكون، وهو ثلاثة أشياء: **أحدها**: ما كسر لالتقاء الساكنين نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البينة: ١].

الثاني: المهموز، إذا أبدل لِيناً محضاً على اللغة الضعيفة كما تقدم.

الثالث: «لم يلد» مضارع (وَلَدَ) إذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت كقوله:

١٢٨ ـ وذي ولـــد لـــم يَلْـــدَهُ أبَـــوَانِ[1]

(ص): ولا توجد واو قبلها ضمة إلاّ في فعل أو مبني أو أعجمي أو عَرَضَ تَطَرُّفها، أو لا يلزم.

(ش): لا توجد كلمة آخرها واوٌ قبلها ضمة إلاّ في الأفعال كيدعو، أو المبنيّات كهو، و «ذو» الطّائية، أو في الكلام الأعجمي، كهندو. ورأيت بخط ابن هشام: السَّمندو. أو عرض تطرفّها نحو: (يا ثَمو) مرخم ثمود. أو لا يلزم كالأسماء الستة حالة الرفع.

(ص): وحذف حركة الظّاهر، ثالثها يجوز في الشعر فقط.

(ش): اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً وعليه ابن مالك، وقال: إن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم،

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألا رُبّ مـــــولـــــودٍ وليـــــس لـــــه أبٌ

وهو لرجل من أزد السراة في شرح التصريح (٢/ ١٨)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٧)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٢)، والكتاب (٢/ ٢٦٦، ٤/ ١١٥). وله أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب (٢/ ٣٨١)، والدرر (١/ ١٧٣، ١٧٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٩٨)، والمقاصد النحوية (٣/ ٣٥٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ١٩)، وأوضح المسالك (٣/ ٥١)، والجنى الداني (ص ٤٤١)، والخصائص (٢/ ٣٣٣)، والدرر (٤/ ١١٩)، ورصف المباني (ص ١٨٩)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٨)، وشرح المفصل (٤/ ٤٨، ٩/ ١٢٦)، والمقرب (١/ ١٩٩)، ومغني اللبيب (١/ ١٣٥).

والشاهد في البيت قوله: «لم يَلْدَهُ» والأصل: «لم يَلِدْهُ»، فسكّن اللام للضرورة الشعرية، فالتقى ساكنان، فحرّك الثاني بالفتح لأنه أخفّ. وفي الشطر الأول شاهد آخر، وهو مجيء «رُبّ» للتقليل؛ فإن الشاعر أراد عيسى وآدم، كما أراد القمر في البيت الذي يليه، وهو:

وذي شـامـةٍ سـوداء فـي حُـرِّ وجهـه مجلّلـــةٍ لا تنقضـــي بـــأوانِ

وخرج عليه قراءة: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بسكون التاء، و ﴿رُسُلْنَا﴾ [المائدة: ٣٢] بسكون اللام، ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]. ﴿الْمَكْرُ السَّيِّئْ﴾ [فاطر: ٤٣] ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] و ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] بسكون أواخرها، وقول الشاعر:

١٢٩ ـ وقد بدا هَنْكِ مِن المئزرِ[1]

وقوله:

١٣٠ ـ فاليوم أشرَبْ غير مُسْتَحْقِبٍ[2]

والثاني: المنع مطلقاً في الشّعر وغيره، وعليه المبرد، وقال: الرواية في البيتين: «وقد بدا ذاكِ» و «اليومَ أُسْقَى».

---

(١) عجز بيت من السريع، وصدره:

رُحتِ وفي رجليكِ ما فيهما

وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه (ص ٤٣)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٨٤، ٤٨٥، ٨/ ٣٥١)، والدرر (١/ ١٧٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٩١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥١٦). وللفرزدق في الشعر والشعراء (١/ ١٠٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٦٥، ٢/ ٣١)، وتخليص الشواهد (ص ٦٣)، والخصائص (١/ ٧٤، ٣/ ٩٥، ٣١٧)، ورصف المباني (ص ٣٢٧)، وشرح المفصل (١/ ٤٨)، والكتاب (٤/ ٢٠٣)، ولسان العرب (١١/ ٧١٦ ـ وأل، ١٥/ ٣٦٧ ـ هنا).

وقد سكّن الشاعر النون في «هنك» ضرورة، وهو مرفوع لأنه فاعل «بدا».

(٢) صدر بيت من السريع، وعجزه:

إثماً من الله ولا واغلِ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١٢٢)، وإصلاح المنطق (ص ٢٤٥، ٣٢٢)، والأصمعيات (ص ١٣٠)، وجمهرة اللغة (ص ٩٦٢)، وحماسة البحتري (ص ٣٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٠٦، ٨/ ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥)، والدرر (١/ ١٧٥)، ورصف المباني (ص ٣٢٧)، وشرح التصريح (١/ ٨٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٦١٢، ١١٧٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٧٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٦)، وشرح المفصل (١/ ٤٨)، والشعر والشعراء (١/ ١٢٢)، والكتاب (٤/ ٢٠٤)، ولسان العرب (١/ ٣٢٥ ـ حقب، ١٠/ ٤٢٦ ـ دلك، ١١/ ٧٣٢ ـ وغل)، والمحتسب (١/ ١٥، ١١٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٦٦)، والاشتقاق (ص ٣٣٧)، وخزانة الأدب (١/ ١٥٢، ٣/ ٤٦٣، ٤/ ٤٨٤، ٨/ ٣٣٩)، والخصائص (١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٣٤٠، ٣/ ٩٦)، والمقرب (٢/ ٢٠٥).

ويروى: «فاليوم أُسْقَى» وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

ومستحقب: يقال احتقبه واستحقبه بمعنى؛ واحتقب فلان الإثم: كأنه جمعه واحتقبه من خلفه، واحتقب خيراً أو شرًّا. واستحقبه: ادّخره. والواغل: الداخل على القوم في شرابهم، وقيل: هو الداخل عليهم في طعامهم.

والثالث: الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار، وعليه الجمهور. قال أبو حيّان: وإذا ثبت نقل أبي عمرو، وأن ذلك لغة تميم، كان حجّة على المذهبين.

النكرة والمعرفة

(ص): النكرة والمعرفة: قال ابن مالك: حدّ النكرة عَسِرٌ، فهي ما عدا المعرفة.

(ش): لما كان كثيرٌ من الأحكام الآتية تبنى على التعريف والتنكير وكانا كثيري الدّور في أبواب العربية صدّر النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء. وقد أكثر الناس في حدودهما، وليس منها حدٌّ سالِمٌ. قال ابن مالك: من تعرّض لحدِّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراكٍ عليه، لأن مِن الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً، نحو: كان ذلك عاماً أوّل، وأوّلَ من أمس، فمدلولهما معيّن، لا شِياع فيه بوجه، ولم يستعملا إلاّ نكرتين. وما هو نكرة معنى معرفة لفظاً كأسامة هو في اللفظ كحمزة في منع الصرف والإضافة، ودخول (أل)، ووصفه بالمعرفة دون النكرة، ومجيئه مبتدأ، وصاحب حال، وهو في الشياع كأسد. وما هو في استعمالهم على وجهين كواحد أُمِّه، وعَبْد بَطْنِه، فأكثر العرب هما عنده معرفة بالإضافة وبعضهم يجعلهما نكرة، وينصبهما على الحال.

ومثلها ذو اللام الجِنْسيّة، فمن قِبَل اللفظ معرفةٌ، ومن قبل المعنى لشياعه نَكِرةٌ ولذلك يوصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه، وبالنكرة اعتباراً بمعناه.

وإذا كان الأمر كذلك، فأحسن ما يتبيّن به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة، ثم يقال: وما سوى ذلك نكرة. قال: وذلك أجود من غيرها بدخول (رُبّ) أو (اللام) لأنّ من المعارف ما يدخل عليه اللام، كالفضل والعباس، ومن النكرات ما لا يدخل عليه (رُبّ) ولا (اللام) كأيْنَ، ومتى، وكيف، وعَرِيب[١]، ودَيّار[٢].

(ص): وهي الأصل خلافاً للكوفية. والجمهور أن المعارف متفاوتة، فأرفعها ضمير متكلّم، فمخاطب، فَعَلم، فغائب، فإشارة، ومنادًى. والأصح أن تعريفه بالقصد، لا بأل منويّة، وأنّه ـ إنْ كان علماً ـ باق. فموصول. فذو (أل). وثالثها: هما سواء. وما أضيف إلى أحدها في مرتبته مطلقاً، أو إلاّ المضمر، أو دونه مطلقاً، أو إلا ذا أل. مذاهب. وقيل

---

(١) عريب: أي أحد؛ يقال: ما بالدار عريبٌ ومُعْرِبٌ؛ الذكر والأنثى فيه سواء، ولا يقال في غير النفي. انظر لسان العرب (١/ ٥٩٢ ـ مادة عرب).

(٢) كذا في الأصل: «ديار» بالياء المثناة المشددة؛ والديّار: نسب على غير قياس لصاحب الدير الذي يسكنه. ولعلّ الصواب: «دُبَار» وهو من أسمائهم القديمة، وهو ليلة الأربعاء؛ جاهلية. انظر لسان العرب (٤/ ٢٧٥ ـ دبر).

العلم بعد الغائب. وقيل بعد الإشارة، وقيل: هو أرفعها. وقيل: الإشارة. وقيل. ذو أل. ويستثنى اسم الله تعالى.

والأصح أن تعريف الموصول بعهد الصلة، لا بأل، ونِيّتها، وأنّ «مَنْ»، و «ما» الاستفهاميتين نكرتان، وأن ضمير النكرة معرفة. وثالثها: إن لم يجب تنكيرها. وأرفع الأعلام الأماكن، ثم الأناسي، ثم الأجناس. والإشارة القريب، ثم المتوسط، وذي أل الحضوري، ثم عهد الشخص، ثم الجنس، ولا واسطة خلافاً لزاعمها في الخالي من التنوين واللاّم.

(ش): فيه مسائل:

(الأولى): مذهب سيبويه والجمهور أن النكرة أصل، والمعرفة فرع. وخالف الكوفيون وابن الطّراوة، قالوا: لأنّ من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر.

وقال الشَّلَوْبين: لم يُثبت هنا سيبويه إلاّ حال الوجود، لا ما تخيّله هؤلاء، وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف، لأنّ الأجناس هي الأول ثم الأنواع ووضعها على التنكير، إذْ[1] كان الجنس لا يختلط بالجنس، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف، لاختلاط بعضها ببعض.

قيل: ومما يدل على أصالة النكرة أنّك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة، ونجد كثيراً من المنكّرات لا معرفة لها. ألا ترى أن الغلام وغلامي أصله: غلامٌ، والمضمر اختصار تكرير المُظهَر، والمشار نائبٌ مناب المُظْهَر، فهذا يستغنى به عن زيد الحاضر.

(الثانية): المعارف سبعة، وقد ذكرتها في طيّ ترتيبها في الأعرفية، وهي: المضمر، والعلم، والإشارة، والموصول، والمعرّف بأل، والمضاف إلى واحد منها، والمنادى. وأغفل أكثرهم ذكر المنادى، والمراد به النّكرة المقبل عليها، نحو يا رجلُ، فتعريفه بالقصد، كما صحّحه ابن مالك.

وذهب قومٌ إلى أن تعريفه بأل محذوفة، وناب حرف النداء منابها. قال أبو حيّان: وهو الذي صحّحه أصحابنا، ولا خلاف في النكرة غير المقصودة، نحو: يا رجلاً خذ بيدي أنّه باق على تنكيره. وأمّا العلم نحو يا زيد، فذهب قومٌ إلى أنه تعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية، والأصح أنه باقٍ على تعريف العلمية، وإنما ازداد بالنّداء وضوحاً.

وأما الموصول فتعريفه بالعهد الذي في صلته. هذا مذهب الفارسيّ. وذهب الأخفش

---

(١) في الأصل: «إذا»؛ والصواب ما أثبتناه.

إلى أن ما فيه (أل) من الموصولات تعرّف بها. وما ليست فيه نحو «من» و «ما» فتعرّف لأنه في معنى ما هي فيه، إلا (أيّاً) الموصولة فتعرّفت بالإضافة. وعدّ ابن كَيسان من المعارف: (من)، و (ما) الاستفهاميتين، واستَدَلّ بتعريف جوابهما، نحو: مَنْ عندك؟ فيقال: زيد. وما دعاك إلى كذا؟ فيقال: لقاؤك. والجواب يطابق السؤال. والجمهور على أنّهما نكرتان، لأن الأصل التنكيرُ ما لم تقم حُجّةٌ واضحة، ولأنهما قائمتان مقامَ أيِّ إنسان، وأيِّ شيء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما.

وما قاله من تعريف الجواب غير لازم، إذ يصح أن يقال في الأول: رجل من بني فلان، وفي الثاني أمرٌ مهمٌّ.

(الثالثة): مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين أن المعارف متفاوتة.

وذهب ابن حزم[1] إلى أنها كلّها متساوية، لأن المعرفة لا تتفاضل، إذ لا يصح أن يقال: عرفت هذا أكثر من هذا. وأجيب بأنّ مرادهم بأنّ هذا أعرف من هذا: أنّ تطرّق الاحتمال إليه أقلّ من تطرّقه إلى الآخر.

وعلى التّفاوت اختلف في أعرف المعارف:

فمذهب سيبويه والجمهور: إلى أن المضمر أعرفها.

وقيل: العلم أعرفها، وعليه الصَّيْمريّ[2]. وعُزي للكوفيين. ونُسب لسيبويه. واختاره

---

(١) ابن حزم: هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن سفيان بن يزيد الفارسي الأندلسي القرطبي. فقيه، أديب، أصولي، محدث، حافظ، متكلم، مشارك في التاريخ والأنساب والنحو واللغة والشعر والطبّ والمنطق والفلسفة وغيرها. أصله من فارس، وولد بقرطبة في آخر رمضان سنة ٣٨٤ هـ، وقيل: سنة ٣٨٣. وكان يستنبط الأحكام من الكتاب والسنّة، وانتقد كثيراً من العلماء والفقهاء، فأجمع هؤلاء على تضليله وحذّروا أرباب الحل والعقد من فتنته ونهوا عوامّهم عن الدنوّ منه والأخذ عنه، فأقصي وطورد، فرحل إلى بادية لبلة بالأندلس فتوفي بها سنة ٤٥٦ هـ. من تصانيفه الكثيرة: المحلّى بالآثار في شرح المحلى بالاختصار في الكتاب والسنّة، مداواة النفوس، المغرب في تاريخ المغرب، الفصل بين أهل الأهواء والنحل، والالتباس فيما بين أصحاب الظاهر وأصحاب القياس. انظر وفيات الأعيان (١/ ٤٢٨ ـ ٤٣١)، والصلة لابن بشكوال (٤٠٨ ـ ٤١٠)، ومعجم الأدباء (١٢/ ٢٣٥ ـ ٢٥٧)، وتذكرة الحفاظ (٣٣/ ٣٢١ ـ ٣٢٩)، ولسان الميزان (٤/ ١٩٨ ـ ٢٠٢)، والنجوم الزاهرة (٥/ ٧٥)، وشذرات الذهب (٢٩٩، ٣٠٠) وغيرها.

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري المتوفى سنة ٩٤١ هـ. من آثاره: تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي في النحو. انظر إنباه الرواة (٢/ ١٢٣)، وبغية الوعاة (ص ٢٨٥)، وكشف الظنون (ص ٣٣٩).

أبو حيّان، قال: لأنه جزئيٌّ وضعاً واستعمالاً، وباقي المعارف كُلِّيّاتٌ وضعاً جزئيّاتٌ استعمالاً.

وقيل: أعرفُها اسم الإشارة، ونُسب لابن السراج.

وقيل: ذو (أل)، لأنه وضع لتعريفه أداةٌ، وغيره لم توضع له أداة. ولم يذهب أحدٌ إلى أن المضاف أعرفها، إذ لا يمكن أن يكون أعرف من المضاف إليه، وبه تعرّف.

ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى، فإنه أعرف المعارف بالإجماع. وقال ابن مالك أعرف المعارف[1] ضمير المتكلّم، لأنه يدلّ على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صورته. ثم ضمير المخاطب، لأنه يدلّ على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله. ثم العَلَم، لأنه يدل على المراد حاضِراً وغائباً على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السّالم عن إبهام، نحو: زيد رأيته. فلو تقدّم اسمان أو أكثر نحو: قام زيد وعمرو كلمته تطرّق إليه الإبهام، ونقص تمكُّنه في التعريف. ثم المشار به، والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة، لأن كلاًّ منهما تعريفه بالقصد. ثم الموصول. ثم ذو أل. وقيل: ذو أل قبل الموصول، وعليه ابن كيسان، لوقوعه صفة له في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ [الأنعام: ٩١] والصّفة لا تكون أعرف من الموصوف. وأجيب بأنه بدل أو مقطوع. أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة. وقيل: هما في مرتبة واحدة بناءً على أنّ تعريف الموصول بأل. وقيل: لأنّ كُلاًّ منهما تعريفه بالعَهْد.

وقال أبو حيّان: لا أعلم أحداً ذهب إلى التفصيل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك. والذين ذكروا أن أعرف المعارف المضمر قالوه على الإطلاق، ثم يليه العلم. وذهب الكوفيون إلى أن مرتبة الإشارة قبل العلم، ونسب لابن السراج. واحتجّوا بأن الإشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم، وتعريفها حسي وعَقْلِيّ وتعريفه عقليّ فقط، وبأنّها تُقدّم عليه عند الاجتماع نحو: هذا زيد. ولا حجّة في ذلك، لأن المعتبر إنما هو زيادةُ الوضوح، والعلم أزيد وضوحاً، لا سيما علَمٌ لا تعرض له شركة كإسرافيل، وطالوت.

قال أبو حيّان: قال أصحابنا: أعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسيّ، ثم أسماء الأجناس. وأعرف الإشارات ما كان للقريب، ثم للوسط، ثم للبعيد. وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور، ثم للعهد في شخصي، ثم الجنس.

واختلف في المعرّف بالإضافة، على مذاهبَ:

أحدها: أنه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقاً حتى المضمر، لأنه اكتسب التعريف منه

(١) بعد اسم الله تعالى، فعليه الإجماع كما ذكر.

فصار مثله، وعليه ابن طاهر، وابن خروف، وجزم به في (التسهيل).

الثاني: أنه في مرتبته إلاّ المضاف إلى المضمر، فإنه دونه في رتبة العلم، وعليه الأندلسيون، لئلا ينقض القول بأن المضمر أعرف المعارف. ويكون أعرفها شيئين: المضمر، والمضاف إليه. وعزي لسيبويه.

الثالث: أنّه دونه مطلقاً حتّى المضاف لذي (أل)، وعليه المبرّد، كما أن المضاف إلى المضمر دونه.

الرابع: أنه دونه إلاّ المضاف لذي (أل) حكاه في (الإفصاح)[1]. وعبرت في المتن (بأرفع)، بخلاف تعبير النحويين بأعرف، لأنّ أفعل التفضيل لا يَنبني من مادة التعريف.

(الرابعة): الجمهور على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة كسائر الضمائر.

وذهب بعضهم إلى أنه نكرة، لأنه لا يخصّ من عاد إليه من بين أُمته، ولذا دخلت عليه (رُبّ) في نحو: رُبّه رجلاً. ورد بأنه يخصِّصُه من حيث هو مذكور.

وذهب آخرون إلى أنّ العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتمييز، بخلاف غيره كالفاعل والمفعول.

(الخامسة): الجمهور على أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة. وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام، نحو: ما، ومَن، وأين، ومتى، وكيف.

---

(١) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

المضمــر

(ص): المضمر، ويسمّى الكناية، قسمان: متّصل: لا يقع أوّلاً، ولا تِلْوَ إلاّ في غير ضرورة في الأَصَحّ. وهو تاء تُضَمّ لمتكلِّم، وتُفْتَح لمخاطَب، وتُكْسَر لمخاطبة. ونون الإناث، وواوٌ، وألفٌ لغير متكلم. وياءٌ لِمخَاطَبة. وهي مرفوعة. وقيل: الأربعة علامات ضمير مستكّن. ونا لمعظِّم، أو مشارك، لرفع ونصب وجر. وكافٌ لخطابٍ، وهاءٌ لغائب، وياءٌ لمتكَلِّم منصوبة ومجرورة.

(ش): هذا مبحث المضمر، والتعبير به وبالضّمير للبصريين. والكوفيون يقولون الكناية والمكنّى. ولكونه ألفاظاً محصورة بالعدّ استغنينا عن حدّه، كما هو اللائق بكل معدود، كحروف الجر. فنقول هو قسمان: متّصل، ومنفصل:

فالأول تسعة ألفاظ: منها ما لا يقع إلاّ مرفوعاً، وهو خمسة ألفاظ:

أحدها: التاء المفردة، وهي مضمومة للمتكلم، مفتوحة للمخاطب، مكسورة للمخاطبة، وفُعِل ذلك للفرق. وخُصّ المتكلم بالضمّ لأنه أوّلٌ عن المخاطب، فكان حظّه من الحركات الحركة الأولى. وقيل: لأنه إذا أخبر لا يكون إلاّ واحداً، وإذا خاطب فقد يخاطِب أكثر من واحد، فأُلْزِم الحركة الثقيلة مع اسمه، والخفيفة مع الخطاب، لأنه أكثر ويعطف بعضه على بعض. وكسروا المؤنث لأن الكسرة من علامة التأنيث. وقيل: لأنه لم يبق حَركةٌ غيرها.

قال أبو حيّان: وهذه التعاليل لا يحتاج إليها، لأنّها تعليل وَضْعِيّات، والوضعيّات لا تُعَلّل.

الثاني: النون المفردة، وهي لجمع الإناث، مخاطبات أو غائبات نحو: اذْهَبْن يا هندات، والهندات ذَهَبْنَ، وهي مفتوحة أبداً.

الثالث: الواو لجمع الذكور مخاطبين أو غائبين: كاضربوا، وضربوا، ويضربون، وتضربون.

الرابع: الألف للمثنى مذكّراً كان أو مؤنّثاً، مخاطباً أو غائباً كاضْربا، وضَربا، ويضربان، وتضربان.

فقولي: لغير متكلّم يشمل المخاطب، والغائب، وهو عائد للثلاثة.

الخامس: الياء، وهي للمخاطبة نحو: اضربي، وأنت تَضْرِبين.

وقيل الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علاماتٍ كتاء التأنيث في قامت، لا ضمائر، والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازِنيّ. ووافقه الأخفش في الياء.

وشُبهة المازنيّ أن الضمير لما استكنّ في فَعَل وفَعَلَتْ، استكنّ في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرق، كما جيء بالتاء في فَعَلَتْ للفرق.

وشُبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق، فجعلت الياء علامة للمؤنّث. وردّ بأنها لو كانت حروفاً لسكنت النون، ولم يسكن آخر الفعل لها، ولثبتت الياء في التثنية كتاء التأنيث، وبأنّ علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع.

ومنها ما يقع منصوباً ومجروراً وهو ثلاثة ألفاظ: الكاف لخطاب المذكر مفتوحة والمؤنث مكسورة، نحو: ضربك، ومرّ بك. والهاء للغائب المذكر نحو: ضربه، ومرّ به. والياء للمتكلم نحو: ضربني، ومرّ بي. ومنها ما يقع مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً، وهو (نا) للمتكلم ومن معهٰ، أو المعَظّم نفسه نحو: قمنا، وضربنا، ومرّ بنا.

ثم حكم هذا القسم، أعني الضمير المتصل، أنه لا يبتدأ به، ولا يقع بعد «إلاّ» إلا في الضّرورة كقوله:

١٣١ ـ أنْ لا يُجَـــاوِرَنـــــا إلاَّكِ ديّـــــارُ[1]

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

ومــــا علينـــــا إذا مــــا كنـــتِ جــــارتَنـــا

ويروى: «وما نبالي» مكان «وما علينا». والبيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٢٩)، وأمالي ابن الحاجب (ص ٣٨٥)، وأوضح المسالك (١/ ٨٣)، وتخليص الشواهد (ص ١٠٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٢٥)، والخصائص (١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥)، والدرر (١/ ١٧٦)، وشرح الأشموني (١/ ٤٨)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٤٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٢)، وشرح المفصل (٣/ ١٠١)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٤١)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٥٣).

ووقوع الضمير المتصل بعد إلاّ في قوله «إلاّك» للضرورة؛ والقياس: «إلاّ إيّاك».

وأجاز جماعة وقوعه بعد إلاّ في الاختيار، منهم ابن الأنباري[١].

(ص): ويسكن آخر مسند إلى التاء والنون ونا، ويحذف آخر معْتَلٍّ قبله، تنقل حركته لِفاء ماضٍ ثلاثي. وتبدل الفتحة بمجانس. ويحذف آخرُ معْتَلٍّ مسند إلى الواو والياء. ويحرّك الباقي بمجانس لا محذوف الألف، والأصح أن فتحة (فَعَلا) هي الأصليّة.

(ش): إذا أسند الفعل إلى التاء والنون، و (نا) سكن آخره كضَرَبْتُ، وضربْنَ ويَضْرِبْنَ، واضْرِبْن، وضَرَبْنَا.

وعلّة الإسكان عند الأكثر كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لأن الفاعل كجزء من فعلِهِ، وحمل المضارع على الماضي، وأما الأمر فيسكّن استصحاباً.

وضعّف ابن مالك هذه العلّة بأنها قاصرة إذْ لا يوجد التوالي إلاّ في الثلاثيّ الصحيح وبعض الخماسي، نحو: انطلق، والكثير لا يتوالى فيه، فمراعاته أولى، وبأنّ تواليها لم يهْمل، بدليل عُلَبِط[٢] وعَرَتن[٣]، وجَنَدِل[٤]. ولو كان مقصود الإهمال وضعاً لم يَتعرّضوا له دون ضرورة، ولسدوا باب التأنيث بالتاء نحو: شجرة. قال: وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أَكْرَمْنا، وأَكْرَمَنَا، ثم حملت التاء والنون على (نا) للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال. قال أبو حيّان: والأولى الإضراب عن هذه التعاليل، لأنها تخرُّص[٥] على العرب في موضوعات كلامِها.

والتعبير بآخر مسند أولى من لامه، لأنه قد يكون حرفاً زائداً للإلحاق نحو: اغْرَنْديت[٦]، قاله أبو حيان.

---

(١) هناك نحويّان مشهوران بابن الأنباري؛ الأول أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد المتوفى سنة ٣٢٨ هـ، والثاني أبو البركات عبد الرحمن بن محمد المتوفى سنة ٥٧٧ هـ. وقد تقدم التعريف بهما. انظر الفهارس العامة.

(٢) العُلَبِط والعُلابِط: الضخم الغليظ؛ وصدر عُلَبِط: عريض؛ ولبن علبط: رائب متكبّد خاثر جدًّا؛ وقيل: كل غليظ علبط. وكل ذلك محذوف من «فُعَالِل» وليس بأصل، كما جاء في اللسان (٧/ ٣٥٥ ـ مادة علبط).

(٣) عرتن: في اللسان (١٣/ ٢٨٤): العَرَتُنُ والعَرَتَنُ محذوفان من العَرَنْتُن والعَرَنْتَن: شجر يدبغ بعروقه. ويقال: عَرْتَنَ الأديمَ: دبغه بالعَرَتُنِ.

(٤) الجَنَدِل: الجنادل؛ قال سيبويه: وقالوا جَنَدِلٌ يعنون الجنادل، وصرفوه لنقصان البناء عما لا ينصرف. وقيل: الجَنَدِل المكان الغليظ فيه حجارة. انظر لسان العرب (١١/ ١٢٩).

(٥) التخرّص: التظنّي فيما لا يُستيقن.

(٦) اغرنداه اغرنداءً: إذا علاه بالشتم والضرب والقهر. (اللسان: ٣/ ٣٢٥).

فإن كان ما قبل آخر المسند معتلاً حذف لالتقاء الساكنين نحو: خِفْت، ولا تَخَفْن، وخِفْنَ. وتنقل حركة ذلك الحرف المحذوف المعتل التي كانت له قبل اعتلاله إلى فاء الماضي الثلاثي، نحو: خِفْتُ، وطُلْت، إذ الأصل: خَوِف، وطَوُل مراعاة لبيان البِنْية.

ولا تنقل في المضارع ولا في الأمر، بل يقتصر فيهما على الحذف. هذا إذا كانت حركة المعتل ضمّة أو كسرة، فإن كانت فتحة لم تنقل، لأن ذلك لا يدلّ على البِنْيَة، لأن أوّل الفعل مفتوح قبل النّقل، بل تبدل حركةً تجانس الحرف المحذوف، وتنقل إلى الفاء. فإن كان واواً أبدلت ضمة كقُلْتُ، أو ياء أبدلت كسرة كَبِعْتُ.

وإذا أسند إلى الواو والياء فمعلوم أن حركة آخر الفعل مجانسة للضمير، كيضْرِبُون وتَضْرِبِين. فإن كان معتلاً حذف، لالتقاء الساكنين، وهما حرف العلة والضّمير. ثم له صور:

الأولى: أن يكون آخر المسند إلى الواو واواً كَتَدْعُون يا قوم، فقبل الضمير ضمة وهي حركةٌ مجانسة، وهي أصلية لا مجتلبة.

الثانية: أن يكون آخره ياء، ويسند إلى الياء كترمِين يا هند، فقبل الضمير كسرة وهي مجانسة أصلية.

الثالثة والرابعة: أن يسند إلى الواو وآخره ياء، أو عكسه، فتجتلب لما قبل المحذوف حركة تجانس الضمير، كترمُون يا قوم، وتَدْعِين يا هند.

وقد شمل الصور الأربع قولي: «ويحرّك الباقي بمجانس».

الخامسة: أن يكون الآخر ألفاً نحو: يَخْشَوْن، وتَخْشَيْن، فالحركة الأصلية باقيةٌ بحالها، ولا تُجْتلب حركة مجانسة للضمير، وهو معنى قولي: «لا محذوف الألف».

وإذا أسند الماضي إلى الألف كضربا، فالفتحة في آخره هي فتحة الماضي الأصلية هذا مذهب البصريين.

وقال الفراء: ذهبت تلك، واجتلبت هذه لأجل الألف.

(ص): وتوصل التاء والكاف والهاء، بميم وألف في المثنى، وميم فقط في الجمع، وسكونها أحسن. فإن وليها ضمير متصل فضمها ممدودة واجبٌ. وقال سيبويه ويونس راجح. ونون مشددة للإناث. وألفٌ للغائبة. وقيل مجموعها ضمير. وأجاز قوم حذفها وقفاً.

(ش): الضمائر السابقة أصول، وهذه فروعها:

فإذا أريد المثنى في الخطاب أو الغيبة، زيد على التّاء في الرفع، والكاف والهاء في

النصب والجر ميم وألف نحو: ضَرَبْتُما للمذكّر والمؤنث، وضمت التاء فيهما إجراء للميم مُجْرى الواو لقربهما مخرجاً، وضربْتُكما، ومرّ بِكُما، وضَرَبَهُما، ومرّ بِهِما.

وإذا أريد الجمع المذكر في المذكورات زيد ميم فقط نحو: ضَرَبْتُم، ضَرَبَكُمْ، مرّ بِكُم، ضَرَبَهُم، مرّ بِهِم.

وفي هذه الميم أربع لغات: أحسنها السكون، ويقابلها الضم بإشباع وباختلاس، والضمّ قبل همزة قطع، والسكون قبل غيرها.

فإن وليها ضمير متصل، فالضم واجبٌ عند ابن مالك، راجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس[1]، نحو: ضَرَبْتُموه، ومنه ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]. وقرىء «أنلزمُكُمْها»[2] بالسكون.

ووجه الضم أنّ الإضمار يردُّ الأشياء إلى أصولها غالباً، والأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو، كما أشبع ضمير التثنية بالألف، وإنما ترك للتخفيف.

وإذا أريد في المذكورات جمع الإناث زيد نون مشدّدة نحو: ضربتُنّ، ضَرَبَكُنّ مرّ بِكُنّ، ضَرَبَهُنّ، مرّ بِهِنّ.

وإذا أُريد في الغيبة الأنثى زيد على الهاء ألف نحو: ضربها، ومرّ بها. هذا هو الصحيح، كما قال أبو حيّان؛ إذ الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لمّا تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث.

وقال قوم: إن الضمير مجموع الهاء والألف، وبه جزم ابن مالك. وادّعى السّيرافي أنه لا خلاف فيه للزوم الألف، سواء اتّصلت بضمير نحو: أعطيتها، أم لا.

وقد أجاز قوم حذفها في الوقف، وحملوا عليه «والكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله بَهْ».

١٣٢ ـ ونَهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدْتُ أفْعَلَهْ[3]

---

(١) يونس بن حبيب النحوي المتوفى سنة ١٨٢ هـ. تقدم التعريف به.

(٢) ذكر الزمخشري أن هذه قراءة أبي عمرو، وخطّأ هذه القراءة بقوله إن الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة فظنها الراوي سكوناً؛ ونقل عن الخليل وسيبويه أن الإسكان الصريح لحن لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر. ولكنّ أبا حيّان الأندلسي ردّ عيه في «البحر المحيط» وذكر أن القرّاء أجلّ من أن يلتبس عليهم الاختلاس بالسكون. انظر البحر المحيط (تفسير الآية ٢٨ من سورة هود).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فلم أرَ مثلها خُباسَةَ واحِدٍ

وهو لامرى القيس في ملحق ديوانه (ص ٤٧١). وله أو لعمرو بن جوين الطائي في لسان العرب =

أي: بها، وأَفْعَلَها.

(ص): وقد تحذف الواو مع الماضي، وتبقى الضمّة، وتكسر الهاء بعد كسرة أو ياء ما لم تتصل بضمير. وقَلّ إن فصل ساكن. ولغة الحجاز الضم مطلقاً. والأفصح اختلاسها بعد ساكن، ولو غير لين على المختار، وإشباعها بعد حركة، وقيل: هي والواو الناشئة ضمير. وقلّ إسكانها، وإن حذف الساكن جاز الثلاثة، وكسْر هاء التثنية والجمع كالمفرد. وقد تُكْسر كافهما بعد كسر أو ياء ساكنة، وكسرُ ميمه حينئذ أقيس. وضمها قبل ساكن، وسكونها قَبْل حركةٍ أشهر. وقد تكسر قبله مطلقاً.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: قد تحذف الواو ضمير الجمع مع الماضي، ويكتفى بإبقاء الضمة كقوله:

١٣٣ ـ فلــو أن الأطِبّــا كــانُ حَــوْلــي[1]

وقوله:

١٣٤ ـ هَلِـعٍ إذا مـا النـاس جـاعُ وأجْـدَبُـوا[2]

= (٦/ ٦٢ ـ خبس). ولعامر بن جوين في الأغاني (٩/ ٩٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٣٧)، والكتاب (١/ ٣٠٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٠١). ولعامر بن جوين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني (٢/ ٩٣١). ولعامر بن الطفيل في الإنصاف (٢/ ٥٦١). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٤٨)، وجمهرة اللغة (ص ٢٨٩)، والدرر (١/ ١٧٧)، ورصف المباني (ص ١١٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٩)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٤٠)، والمقرب (١/ ٢٧٠).

و «أفعله» منصوب بتقدير «أنْ» قبله. ونهنهت: كففت. والخباسة: الغنيمة.

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وكـــان مـــع الأطبّـــاء الأُســـاةُ

ويروى: «الشفاة» مكان «الأساة». وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ١٩)، والإنصاف (ص ٣٨٥)، والحيوان (٥/ ٢٩٧)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٢٩، ٢٣١)، والدرر (١/ ١٧٨)، وشرح المفصل (٧/ ٥، ٩/ ٨٠)، ومجالس ثعلب (ص ١٠٩)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٥١).

و «الأطبّا» أصلها «الأطبّاء» وقد قصرها ضرورة، كما حذف الواو من «كانوا» ضرورة.

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدره:

يـــا رُبّ ذي لِقَـــحٍ ببـــابـــك فـــاحـــشٍ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٧٩).

واللقح: جمع لقحة، وهي الناقة الحلوب الغزيرة اللبن.

وقوله:

١٣٥ ـ إذا ما شاءُ ضَرُّوا مَنْ أرادُوا[1]

قال بعضهم: من العرب من يقول في الجميع: الزيدون قامُ، ولم يسمع ذلك مع المضارع، ولا الأمر[2].

الثانية: هاء الغائب: أصلها الضم كضَرَبَهُ، ولهُ، وعندهُ، وتكسر بعد الكسرة نحو: مرّ بِهِ، ولم يعطِه، وأعطِه، وبعد الياء الساكنة نحو: فيهِ وعليهِ، ويرميهِ، إتباعاً ما لم تتصل بضمير آخر، فإنها تضمّ نحو: يعطيهُمُوه، ولم يُعْطهُمُوه. فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قلّ كسرها، ومنه قراءة ابن ذكوان: ﴿أَرْجِئْهِ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦]، ثم كسْرها في الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين. أمّا الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقاً، وبها قرأ حفص: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ﴾ [الكهف: ٦٣]، ﴿بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠] وقراءة حمزة: ﴿لِأَهْلِهُ ٱمْكُثُوا﴾ [طه: ١٠].

الثالثة: إذا وقعت الهاء بعد ساكن، فالأفصح اختلاسها، سواء كان صحيحاً نحو مِنْه، وعنه، وأكرمه، أو حرف علّة نحو: فيه، وعليه. هذا رأي المبرد، وصحّحه ابن مالك، وخصّ سيبويه ذلك بحرف العلة. وقال: الأفصح بعد غيره الإشباع. واختاره أبو حيّان. أمّا بعد الحركة فالأفصح الإشباع إجماعاً. ومن غير الأفصح قوله:

١٣٦ ـ لـه زَجَلٌ كـأنّـهُ صوتُ حـادٍ[3]

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ولا يـألُـوهُـمُ أحـدٌ ضِـرارا

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣٨٦)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٣١، ٢٣٢)، والدرر (١/ ١٨٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٩٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٥٢).

(٢) بل سُمع ذلك في الأمر، قال تميم بن مقبل:

جزيتُ ابنَ أروى في المدينة قَرْضَه   وقلتُ لشُفّاع المدينة أَوْجِفُ

وهو في ديوانه (ص ١٩٧)، والكتاب (٤/ ٢١٢). والأصل فيه: «أوجفوا» فحذف واو الجماعة واستعاض عنها بالضمة فوق الفاء. وأشار الشنقيطي في الدرر اللوامع إلى أنه سمع أيضاً في المضارع، واستشهد بقوله:

وإذا احتملت لأن تزيدهم تُقًى   فرّوا فلم يزدادُ غير تمدِ

فاستعاض عن الواو في «يزدادوا» بالضمة فوق الدال.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إذا طلب الوسيقةَ أو زميرُ =

الرابعة: الجمهور على أنّ الضمير الهاء وحدها، والواو الحاصلة بالإشباع زائدة تقويةً للحركة. وزعم الزجاج أن الضمير مجموعهما.

الخامسة: إسكان هذه الهاء لغة قليلة قرىء بها: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لِرَبِّهْ لَكَنُود﴾ [العاديات: ٦].

ومنها قوله:

١٣٧ ـ إلاّ لأنّ عيـونَـهْ سيـلُ واديهـا[1]

السادسة: إذا كان قبلها ساكن، وحذف لعارض من جزم أو وقف، جاز فيها الأوجه الثلاثة: الإشباع نظراً إلى اللفظ لأنها بعد حركة. والاختلاس نظراً إلى الأصل لأنها بعد ساكن. والإسكان نظراً إلى حلولها محل المحذوف، وحقّه الإسكان لو لم يكن معتلاًّ. مثال ما حذف جزماً: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]. ﴿وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥] ووقفاً ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨].

السابعة: كسر الهاء في المثنى والجمع ككسرها في المفرد، فيجوز في الصورتين عند غير الحجازيين، ويضم فيما عداهما، وعند الحجازيين مطلقاً. قال أبو عمرو: والضمّ مع الياء أكثر منه مع الكسرة.

الثامنة: قد تكسر بقلة كاف المثنى أو الجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو: بكِم، وفيكِم، وبكِما، وفيكِما، هذه لغة حكاها سيبويه عن ناس من بكر بن وائل، وقال: إنها رديئة جدّاً.

= وهو للشمّاخ في ديوانه (ص ١٥٥). والخصائص (١/ ٣٧١)، والدرر (١/ ١٨١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٣٧)، والكتاب (١/ ٣٠)، ولسان العرب (١٥/ ٤٧٧ ـ ها). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٥١٦)، والأشباه والنظائر (٢/ ٣٧٩)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٨٨، ٥/ ٢٧٠، ٢٧١)، ولسان العرب (١١/ ٣٠٢ ـ زجل)، والمقتضب (١/ ٢٦٧).

واختلاس الضمة في «كأنه» هنا ضرورة والأصل: «كأنَّهُوا».

والزجل: اللعب والجلبة ورفع الصوت، وخُصّ به التطريب. والوسيقة: هي من الإبل كالرفقة في الناس. وغناء زمير: أي حَسَن.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره

وأشـربُ المـاء مـا بـي نحـوه عَطَـشٌ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٥/ ٢٧٠، ٦/ ٤٥٠)، والخصائص (١/ ١٢٨، ٣١٧، ٢/ ١٨)، والدرر (١/ ١٨٢)، ورصف المباني (ص ١٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٢٧)، ولسان العرب (١٥/ ٤٧٧ ـ ها)، والمحتسب (١/ ٢٤٤)، والمقرب (٢/ ٢٠٥).

وحكاها الفرّاء في الياء عن الهمزة.

التاسعة: إذا كسرت الهاء في الجمع جاز كسرُ الميم إتباعاً، وهو الأقيس، وضمّها على الأصل، وسكونُها، وقرىء بها: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]. والضمُّ أشهر إن وليها ساكن. والسكون أشهر إن وليها متحرك، ولذا قرأ الأكثر بالضم في ﴿بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] وبالسكون في ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ﴾(١) [الأنفال: ١٦].

العاشرة: قد تكسر ميم الجمع بعد الهاء قبل ساكن، وإن لم تكسر الهاء كقوله:

١٣٨ - وهُـم الملـوكُ ومنهـم الحكمـاءُ(٢)

(ص): ويعود على جمع سلامة: واوٌ. وتكسير: هي أو التاء. واسم جمع: هي أو كمفرد. وقد يخلفها نونٌ لتشاكل. وضمير المثنى والإناث بعد (أفعل مِن) كغيره. وقيل: قد يأتي مفرداً مذكّراً، والأحسن في غير العاقل تاء وهاء في الكثرة، ونون في القلة، وفي العاقلات نون مطلقاً.

(ش): لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير إلاّ الواو، نحو: الزيدون خرجوا، ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة.

وأمّا جمع التكسير لمذكر فيعود عليه الواو نحو: الرجال خرجوا، والتاء على التأويل بجماعة نحو: الرجال خرجت، ومنه: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١].

واسم الجمع يعود عليه الواو نحو: الرّهط خرجوا، والركب سافروا، أو ضمير الفرد نحو: الرهط خرج، والركب سافر.

وقد تأتي النون موضع الواو للمشاكلة لحديث: «اللهم ربّ السموات وما أظْلَلْنَ وربَّ الأرضين وما أقْلَلْنَ، وربّ الشياطين وما أضْلَلْنَ»(٣)، والأصل: وما أضلّوا. وإنّما عُدل عنه

---

(١) «يولّهم» يليها متحرك، وهو قوله تعالى: «يومئذ».

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدره:

فهُـمْ بطـانتُهُـم وهـم وزراؤهُـمْ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٨٢). وذكر الفرّاء أن العرب يقولون جميعاً: ﴿ألا إنهم هُمُ المفسدون﴾ [البقرة: ١٢] فيرفعون الميم من «هم» إلاّ بعض بني سليم، فإني سمعت بعضهم ينشد، وأنشد البيت؛ إلا أن قافيته: «ومنهم الحجّاب» فهما روايتان. انظر الدرر للشنقيطي (١/ ١٨٣).

(٣) ورُوي بلفظ: «أظلّت... أقلّت... أضلّت» رواه الترمذي في كتاب الدعوات، باب ٩٠ (حديث رقم ٣٥٢٣)، عن بريدة بن الحصيب قال: شكا خالد بن الوليد المخزومي إلى النبيّ ﷺ فقال: يا رسول الله ما أنام الليل من الأرق، فقال النبي ﷺ: «إذا أويت إلى فراشك فقل: اللهم ربّ السموات السبع وما أظلّتْ، وربّ الأرضين وما أقلّت، وربّ الشياطين وما أضلّتْ، كنْ لي جاراً من شرّ خلقك كلهم جميعاً =

لمشاكلة أظْلَلْن، وأقْلَلْنَ، كما في: «لا دريت ولا تليت»[١] و «مأزورات غير مأجورات»[٢].

وضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو: أحسن الرجلين وأجملهما، وأحسن النساءِ وأجملهن. وقيل: يجوز فيه حينئذ الإفراد والتذكير كحديث «خير النساء صَوالِحُ قريشٍ، أحناهُ على ولدٍ في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده»[٣]. وقول الشاعر:

١٣٩ ـ وميّةُ أحسنُ الثّقَلَيْنِ جيداً وسالفة وأحسنُهُ قَذَالا[٤]

وهذا رأي ابن مالك، وردّه أبو حيان بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذ، اقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه.

= أن يفرط عليّ أحدٌ أو أن يبغي عليّ، عزّ جارُك وجلّ ثناؤك ولا إلّه غيرك ولا إلّه إلا أنت». ورواه بلفظ: «أظللن... أقللن... أضللن...»، الحاكم في المستدرك (١/ ٤٤٦، ٢/ ١٠٠)، والقرطبي في تفسيره (٨/ ١٧٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ٣١٢، ٣/ ٢١٥)، وابن الجوزي في زاد المسير (٨/ ٢٩٩)، والسيوطي في الدر المنثور (٤/ ٢٢٤)، والبخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٤٧٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٥٦٥)، والنووي في الأذكار (٢٠١)، والطبراني في الكبير (٨/ ٣٩)، وابن تيمية في الكلم الطيب (١٧٨)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٥١٨)، والبيهقي في دلائل النبوة (٤/ ٢٠٤).

(١) الحديث رواه البخاري في الجنائز باب ٦٧ و ٨٦ (حديث ١٣٣٨ و ١٣٧٤)، عن أنس عن النبي ﷺ قال: «العبد إذا وُضع في قبره وتولّى وذهب أصحابه ـ حتى إنه ليسمع قرع نعالهم ـ أتاه ملكان فأقعدانه فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد ﷺ؟ فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله؛ فيقال: انظر إلى مقعدك من النار أبدلك الله به مقعداً من الجنة» قال النبي: «فيراهما جميعاً. وأما الكافر ـ أو المنافق ـ فيقول لا أدري كنت أقول ما يقول الناس، فيقال: لا دريت ولا تليت...». والحديث رواه أيضاً أبو داود والنسائي وأحمد.

(٢) جزء من حديث رواه ابن ماجة في الجنائز باب ٥٠. و «مأزورات» أصلها: «موزورات» بالواو. وأصل الفعل «وزر».

(٣) رواه البخاري في كتاب النكاح باب ١٢ (حديث رقم ٥٠٨٢)، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلفظ: «خير نساء ركبن الإبل صالحو نساء قريش، أحناه... إلخ»؛ ورُوي أيضاً بلفظ: «صالح نساء...». والحديث رواه البخاري أيضاً في أحاديث الأنبياء باب ٤٦، والنفقات باب ١٠. ورواه أيضاً مسلم في فضائل الصحابة حديث ٢٠٠، ٢٠١، وأحمد في المسند (٢/ ٣٩٣، ٤٤٩، ٤٦٩، ٥٠٢).

(٤) البيت من الوافر، وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٥٢١)، والأشباه والنظائر (٢/ ١٠٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٩٣)، والخصائص (٢/ ٤١٩)، والدرر (١/ ١٨٣)، وشرح المفصل (٦/ ٩٦)، ولسان العرب (١١/ ٨٨ ـ ثقل). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٤٩)، ورصف المباني (ص ١٦٨)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٣٦).

والأحسن في جمع المؤنث غير العاقل، إن كان للكثرة أن يؤتى بالتاء وحدها في الرفع، وها في غيره. وإن كان للقلّة أن يؤتى بالنون، فالجذوع انكسرت وكسرتُها، أولى مِن انكسرن وكسرتهن، والأجذاع بالعكس. وقد قال تعالى: ﴿اثنا عَشَر شَهْراً... منها أربعةٌ حرم﴾ إلى أن قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦] أي في الأربعة. والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقاً، سواء كان جمع كثرة أو قلّة، تكسيراً أو تصحيحاً، فالهندات خرجن وضربتهن، أولى من خرجت وضربتها. قال تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]. ومن الوجه الآخر: قوله تعالى: ﴿أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥] فهو على طَهُرت، ولو كان على طَهُرْن، لقيل: مطهّرات. وقول الشاعر:

١٤٠ ـ وإذَا العَذَارى بالدُّخَان تلفَّعتْ[1]

(ص): الثاني منفصل: وهو للرفع (أنا) للمتكلم، وألفه زائدة على الأصّح. والأفصح حذفها وصلاً، لا وقفاً. ويتلوه في الخطاب تاء حرفية كالاسمية لفظاً وتصرفاً. وقيل: المجموع ضمير، وقيل: التاء فقط. وقيل: (أنا) مركب من ألف (أقوم) ونون (نقوم). و (أنت) منهما، وتاء (تقوم). ولا يقع (أنا) موقع التاء. وثالثها في الشعر، و (نحن) له معظَّماً، أو مشاركاً. وقيل أصله: بضم الحاء وسكون النون. وهي وهو وهما وهم وهنّ لغيبة. والمختار وفاقاً للكوفية وابن كيسان والزجاج أن الضمير الهاء فقط. وثالثها: الأصل: هو وهي، والباقي زوائد. وقد يسكن هاء هو وهي، بعد واو، وفاء، وثم، ولام، وهمز استفهام، وكاف جرّ. وسكون الواو والياء، وتشديدهما لغة، وحذفهما ضرورة. وقد تستعمل هذه الضمائر مجرورة.

(ش): القسم الثاني مِنْ قِسْمَي الضمير: المنفصل، وهو نوعان: ما للرفع، وما للنصب. ولا يقع مجروراً.

فالأول ألفاظ: أحدها: (أنَ) بفتح النون بلا ألف للمتكلّم، ولكون النون مفتوحة

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

واستعجلت نصب القدور فملَّتِ

وهو لسلمى بن ربيعة في خزانة الأدب (٨/ ٣٦، ٤٤)، والدرر (١/ ١٨٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٥)، وشرح المفصل (٥/ ١٠٥)، ونوادر أبي زيد (ص ١٢١). ولعلباء بن أرقم في الأصمعيات (ص ١٦٢). وبلا نسبة في شرح اختيارات المفضل (ص ٨١٦).

زيدت فيها الألف في الوقف، لبيان الحركة كهاء السكت، ولذلك تعاقبها، كقول حاتم: «هَذَا فَزْدِي أَنَهْ»[1].

وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلاً، هذا مذهب البصريين. ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك: أن الضّمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة. قالوا: والهاء في (أَنَهْ) بدل من الألف. وفي الألف لغات، إثباتها وصلاً ووقفاً، وهي لغة تميم، وبها قرأ نافع. وقال أبو النّجم:

١٤١ ـ أنــا أبــو النّجــم وشِعْــرِي شِعْــرِي[2]

وحذفها فيهما، وحذفها وصلاً، وإثباتها وقفاً، وهي الفصحى ولغة الحجاز. وإذا أريد الخطاب زيد عليه تاء لفظاً، وهي حرف خطاب لا اسم، وهي كالتاء الاسميّة لفظاً، فتفتح في المذكّر، وتكسر في المؤنث، فيقال: أنتَ، وأنْتِ. وتصرّف، فتوصل بميم في جمع المذكر، كأنتم، وبميم وألف في المثنّى كأنتما، وبنون في جمع الإناث كأنتن. وتضم التاء في الثّلاثة، لما تقدم، هذا مذهب البصريين.

وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع (أن) و (التاء). وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع التاء فقط، وهي (تاء) فعلت، وكثّرت بأن، وزيدت الميم للتقوية، والألف للتثنية، والنون للتأنيث. وردّ بأن التاء على ما ذكر للمتكلّم، وهو منافٍ للخطاب.

وذهب بعض المتقدمين إلى أنّ: (أنا) مركّب من ألف أقوم، ونون نقوم، وأنت مركب من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم، وردّها أبو حيّان. وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان، قال سيبويه نصّاً: لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت، لا يجوز أن يقال: فعل أنا، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا. وأجاز غير سيبويه: فعل أنا. واختَلف مُجيزوه، فمنهم من قَصَره على

---

(١) هذا فزدي أنَهْ: أي هذا فَصْدي أنا. وقد حُكي عن بعض العرب وقد عرقب ناقته لضيفه ـ أي قطع عصب رجلها ـ فقيل له: هلاّ فصدتها وأطعمته دمها مشويًا؟ فقال: هذا فَصْدي أنَهْ. انظر شرح المفصل (٣/ ٩٤). وفي اللسان (٣/ ٣٣٥): «الأصمعي: تقول العرب لمن يصل إلى طرف من حاجته وهو يطلب نهايتها: لم يُحرمْ من فُزْدَ له، وبعضهم يقول: من فُصْدَ له، وهو الأصل، فقلبت الصاد زاياً... وأصل قولهم: من فُصْـدَ له أو فُزْدَ له: فُصِدَ له، ثم سكنت الصاد فقيل فُصْدَ. وأصله من الفصيد، وهو أن يؤخذ مصير فيلقم عرقاً مفصوداً في يد البعير حتى يمتلىء دماً ثم يشوى ويؤكل».

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي في أمالي المرتضى (١/ ٣٥٠)، وخزانة الأدب (١/ ٤٣٩)، والخصائص (٣/ ٣٣٧)، والدرر (١/ ١٨٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٦١٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٤٧)، وشرح المفصل (١/ ٩٨، ٩/ ٨٣)، والمنصف (١/ ١٠). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٨/ ٣٠٧، ٩/ ٤١٢)، والدرر (٥/ ٩٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٣، ٢٩٠)، ومغني اللبيب (١/ ٣٢٩، ٢/ ٤٣٥، ٤٣٧).

الشعر، وعليه الجَرْميّ. ومنهم من أجازه في الشعر وغيره، وعليه المبرد. وادّعى أن إجازته على معنًى ليس في المتصل، لأنه يدخله معنى النفي والإيجاب. ومعناه: ما قام إلا أنا. وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك:

١٤٢ ـ أصـرمْـتَ حبـل الحَـيّ أم صَـرَمُـوا يـا صاح، بـل صَـرَم الحِبـال هُـمُ[1]

انتهى.

وقد تحصل عن ذلك ثلاثة مذاهب حكيتها في المتن.

الثاني: نحن للمتكلّم معظّماً نفسه نحو: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ﴾ [يوسف: ٣، الكهف: ١٣]. أو مشاركاً نحو:

١٤٣ ـ نَحْـنُ الَّـذُونَ صَبّحـوا الصَّبَـاحَـا[2]

واختلف في عِلّة بنائه على الضمّ، فقال الفراء وثعلب: لما تضمن معنى التثنية والجمع قُوِّي بأقوى الحركات. وقال الزّجّاج: نحن لجماعةٍ ومن علامة الجماعة الواو، والضمة من جنس الواو. وقال الأخفش الصغير: نحن للمرفوع فحرّك بما يشبه الرفع. وقال المبرد: تشبيهاً بقبل وبعد، لأنها متعلقة بشيء، وهو الإخبار عن اثنين فأكثر.

وقال هشام: الأصل: نَحُنْ بضم الحاء وسكون النون، فنقلت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء.

والبواقي من الألفاظ للغيبة، وذلك: هو للغائب، وهي للغائبة، وهما لمثناهما، وهم للغائبين، وهن للغائبات. واختلف في الأصل منها: فعند البصريين أن: هو وهي فقط أصلان، فضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة، وزيدت الميم والألف والنون في المثنى والجمع.

وقال أبو علي: الكل أصول. ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ١٥ ـ دار الفكر للجميع، بيروت). وبلا نسبة في الدرر (١/ ١٨٦).

(٢) وبعده:

يـــوم النخيـــل غـــارةً مِلْحـــاحـــا

والرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٢). ولليلى الأخيلية في ديوانها (ص ٦١). ولرؤبة أو لليلى أو لأبي حرب الأعلم في الدرر (١/ ٢٥٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٢٦). ولأبي حرب الأعلم أو لليلى في خزانة الأدب (٦/ ٢٣)، والدرر (١/ ١٨٧). ولأبي حرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد (ص ٤٧). وللعقيلي في مغني اللبيب (٢/ ٤١٠). وبلا نسبة في =

وقال الكوفيون والزجاج، وابن كيسان: الضمير مِن هو وهي الهاء فقط، والواو والياء زائدان كالبواقي، لحذفهما في المثنى والجمع، ومن المفرد في لغة. قال:

١٤٤ ـ بَيْنَاهُ في دارِ صِدْقٍ قد أقام بها[1]

وقال:

١٤٥ ـ دار لِسُعْدى إذْهِ مِنْ هواكا[2]

وهذا المذهب هو المختار عندي.

وقد تسكن هاء هو وهي، بعد الواو، والفاء، وثم، واللام، وقرىء بذلك في السبع: ﴿وَهْوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿فَهْوَ وَلِيُّهُمُ﴾ [النحل: ٦٣]، ﴿ثُمَّ هْوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القصص: ٦١]، ﴿لَهْيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]. وبعد همزة الاستفهام كقوله:

١٤٦ ـ فقلت: أهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ[3]

= الأزهية (ص ٢٩٨)، وأوضح المسالك (١/ ١٤٣)، وتخليص الشواهد (ص ١٣٥)، وشرح الأشموني (١/ ٦٨)، وشرح التصريح (١/ ١٣٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٩).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «الّذون» حيث جاء به بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكّر سالم.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

حيناً يعلّلنا وما نُعَلِّلُهُ

وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦٧٨)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٦٥)، والدرر (١/ ١٨٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٢٣)، والكتاب (١/ ٣١).

وقوله: «بيناه» أصله: «بينا هو» فاستدلّ بها هنا على أن الضمير في «هو» و «هي» إنما هو الهاء وحدها، أما الواو في «هو» والياء في «هي» فزائدتان.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف (ص ٦٨٠) وخزانة الأدب (٢/ ٦، ٨/ ١٣٨، ٩/ ٤٨٣، ٥/ ٦٤)، والخصائص (١/ ٨٩)، والدرر (١/ ١٨٨)، ورصف المباني (ص ١٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٤٧)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٨٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٩٠)، وشرح المفصل (٣/ ٩٧)، والكتاب (١/ ٢٧)، واللسان (١٥/ ٣٧٦ ـ هيا).

والشاهد في البيت قوله: «إذهِ» يريد: «إذ هي» فحذف الياء، واستُدلّ بذلك على أن الياء زائدة. وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «هواكا» حيث جاء «الهوى» مصدراً بمعنى اسم المفعول، أي: من مهوياتك.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فقمتُ مُرْتاعاً فأرّقني

وهو لزياد بن منقذ في خزانة الأدب (٥/ ٢٤٤، ٢٤٥)، والدرر (١/ ١٩٠)، وشرح التصريح =

وبعد كاف الجر كقوله:

١٤٧ ـ وقد علموا ما هنّ كَهْيَ، فكيف لي[1]

وتسكين الواو والياء لغة قيس وأسد كقوله:

١٤٨ ـ وركضك لولا هُوْ لقيتَ الذي لقُوا[2]

وقوله:

١٤٩ ـ حبذا هِيْ من خُلَّةٍ لو تُخابِي[3]

وتشديد الواو والياء لغة هَمْدان كقوله:

١٥٠ ـ وهوَّ على من صبَّه الله عَلْقَمُ[4]

= (٢/١٤٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٩٦، ١٤٠٢)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٩٠)، وشرح شواهد المغني (١/١٣٤)، ومعجم البلدان (١/٢٥٦ ـ أميلح)، والمقاصد النحوية (١/٢٥٩، ٤/١٣٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٢٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/٤٥٦)، وأوضح المسالك (٣/٣٧٠)، والخصائص (١/٣٠٥، ٢/٣٣٠)، والدرر (٦/٩٧)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٩٨)، وشرح المفصل (٩/١٣٩)، ولسان العرب (١٥/٣٧٦ ـ هيا)، ومغني اللبيب (١/٤١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو وقوع «أم» معادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين؛ وذلك بسبب أن قوله: «هي» فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور بعده، والتقدير: أسرت هي سرت أم عادني.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

سُلُوٌّ ولا أنفكُّ صَبًّا مُتيَّما

وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٩١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فأصبحتَ قد جاورتَ قوماً أعاديا

وهو لعبيد في لسان العرب (١٥/٤٧٦ ـ ها)، والدرر (١/١٩٢)؛ وليس في ديوان عبيد بن الأبرص.

(٣) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

إنّ سلمى هيَ التي لو تراءتْ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٩٢).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وإنّ لساني شهدةٌ يشتفى بها

وهو لرجل من همدان في شرح التصريح (١/١٤٨)، والمقاصد النحوية (١/٤٥١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٧٧)، وتخليص الشواهد (ص ١٦٥)، والجنى الداني (ص ٤٧٤)، وخزانة الأدب (٥/٢٦٦)، والدرر (١/١٩٣، ٦/٢٣٩)، وشرح الأشموني (١/٨١)، وشرح شواهد المغني=

وقوله:

١٥١ ـ وهيَّ ما أُمِرَتْ باللُّطف تأتمرُ[1]

وحذفهما[2] ضرورة كالبيتين السابقين.

وقد تستعمل هذه الضمائر المنفصلة مجرورة؛ حكي: أنا كأنت، وكهو.

وقال:

١٥٢ ـ فلولا المعافاة كُنَّا كَهُمْ[3]

(ص): وللنصب إيّا، ويليه دليل مراد به من متكلم وغيره، اسماً مضافاً إليه عند الخليل، وحرفاً عند سيبويه، وهو المختار.

وقيل: اللواحق هي الضمائر، وإيّا حرف دعامة. وقيل: اسم ظاهر مضاف. وقيل: بين الظاهر والمضمر. وقيل: المجموع الضمير. والصواب أنّ إيّا غير مشتقة، وقد تخفف كسراً وفتحاً، مع همزة وهاء.

(ش): النوع الثاني من المضمر المنفصِل: ما للنصب، وهو لفظ واحدٍ وذلك (إيّا)، ويليه دليل ما يراد به من متكلم، أو مخاطب، أو غائب، إفراداً وتثنية وجمعاً، تذكيراً وتأنيثاً، فيقال: إياي، إيّانا، إيّاكَ، إياكِ، إيّاكما، إياكم، إياكنّ، إيّاه، إيّاها، إيّاهما، إيّاهم، إيّاهن.

وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في: أنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن،

= (٢/ ٨٤٢)، وشرح المفصل (٣/ ٩٦)، ولسان العرب (١٥/ ٤٧٨ ـ ها)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٣٤).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «وهو على من صبّه الله» حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، وهو ضمير مجرور محلاً بحرف جرّ محذوف، والتقدير: وهو علقم على من صبّه الله عليه.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

والنفسُ إذا دعيتْ بالعنف آبيةٌ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٦٥)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٦٦)، والدرر (١/ ١٩٣).

ويروى: «بالرفق» مكان «باللطف». ويروى أيضاً: «والنفس ما أُمرتْ» مكان «وهيّ ما أمرت»، ولا شاهد على هذه الرواية.

(٢) أي الواو والياء من «هو» و «هي».

(٣) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

ولولا البلاءُ لكانوا كَنَا

وهو لأبي محمد اليزيدي النحوي اللغوي في الدرر (١/ ١٩٤).

وكاللّواحق في اسم الإشارة. هذا مذهب سيبويه والفارسيّ، وعزاه صاحب البديع[١] إلى الأخفش. قال أبو حيّان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا.

وذهب الخليل والمازنيّ، واختاره ابن مالك، إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو (إيّا)، لظهور الإضافة في قولهم: «فإيّاه وإيّا الشوّابِّ». وهو مردودٌ لشذوذه، ولم تعهد إضافة الضمائر. قال أبو حيان: ولو كانت إيّا مضافة لزم إعرابها، لأنها ملازمة لما ادّعوا إضافتها إليه، والمبنيّ إذا لزم الإضافة أعرب كأيّ بل أولى، لأنّ إيا لا تنفك، وأي قد تنفك عن الإضافة.

وذهب الفراء: إلى أنّ اللواحق هي الضمائر، فإيا حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللّواحق، لتنفصل عن المتّصل. ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمائر إلاّ أنه قال: إن إيّا اسم ظاهر أضيف إلى اللّواحق فهي في موضع جَرٍّ به.

وقال ابن درستويه: إنه بين الظاهر والمضمر. وقال الكوفيّون: مجموع إيّا ولواحقها هو الضمير. فهذه ستة مذاهب.

وإيّا على اختلاف هذه الأقوال ليست مشتقة من شيء. وذهب أبو عبيدة وغيره: إلى أنها مشتقة. ثم اختلف فقيل اشتقاقها من لفظ (أوّ) مِن قوله:

١٥٣ ـ فـأوِّ لـذكـراهـا إذا مـا ذكـرتهـا[٢]

وقيل: من الآيَة، فتكون عينها ياء، ثم اختلف في وزنها، فقيل: إفْعَل. والأصل: إِوْوَوْ ـ أو ـ إأْوَى. وقيل: فِعْيَل: إوْيَو ـ أو ـ إوْيَـي. وقيل فِعْوَل، والأصل: إوْوَو ـ أوْ ـ إوْيـي. وقيل: فِعْلَى، والأصل: إوْيَا ـ أو ـ إوْوَى.

وفي إيّا سبع لغات قرىء بها: تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة، وإبدالها هاء مكسورةً ومفتوحة، فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد[٣]. فالتشديد مع كسر الهمزة قراءة

---

(١) «البديع في النحو» لابن الأثير، ولمحمد بن مسعود الغزي، ولأبي الحسن الربعي. وقد تقدم. انظر الفهارس العامة. ولم أهتد إلى أيّ كتاب من هذه الثلاثة يشير المؤلف.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومـن بُعْـدِ أرضٍ بيننـا وسمـاءِ

وهو بلا نسبة في الخصائص (٢/ ٨٩، ٣/ ٣٩)، والدرر (١/ ١٩٤)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤١٩)، وشرح المفصل (٤/ ٣٨)، ولسان العرب (١٣/ ٤٧٢ ـ أوه، ١٤/ ٥٤ ـ أوا)، والمحتسب (١/ ٣٩)، والمنصف (٣/ ١٢٦).

ويروى: «أَوْهِ» مكان «أوّ»، ولا شاهد في هذه الرواية.

(٣) انظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (١/ ٢٣) حيث أثبت هذه القراءات.

الجمهور، ومع الفتح قراءة عَلِيّ، ومع كسر الهاء قراءة..[1]. والتخفيف مع كسر الهمزة قراءة عمرو بن فائد[2]، ومع الفتح قراءة الرّقاشي، ومع كسر الهاء قراءة..[3]. ومع فتحها قراءة أبي السّوَّار الغَنَوِيّ.

فائدة: علم مما تقدم أن المُجْمَع على كونه ضميراً ستة ألفاظ: التاء، والكاف، والهاء، وياء المتكلم، وأنا، ونحن. وتضم إليها على المختار ستة أخرى: النون، والواو، والألف، وياء المخاطبة، ونا، وإيّا. ويضم إليها على رأي البصريين: هو، وهي. وعلى رأي قوم: ها. ورأي قوم: أنت. فتكمل ستة عشر. وعلى رأي أبي عليّ: هما، وهم، وهُنّ. فهذه مجموع الضمائر باتّفاق واختلاف.

(ص): مسألة: يجب استتار مرفوع أمر، ومضارع غير غيبة، واسمهما، والتعجّب، والتّفضيل، وفعل الاستثناء ويجوز في غيرها.

(ش): من الضمائر ما يجب استتاره، وهو ما لا يخلفه ظاهر، وهو المرفوع بفعل الأمر كاضرب، والمضارع للمتكلم كأضْرِب وَنَضْربُ. أو المخاطب: كتضرب. واسم فعل الأمر: كَصَهْ، ونزالِ. ذكره في (التسهيل). واسم فعل المضارع كأوّه، وأفّ. زاده أبو حيان في شرحه[4]. والتعجّب: كـ«ما أحسن زيداً». والتفضيل: كـ«زيد أفضل من عمرو». وأفعال الاستثناء: كـ«قاموا ما خلا زيداً، وما عدا عمراً»، و«لا يكون خالداً»، زادها ابن هشام في (التوضيح)[5] وابن مالك في باب الاستثناء من (التسهيـل) وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان.

وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى آن فاعل حاشا، وخلا، وعدا إذا نَصَبَتْ؛ ضميرٌ مستكن في الفعل لا يبرز، عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولذلك لا يثنّى، ولا يجمع، ولا يؤنث، لأنه عائد على مفرد مذكر. والتقدير: خلا هو، أي: بعضهم زيداً.

وذهب المبرد: إلى أنه عائد على مَن المفهوم من معنى الكلام المتقدّم، فإذا قلت: قام القوم، علم المخاطب وحصل في نفسه أن زيداً بعض من قام، فإذا قلت: عدا زيداً، فالتقدير: عدا هو، أي عدا مَن قام زيداً. وقال ابن مالك: الأجود أن يعود الضمير على مصدر الفعل، أي عدا قيامهم. وهو غير مطّرد، فيما لم يتقدمه فعل أو نحوه. قال: وكذا

(١) بياض في الأصل.

(٢) عمرو بن فائد الأسواري، نسبة إلى نهر الأساورة بالبصرة. أحد القراء المعتزلة. انظر لسان الميزان (٤/ ٣٧٢)، وطبقات القراء (١/ ٦٠٢، ٦٠٣).

(٣) بياض في الأصل.

(٤) أي شرحه على «التسهيل».

(٥) هو «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» واشتهر بالتوضيح. انظر كشف الظنون (١/ ١٥٤).

ليس ولا يكون، اتّفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيهما مضمر لازم الإضمار، ثم قال البصريون: هو عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق.

وقال الكوفيّون: على المصدر المفهوم من الفعل السابق. وردّ بأنه غير مطّرد كما تقدّم. قال: وإنما التزم الإضمار في هذه الأفعال الخمسة لجريانها مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه، وهي إلاّ، فكما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد، فكذلك بعد ما جرى مجراها. انتهى.

وما عدا ذلك جائز الاستتار، وهو المرفوع بالماضي كضرب، وضربت، واسم فعله كهيهات، والمضارع الغائب كيضرب، وتضرب هند، والوصف كضارب ومضروب، والظرف كزيد عندك، أو في الدار.

(ص): مسألة: أخَصّ الضمائر الأعرف. ويغلّب في الاجتماع. ومتى أمكن متّصل تعين اختياراً. ويتعيّن الفصل إن حصر بإنما. وزعم سيبويه أنه ضرورة، وخيّر الزجاج. أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب، أو بصفة جرت على غير صاحبها، أو أضمر عامله أو أخّر، أو كان معنويّاً، أو حرف نفي، أو فَصَلَهُ متبوعٌ، خلافاً لمن خصه بالشعر. أوْ وَلِيَ واوَ مع، أو إلا، أو إمّا، أو لاماً فارقة. أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتّحدا رتبة. وربّما اتصلا غيبة إن اختلفا لفظاً، وجازا رتبة.

ويجب غالباً تقديم الأخص وصلاً. فإن أخر تعيّن الفصل. وقيل: يحسن. وثالثها: يحسن في ضمير مثنّى أو ذكور. قيل: أو إناث، ويجب في غيره. ويختار وصل هاء أعطيتكه وخلتنيه، في الإخبار على الأصح فيهما. وانفصال ثاني: ضَرْبيه، وضربكه، ومعطيكه. وكذا خلتكه، وكنته. وقيل: وصلهما. وثالثها وصل (كان) دون خِلْت. ويتعيّن الفصل في أخوات كان، ومفاعيل أعلم إن كنّ ضمائر فغير الثالث كأعطيت، وكذا اثنانِ أو واحدٌ اتصل.

(ش): أخصّ الضمائر أعرفها. فضمير المتكلم أخصّ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب، وذلك لقلة الاشتراك.

وإذا اجتمع الأخص وغيره غُلِّب الأخصّ تقدّم أم تأخر، فيقال: أنا وأنت، أو أنت وأنا فعلنا، ولا يقال: فعلتما أنت وهو، أو هو وأنت فعلتُما، ولا يقال: فَعَلا.

ومتى أمكن اتّصال الضمير لم يُعْدل إلى المنفصل، لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير، إلاّ في الضرورة، كقوله:

١٥٤ ـ بالباعث الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ ... إيّاهم الأرضُ في دهر الدّهاريرِ[1]

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٢١٤)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٨٨، ٢٩٠)، والدرر =

ويتعيّن انفصال الضمير في صور:

أحدها أن يحصر بإنّما، كقوله:

١٥٥ ـ .... وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أوْ مِثْلي[1]

هذا ما جزم به ابنُ مالك. وزعم سيبويه أنّ الفصل في البيت ونحوه من الضّرورات. وتوسط الزّجّاج فأجازه، ولم يخصّه بالضرورة، ولم يوجبه.

الثانية: أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب، كعجبت من ضربك هو، قال:

١٥٦ ـ بنصرِكُم نحنُ كُنتم ظافرين فقد[2]

الثالثة: أن يرفع بصفةٍ جرت على غير صاحبها، كزيد هند ضاربها هو.

قال:

١٥٧ ـ غَيْلانُ مَيّةَ مشغوفٌ بها هُوَ مُذْ بَدَتْ له فحِجَاه بانَ أو كَرِبَا[3]

= (١/ ١٩٥)، وشرح التصريح (١/ ١٠٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٧٤). ولأمية بن أبي الصلت في الخصائص (١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥)، ولم أقع عليه في ديوانه. ولأمية أو للفرزدق في تخليص الشواهد (ص ٨٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٢٩)، والإنصاف (٢/ ٦٩٨)، وأوضح المسالك (١/ ٩٢)، وتذكرة النحاة (ص ٤٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٦، ٦٠).

(١) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

أنا الذائد الحامي الديار ....

وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ١٥٣)، وتذكرة النحاة (ص ٨٥)، والجنى الداني (ص ٣٩٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٦٥)، والدرر (١/ ١٩٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧١٨)، ولسان العرب (١٥/ ٢٠٠ ـ قلا)، والمحتسب (٢/ ١٩٥)، ومعاهد التنصيص (١/ ٢٦٠)، ومغني اللبيب (١/ ٣٠٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٧٧). ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٤٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١١١، ١١٤، ٧/ ٢٤٢)، وأوضح المسالك (١/ ٩٥) ولسان العرب (١٣/ ٣١ ـ أنن).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أغرى العدى بكمُ استسلامكم فَشَلا

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٩٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٨٩).

ويروى: «واثقين وقد» مكان «ظاهرين فقد».

(٣) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في الدرر (١/ ١٥٨) ولم أقع عليه في ديوانه.

والحجى: العقل.

الرابعة: أن يضمر عامله كقوله:

١٥٨ ـ وإن هُوَ لم يحمل على النفس ضَيْمَها[(١)]

وقوله:

١٥٩ ـ فإن أنتَ لم ينفعك عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ[(٢)]

الخامسة: أن يؤخر عامله: كـ ﴿إيّاك نعبد﴾.

السادسة: أن يكون عامله معنوياً وهو الابتداء نحو: أنت تقوم.

السابعة: أن يكون عامله حرف نفْيٍ نحو:

﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٣]. ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٢].

١٦٠ ـ إنْ هــو مُسْتَــوْلِيــاً علــى أَحَــدٍ[(٣)]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فليــس إلــى حُسْــنِ الثنــاء سبيـــلُ

وهو للسموأل بن عادياء في ديوانه (ص ٩٠)، والدرر (١/١٩٩). وله أو للجلاح الحارثي (عبد الملك بن عبد الرحيم) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١١)، والمقاصد النحوية (٢/٧٧). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٤٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لعلّــك تهــديــكَ القــرونُ الأوائـــلُ

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢٥٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٤)، والدرر (١/ ٢٠٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٨٨)، وشرح التصريح (١/ ١٠٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٥١)، والمعاني الكبير (ص ١٢١١)، والمقاصد النحوية (١/ ٨، ٢٩١). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١٨٨)، وشرح التصريح (١/ ١٠٥).

وفي البيت شاهدان، أولهما قوله: «فإن أنت» حيث تعيّن انفصال الضمير، وهو مرفوع، بفعل محذوف يفسّره ما بعده، والتقدير: فإن ضللت لم ينفعك علمك. وقيل: «أنت» مبتدأ، أو هو في موضع نصب، وهو ما وضع فيه الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب، كما وضعوا المنصوب موضع المرفوع. وثانيهما: أنّ فعل الاشتغال إذا كان له مطاوع جاز أن يُضمر.

(٣) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

إلاّ علــى أضعــف المجــانيـــنِ

وهو بلا نسبة في الأزهيّة (ص ٤٦)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٦)، والجنى الداني (ص ٢٠٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٦٦)، والدرر (٢/ ١٠٨)، ورصف المباني (ص ١٠٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٠١)،=

الثامنة: أن يفصله متبوع كقوله:

١٦١ ـ فـالله يَـرْعـى أبـا حَـرْب وإيّـانَـا[1]

وخصّه بعضهم بالضرورة. ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ﴾ [الممتحنة: ١].

التاسعة: أن يلي واو (مع) كقوله:

١٦٢ ـ تكـون وإيّـاهـا بهـا مثـلاً بعـدي[2]

العاشرة: أن يلي (إلاّ) نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ [يوسف: ٤٠]، ما قام إلاّ أنا.

الحادية عشرة: أن يلي (إمّا) نحو: قام إما أنا وإمّا أنت.

الثانية عشرة: أن يلي اللاّم الفارقة كقوله:

١٦٣ ـ إن وجـدتُ الصّـدِيـقَ حقّـاً لإيّـا ك فَمُـرْنـي، فلـن أزال مُطِيعـا[3]

الثالثة عشرة: أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع، إن اتّحدَا رتبة نحو: عَلِمْتَني إياي، وعَلِمْتُكَ إيّاكَ، وعلمتُهُ إيّاه، بخلاف ما لو كان الضمير الأول مرفوعاً، كالتاء من علِمتُنِي، فإنه لا يجوز فصل الياء بعدها. وأمّا إذا لم يتّحدا بأن كان أحدهما لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب، والآخر لغيره، فإنّ الفصل حينئذ لا يتعيّن، بل يجوز الوصل والفصل

= وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ١١٣)، والمقرب (١/ ١٠٥).

وفي قوله: «إنْ هو مستولياً» أعمل «إنْ» عمل «ليس»، فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

مبـــرّأً مـــن عيـــوب النـــاس كلّهـــمُ

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٢٥)، والدرر (١/ ٢٠١)، وشرح المفصل (٣/ ٧٥)، والكتاب (٢/ ٣٥٦).

ويروى: «أبا حفص» مكان «أبا حرب».

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فـــآليـــتُ لا أنفـــكُّ أحْـــذُو قصيـــدةً

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأغاني (٦/ ٢٥٨)، وخزانة الأدب (٨/ ١٥، ٥١٩)، والدرر (١/ ٢٠١، ٣/ ١٥٤)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٢١٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٨٠)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٩٥). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٤٤)، وشرح التصريح (١/ ١٠٥).

ويروى: «أكون» مكان «تكون». وقد نصب قوله: «وإيّاها» على المفعول معه.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٠٢)، وشرح التصريح (١/ ١٠٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٠١).

نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه. نعم قد يتّحدان في الرتبة ولا يتعيّن الفصل، وذلك إذا كانا لغائب واختلف لفظهما. حكى الكسائي: «هم أحسنُ الناس وجوهاً وأنضرهموها»، وقال الشاعر:

١٦٤ ـ بوجهك في الإحسان بسطٌ وبهجةٌ   أنَا لَهُمَاهُ قَفْوُ أكْرَمِ وَالِدِ[١]

ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن. فإن لم يختلف اللفظان تعين الفصل.

وإذا اجتمع ضميران فأكثر متّصلة. فإن اختلفت الرتبة وجب غالباً تقديم الأخصّ، فيقدم المتكلّم ثم المخاطب ثم الغائب، نحو: الدرهم أعطيتكه. فإن أُخّر الأخص تعيّن الفصل نحو: الدرهم أعطيته إياك. وندر قول عثمان: «أراهُمْنِي الباطِلُ شيطاناً»، والقياس: أرانيه[٢].

وذهب المبرد وكثيرٌ من القدماء إلى أنّ الفصل مع التأخير أحسن، لا واجب، وأن الاتصال أيضاً جائز نحو: أعطيتهوك.

وذهب الفرّاء إلى تعيّن الانفصال إلا أن يكون ضمير مثنى، أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتصال، والانفصالُ أحسن، نحو: الدرهمان أعطيتهماك، والغلمان أعطيتهموك. ووافق الكسائي الفراء. وزاد: جواز الاتصال، إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث نحو: الدراهم أعطيتُهنكُنّ. وإذا كان الفعل يتعدّى لاثنين ليس ثانيهما خبراً في الأصل، وجاءا ضميرين مختلفي الرتبة، جاز في الثاني الوصل والفصل نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه، والوصل أرجح عند ابن مالك، ولازم عند سيبويه، ومرجوح عند الشّلَوْبين. فهذه ثلاثة مذاهب.

فإن أخبرت عن المفعول الثاني منه بالذي جاز أيضاً نحو: الذي أعطيته زيداً درهم، والذي أعطيت إياه زيداً درهم. والوصل أرجح عند المازني وابن مالك، لأنه الأصل. والفصل أرجح عند قوم، ليقع الضمير موقع المخبر عنه على قاعدة باب الإخبار.

ويجوز الأمران أيضاً في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول، أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول، نحو: زيد عجبت من ضَرْبَيْه، وضَرْبي إياه، ومن ضربكه، وضربك إياه، والدّرهم زيدٌ معطيكه، ومعطيك إياه. والفصل

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٠٥)، وتخليص الشواهد (ص ٩٧)، وتذكرة النحاة (ص ٥٠)، والدرر (١/ ٢٠٣)، وشرح الأشموني (١/ ٥٤)، وشرح التصريح (١/ ١٠٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٤٢).

(٢) قال في شرح التصريح (١/ ١٠٨): «والأصل أراهم الباطل إيّاي شيطاناً؛ والمعنى: أرى الباطل القوم أني شيطان».

في الثلاثة أرجح بلا خلاف. ومسألة اسم الفاعل زادها أبو حيّان على (التسهيل).

ويجوز الأمران أيضاً في كل ضمير منصوب هو خبر في الأصل، كثاني باب ظن وكان نحو: خلتكه، وخلتك إياه، وكنته وكنت إياه. وفي الأرجح مذاهب:

أحدها: الفصل فيهما، وعليه سيبويه؛ لأنه خبر في الأصل، ولو بقي على ما كان لوجب الفصل، فكان بعد الناسخ راجحاً.

والثاني: الوصل فيهما. ورجّحه ابن مالك في (الألفية)، لأنه الأصل.

والثالث: التّفصيل، وهو الفصل في باب ظن، والوصل في باب كان ورجحه ابن مالك في (التسهيل)، وفرق بأن الضمير في خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر، بخلافه في كنته، فإنه لم يحجزه إلا مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكان الفعل مباشراً لَهُ، فهو شبيه بهاء ضربته، ولأن الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما:

أما أخوات كان فيتعين فيها الفصل كما في (البديع) وغيره كقوله:

١٦٥ ـ ليـــــــس إيّـــــاي وإيّـــــا ... كَ ولا نَخْشَـــــى رَقِيبَـــــا[1]

وشذ قولهم: ليسي وليسك.

وإذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر، فحكم الأول والثاني حكم باب أعطيت وإن كان بعضها ظاهراً، فإن كان المضمر واحداً وجب اتصاله، أو اثنين: أوّل وثان، فكأعطيته، أو ثان وثالث فكظننت.

(ص): **مسألة: يجب قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفةٍ نونُ وقاية، وحذفُها مع التعجّب وليس وليت وقد وقط ومِنْ وعن شاذٌ على الأصح. ومع بَجَلْ[2] ولعلّ أجود. ولَدُن وأخوات ليت جائز، وقيل: أجود. وقال قوم: المحذوف من أخوات ليت المدغمة، وقومٌ: المدغم فيها. ويجري في نحو: أنّا. ويجب في لد[3]. وقد تلحق أفعل من، واسم الفاعل. وقيل: إن نحو أمُسْلمني تنوين. والمختار أنّها المحذوفة في فَلَيْنِي، خلافاً لابن مالك.**

(ش): يلحق وجوباً قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة نون الوقاية، وذلك بأن

---

(١) البيت من مجزوء الرمل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٦٧)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٢٢)، والدرر (برقم ١٦٥ ـ وقد سقط منه). وبلا نسبة في شرح المفصل (٣/ ٧٥، ١٠٧)، والكتاب (٢/ ٣٥٨)، ولسان العرب (٦/ ٢١٢ ـ ليس)، والمقتضب (٣/ ٩٨)، والمنصف (٣/ ٦٢).

(٢) بجل: أي نعم.

(٣) هي «لدن» محذوفة النون.

ينصب بالفعل: ماضياً ومضارعاً وأمراً كأكرمني ويكرمني وَأَكْرِمْنِي، مُتصرفاً كما مثل، أو جامداً كهبني، وعساني، وليسني، وما أحسنني. واسم الفعل نحو: رويدني، وعليكني. أو الحرف نحو: إنني، وكأنني، وليتني، ولعلّني، ولكنّني.

وسميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسرِ المشبه للجرّ، ولذا لم تلحق الوصف نحو: الضاربي.

وأصل اتّصالها بالفعل، وإنما اتّصلت بغيره للشبه به.

وقال ابن مالك: بل لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل: أكرمني، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو: ضَرْبِي إذ الضرب اسم للفعل. وقد لحق الكسر الفعل في نحو: أَكْرِمي، ولم يبال به، انتهى. وكذا يجب إلحاق النّون إذا جُرّت بمن أو عن، أو قد، أو قط، أو بَجَلْ والثلاثة بمعنى حسب، أو لدن، فيقال: مِنّي، وعنّي، وقدني، وقطني، وَبَجَلْنِي، ولَدُنيّ.

وورد حذفُها في بعض ما ذكر، وهو أقسام:

قسم شاذٌ خاصٌ بالضرورة، وذلك في سبعة ألفاظ:

فعل التعجّب، وليس. قال:

١٦٦ ـ إذ ذهـب القـوم الكِـرام ليسـي[1]

---

(١) الرجز لرؤبة، وقبله:

عـددتُ قـومـي كعـديـد الطَّيْـسِ

وهو في ملحق ديوان رؤبة بن العجاج (ص ١٧٥)، ونُسب له في خزانة الأدب (٥/ ٣٢٤، ٣٢٥)، والدرر (١/ ٢٠٤)، وشرح التصريح (١/ ١١٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٤٨٨، ٧٦٩)، ولسان العرب (٦/ ١٢٨ ـ طيس)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٤٤). وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٠٨)، وتخليص الشواهد (ص ٩٩)، والجنى الداني (ص ١٥٠)، وجواهر الأدب (ص ١٥)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٩٦، ٩/ ٢٦٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٣٢)، وشرح الأشموني (١/ ٥٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٠)، وشرح المفصّل (٣/ ١٠٨)، ولسان العرب (٦/ ٢١١ ـ ليس) ومغني اللبيب (١/ ١٧١، ٢/ ٣٤٤).

واختلفوا في تفسير «الطيس» فقال بعضهم: كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو الطيس، وقال بعضهم: بل هو كلّ خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوامّ، وقيل: يعني الكثير من الرمل. انظر لسان العرب (٦/ ١٢٨ ـ طيس).

وليت. قال:

١٦٧ ـ كمُنْيَـةِ جـابـرٍ إذْ قـال لَيْتِـي[١]

وقد. قال:

١٦٨ ـ قَـدْنِـي مـن نصـر الخُبَيْبَيْـنِ قَـدِي[٢]

وقط، ومن، وعن، قال:

١٦٩ ـ أيّهـا السّـائِـلُ عَنْهُـم وعَنِـي لسـتُ مـن قيسٍ ولا قيسُ مِنِـي[٣]

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أصـادفـه وأتلـفُ بعـض مـالـي

وروي:

أصـادفـه وأفقـد جـلّ مـالـي

وروي:

أصـادفـه وأفقـد بعـض مـالـي

وهو لزيد الخيل في ديوانه (ص ٨٧)، وتخليص الشواهد (ص ١٠٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٧٥، ٣٧٧)، والدرر (١/ ٢٠٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٩٧)، وشرح المفصل (٣/ ١٢٣)، والكتاب (٢/ ٣٧٠)، ولسان العرب (٢/ ٨٧ ـ بيت)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٤٦)، ونوادر أبي زيد (ص ٦٨).
وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٥٣)، ورصف المباني (ص ٣٠٠، ٣٦١)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٥٠)، وشرح الأشموني (١/ ٥٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٦١)، ومجالس ثعلب (ص ١٢٩)، والمقتضب (١/ ٢٥٠).

(٢) من الرجز، وبعده:

ليـس الإمـامُ بـالشحيـح الملحـدِ

ويروى: «الأمير» و«أميري» مكان «الإمام». وهو لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب (٥/ ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢)، والدرر (١/ ٢٠٧)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨٧)، ولسان العرب (١/ ٣٤٤ ـ خبب)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٥٧). ولحميد بن ثور في لسان العرب (٣/ ٣٨٩ ـ لحد) وليس في ديوانه. ولأبي بجدلة في شرح المفصل (٣/ ١٢٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٢٤١)، وأوضح المسالك (١/ ١٢٠)، وتخليص الشواهد (ص ١٠٨)، والجنى الداني (ص ٢٥٣)، وخزانة الأدب (٦/ ٢٤٦، ٧/ ٤٣١)، ورصف المباني (ص ٣٦٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٤)، والكتاب (٢/ ٣٧١)، ومغني اللبيب (١/ ١٧٠) ونوادر أبي زيد (ص ٢٠٥).

والخبيبان: عبدالله بن الزبير وابنه، وقيل: هما عبدالله وأخوه مصعب.

(٣) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٩٠)، وأوضح المسالك (١/ ١١٨). وتخليص الشواهد (ص ١٠٦)، والجنى الداني (ص ١٥١)، وجواهر الأدب (ص ١٥٢)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٨٠، ٣٨١)، ورصف المباني (ص ٣٦١)، والدرر (١/ ٢١٠)، وشرح الأشموني (١/ ٥٦)، =

وأجاز الكوفيون حذفها في السَّعَة من فعل التعجب، لشبهه بالأسماء من حيث إنه لا يتصرف. وأجازه قوم في ليس. وأجازه الفراء في ليت. وأجازه البدر بن مالك(١) بكثرة في قد، وقط. وأجازه الجُزُولي في: من وعن. فقولي (على الأصحّ) راجعٌ للسبعة.

وقسم راجح: وذلك في لفظين: بَجَلْ، ولعل، فإن الأعرف فيها بجلي ولَعلّي، وهو الوارد في القرآن، قال تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]. ومن لحاقها قوله:

١٧٠ ـ فقلت أعِيرَاني القَدُوم لَعلِّني(٢)

وقسم جائز الحذف واللحوق من غير ترجيح لأحدهما، وذلك في: لدن، وإنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، قال تعالى: ﴿مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا﴾ [الكهف: ٧٦]. قرىء في السَّبع مشدداً، ومخفّفاً. وقال: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [طه: ١٤]. ﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ﴾ [يسٓ: ٢٥]. وإنما لحقتها النون تكميلاً، لشبهها بالفعل الذي عملت لأجله.

وإنما شذّ الحذف في ليت دون البواقي، لأنها أشبه بالفعل منهن، بدليل إعمالها مع (ما) دونَهُنّ، ولاجتماع الأمثال في الأربعة، والمتقاربات في لعلّ(٣).

وذهب بعضهم: إلى أن الحذف فيها وفي لَدُن أجود من الإثبات. وعليه ابن عصفور

= وشرح التصريح (١/ ١١٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٣)، وشرح المفصل (٣/ ١٢٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٥٢).

(١) هو محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك بدر الدين أبو عبدالله الطائي الدمشقي الشافعي، ابن ناظم الألفية. نحوي، لغوي، بياني، عروضي، منطقي، مشارك في الفقه والأصول. ولد بدمشق وسكن بعبلك مدة، ثم رجع إلى دمشق وتصدّر للإقراء والتدريس، فأخذ عنه بدر الدين بن جماعة وكمال الدين بن الزملكاني وغيرهما. توفي بدمشق كهلاً سنة ٦٨٦ هـ، ودفن بمقبرة الباب الصغير. من تصانيفه: روض الأذهان في المعاني والبيان، شرح الألفية لوالده في النحو، المصباح في اختصار المفتاح (أي مفتاح العلوم للسكاكي)، كتاب في العروض، وبغية الأريب وغنية الأديب. انظر بغية الوعاة (ص ٩٦، ٩٧)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٩٨، ٣٩٩)، وهدية العارفين (٢/ ٣٥).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أخطّ بها قبراً لأبيض ماجد

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٠٥)، والدرر (١/ ٢١٢)، وشرح الأشموني (١/ ٥٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٢).

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٣/ ٩٠): «أما لعلّ فإنها وإن لم يكن في آخرها نون فإن في آخرها لاماً مضاعفة واللام قريبة من النون؛ ولذلك تدغم فيها نحو قوله تعالى: من لدنه، ولا يدغم في النون غير اللاّم».

في لدن حملاً لها على لد المحذوفة النون، فإنها لا تلحقها نون الوقاية بحال، لأنها بمنزلة مع.

وذهب آخرون: إلى أنّ المحذوف من أخوات ليت ليس نون الوقاية، بل نون الأصل، لأن تلك دخلت للفرق، فلا تحْذف. ثم اختُلِف فقيل المحذوف النون الأولى المدغمة لأنها ساكنة، والساكن يسرع إليه الاعتلال. وقيل: الثانية المُدغم فيها، لأنّها طَرف.

ويجري هذا الخلاف في: إنّا، وأنّا، ولكنّا، وكأنّا. فقيل: المحذوف النون الأولى. وقيل: الثانية. ولم يقل أحد بحذف الثالثة لأنها اسم، وقد حكاه بعضهم كما ذكره ابن قاسم في (شرح الألفيّة). وورد لحوق النون في غير ما ذكر شذوذاً، كأفعل التفضيل كحديث: «غير الدّجال أخوفني عليكم» تشبيهاً له بالفعل وزناً ومعنى، خصوصاً فعل التعجب. وكاسم الفاعل في قوله:

١٧١ ـ أمُسْلمُنـي إلـى قـومـي شَـراحِـي[1]

وقوله:

١٧٢ ـ وليـس المـوافيـني ليُـرفَـد خـائِبـاً[2]

تشبيهاً له أيضاً بالفعل.

وذهب هشام إلى أن النون في: أمُسلِمُني ونحوه مما لا لام فيه هي التنوين، وأجاز: هذا ضارِبُنْك، وَضَاربُني. وردّ بوجودها مع اللام، وأما قول الشاعر:

١٧٣ ـ تـراه كـالثّغـام يُعَـلّ مسكـاً يسـوءُ الفـالِيـاتِ إذَا فَلَيْنِـي[3]

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فمـا أدري وكـلّ الظـنّ ظنّـي

وهو ليزيد بن محرم (أو محمد) الحارثي في شرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٠)، والدرر (١/ ٢١٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٨٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢٤٣)، وتذكرة النحاة (ص ٤٢٢)، ورصف المباني (ص ٣٦٣)، ولسان العرب (١/ ٣٥٣ ـ شرحل)، والمحتسب (٢/ ٢٢٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٤٥)، والمقرب (١/ ١٢٥).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فـإنّ لـه أضعـافَ مـا كـان أمّـلا

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ١٥)، والدرر (١/ ٢١٣)، وشرح الأشموني (١/ ٥٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٤٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٨٧).

(٣) البيت من الوافر، وهولعمروبن معديكرب في ديوانه (ص ١٨٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣)، والدرر (١/ ٢١٣)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٠٤)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٣)،=

أي فلينني. فاختلف: أيّ النونين المحذوفة:

فقال المبرد: هي نونُ الوقاية، لأن الأولى ضمير فاعل، فلا تحذف. وهذا هو المختار عندي. ورجّحه ابن جني، والخضراوي، وأبو حيان وغيرهم. وحكى صاحب (البسيط)(1) الاتفاق عليه.

وقال سيبويه: هي نون الإناث. واختاره ابن مالك قياساً على ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزمر: ٦٤]. قال أبو حيان: هو قياس على مختلف فيه. ثم هذا الحذف ضرورة لا يقاس عليها: كما صرّح به في (البسيط)، قال أبو حيّان: وسهّله اجتماع المثلين.

(ص): مسألة: الأصل تقديم مفسّر الغائب، ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل، وهو لفظةُ، أو ما يدُلّ عليه حِسّاً أو عِلْماً، أو جزؤه أو كُلُّهُ أو نظيره، أو مصاحِبه بوجه. ويجوز تقديم مكمّل معمولِ فعل أو شبهه على مفسّر صريح إن كان مؤخر الرتبة.

ومنع الكوفية نحو: ضَارِبهُ ضربَ زيدٌ، وما رأى أحبَّ زيدٌ. والفراء: زيداً غلامُه ضربَ بتصريفه. والجمهور: ضرب غلامُه زيداً. وأجازه الطُّوال، وابن جنّي، وابنُ مالك.

ويجب تقديم مرفوع باب نِعْمَ، وأوّل المتنازعين، ومجرور رُبَّ، وما أُبدِل منه مفسّره على الأصح. قال الزمخشري: أو أُخبر عنه به، وضميرُ الشأن. وهو لازمُ الإفراد، وتذكيره مع مذكّر، وتأنيثه مع مؤنّث أجود. وأوجب الكوفيّة وابنُ مالكٍ التذكير ما لم يلِهِ مؤنّث، أو مشبه به، أو فعلٌ بعلامة، فيرجّح تأنيثه. ويبرز مبتدأ واسم ما على الأصحّ فيهما، ومنصوباً في باب إنّ وظنّ، ويستتر في كان وكاد. ومنعه قوم. وإنما يفسّره جملةٌ خبرية صرّح بجزأيْها خلافاً للكوفيّة في: ظننته قائماً، وإنه ضرب أو قام. ولا يتقدّم خبره ولا جزؤه، خلافاً لابن السّيرافي. ولا يتبع بتابع، وزعمه ابنُ الطّراوة حرفاً.

(ش): ضمير المتكلم والمخاطب يفسّرهما المشاهدة. وأمّا ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة، فاحتيج إلى ما يفسّره.

وأصل المفسّر الذي يعود عليه أن يكون مقدّماً ليعلم المعنيّ بالضمير عند ذكره بعد

=والكتاب (٣/ ٥٢٠)، ولسان العرب (١٥/ ١٦٣ ـ فلا)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٧٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٨٥)، وجمهرة اللغة (ص ٤٥٩)، وشرح المفصل (٣/ ٩١)، ولسان العرب (٢/ ٢٤٦ ـ حيج)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٢١)، والمنصف (٢/ ٣٣٧).

والثغام: نبت على شكل الحَلِيّ، وهو أغلظ منه وأجلّ عوداً، يكون في الجبل، ينبت أخضر ثم يبيضّ إذا يبس. (اللسان: ١٢/ ٧٧). والفاليات: النساء، ويقال لهنّ أيضاً الفوالي.

(١) البسيط في شرح الكافية لحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

مفسِّره، وأن يكون الأقرب نحو: لقيت زيداً وعمراً يضحك، فضمير يضحك عائد على عمرو، ولا يعود على زيد إلا بدليل، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، فضمير (ذُرِّيَّته) عائد على (إبراهيم) وهو غير الأقرب، لأنه المحدّث عنه من أوّل القصة إلى آخرها. ثم المفسّر، إما مصرّح بلفظه، وهو الغالب: كزيد لقيته.

وقد يستغني عنه بما يدل عليه حِسّاً نحو: ﴿قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى﴾ [يوسف: ٢٦]، و ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾ [القصص ٢٦] إذ لم يتقدّم التصريح بلفظ: (زَلِيخا) و (موسى)، لكونهما كانا حاضرين. أو عِلْماً نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] أي: القرآن. أو جزئه، أو كلِّه نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ [التوبة: ٣٤] أي: المكنوزات التي بعضها الذهب والفضة. وقوله:

١٧٤ ـ أماوِيّ ما يغنـي الثّـراءُ عـن الفتـى إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدرُ[1]

أي: النفس التي هي بعض الفتى. وجُعل من ذلك ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المائدة: ٨] أي:

أي: العدل الذي هو جزء مدلول الفعل، لأنه يدل على الحدث والزمان.

[وقوله][2]:

١٧٥ ـ إذا نُهِـيَ السفيـهُ جـرى إليـه[3]

أي: السّفَه الذي هو جزء مدلول السّفيه، لأنه يدل على ذاتٍ متّصفة بالسّفه. أو نظيره

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ١٩٩)، والأغاني (١٧/ ٢٩٥)، وجمهرة اللغة (ص ١٠٣٤، ١١٣٣)، وخزانة الأدب (٤/ ٢١٢)، والدرر (١/ ٢١٥)، والشعر والشعراء (١/ ٢٥٢)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٦١)، ولسان العرب (١٣/ ٣٣٢ ـ قرن). وبلا نسبة في لسان العرب (٢/ ٢٣٧ ـ حشرج).

(٢) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل، وزدناها للتوضيح.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وخـالـفَ والسفيـهُ إلـى خـلافِ

وهو لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري في إعراب القرآن (ص ٩٠٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥/ ١٧٩)، وأمالي المرتضى (١/ ٢٠٣)، والإنصاف (١/ ١٤٠)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٦٤، ٤/ ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨)، والخصائص (٣/ ٤٩)، والدرر (١/ ٢١٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٤٤)، ومجالس ثعلب (ص ٧٥)، والمحتسب (١/ ١٧٠، ٢/ ٣٧٠).

نحو: عندي درهم ونصفه، أي: ونِصْف درهم آخر. ومنه: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فاطر: ١١] أي: عمر معمّر آخَر.

١٧٦ ـ قالت ألا لَيْتما هذا الحمامُ لنا إلى حَمَامتنا ونِصْفَه فَقَدِ[1]

أي: ونصف حمام آخر مثله في العدد.

أو مصاحبه بوجه ما، كالاستغناء بمستلزمٍ عن مستلزَم نحو: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٨] ضمير (إليه) عائد إلى العافي الذي استلزمه (عُفِيَ)، ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [صٓ: ٣٢] أي: الشمس، أغنى عن ذكرها ذكر (العَشِيّ).

وقد يخالف الأصل السّابق في تقديم المفسِّر، فيؤخر عن الضمير، وذلك في مواضع: أحدها: أن يكون الضمير مكمّلاً معمول فعل أو شبهه، إن كان المعمول مؤخّر الرتبة، ولذلك صور: ضرب غلامَه زيدٌ، وغلامَهُ ضرب زيدٌ، وضرب غلامَ أخيه زيدٌ، وغلامَ أخيه ضرب زيدٌ، لأنّ المضاف إليه يكمل المضاف.

وأمثلة شِبه الفعلِ: أضاربٌ غلامَهُ زيد، أضارب غُلَام أخيه زيد. وإنما جاز ذلك وشبهه لأن المعمول مؤخّر الرتبة، والمفسّر في نية التقدم.

هذا رأي البصريين، ووافقهم الكوفيون في صورٍ، وخالفوهم في صور، فقالوا: إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل، فإن اتّصل الضمير بالمفعول مجروراً، أو بما أضيف للمفعول جاز التقديم نحو: زيدٌ غلامَهُ ضَرَبَ، وغُلَام ابنِه ضَرَب زيدٌ.

وإن اتّصل به منصوباً لم يجز نحو: ضَاربَهُ ضَربَ زيدٌ. وإن لم يتّصل بالمفعول ولا بالمضاف له لم يجز أيضاً نحو: ما رأى أحبَّ زيد، وما أراد أخذ زيد، قالوا: لأنّ في رأى،

---

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٢٤)، والأزهية (ص ٨٩، ١١٤)، والأغاني (١١/ ٣١)، والإنصاف (٢/ ٤٧٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٦٢)، وتذكرة النحاة (ص ٣٥٣)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٥١، ٢٥٣)، والخصائص (٢/ ٤٦٠)، والدرر (١/ ٢١٦، ٢/ ٢٠٤)، ورصف المباني (ص ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٧٥، ٢٠٠، ٢/ ٦٩٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٣٣)، وشرح المفصل (٨/ ٥٨)، والكتاب (٢/ ١٣٧)، واللمع (ص ٣٢٠)، ومغني اللبيب (١/ ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٥٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٤٩)، وخزانة الأدب (٦/ ١٥٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٣)، وشرح قطر الندى (ص ١٥١)، ولسان العرب (٣/ ٣٤٧ ـ قدد)، والمقرب (١/ ١١٠).

وفي البيت شاهد على جواز إعمال «ليت» التي اتصلت بها «ما» وعدم إعمالها.

وأراد ضميراً مرفوعاً، والمرفوع لا يُنوى به التأخير، لأنّه في موضعه.

وأجاب البصريّون بأن المرفوع حينئذ متّصل بالمنصوب، والمنصوب يُنوى به التأخّر، فليس اتّصال المرفوع به مما يمنعه ما يجوز فيه بإجماع. فإن قدم العامل نحو: أحبَّ ما رأى زيدٌ، وأخذ ما أراد زيدٌ جاز عند الكوفيين أيضاً. هكذا نقل أبو حيّان خلاف الكوفيين.

وقال ابن مالك: غَلِط في النقل عنهم.

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان، في آخر النائب عن الفاعل: لو تقدّم المفعول على الفعل نحو: زيداً ضرب غلامُه لم يجز ذلك عند الفراء وأجازهُ المبرّد بجعله بمنزلة ضرب زيداً غلامه. وقال ابن كَيسان: عندي بينهما فصل، لأنك إذا قلت: زيداً ضرب غلامهُ، فنقلت زيداً من أول الكلام إلى آخره وقع بعد الكلام، فصار المضمر قبل المظهر فبطلت، وقولك: ضرب زيداً غلامُه في موضعه لا ينقل، فيجعل بعد زيد، لأنّ العامل فيه وفي الغلام واحد. فإذا كانا جميعاً بعد العامل، فكلّ واحد منهما في موضعه. انتهى.

أما إذا كان المعمول الذي اتصل به الضمير مقدّم الرّتبة نحو: ضرب غلامُهُ زيداً فإن الجمهور يمنعون التقديم، لعود الضمير على متأخّر لفظاً ونيّة. وحكى الصّفّار[1] الإجماع عليه، لكن أجازه أبو عبدالله الطُّوال من الكوفيين، وعزي إلى الأخفش. ورجحه ابن جني. وصححه ابن مالك، لوروده في النظم كثيراً كقوله:

١٧٧ ـ جزى ربُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتم[2]

---

(١) هو أبو الفضل القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفّار. كان حيًّا سنة ٦٣٠ هـ. من آثاره: شرح كتاب سيبويه. انظر بغية الوعاة للسيوطي (ص ٣٧٨)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (ص ١٤٢٨).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جزاء الكلاب العاويات وقد فَعَلْ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ١٩١)، والخصائص (١/ ٢٩٤). وله أو لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب (١/ ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧)، والدرر (١/ ٢١٧). وللنابغة أو لأبي الأسود أو لعبدالله بن همارق في شرح التصريح (١/ ٢٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٨٧). ولأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه (ص ٤٠١)، وتخليص الشواهد (ص ٤٩٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٢٥)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٩)، وشرح شذور الذهب (ص ١٧٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٢)، ولسان العرب (١٥/ ١٠٨).

وقد أعاد الضمير في الفاعل «ربه» إلى المفعول «عديّ» والمفعول متأخّر لفظاً ورتبة.

وقوله:

١٧٨ ـ كسا حِلمُه ذا الحِلم أثوابَ سُؤْدُدٍ(١)

وقوله:

١٧٩ ـ جَـزَى بنُـوه أبـا الغِيـلان عـن كِبَـرٍ(٢)

والأوّلون قصروه على الشعر.

قال أبو حيان: وللجواز وجهٌ من القياس، وهو أن المفعول كثُر تقدّمه على الفاعل، فيجعل لكثرته كالأصل. وصورة المسألة عند المجيز أن يشاركه صاحب الضّمير في عامله بخلاف نحو: ضرب غلامُها جارَ هند، فلا يجوز إجماعاً، لأن هنداً لم تشارك غلامَها في العامل، لأنّه مرفوع بضرب، وهي مجرورة بالإضافة، وذلك أن المشاركة تقتضي الإشعار به، لأن الفعل المتعدي يدلّ بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول. فإذا لم يشارك لم يحصل الإشعار به، فيتأكد المنع، ثم التقديم في هذا الموضع جائز، وفي المواضع الآتية واجب.

الثاني: أن يكون الضمير مرفوعاً بِنِعْم وبابه نحو: نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً زيد، وظُرْف رجلاً زيد.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ورقّـى نـداه ذا النـدى فـي ذُرى المـجـدِ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٩٠)، وتذكرة النحاة (ص ٣٦٤)، والدرر (١/ ٢١٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥١)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٩٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٩٩).

وقوله «حلمه» اتّصل ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل لشدّة اقتضاء الفعل للمفعول كاقتضائه للفاعل.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وحُسْـنِ فعـلٍ كمـا يُجـزى سِنِمّـارُ

وهو لسليط بن سعد في الأغاني (٢/ ١١٩)، وخزانة الأدب (١/ ٢٩٣، ٢٩٤)، والدرر (١/ ٢١٩)، ومعجم ما استعجم (ص ٥١٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٩٥). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٨٩)، وتذكرة النحاة (ص ٣٦٤)، وخزانة الأدب (١/ ٢٨٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٢).

الثالث: أن يكون مرفوعاً بأول الفعلين المتنازعين نحو:

١٨٠ ـ جَفَوْنِي ولم أجفُ الأَخِلاَّء إنّني[١]

الرابع: أن يكون مجرور (رُبّ) نحو:

١٨١ ـ ورُبّهُ عَطِباً أنقذْت من عَطَبِهْ[٢]

الخامس: أن يبدل منه المفسّر نحو: «اللهمّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرّحيمِ». هذا مذهب الأخفش. وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان. ومنع ذلك قومٌ. وقالوا: البدل لا يفسّر ضمير المبدل. وردّه أبو حيان بالورود قال:

١٨٢ ـ فلاَ تلُمْه أن ينام البَائِسَا[٣]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لغير جميلٍ من خليليَّ مهملُ

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٧٧، ٥/ ٢٨٢)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٠٠)، وتخليص الشواهد (ص ٥١٥)، وتذكرة النحاة (ص ٣٥٩)، والدرر (١/ ٢١٩، ٥/ ٣١٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٩، ٢٠٤)، وشرح التصريح (٢/ ٨٧٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٩٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٨٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٤).

وفي البيت شاهدان: أولهما تنازع عاملين، وهما «جفوني» و«لم أجف» معمولاً واحداً، وهو «الأخلاّء» فأعمل الثاني لقربه وأضمر في الأول. وثانيهما قوله: «جفوني» حيث قدّم الضمير على مفسّره لأنه معمول لأوّل المتنازعين.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

واهِ رأيتَ وشيكاً صَدْعَ أعْظُمِهِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٢٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٧١)، والمقاصد النحوية (٣/ ٢٥٧).

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٢١، ٦/ ١٢، ٦٢)، ورصف المباني (ص ٦٨٩)، والكتاب (٢/ ٧٥)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٥٥، ٤٩٢).

وقبله:

فأصبحتْ بقَرْقَرَى كَوانسا

وفي البيت شاهدان: أولهما نصب «البائس» بإضمار فعل على معنى الترحّم، وهو فعل لا يظهر، كما لا يظهر فعل المدح والذمّ. وثانيهما إبدال المظهر من المضمر في قوله: «فلا تلمه أن ينام البائسا»، فالبدل لا تجب موافقته للمبدل منه في التعريف والإظهار وضدّهما.

وقال:

١٨٣ ـ فاستاكت به عُودَ إسحِل[(١)]

السادس: أن يخبر عنه بالمفسّر نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا﴾ [الأنعام: ٢٩].

قال الزمخشري: هذا ضمير لا يُعلم ما يُعنى به إلا بما يَتلُوه من بيانه، وأصلُه: إن الحياة إلاّ حياتنا الدنيا، ثم وضع في موضع الحياة، لأن الخبر يدلُّ عليها ويبينها، قال: ومنه:

١٨٤ ـ هي النفس تحمل ما حُمِّلَتْ[(٢)]

وهي العرب تقولُ ما شاءت. قال ابن مالك: وهذا من جيّد كلامه.

السابع: ضمير الشأن، فإنّ مفسّره الجملة بعده، قال أبو حيان: وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبريّة دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه. وتُسمّيه البصريون ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكّراً، وضمير القصة إذا كان مؤنّثاً، قدّروا من معنى الجملة اسماً جعلوا ذلك الضمير يفسّره ذلك الاسمُ المقدر، حتّى يصح الإخبار بتلك الجملة عن الضمير. ولا يحتاج فيها إلى رابط به، لأنّها نفس المبتدأ في المعنى. والفرق بينه وبين الضمائر أنّه لا يعطف عليه، ولا يؤكّد، ولا يبدل منه، ولا يتقدّم خبره عليه، ولا يفسّر بمفرد. وسمّاه الكوفيون: ضمير المجهول، لأنه لا يدرى عندهم ما يعود عليه.

ولا خلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل، إلا ما ذهب إليه ابن الطّراوة من زعمه أنه حرف، فإنه إذا دخل على إنّ كفّها عن العمل، كما يكفها (ما)، وكذا إذا دخل على الأفعال الناسخة كفّها، وتُلغى كما يلغى باب ظن. ومال أبو حيان إلى موافقته.

وشرط الجملة المفسّر بها ضمير الشأن أن تكون خبريّة، فلا يفسّر بالإنشائية ولا الطّلبيّة. وأن يصرّح بجزأيها، فلا يجوز حذف جزء منها، فإنه جيء به لتأكيدها، وتفخيم

---

(١) من الطويل، وتمامه:

إذا هي لم تَسْتَكْ بعودِ أراكةٍ تُنُخِّلَ فاستاكت به عود إسْحِلِ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٩٨)، والردّ على النحاة (ص ٩٧)، وشرح المفصل (١/ ٧٩)، والكتاب (١/ ٧٨). ولطفيل الغنوي في ديوانه (ص ٦٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٨٨). ولعمر أو لطفيل أو للمقنّع الكندي في المقاصد النحوية (٣/ ٣٢). ولعبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي أو لطفيل الغنوي في شرح شواهد الإيضاح (ص ٨٩). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٤٤٤)، والدرر (١/ ٢٢٢)، وشرح الأشموني (١/ ٢٠٥).

(٢) شطر بيت من المتقارب لم يعرف قائله ولا تتمته. وهو في مغني اللبيب (٢/ ٤٨٩).

مدلولها، والحذف منافٍ لذلك، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء منه، ولا من المستغاث. وزعم الكوفيون أنه يفسّر بمفرد. فقالوا في ظننته قائماً زيد: إن الهاء ضمير الشأن، وقائم يفسره. وزعموا أيضاً: أنه يجوز حذفُ جزء الجملة، فيقال: إنه ضرب، وإنه قام على حذف المسند إليه من غير إرادة ولا إضمار.

ولا يجوز أيضاً تقدّم هذه الجملة ولا جزئها. قال ابن هشام في المغني: وقد غلط يوسف بن السّيرافي[1]، إذ قال في قوله:

١٨٥ ـ أسكـرانُ كـان ابـنُ المَـرَاغـة[2]

إنَّ (كان) شأنية، وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان.

وضمير الشأن لازم الإفراد، لأنه ضمير يفسره مضمون الجملة، ومضمون الجملة شيء مفرد، وهو نسبةُ الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا تثنية فيه ولا جمع.

ومذهب البصريين أنّ تذكيره مع المذكر، وتأنيثه مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦]. ويجوز التذكير مع المؤنث، حكي «إنّه أمةُ الله ذاهبة» والتأنيث مع المذكّر، كقراءة: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ﴾ [الشعراء: ١٩٧] بالفوقيّة[3]، فإن الاسم (أن يعلمه)، وهو مذكّر.

وأوجب الكوفيون الأوّل، وهو مردود بالسّماع، حكي: «إنه أمةُ الله ذاهبة». وفصّل

---

(١) هو يوسف بن الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، أبو محمد. أديب، نحوي، لغوي، مشارك في بعض العلوم. ولد سنة ٣٣٠، وتوفي سنة ٣٨٥ هـ. من آثاره: شرح أبيات إصلاح المنطق لابن السكيت، شرح أبيات المجاز لأبي عبيدة، شرح أبيات الغريب المصنف لأبي عبيد، وتكملة كتاب الإقناع في اللغة. انظر وفيات الأعيان (٢/ ٤٦١، ٤٦٢)، ومعجم الأدباء (٢٠/ ٦٠)، وبغية الوعاة (ص ٤٢١)، ومرآة الجنان (٢/ ٤٢٩، ٤٣٠)، وكشف الظنون (ص ١٠٨، ١٢٠٩)، وهدية العارفين (٢/ ٥٤٩).

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

أسكـرانُ كـان ابـن المـراغـة إذ هجا ... تميمـاً بجـوف الشـام أم متسـاكـرُ

وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٩/ ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١)، والكتاب (١/ ٤٩)، ولسان العرب (٤/ ٣٧٣ ـ سكر)، والمقتضب (٤/ ٩٣). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٣٧٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٤).

(٣) القراءة في مصاحفنا «يكن» بالتحتية. وقراءة «تكن» هي قراءة ابن عامر كما في إتحاف فضلاء البشر (ص ٢٣٤).

ابن مالك، فقال: يجب التذكير كما يجب الإفراد. فإن وليه مؤنث نحو: إنها جاريتك ذاهبة، أو مذكّر شبّه به المؤنث نحو: إنها قمر جاريتك، أو فعلٌ بعلامة تأنيث نحو: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦] فالتأنيث في الصّور الثلاث أرجح من التّذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ.

ويبرز ضمير الشأن مبتدأ نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾. واسم (ما) كقوله:

١٨٦ ـ وما هو من يأسو الكُلُوم وَيُتّقى ... به نائباتُ الدّهر كالدائم البُخلِ[1]

ومنع الأخفش والفراء وقوعه مبتدأ، وقالا: لا يقع إلا معمولاً.

ومنع بعضهم وقوعه اسم ما.

ويبرز منصوباً في بابي: إن وظنّ، نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [الجن: ١٩].

وقوله:

١٨٧ ـ عَلِمْتُه الحقَّ لا يَخْفى على أحَدِ[2]

ويستكنُّ في باب كان وكاد، نحو:

١٨٨ ـ إذا متُّ كان الناسُ صنفانِ شامِتٌ ... وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ[3]

وقال تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧] في قراءة «يزيغ» بالتّحتيّة. ومنع الفرّاء وقوعه في باب كان، وطائفةٌ وقوعه في باب كاد.

(ص): الفصل، ويسمّى عماداً، ودعامة، وصفة: ضمير رفع منفصل، يقع مطابقاً لمعرفة قبل مبتدأ أو منسوخٍ. بعده معرفةٌ، أو كهي في منع اللام، جامداً أو مشتقّاً، لا إنْ تقدّم متعلّقهُ في الأصح.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٢٢).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فكُنْ محقًّا تَنَلْ ما شئتَ من ظَفَرِ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٢٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو للعجير السلوليّ في الأزهية (ص ١٩٠). وتخليص الشواهد (ص ٢٤٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٧٢، ٧٣)، والدرر (١/ ٢٢٣، ٢/ ٤١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٤٤)، والكتاب (١/ ٧١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٨٥)، ونوادر أبي زيد (ص ١٥٦). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٣٦)، وشرح الأشموني (١/ ١١٧)، واللمع في العربية (ص ١٢٢).

والشاهد فيه قوله: «كان الناس صنفان» حيث جاء اسم «كان» ضمير الشأن، وخبرها الجملة الاسمية: «الناس صنفان»؛ ويروى: «كان الناس صنفين» وعلى هذه الرواية يكون «الناس» اسماً لـ «كان» و «صنفين» خبرها.

قال ابن مالك: وقد يقع بلفظ غيبةٍ بعد حاضر مقام مضاف. وجوّز الأخفش وقوعه بين حالٍ وصاحبها. وقوم بين نكرتين كمعرفة. وقومٌ مطلقاً. وقومٌ بعد اسم لا. وقوم قبل مضارع. ويتعيّن كونُه فصلاً إنْ وليه نصب، وولي ظاهراً منصوباً، أو قُرِن بلام الفرق على الأصحّ ويحتمله، والابتداء قبل رفع، والبدل أيضاً بعده، والتوكيد أيضاً بعد ضميره. ويتعيّن الابتداء قبل رفع ما ينصب.

قال سيبويه: وفاء الجزاء. والبصرية: تلو إلاّ. والفراء: وإنّما، ولا النافية، وقبل عارض أل، وفي باب (ما). ورجحه في (ليس).

وتميم مطلقاً. والأصحّ وجوب رفعِ معطوفٍ بالواو، ولا ولكن، إن كرّر الضمير، والجزأين إن اتفقا. ونحو: ما بالُ زيد هوَ القائم، ومررت بعبدالله هو السّيد، وظننت زيداً هو القائم جاريته.

وثالثها: إن كان غيرَ خلفٍ، ومنع هي القائمة. ووقوعه بين ضميرين وخَبَرين. وتصديره. وتقدمه مع الخبر. وتوسطه بعد كان وظنّ. ويجوز بين مفعولي ظنّ المتأخر. قال أبو حيّان: وفي المتوسط نظر. والأصحّ أنه اسم، ولا محلّ له. وقيل: محلُّه كتاليه. وقيل: «كمتلوّه». وفائدته: الإعلام بأن تاليه خبر لا تابع. والتأكيد. قال البيانيّون: والاختصاص.

(ش): هذا مبحث الضمير المسمَّى عند البصريين بالفصل، لأنه فصل بين المبتدأ والخبر. وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعت. وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع، لأنّ الفصل به يوضّح كون الثاني خبراً، لا تابعاً، وهذا أحسن، لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو: كنت أنت القائم؛ إذ الضّمير لا ينعت.

والكوفيون يسمّونه: عماداً، لأنه يعتمد عليه في الفائدة، إذ به يتبيّن أن الثّاني خبرٌ لا تابع.

وبعض الكوفيين يسمّيه: دعامة، لأنه يدعم به الكلام، أي يقوّى به ويؤكّد، والتأكيد من فوائد مجيئه.

وبعض المتأخرين سمّاه: صفة. قال أبو حيّان: ويعني به التأكيد.

ومذهب الخليل[1]، وسيبويه وطائفةٍ: أنّه باقٍ على اسميته.

---

(١) لم يتقدّم تعريفنا بالخليل فيما سبق، ونستدركه هنا. وهو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (نسبة إلى فراهيد بن مالك، ويقال له الفرهودي) الأزدي اليحمدي البصري. نحوي لغوي، أول من استخرج العروض وحصّن به أشعار العرب. ولد سنة ١٠٠ هـ، وتوفي سنة ١٧٠ هـ، وقيل: سنة ١٧٥، وقيل: ١٦٠، وقيل: ١٧٧. له من الكتب: العروض الشواهد، النقط والشكل، الإيقاع، والجمل. انظر=

وذهب أكثر النحاة: إلى أنه حرف، وصححه ابن عصفور، كالكاف في الإشارة.

وإذا قلنا باسميّته، فالصحيح أنه لا محلّ له من الإعراب، وعليه الخليل، لأن الغرضَ به الإعلام من أوّل وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة، فاشتدّ شبهه بالحرف، إذ لم يُجَأ به إلاّ لمعنًى في غيره، فلم يحتج إلى موضع بسبب الإعراب.

وقال الكسائي: محله محل ما بعده. وقال الفرّاء: كمحلّ ما قبله؛ ففي: زيد هو القائم، محلّه رفع عندهما. وفي: ظننت زيداً هو القائم محلّه نصب عندهما. وفي: كان زيد هو القائم محلّه عند الكسائي نصب، وعند الفراء رفع. وفي: إن زيداً هو القائم، بالعكس.

ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقاً ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتكلّم والخطاب والغيبة. ولا يقع إلاّ بعد معرفة مبتدأ أو منسوخ نحو: زيد هو القائم. ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾ [المائدة: ١١٧]. ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ﴾ [آل عمران: ٦٢]. ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠].

ولا يقع بعده إلاّ اسم معرفة كالأمثلة الأُوَلِ، أو شبيهٌ بها في امتناع دخول أل عليه كالمثال الأخير، سواء كان ظاهراً أم مضمراً، أم مبهماً أم معرّفاً باللام، أم مضافاً جامداً، أم مشتقاً لم يتقدم متعلّقه عليه، وسواء كان الناسخ فعلاً أم حرفاً.

هذا مذهب الجمهور في الجميع. وفي كلٍّ خلاف:

فذهب ابن مالك: إلى أنه قد تنتفي المطابقة، فيقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف، كقوله:

١٨٩ ـ وكائِنْ بالأباطحِ من صَديقٍ   يَرَاني لو أُصِبْتُ هو المُصابَا[1]

فهو فصلٌ بلفظ الغيبة بعد المفعول الأوّل، وهو الياء في يراني على حذف مضاف، أي: مصابي هو المصاب، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. وحمله العسكري

=الفهرست (١/ ٤٣)، وفيات الأعيان (١/ ٢١٦ ـ ٢١٨)، معجم الأدباء (١١/ ٧٢ ـ ٧٧)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٧٧، ١٧٨)، بغية الوعاة (ص ٢٤ ـ ٢٤٥)، مرآة الجنان (١/ ٣٦٢ ـ ٣٦٧) وغيرها.

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في خزانة الأدب (٥/ ٣٩٧، ٤٠١)، والدرر (١/ ٢٢٤)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٠٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٧٥)، ومغني اللبيب (ص ٤٩٥)، ولم أجده في ديوانه. وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٦٦٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٥٣، ٥/ ١٣٩)، ورصف المباني (ص ١٣٠)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٣٩)، وشرح المفصل (٣/ ١١٠، ٤/ ١٣٥).

في (المصباح)[1] على أن (هو) تأكيد للفاعل في (يراني) والمضاف مقدّر، والمصاب مَصْدر، أي يظن مصابي المصاب أي: يَحقِر كُلّ مصاب دونه. وقال غيره: هو عند صديقه بمنزلة نفسه، فإذا أصيب في نفسه فكأن صديقه قد أصيب، فجعل ضمير الصديق مؤكّداً لضميره، لأنه هو في المعنى مجازاً واتّساعاً، فهو من باب: زيد زهير.

وذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة: ﴿هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨] بنصب (أطهر)[2]. وتقول: هذا زيد هو خيراً منك.

وردّ بأن (أطهر) نصبٌ بـ «لكم» على أنه خبر «هُنّ» فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرّفي.

وذهب قومٌ إلى جواز وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول (أل) عليهما نحو: ما أظن أحداً هو خيراً منك، وحسبت خيراً من زيد هو خيراً من عمرو. وذهب قوم من الكوفيين: إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقاً، وخرّجوا عليه: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢].

وذهب قومٌ منهم إلى جواز وقوعه بعد اسم لا نحو: لا رجل هو منطلق.

وذهب آخرون: إلى جواز وقوعه قبل المضارع نحو: كان زيد هو يقوم.

وذهب الفراء: إلى أنه لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام، فلم يُجِز: كان زيد هو أخاك، وكان زيد هو صاحب الحمار، ونحوه. وأوجب ابتدائيّة ورَفْع ما بعده.

وكذا لم يجوّز وقوعه في باب (ما) وأوجب فيه الابتدائيّة. وجوّز في (ليس) الوجهين، ورجّح الابتدائية.

وذهب الكسائي والفراء: إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ، نحو: ما بالُ زيد هو القائِمَ، وما شأن عمرو هو الجالِسَ، ومررت بعبدالله هو السيّدَ، بنصب الجميع.

وذهب قومٌ إلى جواز وقوعه قبل مشتق تقدمَ ما ظاهره التعلّق به نحو: كان زيد هو بالجارية الكفيلَ بشرط أن لا يقصد كونُ بالجارية في صلة الكفيل على حدّ: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] فإن قصدته لم يجز إجماعاً.

---

(١) لم أجد هذا الكتاب لمؤلف بهذا اللقب «العسكري». وهناك: «المصباح في شرح شواهد الإيضاح» ليوسف بن يبقى المعروف بابن يسعون المتوفى سنة ٥٤٠ هـ. وهناك أيضاً: «المصباح في النحو» للمطرزي المتوفى سنة ٦١٠ هـ. انظر كشف الظنون (ص ٢١٣ و ١٧٠٨).

(٢) هذه قراءة سعيد بن جبير، والحسن بخلاف، ومحمد بن مروان، وعيسى الثقفي، وابن أبي إسحاق. انظر المحتسب (١/ ٢٣٦).

وذهب الفرّاء: إلى جواز وقوعه أوّل الكلام قبل المبتدأ والخبر، وجَعَل منه: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

وذهب آخرون إلى جواز تقدمّه مع الخبر نحو: هو القائم زيد، وهو القائم كان زيد، وهو القائم ظننت زيداً.

وذهب آخرون: إلى جواز توسّطه بين كان واسمها وبين ظنّ والمفعول الأوّل نحو: كان هو القائم زيد، وظننت هو القائم زيداً.

ووجه المنع في الكُلّ عند الجمهور: أن فائدته صونُ الخبر من توهمه تابعاً، ومع تقديم الخبر يستغنى عنه، لأن تقديمه يمنع كونه تابعاً، إذ التّابع لا يتقدّم على المتبوع. فلو تقدّم مفعولا (ظننت) عليها جاز وقوعُ الفصل بينهما نحو: زيداً هو القائم ظننت. وإن تقدّم الأول وتأخّر الثاني نحو: زيداً ظننت هو القائم، ففي جواز ذلك نظر، قاله أبو حيّان. وقال: ولا يقع بين الخبرين، فلا تقول: ظننت هذا الحلو هو الحامض، لأنَّ الثاني ليس بالمعوّل عليه وحده.

وقيل بدخوله بينهما. قال: وكذا لا يدخل بين الضميرين نحو: زيد ظننته هو إيّاه خيراً من عمرٍو، عند سيبويه، لأنه تأكيد في المعنى لهذه الثلاثة، وكلٌّ منها يُغنِي عن صاحبه. فإن فَصلْت وأخّرْت البدل جاز، نحو ظننته هو القائمَ إياه، لأنه في نية الاستئناف، وصار بذلك بمنزلة إنّ واللامِ في كلام واحد، إذا تأخّرت اللام. وسواء أكان الفصل بالمفعول الثاني، أو بظرف معمول الخبر نحو: ظننته هو يوم الجمعة إيّاه القائم. فإن كان أحدُهما ضميراً والآخر ظاهراً جاز اتّفاقاً، لعدم الضميرين المُؤْذِنين بالضعف نحو: ظننته هو نفسه القائم.

وإنما يتعيّن فصليَّةُ هذا الضمير في صورتين:

الأولى: أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو: ظننت زيداً هو القائمَ، إذ لا تمكن الابتدائية فيه لنصب ما بعده، ولا البدليّة لنصب ما قبله، ولا التوكيد لأن المضمر لا يؤكّد الظاهر.

والثانية: أن يليه منصوب، ويقرن بلام الفَرْق نحو: إن كان زيدٌ لهو الفاضِلَ، وإن ظننت زيداً لهو الفاضلَ، لامتناع الابتدائية، لما سبق في التّبعية، لدخول اللامِ عليه. فإن رُفِع ما قبله نحو: كان زيد هو القائم احتمل أن يكون فصلاً، وأن يكون مبتدأً ثانياً، وأن يكون بدلاً. فإن كان المرفوع قبله ضميراً نحو: أنت أنت القائم احتمل الثلاثة، والتّوكيدَ أيضاً.

وإن كان قبله رفع وبعده نصب ولا لامَ، أو عكسه، نحو: كان زيد هو القائمَ، وكنت أنت القائم، وإن زيداً هو القائمُ، وإنك أنت القائم ـ احتمل في الأولى ما عدا الابتداء، وفي الثانية ما عدا البدل.

وإن كان بين منصوبين والأول ضميرٌ احتمل الفصل والتأكيد نحو: ظننتك أنت القائم.

ويتعيّن فيه الابتدائية إذا وقع بعد مفعول ظننت ووقع بعده مرفوع. وهو معنى قولي: «قبل رفع ما ينصب» نحو: ظننت زيداً هو القائم، وظننتك أنت القائم.

وتميم يرفعون الفصل على الابتداء وما بعده خبر مطلقاً، ويقرؤون: ﴿إِنْ تَرَنِي أنا أَقَلُّ﴾ [الكهف: ٣٩]، ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هو خَيْرٌ﴾ [المزمل: ٢٠].

وفائدة الفصل عند الجمهور إعلام السّامع بأن ما بعده خبرٌ لا نعت، مع التوكيد. وأضاف إلى ذلك البيانيون، وتبعهم السُّهيلي: الاختصاصَ، فإذا قلت: كان زيد هو القائِمَ، أفاد اختصاصَه بالقيام دون غيره، وعليه: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]. ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

ولو وقع بعده فاء الجزاء نحو أمّا زيد هو فالقائم، فقال سيبويه: يتعيّن للابتدائية ولا يجوز الفصل، لأن الفاء تدل على أنه ليس بنعت. وجوّزه المبرد.

ولو وقع قبله إلا نحو: ما كان زيد إلاّ هو الكريم، فقال البصريون يتعيّن الابتدائية ولا يجوز الفصل، وجوزه الكسائي.

ولو وقع قبله لا النافية أو إنما نحو: كان عبدالله لا هو العالم ولا الصالح. فقال الفراء: تتعيّن الابتدائيّة، ولا يجوز الفصل. وجوّزه البصريون لأن (لا) لا تصلح فارقةً بين النعت والمنعوت.

وإن وقع بعده مشتقٌّ رافعٌ للسببي، فإنْ طابق الضمير الاسم نحو: ظننت زيداً هو القائم أبوه، أو هو القائمة أو القائم جاريته، فقال البصريون: تتعيّن الابتدائية، ولا يجوز الفصل. وجوّزه الكسائي. وفصّل الفرّاء بين أن يكون الوصف خلفاً من موصوف فيوافق الكسائي، أو غير خَلَف فيوافق البصريّين.

وإنْ لم يطابق نحو: كان زيد هي القائمة جاريته، فالبصريون يمنعون هذا التركيب أصلاً، لا يرفع ولا ينصب، لتقدّم الضمير على الظاهر، وجوّزه الكسائي على الفصل.

ويجري ما ذُكِر في باب ظن، وفي ثاني وثالث باب أعلم.

ولو عطف على ما بعده الضمير بالواو، فإن كُرِّر الضمير تعيّن في المعطوف الرفع إن اختلفا نحو: كان زيد هو القائمُ وهو الأميرُ. وأجاز هشام نصبه. ورفعُ المعطوف والمعطوف عليه إن اتّفقا نحو: إن كان زيد هو المُقبِلُ وهو المُدْبِرُ. وأجاز هشام والفراء نصبهما. فإن لم يكرّر الضمير جاز اتّفاقاً نحو: كان زيد هو المقبل والمدبر.

والعطف بلا ولكن كالواو فيما ذكر، نحو: كان زيد هو القائم لا هو القاعد أو لا القاعد، وما كان زيد هو القائم لكن هو القاعد، أو لكن هو القاعد.

العَلَــم

(ص): العلم هو ما وضع لمعيّن لا يتناول غيره، فإن كان التَّعَيُّن ذهناً فعلم الجنس. وحكمه كمعرفةٍ لفظاً ونكرةٍ معنى. قيل: ويرادفه اسم الجنس. والأصحُّ أنه للماهية من حيث هي. أو خارجاً فالشخص.

(ش): العلم ما وُضِع لمعيّن لا يتناول غيره. فخرج بالمعيَّن النكرات، وبما بعده سائرُ المعارف، فإن الضمير صالحٌ لكل متكلّم ومخاطَب وغائب، وليس موضوعاً لأن يستعمل في معيَّن خاص بحيث لا يستعمل في غيره، لكن إذا استعمل صار جزئيّاً، ولم يَشْرِكْهُ أحد فيما أسند إليه. واسمُ الإشارة صالح لكلِّ مشار إليه، فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند إليه أحد. وأل صالحةٌ لأن يعرّف بها كلّ نكرة، فإذا استعملت في واحدٍ عرَّفته وقَصَرته على شيء بعينه. وهذا معنى قولهم: إنها كُلّياتٌ وضعاً، جزئياتٌ استعمالاً.

ثم التعيّن إن كان خارجيّاً بأن كان الموضوع له معيناً في الخارج كزيد فهو علم الشّخص. وإن كان ذهنِيّاً بأن كان الموضوع له معيَّناً في الذهن، أي ملاحَظ الوجود فيه كأسامة علم للسبع، أي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس.

وأمّا اسم الجنس: فهو ما وضع للماهية من حيث هي، أي من غير أن تعيّن في الخارج أو الذهن، كالأسد اسم للسبع، أي لماهِيته.

هذا تحرير الفرق بينهما، فإنهما ملتبسان، لصِدق كُلٍّ منهما على كلّ فرد من أفراد الجنس. ولهذا ذهب بعضهم: إلى أنهما مترادفان، وأنّ علم الجنس نكرة حقيقة، أو إطلاق المعرفة عليه مجاز. وَرُدّ باختلافهما في الأحكام اللفظية، فإن العرب أجرت علم الجنس كأسامة وثُعالة، مجرى علم الشخص، في امتناع دخول أل عليه، وإضافته، ومنع الصرف مع علة أخرى، ونعته بالمعرفة، ومجيئه مبتدأ، وصاحب حال، نحو: أسامة أجرأ من ثعالة، وهذا أسامة مقبلاً. وأجري اسم الجنس كأسدٍ مجرى النكرات وذلك دليلٌ على افتراق مدلوليهما، إذ لو اتحدا معنىً لما افترقا لفظاً.

وقد فرق بعض أهل المعقول بأن أسداً إذا وضع على شخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال، فوضع على الشِّياع. وأسامة وضع على معنى الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان في الذهن، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص، لوجود ذلك المعنى في الأشخاص.

وقد بسطت كلام الأئمة في الفرق بينهما في كتاب (الأشباه والنظائر النحوية) فليطلب منه[1].

(ص): فمنه مفردٌ عريٌّ من إضافة، وإسناد، ومزج. ومضاف: اسم، وكنية بدئت بأب أو أمّ أو ابن أو بنت، ولقبٌ أفاد مدحاً أو ذمّاً. ويؤخر عن الاسم غالباً، وكذا عن الكنية على المختار. ثم إن أُفردا دون أل أضيفا، وجوّز الكوفية الإتباع. وإلا أتبع أو قطع. ومَزْجٌ، فإن ختم بويه كسر. وقد يُعرب ممنوعَ الصرف. وقد يضاف وإلا أعرب ممنوعاً مفتوح آخرِ الأول غير الياء والمنوّن، ومضافاً. والأصحُّ جواز منعه حينئذ وبنائه.

(ش): ينقسم علم الشخص إلى أربعة أقسام:

أحدها: مفرد، وهو ما عرّي من إضافة وإسناد ومزج، كزيد.

الثاني: ذو الإسناد، وهو المحكي من جملة نحو: برق نحره، وتأبط شرّاً، وشاب قرناها. وأشرت إليه بقولي بعد ذلك: «ومنقول من جملة» وسيأتي مبسوطاً في باب مستقل، وهو باب التسمية آخر الكتاب الخامس.

الثالث: ذو المزج، وهو كل اسمين نُزِّلَ ثانيهما منزلة هاء التأنيث، وهو نوعان: مختوم بويه: كَسيبويه، ونفطويه. وفيه لغات: الفصحى بناؤه على الكسر تغليباً لجانب الصوت. ويليها الإعراب ممنوع الصرف.

وغير مختوم بويه كمعدي كرب، وبعلبك، ففيه ثلاث لغات: الفصحى إعرابه إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني، ويفتح آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياءً كمعدي كرب فيسكن، أو منوّناً. ويليها إضافة صدره إلى عجزه فيخفض، ويجري الأول بوجوه الإعراب، إلا أنه لا تظهر الفتحة في المعتلّ حالة نصبه كما تقدم. وقد يمنع العجز من الصرف حالة الإضافة أيضاً في لغة حكاها في (التسهيل) فيفتح نحو: هذا معدي كرب على جعله مؤنّثاً.

والثالثة: بناؤه على الفتح في الجزأين ما لم يعتلّ الأول، فيسكن كخمسة عشر، وهذه اللغة أنكرها بعضهم، وقد نقلها الأثبات.

الرابع: ذو الإضافة، وهو اسم، وكنية، فالأول: كعبدالله، وعبد الرحمن، والثاني:

---

(١) انظر الأشباه والنظائر (٢/ ١٧٤ ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية).

ما صدر بأب كأبي بكر، أو أم كأم كلثوم، وزاد الرضي: أو بابن أو بنت كابن آوى، وبنت وردان.

ومن العلم: اللقب، وهو ما أشعر بمدح المُسمّى: كزين العابدين، أو ذمّه: كأنف الناقة.

ويُنْطق به مفرداً، ومع الاسم، ومع الكنية، فإذا كان مع الاسم فالغالب أن يتأخّر، وعلله ابن مالك بأنه في الغالب منقول من اسم غير إنسان، كبطّة، وقُفّة، فلو قُدّم توهم السامع أن المراد مسمّاه الأصلي، وذلك مأمون بتأخّره، فلم يعدل عنه. وعلّله غيره بأنه أشهر من الاسم، لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت، فلو أتى به أوّلاً لأغنى عن الاسم. وندر قوله:

١٩٠ ـ بأن ذا الكلب عَمْراً خيرَهُم حَسَباً[1]

وإن كان مع الكنية، فالذي ذكروه جواز تقدمه عليها، وتقدُّمها عليه. ومقتضى تعليل ابن مالك: امتناع تقديمه عليها، وهو المختار.

نعم، لا ترتيب بين الاسم والكنية. قال ابن الصائغ: والأولى تقديم غير الأشهر منهما.

ثم إذا تأخّر اللقب عن الاسم، فإن كانا مفردين أضيف إلى الاسم اللقب نحو: جاء سعيدُ كُرْزٍ، على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم، تخلُّصاً من إضافة الشيء إلى نفسه. وجوز الكوفيون فيه الإتباع على البدل أو عطف البيان، واختاره ابن مالك، لأنّ الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل.

فإن كان في الأول أل فليس إلا الإتباعُ وفاقاً نحو: الحارثُ كرزٌ، ذكره أبو حيان وغيره.

وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين نحو: عبدالله زين العابدين، أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو سعيد زين العابدين أو عكسه نحو: عبدالله بطة، امتنعت الإضافة وتعيّن الإتباع بدلاً أو بياناً، أو القطع إلى الرفّع بإضمار هو، أو إلى النصب بإضمار أعني.

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ببطـن شـريـانَ يعـوي حـولـه الـذيـبُ

وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب في تخليص الشواهد (ص ١١٨)، والدرر (١/ ٢٢٥)، ولسان العرب (١٤/ ٤٣١ ـ شرى)، ومعجم ما استعجم (ص ٧٣٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٩٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٥٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٦).

ويروى: «نسباً» مكان «حسباً».

(ص): ومنقول من جملة وسيأتي، ومصدرٍ، وعينٍ، وصفةٍ، وماض ومضارعٍ، وأمر. قيل: وصوت. وهو مقيس، وشاذٌّ بفكٍّ أو فتح، أو إعلالِ ما استحَقّ خِلافَهُ، وضِدّها. ومرتجلٌ لم يستعمل قبلُ، أو جُهِل، أو لم يُقْصَد به النقل، أقوال. وقيل: كلها منقولة، وقيل: مرتجلة، وغيرُهما. وقيل: ليس علماً ما غلب بإضافة أو أل. وتحذف في نداء وإضافة حتماً، ودونهما نزراً، كأنْ قارنت ارتجالاً أو نقلاً، وإلا فإن لُمِح الأصل دخلت، وإلا فلا. لا منقول من فعل اختياراً.

(ش): ينقسم العلم إلى منقول، ومرتجل، وواسطةٍ بينهما لا توصف بنقل ولا ارتجال. هذا رأي الأكثرين.

وذهب بعضهم: إلى أن الأعلام كلها منقولة، وليس منها شيءٌ مرتجل، وقال: إن الوضع سبق ووصل إلى المُسمّى الأول، وعُلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمّي بها، وجهلنا نحن أصلها، فتوهّمهَا من سمّى بها من أجل ذلك مرتجلة.

وذهب الزجّاج إلى أنها كلها مرتجلة. والمرتجل عنده: ما لم يقصد في وضعه النقل من محلٍّ آخر إلى هذا، ولذلك لم تجعل (أل) في الحارث زائدة، وعلى هذا فيكون موافقتُها للنّكرات بالعَرض لا بالقصد. حكى هذا الخلافَ أبو حيّان. وقال قبله: المنقول هو الذي يحفظ له أصلٌ في النكّرات، والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات. وقيل: المنقول، هو الذي سبق له وضعٌ في النّكرات، والمرتجل هو الذي لم يسبق له وضعٌ في النكرات، فحكى قولين. ويؤخذ من تقريره لكلام الزجاج قولٌ ثالث في حد المرتجل: أنّه ما لم يُقْصد في وضعه النّقلُ من محل آخر إلى هذا. فلذلك حكيتُ فيه ثلاثة أقوال.

وعندي أنّ الخلاف المذكور: هل كلها مرتجلة، أو منقولة، أو متبعضة؟ والخلاف المذكور في حد المنقول والمرتجل أحدهما مبنيٌّ على الآخر كما بينته في (السلسلة)[1].

ثم قال أبو حيان: ينقسم العلم إلى قسمين: منقول ومُرْتَجَل بالنظر إلى الأكثر، وإلا فقد لا يكون منقولاً ولا مرتجلاً، وهو الذي علميَّتُهُ بالغلبة. وحكاه ابن قاسم بصيغة «قيل»، وتلك عادته في أبحاث شيخه أبي حيّان، فظاهره أن ذلك من تفرّداته. ثم المنقول: إما من جملة، وستأتي في باب التسمية. أو من مصدر كفضل، وزيد، وسعد. أو من اسم عينٍ كأسد، وثور، وذئب. أو من صفةٍ اسم فاعل: كحارث وطالب، واسم مفعول كمضروب ومسعود، أو صفةٍ مشبّهة كحسن، وسعيد، أو صيغة مبالغة كعبّاس. أو من فِعْلٍ ماض كشمّر. أو من مضارع كيزيد، وأحمد، وتغلب. أو من أمرٍ: كاصْمت اسماً لفلاة.

---

(١) «السلسلة الموشحة» للسيوطي. تقدم الكلام عليه. انظر الفهارس العامة.

وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صوت كَبَّة، وهو صوت كانت أمه ترقصه به وتقول:

١٩١ ـ لأُنكِحَنَّ بَبَّهْ جارِيَةً خِدَبَّهْ[1]

فلقِّب به. وقال ابن خالويه: ببّة: الغلام السمين، فالنقل من صفةٍ لا صوت، قال ابن مالك: وهو الصحيح.

ثم المنقول قسمان:

قسم مقيس: وهوما وافق حكم نظيره من النكرات. وشاذّ: وهو ما خالف إما بفَكّ ما استحق الإدغام كمَحْبَبْ، فإنه مَفْعَل من الحُبّ وقياسه: محَبّ بالإدغام. أو بإدغام ما استحقّ الفكّ، أو بفتح ما استحق الكسر: كَمَوْهَب، والقياس كسر الهاء، لأن ذلك حكم مفعل مِمّا فاؤه واو وعينه صحيحة كموعد، أو بكسر ما استحقّ الفتح: كمَعْدِي من: مَعْدِي كَرب. والقياس فتح الدال كَمَرْمًى. أو بإعلال ما استحقّ التصحيح: كداران[2] وماهان[3]. والقياس دَوَران، ومَوَهان، كالجَولاَن، والطَّوفَان. أو بتصحيح ما استحقّ الإعلال كَمَدْيَن[4]، وحَيْوة[5]، والقياس مَدان، وحيَّة بقلب الواو ياء وإدغامهما،

(١) الرجز لهندبنت أبي سفيان والدة عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي في سرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٩٩)، والدرر (١/ ٢٢٦)، وشرح المفصل (١/ ٣٢)، ولسان العرب (١/ ٢٢١ ـ ببب، ٣٤٦ ـ خدب)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٠٣). ولامرأة من قريش في جمهرة اللغة (ص ٦٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٤٠٥)، والخصائص (٢/ ٢١٧)، والمنصف (٢/ ١٨٢).

والخدبّة: الجارية المشتدّة الممتلئة.

(٢) داران: موضع. قال سيبويه: إنما اعتلّت الواو فيه لأنهم جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة ما في آخره الهاء وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه، وإلا فقد كان حكمه أن يصح كما صحّ الجَوَلاَنُ. انظر لسان العرب (٤/ ٣٠٠ ـ مادة دور).

(٣) ماهان: هما الدينور ونهاوند، أحدهما ماهُ الكوفة والآخر ماهُ البصرة. وهو اسم للأماكن المضافة إلى كل واحد منهما، فقلب الهاء في النسب همزة أو ياء؛ وليست اللفظة عربية. انظر اللسان (١٣/ ٥٤٥ ـ مادة موه).

(٤) في اللسان (١٣/ ٤٠٣ ـ مادة مدن): «مدين: اسم أعجمي، وإن اشتققته من العربية فالياء زائدة، وقد يكون مَفْعَلاً وهو أظهر. ومَدْين: اسم قرية شعيب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام، والنسب إليها مَدْينيٌّ. والمَدَانُ: صنم، وبنو المدان: بطن؛ على أن الميم في المدان قد تكون زائدة».

(٥) حيوة: اسم رجل. وقال ابن سيده: ليس في الكلام (ح ي و) وإنما هي عندي مقلوبة من (ح و ي)، إما مصدر حويتُ حيّةً مقلوب، وإما مقلوب عن الحيّة التي هي الهامّة فيمن جعل الحية من (ح و ي)، وإنما صحت الواو لنقلها إلى العلمية وسهّل لهم ذلك القلبُ، إذ لو أعلّوا بعد القلب والقلبُ علة لتوالَى إعلالان، وقد تكون فيعلة من حَوَى يحوي ثم قلبت الواو ياء للكسرة فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة فبقي حية، ثم أخرجت على الأصل فقيل حَيْوَة. انظر اللسان (١٤/ ٢١١ ـ مادة حوا).

لاجتماعهما وسكون السابق. ومن أمثلة المرتجل: سعاد، وأُدد.

وأمّا ذو الغلبة، فهو كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهاراً تامّاً. وهو ضربان: مضاف كابن عمر، وابن رألان، فكلّ واحد من ولد عمر، ورألان: يطلق عليه ابن عمر وابن رَألان، إلاّ أن الاستعمال غلب على عبدالله[١] وجابر[٢].

وذو أداة: كالأعشى والنابغة، إذْ غلبا عليه من بين سائر ذي عشاً ونُبُوغ. ونازع قومٌ في عَدِّه من أقسام العلم، وقالوا: إنه شبه العَلم، لا علم. وصحّحه ابن عصفور. قال: لأن تعريفها ليس بوضع اللفظ على المسمّى، بل بالإضافة أو أل. ثم أل فيما غلب بها لازمة. ويجب حذفها في النداء والإضافة كحديث: «يا رحمن» و «رحمن الدنيا والآخرة»، وقوله:

١٩٢ ـ يـا أقْـرَع بـنَ حـابـسٍ يـا أقْـرَعُ[٣]

وقوله:

١٩٣ ـ أحقّـاً أنَّ أخْطَلَكُـم هَجَـانِـي[٤]

---

(١) هو عبدالله بن عمر بن الخطاب الصحابي.

(٢) هو جابر بن رألان الشاعر من سنبس طيىء، وهو من شعراء الحماسة.

(٣) الرجز لجرير بن عبدالله البجلي في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٢١)، والكتاب (٣/ ٦٧)، ولسان العرب (١١/ ٤٦ ـ بجل). وله أو لعمرو بن خثارم العجلي في خزانة الأدب (٨/ ٢٠، ٢٣، ٢٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٩٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٣٠)، ولعمرو بن خثارم البجلي في الدرر (١/ ٢٢٧). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٠٢)، والإنصاف (٢/ ٦٢٣)، ورصف المباني (ص ١٠٤)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٨٦)، وشرح التصريح (٢/ ٢٤٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٨٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٥٤)، وشرح المفصل (٨/ ١٥٨)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٥٣)، والمقتضب (٢/ ٧٢).

وبعده:

إنّـك إن يُصْـرَعْ أخـوك تُصـرعُ

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

ألا أبلـغْ بنـي خلـفٍ رسـولاً

وهو للنابغة الجعدي في ديوانه (ص ١٦٤)، وتخليص الشواهد (ص ١٧٦)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٧٣، ٢٧٧)، والدرر (١/ ٢٢٧)، والكتاب (٣/ ١٣٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٠٤). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٣٥٣)، وشرح الأشموني (١/ ٨٦).

وفيه شاهد، وهو نصب «حقًّا» على الظرف، وفتح «أنّ»؛ لأنها وما بعدها في تأويل مبتدأ خبره الظرف، والتقدير: أفي حقّ هجاء أخطلكم.

وقَلّ حذفُها في غيرهما، كقوله:

١٩٤ ـ إذا دبَـرَانٌ منـك يـومـاً لقِيتُـهُ[1]

وحكي: هذا عَيُّوقٌ[2] طَالعاً.

أما ما غَلَب ما بالإضافة، فلا يفصل منها بحال. قال: ولو قارنت اللاّمُ نَقْلَ علم: كالنّضر والنُّعْمان، أو ارتجاله كَالْيسع والسموأل، فحكمها، حكم ما غلب بها من اللزوم إلاّ في النداء، والإضافة. قال ابن مالك: بل هذا النوع أحقّ بعدم التَّجرّد، لأن الأداة فيه مقصودةٌ في التسمية قَصْدَ همزة أحمد، وياء يشكر، وتاء تغلب، بخلافها في الأعشى ونحوه، فإنّها مزيدة للتعريف، ثم عرض بعد زيادتها شهرةٌ وغلبةٌ اغتنى بها، إلا أن الغلبة مسبوقةٌ بوجودها فلم تنزع. ولو لم يقارن الأداة النقلُ، بأن نقل من مجرّد لكنّ المنقول منه صالح لها، كالمصدر والصفة واسم العين، نُظِر: فإن لُمِح فيها الأصل دخلت الأداة، فيقال: الفضل، والحارث، واللّيث. وإن لم يلمح استديم التجرد. فإن لم يكن المنقول صالحاً للأداة كالفعل، كيزيد، ويشكر، لم تدخل إلاّ في ضرورة.

(ص): وقد ينكر العلم تحقيقاً أو تقديراً، ومسمّاه أُولُو العلم وما يحتاج لتعيينه من المألوفات، وأنواع معان وأعيان لا تؤلف غالباً. ومن النوعين ما لا يلزم التعريف. ومن الأعلام أمثلة الوزن، فما فيه مانع آخر منع صرفُه غير منكّر، إلاّ ذا وَزْنٍ مُتَناهٍ أو ألف تأنيث. فإنْ صلحت لإلحاق فوجهان، وما لا فلا. وما حكي به موزونه المذكور، أو قُرِن بما ينزل منزلته فكهو على الأصح. وكذا بعض الأعداد المطلقة. والمختار صرفها مطلقاً. والأصحّ أن أسماء الأيام أعلام، ولامها للَّمح. وكَنَوْا عن اسم العالِم بفلانٍ وفلانة، وكنيته بأبي فلان وأُمّ فلانة، وغيره باللام. وجاء في الحديث بدونها، واسم الجنس بِهَنٍ، وهَنَة، وهَنت. قيل: والعلم ويعرف ويثنّى، ويجمع ويصغّر بِهُنيّة. والحديث بكيت وذيت مُثَلّثاً، وذَيّة، وكذا. ولا يُبْطِلُ التّصغير العلميّة، وقيل: إلاّ الترخيم.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: قد ينكّر العلم تحقيقاً نحو رأيت زيداً من الزّيْدين، وما مِنْ زَيْدٍ كزيد بن

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أؤمّـــلُ أن ألقـــاك غـــدواً بـــأسْعُـــدِ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٧٦)، والدرر (١/٢٢٨)، والمقاصد النحوية (١/٥٠٨).

والدبران: علم بالغلبة على الكوكب الذي يُدبر الثريّا.

(٢) العيـوق: نجم أحمر مضيء في طرف المجرّة الأيمن، يتلو الثريّا لا يتقدمها، ويطلع قبل الجوزاء. (المعجم الوسيط: ص ٦٣٧).

ثابت، أو تقديراً كقول أبي سفيان: «لا قُرَيْشَ بعد اليوم». وقول بعض العرب: «لا بَصْرَةَ لكم» وحينئذ يثنّى ويجمع، وتدخله (أل)، ويضاف.

الثانية: مسميات الأعلام، أُوْلُو العِلْم من الملائكة والإنس والجنّ، كجبريل وزيد والولهان. وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات كالسُّوَر، والكُتُب[١]، والكواكب، والأمكنة، والخيل، والبغال، والحمير، والإبل، والغنم، والكلاب، والسّلاح، والملابس: كالبَقرة، والكامل[٢]، وزُحَل، ومكّة، وسَكَاب[٣]، ودُلْدُل[٤]، ويَعفُور[٥] وشدْقم[٦]، وهَيْلة، وواشق[٧]، وذي الفَقار[٨]. وأنواعُ معانٍ: كبرّة للمبرّة، وفجار لِلْفَجْرة، ويَسَارِ لِلْمَيْسَرة، وخيّاب بن هيّاب لِلْخُسران. وأنواعُ أعيانٍ لا تُؤْلَف غالباً كأبي الحارث وأسامة للأسد، وأبي جعدة وذؤالة للذِّئب.

وندر مجيئُها لأعيانٍ مألوفة كأبي الدّغفاء للأحمق، وهيّان بن بيّان للمجهول شخصاً ونسباً، وقِنّوْر بن قِنّوْر لنوع العَبْد[٩]، واقْعُدِي وقُومِي لنوع الأمَة، وأبي المَضَاء لنوع الفرس.

ومن النوعيّ ما لا يلزم التعريف. قال ابن مالك: لمّا كان لهذا الصِّنف من الأعلام خصوصٌ من وجه وشِياعٌ من وجه، جاز في بعضها أن يستعمل تارةً معرفةً فيعطي لفظُهُ ما يعطاه المعارفُ الشخّصية، وأن يستعمل تارةً نكرة فَيُعْطى لفظُه ما يعطاه النّكرات. ونعني

---

(١) كالسور والكتب... إلخ. سيمثّل لها في السطر التالي بقوله: كالبقرة والكامل... إلخ.

(٢) منه: «الكامل في اللغة» للمبرّد، ولابن الأثير؛ و «الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة» لابن عديّ؛ وغيرها من الكتب التي تسمى بهذا الاسم «الكامل».

(٣) سكاب: اسم فرس عبيدة بن ربيعة وغيره. انظر اللسان (١/ ٤٧١ ـ مادة سكب).

(٤) دلدل: اسم بغلة رسول الله ﷺ.

(٥) يعفور: اسم حمار النبي ﷺ؛ وفي حديث سعد بن عبادة: أنه خرج على حماره يعفور ليعوده. قيل: سمي يعفوراً لكونه من العفرة. انظر اللسان (٤/ ٥٩٠ ـ مادة عفر).

(٦) شدقم: اسم فحل من فحول إبل العرب معروف؛ وقال الجوهرى: شدقم فحل كان للنعمان بن المنذر ينسب إليه الشدقميات من الإبل. (اللسان: ١٢/ ٣٢٠ ـ شدقم).

(٧) واشق: اسم كلب. (اللسان: ١٠/ ٣٨١ ـ وشق).

(٨) ذو الفقار: اسم سيف النبي ﷺ؛ سمي ذا الفقار لأنه كانت فيه حفرٌ صغار حسان. (اللسان: ٥/ ٦٣ ـ فقر).

(٩) قال الشاعر:

أضحــتْ حــلائــلُ قنّــورٍ مجــدَّعــةً ... لمصــرع العبــد قنّــور بــن قنّــورِ

انظر اللسان (٥/ ١٢٠ ـ قنور).

بالنوعيّ نوعيّ المعاني. والطريقُ فيه السماع، فجاء من ذلك: فينة، وبُكرة، وغُدْوة، وعَشِيّة. تقول: فلان يأتينا فينةَ بلا تنوين، أي: الحينَ دون الحين، وفينةً بالتنوين أي حيناً دون حين. وكذلك يتعهدنا غُدْوَة، وبُكْرةَ، وعَشيةَ، بلا تنوين، إذا قصدت الأوقاتَ المعبّر عنها بهذه الأسماء. وبالتنوين أي بكرةً من البكر، والمراد واحدٌ وإن اختلف التقديران. ولم يسمع ذلك في نوعيِّ الأعيان، بل ما جاء منه ملتزمٌ تعريفُه كأسامَة، وذُؤالَة. انتهى.

قلت: ومن أمثلة فينة حديث: «لِلْمُؤمن ذَنْبٌ يعتاده الفينةَ بعد الفينة»، فأدخل عليه اللام، وذلك فرع التنكير.

الثالثة من الأعلام: الأمثلةُ الموزون بها، لأنّها دالّة على المراد دلالةً متضمنة الإشارة إلى حروفه وهيئته، ولذلك تقع النكرة بعدها حالاً، وتوصَف بالمعرفة كقولنا: لا ينصرف فُعَلُ المعدول، ويصرف فُعَلٌ غير معدول. ثم هي أربعة أقسام: قسمٌ ينصرف معرفةً ونكرة نحو: فاعل، إذ ليس فيه سببٌ يمنع مع العلمية.

وقسم لا ينصرف معرفةً وينصرف نكرة، وهو ما كان بتاء التأنيث كَفعْلة، أو على وزنٍ الفعلُ به أولى كأفعل، أو مزيداً آخره ألف ونون كفعلان. أو ألف إلحاق مقصورة، كَفَعَنْلى وزن: حَبَنْطى. مثال تعريفها: فَعْلة وزن جَفْنَة، وهكذا. ومثال تنكيرها: كلُّ فعلة صحيح العين يجمع على فَعَلات، وهكذا.

وقسم لا ينصرف مطلقاً، لا معرفة ولا نكرة، وهو ما كان على زنة منتهى التكسير، كمفاعل ومفاعيل، أو ذا ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة، كفعلاء، وفُعْلى بالضم.

وقسم فيه وجهان، وهو ما آخره ألفٌ مقصورة صالحة للتأنيث والإلحاق كَفَعْلى بفتح الفاء، فيه اعتباران، إن حكم بكون ألفه للتأنيث امتنع في الحالين، وإن حكم بكونها للإلحاق امتنع في التعريف، وانصرف في التّنكير.

وقال الخضراوي: اتّفق أصحابنا في أمثلة الأوزان أنّها إن استعملت للأفعال خاصة حكيت نحو: ضَربَ وزنه فعل، وانطلق وزنه: انفعل. وإن استعملت للأسماء وأريد بها جنسُ ما يوزن فحكمها حكم نفسها، فهي أعلام. فإن كان فيها ما يمنع الصرف مع العلميّة لم ينصرف، كقولك: فَعلانُ لا ينصرف، وأفعل لا ينصرف. وإنْ لم يُرَدْ بها ذلك وأريد حكايةُ موزونٍ مذكور معها ففيه خلاف، كقولك: ضاربةٌ وزنها فاعلة، فمنهم من لم يصرف هنا فاعلة، لأن هذه الأمثلة أعلام، فهذا علمٌ فيه تاء التأنيث. ومنهم من قال: يحكى به حالة موزونة، وهم الأكثر فيصرف هنا فاعلة. وإذا قال: عائشة، وزنها فاعلة منع من الصرف، إذْ لا حكاية توجب تنونيه. وإن قُرِن مثالٌ بما نزِّل منزلةَ الموزون فحكمه حكم ما نزِّل منزلته من الصفات. مثاله: هذا رجل أفعلُ حكمه حكم أسودَ، لأنك تنزّله منزلته، فامتنع صرفه.

هذا رأي سيبويه والمبرّد، وخالف المازنِيُّ وقال: ينبغي صرفه، لأن أفعل هنا مثال للوصف وليس بوصف. ألا ترى أنه يجب صرفه في قولنا: كلُّ أفعلٍ إذا كان صفةً فإنّه لا ينصرف، وردّ بأنه من اللفظ صفة في المقيس دون المقيس عليه، والمرعيّ حكمه في اللفظ.

الرابعة من الأعلام أيضاً: بعض الأعداد المُطْلَقة، وهي التي لم تقيّد بمعدود مذكور ولا محذوف، إنّما تدلُّ على مجرد العدد. وإنّما كانت أعلاماً لأنَّ كُلاًّ منها يدلُّ على حقيقةٍ معيّنة دلالةً خالية من الشركة، متضمِّنة الإشارة إلى ما ارتسم به. فإذا انضاف إلى العلمية سببٌ آخر امتنع الصرف نحو: سِتّةُ ضِعْفُ ثلاثَة، وأربعةُ نصفُ ثمانية. هذا رأي الزّمخشري وابن الخبّاز[1] وابن مالك. ونقل أبو حيّان عن بعض الشيوخ: أنّه يصرفها. وهو المختار عندي.

قال ابن مالك: ولو عُومِل بهذه المعاملة كلّ عدد مطلق لصحّ. يعني أن يُجعل علماً. قال: ولو عومل بذلك غير العدد من أسماء المقادير لم يَجُزْ، لأن الاختلاف في حقائقها واقعٌ، بخلاف العدد فإن حقائقه لا تختلف. ونعني بالاختلاف أن الرِّطل والقدحَ مثلاً يختلف باختلاف المواضع.

الخامسة: مذهب الجمهور أن أسماء الأيام أعلامٌ توُهِّمت فيها الصّفة، فدخلت عليها (أل) التي للمح، كالحارث والعباس، ثم غَلَبت فصارت كالدَّبَران[2]. فالسّبت مشتق من معنى: القطع، والجمعة من: الاجتماع، وباقيها من الواحد، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس. وخالف المبرد، فقال: إنها غير أعلام، ولاماتها للتعريف، فإذا زالت صارت نكرات.

السادسة: كنّت العرب عن علم المذكّر العاقل نحو زيد، بفلان، وعن كنيته بأبي فلان، أو ابن فلان. وعن علم المؤنّث العاقل نحو هند بفلانة، وعن كنيتها بأم فلان، أو أمّ فلانة. وفلان وفلانة علمان لا يُثنيان ولا يجمعان، وأمرهما غريب في لَحاق التاء للمؤنث

---

(١) ابن الخباز: هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الإربلي الموصلي الضرير المعروف بابن الخباز. عالم في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض. توفي بالموصل سنة ٦٣٩ هـ، وقيل سنة ٦٤٠، وقيل سنة ٦٣٧. من مصنفاته: النهاية في شرح الكافية في النحو، شرح اللمع لابن جني في النحو، شرح ميزان العربية، الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، والنظم الفريد في نثر التقييد. انظر النجوم الزاهرة (٦/ ٣٤٢)، وبغية الوعاة (ص ١٣١)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٠٢).

(٢) الدبران: نجم بين الثريّا والجوزاء، ويقال له التابعُ والتويبعُ، وهو من منازل القمر؛ سمي دبراناً لأنه يَدْبُرُ الثريّا أي يتبعها. انظر اللسان (٤/ ٢٧١ ـ دبر).

وهو علم، وإنما تلحق للفرْق بين الصفات، والدليل على أنه علمٌ منْعُ مؤنّثه من الصرف في قوله:

١٩٥ ـ فـلانـةُ أضحـت خلّـةً لِفُـلان[1]

وكنوا عن علم ما لا يعقل بالفلان في المذكر، والفلانة في المؤنث، فزادوا (أل) فرقاً بين العاقل وغيره. وفي (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي[2]: أنّه وقع في الحديث بغير لام فيما لا يعقل، أخرجه ابن حِبَّان، والبَيْهَقيّ، وأبو يَعْلى عن ابن عباس قال: «ماتت شاةٌ لسودةَ، فقالت: يا رسول الله ماتت فلانة، تعني: الشاة». الحديث.

وكنّوا عن اسم جنس غير علم بـ(هن) في المذكر، و (هنَة) بفتح النون و (هَنْت) بسكونها في المؤنث. ولا يكنى به عن علم عاقل أو غيره كأسامة، قاله الشّلوبين والخضراوي وابن مالك، وغيرهم. وقال أبو عمرو: يكنى به عن علم ما لا يعقل. وقال بعضهم: يكنى به عن علم العاقل أيضاً، كقوله:

١٩٦ ـ الله أعطـاك فضـلاً مـن عَطِيَّتِـهِ   على هَنٍ وَهنٍ فيما مضى وَهَنِ[3]

يخاطب: حسن بن زيد، وكنى عن أولاده: عبدالله، وحسن، وإبراهيم. وقال ابن بقيّ[4]: يقال في العاقل: (هَنَت) وصلاً، و (هنه) وقفاً. وفي غيرهم: (هَنَهْ) وصلاً ووقفاً، فرقاً بينهما.

---

(١) لم أهتد إلى تتمته ولا إلى قائله.

(٢) هو محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد النووي الدمشقي الشافعي. فقيه، محدث، حافظ، لغوي. ولدى بنوى من أعمال حوران سنة ٦٣١ هـ، وقرأ القرآن بها، وقدم دمشق فسكن المدرسة الرواحية ولازم كمال الدين إسحاق المغربي وسمع من غيره. توفي بنوى سنة ٦٧٧ هـ، ودفن بها. من تصانيفه الكثيرة: الأربعون النووية في الحديث، روضة الطالبين وعمدة المفتين في فروع الفقه الشافعي، تهذيب الأسماء واللغات، التبيان في آداب حملة القرآن، ورياض الصالحين. انظر تذكرة الحفاظ (٤/ ٢٥٠ ـ ٢٥٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٦٧، ١٦٨)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٢٧٦)، وهدية العارفين (٢/ ٥٢٤، ٥٢٥) وغيرها.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن هرمة في ديوانه (ص ٢٢٣)، وخزانة الأدب (٧/ ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥)، والدرر (١/ ٢٢٩)، ومجالس ثعلب (١/ ٢٦).

(٤) هو أبو القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد القرطبي ويعرف بابن بقيّ. عالم في اللغة والعربية. ولد سنة ٥٣٧ هـ، وتوفي سنة ٦٢٥ هـ. من مؤلفاته: كتاب في الآيات المتشابهات.. انظر بغية الوعاة للسيوطي (ص ١٧٤).

وقال في (النهاية)[١]: هن وهنة: كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل. ويصغّران، ويثنّيان، ويجمعان. تقول: عندي هُنَيّة أي جويرية، وهُنَيٌّ أي غُلَيِّم، وعنده هنوات. زاد غيره: ويعرّفان باللام فيقال: الْهَنُ والهنة.

قال بعضهم: فلانٌ وفلانةٌ، وهنٌ وهنةٌ أعلامٌ كني بها عِنْد النِّسيان، أو قصد الإبهام.

ولما كان الغرض من الكناية السّتر كثُرت الكناية عن الفرْج بهن، وعن فِعْل الجماع بهَنَيْت. وكذا عن مقدماته.

وكنّوْا عن الحديث الذي يراد إبهامه، وعن أحاديث مجموعةٍ غير معلومة عند المخاطب بكيْتَ، وذَيْتَ، بفتح التاء فيهما، وكسرها، وضمها، وبذيّة بتشديد الياء والفتح. وكذا ثمّ كذا تُذكر مكرّرة، ويقال كيت وكيت، وذيت وذيت، وكيت كيت، وذيتَ ذيت، مكرّراً بعطف ودونَهُ.

السابعة: التصغيرُ لا يُبْطِل العلَمية، وقيل: يبطلها تصغير الترخيم. وردّه ابن جِنّي بقوله:

١٩٧ ـ وكـان حُـرَيْـثٌ فـي عطـائـيَ جـامـدا[٢]

يريد الحارث بن وَعْلَة. فلو كان منكّراً لأدخل عليه (أل).

---

(١) «النهاية في النحو» لابن الخباز. راجع الفهارس العامة.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أتيــت حُـــريثـــاً زائــــراً عـــن جنــــابـــةٍ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٥)، والدرر (١/ ٢٣١).

اسم الإشارة

(ص): اسم الإشارة: ذا، وذاك، وذلك، لمفرد ذكر.

وذي، وتي، وتا، وذِهِ، وذِهْ، وتِهِ، وتِهْ، وذهِي، وتهِي، وذاتُ، وتِيك، وتَيك، وذِيكَ. ومنعها ثعلب، وتِلك، وتَلك، وتالك، لأنثاه.

وذان وتان، وذيْن وتين، وذانك وتانك، وذيْنك، وتيْنك. وتزاد ياء إبدالاً من تشديد النون لمثنّاهما.

وأولاء مدّاً وقصراً. وقد ينوّن، ويضمّ، وتشبع همزته. ويقال: هُلاَءِ، وَهْولاَ، وأولاكَ. ويقال: ألاك، وأولئك، وأولالك، لجمعهما.

والمشهور أنّ المجرّد للقريب، وذا الكافِ للمتوسط، واللام للبعيد. واختلف في أولئك. والبعيد في المثنى بالتشديد أو بدلِه. والمختار ـ وفاقاً لابن مالك ـ أن غير المجرّد للبعيد، وعُزِي لسيبويه. وقيل: ترك اللام تميمي.

وألف ذا قال البصرية: منقلبة عن ياء أو واو: قولان. ووزنه: فَعَل. وقيل: فَعْل. والكوفية زائدة. والمختار وفاقاً للسّيرافي أصل. وقد يقال: ذاءِ، وذائِهِ، وذائِهْ، وذاؤه.

ووزن أُولَى: فُعَل، وأولاء: فُعَال. وقيل: فُعَل، وألفها عن ياء عند سيبويه. والمختار وفاقاً للمبرّد: أصل.

(ش): اسم الإشارة كما قال ابن أم قاسم (في شرح التسهيل): محصور بالعدّ، فاستغنى عن الحدّ، كما تقدّم في الضمير. فيشار للمفرد المذكر بذا، وذاك، وذلك.

واختلف البصريون في ألف (ذا) بعد اتفاقهم على أنّها منقلبة عن أصل. فقال بعضهم: هي منقلبة عن ياء، لقولهم في التصغير: ذَيّا، ولإمالتها، فالعين واللام المحذوفة ياءان.

وهو ثلاثيّ الوضع في الأصل. وقال بعضهم: عن واو، وجعلوه من باب طويت.

وقال الكوفيون ووافقهم السّهيلي: هي زائدة لسقوطها في التثنية. وردّ بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد. وأما حذفها في التثنية فلالتقاء الساكنين، وقد عوِّض منها تشديد النون.

قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن (ذا) ثنائيّ الوضع نحو (ما) وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء، إذ أصل الأسماء المبنيّة أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهباً جيداً سهلاً قليل الدّعوى. قال: ثم رأيت هذا المذهب للسِّيرافي والْخُشَنِي[١]، ونقله عن قوم.

واختلف أيضاً في وزن (ذا) فالأصح أنه: فَعَل بتحريك العين، لأنّ الانقلاب عن المتحرك أولى. وقيل: فَعْل بسكونها، لأنه الأصل.

وقد يقال في الإشارة إلى المفرد المذكر ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف وذائِهِ بهمزة وهاء مكسورة، قال:

١٩٨ ـ هَـذَائِـهِ الـدَّفْتـرُ خيـرُ دَفْتَـرِ[٢]

ويشار إلى المفرد المؤنث بعشرة ألفاظ، وهي: (ذي) وما بعدها. والهاء في (ذه) و (ته) مكسورة باختلاس، وساكنة. و (ذات) مبنية على الضم. وتزاد (تيك) بكسر التاء، و (تيك) بفتحها، و (ذيك) وأنكرها ثعلب، و (تِلك) بكسر التاء، و (تَلْك) بفتحها، حكاهما هشام. و (تِيلِك) بكسر اللام والتاء، و (تالِك) بكسر اللام، حكاهما الفراء. وأنشد قوله:

١٩٩ ـ بـأيّـةِ تِيلـك الـدِّمَـن الخَـوَالِـي[٣]

---

(١) هو أبو ذرّ مصعب بن محمد بن مسعود بن عبدالله الجياني المالكي المعروف بالخشني، ويعرف أيضاً بابن أبي ركب. أديب، نحوي، لغوي، شاعر، مؤرخ، فقيه. ولد سنة ٥٣٤ هـ، وتوفي سنة ٦٠٤ هـ. من تصانيفه: الإملاء على سيرة ابن هشام، شرح كتاب سيبويه، شرح الإيضاح، شرح الجمل، وله شعر. انظر شذرات الذهب (٥/ ١٤)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٢)، ومرآة الجنان (٤/ ٥).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٣٢)، وشرح التصريح (١/ ١٢٦)، وبعده:

فـي كـفّ قـرمٍ مـاجـدٍ مُصـوِّرِ

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

عجبـتِ منـازلاً لـو تنطقينـا

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٣٢).

وقوله:

٢٠٠ ـ وأنَّ لتــالِــكَ الغُمَــرِ انْقِشــاعَــا[١]

وللمثنى المذكر: (ذان) و (ذانك) في الرفع. و (ذين) و (ذينك) في النصب والجر.

وللمثنى المؤنث: (تان) و (تانك)، و (تين) و (تينك). وقد يقال في المذكر: (ذانِيك) و (ذَينيك)، وفي المؤنث: (تانِيك) و (تَينيك). وذلك على لغة من شدّد النون بإبدال إحدى النونين ياء.

ولجمع المذكر والمؤنث معاً: (أُولاء) و (أُلاّك) بالتّشديد، و (أولئك) و (أولالك) بالقصر، و (أولاء) بالمدّ في لغة الحجاز، والقصرِ في لغة تميم.

ووزن الممدود عند المبرّد والفارسي فُعَال كغُثَاء، وعند أبي إسحاق: فُعَل، كَهُدًى، زيد في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة. ووزن المقصورة: فُعَل اتفاقاً. وألفها أصل عند المبرّد لعدم التمكن، ومنقلبة عن ياءٍ عند سيبويه لإمالتها. وتنوينها لغة، حكاها قطرب فيقال: (أولاءٍ). قال ابن مالك: وتسمية هذا تنويناً مجاز، لأنه غير مناسب لواحدٍ من أقسام التنوين. والجيِّد أن يقال: إن صاحب هذه اللغة زاد نوناً بعد هذه الهمزة، كنون: ضَيفَن.

وبناء آخره على الضمّ لغة حكاها قطرب، وكذا إشباع الهمزة أوله في (أُولاء) و (أولئك) حكاهما قطرب، وكذا إبدال أوله هاء مضمومة حكاها أبو عليّ.

ويقال أيضاً: هَوْلاَ بفتح الهاء وسكون الواو، في لغة حكاها الشّلوبين.

إذا عرفت ذلك فلا خلاف أن المجرّد من الكاف واللام للقريب. ثم اختلف فقيل: ما فيه الكاف وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد، وليس للإشارة سوى مرتبتين. وهذا ما صححه ابن مالك. وقال: إنه الظاهر من كلام المتقدمين. ونسبه الصّفّار[٢] إلى سيبويه. واحتجّ له ابن مالك بأن المشار شبيهٌ بالمنادى، والنحويّون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان فلحق بنظيره. وبأن الفراء نقل: أنّ بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف، والحجازيِّين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، فلزم من هذا أنّ اسم الإشارة

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

تعلّــــمْ أنّ بعـــــد الغـــــيّ رشـــــداً

وهو للقطاميّ في ديوانه (ص ٣٥)، وخزانة الأدب (٩/ ١٢٩، ١٣٠)، والدرر (١/ ٢٣٣)، ولسان العرب (١٥/ ٤٥٤ ـ هذا). وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٢٣).

وفي البيت شاهد آخر، وهو أن «تعلّم» التي بمعنى «اعلم» لا تنصب المفعولين بل ترد مصدّرة بـ «أنّ» السادّة مع معموليها مسدّ المفعولين.

(٢) الصفّار: هو القاسم بن علي البطليوسي. تقدم التعريف به.

على اللغتين ليس له إلاّ مرتبتان، وبأن القرآن لم يرد فيه المجرّد من اللام دون الكاف، فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامعٍ لوجوه الإشارة، فإنه لو كانت المراتب ثلاثة لم يُكْتَفَ في التثنية والجمع بلفظين. وهي وجوه حسنة، إلا أن دعوى الإجماع في الأول مردودة.

وذهب أكثر النحويين: إلى أن الإشارة ثلاث مراتب: قُرْبى، ولها المجرّد. ووسطى، ولها ذو الكاف. وبُعْدَى ولها ذو الكاف واللام. وصحّحه ابن الحاجب. واختلف على هذا في مرتبة (أولئك) بالمد، فقيل: هؤلاء وُسْطَى كأولاك، وقيل: لِلْبُعْدى كأولالك. قال أبو حيان: ويستدلّ للأول بقوله:

٢٠١ ـ يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا مِن هَؤُلَيّائِكُنّ الضّالِ والسَّمُرِ[1]

لأن هاء التثنية لا تصحب ذا البعيد. ومن الشواهد على (أولالك) قوله:

٢٠٢ ـ أُولالِك قومي لم يكونوا أُشابةً[2]

ومن وشاهد (أُلاّك) قوله:

٢٠٣ ـ من بَيْنِ أُلاّك إلى أُلاّكا[3]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لمجنون ليلى في ديوانه (ص ١٣٠). وله أو للعرجي أو لبدويّ اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبدالله في خزانة الأدب (١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧)، والدرر (١/ ٢٣٤). ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني (٢/ ٩٦٢). وللعرجي في المقاصد النحوية (١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣). وصدره لعلي بن أحمد العريني في لسان العرب (١٣/ ٢٣٥). ولعلي بن محمد العريني في خزانة الأدب (١/ ٩٨). ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب (٩/ ٣٦٣). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١١٥)، والإنصاف (١/ ١٢٧)، وخزانة الأدب (١/ ٢٣٧، ٥/ ٢٣٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٦٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٩٠)، وشرح المفصل (٥/ ١٣٥)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٨٢).

وفي البيت شاهد آخر غير تصغيره اسم الإشارة، وهو تصغيره فعل التعجّب «أميلح».

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وهل يعظ الضلّيلَ إلاّ أولالكا

وهو للأعشى في شرح المفصل (١٠/ ٦). ولأخي الكلحبة في خزانة الأدب (١/ ٣٩٤)، ونوادر أبي زيد (ص ١٥٤). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٣٨٢)، والدرر (١/ ٢٣٥)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٢٢)، وشرح التصريح (١/ ١٢٩)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٤٨)، واللامات (ص ١٣٢)، ولسان العرب (١٥/ ٤٣٧)، والمنصف (١/ ١٦٦، ٣/ ٢٦).

والأُشابة من الناس: الأخلاط، والجمع: الأشائب.

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٣٥).

والمثنى توسُّطُه بتخفيف النون، وبُعْدُه بتشديدها، أو الياء المبدلة منه جوازاً مع الألف، ولزوماً مع الياء عند البصريين، لمنعهم التشديد معها. قاله أبو حيان.

(ص): وتصحب ها التنبيه المجرّد، وتقلُّ مع الكاف، وتُمْنع مع اللام. قال ابن مالك: والمُثنّى والجمع. وخالف أبو حيان. وقيل: تلزم (تي) الهاء والكاف، وتفصل بأنا وإخوتِهِ، وقَلّ بغيرها، خلافاً للزّجّاج. وقد تعاد بعده توكيداً. وأباه أبو حيّان.

والمعروف في المؤنّث: ها هي ذه مفردة. وحكي: هو ذه، وهو ذا. والكاف حرف خطاب تبيّن أحواله كالاسميّة. وقد يغني ذلك عن ذلكم. قال ابن مالك: وإشباعُ ضمّ الكاف عن الميم. وقد يقتصر على الكاف مطلقاً. وتتصل بأرأيت بمعنى: أخبرني، فلا يلحق تاءه العلامة استغناء بها بخلاف العلمية، والفاعل التاء. وقيل: الكاف. وقيل محلها نصب. وبحَيَّهَل، والنَّجَاءَ، ورويد. وقل ببلى، وكلاّ، وأَبْصِرْ، وليس، ونعم، وبئس، وحسبت. وقد ينوب ذو البعد عن غيره، وعكسه لِضَعةٍ أو رِفْعة، ونحو ذلك. ويتعاقبان، ومنعه السهيلي.

(ش): فيه مسائل:

(الأولى): تصحب ها التنبيه المجرّد من الكاف كثيراً نحو: (هذا)، و (هذي) والمقترن بالكاف دون اللام قليلاً كقوله:

٢٠٤ ـ ولا أهـل هــذاك الطّـرافِ المُمَـدّدِ[1]

وقوله:

٢٠٥ ـ قـد احتَمَلَـتْ مـيٌّ فهـاتِيـكَ دارُهـا[2]

---

(١) عجز بيت من الطويل من معلقة طرفة، وصدره:

رأيــت بنــي غبــراءَ لا ينكــرونــي

وهو في ديوان طرفة بن العبد (ص ٣١)، والاشتقاق (ص ٢١٤)، وتخليص الشواهد (ص ١٢٥)، وجمهرة اللغة (ص ٧٥٤)، والجنى الداني (ص ٣٤٧)، والدرر اللوامع (١/ ٢٣٦)، وشرح الأشموني (١/ ٦٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٣)، ولسان العرب (٥/ ٥ ـ غبر، ١٤/ ٩٢ ـ بني)، والمقاصد النحوية (١/ ٤١٠).

والطراف: بيت من أدم، وهو من بيوت الأعراب.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بهــا السُّحْــمُ تُــرْدي والحمــامُ المطــوَّقُ

وهو لذي الرمّة في ديوانه (ص ٤٥٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٦٠٢). وبلا نسبة في الدرر (١/ ٢٣٦).

ولا تدخل مع اللام بحال، فلا يقال: هذا لك. وعلّله ابن مالك بأنّ العرب كرهت كثرة الزوائد. وقال غيره: ها تنبيه، واللام تثنية، فلا يجتمعان. وقال السّهيلي: اللام تدل على بعد المشارِ إليه، وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب، وها تنبيه للمخاطب لينظر، وإنما ينظر إلى ما بحضرته لا إلى ما غاب عن نَظَره، فلذلك لم يجتمعا.

قال ابن مالك: ولا يدخل على المقرون بالكاف في المثنى والجمع فلا يقال: (هذانك) ولا هؤلئك. قال: لأنّ واحدهما (ذاك) و (ذلك)، فحمل على ذلك مثنّاه وجمعه، لأنّهما فرعاه، وحُمِل عليهما مثنى (ذلك) وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى.

قال أبو حيان وهذا بناءً على ما اختاره من أنه ليس للمشار إليه إلاّ مرتَبتان، وقد ورد السماع بخلاف ما قال في قوله:

٢٠٦ ـ مِـن هَـؤُلَيّـائكُـن الضـال والسَّمُـرِ[١]

وهو تصغير (هؤلائكن).

وزعم ابن يسعون[٢] أن (تي) في المؤنث لا تستعمل إلا بهاء في أولها، وبالكاف في آخرها.

(الثانية): تفصل ها التنبيه من اسم الإشارة بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيراً نحو: ها أنا ذا، وها نحن أولاء، قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وبغير الضمائر المذكورة قليلاً كقوله:

٢٠٧ ـ تَعَلَّمَـنْ هـا لَعَمْـرُ الله ذَا قَسَمـاً[٣]

---

(١) تقدم برقم (٢٠١).

(٢) هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن التجيبي المعروف بابن يسعون، ويعرف أيضاً بالشنشي. أديب، نحوي، لغوي، فقيه. أصله من تاجلة وقيل من برشانة، وهما من عمل المرية. توفي في حدود سنة ٥٤٠ هـ. من آثاره: شرح أبيات الإيضاح للفارسي، وسماه المصباح في شرح شواهد الإيضاح. انظر بغية الوعاة (ص ٤٢٤، ٤٢٥)، وكشف الظنون (ص ٢١٣)، وبغية الملتمس (ص ٤٨٢)، وتكملة الصلة (ص ٧٣٢، ٧٣٣).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فـاقصـر بـذرعـك وانظـر أيـن تَنْسَلِـكُ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٨٢)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٥١، ١٠/ ٤١، ٤٢)، والدرر (١/ ٢٣٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٤٦)، والكتاب (٣/ ٥٠٠، ٥١٠)، ولسان العرب (١٠/ ٤٤٢ ـ سلك، ١٥/ ٤٨١ ـ ها). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١١/ ١٩٤)، والمقتضب (٢/ ٣٢٣).

وقوله:

٢٠٨ ـ فقلت لهم هذا لها ها وذَا لِيَا[1]

ففصل بالواو.

وقد تعاد (ها) بعد الفصل توكيداً. ذكره ابن مالك، ومثّله بقوله تعالى: ﴿هَٰتَأَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ﴾ [آل عمران: ٦٦]. قال أبو حيّان: وهذا مخالف لظاهر كلام سيبويه، فإنه جعل (ها) السّابقة في الآية في منزلتها للتنبيه المجرّد غير مصحوبة لاسم الإشارة، لا أنّها مقدّمة على الضمير من الإشارة.

(الثالثة): لا خلاف بين النّحويّين أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرفٌ يبيّن أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث، فينْصرف كالاسميّة بالفتح والكسر، ولحوق الميم والألف والنون، نحو: ذلك، ذلكما، ذلكم، ذلكن. وذاكَ، ذاكِ، ذاكما، ذاكم، ذاكنّ. وقد يكتفى في خطاب الجمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة، كما يخاطب المفرد المذكر، قال تعالى: ﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [المجادلة: ١٢].

وذكر ابن الباذِش[2] لإفراد الكاف إذا خوطب به جماعةٌ تأويلين:

أحدهما: أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته، والمراد له ولهم.

والثاني: أن يخاطب الكلّ، ويقدّر اسمٌ مفرد من أسماء الجموع يقع على الجماعة. تقديره ذلك يوعظ به يا فريق، ويا جَمْع، ونحو ذلك.

قال ابن مالك: وقد يستغنى عن الميم في الجمع بإشباع ضمّة الكاف، كقوله:

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ونحــــن اقتسمنــــا المــــال نصفيــــن بيننــــا

وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٣٦٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٦١)، والدرر (١/ ٢٣٩)، وشرح المفصل (٨/ ١١٤). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١١/ ١٩٤، ١٩٦)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٤٤)، والكتاب (٢/ ٣٥٤)، والمقتضب (٢/ ٣٢٣).

(٢) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الباذش الأنصاري الغرناطي المعروف بابن الباذش. نحوي، ولد بغرناطة سنة ٥٤٤ هـ، وتوفي بها سنة ٦٢٨ هـ. من تصانيفه: شرح الجمل للزجاجي، شرح كتاب الإيضاح للفارسي، شرح كتاب سيبويه، شرح الكافي للنحاس، وشرح المقتضب من كلام العرب. انظر بغية الملتمس (ص ٤٠٦، ٤٠٧)، وبغية الوعاة (ص ٣٢٦، ٣٢٧)، وهدية العارفين (١/ ٦٩٦).

٢٠٩ ـ وإنّما الهالِكُ ثم التالِكْ ذو حَيْرَة ضاقت به المسالِكُ
كيف يكون النَّوْكُ إلاّ ذَلِكُ[1]

أراد: ذلكم، فحذف الميم، واستغنى بإشباع ضمة الكاف.

وقال أبو حيّان: لا دليل في البيت، لأنه يتّزن بالإسكان، وإن صحّت الرواية بالضمة فهو من تغيير الحركة لأجل القافية على حد قوله:

٢١٠ ـ سأترُكُ منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجاز فَأسْتَرِيحا[2]

فلا حجة فيه.

وفي الكاف لغةٌ أخرى، وهي الاقتصارُ عليها بكلّ حال من غير إلحاق علامة تثنية ولا جمع، تركاً لها على أصل الخطاب، ثم منهم من يفتحها مع المذكّر ويكسرها مع المؤنّث، ومنهم من يفتحها معهما.

(الرابعة): تتصل هذه الكاف ـ أعني الحرفية ـ بأرأيت بمعنى: أخبرني نحو: أرأيتَكَ يا زيدُ عمراً ما صنع، وأرأيتَكِ يا هندُ، وأرأيتكما، وأرأيتَكُم، أو أرأيتكن، فتبقى التاء مفردة دائماً.

ويُغنِي لَحاقُ علاماتِ الفروع بالكاف عن لحوقها بالتاء، وفيها حينئذ مذاهب:

أحدها: أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب. وعليه البصريون.

الثاني: أن التاء حرف خطاب وليست باسم، وإلاّ لطابقت، والكاف هي الفاعل للمطابقة، وعليه الفراء، وردّ بأن الكاف يستغنى عنها بخلاف التاء، فكانت أولى بالفاعلية، وبأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع، ولم يعهد ذلك في الكاف.

الثالث: أن الكاف في موضع نصب، وعليه الكسائي. وردّ بأنه يلزم عليه أن يكون

---

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٣٩). والنوك: الحمق.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء في خزانة الأدب (٨/ ٥٢٢)، والدرر (١/ ٢٤٠، ٤/ ٧٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥١)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٠). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ١٣٠)، والردّ على النحاة (ص ١٢٥)، ورصف المباني (ص ٣٧٩)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٩)، وشرح المفصل (٧/ ٥٥)، والكتاب (٣/ ٣٩، ٩٢)، والمحتسب (١/ ١٩٧)، ومغني اللبيب (١/ ١٧٥)، والمقتضب (٢/ ٢٤)، والمقرب (١/ ٢٦٣).
وقوله: «فأستريحا» نصبه بـ «أنْ» مضمرة بعد فاء السببيّة دون أن تُسبق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة.

المفعول الأول، وما بعده هو الثاني في المعنى، وأنت إذا قلت: أرأيتك زيداً ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد، فعلم أنه لا موضع لها من الإعراب، وأن زيداً هو المفعول الأول، وما بعده المفعول الثاني. فإن قيلَ: لِمَ لَمْ يكن من قبيل ما يتعدّى إلى ثلاثة فيكون الأول غير الثاني؟ أجاب أبو علي بأنها لم تتعدّ إلى ثلاثة في غير هذا الموضع، ولو كانت من هذا الباب لتعدّت إليها. أما أرأيت العلميّة وهمزتها للاستفهام فإن الكاف اللاّحقة لها ضمير منصوب يطابق فيه التاء نحو: أرأيتكَ ذاهباً، وأرأيتك ذاهبةً، وأرأيتماكما ذاهِبَيْن، وأرأيتموكم ذاهبين، وأرأيتنّ كُنّ ذاهبات، لأن ذلك جائز في أفعال القلوب.

الخامسة: تتصل الكاف الحرفية أيضاً كثيراً بِحَيَّهل، والنَّجاء، ورويد، وهي أسماء أفعال نحو: حَيْهلَكَ، أي ائتِ، والنّجاكَ أي: أسرع، ورويدك أي: أمهل، وقليلاً ببلى وما ذُكِر بعده نحو: بَلاكَ، وكلاّك، وأبصِرْكَ زيداً، تريد: أبصر زيداً، ولَيْسَكَ زيدٌ قائماً. قال:

٢١١ ـ أَلَسْتَكَ جاعِلِي كابنيْ جُعَيْلِ[1]

ونِعْمَك الرجلُ زيد، وبِئسك الرّجل عمرو، وَحَسِبْتُك عمراً قائماً. قال:

٢١٢ ـ وحِنْتَ ومَا حسبتُكَ أنْ تَحينا[2]

خرجه أبو علي عليه[3]، إذ لا يُخْبر بأن والفعلِ عن اسم عين.

السادسة: قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب، وذو القرب عن ذي البعد إمّا لرفعة المشار إليه والمشير نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]. ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الشورى: ١٠]، ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]. ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى﴾ [الإسراء: ٩] أو ضَعَتِهما نحو: ذلك اللّعين فَعَلَ، ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢] أو نحو ذلك. قال في (التسهيل): كحكاية الحال نحو: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٢٠]، ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥].

---

(١) الشطر من الوافر، وهو في الدرر (١/ ٢٤٠). وقائله وتتمته مجهولان. والشاهد فيه قوله: «ألستك» حيث اتصلت الكاف بـ «ليس» وهذا نادر.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

لسانُ السوء تهديه إلينا

وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٢٥)، والجنى الداني (ص ٩٤)، والدرر (١/ ٢٤٠، ٢/ ٢٦٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٥٠٦)، ومغني اللبيب (١/ ١٨٢).

(٣) وخرّجه بعضهم على أن الكاف مفعول أول، و «أن تحين» بدل منه سدّ مسدّ المفعول الثاني لأن التعويل على البدل. وقيل: «أنْ» زائدة، و «تحينا» في موضع المفعول الثاني. وقيل: الفاعل والمفعول في «حسبتك» لمسمّى واحد.

زاد أهل البيان: وكالتنبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله، على أنه جديرٌ بما يَرِدُ بعده من أجلها، نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى﴾ [البقرة: ٥] الآية.

وقولي: «ويتعاقبان» هو مذهب الجُرْجَانِيّ وابن مالك وطائفةٍ، أنّ (ذلك) قد يشار بها للقريب بمعنى هذا، و (هذا) قد يشار بها للبعيد بمعنى: ذلك، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ [آل عمران: ٥٨]، ثم قال: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

وقال الشاعر:

٢١٣ ـ تأمّل خُفَافاً إنّني أنا ذلكا[1]

أي هذا. وردّه السُّهيلي، قال: إنّ ذلك من النيابة السابقة، لا التّعاقب.

(ص): ويشار للمكان بـ «هُنا» لازم الظرفيّة، ويجرُّ بمن وإلى، ويلحقه لواحقُ ذا، لكن لا تتصرّف كافُهُ. وكهنالك ثَمَّ، وقيل: تجيء مفعولاً به. وهِنّا وهَنّا. وقد يصحبها الكاف وها. ويقال: هُنَه، وثَمّهْ، وقفاً. وهنّتْ. وقد يشار بهناك وهنالك وهنا لزمان. وقال المفضل[2]: هناك للمكان، وهنالك للزمان.

(ش): يشار للمكان القريب بهُنا، وهو لازم الظّرفية، فلا يقع فاعلاً ولا مفعولاً به، ولا مبتدأً. ويجَرّ ببعض الحروف، كما هو شأن لازِم الظّرفية فيجر بمن، وإلى، نحو: تعال من هنا إلى هنا. وتلحقه لواحق ذا، وهو الكاف وحدها في التوسّط أو البعد، على القولين، والكاف مع اللام في البعد.

وتدخل ها التنبيه في هُنا بكثرة، وهُناك بقلّة، ولا تدخل في هنالك. نعم، تلزم كافهُ حالةً واحدة، ولا تتصرّف تصرف كاف ذا.

ويشار للمكان البعيد فقط بثَمّ مفتوحة الثاء المثلثة، وهي كهنا في لزوم الظّرفية، والجرّ بمن وإلى. وقيل: إنها تقع مفعولاً به، وخُرِّج عليه قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ﴾

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وقلت له والرمح يأطر متنه

وهو لخفاف بن ندبة في ديوانه (ص ٦٤)، والاشتقاق (ص ٣٠٩)، والأغاني (٢/ ٢٩٠، ١٥/ ٧١، ١٨/ ٢٣)، والإنصاف (٢/ ٧٢٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٣٨، ٤٤٠)، والخصائص (٢/ ١٨٦)، والدرر (١/ ٢٤١)، والشعر والشعراء (١/ ٣٤٨)، والمنصف (٣/ ٤١).

(٢) هناك أربعة من النحويين واللغويين اشتهروا بهذا الاسم، وهم: المفضل بن سلمة بن عاصم الكوفي، والمفضل بن محمد الأصبهاني، والمفضل بن محمد بن سعد بن محمد المعرّي، والمفضل بن محمد بن يعلى الضبّي.

[الإنسان: ٢٠]. ورُدّ بأن المفعول محذوفٌ اختصاراً أي الموعود به أو اقتصاراً أي وقعت منك رؤية.

ويشار للبعيد أيضاً بِهِنّا بكسر الهاء وهَنّا بفتحها، والنون مشدّدة فيهما.

قال:

٢١٤ ـ كأنَّ وَرْساً خَالَط اليَرَنّا ... خَالَطَهُ من هاهُنَا وهَنّا[1]

وقد تصحبها الكاف دون اللام، فيقال: هِنّاك، وهَنّاك. وقد تصحبها ها التنبيه، فيقال: ها هِنّا.

ويقال في هُنَا المخففة: هُنَهْ، في الوقف. قال:

٢١٥ ـ قد أَقْبَلَتْ من أمكِنَهْ ... من هاهنا ومن هُنَهْ[2]

ويقال أيضاً في ثَمَّ في الوقف: ثَمّهْ.

وقد يقال في هنّا المشددة: هَنّتْ مشدداً ساكن التاء، قال:

٢١٦ ـ وذكرها هنّتْ ولاتَ هنّتِ[3]

وقد يشار بهنا وهنالك وهنّا المشددة للزّمان، كقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١]، أي في ذلك الزمان لقوله قبل: ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٠]. وقوله: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]. وقول الأفوه:

٢١٧ ـ وإذا الأمور تعاظمت وتَشَابَهَتْ ... فهناك يَعْتَرِفُونَ أين المفزعُ[4]

---

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٤٢) وفيه: «رُدِيناً» مكان «ورساً»؛ ولعله تحريف. والورس: نبت أصفر يكون باليمن تتخذ منه الغُمْرة للوجه. (اللسان: ٦/ ٢٥٤). واليرنّا: يقال اليَرَنّأ واليُرَنّاءُ: وهو الحنّاء. وقال ابن بري: إذا قلت اليرنّا بالفتح همزت لا غير، وإذا ضممت الياء جاز الهمز وتركه. (اللسان: ١/ ٢٠٢، ٢٠٣).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٤٢، ٢/ ٢١٤)، ورصف المباني (ص ١٦٣)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٦٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٨٧٦)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٧٦)، وشرح المفصل (٣/ ١٣٨، ٤/ ٦، ٩/ ٨١، ١٠/ ٤٢، ٤٣)، والمحتسب (١/ ٢٧٧)، والمقرب (٢/ ٣٢)، والممتع في التصريف (١/ ٤٠٠)، والمنصف (٢/ ١٥٦).
ويروى «وردت» مكان «أقبلت».

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٤٣).

(٤) البيت من الكامل، وهو في ديوان الأفوه الأودي (ص ١٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٢٨)، والدرر (١/ ٢٤٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٢١).

وقول الآخر:

٢١٨ ـ حنّت نوارِ ولات هَنّا حَنَّتِ[1]

أي ولا حنّت في هذا الوقت.

وذهب المفضّل إلى أن: هناك للمكان، وهنالك للزمان.

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وبدا الذي كانت نوارُ أجنّتِ

وهو لشبيب بن جعيل في الدرر (١/ ٢٤٤، ١١٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٩١٩)، والمؤتلف والمختلف (ص ٨٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٤١٨). ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء (ص ١٠٢). ولأحدهما في خزانة الأدب (٤/ ١٩٥). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٣٠)، وتذكرة النحاة (ص ٧٣٤)، والجنى الداني (ص ٤٨٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٤٩)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٦٣)، وشرح الأشموني (١/ ٦٦، ١٢٦)، ومغني اللبيب (ص ٥٩٢).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «لات هنّا» حيث عملت «لات» في «هنّا»، وقيل: «لات» هنا غير عاملة.

أداة التعريف

(ص): أداة التعريف. قال الخليل وابن كيسان وابن مالك: أل. فالهمزة قطع، وقيل: وَصْل، وعليه سيبويه. قال أبو حيان وجميع النحاة: اللام. وتخلفها أمْ. وقيل فيما لا يدغم فيه.

(ش): النّكتة التي لأجلها قدمت هذا الباب على الموصول تأتي خَتْم المقدمات بالخاتمة المشتملة على معاني (مَنْ)، و (ما)، و (أيّ) الخارجة عن الموصوليّة، فإنّ ذكرها عقب الموصول على سبيل التذييل مناسب، وكونها مفردة بخاتمة أنسب، وفيه توفيةٌ بعادتي في هذا الكتاب، وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بخاتمة كما صنع ابن السّبكي في (جمع الجوامع) الأصلي، إلى أن ختمت الكتاب السابع بخاتمة في الخط كما ختم هو الكتاب السابع بخاتمة في التصوف. وانضمّ إلى ما صنعته هنا مناسبتان:

الأولى: أن هذا الباب مختصر، وباب الموصول يستدعي أحكاماً طويلة، ومن عادة المصنّفين تقديم ما هو الأخصر، وتأخير ما يستدعي فروعاً واستطرادات.

الثانية: أنه قد تقدّم حكاية قول أن تعريف الموصول بأل ونيّتها، فكانت لذلك كالأصل له، فناسب تقديم ذكرها عليه، وقد قدّم ابن مالك في التسهيل باب الموصول على باب الإشارة، مع أنّه عنده مؤخّر عنه في الرتبة، وليس لما صنعه وجهٌ من المناسبة.

اعلم أن في أداة التعريف مذهبين:

أحدهما: أنها (أل) بجملتها، وعليه الخليل وابن كيسان، وصححه ابن مالك. فهي حرفٌ ثنائيُّ الوضع بمنزلة قد، وهل. قال ابن جني: وكان الخليل يسمِّيها أل، ولم يكن يسمِّيها الألف واللام، كما لا يقال في (قد) القاف والدال. ثم اخْتُلِف على هذا، هل الهمزة قطعٌ أو وصل؟ على قولين.

والمذهب الثاني: أنّها اللام فقط، والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثرة دوْرها. وعليه سيبويه، ونقله أبو حيان عن

جميع النحوّيين إلا ابن كيسان. وعزاه صاحب (البسيط)[١] إلى المحقِّقين.

والفرق بين المذهبين على القول الأول بأن الهمزة وصل: أن الموضوع للتعريف على هذا اللاّمُ وحدها، ثم اجْتُلِبَتْ همزة الوصل ليمكن النُّطقُ بالساكن، وعلى ذاك هي معتدّ بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه. وثمرة الخلاف تظهر في قولك: قام القوم فعلى الأولى حذفت الهمزة لتحرّك ما قبلها، وعلى الثاني لم يكن ثَمّ همزةٌ البتّةَ، ولم يُؤْتَ بها لعدم الحاجة إليها.

ورجّح مذهبُ الخليل لسلامته من وجوه كثيرةٍ مخالفةٍ للأصل، وموجبة لعدم النظير. منها: وضع كلمةٍ مستحقّة للتصدير على حرف واحد ساكن، وافتتاح حرفٍ بهمزة وصل، ولا نظير لهما. وبأنّ العرب تقف عليها، تقول: أَلِي، ثم تتذكّر فتقول: الرجل، كما تقول: قَدِي، ثم تقول: قد فعل.

وقال الشاعر:

٢١٩ ـ دع ذا، وعجِّل ذا، وألْحِق ذا بِذَلْ[٢]   بالشحم إنّا قد مَلِلْناه بَجَلْ[٣]

ولا يوقف إلاّ ما كان على حرفين.

واستدلّ للمذهب الثاني بحذف الهمزة وصلاً. وأجيب بأنها وُصِلَتْ تخفيفاً، وبأن العامل يتخطّاها[٤]، ولو كانت في الأصل كقد لكانت في تقدير الانفصال، ولم يتخطّها.

وأجيب بأنّ تقدير الانفصال لا يترتّب على كثرة الحروف، بل على إفادة معنًى زائد على معنى المصحوب، ولو كان المُشْعِر به حرفاً واحداً كهمزة الاستفهام. وعدم الانفصال يرتّب على إفادة معنًى ممازجٍ لمعنى المصحوب كسوف.

---

(١) «البسيط في شرح الكافية» لحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

(٢) في الأصل: «بذال» والصواب ما أثبتناه.

(٣) الرجز لغيلان بن حريث في الدرر (١/ ٢٤٥)، والكتاب (٤/ ١٤٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٥١٠). ولحكيم بن معيّة في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦٩). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٤١، ٧٠، ١٥٣)، وشرح الأشموني (١/ ٨٣)، والكتاب (٣/ ٣٢٥)، واللامات (ص ٤١)، ولسان العرب (١٥/ ٦ ـ طرا)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٢١)، والمقتضب (١/ ٨٤، ٢/ ٩٤)، والمنصف (١/ ٦٦). ويروى: «دعْ ذا وألحقنا بذلْ» بدل: «دعْ ذا وعجّلْ ذا وألحق ذا بذل».

والشاهد فيه قوله: «بذلْ» أراد: بذا الشحم، ففصل لام التعريف من «الشحم» لما احتاج إليه من إقامة القافية، ثم أعادها في «الشحم» لما استأنف ذكره بإعادة حرف الجرّ. وبجل: بمعنى حسب.

(٤) وذلك نحو: «مررت بالضارب»، فالمجرور «ضارب» ولا موضع لـ«أل» انظر شرح الأشموني (١/ ١٥٧).

وبأن التنكير مدلولٌ عليه بحرف واحد، وهو التنوين، فوجب كون التعريف كذلك، لأن الشيء يحمل على ضده كما يُحْمَل على نظيره.

وأجيب بأنه غير لازم، بل الاختلاف بها أولى، وإن سُلّم فشرطه تعذّر الحمل على النظير. قال أبو حيّان: وهذا الخلاف لا يُجْدي شيئاً، ولا ينبغي أن يُتشاغَل به.

وقد تخلُفها (أم) في لغة عُزِيَتْ لطيّـىء وحمير. قال ابن مالك: لمّا كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً، فيصير المعرّف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة، جَعَل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميماً، لأن الميم لا تدغم إلاّ في ميم.

قال بعضهم: إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو: غلام، وكتاب، بخلاف: رجل، وناس.

قال ابن هشام: ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم، بدليل دخولها على النوعين في قوله ﷺ: «ليس من امبر امصيام في امسفر»[1]. أخرجه أحمد. وقول الشاعر:

٢٢٠ - يَـرْمِـي ورائـي بـامْسَهـمْ وَامْسَلِمَـهْ[2]

(ص): فإن عُهِد مصحوبها بحضورٍ حِسّيٍّ أو علميّ فَعَهْدِيّة. ويَعْرِضُ فيها الْغَلَبة واللَّمْح، وإلاّ فجِنْسيّة. فإن لم يَخْلُفْها كلّ فلتعريف الماهية. أو خَلَفَها حقيقةً فللشمول، فيستثنى من مدخولها. وقد ينعت بالجمع ويضاف إليه أفعل، أو مجازاً فلشمول خصائصه مبالغة. قيل: ويعْرِضُ فيها الحضور. قيل: وتختص الحضوريّة بتلوّ إذا الفجائية والإشارة،

---

(١) المسند (٥/ ٤٣٤).

(٢) عجز بيت من المنسرح، وصدره كما في أكثر المصادر:

ذاك خليلـــي وذو يـــواصلنـــي

ولكن هذا البيت ملفّق من البيتين:

ذاك خليلـي وذو يعـاتبنـي لا إحنـةٌ عنـده ولا جَـرِمَـهْ
ينصـرنـي منـك غيـر معتـذرٍ يـرمـي ورائـي بـامسهـم وامسلَمـهْ

وهو لبجير بن غنمة في الدرر (١/ ٤٤٦)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٥١، ٤٥٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٥٩)، ولسان العرب (١٢/ ١٩٢ - خندم، ٢٩٧ - سلم، ١٥/ ٤٥٩ - ذو)، والمؤتلف والمختلف (ص ٥٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٦٤). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٤٣)، والجنى الداني (ص ١٤٠)، وشرح الأشموني (١/ ٧٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٢١)، وشرح قطر الندى (ص ١١٤)، وشرح المفصل (٩/ ١٧، ٢٠)، ولسان العرب (١٢/ ٣٦ - أمم)، ومغني اللبيب (١/ ٤٨).

وإبدال اللام ميماً هي على لغة بعض اليمن الذين يقولون «أم» في «أل» التعريف.

وآيّ، والزمن الحاضر. وقيل: للحقيقة فيها. وزعم ابن معزوز[1] اختصاص اللاّم بالعهدية، وابن بابشاذ العهديّة بالأعيان، والجنسيّة بالأذهان.

(ش): (أل) نوعان: عهدِيّة وجنسيّة:

(فالأولى): ما عُهد مدلولُ مصحوبها بحضور حسِّي بأن تَقدّم ذكرُه لفظاً، فأعيد مصحوباً بأل، نحو: ﴿أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦] أو كان مشاهداً كقولك: القرطاس، لمن سدّد سهماً.

أو علمي بأن لَمْ يتقدم له ذكر، ولم يكن مشاهداً حال الخطاب نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]. ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. ﴿إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [النازعات: ١٦].

قال أبو حيان: وذكر أصحابنا أنه يَعْرِض في العهديّة الغلبة، ولمح الصفة. فالتي للغلبة كالبيت للكعبة، والنجم للثريّا، دخلت لتعريف العهد، ثم حدثت الغلبة بعد ذلك. والتي للمح لم تدخل أولاً على الاسم للتعريف، لأنّ الاسم علمٌ في الأصل، لكن لمح فيه معنى الوصف، فسقط تعريف العلميّة فيه، وإنما أنت تريد شخصاً معلوماً، فلم يكن بد من إدخال أل العهدية عليه لذلك.

(والثانية): إمّا لتعريف الماهية، وهي التي لا يخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازاً نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وقولك: والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثّياب.

وإمّا لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها (كلٌّ) حقيقةً نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. وعلامتها أن يصحّ الاستثناء من مدخولها نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [العصر: ٢، ٣]. وصحة نعته بالجمع، وإضافة أفعل إليه اعتباراً لمعناه نحو: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ﴾ [النور: ٣١] وقولهم: أَهْلَكَ الناسَ الدِّينارُ الحُمْرُ، والدِّرهمُ البيضُ.

وإمّا لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذّم، وهي التي تخلفها (كُلٌّ) مجازاً نحو: زيد الرجل علماً، أي الكامل في هذه الصفة. ومنه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

---

(١) هو يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي. أديب، نحوي، من أهل الجزيرة الخضراء. توفي بمرسية في حدود سنة ٦٢٥ هـ. من آثاره: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والتنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل، وما خالف فيه سيبويه. انظر بغية الوعاة (ص ٤٢٤)، وكشف الظنون (ص ٢١٢، ١٧٧٦).

قال الجُزُولي وغيره: ويعرض في الجنسيّة الحضور نحو: خرجت فإذا الأسد، إذ ليس بينك وبين مخاطبك عهدٌ في أسد مخصوص، وإنّما أردت: خرجتُ فإذا هذه الحقيقة، فدخلت (أل) لتعريف الحقيقة، لأن حقيقة الأسد معروفة عند الناس.

وقال ابن عصفور: لا تقع الحضوريّة إلا بعد اسم الإشارة نحو: جاءني هذا الرجل، وأيٍّ في النداء، نحو يا أيُّها الرجل، وإذا الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسد، أو في اسم الزمان الحاضر نحو: الآن، والسّاعة، وما في معناهما. وما عدا ذلك لا تكون فيه للحضور، إلا أن يقوم دليلٌ على ذلك.

وقال ابن هشام: فيما ذكره ابن عصفور نظر، لأنك تقول لشاتم رجلٍ بحضرتك: لا تشتم الرجل، فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأن التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضرٍ حالة التكلُّم، فلا تشبه ما الكلام فيه، ولأن الصحيح في الداخلة على (الآن) أنها زائدة لا معرّفة.

وما ذكر من تقسيم (أل) إلى عهدية وجنسيّة هو مذهب الجمهور. وخالف أبو الحجاج يوسف بن معزوز، فذكر أن (أل) لا تكون إلاّ عهدية، فإذا قلت: الدينار خير من الدرهم، فمعناه: هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا. فاللام للعهد أبداً لا تفارقه.

وقال ابن عصفور: لا يبعد عندي أن تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديّتين، لأن الأجناس عند العقلاء معلومةٌ مذْ فهموها، والعهد: تقدّم المعرفة. وقال ابن بابشاذ: العهديّة بالأعيان والجنسية بالأذهان.

(ص): والمختار وفاقاً للكوفية نيابتها عن الضمير. قال ابن مالك: لا في الصلة.

(ش): اختلف في نيابة أل عن الضمير المضاف إليه، فمنعه أكثر البصريين وجوّزه الكوفية وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين. وخرّجوا عليه: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]. ومررت برجلٍ حسن الوجه. والمانعون قدروا (له) و (منه).

وقيّد ابن مالك الجواز بغير الصلة.

وقال الزّمخشري في ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ﴾ [البقرة: ٣١]: إنّ الأصل أسماءُ المسميات، فجوّز إنابتها عن الظاهر.

وقال أبو شامة[1] في قوله: «بدأت ببسم الله في النظم»: إنّ الأصل في نظمي. فجوّز إنابتها عن ضمير المتكلم.

(١) هو شهاب الدين أبو محمد وأبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر بن =

قال ابن هشام: والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب.

(ص): وزيدت لازماً في اليسع ـ وقيل: للّمح ـ والذي. قيل: والآن. ونادراً في علم، وحالٍ، وتمييز ومُضَافِه. قال الأخفش: ومررت بالرجل مثلِك وخيرٍ منك. والخليل ما بعده نعت لنيّتها. وابن مالك بدلٌ، وابن هشام كـ ﴿ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ﴾ [يسٓ: ٣٧].

(ش): تقع أل زائدة. وهي نوعان:

لازمة: وهي التي في الموصولات بناء على أنّ تعريفها بالصلة. والتي في اليسع، وقيل إنها لِلّمح، والتي في الآن على أحد القولين فيه.

وغير لازمة: وهي نادرةٌ كالداخلة على بعض الأعلام في قوله:

٢٢١ ـ باعَدَ أُمَّ العَمْر مِن أسيرهَا[1]

والأحوال كقولهم: ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ، أي أوّلاً فأولاً، وقوله:

٢٢٢ ـ دُمْتَ الحَمِيد فما تنفكُّ منتصِراً[2]

= عباس المقدسي الدمشقي الشافعي المعروف بأبي شامة. محدث، حافظ، مؤرخ، مفسر، فقيه، أصولي، متكلم، مقرىء، نحوي. ولد بدمشق سنة ٥٩٩، وقتل بها سنة ٦٦٥ هـ، ودفن بباب الفراديس. من مؤلفاته الكثيرة: نظم المفصل للزمخشري في النحو. انظر ترجمته في طبقات القراء (١/ ٣٦٦)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ٦١ ـ ٦٣)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ٢٤٣، ٢٤٤)، وفوات الوفيات (١/ ٢٥٢، ٢٥٣)، وبغية الوعاة (ص ٢٩٧)، وشذرات الذهب (٥/ ٣١٨، ٣١٩) وغيرها.

(١) الرجز لأبي النجم العجلي في شرح المفصل (١/ ٤٤) وبعده:

حرّاس أبوابٍ على قصورِها

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٨٩)، والإنصاف (١/ ٣١٧)، والجنى الداني (ص ١٩٨)، والدرر (١/ ٢٤٧)، ورصف المباني (ص ٧٧)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٦٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ١، ١٦٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ٥٠٦)، وشرح المفصل (١/ ١٣٢، ٦/ ٦٠)، ولسان العرب (٥/ ٢٧٢ ـ وبر)، ومغني اللبيب (١/ ٥٢)، والمقتضب (٤/ ٤٩)، والمنصف (٣/ ١٣٤).

وفي البيت شاهد آخر، وهو أن «عمراً» إذا دخلته «أل» للضرورة لا تلحقه الواو المميزة بينه وبين «عُمَر».

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

على العدا في سبيل المجد والكرمِ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٦٨)، والدرر (١/ ٢٤٨). وقد ذهب بعض النحويين إلى أنّ الحال تكون معرفة ونكرة، وعلى هذا المذهب لا تكون «أل» زائدة في الحال.

أي حميداً. والتمييز في قوله:

٢٢٣ ـ وَطِبْتَ النَّفس يا قيسُ عن عمرو[١]

أي نفساً. والمضاف إليه التمييز في قوله:

٢٢٤ ـ إلى رُدُحٍ من الشِّيزَى مِلاءٍ لُبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ[٢]

واختلف في نحو: مررت بالرجل مثلك، وخير منك، مما أتبع فيه المقرون بـ «أل» بهما، فقال الأخفش: إنه نكرة وأل فيه زائدة ليصح إتباعه بهما، إذ ليسا بمعرفتين. وقال الخليل: بل النعت والمنعوت معرفتان على نية أل في النعت وإن كان موضعاً لا تدخله، كما نُصِب الجَمّاءَ الغفيرَ على نِيّة إلغاء أل. وقال ابن مالك: عندي أن أسهل مِمّا ذهبا إليه الحكم بالبدليّة، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما، فيكون بدل نكرة من معرفة. وردّه أبو حيان بأن البدل بالمشتقات ضعيف، وذلك الذي حمل الأخفش والخليل على ما ذهبا إليه.

وقال ابن هشام: كـ ﴿اللَّيلُ نَسْلَخُ﴾[٣] [يسٓ: ٣٧].

---

(١) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

رأيتُك لمّا أن عرفتَ وجوهَنا صددتَ وطبتَ يا قيس عن عمرو

وهو لرشيد بن شهاب في الدرر (١/ ٢٤٩)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١٣٢٥)، وشرح التصريح (١/ ١٥١، ٣٩٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٠٢، ٣/ ٢٢٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٨١)، وتخليص الشواهد (ص ١٦٨)، والجنى الداني (ص ١٩٨)، وجواهر الأدب (ص ٣١٩)، وشرح الأشموني (١/ ٨٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٩٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٥٣، ٤٧٩).

(٢) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٢٧). وأساس البلاغة (ص ١٥٩ ـ ردح)، وجمهرة اللغة (ص ٥٠٢)، وسمط اللآلي (ص ٣٦٣)، ولسان العرب (٢/ ٤٤٧ ـ ردح، ٤٥٥ ـ رجح، ٣/ ٢٤٣ ـ شهد، ١٠/ ٤٨٢ ـ لبك، ١٢/ ٢٣٧ ـ رذم)، والمعاني الكبير (١/ ٣٨٠). ولأبي الصلت في المستقصى (١/ ٢٨١). ولأمية أو لأبي الصلت في الدرر (١/ ٢٤٩). ولابن الزبعرى في لسان العرب (٥/ ٣٦٣ ـ شيز). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٨١٢)، والمقرب (١/ ١٦٣).

والردح: جمع رداح، وهي الجفنة العظيمة. والشيزى: شجر يقال له الآبنوس ويقال الساسم. ويلبك: يُخلط. ولباب البرّ: يعني الفالوذ؛ قاله في اللسان (١٠/ ٤٨٢). والشهاد: جمع تكسير للشهد، وهو العسل ما دام لم يُعصر من شمعه.

(٣) مراده أن مذهب ابن هشام أن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصحّ أن يقدر حالاً أو وصفاً؛ ثم ذكر هذه الآية. وانظر المغني (٢/ ٤٨٠).

المـوصُـــول

(ص): الموصول منه حرفيّ وهو: ما أُوِّل مع صلته بمصدر، وهو (أن). وتوصل بفعل متصرف. وقال أبو حيان: إلا الأمر. وكي، وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً، أو تقديراً.

و (أنَّ) وتوصل بمبتدأ وخبر.

و (لو) التالية غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ أثبت مصدريّتها الفرّاء، والفارسي، والتبريزي[1]، وأبو البقاء[2]، وابن مالك. ومنعه الجمهور.

و (ما)، وزعمها قومٌ اسماً. ويوصلان بمتصرّف غير أمر، والأكثرُ بماضٍ.

وجوّز قوم وصل (ما) بجملة اسمية. وثالثها إن نابت عن الظرف. وشرط قوم صحة الذي محلّها. والسهيلي كون وَصْلِها غير خاص. وتنوب عن زمانٍ، قيل: وتشاركها أن.

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن بسطام الشيباني المعروف بالخطيب التبريزي. أديب، نحوي، لغوي، عروضي. ولد سنة ٤٢١ هـ، وقيل سنة ٤٢٠. ونشأ ببغداد، ورحل إلى بلاد الشام، فقرأ على أبي العلاء المعري وأخذ عنه؛ وسمع منه الخطيب البغدادي والحافظ ابن ناصر. وأقام بدمشق مدة، ودخل مصر، ثم عاد إلى بغداد فقام على خزانة الكتب في المدرسة النظامية إلى أن توفي ببغداد فجأة في جمادى الآخرة سنة ٥٠٢ هـ. من تصانيفه: شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت، الملخص في إعراب القرآن، الكافي في علمي العروض والقوافي، وله شعر. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٢/٣٠٧ ـ ٣١٠)، وبغية الوعاة (ص ٤١٣، ٤١٤)، ومعجم الأدباء (٢٠/ ٢٥ ـ ٢٨)، ونزهة الألبا (ص ٤٤٣ ـ ٤٤٨)، وشذرات الذهب (٤/ ٥، ٦)، وهدية العارفين (٢/ ٥١٩).

(٢) هو أبو البقاء العكبري عبدالله بن الحسين بن عبدالله المتوفى سنة ٦١٦ هـ. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(ش): الموصول قسمان: حرفِيٌّ، واسميّ. والثّاني هو المقصود بالباب، لأنه المعرفة، وذكر الأول استطراداً، وبدىء به لأن الكلام فيه أخصر، وذاك يستتبع أحكاماً وفروعاً كثيرة. وضابط الموصول الحرفي: أن يؤوّل مع صلته بمصدر. وهو خمسة أحرف:

أحدها: (أنْ) بالفتح والسكون، وهي الناصبة للمضارع، وتُوصَل بالفعل المتصرِّف ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً نحو: أعجبني أن قمت، وأريد أن تقوم، وكتبت إليه بأن قم. ونصّ سيبويه على وصلها بالأمر. والدليل على أنّها مصدرية دخولُ حرف الجرّ عليها. وقال أبو حيّان: جميع ما استدلّوا به على وصلها بفعل الأمر يحتمل أن تكون التفسيريّة. ولا يَقْوَى عندي وصلُها به لأمرين: أحدهما: أنها إذا سُبِكَت والفعلَ بمصدرٍ فات معنى الأمر المطلوب. والثاني: أنّه لا يوجد في كلامهم: يعجبني أن قم، ولا أحببت أن قم، ولا يجوز ذلك، ولو كانت تُوصَل به لجاز ذلك كالماضي والمضارع. انتهى.

أما الجامد: كعسى، وهبْ، وتعلَّمْ، فلا توصل به اتّفاقاً.

الثاني: (كي): وتوصل بالمضارع، ولكونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة أو مقدّرة نحو: جئت لكي تكرمني أو كي تكرمني.

الثالث: (أنّ) بالفتح والتشديد: إحدى أخوات إنّ، وتوصَل باسمها وخبرها نحو: يعجبني أنَّ زيداً قائم.

وهذه الثلاثة متفقٌ عليها.

الرابع: (لو) التالية غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ. واختلف فيها:

فالجمهور: أنها لا تكون مصدريّة، بل تلازم التعليق، ويؤيّد ذلك أنه لم يُسْمَعْ دخولُ حَرْف جرٍّ عليها.

وذهب الفراء، والفارسِيّ، والتّبريزي، وأبو البقاء، وابن مالك: إلى أنها قد تكون مصدرية، فلا تحتاج إلى جواب. وخرّجوا على ذلك: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]. ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩]. ومُفْهِمُ تَمنٍّ يشمل: ودّ، ويود، وأحِبّ، وأتمنّى، وأختار. والمسموع: وَدّ، ويودّ.

ومن استعمالها دون مفهم تمنٍّ نادراً:

٢٢٥ ـ مـا كـان ضـرّك لـو مَنَنْـتَ[1]

---

(١) جزء من بيت من الكامل، وتمامه:

.... ورُبّما مَـنَّ الفتـى وهـو المغيـظُ المحنـقُ

وهو لقتيلة بنت النضر في الأغاني (١/ ٣٠)، وحماسة البحتري (ص ٢٧٦)، والجنى الداني =

وإنّما توصل بفعل متصرِّف غير أمر.

الخامس: (ما) خلافاً لقومٍ منهم المبرِّد، والمازنيّ، والسُّهيلي، وابن السّراج، والأخفش في قولهم: إنها اسم مفتقرة إلى ضمير، وأنك إذا قلت: يعجبني ما قمت، فتقديره القيام الذي قمته. وعلى رأي الجمهور إنما توصل بفعلٍ متصرّف غير أمر، والأكثر كونُه ماضياً نحو: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]. ومن المضارع: ﴿لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ﴾ [النحل: ١١٦] أي لوصْف.

وجوّز قوم منهم السِّيرافِيُّ، والأعلم، وابن خروف، وصْلَها بجملة اسمية كقوله:

٢٢٦ ـ كما دِماؤكُمُ تَشْفِي من الكَلَبِ[1]

والجمهور منعوا ذلك، وقالوا: هي في البيت كافّة. وقيل: يجوز في حال نيابتها عن ظَرْف الزمان. وسيأتي.

وذكر في (البسيط) أنها لا تكون سابكة إلاّ حيث يصحُّ حلول الموصول محلها، لأنَّ الموصولة سابكةٌ في المعنى، لأنّك تَسْبك بها الجملة إلى الوصف بالمفرد. قال أبو حيان: ويرده قوله:

٢٢٧ ـ يَسُرُّ المرءَ ما ذهب اللّيالي[2]

= (ص ٢٨٨)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٣٩)، والدرر (١/ ٢٥٠)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٩٨)، وشرح التصريح (٢/ ٢٥٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٦٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٤٨) وفيه: «قائله قتيلة، وقيل ليلى بنت النضر»، ولسان العرب (٧/ ٤٥٠ ـ غيظ، ١٠/ ٧٠ ـ حنق)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٧١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٢٢٣)، وتذكرة النحاة (ص ٣٨)، ومغني اللبيب (١/ ٢٦٥).

وقوله: «لو مننت» في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم «كان»، أو فاعل بـ«ضرّ»؛ أي: ما كان ضرّك منك، أو مجرور بحرف جرّ محذوف.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أحلامُكم لسقام الجهل شافيةٌ

وهو للكميت بن زيد في الدرر (١/ ٢٥٢)، ومعاهد التنصيص (٣/ ٨٨)، ولم أقع عليه في ديوانه. وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٥١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وكان ذهابُهُنّ له ذهابا

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٣٧)، والجنى الداني (ص ٣٣١)، والدرر (١/ ٢٥٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٨)، وشرح قطر الندى (ص ٤١)، وشرح المفصل (٨/ ١٤٢، ١٤٣).

أي ذهابُ الليالي، ولا يصح فيه الموصول.

وقال السُّهيلي: إنّ صلة (ما) لا بد أن يكون فعلاً غير خاص، بل مُبْهَماً يحتمل التنويع نحو: ما صنعت، ولا تقول: ما جلست، ولا ما تجلس؛ لأن الجلوس نوع خاص ليس مبهماً، فكأنك قلت: يعجبني الجلوس الذي جلست، فيكون آخر الكلام مفسِّراً لأوله رافعاً للإبهام، فلا مَعْنَى حينئذ لها. ورُدّ بالبيت السابق(١).

وتختصُّ (ما) بنيابتها عن ظرف زَمان نحو: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨]، لا أصحبهم ما ذرَّ شارق، أي مُدّة دوامها، ومُدّة ذُرور شارق.

ومنه قوله:

٢٢٨ ـ ولــن يلبــث الجُهّــالُ أن يَتهضَّمُــوا أخَا الحِلْمِ ما لم يَسْتَعِنْ بِجَهُولِ(٢)

وقوله:

٢٢٩ ـ أُطَــوِّفُ مــا أُطَــوِّفُ ثــم آوي(٣)

وتسمّى ظرفية ووقتيّة. وذهب الزمخشري: إلى أنّ أَنْ تشاركها في ذلك، وخرّج عليه: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾ [النساء: ٩٢] أي وَقْت أن آتاه، وحين أنْ يَصَّدَّقُوا. قال أبو حيان: وأكثر النّحاة لا يعرفون ذلك. ولا حُجّة فيما ذكره، لاحتمال كونها للتعليل ولم يقم دليل على كون (أنْ) ظرفيّة مثل (ما).

(ص): واسْمِيٌّ، وهو (الذي) لِذَكَرٍ فرْدٍ عالم وغيره. وزعم يونس والفراء وابن مالك وقُوعَها مصدرية. و (التي) لأنثاه. والأصل: لَذِي، ولَتِي بوزن فَعِل. والكوفية الذال فقط

---

(١) ورُدّ أيضاً بالآية: ﴿وضاقت عليكم الأرض بما رحبت﴾ [التوبة: ٢٥].

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٥٤).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إلــى بيــت قعيــدتــه لكــاعِ

ويروى: «أجوّل ما أجوّل» مكان «أطوّف ما أطوّف». والبيت للحطيئة في ملحق ديوانه (ص ١٥٦)، وجمهرة اللغة (ص ٦٦٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٠٤، ٤٠٥)، والدرر (١/ ٢٥٤)، وشرح التصريح (٢/ ١٨٠)، وشرح المفصل (٤/ ٥٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٧٣، ٤/ ٢٢٩). ولأبي الغريب النصري في لسان العرب (٨/ ٣٢٣ ـ لكع). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٤٥)، والدرر (٣/ ٣٩)، وشرح شذور الذهب (ص ١٢٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٦)، والمقتضب (٤/ ٢٣٨).

وقد جاءت «لكاع» خبراً على الشذوذ؛ لأن الاستعمال الشائع بين العرب أن السبّ للأنثى بوزن «فعالِ» لا يكون إلاّ منادى. وقيل: التقدير: قعيدته يقال لها لكاع.

ساكنة. والفرّاء: ذا، وتي إشارة. والسُّهيلي: ذو صاحب. قيل: وقد تعرب ياؤهما. قيل: وتكسر، وتشديدها كسراً وضمّاً. وحذفها ساكناً ما قبلها، أو مكسوراً لغات. وقيل: ضرورة. و (اللذان، واللذين، واللتان، واللتين) للمثنى، و (الذين) جمع ذكَر عالِم أو شبهه. وإعرابه لغة. ويغني عنه (الذي) مضمّناً معنى الجزاء، ودونه قليل. وقيل: هي كَمَنْ. وكالذين (الأُلى). وقد تقع لمؤنّث، وغير عالم وتمدُّ، و(اللآءِ) و (اللائين). وإعرابه لغة. وجمع التي: (اللاّتي واللاّئي واللّواتي). وبلا ياءات كسراً وسكوناً. و (اللاّ، واللّواء، واللاّءات) مكسوراً ومعرباً. و (ذوات) مضموماً أو معرباً. وقيل: اللائي لمذكر ومؤنث. وقيل: التي في جمع غير عالم أكثر من اللاّتي. ولذي، ولتي. ولذان، ولذين، ولاتي، لغة. وأنكره أبو حيّان.

(ش): الموصول الاسمي محصورٌ بالعدّ، فلم يحتجْ إلى حدّ. فمنه: (الذي) للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غيره، و (التي) للمفرد المؤنث كذلك. وأصلهما: لَذِي، ولَتي بوزن: فَعِل كعَمِي، زيدت عليهما (أَلْ) زيادة لازمة، أو عُرِّفا بها على القولين.

وقال الكوفيون: الاسم الذّال فقط من الذي ساكنة، لسقوط الياء في التثنية وفي الشّعر، ولو كانت أصلاً لم تَسقُطْ، واللام زيدت ليمكن النّطق بالذال ساكنة. وردَّ بأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد.

وقال الفَراء: أصل الذي: ذا المشارِ بها، وكذا أصل التي: تي المشار بها.

وقال السّهيلي: أصل الذي: ذو بمعنى صاحب، وقدّر تقديرات حتى صارت «الذي» في غاية التعسّف والاضمحلال.

وفي الّذي، والتي لغات: إثبات الياء ساكنة، وهي الأصل، وتشديدها مكسورة قال:

٢٣٠ ـ وليس المالُ فاعْلَمْه بمالٍ ... وإن أغناك إلا للّذيِّ
ينالُ به العَلاء ويَصْطَفِيه ... لأقْرَبِ أقربيه ولِلْقَصِيِّ[1]

وقال أبو حيان: لم يُحفظ التشديد في التي، وإنّما ذكره ابن مالك تبعاً للجُزُولي وأكثر أصحابنا.

(١) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في الأزهيّة (ص٢٩٣)، والإنصاف (٢/ ٦٧٥)، وخزانة الأدب (٥/ ٥٠٤، ٥٠٥)، والدرر (١/ ٢٥٥)، ورصف المباني (ص ٧٦)، ولسان العرب (١٣/ ٢٥٩ ـ ضمن، ١٥/ ٢٤٥ ـ لذا)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٨٣).

وتشديدُها مضمومة قال:

٢٣١ ـ أغْضِ ما اسْطَعْتَ فالكريمُ الّذيُّ يألف الحلم إنْ جَفَاهُ بَذِيُّ[1]

قال أبو حيّان: وظاهر كلام ابن مالك: أن الكسر والضمّ مع التشديد بناءٌ. وبه صرّح بعضُ أصحابنا. وصرّح أيضاً مع البناء بجواز الجَرْيِ بوجوه الإعراب. وعليه اقتصر الجُزُولي.

وحذفُ الياء وإسكانُ ما قبلها. قال:

٢٣٢ ـ فلم أرَ بيتاً كان أحسن بَهْجَةً من اللّذْ به من آل عزَّة عامِرُ[2]

وقال:

٢٣٣ ـ فقل لِلّتْ تلومُكَ إنّ نفسي[3]

وحذفها وكسر ما قبلها. قال:

٢٣٤ ـ والّذِ لو شاءَ لكانت بَرّا[4]

وقال:

٢٣٥ ـ شُغِفَتْ بِكَ اللّتِ تَيَمّتْكَ فمثلُ ما بِكَ ما بها من لَوْعَةٍ وغَرَامِ[5]

قال أبو حيان: ومن ذهب إلى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهين خاص بالشعر فمذهبُه فاسد، لأن أئمة العربية نقلوها على أنها لغات جارية في السعة. وذهب يونس، والفراء، وابن مالك: إلى أن (الذي) قد يقع موصولاً حرفيّاً فيؤوّل بالمصدر. وخرجوا

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٥٧). والإغضاء: السكوت والصبر على الأذى.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦٧١)، وجمهرة اللغة (ص ٦٥٠، ٨٥٩)، والدرر (١/ ٢٥٧).

ويروى «له» مكان «به». والكوفيّون يستدلّون بهذا البيت على أن أصل حركة ذال «الذي» السكون.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أراها لا تُعَوَّذُ بالتَّمِيمِ

وهو بلا نسبة في الأزهيّة (ص ٣٠٣)، وخزانة الأدب (٦/ ٦)، والدرر (١/ ٢٥٨).

(٤) الرجز بلا نسبة في الأزهيّة (ص ٢٩٢)، والإنصاف (٢/ ٦٧٦)، وخزانة الأدب (٥/ ٥٠٥)، والدرر (١/ ٢٥٨)، ورصف المباني (ص ٧٦).

وبعده:

أو جبلاً أَصَمَّ مُشْمخِرّا

(٥) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٥٩).

عليه: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩] أي كخوضهم. والجمهور منعوا ذلك، وأوّلوا الآية أي: كالجمع الذي خاضوا. ومن الموصولات الاسميّة (اللذان) للمثنى المذكر رفعاً، و (اللذين) له جرّاً ونصباً، و (اللتان، واللتين) للمثنى المؤنث.

و (الذين) لجمع المذكر بالياء في الأحوال كلّها، ويختصّ بالعاقل نحو: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، وما نُزِّل منزلته نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ﴾ [الأعراف: ١٩٤] نزل الأصنام لمّا عبدوها منزلة من يعقل، ولذا عاد عليها ضمير العقلاء في قوله بعد: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥]. وإعرابه لغة طَيِّىء وهُذيل وعُقَيْل، فيقال في الرفع: اللّذون بالواو.

قال:

٢٣٦ ـ نحن اللّذون صبحوا الصّباحا[1]

ويقع الذي بمعنى الذين مضمّناً معنى الجزاء بكثرة نحو: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣] ودونه بقِلّة نحو: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] بدليل ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾. وقيل: إن الذي (كَمَنْ) يكون للواحد والمثنّى والجمع بلفظٍ واحد، وعليه الأخفش.

قال:

٢٣٧ ـ أولئك أشياخي الذي تَعْرِفونهم[2]

قال أبو حيان: ولم يسمع ذلك في المثنى.

ومنها: (الأُلَى) بوزن العُلى. والمشهور وقوعها بمعنى الذين فتكون للعقلاء المذكرين قال:

٢٣٨ ـ رأيت بني عمّي الأُلَى يَخْذُلُونني[3]

---

(١) وبعده:

يوم النخيلِ غارةً مِلْحاحا

والرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٢). ولليلى الأخيلية في ديوانها (ص ٦١). ولرؤبة أو لليلى أو لأبي حرب الأعلم في الدرر (١/ ٢٥٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٢٦). ولأبي حرب الأعلم أو لليلى في خزانة الأدب (٦/ ٢٣)، والدرر (١/ ١٨٧). ولأبي حرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد (ص ٤٧). وللعقيلي في مغني اللبيب (٢/ ٤١٠). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٨)، وأوضح المسالك (١/ ١٤٣)، وتخليص الشواهد (ص ١٣٥)، وشرح الأشموني (١/ ٦٨)، وشرح التصريح (١/ ١٣٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٩).

(٢) لم أهتد إليه في المصادر التي بين يدي.

وقال:

٢٣٩ ـ مـن الأُلَـى يَحْشُـرُهـم فـي زُمْـرتـهْ[١]

وقد يقع للمؤنث وما لا يعقل، قال:

٢٤٠ ـ وتُبْلـي الألـى يَسْتَلْئِمُـون علـى الألـى تَراهُنّ يوم الرّوع كالحِدَإِ القُبْلِ[٢]

وقد تمدّ قال:

٢٤١ ـ أبـى اللّـهُ للشُّـمِّ الألاءِ كَـأنّهـمْ[٣]

ومنها: (اللاء) كالذين، قرأ ابن مسعود: ﴿واللاّءِ آلَوْا من نِسَائهم﴾ [البقرة: ٢٢٦].

وقال:

٢٤٢ ـ فمـا آبـاؤنـا بـأمَـنَّ منـه علينا اللاءِ قـد مَهَـدُوا الحُجُـورا[٤]

و (اللاّئين). قال:

٢٤٣ ـ وإنّـا مِـنَ الـلاَّئيـن إنْ قـدَرُوا عَفَـوْا[٥]

=(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

علـى حـدثـان الـدهـر إذْ يتقلّـبُ

وهو لعمرو بن أسد الفقعسيّ في الحماسة البصرية (١/ ٧٥). ولبعض بني فقعس أو لمرّة بن عدّاء الفقعسي في الدرر (١/ ٢٦٠). ولبعض بني فقعس في خزانة الأدب (٣/ ٣٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢١٣). وبلا نسبة في شرح التصريح (١/ ١٣٢).

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٦١). وقبله:

وأن يكـونـوا مـن خيـار أُمّتِـهْ

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في تخليص الشواهد (ص ١٣٩)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٤٩)، والدرر (١/ ٢٦١)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٩٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٧٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٥٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٦٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٨).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

سيـوفٌ أجـاد القَيْـنُ يـومـاً صِقَـالَهـا

وهو لكثير عزّة في ديوانه (ص ٨٧)، والدرر (١/ ٢٦٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٥٩). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٦٨)، وشرح التصريح (١/ ١٣٢)، وشرح شذور الذهب (١/ ١٥٩).

(٤) البيت من الوافر، وهو لرجل من بني سليم في تخليص الشواهد (ص ١٣٧)، والدرر (١/ ٢١٣)، وشرح التصريح (١/ ١٣٣)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٢٩). وبلا نسبة في الأزهيّة (ص ٣٠١)، وأوضح المسالك (١/ ١٤٦)، وشرح الأشموني (١/ ٦٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٩).

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وإن أتـربـوا جـادوا وإن تـربـوا عَفُّـوا =

وتُعرب في لغة كالذين. قال:

٢٤٤ ـ هُمُ اللاّؤن فكّوا الغُلّ عَنّي[1]

ومنها لجمع المؤنث: اللاّتي، واللائي، واللواتي. وبلا ياءات مع كسر ما قبلها وسكونه. واللا، واللّوا بقصرهما. واللاءات بالبناء على الكسر، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم. وذوات بالبناء على الضمّ في لغة طيّىء، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم في لغة حكاها البهاءُ ابن النحاس[2]. ومن شواهدها قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾ [النساء: ١٥] ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾ [الطلاق: ٤]. وقرىء: ﴿واللاّئي يئسن﴾ [الطلاق: ٤] بالياء. وقال الشاعر:

٢٤٥ ـ وكانت من اللاّ لا يعيِّرها ابنُها[3]

وقال:

٢٤٦ ـ من اللِّوا شربن بالصِّرارِ[4]

= وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٦٤).

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

بمرو الشّاهجان وهم جناحي

وهو للهذلي في الأزهية (ص ٣٠٠). وبلا نسبة في الدرر (١/ ٢٦٤)، ولسان العرب (١٥/ ٤٥٤ ـ تصغير ذا وتا وجمعهما).

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي المتوفى سنة ٦٩٨ هـ. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأمَّ عَيَّرا

وهو للكميت في ديوانه (١/ ٣١٧)، والأزهية (ص ٣٠٥)، ولسان العرب (١٥/ ٢٣٩ ـ لتا، ٢٦٦ ـ لوى). وبلا نسبة في الدرر (١/ ٢٦٥).

(٤) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٦٥)، ولسان العرب (٩/ ١٧٤ ـ شرف، ١٥/ ٢٦٦ ـ لوى). وقبله:

جمعتُها من أيْنُقٍ عِكَارِ

والأينق: جمع ناقة؛ وتجمع أيضاً على أَنْوُق وأنْؤُق وأَوْنق. والعكار: لعلّها جمع عَكر، وهو الكثير من الإبل؛ ويروى «خيارِ» و «غزارِ» مكان «عكار» كما في اللسان. والصرار: خيط يشدّ به فوق الخِلْف من الناقة لئلا يرضعها ولدها. انظر اللسان (٤/ ٤٥١). ويروى «شُرّفن» مكان «شربن» كما في اللسان (١٥/ ٢٤٠) ولعلّها الأصوب.

وقال:

٢٤٧ ـ وأخدانُك اللاءات زُيِّنّ بالكَتَم[1]

وقال:

٢٤٨ ـ جمعتها من أينُقٍ سوابِقِ ذواتِ يَنْهَضْنَ بغير سائقِ[2]

وحذف (أل) من الذي، والتي، واللذان، واللذين، واللاتي لغة حكاها ابن مالك. وقرىء: ﴿صِرَاطَ لَذِين أنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]. قال أبو حيان: ولم يورد ابن مالك شاهداً سوى هذه القراءة، وجوز الباقي قياساً لا سماعاً، وهي من الشذوذ بحيث لا قياس عليها.

(ص): وبمعنى الذي وفروعه (مَن)، و (ما)، و (ذو) الطائية، و (ذات) لمؤنث. وحُكي إعرابهما، وتثنيتهما، وجمعهما. و (ذا) غير ملغاة بعد استفهام بما، وكذا مَن، خلافاً لابن الأنباري. ومطلقاً، وجميع الإشارات عند الكوفيّة. و (ماذا) مجرّداً من الاستفهام خلافاً لابن عصفور. و (أل) وزعمها المازنيُّ حرفاً، والأخفشُ معرفة. وأيّ خلافاً لثعلب، مضافاً إلى معرفة. قيل: ونكرةٍ لفظاً أو نيّة. وإلحاقها علامة الفروع لغة. وأوجب الكوفية تقديمَ عاملها، واستقبالَه. وثالثها إن كان فعلاً، وجعلوا من الموصول كُلّ معرف بأل وإضافة.

(ش): من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد، والمثنى، والجمع مذكّراً ومؤنثاً بلفظ واحد. وهو ألفاظٌ: مَنْ، وما ـ وسيأتي اعتبارُ ما يستعملان فيه. وذو في لغة طيّىء، لا يستعملها موصولاً غيرهم، وهي مبنيّة على الواو، وقد تعرب. قال:

٢٤٩ ـ فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذُو حفرت، وذو طَوَيْتُ[3]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أولئك إخواني الذين عرفتُهم

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٦٦)، ولسان العرب (١١/ ٢١٨ ـ خلل، ١٥/ ٢٤٠ ـ لتا).

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٠)، والدرر (١/ ٢٦٧). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٥)، وأوضح المسالك (١/ ١٥٦)، وتخليص الشواهد (ص ١٤٤).

ويروى: «موارق» مكان «سوابق». وقيل: «ذوات» هنا بمعنى: صاحبات.

(٣) البيت من الوافر، وهو لسنان بن الفحل في الإنصاف (ص ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٤، ٣٥)، والدرر (١/ ٢٦٧)، وشرح التصريح (١/ ١٣٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٩١)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٣٦). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٥)، وأوضح المسالك (١/ ١٥٤)، وتخليص الشواهد (ص ١٤٣)، وشرح الأشموني (١/ ٧٢)، وشرح قطر الندى (ص ١٠٢)، وشرح المفصل (٣/ ١٤٧، ٨/ ٤٥)، ولسان العرب (١٥/ ٤٦٠ ـ ذوا).

وقال:

٢٥٠ ـ فحسبِيَ مِن ذو عندهم ما كَفَانيا[١]

ويروى «من ذي» بالإعراب. و (ذات) عندهم أيضاً، وهي خاصّة بالمؤنث مبنية على الضمّ. حكي «بالفضل ذو فضّلكم اللّهُ به، والكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله بَهْ»[٢]. وحكي إعرابها كجمع المؤنث السالم، وحكي تثنية ذو وذات، وجمعهما، فيقال في الرفع: ذوا، وذواتا، وذَوُو، وذوات. وفي النصب والجرّ: ذوي، وذواتي، وذوي.

ومنها ذا بشرطين: أن تكون غير ملغاة. والمراد بالإلغاء: أن تركب مع (ما)، فتصير اسماً واحداً، وأن تكون بعد استفهام بما أو مَنْ كقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٥] أي ما الذي ينفقونه؟ وقول الشاعر:

٢٥١ ـ قـد قُلْتُهـا لِيُقَـال مَـنْ ذَا قَـالَهـا[٣]

وأصل (ذا) الموصولة هي المشار بها جرّد من معنى الإشارة، واستُعمل موصولاً بالشرطين المذكورين.

قال أبو حيّان: ولا خلاف في جعلها موصولة بعد (ما)، وأمّا بعد (مَنْ) فخالف قومٌ، لأن مَنْ تخصُّ من يعقل، فليس فيها إبهام كما في ما، وإنما صارت بالرّد إلى الاستفهام في غاية الإبهام، فأخرجت ذا من التخصيص إلى الإبهام، وجذبتها إلى معناها، ولا كذلك «من» لتخصيصها.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فـإمّـا كـرامٌ مـوسـرون لقيتُهـم

وهو لمنظور بن سحيم في الدرر (١/٢٦٨)، وشرح التصريح (١/٦٣، ١٣٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٥٨)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٣٠)، وشرح المفصل (٣/١٤٨)، والمقرب (١/٥٩)، والمقاصد النحوية (١/١٢٧). وللطائي في مغني اللبيب (٢/٤١٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٥٤، ١٤٤)، وشرح الأشموني (١/٧٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٠، ٨٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٢٢).

(٢) قوله: «بَهْ» بفتح الباء وسكون الهاء. قال ابن هشام في شرح شذور الذهب: «وأصله بها، فحذفت الألف ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سلب كسرتها».

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

وقصيـدةٍ تـأتـي الملـوكَ غـريبـةٍ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٧٧)، وخزانة الأدب (٤/٢٥٩)، والدرر (١/٢٦٩). وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ١٨٩)، وشرح قطر الندى (ص ١٠٤).

وأجاز الكوفيّون وقوع ذا موصولة، وإن لم يتقدّم عليها استفهام كقوله:

٢٥٢ ـ نجــوْتِ وهــذا تَحْمِلِيــن طَلِيــقُ[1]

وأجيب بأن (تحملين) حالاً أو خبر، وطليق خبر ثان. وعن الكوفيين أنّ أسماء الإشارة كلّها يجوز أن تستعمل موصولات، وخرّجوا عليه: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧]. وأجيب بأن يمينك حال من الإشارة. وخرّجوا عليه أيضاً: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] أي الذين حاججتم.

أما إذا ركبت ما مع ذا فصارا اسماً واحداً، فله معنيان:

أحدهما: وهو الأشهر أن يكون المجموع اسم استفهام كقوله:

٢٥٣ ـ يا خُزَرَ تغلبَ ماذا بالُ نِسْوتِكُم لا يَسْتَفِقن إلى الدَّيرينِ تَحْنانَا[2]

فهذا لا يصحّ فيه الموصولية. وكذلك: من ذا، كقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

عَـدَسْ مـا لعبّـادٍ عليـكِ إمـارةٌ

وهو ليزيد بن مفرّغ في ديوانه (ص ١٧٠)، وأدب الكاتب (ص ٤١٧)، والإنصاف (٢/ ٧١٧)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٠)، وتذكرة النحاة (ص ٢٠)، وجمهرة اللغة (ص ٦٤٥)، وخزانة الأدب (٦/ ٤١، ٤٢، ٤٨)، والدرر (١/ ٢٦٩)، وشرح التصريح (١/ ١٣٩، ٣٨١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٥٩)، وشرح المفصل (٤/ ٧٩)، والشعر والشعراء (١/ ٣٧١)، ولسان العرب (٦/ ٤٧ ـ حدس، ٦/ ١٣٣ ـ عدس)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٤٢، ٣/ ٢١٦). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٣٦٢، ٤٤٧)، وأوضح المسالك (١/ ١٦٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٣٣، ٦/ ٣٨٨)، وشرح الأشموني (١/ ٧٤)، وشرح شذور الذهب (ص ١٩٠)، وشرح قطر الندى (ص ١٠٦)، وشرح المفصل (٢/ ١٦، ٤/ ٢٣)، ولسان العرب (١٥/ ٤٦٠ ـ ذوا)، والمحتسب (٢/ ٩٤)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٦٢).

وعَدَس: اسم من أسماء البغال، وقيل: سمت العرب البغل عدساً بالزجر وسببه لا أنه اسم له، وأصل «عَدَسْ» في الزجر فلما كثر في كلامهم وفُهم أنه زجر له سمي به. وقيل: عَدَسْ أو حَدَسْ رجل كان يعنُفُ على البغال في أيام سليمان عليه السلام، وكان إذا قيل لها حَدَسْ أو عَدَسْ انزعجت.

وعبّاد: هو عباد بن زياد بن أبي سفيان؛ وقد ذكر في اللسان قصته مع يزيد بن مفرّغ وذكر قصّة البيت، فراجعه (٦/ ١٣٣، ١٣٤).

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه (ص ١٦٧)، والجنى الداني (ص ٢٤٠)، والدرر (١/ ٢٧٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٨١). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣٠١).

والثاني: أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً كقوله:

٢٥٤ ـ دَعي ماذا عَلِمْتُ سَأَتّقِيه ولكن بالمُغيّب نَبِّئِيني[1]

أي دعي الذي علمت. قال أبو حيّان: واستعمالها على هذا الوجه قليل، وقيل: خاص بالشعر. وأنكره ابن عصفور أصلاً، وتأوّل البيت على أن (ما) مبتدأ، و (ذا) خبره، ودعي معلق بالاستفهام.

ومنها: (أل) فالجمهور أنها تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه. وذهب المازنيُّ ومن وافقه إلى أنها موصول حرفي. وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف، وليست موصولةً. واستدلاً بتخطِّي العامل لها. ورُدّ بعود الضمير عليها في نحو: «قَدْ أفْلَح المتّقي رَبّه». وردّ الأول بأنّها لا تؤول بمصدر، والثاني بدخولها على الفعل.

ومنها: (أيّ) بشرط إضافتها إلى معرفة لفظاً كقوله:

٢٥٥ ـ فسلّم على أيُّهم أفضلُ[2]

أو نِيّةً نحو: يعجبني أيٌّ عندك. وأجاز بعضُهم إضافتها إلى نكرةٍ نحو: يعجبني أي رجل عندك، وأيُّ رجلين، وأيُّ رجال، وأيُّ امرأة، وأيُّ امرأتين، وأيُّ نساء.

والجمهور منعوا ذلك، لأنّها حينئذ نكرة، والموصولات معارف، ولذلك امتنع كونها موصولة في ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]. وقد تلحقها علامة الفروع في لغةٍ حكاها ابن كيسان، فيقال:

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدي في ديوانه (ص ٢١٣)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٠٩، ١١/ ٨٠)، وشرح شواهد المغني (ص ١٩١). ولسحيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية (١/ ١٩٢) وفيه أنه ينسب أيضاً لأبي زبيد الطائي وللمثقب العبدي. ولأبي حيّة النميري في لسان العرب (١٤/ ١٢ ـ أبي). ولمزرد بن ضرار في ديوانه (ص ٦٨). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٤١)، والدرر (١/ ٢٧١)، والكتاب (٢/ ٤١٨)، ولسان العرب (١٥/ ٤٦١ ـ ذوا) ومغني اللبيب (ص ٣٠١، ٣٠٢).

(٢) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

إذا ما لقيتَ بني مالكٍ

وهو لغسّان بن وعلة في الدرر (١/ ٢٧٢)، وشرح التصريح (١/ ١٣٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٣٦). وله أو لرجل من غسان في خزانة الأدب (٦/ ٦١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٥٠)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٨)، وجواهر الأدب (ص ٢١٠)، ورصف المباني (ص ١٩٧)، وشرح الأشموني (١/ ٧٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٧)، وشرح المفصل (٣/ ١٤٧، ٤/ ٢١، ٧/ ٨٧)، ولسان العرب (١٤/ ٥٩ ـ أيا)، ومغني اللبيب (١/ ٧٨).

و «أيهم» مبنية هنا على الضمّ؛ لأن التقدير: أيّهم هو أفضل. ويروى «أيِّهم» بالإعراب.

أيّهم وأيّاهُم وأيّيْهِم[١]، وأيُّوهم وأيِّيهِم[٢]، وأيَّتُهُن وأيّتاهُن وأيّتيهِنّ[٣] وأيّاتُهُنَّ[٤]. ومن شواهده قوله:

٢٥٦ ـ إذا اشْتَبَـه الـرُّشْـدُ فـي الحـادثـا ... ت فَـارْضَ بـأيّتها قـد قُـدِرْ[٥]

والبصريّون على أنه لا يلزم تقدُّم عاملها ولا استقبالُه، فيجوز: أحب أيُّهم قرأ، ويعجبني أيُّهم قام. وأوجبهما الكوفيون. وقيل: إنْ كان فعلاً لم يجزْ كونه ماضياً، فلا يجوز: يعجبني أيهم قام لأنّها وضعت على الإبهام والعموم، والمضيُّ يخرجها عن ذلك.

وأنكر ثعلبٌ كونَها موصولاً، وقال: لا تكون إلاّ استفهاماً أو جَزاء، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثِّقات.

وزعم الكوفيون: أنّ الأسماء المعرّفة بأل يجوز أن تستعمل موصولة، كقوله:

٢٥٧ ـ لَعَمْـري لأنـتَ البيـتُ أُكْـرِمُ أهلَـهُ ... وأقْعُدُ فـي أفيـائـهِ[٦] بـالأَصـائـلِ[٧]

فالبيتُ خبَرُ أنت، وأُكرِم صلة للبيت كأنّه قال: لأنت الذي أُكْرِم أهلَه.

وزعموا أيضاً أنّ النكرة إذا أضيفت إلى معرفة تُوصَل. وخرَّجوا عليه قوله:

٢٥٨ ـ يـا دارَ ميّـة بـالعليـاء فـالسّنـد[٨]

---

(١) أي المثنى المضاف في حالتي الرفع، والنصب والجر.

(٢) أي جمع المذكر المضاف في حالتي الرفع، والنصب والجر.

(٣) «أيتاهن» و «أيتيهن» كلاهما تمثيل لمثنى المؤنث المضاف.

(٤) في شرح الصبان على الأشموني (١/ ١٦٦): «حكى ابن كيسان أنها تثنى وتجمع، فيقال: أيان، وأيتان، وأيون، وأيات، بالإعراب في جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع. ولك أن تصرح بالمضاف إليه، كأن تقول: أيتهن، وأياهم، وأياتهن، وأيوهم، وأياتهنّ».

(٥) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٧٢)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٧٥).

(٦) في الأصل: «أفتائه» تحريف؛ والتصويب من المصادر في الحاشية التالية.

(٧) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في إصلاح المنطق (ص ٣٢٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٧)، والدرر (١/ ٢٧٣)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ١٤٢)، ولسان العرب (١١/ ١٦ ـ أصل). وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة (٢/ ٢٠١)، والإنصاف (٢/ ٧٢٣)، وخزانة الأدب (٦/ ١٦٦)، ولسان العرب (١/ ١٢٤ ـ فيأ).

(٨) صدر بيت من البسيط، وهو مطلع معلّقة النابغة الذبياني، وعجزه:

أقـوتْ وطـال عليهـا سـالـفُ الأبـدِ

وهو في ديوان النابغة (ص ١٤)، والأغاني (١١/ ٢٧)، وأوضح المسالك (٤/ ٩٢)، والدرر (١/ ٢٧٤، ٦/ ٣٢٦)، ورصف المباني (ص ٤٥٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٥٤)، وشرح الأشموني =

وتقول: هذه دار زيدٍ بالبصرة. فبالعلياء، وبالبصرة: صلة دار.

والبصريون منعوا ذلك، وجعلوا أكرِمُ خبراً ثانياً، وبالعلياء حالاً[1].

(ص): مسألة: توصل (أل) بصفةٍ محضة، وفي المشبَّهة خِلاف، وبمضارع اختياراً عند ابن مالك، وقال غيره: قبيح، وبجملة اسمية وظرفٍ ضرورة.

(ش): تُوصل أل بصفةٍ محضة، وذلك اسم الفاعل والمفعول: كالضارب والمضروب، بخلاف غير المحضة، كالذي يوصف به وهو غير مشتقّ كأسد، وكالصفة التي غلبت عليها الاسميّة، كأبطح، وأجْرَع وصاحبٍ وراكب. فأل في جميع ذلك معرّفة، لا موصولة.

وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان:

أحدهما: توصل بها نحو: الحسن، وبه جزم ابن مالك.

والثاني: لا، وبه جزم في (البسيط) لضعفها، وَقُرْبها من الأسماء.

ورجّحه ابن هشام في (المغني)[2]، لأنها للثُّبوت، فلا تؤوّل بالفعل؛ قال: ولذلك لا تُوصل بأفعل التفضيل باتّفاق.

وفي وصلها بالفعل المضارع قولان:

أحدهما: توصل به، وعليه ابن مالك لوروده في قوله:

٢٥٩ ـ ما أنت بالحكم التُرْضى حُكُومَتُهُ[3]

= (٢/ ٤٩٣)، وشرح التصريح (١/ ١٤٠)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢١٥)، والكتاب (٢/ ٣٢١)، ولسان العرب (٣/ ٢٢٣ ـ سند، ٣٥٥ ـ قصد، ١٤/ ١٤١ ـ جرا، ١٥/ ٤٩١ ـ يا)، والمحتسب (١/ ٢٥١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣١٥).

(١) انظر ردّ البصريين مفصّلاً في الدرر (١/ ٢٧٣).

(٢) المغني (١/ ٤٩ ـ طبعة عيسى الحلبي).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولا الأصيـــــلِ ولا ذي الــــرأي والجـــــدلِ

وهو للفرزدق في الإنصاف (٢/ ٥٢١)، وجواهر الأدب (ص ٣١٩)، وخزانة الأدب (١/ ٣٢)، والدرر (١/ ٢٧٤)، وشرح التصريح (١/ ٣٨، ١٤٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٢١)، ولسان العرب (٦/ ٩ ـ أمس، ١٢/ ٥٦٥ ـ لوم)، والمقاصد النحوية (١/ ١١١)، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٠)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٤)، والجنى الداني (ص ٢٠٢)، ورصف المباني (ص ٧٥، ١٤٨)، وشرح الأشموني (١/ ٧١)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٩٩)، والمقرب (١/ ٦٠).

وقوله:

٢٦٠ ـ ما كاليَرُوحُ ويغدو لاهياً فَرِحاً[1]

وقوله:

٢٦١ ـ إلى ربّه صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ[2]

والثاني: لا، وعليه الجمهور، وقالوا: الأبيات من الضرورات القبيحة.

ولا توصل بالجملة الاسميّة ولا الظرف، إلا في ضرورة باتّفاق، كقوله:

٢٦٢ ـ من القومِ الرَّسولُ الله مِنْهُم[3]

وقوله:

٢٦٣ ـ من لا يَزالُ شاكراً على المَعَهْ[4]

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مشمِّراً يستديمُ الحَزْمَ ذو رَشَدِ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٥٤)، وجواهر الأدب (ص ٣٢١)، وخزانة الأدب (١/ ٣٢)، والدرر (١/ ٢٥٧).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يقولُ الخنى وأبْغَضُ العُجْمِ ناطقاً

وهو لذي الخرق الطهوي في تخليص الشواهد (ص ١٥٤)، وخزانة الأدب (١/ ٣١، ٥/ ٤٨٢)، والدرر (١/ ٢٧٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٦٢)، ولسان العرب (٨/ ٤١ ـ جدع)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٦٧). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ١٥١)، وتذكرة النحاة (ص ٣٧)، وجواهر الأدب (ص ٣٢٠)، ورصف المباني (ص ٧٦)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٦٨)، وشرح المفصل (٣/ ١٤٤)، وكتاب اللامات (ص ٥٣)، ولسان العرب (١٢/ ٣٨٦ ـ عجم، ٥٦٤ ـ لوم)، ومغني اللبيب (١/ ٤٩)، ونوادر أبي زيد (ص ٦٧).

ويروى: «ربّنا» بدل «ربّه».

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لهم دانتْ رقابُ بني مَعَدٍّ

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٠١)، وجواهر الأدب (ص ٣١٩)، والدرر (١/ ٢٧٦)، ورصف المباني (ص ٧٥)، وشرح الأشموني (١/ ٧٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٦١)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٦)، واللامات (ص ٥٤)، ومغني اللبيب (١/ ٤٩)، والمقاصد النحوية (١/ ١٥، ٤٧٧).

(٤) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٠٣)، وجواهر الأدب (ص ٣٢١)، وخزانة الأدب (١/ ٣٢)، والدرر (١/ ٢٧٧)، وشرح الأشموني (١/ ٧٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٦١)، وشرح ابن عقيل =

أي الذين رسولُ الله، والّذي معه.

(ص): وغيرها بجملة خبرية، لا إنشائية، معهودٍ معناها غالباً. وجوّزه المازني بالدعائية بلفظ الخبر. والكسائي بالطلبية. وهشامٌ بذاتِ ليتَ، ولعلَّ، وعسى. وقومٌ بالتعجبيّة. وبعضهم باسم فعل الأمر. والكوفية وابن مالك باسم معرفة، وبمثل. ومنعه الفارسِي بنعم فاعله ضمير. وبعضُهم بكان. وقومٌ بما استدعى لفظاً قبلها. وابن السّرّاج وقوعَ التعجب فيها. والصحيح جوازه بقسميّه. وشرطيّةٍ مطلقاً. وبشرطٍ معناه في الموصول. وزعم بعضُهم إسقاطها في الذي بمعنى: الرَّجُل والداهية.

(ش): غير أل من الموصولات الاسمية تُوصل بجملةٍ خبريّة معهود معناها غالباً. فخرج بالخبريّة الإنشائية، وهي المقارن حصولُ معناها للفظها، فلا يُوصل بها.

قال ابن مالك: لأنّ الصلة معرِّفة للموصول، فلا بُدّ من تقدّم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه قال:

والمشهور عند النحويّين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة، وذلك غير لازم، لأنّ الموصول قد يراد به معهود، فتكون صلة معهودة كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وقد يراد به الجنس، فتُوافقه صلته كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١].

وقد يقصد تعظيم الموصول، فتُبْهَمُ صلته كقوله:

٢٦٤ ـ فمثل الذي لاقيتُ يُغْلَبُ صاحِبُه[1]

انتهى.

وخرج أيضاً الطلبية، وهي أولى بالامتناع من الإنشائية، لأنها لم يَحْصُلْ معناها بعد، فهي أبعدُ عن حصول الوضوح بها لغيرها.

= (ص ٨٦)، ومغني اللبيب (١/ ٤٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٧٥).

وبعده:

فهــو خَــيرٍ بعيشــةٍ ذات سَعَــة

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فــإنْ أستطــعْ أغلــبْ وإن يغلــب الهــوى

وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ٧٣)، والأغاني (٢/ ٢٦٥)، وأمالي القالي (١/ ١٦٥)، والحماسة البصرية (٢/ ٢٠٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٣٣)، وطبقات الشعراء (ص ١٠٨). وبلا نسبة في الدرر (١/ ٢٧٧)، ومعجم البلدان (٢/ ٣٢٥ ـ الحومان).

وجوّز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي نحو: الذي اضربْه أو لا تضربْه زيد. وجوّزه المازني بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو: الذي يرحمه الله زيد.

قال أبو حيّان: ومقتضى مذهب الكسائيّ موافقته بل أولى، لما فيها من صيغة الخبر. وجوّزه هشام بجملةٍ مصدّرة بليت، ولعل، وعسى نحو: الذي ليته أو لعله منطلق زيد، والذي عسى أن يخرج زيد، قال:

٢٦٥ ـ وإنّي لرامٍ نظرةً قبل التي لَعَلّي، وإن شَطّتْ نواها أَزُورُها[1]

وتأوّله غيره على إضمار القول، أي أقول: لعلّي، أو الصلة أزورها وخبر لعلّ مضمر، والجملة اعتراضٌ.

وأمّا جملة التعجب، فإن قلنا: إنها إنشائية لم توصل بها، أو خبريّة فقولان: أحدهما الجواز. وعليه ابن خروف نحو: جاءني الذي ما أحسنه. والثاني: المنع، لأنّ التعجب إنّما يكون من خفاء السبب، والصلة تكون موضحة، فتنافيا. والصحيح جوازه.

وبجملة القسم نحو: جاء الذي أُقْسِمُ بالله لقد قام أبوه. وبجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها نحو: الذي جاء إن قام عمرو قام أبوه.

ومنع قوم المسألتين لخلوِّ إحدى الجملتين فيهما من ضميرٍ عائد على الموصول. وأجيب بأنّهما قد صارتا بمنزلةِ جملةٍ واحدة، بدليل أنّ كلّ واحدة منهما لا تفيد إلاّ باقترانها بالأخرى، فاكتفي بضمير واحد، كما يكتفى في الجملة الواحدة.

والصحيح أيضاً جوازهُ بجملةٍ صدرها كأنّ. وقيل: لا، لأنّها غيّرت الخبر عن مقتضاه.

وبشرطٍ حيث تضمّنَ الموصول معنى الشرط نحو: الذي إن قام قام أبوه منطلق. وقيل: لا، لاجتماع الشرطين، والشيء لا يكون تمام نفسه. وردّ بأن الثاني غير الأوّل لا نفسه.

وبجملةٍ تستدعي كلاماً قبلها. وقيل: لا. فلا يجوز جاءني الذي حتّى أبوه قائم، لأن حتى لا بُدّ أن يتقدَّمَها كلامٌ يكون غايةً له.

وبنعم فاعلُه ضمير، ومنعه الفارسي.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ١٠٦)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٦٤)، والدرر (١/ ٢٧٧). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (٢/ ٨١٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٨، ٣٩١، ٥٨٥).
والنوى: الوجه الذي يقصده المسافر، قيل: تذكر وتؤنث؛ ونصّ الجوهري على أنها مؤنثة لا غير.

وجوّز قوم الوصل باسم الفعل. وزعم الكوفيون وابن مالك أن الموصول قد يتبع باسم معرفة بعده، ويستغني بذلك عن الصلّة كقولك: ضربت الذي إيّاك، وأنه يجوّز الصلة بمِثْلَ، بناءً على رأيهم أنها ظرف. كقوله:

٢٦٦ ـ حتى إذا كانا هما اللّذَيْن مِثْلَ الجَدِيلَيْن المُحَمْلَجَيْنِ[1]

والبصريّون قالوا: في البيت مقدَّر، أيْ: عادا أو صارا.

(ص): ويجب معها عائد. وقيل: ما لم يُعطف عليها بفاءٍ جملةٌ هو فيها مطابق. ويجوز الحضور والغيبة في ضميرٍ مخبرٍ به أو بموصوفه عن حاضر، فإن شبّه به فالغيبة، وكذا إنْ تأخّر، خلافاً للكسائي. وأوجبها قومٌ مطلقاً. وقوم في غير الشعر. وبعضهم إن لم يتّصل. والأصح اختصاصه بالذي وفروعه. وألحق قومٌ ذو، وذات. وقومٌ: من، وما. وقومٌ: أل. وقومٌ: النواسخ. ويعتبران في ضميرين. وخالف الكوفية فيما لم يفصل. والأولى في مَن وأخواتِها، وكم، وكأيّن، مراعاةُ اللفظ، فإن عَضَد سابقٌ فالمعنى. ويجب لِلَبْس أو قُبْح، خلافاً لابن السّرّاج في: مَن هي محسنةٌ أَمَتُك ما لم تحذف (هي). ويعتبر بعد اللّفظ المعنى، ويجوز عكسه. وشَرَط قومٌ الفصلَ.

(ش): لا بد في جملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصول، يربطها به. وأجاز ابن الصائغ[2] خلوها منه إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو: الذي يطير الذّباب فيغضب زيد[3]، لارتباطهما بالفاء، وصيرورتهما جملة واحدة.

وحكم الضمير: المطابقة للموصول في الإفراد والتذكير والحضور، وفروعها. ويجوز الحضور والغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به. والحاضر يشمل التكلم والخطاب نحو أنا الذي فعلت وأنا الذي فعل، وأنت الذي فعلت، وأنت الذي فعل. قال:

٢٦٧ ـ أنا الذي سَمَّتْني أُمِّي حَيْدَرَهْ[4]

---

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (٦/ ٨١)، والدرر (١/ ٢٧٩)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٦٥)، وشرح المفصل (٣/ ١٥٣).

والجديل: الزمام. والمحملج: المحكم الفتل.

(٢) ابن الصائغ: هو محمد بن عبد الرحمن بن علي. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) في شرح المفصل (٣/ ١٥٣): «العائد إلى الموصول هو الضمير المقدر في: فيغضب، وأما زيد فهو خبر الموصول».

(٤) الرجز للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه (ص ٧٧)، وأدب الكاتب (ص ٧١)، وخزانة الأدب (٦/ ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧)، والدرر (١/ ٢٨٠). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٢/ ٢٩٤، ٦/ ٩٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٧٨).

وقال:

٢٦٨ ـ أنا الرجلُ الضَّرْب الذي تَعرْفونَهُ[١]

وقال:

٢٦٩ ـ وأنْـتِ التـي حبَّبْـتِ كـلّ قصيـرة[٢]

وقال:

٢٧٠ ـ وأنـت الـذي آثـارهُ فـي عـدوّه[٣]

ومن أمثلة المخبر بموصوفه: «أنت آدم الذي أخرجتنا من الجنّة» و «أنت موسى الذي اصطفاك الله». وتقول: أنت فلان الذي فعل كذا. وإنما جاز ذلك لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد، فهل يختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، ويتعيّن فيما عدا ذلك الغيبة، أو لا؟ قال أبو حيان: الصواب الأول. قال: وزاد بعض أصحابنا ذو، وذات الطائية، والألف واللام. وأجازه بعضهم في جميع الموصولات، قال: وهو وهمٌ منه. فإن تأخّر المخبر عنه وتقدّم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور، نحو: الذي قام أنا، والذي قام أنت، لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع.

وجوّز الكسائي عوده مطابقاً للمتكلّم والمخاطب كما لو تقدم، ووافقه أبو ذر الخُشَني. وإن قُصِد تشبيهه بالمخبر به تعيّنت الغيبة اتّفاقاً نحو: أنا في الشجاعة الذي قتل

---

(١) صدر بيت من الطويل من معلقة طرفة بن العبد، وعجزه:

خَشَـاشٌ كـرأس الحيّـة المتـوقّـدِ

وهو في ديوان طرفة (ص ٣٧)، والدرر (١/ ٢٨١)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٥٨)، ولسان العرب (١/ ٥٤٩ ـ ضرب، ٣/ ١٢٢ ـ جعد، ٦/ ٢٩٥ ـ خشش، ١١/ ١٧ ـ أصل).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إلـيَّ ولـم تعلـم بـذاك القصـائـرُ

وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٦٩)، والأشباه والنظائر (٥/ ١٨٠)، وإصلاح المنطق (ص ١٨٤، ٢٧٤)، وجمهرة اللغة (ص ٧٤٣)، والدرر (١/ ٢٨٢)، ولسان العرب (٤/ ٨٥ ـ بهتر، ٩٩ ـ قصر)، والمعاني الكبير (ص ٥٠٥). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٤١)، وشرح المفصل (٦/ ٣٧).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

مـن البـؤس والنُّعْمَـى لهـنّ نـدوبُ

وهو لعلقمة الفحل في ملحق ديوانه (ص ١١٨)، والدرر (١/ ٢٨٣).

مرحباً[١] وأنت في الشجاعة الذي قتل مرحباً، لأنّ المعنى على تقدير مِثْل. ولو صُرِّح بها تعيّنت الغيبة.

وأوجب قومٌ: الغيبةَ مطلقاً، وأوجبها قومٌ في السّعة. وعلى الجواز بشرطه إن وجد ضميرانِ جاز في أحدهما مراعاة اللفظ، وفي الآخر مراعاة المعنى.

قال:

٢٧١ ـ نحنُ الذين بايعوا مُحَمّدا على الجهادِ ما بَقِينا أبَدا[٢]

وقال:

٢٧٢ ـ أأنتَ الهِلَالِيُّ الذي كنتَ مَرّةً سمعنا به، والأرحبيُّ المعلّقُ[٣]

ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين إذا لم يُفْصل بينهما نحو: أنا الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم: وخرج. والبصريّون أطلقوا.

قال أبو حيان: والسّماع إنما ورد مع الفصل.

ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير: مَن، وما، وأل، وأيّ، وذو، وذات، وكم، وكأين، لأنّها في اللفظ مفردة مذكرة. فإن عُني بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضاً. والأحسن مراعاة اللفظ، لأنه الأكثر في كلام العرب. قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥] وقال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢].

وقال الفرزدق:

٢٧٣ ـ نَكُن مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبانِ[٤]

---

(١) الذي قتل مرحباً اليهوديّ هو سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٨٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٨٣)، ورصف المباني (ص ٢٦)، والمقرب (١/ ٦٣).
ويروى: «المهلبُ» و«الملقّبُ» مكان «المعلق». ولعلّ الرواية الصواب: «الملقبُ».

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تعالَ فإنْ عاهدتني لا تخونني

وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣٢٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٤٢)، والدرر (١/ ٢٨٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٨٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٣٦)، والكتاب (٢/ ٤١٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٠٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٦١). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٤٢٢)، وشرح الأشموني (١/ ٦٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢٩)، وشرح المفصل (٢/ ١٣٢، ٤/ ١٣)، والصاحبي في فقه =

وقال امرؤ القيس:

٢٧٤ ـ لِمَا نَسَجَتْها من جنوبٍ وشَمْألِ[1]

وإن عُضِدَ المعنى السابقُ، فالأولى مراعاته. قال تعالى: ﴿۞ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١] فَسَبْقُ (مِنكنّ) مُقَوٍّ لقوله تعالى: (وتَعْمَل) بالتاء.

ويجب مراعاة المعنى إن حصل بمراعاة اللفظ لَبسٌ أو قُبح. فالأول: أعط مَنْ سألَتْك، إذ لو قيل: من سألك لألبس. والثاني: نحو: مَنْ هي حمراءُ أَمَتُك، ومَنْ هي محسنةٌ أُمُّك. إذ لو قيل: من هو أحمر أَمَتُك، ومن هو محسنٌ أُمّك لكان في غاية القبح.

وسواء كانت الصفة مِمّا يَفْرِق بينه وبين مذكّره تاء التأنيث كمحسنة، أم لا، كحمراء. ووافق ابن السّرّاج على منع التذكير في الثاني، وأجازه في الأوّل لشبَهه بمُرْضِع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظٍ خالٍ من علامة، بخلاف أحمر، فإن إجراء مثله على المؤنث لم يقع. فإن حذف ضمير هي وقيل: مَنْ محسنٌ أُمّك سهل التذكير. وإذا اجتمع في من ونحوها ضمائر جاز في بعضها مراعاة اللفظ وفي بعضها مراعاة المعنى، والأحسن البداءة بالحَمْل على اللّفظ، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، ويجوز البداءةُ بالمعنى كقولك: من قامت وقعد. وشرط قومٌ لجوازه وقوعَ الفصل بين الجملتين نحو: مَنْ يقومون في غير شيءٍ وينظُر في أمرنا قومُك. وعُزِي للكوفيّين.

وإذا اعتُبر اللفْظُ ثم المعنى جاز العودُ إلى اعتبار اللفظ بِقِلّة، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا﴾ [لقمان: ٦، ٧] وقال: ﴿ومَنْ يُؤْمِنُ بالله ويَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنّاتٍ﴾ إلى قوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١].

(ص): ويغني عن الضمير ظاهرٌ خلافاً لقوم. وعن الجملة ظرف أو مجرور نُوِي معه فعلٌ وفاعل هو العائد ما لم يَرفَع مُلابِسَ ضمير، ويجب ذكره إن كان خاصّاً مطلقاً، خلافاً للكسائي.

= اللغة (ص ١٧٣)، ولسان العرب (١٣/ ٤١٩ ـ منن)، والمحتسب (١/ ٢١٩)، والمقتضب (٢/ ٢٩٥، ٣/ ٢٥٣).

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فتوضِحَ فالمقراة لم يَعْفُ رسمُها

وهو في ديوان امرىء القيس (ص ٨)، والأضداد (ص ٩٣)، وخزانة الأدب (١١/ ٦)، والدرر (١/ ٢٨٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٦٣، ٢/ ٧٤٣)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٧)، ومغني اللبيب (١/ ٣٣١)، والمنصف (٣/ ٢٥).

(ش): يغني عن الضمير العائد اسمٌ ظاهر. حُكِي: «أبو سعيدٍ الذي رَوَيْتُ عن الخُدْرِيّ» أي: عنه. وقال:

٢٧٥ ـ وأنتَ الذي في رحمة الله أطمعُ[1]

أي رحمتك. قال الفارسيّ: ومن الناس من لا يجيز هذا.

ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف، أو جار ومجرور منويٌّ معه استقر أو شبهه، وفاعلٌ هو العائد، ما لم يرفع ذلك المنوي ملابس الضمير، فيكون العائد الضميرَ الملابس للمرفوع نحو: جاء الذي عندك والذي في الدار، والذي عندك أخوه.

ثم هذا المنويّ واجب الإضمار ما لم يكن خاصّاً، فإنه يجب ذكره نحو: جاء الذي ضحك عندك، أو نام في الدار، فلا يجوز حذفه مطلقاً، سواء كان الظرف قريباً من زمن الإخبار أم لا.

وأجاز الكسائي حذف الخاص في القريب نحو: نَزَلْنا المنزلَ الذي أمسِ، أو الذي البارحة، أو الذي آنفاً، بخلاف نزلنا المنزل الذي يوم الخميس، أو الذي يوم الجمعة.

(ص): مسألة: يُمْنع تأخير موصول. وأجاز الكسائي تأخير كي عن معمول صلتها. والفرّاء: أن. وفصلُه ومتعلقّاتها بأجنبي غالباً، وبغيره في أل، والحرفيِّ غير ما. ومنه قسَم واعتراض خلافاً للفارسي، ونداءٌ خلافاً لابن مالك فيما ولي غير مخاطب. ولا يتبع ويُخْبرُ ويستثنى قبلَ تمامها. وقد يحذف صلة موصول أوّل اكتفاءً بالثاني اشتراكاً أو دَلالة.

والمختار وِفاقاً للكوفية جوازُ تقديم متعلّق الصلة. وثالثها إن كان أل المجرورة بِمنْ. وحذف ما عُلم من موصول إلاّ أل، وحرفي غير أن. وثالثها: إن عطف على مثله. وصلة لغير أل ولحرفيّ معمولُها باقٍ.

(ش): الموصول والصلة، حرفياً كان أو اسميّاً، كجزء اسم، فأشبه شيءٍ بهما الاسم المركّب تركيب مَزْج، ومن ثمّ وجب لهما أحكام:

أحدُها: تقديم الموصول، وتأخير الصلة، فلا يجوز عكسه.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فيا ربّ ليلى أنت في كل موطنٍ

وهو للمجنون في الدرر (١/ ٢٨٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٥٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٩٧)، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٦٧)، وشرح التصريح (١/ ١٤٠)، ومغني اللبيب (١/ ٢١٠).

وإذا امتنع تقديمُ الصلة امتنع تقديمُ معمولِها أيضاً. وأجاز الكسائي تقديم معمول صِلة كي عليها، نحو: جاء زيدٌ العلمَ كي يتعلم. وأجاز الفرّاء تقديمَ معمولِ صِلة أنْ عليها، نحو: أعجبني العسلَ أن تشرب.

الثاني: امتناعُ الفصل بينه وبين الصلة، أو بين متعلّقات الصلة بأجنَبِيٍّ، إلاّ ما شَذّ من قوله:

٢٧٦ ـ وأبْغَضُ مَن وضعتُ إليّ فيه لسانِي معشَرٌ عنهم أَذُودُ[١]

فص بإلَيَّ، وهو أجنبيٌّ، بين الصّلة ومعمولها، ومحلّه بعد لساني.

ويجوز الفصل بغير أجنبيٍّ كمعمول الصِّلة نحو: جاء الذي زيداً ضرب. ومنه جملة القسم كقوله:

٢٧٧ ـ ذاكَ الذي وأبيكَ يعرف مالكاً[٢]

وجملة الاعتراض كقوله:

٢٧٨ ـ ماذَا، ولا عَيْب فِي المقدور، رُمْت أمَا[٣]

وجملة الحال كقوله:

٢٧٩ ـ إن الذي، وهو مُثْرٍ، لا يجود حَرٍ بفاقةٍ تعتريه بعد إثْرَاءِ[٤]

وجملة النداء بعد الخطاب كقوله:

٢٨٠ ـ وأنت الذي، يا سعد، أُبْت بمشهدٍ[٥]

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٨٦)، وحاشية يسّ على شرح التصريح (١/ ١٢٨).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

والحقُّ يدفعُ تُرَّهاتِ الباطلِ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٥٨٠)، والدرر (١/ ٢٨٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨١٧). وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٣٦)، ولسان العرب (١٣/ ٤٨٠ ـ تره)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٩١)، والمقرب (١/ ٦٢).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

يكفيك بالنجح أم خُسْرٌ وتضليلُ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٨٧).

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٨٨).

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كريمٍ وأثوابِ السيادةِ والحمدِ

وهو لحسان بن ثابت في الدرر (١/ ٢٨٩).

قال ابن مالك: فإن لم يكن مخاطَبٌ عدّ الفصلُ أجنبيّاً، ولم يجز إلاّ في ضرورة، كقوله:

٢٨١ ـ نَكُنْ مِثْلَ مَن يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ(١)

أما أل، فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال، لا بأجنبيٍّ، ولا بغيره لأنّها كجزء من صلتها، وكذا الموصول الحرفي، لأن امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاج الاسم بصلته، لأن اسميّته منتفية بدونها. ويستثنى (ما) فيجوز فصلُها نحو: عجبت مما زيداً تضرب، لأنها غير عاملة بخلاف أنْ، وأنَّ، وكي. وتفرَّعَ على امتناع الفصل بين الموصول وصلته أنه قبل تمام الصلة لا يُتْبع بتابعٍ من نعت، أو عطف بيان، أو نسق أو تأكيد، أو بدل، ولا يخبر عنه، ولا يستثنى منه، فلا يقال: الذي محسنٌ أكرم زَيداً، ولا جاء الذي إلا زيداً أساء. نعم قد تَرِدُ صلةٌ بعد موصولين أو أكثر، فيكتفى بها إمّا مشتركاً فيها، كقوله:

٢٨٢ ـ صِلِ الّذي والّتي مَتّا بآصِرَةٍ(٢)

أو دلالة على الحذف من الأول كقوله:

٢٨٣ ـ وعند الذي واللات عُدْنَك إحْنَةٌ(٣)

مسائل: وبقي في المتن مسائل:

الأولى: في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلّق بالصلّة على الموصول اسمياً أو حَرْفِيّاً مذاهب:

أحدها: المنع مطلقاً، وعليه البصريّون.

والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه الكوفيون. وهو اختياري، للتوسّع فيهما.

والثالث: الجواز مع أل إذا جرّت بمن نحو: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]. ﴿إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١] ﴿وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾

---

(١) تقدم برقم (٢٧٣).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وإنْ نأتْ عن مدى مرماهما الرحمُ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٩٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

عليكَ فلا يَغْرُرْكَ كيدُ العوائدِ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٩٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٢٥).

[الأنبياء: ٥٦]. والمنع في غير أل مطلقاً، فيها إذا لم تجرّ بمن، وعليه ابن مالك. ويدل للجواز في غير أل قوله:

٢٨٤ ـ لا تَظْلِمُوا مِسْوراً فإنّه لكُمُ من الذين وَفَوْا في السّر والعَلَنِ[1]

وقوله:

٢٨٥ ـ وأعرِضُ مِنْهُمْ عمّن هَجَاني[2]

وقوله:

٢٨٦ ـ كان جَزائي بالعصا أن أُجْلَدا[3]

وفي غير أل مجرورة بمن قوله:

٢٨٧ ـ فإنك مِمّا أَحْدَثَتْ بالمجرِّبِ[4]

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٩١).
والأصل في قوله: «لكم من الذين وفوا»: فإنه من الذين وفوا لكم. وهذا التقديم نادر.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:
وأهجو من هجاني من سِوَاهُمْ
وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٩٢).
والأصل: وأعرض عمن هجاني منهم، فقدّم المجرور المتعلق بالصلة عليها. وقال الدماميني: التقدير: عمن هجاني منهم عمن هجاني، والمذكور مؤكد للمحذوف. وقيل: التقدير: عن هاجيّ منهم، إذ تقدير اسم فاعل أسهل من حذف موصول مع صلته.

(٣) وقبله:
ربّيْتُه حتى إذا تَمَعْدَدا
والرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٢٨١)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢)، والدرر (١/ ٢٩٢، ٢/ ٥٠)، والمحتسب (٢/ ٣١٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ١٤٢)، والدرر (٤/ ٥٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٣٦)، وشرح المفصل (٩/ ١٥١)، واللامات (ص ٥٩)، والمنصف (١/ ١٢٩).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:
فإن تَنْأَ عنها حقبةً لا تُلاقِها
وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٦)، والدرر (١/ ٢٩٣، ٢/ ١٢٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٢)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٠٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٢٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٢٥)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩٧)، وجواهر الأدب (ص ٥٤)، ورصف المباني (ص ٢٥٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٣). =

وقوله:

٢٨٨ ـ ولا في بيوت الحيِّ بالمتولِّجِ[1]

والمانعون مطلقاً قدّروا في الآيات والأبيات متعلقاً من جنس المذكور.

الثانية: في جواز حذف الموصول إذا علم مذاهب:

أحدها: الجواز في الاسمي غير أل دون الحرفي غير أن. وعليه الكوفيون والبغداديون والأخفش، وابن مالك. واحتجوا بالسّماع، قال:

٢٨٩ ـ فمن يَهْجُو رسولَ الله منكمْ ويمدحُهُ ويَنْصُره سَواءُ[2]

وقال:

٢٩٠ ـ فوالله ما نِلْتُم وما نيلَ مِنكُمُ بمعتدل وَفْقٍ ولا مُتَقَارِبِ[3]

أي ومن يمدحه، وما الذي نلتم. وقال تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، أي والّذي أنزل إليكم، لأن المُنْزَلَ إلينا ليس المُنْزل إليهم، وقال: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ﴾ [الروم: ٢٤] أي أن يريكم، وقالوا: «تَسْمَعَ بالمُعَيْدِي خيرٌ من أن تراه»، أي أن تسمع، وبالقياس على المضاف إذا علم.

والثاني: المنع مطلقاً وعليه البصريون، وأوّلوا الآيات، وحملوا الأبيات على الضرورة.

= وفي البيت شاهد آخر، وهو زيادة الباء الجارّة في خبر «إنّ» على أن «المجرِّب» اسم فاعل، ومنهم من رواه «المجرَّب» على أنه اسم مكان من التجربة، وعلى هذه الرواية تكون الباء حرف جرّ أصليّ، وهي مع مجرورها متعلّقة بمحذوف خبر «إنّ»؛ كأنه قد قال: فإنك كائن بمكان التجربة.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فَتًى ليس بالراضي بأدنى معيشةٍ

وهو للشماخ في ديوانه (ص ٨٢)، والدرر (١/ ٢٩٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٧٥٢)، والعقد الفريد (٣/ ١٩).

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٧٦)، وتذكرة النحاة (ص ٧٠)، والدرر (١/ ٢٩٦)، ومغني اللبيب (ص ٦٢٥)، والمقتضب (٢/ ١٣٧). وبلا نسبة في شرح الأشموني (ص ٨٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعبدالله بن رواحة في الدرر (١/ ٢٩٦، ٤/ ٢٤٣). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (ص ٩٣١)، ومغني اللبيب (ص ٦٣٨).

والثالث: الجواز إنْ عُطِف على مثله كالآيةِ والبيت الأول، والمنع إن لم يعطف عليه كالبيت الثاني.

الثالث: في جواز حذف الصّلة إذا عُلِمت قولان: أحدهما الجواز في الاسميّ غير أل، كقوله:

٢٩١ - نحـــن الأُلَـــى فـــاجمـــع جمـــو عـــك، ثـــم وجِّههـــم إلَيْنـــا[١]

أي الألى عرفت عدَم مبالاتهم بأعدائهم. وقوله:

٢٩٢ - وعَـزَّ علينـا أن يُصـابـا وعَـزَّ مـا[٢]

أي: وعزما أصيبا به. وفي الحرْفيّ إن بقي معمول الصلة كقوله: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، أي لأن كنت، فحذف كان وهي صلة أن، ومعمولها باق. وكذا قولهم: «كل شيء مَهَهٌ ما النِّساءَ وَذِكْرَهُن»[٣] أي ما عَدا النساءَ ووصفها.

(ص): ولا يحذف عائد أل. وثالثها: يجوز بقبح لدليل، وفوقَه إن تعدّى وصفُها لاثنين أو ثلاثة. ورابعها يقلّ في متعدّي واحدٍ ويحسن في غيره. وخامسُها لضرورة. ومحلّه عند الأخفش نصب، والمازنيّ جر. والفراء يجوزان. وسيبويه يقاس بالظاهر.

(ش): في حذف العائد من صلة أل نحو: الضّاربها زيدٌ هند أقوالٌ: أحدها: المنع مطلقاً، وعليه الجمهور. واختلف في محلّه: أمنصوب هو أم مجرور؟ فذهب الأخفش: إلى أنه منصوب، والمازني إلى أنه مجرور، والفراء إلى جواز الأمرين، وسيبويه إلى اعتباره بالظاهر، فحيث جاز في الظاهر النصب والجر نحو: جاء الضّاربا زيداً أو زيدٍ جاز في الضمير نحو: الضارباهما غلامُك الزيدان. وحيث وجب في الظاهر النصب نحو: جاء الضارب زيداً وجب في الضمير، نحو: الضاربُه زيد غلامك.

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٤٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٨٩)، والدرر (١/ ٢٩٧)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٥٨)، ولسان العرب (١٥/ ٤٣٧ - أولى وألاء)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٩٠). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/ ٥٤٢)، وشرح الأشموني (١/ ٧٤، ٨٢)، وشرح التصريح (١/ ١٤٢)، ومغني اللبيب (١/ ٨٦).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أصيـــب بـــه فَـــرْعـــا سُليـــم كـــلاهمـــا

وهو للخنساء في ديوانها (ص ٨٠ - نشر لويس شيخو، بيروت، ١٨٩٥ م)، والدرر (١/ ٢٩٧).

(٣) المهه: اليسير الحسن. و «النساء» نصب على الاستثناء، أي ما خلا النساء وذكرهن؛ أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حُرَمه فيمتعض. انظر اللسان (مهه) والقاموس (ما).

والثاني: الجواز مطلقاً كقوله:

٢٩٣ ـ ما المُسْتَفِزُّ الهوى محمودَ عاقِبَةٍ[1]

أي المستفزه.

والثالث: إن لم يدلّ عليه دليل لم يجز. لا تقول: جاءني الضارب زيدٌ، لأنّه لا يُدرى هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد؟ ولا هل هو مذكر أو مؤنث؟. وإن دلّ عليه دليل كان حذفُه قبيحاً نحو: جاءني الرجل الضّاربه زيد، وهو على قُبْحه في اسم الفاعل المأخوذ من متعد إلى ثلاثة أحسن منه في المتعدي إلى اثنين، وفي المتعدّي إلى اثنين أحسن منه في المتعدّي إلى واحد.

قال أبو حيّان: وما عَلّلَ به قُبْحَهُ من الإلباس يلزمه في جاءني من ضربتُ، ولم يقل أحد بقُبْحه.

والرابع: إن كان الوصف الواقعُ في صلتها مأخوذ من متعدٍّ إلى واحد، فالإثبات فصيح، والحذف قليل، نحو: الضاربه زيد، والضارب زيد. وإن كان من متعدٍّ إلى اثنين أو ثلاثة حسُن الحذف، لأجل الطول، والحذف من المتعدّي لثلاثة أحسن منه فيما لاثنين نحو: جاءني الظانه زيد منطلقاً، والمعطيه زيد درهماً والمُعلمه بكر عمراً منطلقاً، وإن شئت: الظان، والمعطي، والمعْلم.

والخامس: أنه خاصٌّ بالضرورة.

(ص): ويحذف غيرُه إن كان بعضَ معمول الصلة مطلقاً، وإلاّ فإن كان متّصلاً منصوباً بفعل، قال أبو حيان: تامٌّ [أو ناقص][2]، أو وصف، أو مجروراً بوصفٍ ناصب، وضعّفه ابن عصفور. وقال الكسائي: أو غير وصف، أو حرفٍ جُرّ بمثله معنًى وَمتعلّقاً الموصولُ، أو موصوفٌ به. قال ابن مالك: أو تعيّن أو كان معه مثلُه، وأباه أبو حيان. أو مبتدأ ليس بعد نفي أو حصرٍ، أو معطوفاً، أو معطوفاً عليه، خلافاً للفراء في الأخيرة. ولا خبره جملة ولا ظرفاً. وشرطَ البصريّةُ طولَ الصّلة غالباً إلاّ في أيّ.

(ش): عائد الصلة غير الألف واللام إن كان بعض معمول الصلّة جاز حذفه مطلقاً

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولو أُتيح له صَفْوٌ بلا كَدَرِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٧١)، وتخليص الشواهد (ص ١٦١)، والدرر (١/٢٩٨)، وشرح الأشموني (١/٧٩)، وشرح التصريح (١/١٤٦)، والمقاصد النحوية (١/٤٤٧).

(٢) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل؛ واستدركناه مما سيأتي في الشرح.

كحذف المعمول نحو: أين الرجل الذي قلت؟ تريد، قلت: إنه يأتي، أو نحوه. وإن لم يكن فإمّا أن يكون منفصلاً أو متّصلاً. فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه نحو: جاء الذي إياه أكرمت، أو ما أكرمت إلاّ إياه. وإن كان متّصلاً، فله أحوال: أحدها: أن يكون منصوباً، فإن نصب بفعل أو وصفٍ جاز حذفه نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، أي بعثه.

٢٩٤ ـ ما الله مُوليك فَضْلٌ فَاحْمَدَنهُ بِهِ[1]

أي: موليكه. أو بغيرهما لم يجز نحو: جاء الذي إنه فاضل أو كأنه قمر. وألحق به أبو حيّان المنصوب بالفعل الناقص نحو: جاء الذي كُنته زيد. قال ابن قاسم[2]، وفيه نظر، وقال ابن عقيل: [يمتنع الحذف إذا كان منصوباً متصلاً بفعل ناقص نحو: جاء الذي كأنه منطلق، فلا يجوز حذف الهاء][3].

الثاني: أن يكون مجروراً فيجوز حذفه في صور:

إحداها: أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديراً نحو: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]. أي قاضيه.

وزعم ابن عصفور أن حذفه ضعيف جداً، وردّه أبو حيان بوروده في القرآن، وبأنه منصوب في المعنى. ولا خلاف أن حذف المنصوب قوي، فكذلك ما في معناه. فإن جر بإضافة صفة غير ناصبة نحو: جاء الذي أنا ضاربُه أمس، أو غير صفة نحو: جاء الذي وجهه حسن لم يجز حذفه. وأجازه الكسائي لقوله:

٢٩٥ ـ أعُوذ بالله وآياتِه ... من باب مَنْ يُغْلَق من خارج[4]

أي يغلق بابه[5].

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فما لدى غيره نفعٌ ولا ضَرَرُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٦٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٦١)، وشرح الأشموني (١/ ٧٩)، وشرح التصريح (١/ ١٤٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٩٠)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٤٧).

(٢) وهو ابن أم قاسم. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٣) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل، واستدركناه من شرح ابن عقيل (١/ ٨٢ ـ طبع عيسى البابي الحلبي).

(٤) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٩٨).

(٥) هذا على مذهب الكسائي. ومنع ذلك الجمهور. وتأوّل بعضهم هذا البيت على أن التقدير: من يغلق بابه، فحذف «باب» وأقام الضمير مقامه فصار ضميراً مرفوعاً فاستتر في الفعل.

ثانيها: أن يُجَرّ بحرفٍ جُرَّ الموصول أو الموصوف بالموصول بمثله لفظاً ومعنى ومتعلّقاً نحو: مررت بالذي، أو بالرجل الذي مررت، أي به. ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أي منه. فإن جُرّا معاً بغير حرف نحو: جاء غلامُ الذي أنت غلامه، أو لم يُجرّ الموصول أصلاً نحو: جاء الذي مررت به، أو جر بحرف لا يماثل ما جُرّ به العائد في اللفظ كحللت في الذي حللتَ به، أو مَاثَله لفظاً لا معنًى، كمررت بالذي مررت به على زيد، أو لفظاً ومعنى لا متعلّقاً كمررت بالذي فرحت به، لم يجز الحذف في الصور كلها.

وجوّز ابن مالك الحذف إذا تعيّن الحرف وإن لم يوجد الشرط نحو: الذي سرت يوم الجمعة أي فيه، والذي رطل بدرهم لحم، أي منه، فحسّن الحذف تعين المحذوف كما حسّنه في الخبر، والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة. قال: ويمكن أن يكون منه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] أي به. وقال أبو حيّان: لم يذكر أحدٌ ذلك في الصلة، وإنما ذكره في الخبر، ولا ينبغي أن يقاس عليه، ولا أن يُذهب إليه إلا بسماع ثابت عن العرب.

وجوَّزَ ابن مالك أيضاً الحذف إذا جُرّ بمثل الحرف عائدٌ على الموصول بعد الصّلة، وهو معنى قولي: أو كان معه مثله كقوله:

٢٩٦ ـ ولَوَ انَّ ما عالجتُ لِينَ فؤاده ... فقسا اسْتُلِينَ به للان الجَنْدلُ[1]

وأباه أبو حيان، وقال: إن البيت ضرورة، فقولي: وأباه أبو حيان عائد إلى جميع قول ابن مالك.

الحال الثالث: أن يكون مرفوعاً فإن كان فاعلاً، أو نائباً عنه، أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ، لم يجز حذفه نحو: جاءني اللذان قاما أو ضربا، وجاء الذي الفاضل هو، أو إن الفاضل هو. وإن كان مبتدأ جاز بشروط:

أحدها: ألا يكون بعد حرف نفي، نحو: جاءني الذي ما هو قائم.

الثاني: ألا يكون بعد أداة حصر نحو: جاءني الذي ما في الدار إلا هو، أو الذي إنما في الدار هو.

الثالث: ألا يكون معطوفاً على غيره نحو: جاءني الذي زيد، وهو منطلقان.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٦٧)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٩)، والزهرة (١/ ١٨٢). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٠٨).

وكان في الأصل: «فؤادها» مكان «فؤاده»، وما أثبتناه هو الصواب، فإن الضمير في «فؤاده» للعاذل كما صرّح البغدادي في خزانة الأدب.

الرابع: ألا يكون معطوفاً عليه غيره نحو: جاءني الذي هو وزيد فاضلان. وخالف الفراء في هذا الشرط، فأجاز حذفه. وردّ بأنه لم يسمع، وبأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً.

الخامس: ألا يكون خبره جملة، ولا ظرفاً ولا مجروراً، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ﴾ [الماعون: ٦]. وقولك: جاءني الذي هو في الدار، لأنه لو حذف لم يُدْرَ أحذف من الكلام شيءٌ أم لا، لأن ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن يكون صلة.

السادس: أن تطول الصّلة. شرط ذلك البصريون، ولم يشرطه الكوفيون، فأجازوا الحذفَ من قولك: جاء الذي هو فاضل، لوروده في قراءة: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بالرفع، أي هو أحسن، وقوله:

٢٩٧ ـ من يُعْنَ بالحمد لم ينطق بما سَفَهٌ[١]

أي بما هو سفه، والبصريون جعلوا ذلك نادراً.

ومحل الخلاف في غير أيّ. أما أيّ فلا يشترط فيها الطّول اتفاقاً، لأنها مفتقرة إلى الصّلة وإلى الإضافة، فكانت أطول، فحسُن معها تخفيف اللفظ.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] أي هو إلَه.

(ص): وتبنى حينئذ على الضم عند سيبويه، وغلّطه الزجاج. والمختار وفاقاً للكوفية والخليل ويونس إعرابُها. فإن حذف مضافُها أعربَتْ على الصواب كما لو ذُكِر، أو العائد. وقيل: تبنى مع الظرف مطلقاً. وتُصرَف مع التاء، وعن أبي عمرو: لا. وقيل: هو فيما إذا سمي.

(ش): لأي الموصولة أربعة أحوال:

أحدها: أن يذكر مضافها وعائدُها، نحو: جاءني أيُّهم هو قائم.

والثاني: أن يحذَف مضافها ويذكَر عائدها، نحو: اضربْ أيّاً هو قائم. وهي معربةٌ في هذين الحالين بإجماع.

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولـم يَحِـدْ عـن سبيـل المجـد والكـرمِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٦٨)، وتخليص الشواهد (ص ١٦٠)، والدرر (١/ ٣٠٠)، وشرح الأشموني (١/ ٧٨)، وشرح التصريح (١/ ١٤٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٤٦).

الثالث: أن تضاف ويحذف عائدها، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٦٩]، وقول الشاعر:

٢٩٨ ـ فسلِّــم علـــى أيُّهــم أفضَــلُ[1]

وهي في هذه الحاة مبنيّةٌ على الضم[2] عند سيبويه والجمهور، لشدّة افتقارها إلى ذلك المحذوف. وهذا يستلزم بناءها في الحالة الرابعة. وقيل: لا؛ لأن قياسها البناء وإعرابها مخالفٌ له. فلما نقص من صلتها التي هي موضِّحةٌ ومبيِّنةٌ لها، رجعت إلى ما عليه أخواتها، وبنيت على الضم تشبيهاً بقبل وبعد، لأنّه حذفَ من كُلٍّ ما يُبَيِّنُه. وذهب الكوفيون، والخليل، ويونس، إلى إعرابها حينئذ، وأوّلوا الآية على الحكاية، أو التعليق. على أنّ فيها قراءةً بالنصب.

وقال ابن مالك: إعرابها حينئذ قويٌّ، لأنها في الشرط والاستفهام تُعرب قولاً واحداً، فكذا في الموصولة.

الرابع: أن تقطع عن الإضافة ويحذف العائد، نحو: اضرب أيّاً قائم، وهي في هذه الحالة معربة. قال ابن مالكٰ: بلا خلاف. وقد ذهب بعض النحويين إلى بنائها هنا قياساً على الحال الثالث. نقله أبو حيّان والرضي، فلذا أشرت إلى الخلاف بقولي: على الصواب.

وإذا أنثت أي بالتاء عند حذف ما تضاف إليه لم تمنع الصرف، إذ ليس فيها إلا التأنيث. وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف، لأن التعريف بالإضافة المنويّة شبيه بالتعريف بالعلمية، ولذلك منع من الصرف (جُمَع) المؤكّد به. وفرق ابن مالك بأنَّ شبه (جُمَع) بالعلم أشد من شبه (أية)، لأن جُمَع لا يستعمل مع ما يضاف إليه بخلاف أية. وقيل: الخلاف إنما هو فيما هو إذا سميت امرأة بأيّة في الدار، فالأخفش يصرف أية،

---

(١) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

إذا مــــا لقيــــتَ بنــــي مــــالــــكٍ

وهو لغسان بن وعلة في الدرر (١/ ٢٧٢)، وشرح التصريح (١/ ١٣٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٣٦). وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني (١/ ٢٣٦). ولغسان في الإنصاف (١/ ٧١٥)، ولغسان أو لرجل من غسان في خزانة الأدب (٦/ ٦١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٥٠)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٨)، وجواهر الأدب (ص ٢١٠)، ورصف المباني (ص ١٩٧)، وشرح الأشموني (١/ ٧٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٧)، وشرح المفصل (٣/ ١٤٧، ٤/ ٢١، ٧/ ٨٧)، ولسان العرب (١٤/ ٥٩ ـ أيا)، ومغني اللبيب (١/ ٧٨).

(٢) ويروى: «أيِّهم» بالإعراب.

وأبو عمرو يمنعها للتأنيث والعلميّة، وما بعدها من الصلة كالصفة. وحجة الأخفش أن التسمية لما كانت بالمجموع صار التنوين بعض الاسم، لأنه وقع في الوسط.

(ص): ويجوز إتباع محذوفٍ نسقاً وبدلاً وتوكيداً، خلافاً لابن السّرّاج وكثيرٍ، وحالاً ولو مقدّمة، خلافاً لهشام.

(ش): إذا حذف العائد المنصوب بشرطه، ففي توكيده والنسق عليه نحو: جاءني الذي ضربت نفسَه، وجاءني الذي ضربتُ وعمراً، خلاف. فالأخفش والكسائي على الجواز. وابن السراج وأكثر أصحابه على المنع. واختُلف عن الفراء في ذلك.

واتّفقوا على مجيء الحال منه، إذا كانت مؤخرة عنه في التقدير، نحو: هذه التي عانقتُ مجرّدةً، أي عانقتها مجردة. فإن كانت مقدّمة في التقدير نحو: هذه التي مجردةً عانقت، فأجازها ثعلب، ومنعها هشام.

خــاتمـــة

(ص): (خاتمة): مَنْ للعالِم وشبهه، ولغيره شمولاً أو تفصيلاً، وقيل: مطلقاً. وما لغيره غالباً، ومبهمٍ أمره وصفاتِ عالَم. وقيل: وله مطلقاً، وقيل: بقرينة.

(ش): الأصل في (من) وقوعها على العاقل، ولا يقع على غير العاقل إلا في مواضع:

أحدها: أن ينزل منزلته نحو: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾ [الأحقاف: ٥]. عبّر عن الأصنام بـ «مَنْ» لتنزيلها منزلة العاقل حيث عَبدوها، وقوله:

٢٩٩ ـ أسِرْبَ القَطا هل من يُعِيرُ جناحَهُ[١]

نزَّل القطا منزلَة العاقل لخطابه وندائه.

الثاني والثالث: أن يقترن معه في شمول أو تفصيل، فالأول: نحو ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٤١]. والثاني: نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، لاقترانه بالعاقل فيما فُصِّل بِمَنْ في قوله: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ﴾ [النور: ٤٥].

وزعم قوم منهم قُطْرُب وقوع من على غير مَن يعقل دون اشتراط، أخذاً من ظاهر ما وَرد من ذلك.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لعلّي إلى من قد هويتُ أطيرُ

وهو لمجنون ليلى في ديوانه (ص ١٠٦). وللعباس بن الأحنف في ديوانه (ص ١٦٨)، وتخليص الشواهد (ص ١٤١). وللعباس أو للمجنون في الدرر (١/ ٣٠٠)، وشرح التصريح (١/ ١٣٣)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٣١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٤٧)، وشرح الأشموني (١/ ٦٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٠، ٨١).

والغالب في (ما) وقوعها على غير العاقل، وقد يقع للعاقل نادراً نحو: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس: ٥] الآيات. ﴿وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣]. وسمع: سبحان ما سَخَّرَكُنَّ لنا. ولورود هذا وأمثاله زعم قومٌ منهم ابن درستويه، وأبو عبيدة ومكّي[1]، وابن خروف، وقوعها على آحادِ من يعقل مطلقاً. وقال السّهيلي: لا يقع على أولي العلم إلاّ بقرينة. ويقع على صفاتِ من يعقل، نحو: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣] أي الطّيّب، وعلى المبهم أمره، كأن ترى شَبحاً تقدّر إنسانيته وعدم إنسانيته فتقول: أخْبرني مَا هُنَاكَ.

(ص): ويقعان شرطاً واستفهاماً، وأنكر الفرّاء نحو: من قائم، ونكرتين موصوفتين خلافاً لقوم. وشرط الكسائي لـ«مَنْ» وقوعها محلّ جائز تنكيرٍ. وبعضهم واجبِه. قال الفارسي: وتقع نكرة تامة. وتوصف بـ«ما» في قولٍ، لتعظيم، أو تحقير، أو تنويع. وخَلَتْ نكرة من صفةٍ في ما أفعله، ونِعِمَّا، وإني مما أنْ أفعل. وقيل: معرفة فيهما. وتزاد. قيل: ومَنْ.

(ش): تقع (من) و (ما) شرطيّتَيْن نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]. ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]. واستفهاميّتين نحو: ﴿مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [القصص: ٧١]. ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]. ونكرتين موصوفتين نحو: مررت بمنَ مُعْجبٍ لك. وبما مُعْجبٍ لك. قال:

٣٠٠ ـ ألا رُبَّ مــن تَغْتَشُّــهُ لــك نــاصِــحٍ ومـؤتمَـنٍ بـالغيـب غيـرِ أميـنِ[2]

وقال:

٣٠١ ـ ربّمــا تكــره النُّفــوسُ مــن الأمْـ ـــرِ لــه فَـرْجَـةٌ كحـلّ العِقَـال[3]

---

(١) لعلّه مكيّ بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي الأندلسي أبو محمد. مقرىء، مجوّد للقرآن، مفسّر، عالم بعلوم العربية. ولد سنة ٣٥٥ هـ، وقيل سنة ٣٥٤؛ وتوفي سنة ٤٣٧ هـ. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٢/ ١٥٧ ـ ١٥٩)، ومعجم الأدباء (١٩/ ١٦٧ ـ ١٧١)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٦)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٦٠، ٢٦١)، وهدية العارفين (٢/ ٤٧٠، ٤٧١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبدالله بن همام في حماسة البحتري (ص ١٧٥). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٥٢)، والدرر (١/ ٣٠١، ٤/ ١٣٢، ٢١٣)، والكتاب (٢/ ١٠٩)، ولسان العرب (٦/ ٣٢٣ ـ غشش).

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٥٠)، والأزهية (ص ٨٢، ٩٥)، وحماسة البحتري (ص ٢٢٣)، وخزانة الأدب (٦/ ١٠٨، ١١٣، ١٠/ ٩)، والدرر (١/ ٧٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣)، والكتاب (٢/ ١٠٩)، ولسان العرب (٢/ ٣٤٠ ـ فرج). وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار =

وأنكر قومٌ وقوعهما موصوفتين، لأنهما لا يستقلان بأنفسهما. وردّ بأن من الصفات ما يلزم الموصوف نحو: الجمّ الغفير، ويا أيُّها الرجل، و (مَنْ) و (ما) مِن هذا القبيل.

وزعم الكسائيُّ أن العرب لا تستعمل مَنْ نكرة موصوفة إلاّ في موضعٍ يختصّ بالنكرة كوقوعها بعد رُبَّ كقوله:

٣٠٢ ـ رُبَّ مَن أنْضَجْتُ غيظاً قَلْبَهُ[1]

وردَّ بقوله:

٣٠٣ ـ فكفى بنا فضلاً على مَنْ غَيْرِنا[2]

= ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني (٢/ ٧٠٧، ٧٠٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٨٤). وله أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب (٦/ ١١٥). ولعبيد في ديوانه (ص ١٢٨). وبلا نسبة في إنباه الرواة (٤/ ١٣٤)، وأساس البلاغة (ص ٣٢٧ ـ فرج)، والأشباه والنظائر (٣/ ١٨٦)، وأمالي المرتضى (١/ ٤٨٦)، والبيان والتبيين (٣/ ٢٦٠)، وجمهرة اللغة (ص ٤٦٣)، وجواهر الأدب (ص ٣٦٩)، وشرح الأشموني (١/ ٧٠)، وشرح شذور الذهب (ص ١٧١)، وشرح المفصل (٤/ ٣٥٢، ٨/ ٣٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٢٩٧)، والمقتضب (١/ ٤٢).

(١) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

قد تمنّى ليَ موتاً لم يُطَعْ

وهو لسويد بن أبي كاهل في الأغاني (١٣/ ٩٨)، وخزانة الأدب (٦/ ١٢٣ ـ ١٢٥)، والدرر (١/ ٣٠٢)، وشرح اختيارات المفضّل (ص ٩٠١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٤٠)، والشعر والشعراء (١/ ٤٢٨). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٧٠)، وشرح شذور الذهب (ص ١٧٠)، وشرح المفصل (٤/ ١١)، ومغني اللبيب (١/ ٣٢٨).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حُبُّ النبيّ محمدٍ إيّانا

وهو لكعب بن مالك في ديوانه (ص ٢٨٩)، وخزانة الأدب (٦/ ١٢٠، ١٢٣، ١٢٨) (وفيه أن البيت لكعب بن مالك ونُسب إلى حسان ولم يوجد في شعره، وكذلك نُسب لعبدالله بن رواحة الأنصاري ولبشير بن عبد الرحمن). والدرر (٣/ ٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٣٥). ولبشير بن عبد الرحمن في لسان العرب (١٣/ ٤١٩ ـ منن). ولحسان بن ثابت في الأزهية (ص ١٠١) وليس في ديوانه. ولكعب أو لحسان أو لعبدالله بن رواحة في الدرر (١/ ٣٠٢) وليس في ديوان عبدالله بن رواحة. ولكعب أو لحسان أو لبشير بن عبد الرحمن في شرح شواهد المغني (١/ ٣٣٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٨٦). وللأنصاري في الكتاب (٢/ ١٠٥)، ولسان العرب (١٥/ ٢٢٦ ـ كفى). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٢)، ورصف المباني (ص ١٤٩)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٣٥)، وشرح المفصل (٤/ ١٢)،

وقيل: يكفي الشرط.

وذكر الفارسي أن مَنْ تقع نكرة تامة بلا صلة ولا صفة، ولا تضمُّنُ شرطٍ ولا استفهام كقوله:

٣٠٤ ـ ونِعْمَ مَن هو في سِرٍّ وإعلانِ[1]

ولم يوافقه أحد على ذلك.

نعم تقع (ما) كذلك في ثلاثة مواضع:

أحدها: في التعجب، نحو: ما أحسن زيداً، على مذهب سيبويه.

الثاني: في باب نِعْم، نحو: غسلته غسلاً نِعمًا، ودققته دَقّاً نِعِمّا. على خلاف، فقد قيل: إنها هنا معرفة، أي نعم الغسل ونعم الدقّ، قاله ابن خروف.

الثالث: في قولهم: إنّي مما أن أفعل، أي إني من أمرٍ فِعْلِي. وقيل: إنها هنا معرفة أيضاً.

وذهب قوم منهم ابن السيِّد[2]، وابن عصفور إلى أن (ما) تقع صفة للتعظيم كقولهم:

= وشرح المفصل (٤/ ١٢)، ومجالس ثعلب (١/ ٣٣٠)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٠٩، ٣٢٨، ٣٢٩)، والمقرب (١/ ٢٠٣).

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فنِعْمَ مَزْكَأُ مَن ضاقت مذاهبُه

وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٠٩٨، ١٣٠٨)، وخزانة الأدب (٩/ ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤)، والدرر (١/ ٣٠٣، ٥/ ٢١٥)، وشرح الأشموني (١/ ٧٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٤١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٩٠)، ولسان العرب (١/ ٩١ ـ زكأ)، ومغني اللبيب (١/ ٣٢٩، ٤٣٥، ٤٣٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٨٧).

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيّد البطليوسي. أديب، نحوي، لغوي. ولد في مدينة بطليوس بالأندلس سنة ٤٤٤ هـ، وسكن بلنسية وتوفي بها سنة ٥٢١ هـ. من تصانيفه الكثيرة: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، المثلث في اللغة، شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري، شرح موطأ الإمام مالك، والإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٣٣٢)، والصلة لابن بشكوال (ص ٢٨٧)، وإنباه الرواة (٢/ ١٤١ ـ ١٤٣)، وشذرات الذهب (٤/ ٦٤، ٦٥)، وبغية الوعاة (ص ٢٨٨)، ومرآة الجنان (٣/ ٣٢٨)، وهدية العارفين (١/ ٤٥٤).

«لأمرٍ ما جَدَع قَصيرٌ أنْفَهُ». و:

٣٠٥ ـ لأمـر مـا يُسَـوَّدُ مَـنْ يَسُـودُ[١]

أي لأمر عظيم. ومنه: ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]. ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، أو التحقير نحو: أعطيت عطيّةً ما. أو التنويع نحو: ضربت ضرباً ما، أي نوعاً من الضرب، وفعلت فعلاً ما، أي نوعاً من الفعل. والمشهور أنها في جميع ذلك زائدة.

وأبطل ابن عصفور الزّيادة بأنها في الأوائل والأواخر تَقِلُّ، وبأنها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطي معنى التعظيم ونحوه.

وتقع (ما) زائدة نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، «مِمّا خطاياهم»[٢] «أما أنت منطلقاً».

وأجاز الكسائي زيادة (مَنْ) كقوله:

٣٠٦ ـ آلُ الـزّبيـر سَنـامُ المجـد قـد عَلِمَـتْ ذاك القبائلُ، والأثرون مَنْ عَدَدَا[٣]

أي: والأثرون عدداً.

والبصريون أنكروا ذلك، لأنها اسم، والأسماء لا تزاد، وأولوا البيت على أن (ما) فيه نكرة موصوفة أي مَنْ يُعَدُّ عَدَداً.

(ص): وتقع (أيّ) شرطاً، واستفهاماً، وصِفَة نكرةٍ، حَذْفُها نادر. وقيل: شائع. قال ابن مالك: وحالاً. والأخفش: ونكرة موصوفة.

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

عـزمـتُ علـى إقـامـة ذي صبـاحِ

وهو لأنس بن مدركة في الحيوان (٣/ ٨١)، وخزانة الأدب (٣/ ٨٧، ٨٩)، والدرر (١/ ٣١٢، ٣/ ٨٥)، وشرح المفصل (٣/ ١٢). ولأنس بن نهيك في لسان العرب (٢/ ٥٠٣ ـ صبح). ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٨٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢٥٨)، والجنى الداني (ص ٣٣٤، ٣٤٠)، والخزانة (٦/ ١١٩)، والخصائص (٣/ ٣٢)، والكتاب (١/ ٢٢٧)، والمقتضب (٤/ ٣٤٥)، والمقرب (١/ ١٥٠).

(٢) من الآية ٢٥ من سورة نوح. وهذه قراءة أبي عمرو؛ أما قراءة الجمهور فهي: ﴿مما خطيئاتهم﴾.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ١٠٣)، وخزانة الأدب (٦/ ١٢٨)، والدرر (١/ ٣٠٤)، وشرح شواهد المغني (ص ٧٤٢).

(ش): تقع أيّ شرطاً كقوله:

٣٠٧ ـ أيّ حينٍ تُلِمّ بي تَلْقَ ما شِئْـ ـتَ من الخير، فاتَّخِذني خَلِيلا[1]

واستفهامية نحو: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]. وصفة نكرة كقوله:

٣٠٨ ـ دعوت امْرَءًا أيَّ امرئٍ فأجابني[2]

فإن أضيف إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح بالوصف الذي اشْتُقّ منه الاسم الذي أضيف إليه. فإذا قلت: بفارسٍ أيّ فارس، فقد أثنيت عليه بالفروسية خاصة، أو إلى غير مشتق فهي للثناء عليه بكل صفةٍ يمكن أن يثنى بها. فإذا قلت: سررت برجل أيّ رجل، فقد أثنيت عليه ثناءً كافياً بما في كل ما يمدح به الرجل. وإنما لم توصف بها المعرفة لأنها لو أضيفت إلى معرفة كانت بعضاً مما تضاف إليه، وذلك لا يتصور في الصفة. والغالب ذكر هذه النكرة. وقد تحذف كقوله:

٣٠٩ ـ إذا حارب الحجّاجُ أيّ منافق[3]

أيْ منافقاً، أيّ منافق. وهذا في غاية الندور، لأن المقصود بالوصف بـ«أيّ» التعظيم، والحذف منافٍ لذلك.

وذكر ابن مالك أن أيّا تقع حالاً كقوله:

٣١٠ ـ فللّه عينا حَبْترٍ أيّما فتى[4]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٣٠٥).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وكنتُ وإيّاه ملاذاً وموئلا

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٣٠٥).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

علاهُ بسيفٍ كلّما هُزّ يقطعُ

وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٤١٧)، والدرر (١/ ٣٠٧).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فأومأتُ إيماءً خفيًّا لحبترٍ

وهو للراعي النميري في ديوانه (ص ٣)، وتذكرة النحاة (ص ٦١٧)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٧٠، ٣٧١)، والدرر (١/ ٣٠٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٤٢)، والكتاب (٢/ ١٨٠)، ولسان العرب (١/ ٢٤٦ ـ ثوب، ٤/ ١٦٢ ـ حبتر، ١٤/ ٥٩ ـ أيا)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٢٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٧٨، ٢/ ٣١٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٩١).

قال أبو حيان: ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالاً، وأنشدوا البيت برفع «أيّما» على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: أي فتى هو.

وأجاز الأخفش وقوعها نكرة موصوفة قياساً على (من) و (ما)، نحو: مررت بأيّ كريم. والجمهور منعوا ذلك، لأنه لم يُسمَعْ.



الكتاب الأول

في العمد

- المبتدأ والخبر
- نواسخ الابتداء
  - «كان» وأخواتها
  - أفعال المقاربة
  - «إنّ» وأخواتها
  - «ظنّ» وأخواتها
- الفاعل
- نائب الفاعل



الكتاب الأول
في العمد

(ص): **الكتاب الأول: في العُمَد. وهي المرفوعات والمنصوب بالنواسخ.**

(ش): العمدة: عبارةٌ عمّا لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلاّ بدليل يقوم مقام اللفظ به. وجُعِلَ إعرابه الرفع كما تقدّم في أنواع الإعراب.

وأُلحق منها بالفَضَلات في النصب خبر كان، وكاد، واسم إنّ، ولا، وجُزْءا ظَنّ، فإنها عُمَد لأنها في الأصل المبتدأ والخبر، وَنُصِبَتْ.

المبتـــدأ والخبـــر

(ص): **المبتدأ: اختلف هل هو أصل أو الفاعل؟ والمختار ـ وفاقاً للرّضـيّ[1] ـ كُلٌّ أَصْلٌ.**

(ش): اختلف في أصل المرفوعات، فقيل: المبتدأ، والفاعل فرعٌ عنه، وعُزِيَ إلى سيبويه. وَوَجْهُهُ أنه مبدوءٌ به في الكلام. وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ، وإنْ تأخّر. والفاعل تزول فاعليّته إذا تقدم. وأنه عامِلٌ معمولٌ. والفاعل معمولٌ لا غيرُ.

وقيل: الفاعل أصلٌ، والمبتدأ فرعٌ عنه. وعُزِي للخليل. ووجهه: أن عامله لفظـيّ، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنويّ، فإنه إنما رُفِعَ للفَرْق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك. والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني.

وقيل: كلاهما أصلان. وليس أحدُهما بمَحْمُولٍ على الآخر ولا فرع عنه. واختاره

---

(١) هو رضي الدين الحسن بن محمد الصغاني. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

الرّضيّ. ونقله عن الأخفش وابن السّراج. قال: وكذلك التمييز، والحال والمستثنى أصول في النصب كالمفعول، وليست بمحمولة عليه، كما هو مذهب النحاة. انتهى.

قال أبو حيّان: وهذا الخلاف لا يُجْدي فائدة.

(ص): قالوا: وهو المجرّد من عامل لفظيّ غير زائد ونحوِه، مُخْبَراً عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل ولو ضميراً ـ خلافاً للكوفيّة ـ كافٍ. وشرطه: تقدّم نفي ولو بـ «غير» أو استفهام. وثالثها: يجوز دونه بقبح.

ومنعه أبو حيان في غير «ما» و «الهمزة». وهو قائم مقام الفعل، ومن ثَمّ لا خبر له خلافاً لزاعمٍ أنه محذوف أو تاليه.

ولا يُصَغّر ولا يوصف، ولا يُعَرّف، ولا يُثَنّى، ولا يجمع إلاّ على لغة: «أكلوني البراغيث» خلافاً لابن حَوْطِ الله[1]. فإن طابقهما فخبر مقدّم. أو مفرداً. أو مكسّراً. أو ما استوى مفرده وغيره جاز.

ودخل بقولنا: «غير زائد» نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ﴾ [فاطر: ٣]. قالوا: و «بِحَسْبِكَ دِرْهم». والمختار ـ وفاقاً لشيخنا الكافِيَجيّ[2] ـ أنه خبر.

«وبنحوه»: رُبَّ رَجُلٍ عالِمٍ أفادنا.

(ش): حدّ النحاة المبتدأ بأنّه: الاسم المجرّد من عامل لفظيّ غير المزيد ونحوه مخبَراً عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل كافٍ.

فقولنا: المجرّد من عامل لفظيّ أخرج: الفاعِلَ ونائِبَه، ومدخولَ النواسخ، والخبرَ. وقيّد العامل باللفظي بناءً على رأيهم أنّ عامل المبتدأ معنويّ وهو: الابتداء.

وقولنا: غير المزيد، يدخل فيه المجرور بحرف زائد نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، و «بِحَسْبِك درهمٌ»، فخالِقٌ، وحَسْبُك مبتدآن، لأن العامل الداخل عليهما كَلا عامل لزيادته.

وقولنا: «ونحوه»، يدخل نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ أفادنا، فرجل مبتدأ، ولا أثر لرُبَّ، لأنها في حكم الزائد، إذْ لا تتعلّق بشيء.

---

(١) هو عبد الله بن سليمان بن داود بن حوط الله الأنصاري الحارثي الأندلسي الأُندي. محدث، حافظ، مقرىء، منشىء، خطيب، شاعر، نحوي. ولد بأندة سنة ٥٤٩ هـ. وتصدر للقراءات والعربية، وأدّب أولاد المنصور بمراكش، وولي قضاء إشبيلية وقرطبة، وتوفي بغرناطة سنة ٦١٢ هـ. من آثاره: كتاب في تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي لم يتمه. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٢٨٣)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٨٣)، وشذرات الذهب (٥/ ٥٠).

(٢) تقدم التعريف بالكافيجي. انظر الفهارس العامة.

وهذا الحدّ غير مَرْضِيٍّ عندي لأمرين:

أحدهما: أنّ عامل المبتدأ عندي الخبر ـ كما سيأتي ـ اختياري له. وهو لفظيّ.

والآخر: أنه شامل للفعل المضارع المجرّد من ناصب وجازم، فلذَا توركْتُ[1] بقولي: «قالوا». وما قالوه في «بحسبك درهم» غير مرضِيٍّ أيضاً، فإن شيخنا الكافِيَجيّ، اختار أنّ: «بحسبِك درهمٌ» خبر مقدم، وأن المبتدأ «درهم» نظراً للمعنى، لأنه مَحَطّ الفائدة، إذْ القصد الإخبار عن «درهم» بأنه كافيه. وما قاله شيخُنا هو الصّواب.

ثم المبتدأ قسمان: قسمٌ له خبر. وقسمٌ له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر، وهو الوصف، سواء كان اسم فَاعل، أو اسم مفعول، أو صفةً مُشَبَّهة، أو منسوباً.

وشرطه أن يكون سابقاً، فليس منه نحو: أخواكَ خارجٌ أبوهما، لعدم سَبْقِه.

وشرطُ مرفوعِه: أن يكون منفصلاً سواء كان ظاهراً أم ضميراً نحو: أقائم أنتما.

ومنع الكوفيون الضمير، فلا يجيزون إلاّ «أقائمان أنتما» بالمطابقَة بجَعل الضمير مبتدأ مؤخّراً. قالوا: لأن الوصف إذا رفع الفاعل السّاد مسدّ الخبر جرى مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير. وَرُدَّ بالسماع

قـــال:

٣١١ ـ خَليلـــيَّ مـــا وافٍ بعهـــدِيَ أنْتُمـــا   إذَا لم تكونا لي عَلى مَن أُقَاطِعُ[2]

وَشَرْطه أيضاً: أن يكون كافياً. أي مغنياً عن الخبر ليخرج نحو: «أَقَائمٌ أبواه زيد»، فإن الفاعلَ فيه غير مغن، إذ لا يَحسن السّكوت عليه، فزيد فيه مبتدأ، وقائم خبر مقدّم.

وشرْطه أيضاً: تقدّم نفي أو استفهام بأيٍّ أَدواتِهما، كـ«ما»، و«لا»، و«إنْ»، و«غير»، نحو: «غيرُ قائمِ الزّيدان».

ومنه قولـــه:

٣١٢ ـ غيـــرُ مـــأســـوفٍ علـــى زَمَـــنٍ   يَنْقَضِـــي بـــالهـــمِّ والحَزَنِ[3]

---

(١) توركت: تأخرت.

(٢) البيت من الطويل، وقائله مجهول. وهو في أوضح المسالك (١/ ١٨٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٨١)، والدرر (٢/ ٥)، وشرح الأشموني (١/ ٨٩)، وشرح التصريح (١/ ١٥٧)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٣٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٩٨)، وشرح قطر الندى (ص ١٢١)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٥٦)، والمقاصد النحوية (١/ ٥١٦).

(٣) البيت من المديد، وهو لأبي نواس في الدرر (٢/ ٦)، وأمالي ابن الحاجب (ص ٦٣٧)، وخزانة الأدب (١/ ٣٤٥)، ومغني اللبيب (١/ ١٥١، ٢/ ٦٧٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٩٤، =

وكالهمزة، وهل، وما، ومَن، ومتى، وأين، وكيف، وكم، وأيّان. هكذا زعم ابن مالك قياساً على سماع «ما»، والهمزة. وقَصَرَهُ أبو حيان عليهما، إذْ لم يُسْمع سواهما. ولمْ يشرط الكوفيون والأخفش الاعتماد عليهما بناءً على رأيهم الآتي: في عمله غير معتمد.

وشرطه ابن مالك استحساناً لا وجوباً فأجازه دونه بقُبْح. وجعل منه قوله:

٣١٣ ـ خَبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً[١]

وأجيب بأن «خبيرٌ» خبرٌ مقدّم، ولم يطابق، لأن باب «فعيل» لا يلزم فيه المطابقةُ. ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل، لشدّة شَبَهِه به، ولأجل ذلك مُنِع ما يُمْنَعُ منه الفعل، فلا يُخْبر عنه ولا يُصَغّر، فلا يقال: أَضُوَيْرِبٌ الزّيدان. ولا يوصَف. فلا يقال: أضارِبٌ عاقلٌ الزّيدان. ولا يعرّف بأل، فلا يقال: القائم أخواك. ولا يُثَنّى ولا يُجْمع، فلا يقال: أقائمان أخواك، وأقائمون إخوتك، على أن «أخواك»، و «إخوتُك» فاعل إلاّ على لغة: «أكلوني البراغيث»، كما لا يقبل الفعل شيئاً من ذلك.

وزعم بعضهم: أنّ خبر هذا الوصف محذوف. ورُدّ بأنه لا حاجة إليه لتمام الكلام بدونه.

وزعم آخر: أنه الذي يليه. وزعم ابن حَوْط الله: أنه يجوز تثنيته، وجمعه. واستدلّ بحديث: «أوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ»[٢]. وأجيب بأنه على لغة: أكلوني البراغيث، أو على التقديم والتأخير. وعلى الأول: لو ثُنّي وجُمِع جُعِل خبراً مقدّماً، والمرفوع مبتدأ مؤخر.

ويجوز ذلك مع ما تقدم في الإفراد نحو: أقائم زيد. وفي جمع التكسير نحو: أقيام الرّجالُ. وفيما استوى فيه المفرد وغيره نحو: أَجُنُبٌ[٣] الزّيدان.

= ٥/٢٨٩، ٦/١١٣، ٧/٢٥)، وتذكرة النحاة (ص ١٧١، ٣٦٦، ٤٠٥)، وخزانة الأدب (٩/٥٤٧)، وشرح الأشموني (١/٨٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٠١)، والمقاصد النحوية (١/٥١٣).

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

مقالةَ لَهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرّتِ

وهو لرجل من الطائيين في تخليص الشواهد (ص ١٨٢)، وشرح التصريح (١/٥٧)، والمقاصد النحوية (١/٥١٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٩١)، والدرر (٢/٧)، وشرح الأشموني (١/٩٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٠٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٥٧)، وشرح قطر الندى (ص ٢٧٢).

(٢) جزء من حديث طويل عن عائشة رضي الله عنها، رواه البخاري في بدء الوحي باب ٣ (حديث ٣) ورواه أيضاً بالأرقام (٣٣٩٢ و ٤٩٥٣ و ٤٩٥٥ و ٤٩٥٦ و ٤٩٥٧ و ٦٩٨٢). ورواه مسلم في الإيمان (حديث ٢٥٢).

(٣) جنب: يستوي فيه المفرد والجمع والمذكر والمؤنث. وربما قيل في جمعه: أجناب وجنبون.

(ص): ورافع المبتدأ، قال الجمهور: الابتداء، وهو جَعْلُه أوّلاً ليُخْبَرَ عنه. وقيل: تجرُّده، والخبر المبتدأ. وقيل: الابتداء. وقيل: هما. والمختار ـ وفاقاً للكوفيّة وابن جنّـيّ وأبـي حيّان ـ ترافعا. وقيل: إن لم يكن في الخبر ذكر، وإلا فبه.

(ش): في رافع المبتدأ والخبر أقوال:

فالجمهور وسيبويه على أنّ رافع المبتدأ معنويّ، وهو الابتداء، لأنه بُنِـيَ عليه، ورافع لخبر المبتدأ، لأنه مَبْنِـيّ عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء.

وضُعِّف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو: القائم أبوه ضاحك، فلو كان رافعاً للخبر لأدّى إلى إعمال واحدٍ رفعين، ولا نظير له.

وأجيب بأن ذلك إنما يُحْذَر إذا اتّحدت الجِهَة، وهي هنا مختلفةٌ. وبأنه قد يكون جامداً أو ضميراً، وهما لا يعملان.

وأجيب بأن ذلك إنما يؤثّر فيما يعمل بطريق الشّبه بالفعل، وعملُ المبتدأ ليس به، بل بطريق الأَصالة.

وقيل: العامل في الخبر هو الابتداء أيضاً، لأنه طالب لهما، فعمل فيهما. وعليه الأخفش وابن السّراج، والرُّمّانـي[1].

وَرُدَّ بأن أقوى العوامل، وهو الفعل، لا يعمل رفعين، فالمعنويّ أَوْلى.

وقيل: العامل فيه الابتداء والمبتدأ معاً. وعلى هذا، هل العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ؟ قولان. ونظير الثاني تَقَوِّي الفعل بواو المصاحبة في المفعول مَعَهُ، وبإلاّ في المستثنى، وتقوّي المضاف بمعنى: اللام أو مِن.

وذهب الكوفيون: إلى أنهما ترافعا، فالمبتدأ رَفَع الخبَر، والخبَرُ رَفع المبتدأ، لأنّ كُلاًّ منها طالبٌ الآخر، ومحتاج له، وبه صار عُمْدَةً.

وضُعِّف بأنه يلزم عليه أن تكون رُتْبَةُ كلٍّ منهما التقديم، لأنَّ أصل كل عامل أن يتقدّم

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرمّاني، ويعرف بالإخشيدي وبالوراق، واشتهر بالرمّاني. أديب، نحوي، لغوي، متكلم، فقيه، أصولي، مفسر، فلكي، منطقي. أصله من سرّ من رأى، وولد ببغداد سنة ٢٩٦ هـ. وأخذ عن ابن السرّاج وابن دريد والزجاج؛ وتوفي ببغداد في ١١ جمادى الأولى سنة ٣٨٤ هـ. من تصانيفه الكثيرة: الجامع الكبير في التفسير، المبتدأ في النحو، معاني الحروف، الاشتقاق، وشرح الصفات. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (١٤/ ٧٣ ـ ٧٨)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٨٢ ـ ١٨٣)، ونزهة الألبا (ص ٣٨٩ ـ ٣٩٢)، وميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٥)، والنجوم الزاهرة (٤/ ١٦٨)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦)، وشذرات الذهب (٣/ ١٠٩)، وبغية الوعاة (ص ٣٤٤)، ومرآة الجنان (٢/ ٤٢٠، ٤٢١)، وهدية العارفين (١/ ٦٨٣) وغيرها.

على معموله. وأجيب بمنع ذلك بدليل أدوات الشرط، فإنها عاملة في أفعالها الجزم، وأفعالُها عاملة فيها النصب نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الإسراء: ١١٠]. ولو سلّم قلنا: كلٌّ منهما متقدّم على صاحبه من وجهٍ متأخرٌ عنه من وجهٍ آخر، فلا دَوْر لاختلاف الجهة.

أمّا تقدّم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه، وفرعاً له. وأمّا تقدّم الخبر فلأنه مَحطُّ الفائدة، وَهُوَ المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه. والغرض وإنْ كان متأخراً في الوجود، فهو متقدّم في القَصْد. وهذا المذهب اختاره ابن جنّيّ وأبو حيّان. وهو المختار عندي.

وللكوفيين قول آخر: أن المبتدأ مرفوع بالذّكر الذي في الخبر نحو: زيد ضربته، لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير. فإذا لم يكن ثَمّ ذكر نحو: القائم زيدٌ ترافعا.

وعلى قول الجمهور: اختلف في الابتداء، فالأصحّ أنه جُعِل الاسمُ أوّلاً ليخبر عنه. وقيل: تجرّده من العوامل اللفظية، أي كونه مُعَرًّى عنها.

(ص): والخبر مفرد جامد، ولا ضمير فيه خلافاً لزاعمه. ومُشتَقّ يتحمّله إن لم يرفع ظاهراً، ولا يحمل غير واحد. وقيل: اثنين إن قدّر خلف موصوف. وثلاثة إن كان بأل. وفي نحو: حُلْوٌ حامِضٌ. قيل: يقدّر فيهما. وقيل: الأول. وقيل: الثاني. وقيل في المعنى، لا في واحد.

ويستتر إن جرى على ما هو له. وقيل: يبرز فاعلاً أو تأكيداً وإلاّ بَرَزَ. وقال الكوفيّة وابن مالك: ما لم يؤمن لَبْسٌ. وحكمه حالاً ونعتاً كالخبر، والفعل كهو. وقال أبو حيّان: إذا خيف لبس كُرِّر الظّاهر.

(ش): الخبر ثلاثة أقسام: مفردٌ، وجملةٌ، وشِبْهُهَا، وهو: الظرف والمجرور.

فالمفرد: ما للعوامل تسلُّطٌ على لفظه مضافاً كان أو غيره. وهو قسمان: جامدٌ، ومشتقّ. والمشتقّ: ما دلّ على مُتّصف مَصُوغاً من مصدر كضارب ومضروب، وحسن وأحْسَن منه. والجامد بخلافه. فالجامد: لا يتحمل ضميراً نحو: زيد أسدٌ، لا بمعنى شجاع.

وزعم الكسائي: أنه يتحمّله. ونَسَبَهُ صاحب (البسيط) وغيره إلى الكوفيين، والرّماني. قال ابن مالك وغيره: وهو دعوى لا دليل عليها.

قال أبو حيان: وقد رُدّ بأنه لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكّداً. فيقال: «هذا أخوك هو وزيد» كما تقول: «زيد قائم هو وعمرو». والمشتقّ يتحمّله إن لم يرفع ظاهراً نحو: «زيد قائم» بخلاف ما إذا رفعه لفظاً نحو: «الزيدان قائم أبوهما»، أو محلاًّ نحو: «زيد

ممرورٌ به». ولا يتحمّل غير ضمير واحد.

وقيل: إن قدّر خَلَفاً من موصوف استتر فيه ضميران: أحدهما للمبتدأ، والآخر: للموصوف الذي صار خَلَفاً منه.

فإن كان صلة لأل نحو: زيد القائم، ففيه ثلاثة ضمائر: للمبتدأ، وللموصوف الذي صار خَلَفاً منه، ولأل. فإذا أكّد قيل فيه: زيد القائم نفسُه نفسُه نفسُه.

ولو تعدد الخبر المشتقّ، والجميع في المعنى واحد نحو: هذا حُلْوٌ حامضٌ ففيه أقوال. قال الفارسِيّ: ليس فيه إلاّ ضمير واحد يحمله الثاني، لأن الأول تنزّل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر إنما هو بتمامهما.

وقال بعضهم: يقدّر في الأول، لأنه الخبر في الحقيقة، والثاني كالصّفة له، والتّقدير: «هذا حلوٌ فيه حُمُوضة».

وقال أبو حيّان: الذي أختاره: أن كُلاًّ منهما يحمل ضميراً لاشتقاقهما. ولا يلزم أن يكون كلٌّ واحدٍ منهما خبراً على حياله، لأن المقصود جمع الطّعميْن. والمعنى: أن فيه حلاوة وحُموضةً.

وقال صاحب (البديع)[1]: الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام. كأنك قلت: هذا مُـزٌّ، لأنه لا يجوز خُلُوّ الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتقّ، ولا انفراد أحدِهما به، لأنه ليس أولى من الآخر، ولا أن يكون فيهما ضميرٌ واحدٌ، لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد، ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير: «كُلُّهُ حُلْوٌ كُلّه حامض»، وليس هذا الغرض منه. قال أبو حيان: وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما نحو: «هذا البستان حُلْوٌ حامِضٌ رُمّانُهُ». فإن قلنا: لا يتحمل الأول ضميراً، تعيّنَ أن يكون الرّمان مرفوعاً بالثاني. وإن قلنا: يتحمّل، كان من باب التنازع. ولِتَعَارُضِ أدِلّة الأقوال سكتُّ عن التّرجيح.

قال ابن جنـيّ: راجعت أبا علـيّ[2] نَيفاً وعشرين سنة في هذه المسألة حتى تبيّنَتْ لـي.

ثم إن جرى المشتق على من هو له استتر الضمير، قال ابن مالك: بإجماع، لعدم الحاجة إلى إبرازه نحو: زيد هند ضاربته أي هي.

---

(١) «البديع في النحو» لابن الأثير، ولمحمد بن مسعود الغزي، ولأبـي الحسن الربعي. انظر الفهارس العامة.

(٢) أبو علي الفارسي، تقدّم التعريف به.

قال أبو حيّان: وليس كما ادّعاه من الإجماع، ففي (الإفصاح)[1]: أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول: زيد عمرو ضاربه هو فيكون جارياً على من هو له، وترفع الضمير به، أو تجعله توكيداً. وإن جرى على غير من هو له وجب إبرازه سواء خِيف اللّبس نحو: زيد عمرو ضاربه هو، أم أُمِن نحو: زيد هند ضاربها هو. هذا مذهب البصريين.

وجوّز الكوفيّون الاستتار في حال الأمن. وتبعهم ابن مالك. واستدل بما حكاه الفرّاء عن العرب، «كُلّ ذِي عَيْنٍ ناظرةٌ إليك» أي هي، وبقوله:

٣١٤ ـ قَوْمِي ذُرَى المَجْدِ بانُوها وقد عَلِمَتْ[2]

أي بانوها هُمْ، وبقراءة ابن أبي عَبْلَةَ[3]: ﴿إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرِ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، بجرّ «غير»، أي: أنتم، وبقراءة: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، أيْ هم[4]. وتكلّف البصريون تأويل ذلك وأمثاله.

وحُكْم المشتق إذا وقع حالاً أو نعتاً كحُكْمه إذا وقع خبراً في تحمّل الضمير، واستتاره وإبرازه، وفاقاً، وخلافاً. قال أبو حيّان: إلاّ في مسألة واحدة، وهي: «مررت برجل حسنٍ أبواهُ جَمِيلَيْن»، «فجميلين» صفة جارية على رجل، وليست له، بل للأبوين. ولم يبرز الضمير فيهما بأن يقال: جميلين هما. وسوّغ ذلك كونه عائداً على الأبوين المضافين إلى ضميره، فصار كأنه قال: مررت برجل حسنٍ أبواه، جميلٍ أبواه.

والفعل كالمشتقّ فيما ذكر أيضاً نحو: زيد عَمْرٌو يَضْرِبُه هو، وزيد هند يضربها، أو يضربها هو على الخلاف. وجوّز أبو حيان في حالة اللَّبْس أن يكرّر الفاعل الظاهر ليزول[5]، فيقال: زيدٌ عمرو يضربه زيدٌ، إيقاعاً للظاهر موقع المضمر. ورُدّ بأنه ضعيف في غير موضع التفخيم.

(ص): وجملة اسميّة أو فعليّة، ولو صدِّرت بحرف. وشرط معموله. وخالف الكوفيّة

---

(١) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط؛ وعجزه:

بكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطانُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٩٦)، وتخليص الشواهد (ص ١٨٦)، والدرر (٢/ ٩)، وشرح الأشموني (١/ ٩٣)، وشرح التصريح (١/ ١٦٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٠٩).

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أبي عبلة العقيلي الشامي المقدسي. من بقايا التابعين. ولد بعد الستين. روى عن جماعة من الصحابة منهم أنس بن مالك وواثلة بن الأسقع وأبو أمامة الباهلي وغيرهم. توفي سنة ١٥٢ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٢٣ ـ ٣٢٥).

(٤) أي: خاضعين هم.

(٥) أي اللّبس.

في المصدَّرة بإنّ. وقومٌ في التَّنفيس، ومعمول الفعل. وثعلب في القَسَمِيّة. وابن الأنباري[1] في الطلبيّة. وتاليها يقدّر القول. وقال شيخنا الكافيَجيّ: إن اعتبر ثُبوتُه فالثّالث، أو مجرّد الارتباطِ فالأوّل. لا ندائية. وذات «لكن»، وبل، وحتى، بإجماع.

(ش): الجملة ما تضمَّن جزأين، لعوامل الأسماء تَسَلُّطٌ على لفظهما، أو لَفْظِ أحدِهما. فالأوّل: الاسميّة نحو: زيد أبوه منطلق. والثاني: الفِعليّة نحو: زيد قام أبوه. أمّا نحو: إنْ زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحقِّقين. ويندرج في الاسميّة: المُصَدَّرة بحرف عامل نحو: زيد ما أبوه قائماً. وزيد إنّه قائم. ومنع الكوفيون وقوع المصدَّرة بإن المكسورة، وما عملت فيه خبراً لمبتدأ.

ويندرج فيها أيضاً الجملة المصدّرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو: زيدٌ مَن يُكْرِمْه أُكْرِمْهُ.

ويندرج في الفعليّة المُصَدَّرةُ بحرف شرط، أو باسم شرطٍ معمولٍ لفعله نحو: زيد إن يقم أقم معه، وزيد أيّهم يضرب اضربه، والمصدّرةُ بمعمول فعلها نحو: زيدٌ عمراً ضَرَب أو يَضْرِب، أو بحرف تنفيس. وخالف في الأخيرتين بعض المتأخرين.

والقَسَمِيّة منعها ثعلب. ورُدّ بالسّماع قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدۡخِلَنَّهُمۡ﴾ [العنكبوت: ٩].

والطّلبية. ومنعها ابن الأنباري، لأنها لا تتحمّل الصدق والكذب. والخبر حقّه ذلك. ورُدّ بأن المفرد يقع خبراً إجماعاً، ولا يحتمل ذلك، وبالسّماع قال:

٣١٥ ـ قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كيف يَسْلو صَالِياً نَارَ لَوْعَةٍ وغَرَامِ[2]

وقال ابن السّرّاج: إذا وقعت خبراً، فالقول قبلها مقدّر، فنحو: زيد اضربه على تقدير: أقول لك: اضربه. وذلك المقدّر هو الخبر، والمَذْكُورُ معمولُهُ.

قال شيخنا العلاّمة الكافِيَجيّ رحمه الله: ولا يسوغ الإخبار بجملة ندائية نحو: زيد يا أخاه، ولا مصدّرة: بـ «لكن»، أو بل، أو حتى. بالإجماع في كلّ ذلك.

(ص): ويجب فيها إن لم تكُنْهُ[3] معنًى ضميرٌ عائدٌ إليه مطابق. ولا تحذف مطلقاً عند

---

(١) هناك نحويّان عُرفا بهذا الاسم؛ الأول هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين ابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ. والثاني هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن الأنبارى المتوفى سنة ٣٢٨ هـ.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لرجل من طيّىء في الدرر (٢/ ١١). وبلا نسبة في حاشية يس (١/ ١٦٠).

(٣) أي إن لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا بدّ لها من ضمير عائد على المبتدأ، كما سيبينه في الشرح.

الجمهور إلا في نحو: السّمْن مَنَوان بدرهم، أو شذوذ. وقيل: يجوز حذف مبتدأ. وثالثها: ومنصوب بفعل تام متصرّف بِقِلَّةٍ. ورابعها: بكثرة. وخامسها: إن كان المبتدأ استفهاماً، أو كِلاَ، أو كُلاًّ. وسادسها: إن كان صدراً أو لا يتعرّف. وسابعها: إن اقتضى عموماً. وثامنها: إن نصب بجامد. وتاسعها: وصِفةٍ. وعاشرها: ومجرور أصله النّصب. والمختار إن دلّ دليل ولم يؤد إلى رُجْحانِ عَمَلٍ آخر جاز مطلقاً وإلاّ فلا.

(ش): الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط نحو: «أفضلُ ما قلتهُ أنا والنّبيّون من قبلي لا إله إلاّ الله»[1]. وإلاّ فلا بُدّ لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به.

وشرطه: أن يكون مطابقاً له نحو: زيد قام غلامه. وهل يجوز حذفه؟ فيه أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور: أنه لا يجوز سواء كان مرفوعاً مبتدأ، أو فاعلاً. أو منصوباً بفعل متصرف، أو جامدٍ أو ناقصٍ، أو وصفٍ أو حَرْفٍ أو مجرورٍ إلاّ في صورة واحدة، وهي أن يُجَرّ بحرف، ولا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل آخر نحو: «السّمن مَنَوان بدرهم» أي: منوان منه. بخلاف ما إذا أدّى نحو: الرغيف أكلت. تريد: منه. أو جُرّ بإضافة، سواء كان أصله النصب نحو: زيد أنا ضاربه، أم لم يكن نحو: زيد قام غلامه.

وقيل: يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ. وعليه صاحب (البسيط). قال: لأنه لا مانع منه نحو: زيد هو قائم. وقوله:

٣١٦ ـ ورُبَّ قَتْـلٍ عـارُ[2]

أي هو عار. ورُدّ بأنه لا يدرى أحذف شيء أم لا؟ لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبريّة.

---

(١) رواه مالك في الموطأ (كتاب القرآن، باب ما جاء في الدعاء، حديث رقم ٣٢) عن طلحة بن عبيد الله ابن كريز، أن رسول الله ﷺ قال: «أفضل الدعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنبيّون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له». ورواه أيضاً في الحج (باب جامع الحج، حديث ٢٤٦). ورواه الترمذي في كتاب الدعوات (باب ١٢٢) مرفوعاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه.

(٢) تمام البيت، وهو من الكامل:

إنْ يقتلـوك فـإنّ قَتْلَـكَ لـم يكـنْ عـاراً عليـكَ ورُبَّ قَتْـلٍ عـارُ

وهو لثابت قطنة في ديوانه (ص ٤٩)، والحماسة الشجرية (١/ ٣٣٠)، وخزانة الأدب (٩/ ٥٦٥، ٥٧٦، ٥٧٧)، والدرر (٢/ ١٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٨٩، ٣٩٣)، والشعر والشعراء (٢/ ٦٣٥). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٦٠)، وتخليص الشواهد (ص ١٦٠)، والجنى الداني (ص ٤٣٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٥، ٣٦٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٧٩)، وشرح التصريح (٢/ ١١٢)، ولسان العرب (١/ ٢٧، ١٣٤، ٢/ ٥٠٣)، والمقتضب (٣/ ٦٦)، والمعرب (١/ ٢٢٠).

وقيل: يجوز حذف المنصوب بفعل تام متصرّف بقلّة. وعليه ابن أبي الربيع كقراءة ابن عامر: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥] أي وعده. وقيل: يجوز ذلك بكثرة. وعليه هشام من الكوفيين نحو: زيد ضربت. وقيل: يختص ذلك بما إذا كان المبتدأ اسم استفهام. أو كِلاَ وكِلْتا، أو كُلاًّ. وعليه الفرّاء كالآية المذكورة. وكقوله:

٣١٧ ـ علـيَّ ذنباً كُلُّه لم أَصْنَعِ[1]

وقولـــه:

٣١٨ ـ كِلاَهُما أُجِيدُ مُسْتَرِيضَا[2]

وقولك: أيهم ضربت. ووَجْهُهُ: قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدّم المعمول، وكون «كُلّ»، و «كِلا» في معنى «ما» فنحو: كلّ الرجال، أو كِلاَ الرجلين ضربت في معنى: ما من الرجال، أو ما من الرجلين إلاّ مَن ضربت. و «ما» لها الصدر فأشبهت الموصول فساغ الحذف كعائده.

وقيل: يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحو: «كمْ» و «أيّ»، وفي كل اسم لا يتعرف نحو: «مَنْ»، و «ما».

وحكي هذا عن الفرّاء أيضاً. ووجهه: بأنه إذا لزمه الصدر كثر فيه الرّفع، وقلّ كونه مفعولاً به، فأجري على الأكثر من أحواله، بخلاف ما يتقدّم ويتأخّر.

وقيل: يجوز الحذف في «كُلّ»، وما أشبهها في اقتضاء العموم. حكي عن الفرّاء أيضاً

---

(١) الرجز لأبي النجم العجلي؛ وقبله:

قد أصبحت أمّ الخيار تدَّعي

وهو في تخليص الشواهد (ص ٢٨١)، وخزانة الأدب (١/ ٣٥٩، ٣/ ٢٠، ٦/ ٢٧٢، ٢٧٣)، والدرر (٢/ ١٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٤، ٤٤١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٤٤)، وشرح المفصل (٢/ ٣٠، ٦/ ٩٠)، والكتاب لسيبويه (١/ ٨٥، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦)، والمحتسب (١/ ٢١١)، ومعاهد التنصيص (١/ ١٤٧)، ومغني اللبيب (١/ ٢٠١)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٤)، والأغاني (١٠/ ١٧٦)، والخصائص (٢/ ٦١)، والمقتضب (٤/ ٢٥٢).

(٢) الرجز للأغلب العجلي في لسان العرب (٧/ ٢١٩ ـ مادة قرض)، ولحميد الأرقط في لسان العرب (٧/ ١٦٥ ـ مادة روض) وروايته فيه:

أرجزاً تريد أم قريضا ... كلاهما أُجيدُ مستريضا

وبلا نسبة في الدرر (٢/ ١٥)، وروايته فيه:

أرجزاً تريد أم قريضا ... أم هكذا بينهما تعريضا

كلاهما أُجيدُ مستريضا

ومجالس ثعلب (١/ ٧٢).

نحو: «رجل يدعو إلى خير أجيب، وأمر بخير أطيع».

وقيل: يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجّب نحو: أبوك ما أَحْسَنَ، أيْ أحسنه. وعليه الكسائي.

وقيل: يجوز حذف المنصوب بالوصف نحو: الدّرهم أنا معطيك.

وقيل: يجوز حذف المجرور إذا كان أصله النصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو: زيد أنا ضارب، أي ضاربه، بخلاف غيره.

والمختار من هذا كله الجواز بشرطين: أحدهما: وجود دليل يدلّ على المحذوف. الثاني: ألاّ يؤدي إلى رُجْحانِ عملٍ آخر بأن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه كما تقدّم في: «الرغيف أكلت منه»، و«كأيهم ضربت»، فإنه يؤدي إلى تسليط: «أكلت» و«ضربت» على نصب الاسم المقدّم، فمتى فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف.

وسواء في حالتـي الجواز والمنع المرفوع، والمنصوب، والمجرور.

وقال بعضهم: لا يجوز الحذف إلاّ بخمسة شروط: ألاّ يكون فاعلاً، ولا نائباً عنه، ولا مؤدّياً إلى لَبْس نحو: زيد ضربته في داره، ولا إلى إخلال نحو: زيد قام غلامه، لأنّ حذفه يُخِلّ بالتّعْريف الذي استفاده الغلام منه، ولا إلى التّهيئة والقطع، وهذه الخمسة ترجع إلى الشرطين اللذين اخترناهما.

(ص): ويغني عنه إشارة. وخصّه ابن الحاجّ بالبعيد، والمبتدأ موصول، أو موصوف، وتكراره بلفظه. وضعّفه سيبويه. وثالثها يختص بالضرورة. ورابعها بالتهويل. وعموم المبتدأ. وتوقّف ابن هشام.

وعطف جُمْلةٍ فيها ضميرُه بالفاء. قال ابن هشام: والواو. والمختار ـ وفاقاً للزّجاج ـ جواز نحو: زيد يقوم عمرو إن قام، وإن لم يعطف، لا تكراره بمعناه. ووجود ضمير عائد إليه بدلاً من بعض الجملة خلافاً للأخفش فيهما.

(ش): الأصل في الربط الضمير، ولهذا يُرْبَط به مذكوراً، ومحذوفاً ويغني عنه أشياء.

أحدها: الإشارة نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٦]. ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وخَصّه ابن الحاجّ[1] بكَوْن المبتدأ إمّا موصولاً، أو موصوفاً. والخبر إشارة للبعيد.

(١) هو أحمد بن محمد الأزدي المتوفى سنة ٦٤٧ هـ. وقد تقدم التعريف به.

فيمتنع نحو: زيد قام هذا، وزيد قام ذاك.

الثاني: تكرار المبتدأ بلفظه، نحو: زيد قام زيد. وأكثر ما يكون في مواضع التهويل والتفخيم نحو: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقّة: ١، ٢]، و: ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧].

وقيل: إنه يختص بذلك، ولا يجوز في غيره. وقيل: يختص بالضّرورة، ولا يجوز في غيرها. وقيل: يجوز في الاختيار بِضَعْفٍ، وعليه سيبويه.

الثالث: عموم يشمل المبتدأ نحو: زيد نعم الرجل، وقوله:

٣١٩ ـ فأمّا الصَّبر عنها فلا صَبْرا[1]

وتوقّف فيه الشيخ جمال الدين بن هشام، فقال في المغني: كذا قالوا. ويلزم أن يجيزوا: «زيد مات الناس»، و «عمرو كل الناس يموتون»، و «خالد لا رجل في الدار». قال: وأمّا المثال فيُخَرّج على أن أل فيه للعهد لا للجنس. والبيت الرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذْ المراد أنه لا صبر له عنها، لا أنّه لا صَبْرَ له عن شيء.

الرابع: عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بفاء السّبَبِيّة على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو:

٣٢٠ ـ وإنْسانُ عَيْنِي يَحْسُرُ الماءُ تارةً فيَبْدُو، وتاراتٍ يَجِمُّ فيَغْرَقُ[2]

---

(١) جزء من عجز بيت من الطويل؛ وتمامه:

ألا ليت شعري هل إلى أمّ معمرٍ سبيلٌ فأما الصبرُ عنها فلا صبرا

وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ١٣٤)، والأغاني (٢/ ٢٣٧، ٢٥١)، والحماسة البصرية (٢/ ١١١)، وخزانة الأدب (١/ ٤٥٢)، والدرر (٢/ ١٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٦٩، ٢٧١)، وشرح التصريح (١/ ١٦٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٦)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٢٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ٢٨)، وأوضح المسالك (١/ ١٩٩)، والكتاب (١/ ٣٨٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٠١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٤٦٠)، وخزانة الأدب (٢/ ١٩٢)، والدرر (٢/ ١٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٧٨، ٤/ ٤٤٩). ولكثير عزة في المحتسب (١/ ١٥٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٠٣، ٧/ ٢٥٧)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٦٢)، وتذكرة النحاة (ص ٦٦٨)، وشرح الأشموني (١/ ٩٢)، ومجالس ثعلب (ص ٦١٢)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٠١)، والمقرب (١/ ٨٣).

وفي البيت شاهد، وهو قوله: «يحسر الماء»، حيث حذف منه «أنْ» إذ أصله: «أن يحسر الماء» فلما حذف ارتفع الفعل. وإنما قدروا فيه «أن» محذوفة وأنّ تقديره: وإنسان عيني أن يحسر الماء تارة فيبدو؛ لأن قوله: «وإنسان عيني» مبتدأ، و «يحسر الماء تارة» جملة في موضع الخبر، ولا رابط فيه =

ففي يبدو ضمير عائد على «إنسان» «المبتدأ»، وهي معطوفة بالفاء على «يحسر الماء» الخبر.

الخامس: عطف الجملة المذكورة بالواو. وأجازه هشام وحْدَهُ، نحو: زيد قامت هند وأكرمها. ومنعه الجمهور، لأنّها إنما تكون للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز: هذان قائم وقاعد، دون هذان يقوم ويقعد.

السادس: شَرْطٌ يَشْتَمِلُ على ضميرٍ مدلول على جوابه بالخبر نحو: «زيد يقوم عمرو إن قام». أجازه الزجاج. وجزم به ابن هشام في المغني. وهو المختار.

السابع: تكرار المبتدأ بمعناه نحو: زيد جاءني أبو عبد الله، إذا كان كنيته، أجازه الأخفش مستدلاً بنحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

والجمهور منعوا ذلك، وقالوا: الرابط العموم. ووافق ابن عصفور الأخفش كما جاء ذلك في الموصول. حكي: «أبو سعيد الذي رويت عن الخُدْرِي»[1]. وتابعه الخضراوي، وحسّنه ابن جنِـيّ.

الثامن: وجودُ ضميرٍ عائدٍ على المبتدأ بدلاً من بعض الجملة المُخْبَر بها. أجازه الأخفش أيضاً نحو: «حُسْنُ الجاريةِ أَعجبتني هو»، فـ «أعجبتني» خبر «حُسْن»، ولا رابط فيها، فربط بالبدل الذي هو (هو) إذْ (هو) بدل من الضمير المؤنّث المستتر في: «أعجبتني» العائد على الجارية وهو عائد على الحُسن.

(ص): وظرف أو مجرور تام عامله كونٌ منويّ في الأصح. والتحقيق ـ وفاقاً لابن كيسان ـ أنه الخبر، والعامل في مرفوعه. والمختار ـ وفاقاً لابن مالك ـ تقديره اسم فاعل لتعيُّنه بعد «أَمَّا». ورجّح ابن الحاجب الفعل. وعليه: هو من قبيل الجملة. وعلى الأول المفرد. وقيل: قسم برأسه مُطْلقاً. وجوّز الكوفية الناقص، ويتحمّل كمشتق. ومنعه الفراء إن تقدم ويؤكّد ضميره. وعمله يأتي.

(ش): إذا وقع الظرف، أو الجار والمجرور خبراً فشرطه: أن يكون تامّاً، نحو: «زيد

= لهذه الجملة بالمبتدأ، فلما عدم الرابط ذهب من ذهب إلى أن أصلها جملة شرطية لأنه لا يشترط في الشرط إذا وقع خبراً أن يكون الرابط في جملة الشرط، بل قد يكون في جملة الجزاء، نحو: «زيد إنْ تقم هند يغضب». وقال أبو حيان: ولا ضرورة إلى تكلف إضمار أداة الشرط لأن في الروابط ما تقع الجملة خالية عن الرابط فيعطف عليها بالفاء وحدها من بين سائر حروف العطف جملة فيها رابط فيُكتفى به لانتظام الجملتين. انظر: المقاصد النحوية (٤/ ٤٤٩).

(١) المراد: رويت عنه.

أمامك»، و «زيد في الدار». بخلاف الناقص، وهو: ما لا يُفْهم بمجرَّدِ ذِكْرِه وذِكْر مَعْمُوله ما يتعلّق به نحو: «زيد بك»، أو «فيك»، أو «عنك»، أي واثق بك، وراغب فيك، ومُعْرِضٌ عنك، فلا يقع خبراً، إذ لا فائدة فيه. ثم هنا مسائل:

الأولى: اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً. فالأصحّ أنه: كوْنٌ مقدَّر. وقيل: المبتدأ. وعليه ابن خَروف. ونسبه ابن أبـي العافية إلى سيبويه. وأنه عمل فيه النصب لا الرفع، لأنه ليس الأوّل في المعنى. وَرُدَّ بأنه مخالف للمشهور من غير دليل، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث. وقيل: بالمخالفة. وعليه الكوفيون. وإذا قلت: «زيد أخوك»، فالأخ هو «زيد»، أو «زيد خلفك»، فالخلف ليس بزيد، فمخالفته له عملت النصب.

ورُدّ بأن المخالفة معنًى لا يختصّ بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن يكون عامله، لأن العامل اللفظي شرطه: أن يكون مختصاً، فالمعنويّ الأضعف أوْلى.

وعلى الأول: يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل، فالتقدير في: زيد عندك، أو في الدار: «زيد كائن»، أو «مستقر»، أو «كان»، أو «استقر».

واختلف في الأوْلى منهما. فرجّح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل، لأن الأصل في الخبر الإفراد، والتصريح به في قوله:

٣٢١ ـ فأنْتَ لدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائنُ[1]

ولتعيّنه في بعض المواضع، وهو ما لا يصلح فيه خبراً الفعل نحو: أمّا عندك فزيد، وخَرَجْتُ فإذا عندك زيد، لأن «أمّا» و «إذا» الفجائية لا يليهما فعل.

ورجّح ابن الحاجب تبعاً للزمخشري والفارسِـيّ تقدير الفعل، لأنه الأصل في العمل، ولِتَعَيُّنِهِ في الصّلة. وأجيب بالفرق، فإنه في الصّلة واقعٌ موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد. ثم إن قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد. وإن قدّرت الفعل كان من قبيل الجملة، فلا يخرج الخبر عن القسمين. وقيل: هو قِسْمٌ برأسه مطلقاً، وعليه ابن السّرّاج.

الثانية: ذهب ابن كيسان: إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأن تَسْمِيَة الظرف خبراً مجاز، وتابعه ابن مالك. هذا هو التحقيق.

---

(١) عجز بيت من الطويل؛ وصدره:

لك العزُّ إنْ مولاك عَزَّ وإنْ يَهُنْ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٨، ٥/ ٣١٣)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٧)، وشرح ابن عقيل (ص ١١١)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٤٦)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٤٤).

وذهب الفارسيّ وابن جنيّ: إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة، وأن العامل صار نَسْياً مَنْسِيّاً.

وأجمعوا: أن القولين جاريان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدّر؟ وفي تحَمّله الضمير، هل هو فيه حقيقة أو في المقدّر؟ والأكثرون في المسائل الثلاث على أنّ الحكم للظرف حقيقة.

الثالثة: البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتقّ سواء تقدم أم تأخر. وقال الفرّاء: لا ضمير فيه إلاّ إذا تأخر، فإن تقدّم فلا، وإلاّ جاز أن يؤكّد، ويعطف عليه ويبدل منه، كما يفعل ذلك مع التأخير. ومن تأكيده متأخّراً قوله:

٣٢٢ ـ فإنّ فؤادي عِنْدَكِ ـ الدَّهْرَ ـ أَجْمَعُ[1]

وسيأتي عمل الظرف والمجرور في الكتاب الرابع.

(ص): ولا يُخْبر بزمان عن عيْن. وقيل: يجوز إن كان فيه معنى الشرط. والمختار ـ وفاقاً لابن مالك ـ إن أفاد. ويخبر عن معنًى. فإن وقع في بعضه قلّ رفعه أو كُلّه، أو أكثره، وهو نكرة كثُر. ويجوز نصبه وجرّه بـ«في» خلافاً للكوفيّة فيهما. أو معرفة جاز باتّفاق.

(ش): والمشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبارُ به عن اسم عَيْن فلا يقال: زيد اليومَ، لعدم الفائدة، سواء جئت به منصوباً أو مجروراً بـ«في»، وأنَّ ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم: «اليومَ خمر، وغداً أمر»، أي شُرْب خمر، «والليلَةَ الهِلالُ»، أي طُلُوعه. وأجاز ذلك قوم إذا كان فيه معنى الشرط نحو: الرّطب إذا جاء الحَرّ. وأجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة. وعليه ابن مالك.

وضَبْطُهُ بأن يُشَابه اسمُ العَيْن اسمَ المعنى في حُدوثه وقتاً دون وقت نحو: «اللّيلَة الهلالُ»، و «الرُّطَبُ شهرَيْ ربيع»، و «البَلَحُ شهرين». أو يضاف إليه اسم معنًى عام نحو: أَكُلّ يوم ثوب تلبسه. أو يعمّ، والزمان خاصّ نحو: نحن في شهر كذا. أو مسؤول به عن خاصّ نحو: في أَيِّ الفصول نحن؟.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فإنْ يكُ جثماني بأرضٍ سواكمُ

وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١١١)، وخزانة الأدب (١/ ٣٩٥)، والدرر (٢/ ١٩)، وسمط اللآلي (ص ٥٠٥)، وشرح التصريح (١/ ١٦٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٦)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٢٥). ولكثيّر عزة في ديوانه (ص ٤٠٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٠١)، وشرح الأشموني (١/ ٩٣)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٤٢).

ويجوز الإخبار بظرف الزّمان عن اسم المعنى. ثم إن كان واقعاً في جميعه، وهو معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع نحو: «صِيامُك يوم الخميس» بالوجهين. والنصب هو الأصل والغالب. أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو: ميعادُك يوم ويومان. ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢]، ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

وجوّز البصريّون معه النّصب والجرّ بفي. وكذا إن كان واقعاً في أكثره نحو: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وإن وقع في بعضه فحكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود. وروي بهما قوله:

٣٢٣ ـ زَعم البَوارِحُ أنّ رِحْلَتَنا غَداً[1]

(ص): ورفع مكان متصرّف عن عَيْنٍ نكرةٍ جائزٌ. وعن الكوفيّة إنْ عطف مثله مختار وإلاّ واجب. ومعرفة مرجوح. والكوفيّة ضَرورة إلا بعد مكان. ويكثر في مَوْقت متصرّف بعد عيْن قدّر فيه بعد. فإن قصد بأنت مني فرسخين: أنت من أشياعي ما سِرْنَاهُمَا تعيّن النصب. ونصب «اليوم» مع (الجُمُعَةِ) ونحوها ممّا يتضمن عملاً كـ(اليوم) يومك جائز، لا غيره: كـ(الأحد) خلافاً للفرّاء وهشام. ولا الشّهور. ورفع ونصب: «ظهرك خلفك»، و«نعلك أسفلك»، وشبهه.

ويلزم نصب غير متصرّف كـ«فوق». وقيل: إلاّ فيما كان من الجَسَدِ.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: إذا أخبر بظرف مكان متصرّف عن اسم عيْن، فإن كان الظرف نكرةً نحو: المسلمون جانبٌ والمشركون جانبٌ ونحن قدّام وأنتم خلف، جاز فيه الرّفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم.

وعنهم رواية أن الرفع واجب إلا إن عطف عليه مثله نحو: القوم يمين وشمال، فيجوز فيه النصب عند البصريين والكوفيين.

أو معرفة نحو: زيد خلفك، وداري خلف دارك، فالنصب راجح، والرفع مرجوح. وخصّه الكوفيون بالشعر، أو بما هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني.

الثانية: إذا أخبر بِمَوْقت متصرّف من الظرفين عن اسم عَيْن يقدّر إضافة «بُعْد» إليه جاز

---

(١) صدر بيت من الكامل للنابغة الذبياني، وعجزه:

وبذاك خبّرنا الغرابُ الأسودُ

وهو في ديوانه (ص ٨٩)، والأغاني (١١/٨)، وجواهر الأدب (ص ٢٨٨)، والخصائص (١/ ٢٤٠)، والدرر (٢/ ٢٠)، والشعر والشعراء (١/ ١٦٤)، ولسان العرب (١٣/ ٥٦٠ ـ مادة وجه).

فيه الرفع والنصب. والموقت المحدود: «كزيد مني فرسخٌ وفرسخاً، ويومٌ ويوماً أي: بُعْدُ زيد منّي.

واحترز بالمتصرّف عن اللازم للظرفية كَضَحْوَةٍ مُعَيَّناً. فإن قُصِد في نحو: «أنت منّي فرسخين»: أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين، تعيّن النصب على الظّرفية، والخبر متعلّق منّي أي: «كائن» بخلاف الرفع فإنه على تقدير: بُعْد مكانك منّي فرسخان.

الثالثة: إذا قلت: اليوم الجمعة، جاز رفع «اليوم» ونصبه. وكذلك نحو: «الجمعة» مما تضمن عملاً كالسبت، والعيد، والفطر، والأضحى، والنّيـروز، فإن في الجمعة معنى: الاجتماع، وفي السبت معنى: القطْع، وفي العيد معنى: العَوْد، وفي الفِطْر معنى: الإفطار، وفي الأضحى معنى: التّضحية، وفي النّيروز[1] معنى: الاجتماع.

وكذلك قولك: اليوم يومك، لأنه على معنى: «شأنُك» و «أمرُك» الذي تُذْكَرُ به.

وأمّا الأحد وما بعده من الأيام، فلا يجوز فيه إلا الرّفع، لأن ذلك لا يتضمّن عملاً. والنّصب إنما هو على أنه كائن فيها شيء، ولا شَيْءَ كائنٌ فيها، بخلاف ما تقدّم.

وأجاز الفرّاء وهشام: النّصب في ذلك أيضاً بناءً على «الآن»، أي على معنى: أنّ «الآن» أعم من الأحد، والاثنين، فيجعل الأحد والاثنين واقعاً في: «الآن» كما تقول في هذا الوقت: هذا اليوم.

قال أبو حيّان: ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو: أوّلُ السنة المحرّمُ، والوقت الطّيّب المحرّمُ.

الرابعة: إذا قلت: «ظَهْرَكَ خلفكَ» جاز رفع «الخَلْف» ونصبه، أمّا الرفع فلأن «الخلف» في المعنى: الظّهر، وأما النصب فعلى الظرف. وكذا ما أشبه ذلك نحو: «نعلُكَ أسْفلكَ». قال تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٤٢]، قرىء بالوجهين[2].

فإن كان الظرف المخبر به غير متصرّف تعين النصب نحو: «رأسك فَوْقَكَ»، و «رجلاك تَحْتَكَ» بالنصب لا غير، لأن «فوق»، و «تحت» لا يستعملان إلاّ ظرفاً.

وقيل: يجوز الرفع فيما كان من الجسد كالمثالين المذكورين، بخلاف ما ليس منه نحو: فَوْقكَ قَلَنْسوتكَ، وتَحْتَك نَعْلكَ.

(ص): ومنعوا الإخبار بـ «وحْده». وأجازه يونس وهشام. وفي جواز تقديمه خُلْفٌ.

---

(١) النيروز، أو النوروز: كلمة فارسية معناها: اليوم الجديد، وهو أول يوم من السنة الشمسية الإيرانية، ويوافق اليوم الحادي والعشرين من شهر آذار (مارس) من السنة الميلادية. وعيد النيروز أكبر الأعياد القومية للفرس (المعجم الوسيط، ص ٩٦٢).

(٢) قرىء: «أسفلَ» بالنصب، وهي القراءة التي في مصاحفنا. وقرىء: «أسفلُ» بالرفع.

(ش): منع الجمهور الإخبار «بوحده»، لأنه اسم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به. وأجازه يونس وهشام. فيقال: «زيد وحدَهُ»، إجراءً له مجرى: «عنده»، وتقديره: زيد موضع التفَرُّد. وعلى هذا، هل يجوز تقديمه فيقال: وَحْدَهُ زيد، كما يقال: في داره زيد؟ قال يونس وهشام: لا. قال أبو حيان: وحجّة يونس وهشام: نصّ العرب على قولهم: «زيد وَحْدَهُ».

(ص): ويغني عن الخبر مصدرٌ. ومفعولٌ به. وحالٌ. قال الكسائيّ: ووصفٌ مجرور.

(ش): قد يغني عن الخبر مصدر نحو: زيد سيراً، أي يسير سيراً. ومفعول به نحو: «إنما العامِريُّ عِمامَتَهُ»، أي مُتَعَهِّدٌ عِمامَتَهُ. وحال. حكى الأخفش: زيد قائماً، أي ثبت قائماً. وقرىء: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾ [يوسف: ٨] بالنصب. قال الكسائي: ووصف مجرور[1]....

(ص): مسألة: الأصل: تعريف مبتدأ، وتنكير خبره. فإن اجتمعا فالمعرفة المبتدأ إلاّ في: كم مالك، وخيرٌ منك زيد. عند سيبويه. وقد يعرّفان: فيخيّر في المبتدأ. وقيل: الأعم. وقيل: بحسب المخاطب. وقيل: المعلوم عنده. وقيل: الأعرف. وقيل: غير الصّفة.

(ش): الأصل تعريف المبتدأ، لأنه المسند إليه، فحقّه أن يكون معلوماً، لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد. وتنكير الخبر[2]، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجّح تنكير الخبر على تعريفه. فإذا اجتمع معرفة ونكرة، فالمعرفة المبتدأ، والنكرة الخبر إلا في صورتين استثناءً، عند سيبويه:

إحداهما: نحو: «كم مالُكَ»، فإن كم مبتدأ، وهي نكرة، وما بعدها معرفة، لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام: النكرة، والجُمَل، والظروف.

ويتعيّن إذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو: مَنْ قائم، ومَن قام، ومَن عندك، فحكم على «كم» بالابتداء حملاً للأقل على الأكثر.

الثانية: أفعل التفضيل نحو: خيرٌ منك زيد. وتوجيهه ما تقدّم في: كم.

وغير سيبويه يجعل المعرفة في الصّورتين المبتدأ جرياً على القاعدة. وقال هشام: يتّجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدّليلين.

وإذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال:

---

(١) موضع النقط بياض في الأصل.

(٢) أي الأصل تنكير الخبر.

أحدها: وعليه الفارسيّ، وعليه ظاهر قول سيبويه: أنك بالخيار، فما شئت منهما فاجعله مبتدأ.

والثاني: أن الأعم هو الخبر نحو: زيد صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره.

والثالث: أنه بحسب المخاطب. فإن عُلِم منه أنّه في علمه أحدُ الأمرين، أو يسأله عن أحدهما بقوله: مَن القائم؟ فقيل في جوابه: القائم زيد، فالمجهول الخبر.

والرابع: أنّ المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول الخبر.

والخامس: إن اختلفت رتبتهما في التعريف، فأعرفهما المبتدأ، وإلا فالسّابق.

والسادس: أنّ الاسم متعيّن للابتداء، والوصف متعيّن للخبر نحو: القائِمُ زيدٌ.

(ص): وينكّران بشرط الفائدة. وتحصل غالباً بكونه وصفاً، أو موصوفاً بظاهر أو مقدّر. أو عاملاً. أو دعاءً. أو جواباً. أو واجب الصّدر. أو مصغّراً. أو مَثَلاً. أو عطف على سائغ للابتداء. أو عطف عليه بالواو، وقصد به عموم. أو تعجّب. أو إبهام. أو خرْق للعادة. أو تنويع أو حصر. أو الحقيقة من حيث هي. أو تَلا نَفْياً، أو استفهاماً، ولو بغير همزة خلافاً لابن الحاجب. أو لولا. أو واو الحال. أو فاء الجزاء. أو إذا فجاءة. أو بَيْنَا. أو بَيْنَما. أو ظرفاً أو مجروراً. قال ابن مالك وابن النّحاس: أو جملة خبراً.

(ش): يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة. وتحصل غالباً بأحد أمور:

أولها: أن تكون وصفاً كقولهم: «ضعيفٌ عاذ بِقَرْمَلَةٍ»[١]، أي حيوان ضعيف، التجأ إلى ضعيف. والقرملة: شجرة ضعيفةٌ[٢].

الثاني: أن تكون موصوفة إمّا بظاهر نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، أو مقدّر نحو: «السّمن مَنَوان بدرهم» أي منوان منه. «شرٌّ أهرَّ ذا ناب»[٣]، أي شرّ عظيم.

---

(١) ويقال: «ذليلٌ عاذ بقرملة» وبعضهم يقول: «ذليل عائذ بقرملة». يقال لمن يستعين بمن لا دفع له وبأذلّ منه، والعرب تقوله للرجل الذليل يعوذ بمن هو أضعف منه؛ قال جرير:

كأنّ الفرزدق إذ يعوذ بخاله ... مثلُ الذليل يعوذ تحت القرملِ

انظر: لسان العرب (١١/ ٥٥٥ ـ مادة قرمل).

(٢) في اللسان (١١/ ٥٥٥): قال اللحياني: القرملة شجرة من الحمض ضعيفة لا ذُرى لها ولا سترة ولا ملجأ... والقرملة من دقّ الشجر لا أصله... وقال أبو حنيفة الدينوري: القرملة شجرة ترتفع على سويقة قصيرة لا تستر لها زهرة شديدة الصفرة وطعمها طعم القُلّام.

(٣) مثل يضرب عند ظهور أمارات الشرّ. وذو الناب: الكلب. وأهرّ الكلب: جعله يهرّ، أي جعله يصوّت دون أن ينبح. انظر لسان العرب (٥/ ٢٦١) والمستقصى (٢/ ١٣٠).

الثالث: أن تكون عاملة إما رفعاً نحو: قائم الزيدان، عند من أجازه، أو نصباً نحو: «أمرٌ بمعروف صدَقةٌ»، أو جرّاً نحو: غلام امرأة جاءني. و «خَمْسُ صلواتٍ كتبهن الله»، و «مِثْلُك لا يبخل»، و «غَيْرُكَ لا يجودُ».

الرابع: أن تكون دعاءً نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، ﴿وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١].

الخامس: أن تكون جواباً نحو: «درهم» في جواب: «ما عندك»؟ أي درهم عندي، فيقدّر الخبر متأخراً. ولا يجوز تقديره متقدّماً، لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ.

السادس: أن تكون واجبة التصدير كالاستفهام نحو: مَنْ عندك؟ والشرط نحو: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه.

السابع: أن تكون مصغّرة نحو: رجيل جاءني، لأنه في معنى: رجل صغير.

الثامن: أن تكون مثلاً، إذ الأمثال لا تغيّر نحو: «ليس عبدٌ بأخٍ لَك»(١).

التاسع: أن يعطف على سائغ الابتداء نحو: زيد ورجلٌ قائمان. ﴿۞ قَوۡلٌ مَّعۡرُوفٌ وَمَغۡفِرَةٌ خَيۡرٌ مِّن صَدَقَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٣].

العاشر: أن يعطف عليه ذلك نحو: طاعةٌ وقول معروف، أي: «أَمْثَلُ» من غيرهما.

الحادي عشر إلى السابع عشر: أن يقصد به عموم نحو: كُـلٌّ يموت. أو تعجّب نحو: عَجَبٌ لزيد. أو إبهام نحو: ما أَحْسَن زيداً. أو خَرْقٌ للعادة نحو: شَجَرةٌ سجدت، وبقرةٌ تكلّمت. أو تنويع:

٣٢٤ ـ فَيَــــوْمٌ عَلَيْنَــــا ويــــوْمٌ لَنَــــا ... ويــــوْمٌ نُسَــــاءُ، ويَــــوْمٌ نُسَــــرّ(٢)

أو حصْر نحو: «شَـرٌّ أَهَـرّ ذا ناب» أي: ما أهر ذا ناب إلاّ شَـرٌّ. و «شيء جاء بك» أي ما جاء بك إلا شيء. أو الحقيقة من حيث هي نحو: رَجُلٌ خَيْرٌ من امرأة، و «تَمْرَةٌ خَيْرٌ من جَرادَة».

الثامن عشر إلى الخامس والعشرين: أن يسبقه نفي نحو: ما رجلٌ في الدار. أو استفهام نحو: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦١]؟ هل رجل في الدار؟.

---

(١) يضرب في النهي عن الثقة باللّئيم. انظر جمهرة الأمثال (٢/ ١٥٥) والمستقصى (٢/ ٣٠٦).

(٢) البيت من المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه (ص ٣٤٧)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٣)، وحماسة البحتري (ص ١٢٣)، والدرر (٢/ ٢٢، ٤/ ١٥٣)، والكتاب (١/ ٨٦)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٦٥). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٤٩).

وقصره ابن الحاجب في شرح (وافيته)[١] على الهمزة المعادلة بأم نحو: أَرَجُلٌ في الدّار أم امرأة؟ قال ابن هشام في (المغني)[٢]: وليس كما قال. أوْ لولا نحو:

٣٢٥ ـ لولا اصْطِبارٌ لأوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ[٣]

أوْ واو الحال نحو:

٣٢٦ ـ سَرَيْنا ونَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ[٤]

وفاء الجزاء كقولهم: «إن ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرّهط»[٥]، وعير القوم سَيِّدُهم، أو إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا رجل بالباب. أو بَيْنَا أو بَيْنَما نحو[٦]. . . .

والخبر وهو ظرف أو مجرور، أو جملة نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ

(١) «الوافية» لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ، وهي شرح للكافية في النحو له أيضاً. وقد نظم ابن الحاجب «الوافية» في أرجوزة. انظر: كشف الظنون (ص ١٣٧٠).

(٢) ج ٢ ص ٩٣.

(٣) صدر بيت من البسيط لم يعرف قائله، وعجزه:

لمّا استقلّت مطاياهنّ للظَّعَنِ

وهو في الأشباه والنظائر (٣/ ١١٢)، وأوضح المسالك (١/ ٢٠٤)، والدرر (٢/ ٢٣)، وشرح الأشموني (١/ ٩٨)، وشرح التصريح (١/ ١٧٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١١٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٣٢).

(٤) جزء من صدر بيت من الطويل لم يعرف قائله، وتمامه:

سَرَيْنا ونجمٌ قد أضاء فمذْ بدا ... محيَّاكِ أخفى ضوؤه كلَّ شارقِ

وهو في الأشباه والنظائر (٣/ ٩٨)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٣)، والدرر (٢/ ٢٣)، وشرح الأشموني (١/ ٩٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٦٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١١٤)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٧١)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٤٦).

(٥) كذا في الأصل: «في الرهط»؛ وفي اللسان: «إن ذهب عير فعيرٌ في الرِّباط» وهو مثلٌ يضرب في الرضا بالحاضر ونسيان الغائب. والعير: الحمار أيّاً كان أهليّاً أو وحشيّاً، وقد غلب على الوحشيّ؛ والأنثى: عَيْرة. . . ومن معانيه: السيد والملك. وعير القوم: سيّدهم. انظر: لسان العرب (٤/ ٦٢٠).

(٦) مكان النقط بياض في الأصل. وفي لسان العرب (١٣/ ٦٦ ـ مادة بين): «قال أبو عمرو: سمعت المبرّد يقول: إذا كان الاسم الذي يجيء بعد بينا اسماً حقيقيّاً رفعته بالابتداء، وإن كان اسماً مصدريّاً خفضته، ويكون بينا في هذا الحال بمعنى بَيْنَ؛ قال: فسألت أحمد بن يحيى عنه ولم أعلمه قائله فقال: هذا الدرُّ، إلا أن من الفصحاء من يرفع الاسم الذي بعد بينا وإن كان مصدريّاً فيُلحقه بالاسم الحقيقي؛ وأنشد بيتاً للخليل بن أحمد:

بينا غنى بيتٍ وبهجتِه ... ذهبَ الغنى وتقوَّضَ البيتُ

وجائز: وبهجتُه. قال: وأما بينما فالاسم الذي بعده مرفوعٌ. وكذلك المصدر».

كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، قَصَدَكَ غلامُهُ رَجُلٌ. وإلحاق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور. ذكره ابن مالك. قال أبو حيان: ولا أعلم أحداً وافقه. انتهى.

وقد وافقه عصريُّهُ[1] البهاء بن النّحّاس شيخ أبي حيان في تعليقه على (المقرّب)[2].

(ص): مسألة: الأصل تأخير الخبر. ويجب إن اتّحدا عُرْفاً ونُكْراً، ولا بيانَ في الأصح. أو كَان طلباً، أو فعلاً. فلو رفع البارز، فالجمهور يقدّم.

وثالثها المختار ـ وفاقاً لوالدي ـ إن كان جمعاً، لا مثنى. أو اقترن بالفاء أو إلاّ، أو إنّما. قيل: أو الباء الزائدة، أو المبتدأ لازم الصدر أو دعاء، أو تِلْوَ إمّا.

(ش): الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر، لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بدّ من تقديمه ليتحقق. ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو: قائِمٌ زيد.

ويجب التزام الأصل لأسباب:

أحدها: أن يُوهم التقديم ابتدائية الخبر، بأن يكونا معرفتين، أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو: زيد أخوك، وأفضل منك أفضل مني. فإن كان قرينة جاز التقديم[3] نحو: أبو يوسف أبو حنيفة. وقوله:

٣٢٧ ـ بَنُونا بَنُـو أَبنـائِنـا[4]

وقولـه:

٣٢٨ ـ قَبِيلـةٌ ألأمُ الأحْيَـاء أكْـرمُهـا وأغْـدَرُ النّـاسِ بـالجيـرانِ وَافِيهـا[5]

---

(١) أي معاصره.

(٢) «المقرب في النحو» للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ. و «المقرب في النحو» أيضاً لابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٣ هـ. أما شرح بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي المتوفى سنة ٦٩٨ هـ، فهو على مقرّب ابن عصفور. انظر: كشف الظنون (ص ١٨٠٥).

(٣) وذلك للعلم بخبريّة المتقدم. انظر شرح الأشموني (١/ ٢١٠).

(٤) جزء من صدر بيت من الطويل للفرزدق، وتمامه:

بنُـونـا بنُـو أبنـائنـا وبنـاتُنـا بنـوهـنّ أبنـاءُ الـرجـال الأبـاعـدِ

ولم أجده في ديوان الفرزدق. وهو في خزانة الأدب (١/ ٤٤٤)، والإنصاف (١/ ٦٦)، وأوضح المسالك (١/ ١٠٦)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٨)، والحيوان (١/ ٣٤٦)، والدرر (٢/ ٢٤)، وشرح الأشموني (١/ ٩٩)، وشرح التصريح (١/ ١٧٣)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١١٩)، وشرح المفصل (١/ ٩٩، ٩/ ١٣٢)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٥٢).

(٥) البيت من البسط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٢٥٦)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٨)، والدرر (٢/ ٢٤). وبلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٥).

أي أكرمها ألأمُ الأحياء. ومنهم من أجاز التقديم مطلقاً، ولم يلتفت إلى إيهام الانعكاس. وقال: الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدّم الخبر أم أخّر. وقد أجاز ابن السّيّد[1] في قوله:

٣٢٩ ـ شَرُّ النِّساء البَحاتِرُ[2]

أن يكون: «شرّ النساء» مبتدأ، و «البحاتر» خبره، وعكسه. ومنهم من منع التقديم مطلقاً، ولم يفصل بينَ ما دلّ عليه المَعْنَى وغيره.

الثاني: أن يكون الخبر طلباً نحو: «زيدٌ اضْرِبْهُ»، و «زيدٌ هلاّ ضربته».

الثالث والرابع: أن يكون الخبر فعلاً نحو: زيد قام، إذ لو قدّم لأوهم الفاعِليّة. فلو رفع البارز فأطلق الجمهورُ جواز تقديمه مطلقاً نحو: قاما الزيدان وقاموا الزيدون.

وخصّه والدي[3] ـ رَحمه الله ـ بالجمع، ومنعه في المثنى، لبقاء الإلباس على السامع، لسقوط الألف لملاقاة الساكن. ذكر ذلك في حواشيه على ابن المصنف[4].

---

(١) عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٢) جزء من عجز بيت من الطويل لكثير عزة، وتمامه:

عنيتُ قصيراتِ الحجال ولم أُرِدْ قصار الخُطَى شَرُّ النساء البحاترُ

وهو في ديوانه (ص ٣٦٩)، والدرر (٢/ ٢٥)، ولسان العرب (٤/ ٨٥ ـ بهتر) و (٥/ ٩٩ ـ قصر)، والمعاني الكبير (ص ٥٠٥)، وأسرار العربية (ص ٤١)، وشرح المفصل (٦/ ٣٧).

والبحاتر: جمع بُحْتُر وبُحترة، وهي القصيرة. ويروى «البهاتر» بدل «البحاتر» وهي بمعناها. وقوله: «قصيرات الحجال» يقال للجارية المصونة التي لا بروز لها: «قصيرة وقَصُورة». ويروى: «قصورات الحجال». انظر: لسان العرب (٤/ ٨٥، و ٥/ ٩٩).

(٣) هو أبو بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خليل بن نصير بن الخضر الفارسي الخضيري السيوطي الشافعي كمال الدين، والد جلال الدين مؤلف «الهمع». عالم في الفقه والأصول والنحو والصرف والمعاني والبيان والفرائض والحساب والمنطق. ولد بسيوط سنة ٨٠٤ هـ، وتوفي سنة ٨٥٥ هـ. من آثاره: حاشية على شرح الألفية لابن المصنف، حاشية على أدب القضاء للغزي، شرح العقائد العضدية، وكتاب في الصرف، وآخر في التوقيع. انظر ترجمته في: الضوء اللامع (١١/ ٧٢، ٧٣)، ونظم العقيان (ص ٩٥، ٩٦)، وكشف الظنون (ص ٨٢٦، ١١٤٤)، وحسن المحاضرة (١/ ٢٥١، ٢٥٢).

(٤) «شرح ابن المصنف» هو شرح بدر الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله الطائي الجياني المتوفى سنة ٦٨٦ هـ، على الألفية في النحو تصنيف والده جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك النحوي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ. وهذا الشرح عرف بشرح ابن المصنف. وقد خطّأ فيه والده في بعض المواضع وأورد الشواهد من الآيات القرآنية. انظر: كشف الظنون (ص ١٥١).

ومنع قوم التقديم مطلقاً حملاً لحالة التثنية والجمع على الإفراد، لأنه الأصل.

الخامس: أن يقترن الخبر بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم، لأن الفاء دخلت لشبهه بالجزاء، والجزاء لا يتقدّم على الشرط.

السادس: أن يقترن بإلاّ، أو إنّما نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]. وشـذّ:

٣٣٠ ـ وهَلْ إلاّ عَلَيْكَ الْمُعَوّلُ[١]

السابع: أن يكون المبتدأ لازم الصدر كالاستفهام نحو: أيّهم أفضل؟. والشرط نحو: مَنْ يَقُم أَقُم معه. والمضاف إلى أحدهما نحو: غلام أَيِّهم أفضل. وغلام مَنْ يقم أقم معه. وضمير الشأن نحو: هو زيد منطلق. ومدخول لام الابتداء نحو: لَزَيْدٌ قائِمٌ.

الثامن: أن يكون المبتدأ دعاء نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكَ﴾ [مريم: ٤٧]. ووَيْلٌ لزيد.

التاسع: أن يكون المبتدأ بعد «أمّا» نحو: أمّا زيدٌ فعالم، لأن الفاء لا تلي أمّا.

العاشر: أن يقع الخبر مؤخّراً في مثَل نحو: «الكِلاب على البَقَرِ»[٢]، وهذه الصُّورة هي الآتية في قولـي: ويُمْنَع إن قدّم مثَلاً كتأخيره.

وزاد بعضهم أن يقترن الخبر بالباء الزائدة نحو: ما زيد بقائم، على لغة الإهمال.

[الأسباب الموجبة لتقديم الخبر]

(ص): ويمنع إن قدم مثَلاً كتأخيره، أو كان ذا الصدر خلافاً للأخفش، والمازنـيّ. أو «كم» الخبرية. أو مضافاً إلى ذلك. أو إشارة ظرفاً. أو مصحِّحاً للابتداء بنكرة خلافاً للجُزُولي. أو دالاً على ما يفهم بالتقديم. ومنه: سواءٌ علـيّ أقمت أم قعدت. على أن مدخول الهمزة مبتدأ. وقيل: عكسه. وقيل: فاعِلٌ مُغْنٍ. وقيل: مفعولٌ. وسواءٌ لا خبر له. أو مسنداً ـ دون أمّا ـ إلى أنّ خلافاً للفراء والأخفش، أو إلى مقرون بأداة حصر، أو فاء، أو ذي ضمير ملابسه. لا إنْ أمكن تقديم صاحبه.

---

(١) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

فيـا ربُّ هـلْ إلا بـكَ النصـر يُـرتجـى ... عليهـم وهـل إلاّ عليـك المعـوَّلُ

وهو للكميت بن زيد في تخليص الشواهد (ص ١٩٢)، والدرر (٢/ ٢٦)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٣٩)، وشرح التصريح (١/ ١٧٣)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٣٤)، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٠٩)، وشرح الأشموني (١/ ٩٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٢١).

(٢) مثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة. يعني: لا ضرر عليك فخلّهم. انظر: مجمع الأمثال (٢/ ١١٧).

ومنع الأخفش: في داره زيدٌ. والكوفية: في داره قيام زيد، أو عبد زيد. وقائم أو ضربته زيد. وقائم. أو قام أبوه زيد. وزيداً أبوه ضرب. أو ضارِبٌ. وأجازهما هشام. والكسائي الأخيرة. وضربته دون (قائم).

(ش): يُمْنَع تأخير الخبر ويجب تقديمه لأسباب:

أحدها: أن يستعمل كذلك في مَثَلٍ، لأن الأمثال لا تغيّر كقولهم: «في كُلِّ وادٍ بنو سَعْد»(١).

الثاني: أن يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو: أين زيد؟ وكيف عمرو؟ والمضاف إليه نحو: صبح أيِّ يوم السفر.

الثالث: أن يكون «كم» الخبرية، أو مضافاً إليها نحو: كم درهمٍ مالُك؟ وصاحب كم غُلامٍ أنت؟

الرابع: أن يكون اسم إشارة ظرفاً نحو: ثَمّ زيد، وهُنا عمرو.

وقرىء: ﴿ثَمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾(٢) [يونس: ٤٦]. ووجْهُ تقديمه القياسُ على سائر الإشارات، فإنك تقول: هذا زيد، ولا تقول: زيد هذا.

الخامس: أن يكون تقديمه مصحِّحاً للابتداء بالنكرة، وهو الظرف والمجرور، والجملة كما سبق.

السادس: أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم، ولا يفهم بالتأخير نحو: لِلَّه درُّك. فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم. ومنه: «سواء علـيّ أقمت أم قعدت». على أنّ المعنى: سواء علـيَّ القيامُ، وعدمه. فمدخول الهمزة مبتدأ، و«سواء» خبره قدّم وجوباً، لأنه لو تأخر لتوهّم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة.

وقيل: «سواء» هو المبتدأ، والجملة خبره. وقيل: هو مبتدأ، والجملة فاعلٌ مُغْنٍ عن الخبر. والتقدير: استوى عندي أقمت أم قعدت.

وقيل: هو مبتدأ لا خبر له، والجملة مفعول بـ«لا أبالي» معيّناً بـ«سواء» قاله السهيلـيّ.

السابع: أن يكون الخبر مسنداً ـ دون أمّا ـ إلى أنّ المفتوحة المشدّدة، وصلتها نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾ [يس: ٤١]، إذْ لو أخر، لالتبس بالمكسورة.

---

(١) يضرب مثلاً لاستواء القوم في الشرّ والمكروه. ويروى المثل: «أينما أوجّهْ ألقَ سعداً». انظر جمهرة الأمثال (١/ ٥٤).

(٢) أي قرىء: «ثَمَّ» بفتح الثاء؛ والقراءة المشهورة «ثُمَّ» بالضمّ.

وجَوّز الفرّاء والأخفش تأخيره قياساً على المسند إلى «أَنْ» المخففة نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. فإن ولـي «أمّا» جاز التأخير اتفاقاً نحو:

٣٣١ ـ عِنْـدي اصْطِبـارٌ، وأَمّـا أنّنـي جَـزِعٌ   يَـوْمَ النّـوى فلِـوَجْـدٍ كـاد يَبْـرِينـي[1]

الثامن، والتاسع، والعاشر: أن يكون مسنداً إلى مقرون بأداةِ حصر لئلا يلتبس نحو: ما في الدّار إلاّ زيد، وإنّما في الدار زيد. أو إلى مقرون بفاء نحو: أمّا في الدار فزيد. أو إلى مشتمل على ضَمِير مُلابسه نحو: في الدار صاحبُها، إذ لو أخّر عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

[حالات جواز تقديم الخبر وتأخيره]

وإذا عُلم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يمنع، عُلم أنّ ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير، سواء كان الخبر رافعاً ضميراً لمبتدأ أو سببيّه. أو ناصَباً ضميره. أو مشتملاً عليه. أو على ضَمير ما أضيف إليه. أو المبتدأ مشتمل على ضمير ملابس الخبَر.

الأول: نحو: قائم زيد. **والثاني**: نحو: قائم أبوه زيدٌ. أو: قام أبوه زيد. **والثالث**: نحو: ضربته زيد. **والرابع**: نحو: في داره زيد. **والخامس**: نحو: في داره قيام زيد، وفي داره عبدُ زيد. **والسادس**: نحو: زيداً أبوه ضرب، وزيداً أبوه ضارب.

ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرّابع، والمفسّر في الأخير إلا هِشَاماً منهم، فأجاز الأخير بصورتيه. ووافقه الكسائي على جواز الصورة الثانية. وهي: زيداً أبوه ضارب، دون: زيداً أبوه ضرب.

وعضَّدَهُ أبو علـيّ بأن الأصل الإخبار بالمفرد، والإخبار بالفعل خلاف الأصل، فكأن المبتدأ بالنسبة إليه أجنبـيّ، فَلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل.

وعَضّده غيره بأن الخبر إذا كان فعلاً، لا يجوز تقديمه، فلا يجوز تقديم معموله بخلاف اسم الفاعل. وعُورِضَ بأن تقديم معمول الفعل أوْلى لقوّته.

وأجاز الكسائـيّ أيضاً: التقديم في الثالث. ومنع الأخفش: التقديم في الرابع على أن «زيد» مرفوع بالمجرور.

وإنما أجازه الكوفيون ولم يجيزوا: قائم زيد، وضربته زيد[2]، لأنّ الضمير في

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢١٣)، والدرر (٢/ ٢٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٠١، ٣/ ٦٠٢)، وشرح التصريح (١/ ١٧٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٦١)، ومغني اللبيب (١/ ٢٧٠)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٣٦).

(٢) لم يجز الكوفيون ذلك لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: قائم زيد، =

قولك: «في داره زيد» غير معتمد عليه، ألاَ ترى أن المقصود: في الدار زيد، وحصل هذا الضمير بالعَرَض. واحتج البصريّون بالسّماع، حُكِـيَ: «تَمِيمـيٌّ أنا» و «مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ».

وذهب ابن الطّراوة إلى جواز: زيد أخوكَ، دون: قائم زيد، بناءً على مذهب له غريب خارج عن قانون العربيّة. وقد أشرت إليه في كتاب: (الاقتراح في أصول النحو)[1]. وتركته هنا لسخافته.

[الحالات التي يجوز فيها حذف المبتدأ والخبر]

(ص): مسألة: يحذف ما عُلِمَ من مبتدأ أو خبر. وحيث صحّ فيهما، ففي الأولى قولان. وفي المحذوف من زيد وعمرو قائم.

ثالثها: التّخيير. ويقلّ بعد «إذا»[2].

(ش): يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر.

فالأول: يكثر في جواب الاستفهام نحو: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ نَارٌ﴾ [القارعة: ١٠، ١١] أي هي نار. ﴿قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۚ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢] أي: هو النارُ.

وبعد فاء الجواب: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾ [فصّلت: ٤٦]، أي فعَمَلُهُ لنفسه. ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي: فهم إخوانكم. وبَعد القول نحو: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥].

ويَقِلّ بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا السّبع. ولم يقع في القرآن بعدها إلاّ ثابتاً. ومنه في غير ذلك: ﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا﴾ [النور: ١]، ﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١]، أي هذه.

والثاني: نحو: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ﴾ [الرعد: ٣٥]، أي دائم. ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ٥]، أي حِـلٌّ لكم. وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبراً فأيّهما أولى؟ قال الواسطـي: الأولى كَوْنُ المحذوف المبتدأ، لأن الخبر محـطّ

= كان في «قائم» ضمير «زيد» بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع فتقول: قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون. ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها. وكذلك إذا قلت: أبوه قائم زيد، كانت الهاء في «أبوه» ضمير «زيد»، فقد تقدم الاسم على ظاهره. ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٩٢).

(١) «الاقتراح في أصول النحو وجدله» للسيوطي، وقد تقدم الكلام عليه. انظر الفهارس العامة.

(٢) أي «إذا» الفجائية. وسيأتي شرحه والتمثيل له بعد أسطر.

الفائدَة. وقال العَبْدِيّ[١]: الأوْلى كونه الخبر، لأن التّجوّز في آخر الجملة أسهل. نقل القولين ابن إيَاز[٢].

ومثال المسألة: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] أي: شأني صبر جميل، أو صبرٌ جميلٌ أمثل من غيره.

وإذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد نحو: زيد وعمرو قائم، فذهب سيبويه والمازنيّ والمبرد إلى أن المذكور خبر الأول، وخبر الثاني محذوف. وذهب ابن السّرّاج، وابن عصفور إلى عكسه. وقال آخرون: أنت مخيّر في تقديم أيّهما شئت.

[الأسباب الموجبة لحذف المبتدأ]

(ص): ويجب في مبتدأ خبره نعت مقطوع لمدح، أو ذَمّ، أو ترحّم، أو مصدر بدل من اللفظ بفعله، أو مخصوص نِعْمَ، أو صريح قَسَم، ونحو: من أنت زيد؟ ولا سواء، خلافاً للمبرّد والسّيرافيّ. وبعد لا سيّما إذا رفعت.

(ش): يجب حذف المبتدأ في مواضع:

أحدها: إذا كانَ مخبراً عنه بنعت مقطوع لمدح نحو: الحمد لله أهْلُ المدح. أو ذمّ نحو: مررت بزيد الفاسقُ. أو ترحّم نحو: مررت ببكر المسكينُ.

وإنما التزم فيه الحذف، لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارةً على أنهم قصدوا إنشاء المدح، والذّمّ، والترحّم، كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار، وأجري الرفع مجرى النصب.

أما غير الثلاثة من النّعوت فيجوز فيه الحذف والذّكر نحو: مررت بزيد الخيّاطُ، أي هو الخيّاط.

الثاني: إذا أخبر عنه بمصدر، هو بدل من اللفظ بفعله نحو: سَمْعٌ وطاعَةٌ، أي: أمري سَمْعٌ. والأصل في هذا النصب، لأنه جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، فلم يجز إظهار ناصبه، لئلا يكون جمعاً بين البدل والمبدل منه، ثم حمل الرفع على النصب، فالتزم إضمار المبتدأ.

الثالث: إذا أخبر عنه بمخصوص في باب نِعْم، نَحو: نعْم الرجل زيد أي: هو زيد.

---

(١) هو أبو طالب أحمد بن بكر العبدي. تقدم التعريف به.

(٢) هو أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله. نحوي صرفي. توفي سنة ٦٨١ هـ. من آثاره: المحصول في شرح الفصول الخمسين في النحو، والإسعاف في الخلاف. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ٢٣٢)، وكشف الظنون (ص ٨٥، ٤١٢، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٥٧٣، ١٦٦٩).

الرابع: إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو: في ذِمَّتي لأفعلنّ، أي: يميني.

الخامس: قَول العرب: «مَن أنت زيد»، أي: مذكورك زيد.

السادس: قولهم: «لا سواء». حكاه سيبويه، وتأوله على حذف مبتدأ، أي هذان لا سواء، أو «لا هما سواء». وهو واجب الحذف، لأن المعنى لا يستويان.

وأجاز المبرّد والسّيرافي إظهاره.

السابع: قولهم: لا سيما زيدٌ بالرفع أي لا سِيَّ الذي هو زيد.

[الأسباب الموجبة لحذف الخبر]

(ص): وخبر بعد لولا، ولوما للامتناع. قال الجمهور: مطلقاً، والمختار وفاقاً للرّمانيّ، وابن الشَّجري[1]، والشّلَوْبين، وابن مالك يجب ذكره إن كان خاصّاً، ولا دليل. وعليه: «لولا قَوْمُك حَدِيثو عَهْدٍ». ومعه يجوز. وقيل: الخبر الجواب، وقيل: تاليها رُفِع بها. وقيل: بمضمر. وقدّره بعض المتقدمين: لو لم يحضر. ومع قَسَم صريح لا غيره في الأصح. وواو «مع». والكوفيّة سدّت عنه. والجمهور أنّ منه: حسبك ينَم الناس، وضربي زيداً قائماً. وأن المقدر إذا، أو إذْ كان. وقيل: ضربه. وقيل: ثابت، ونحوه بعد الحال. وقيل: يظهر. وقيل: لا خبر، والفاعل مُغْنٍ. وقيل: هو «قائماً». وفيها ضميران. وقيل: لا، وقيل: سدّت عنه. وقيل: ضربي فاعل مضمر، ورفع «قائماً» ضرورة.

وجوّزه الأخفش بعد (أفعل) مضافاً إلى «ما» موصولة بكان، أو يكون. وابن مالك مقروناً بواو الحال. ويجري مجرى مَصْدَرٍ مُضَافُه، وفي مُؤوّل. ثالثها المختار: إن أضيف إليه. وأجرى ابن عصفور كل ما لا حقيقة له في الوجود. والمختار ـ وفاقاً لسيبويه ـ: منع وقوع هذه الحال فعلاً. وثالثها مضارعاً مرفوعاً، وتقديمها. وثالثها[2]: إن كانت من ظاهر.

---

(١) هو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني البغدادي المعروف بابن الشجري (نسبة إلى شجرة من قرى المدينة). أديب، نحوي، صرفي، عالم بأشعار العرب وأيامها وأحوالها. ولد ببغداد في رمضان سنة ٤٥٠ هـ، وأقرأ النحو سبعين سنة، وولي نقابة الطالبيين بالكرخ نيابة عن والده الطاهر، وتوفي ببغداد في رمضان سنة ٥٤٢ هـ، ودفن من الغد في داره بالكرخ. من تصانيفه: الأمالي، مختارات أشعار العرب، مصنف في ما اتفق عليه لفظه واختلف معناه، شرح التصريف الملوكي لابن جني، وشرح اللمع لابن جني. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/ ٢٣٨ ـ ٢٤٤)، ومعجم الأدباء (١٩/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤)، وفوات الوفيات (٢/ ٣١٠ ـ ٣١٣)، وبغية الوعاة (ص ٤٠٧، ٤٠٨)، ونزهة الألبا (ص ٤٨٥ ـ ٤٨٩)، ومرآة الجنان (٣/ ٢٧٥ ـ ٢٧٧)، وشذرات الذهب (٤/ ١٣٢ ـ ١٣٤)، وهدية العارفين (٢/ ٥٠٥).

(٢) قوله: «وثالثها مضارعاً. . . وثالثها» ليس تكراراً، بل هو صواب. وانظر الشرح.

ورابعها: إن تعدّى المصدر، وتوسّطها، ومعمولها. وثالثها إن لم يفصل. وجوازها جملة بواو لا دونها. ورابعها: إن عري من ضمير. ودخول كان على مصدرها وإتباعه. وعِلْمي بزيد كان قائماً على زيادتها. لا أمّا ضَرْبيك فكان حسناً، صفة للياء والكاف، والكناية قبلها. وعبد الله وعهدي بزيد قديمين.

(ش): يجب حذف الخبر في مواضع:

أحدها: إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعيّة، لأنه معلوم بمقتضاها، إذْ هي دالّة على امتناع لوجود، فالمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ. فإذا قيل: لولا زيد لأكرمت عمراً لم يشك في أن المراد: وجُود زيدٍ مَنَعَ من إكرام عمرو. وجاز الحذف لتعيّن المحذوف، ووجب لِسدّ الجواب وحلوله محله. ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف. ولحّنوا المعرّي في قوله:

٣٣٢ ـ فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسالا[١]

وقيّده الرّمّانِـيّ وابن الشّجريّ، والشّلَوْبين، وتبعهم ابن مالك: بما إذا كان الخبر الكون المطلق، فلو أريد كونٌ بِعَيْنِه لا دليل عليه لم يجز الحذف، فضلاً عن أن يجب، نحو: لولا زيد سَالمنَا ما سَلِم. ومنه قوله ﷺ: «لَوْلا قَوْمُك حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لأسّسْتُ البَيْتَ على قواعِدِ إبراهيم»[٢].

فإن كان عليه دليل جاز الحذف والإثبات نحو: لولا أنصار زيد حَمَوْه لم يَنْج. ومنه بيت المعرّي السابق. والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناءً على أنه لا يكون بعدها إلاّ كوناً مطلقاً.

قال ابن أبـي الرّبيع: أجاز قوم: لولا زيد قائم لأكرمتك، ولولا زيد جالس لأكْرَمْتُك، وهذا لم يثبت بالسماع. والمنقول: لولا جلوس عمرو، ولولا قيام زيد. انتهى.

قلت: والظاهر أنّ الحديث حرّفته الرّواة بدليل أنّ في بعض رواياته: لولا حِدْثَانُ

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يذيبُ الرعبُ منه كلَّ عَضْبٍ

وهو لأبـي العلاء في أوضح المسالك (١/ ٢٢١)، والجنى الداني (ص ٦٠٠)، والدرر (٢/ ٢٧)، ورصف المباني (ص ٢٩٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١٠٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٢٨)، ومغني اللبيب (١/ ٢٧٣)، والمقرب (١/ ٨٤).

(٢) رواه البخاري في كتاب الحج، باب ٤٢ (حديث رقم ١٥٨٥) عن عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «لولا حداثة قومك بالكفر لنقضتُ البيت ثم لبنيتُه على أساس إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فإنَّ قريشاً استقصرت بناءه، وجعلتُ له خلفاً». خلفاً: أي باباً.

قومك. وهذا جارٍ على القاعدة. وقد بينت في كتاب (أصول النحو)[١] من كلام ابن الضّائع وأبـي حيان: أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية، لأنه مرويّ بالمعنى، لا بلفظ الرسول. والأحاديث رواها العَجَمُ، والمولّدون، لا مَنْ يُحْسِن العربيّة، فأدّوها على قَدْرِ ألسنتهم. وكـ «لولا» فيما ذكر «لوما» نبّه عليه ابن النّحاس في تعليقه على (المقرّب).

وذهب قوم إلى أنَّ الخبر بعد لولا غير مقدر، وأنه الجواب. وذهب الفراء: إلى أن الواقع بعد «لولا» ليس مبتدأ، بل مرفوع بها لاستغنائه بها، كما يرتفع بالفعل الفاعل. ورُدّ بأنها لو كانت عاملة لكان الجرّ أولى بها من الرفع، لاختصاصها بالاسم. وذهب الكسائي: إلى أنه مرفوع بفعل بعدها تقديره: لولا وُجد زيد، أو نحوه، لظهوره في قوله:

٣٣٣ ـ فَقُلْت بلَى لولا يُنازِعُني شُغْلِـي[٢]

وذهب جماعة من المتقدمين: إلى أنه مرفوع بلولا، لنيابتها مناب فعل تقديره: لو لم يوجد، أو لو لم يحضر.

الثاني: إذا وقع خبرٌ قسَمٌ صريح نحو: لعمرك، وأيمن الله، وأمانة الله. وإنما وجب حذفه، لكونه معلوماً، وقد سدّ الجواب مسدّه، بخلاف غير الصريح، فلا يجب حذف خبره، بل يجوز إثباته نحو: علـيّ عهد الله لأفعلن، لأنه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه، وما تقدم لا يستعمل إلا في القسم.

وقيل: إن أَيْمُنَ الله ونحوه خبرٌ محذوف المبتدأ. والتقدير: قسمي أيمن الله.

الثالث: إذا وقع بعد واوٍ بمعنى «مع» نحو: كُـلُّ رَجلٍ وَضَيْعتُه، أي: مقترنان، فالخبر محذوف، لدلالة الواو وما بعدها على المصْحُوبِيّة. وكان الحذف واجباً لقيام الواو مقام «مع». ولو جـيءَ بمع لكان كلاماً تامّاً. هذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون: إلى أن الخبر لم يُحذف، وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه، فهو كلام «تـام» لا يحتاج إلى تقدير. واختارهُ ابن خروف.

فإن لم تكن الواو صريحةً في المعيّة، بأن احتملت العطف نحو: زيدٌ وعمرو مقرونان، جاز الحذف والإثبات.

---

(١) «أصول النحو» هو كتاب: «الاقتراح في أصول النحو وجدله» للسيوطي. وقد تقدم الكلام عليه.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألا زعمت أسماءُ أن لا أحبُّها

وهو لأبـي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب (١١/ ٢٤٦، ٢٤٧)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٨٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٧١)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٥٥، ٢/ ٣٨٩). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٦٠٧)، والدرر (٢/ ٢٨)، ولسان العرب (٤/ ٥٤٥ ـ عذر)، ومغني اللبيب (١/ ٢٧٧).

الرابع: اختلف في قول العرب: «حَسْبُكَ يَنَم النّاس»، فقيل الضّمة في (حسبك) ضمّة بناء، وهو اسم سُمِّي به الفعل، وبُنِيَ على الضّمّ، لأنه كان معرباً قبل ذلك، فحمل على: قَبْلُ وبَعْدُ. وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء[1].

والجمهور على أنها ضمّة إعراب. فقيل: هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه. والتقدير: حَسْبُكَ السُّكُوتُ يَنَم الناس.

وقيل: هو مبتدأ لا خبر له، لأن معناه: اكْتَفِ. واختاره ابن طاهر.

الخامس: مسألة: ضربي زيداً قائماً. وضابِطُها: أن يكون المبتدأ مصدراً عامِلاً في مفسّر صاحِب حالٍ بعده لا يصلح أن يكون خبراً عنه. وهذه المسألة طويلَة الذيول، كثيرة الخلاف، وقد أفردتها قديماً بتأليف مستقل.

وأقول: هنا اختلف الناس في إعراب هذا المثال.

فقال قوم: «ضربي» مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر، تقديره: يقع ضربي زيداً قائماً، أو ثبت ضربي زيداً قائماً، وضعّف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه، لأنه كما يجوز تقدير: «ثبت» يجو تقدير: «قلّ»، أو «عَدِم»، وما لا يتعيّن تقديره لا سبيل إلى إضماره.

وقال الجمهور: هو مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، وزيداً مفعول به، وقائماً حال.

ثم اختلفوا، هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أوْ لا؟.

فقال قوم: لا خبر له، وأن الفاعل أغنى عن الخبر، لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في: أقائم الزيدان. والتقدير: ضربت زيداً قائماً، وضعّف بأنه لو وقع موقع الفعل لصحّ الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبّه به.

وقال الكسائي، وهشام، والفراء، وابن كيسان: الحال نفسها هي الخبر.

ثم اختلفوا، فقال الأوّلان: الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان. أحدهما: من صاحب الحال. والآخر: من المصدر. وإنما احتيج إلى ذلك، لأن الحال لا بدّ لها من ضمير يعود على صاحبها، والخبر لا بدّ فيه من ضمير يعود على المبتدأ،

---

(١) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي ثم المازني البصري، شيخ القراء والعربية. توفي سنة ١٥٧ هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٦/٤٠٧ ـ ٤١٠)، وتاريخ البخاري الكبير (٩/٥٥)، وتهذيب التهذيب (١٢/١٧٨)، وبغية الوعاة (ص ٣٦٧)، وطبقات القراء لابن الجزري (١/٢٨٨)، والعبر للذهبي (١/٢٢٣).

وقد جَمَعت الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين، حتى لو أكّدت كرّر التوكيد نحو: ضربي زيداً قائماً نفسه نَفْسَه.

وقال الفرّاء: الحال إذا وقعت خبراً للمصدر، فلا ضمير فيها من المصدر لجَرَيَانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه، وتَعرِّيها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر نحو: ضربي زيداً إنْ قام.

وجاز نصب «قائماً» ونحوه على الحال عنده، وعند الأولين، وإن كان خبراً لمّا لم يكن عيْن المبتدأ، لأن القائم هو «زيد»، لا «الضرب». فلما كان خلافه انتصب على الخلاف، لأنه عندهم يوجب النصب. وقال ابن كيسان: إنما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف، فكأنه قيل: ضربي زيداً في حال قيامه.

وضعّف قول الكسائي وهشام بأن العامل الواحد لا يعمل رفعاً في ظاهرين، فكذا لا يعمله في ضميرين، وبأن الحال لو ثنّي نحو: ضربي أَخَوَيْكَ قائمين لم يمكن أن يكون فيه ضميران، لأنه لو كان لكان أحدهما مثنًّى من حيث عَوْده على صاحب الحال المثنى، والآخر مفرداً لعوده على المبتدأ المفرد. وتثنية اسم الفاعل، وإفراده إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفرداً مثنًّى في حال واحد، وهو باطل.

وقول الفرّاء بأنّ الشرط بمفرده لا يصلح للخبريّة، لأنه لا يفيد، بل مع الجواب، فهو محذوف، والضمير محذوف معه.

وقول ابن كيسان: بأنه لو جاز ما قدّره لجاز مع الجُثّة أن يقول: زيد قائماً، لأنه بمعنى: زيد في حال قيام، وهو ممنوع إجماعاً.

وقال الجمهور: بتقدير الخبر. ثم اختلفوا: هل يجوز إظهاره. فقيل: نعم. والجمهور على المنع. ثم اختلفوا في كيفيته ومكانه، فحكى البَطْلَيَوْسِيّ وابن عَمْرون[1] عن الكوفيين: أنهم قدروه: «ثابت» أو «موجود» بعد «قائماً».

وضعّف بأنه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه، فإنه كما يجوز تقدير: «ثابت» يجوز تقدير: «منفيّ» أو «معدوم».

وقال البصريون: تقدّر قبل «قائماً». ثم اختلفوا في كيفيّته. فقال الأخفش: تقديره: ضربي زيداً ضَرْبهُ قائماً. واختاره ابن مالك، لما فيه من قِلّة الحذف.

---

(١) البطليوسي تقدم التعريف به. وابن عمرون: هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعد بن عمرون الحلبي، جمال الدين أبو عبد الله. نحوي، ولد سنة ٥٩٦ هـ، وتوفي سنة ٦٤٩ هـ. من آثاره: شرح المفصل للزمخشري. انظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي (ص ٩٩).

وضعّف بأنه لم يقدّر زيادةً على ما أفاده الأول. وقال الجمهور: تقديره: «إذْ كان قائماً»، إن أردت الماضي، و«إذا كان قائماً»، إن أردت المستقبل، فحذف «كان»، وفاعلها. ثم الظرف. وجه تقدير الظرف دون غيره بأن الحذف توسّعٌ، والظّرف أليق به. والزمان دون المكان، لأن المبتدأ هنا حدث، والزمان أجدر به.

وإذْ وإذَا دون غيرهما لاستغراق إذْ للماضي، وإذا للمستقبل.

وتقدير كان التامة دون غيرها من الأفعال لاحتياج الظرف والحال إلى عامل، ودلالتها على الكون المطلق الذي يدلّ الكلام عليه.

ولم يعتقد في: (قائماً) أنه خبر كان المقدرة للزومه التنكير، وفاعلها ضمير يعود إلى زيد.

وجوّز الزّمخشريّ عوده إلى فاعل المصدر، وهو الياء.

إذا عرفت ذلك فهنا مسائل:

الأولى: لا يجوز رفع الحال المذكورة اختياراً بأن يقال: ضربي زيداً قائم، إلا إن اضطرّ إلى ذلك، فيرفع لا على أنه خبر «ضربي»، بل خبر مبتدأ محذوف. والتقدير: ضربي زيداً وهو قائم، والجملة حال سدّت مسدّ الخبر. وسواء في ذلك المصدر الصريح كالمثال المذكور وغيره.

وجوز الأخفش الرفع بعد أفعل مضافاً إلى «ما» موصولة بكان أو يكون نحو: أخطب ما كان، أو ما يكون الأمير قائم، برفعه خبراً عن «أخطب».

ووافقه ابن مالك، وقال: فيه مجازان: **أحدهما**: إضافة «أخطب» مع أنه مِن صفات الأعيان إلى «ما يكون» وهو تأويل الكون.

والثاني: الإخبار بقائم ـ مع أنه في الأصل من صفات الأعيان ـ عن «أخطب ما يكون» مع أنه من المعاني، لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه. والحامل على ذلك قصد المبالغة، وقد فتح بابها بأول الجملة فعضّدت بآخرها مرفوعاً.

وقال ابن النحّاس: وجّه ابن الدّهان[1] رفع الأخفش «قائماً» بأن جعل «أخطب» مضافاً إلى «أحوال» محذوفة. تقديره: أخطب أحوالِ كون الأمير قائمٌ.

---

(١) هو الحسن بن محمد بن علي بن رجاء المعروف بابن الدهان. نحوي، لغوي، أديب. قرأ القرآن بالروايات الكثيرة، ودرس الفقه على مذهب أهل العراق والكلام على مذهب الاعتزال والعربية على علي بن عيسى الرماني والسيرافي. توفي سنة ٤٤٧ هـ. من آثاره: ديوان العرب وميدان الأدب. انظر ترجمته في كشف الظنون لحاجي خليفة (ص ٨٠٠).

الثانية: أصل المسألة أن يكون المبتدأ مصدراً كما تقدّم. ومثله أن يكون مضافاً إلى مصدر إضافة بَعْضٍ لِكُلّ، أو كُلّ لجميع، نحو: أكثرُ شُرْبِي السّويق ملتوتاً، وكلّ شُربي السّويق ملتوتاً، ومعظم كلامي معلّماً.

وهل يجري ذلك في المصدر المؤوّل نحو: أن ضربت زيداً قائماً، أو أن تضرب زيداً قائماً؟ الجمهور: لا، والكوفيون: نعم.

والثالث: المنع إن لم يضف إليه كالمثالين المذكورين. والجواز إن أضيف إليه: كأخطب ما يكون الأمير قائماً. وهذا هو الصحيح.

وبالغ ابن عصفور فأجرى كلّ ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر في ذلك.

الثالثة: في جواز وقوع هذه الحال فعلاً أقوال:

أحدها: وعليه سيبويه والفراء المنع. **والثاني:** الجواز. وعليه الأخفش والكسائيّ وهشام وابن مالك للسماع. قال:

٣٣٤ ـ ورَأْيُ عَيْنَـــيَّ الفَتَـــى أبـــاكـــا   يُعْطِـي الجَـزِيـل، فَعَلَيْـكَ ذاكـا[1]

وقـــال:

٣٣٥ ـ عَهْدِي بها في الحَيّ قد سُرْبِلَتْ   بَيْضـــاءَ مثْـــلَ المُهْـرَةِ الضّـامـرِ[2]

والثالث: المنع في المضارع المرفوع، لأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشّرط، والمضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف مذهب الشرط. وعُزِي للفراء.

الرابعة: في جواز تقديم هذه الحال على المصدر أقوال:

أحدها: الجواز. وعليه البصريون، سواء تعدّى المصدر أم كان لازماً نحو: قائماً ضربِي زيداً، أو ملتوتاً شُرْبِـي السَّويق.

والثاني: المنع، وعليه الفرّاء سواء كانت من ظاهر نحو: مسرعاً قيامُ زيد، أم مُضْمَرٍ، نحو: مسرعاً قِيامُك.

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨١)، وروايته «إيّاك»، والدرر (٢/ ٢٨)، والكتاب (١/ ١٩١)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٧٢). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢١٢)، والدرر (٥/ ٢٤٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٩٨). ويروى أيضاً: «أخاكا» في موضع «أباكا».

(٢) البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٩)، وروايته فيه «هيفاء» في موضع «بيضاء»، والإنصاف (٢/ ٧٧٨)، والدرر (٢/ ٢٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٠١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٠٣)، وشرح المفصل (٥/ ١٠١). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٥٠).

والثالث: الجواز، إذا كانت من مضمرٍ، والمنع إذا كانت من ظاهر. وعليه الكسائيّ وهشام.

والرابع: المنع إن كان المصدر متعدّياً. والجواز إن كان لازماً.

وفي توسّطها بين المصدر ومفعوله نحو: شُرْبُكَ ملتوتاً السويق قولان: أحدهما: المنع، وعليه الكسائي، وهشام، والفراء.

قال أبو حيان: وحكي الجواز عن البصريين، ولعلّه لا يصحّ، فإنه مشكل، لأنّ فيه الفصل بين المصدر ومعموله، بخلاف تقدّمها، فليس فيه ذلك.

وفي توسّط معمولها بينها وبين المصدر، ومعموله نحو: ضربي زيداً فرساً راكباً. قولان:

أحدهما: الجواز، وعليه البصريون والكسائيّ، لعدم الفصل بين المصدر ومعموله.

والثاني: المنع، وعليه الفراء، لأن راكباً لم يُرَدّ إلى الاستقبال، فلا يقدّم معموله عليه.

الخامسة: في جواز وقوع هذه الحال جملة اسميّة أقوال:

أحدها: المنع سواء كانت بواو أو بدونها، وعليه سيبويه.

والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه الكسائي، واختاره ابن مالك لورود السماع به في قوله:

٣٣٦ ـ خَيْرُ اقْترابي من المَوْلَى حَليفَ رِضاً ... وشَرُّ بُعْدِيَ عنه، وهو غَضْبانُ[1]

والثالث: الجواز بـ «واو» لا دونها. وعليه الفرّاء اقتصاراً على مورد السماع.

السادسة: في جواز دخول كان الناقصة على هذا المصدر قولان:

أحدهما: نعم. وعليه السّيرافي، وابن السّرّاج، نحو: كان ضربي زيداً قائماً.

والثاني: لا، وعليه ابن عصفور، لأن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه، وحذف خبر كان قبيحٌ.

السابعة: في جواز إتباع المصدر المذكور، بأن يقال: ضربي زيداً الشّديد قائماً قولان:

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٥٠)، والدرر (٢/ ٣٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٠٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٧٩).

أحدهما: الجواز قياساً. وعليه الكسائيّ وابن مالك. **والثاني**: المنع، لأن الموضع موضع اختصار، ولم يَرِدْ به سماع.

الثامنة: في جواز نحو: علمي بزيد كان قائماً قولان:

أحدهما: لا، وعليه أبو عليّ، لأن اسم كان حينئذ ضمير: «عِلْمي»، و «عِلْمي» خبر كان من حيث المعنى، والقائم ليس نفس العِلْم، ولا مُنَزّلاً منزلته، ولأن الحال حينئذ من الضمير، وضمير المصدر لا يعمل.

والثاني: نعم، على أنّ كان زائدة.

التاسعة: إذا كنَّيت عن المصدر الذي سدّت الحال مسدّ خبره قبل ذكر الحال، نحو: ضربي زيداً هو قائماً فقولان:

أحدهما: الجواز. وعليه البصريون. وهو مبتدأ، و «قائماً» سدّ مسدّ خبره. **والثاني**: المنع، وعليه الفرّاء.

العاشرة: أجازوا أمّا ضَرْبيكَ فكان حَسَناً، على أن «حَسَناً» صفة للضّرب. ومنعها الفراء على أنه صفة للياء والكاف.

الحادية عشرة: أجاز الكسائيّ وهشام: عبد الله وعهدي بزيد قديمين، على تقدير: العهد لعبد الله، وزيد قديمين، فقدّم: «عبد الله»، ورفع بما بعده وثنّى: «قديمين» لأنه لعبد الله وزيد، وكان خبراً للعهد، كما يكون الحال خبراً لمصدر.

ومنع ذلك الفراء. وقال أبو حيان: وقياس البصريين يقتضي المنع.

(ص): **وإن ولي معطوفاً بواو على مبتدأ فِعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر جاز. وقد يغني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف، فيطابقهما الخبر. ويمنع تقديمه خلافاً لمن منعهما.**

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: اختلف: هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ، ومعطوف عليه بواو، وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو: «عبد الله والريح يباريها»؟ فقيل: لا، لأنّ: «يباريها» خبر عن أحدهما، فيلزم بقاءالآخر بلا خبر. وقيل: نعم، واختاره ابن الأنباريّ، وابن مالك. واستدلاّ على صحّته بقول الشاعر:

٣٣٧ ـ وأعْلَمُ بأنَّكَ والمَنِيْـ ـيَةَ شَارِبٌ بعُقَارِهَا[1]

ثم اختلف في توجيه ذلك، فوجّهَهُ مَن أجازه من البصريين: على أن الخبر محذوف،

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٢١)، وحاشية يسّ (١/ ١٨١).

والتقدير: عبد الله والريح يجريان يباريها، و «يباريها» في موضع نصب على الحال، واستغني بها عن الخبر، لدلالتها عليه. ووجّهَهُ من أجازه الكوفيين: على أن المعنى: «يتباريان»، ولم يقدّروا محذوفاً، إذ من باراك فقد بَارَيْتَهُ، ولو كان العطف بالفاء، أو بثُمّ، لم تصح المسألة إجماعاً. ولو حذف العاطف صحّت المسألة إجماعاً.

الثانية: هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف، ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف وللمضاف إليه من غير عطف كقولهم: «راكِبُ النّاقة طليحان»؟ قولان: أحدهما: لا، وعليه أكثر البصريين. والثاني: نعم. وعليه الكسائي، وهشام. وجزم به ابن مالك على أن التقدير: راكِبُ الناقة والناقة طليحان[1]، فحذف المعطوف، لوضوح المعنى.

وجوّز بعضهم: أن يكون على حذف مضاف، أي راكب الناقة أحد طليحين. ومثله: غلام زيد ضربتهما.

وعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر بأن يقال: الطليحان راكب الناقة إذ لم يقم دليل سابق على تثنية الخبر والمرفوعُ المُخْبَرُ عنه واحِدٌ[2].

[تَعَـدُّدُ الـخبَـر لمبتـدأ واحـد]

(ص): ويتعدّد الخبر بعطف وغيره. وثالثها: إن لم يختلفا بالإفراد والجملة. ورابعها: إن اتّحدا معنىً: كـ «حلوٌ حامض» والأصح في نحوه المرفوع منع العطف والتقدّم. وثالثها: تقدّم أحدهما. وعلى منع التعدد الأسبق أولى، والباقي صفة. وقيل: خبرٌ مقدّر.

---

(١) طليحان: تثنية طليح، يقال: ناقة طليح أسفار إذا جهدها السير وهزلها.

(٢) في اللسان (٢/ ٥٣١): «من كلام العرب: راكب الناقة طليحان؛ أي والناقة، لكنه حذف المعطوف لأمرين: أحدهما: تقدُّم ذكر الناقة، والشيء إذا تقدم دلّ على ما هو مثله؛ ومثلُه من حذف المعطوف قول الله عزّ وجلّ: ﴿فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه﴾؛ أي: فضرب فانفجرت، فحذف «فضرب» وهو معطوف على قوله: «فقلنا». وكذلك قول التغلبيّ:

إذا ما الماء خالطها سخينا

أي فشربناها سخيناً. فإن قلت: فهلاّ كان التقدير على حذف المعطوف عليه، أي الناقة وراكب الناقة طليحان؟ قيل: لبعد ذلك من وجهين: أحدهما: أن الحذف اتساع، والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه لا صدره وأوّله، ألا ترى أن من اتسع بزيادة كان حشواً أو آخراً لا يجيز زيادتها أوّلاً. والآخر: أنه لو كان تقديره «الناقة وراكب الناقة طليحان» لكان قد حذف حرف العطف وبقاء المعطوف به، وهذا شاذّ؛ إنما حكى منه أبو عثمان: أكلت خبزاً سمكاً تمراً.

والآخر: أن يكون الكلام محمولاً على حذف المضاف؛ أي راكب الناقة أحد طليحين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، انتهى.

(ش): اختلف في جواز تعدّد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال:

أحدها: وهو الأصحّ، وعليه الجمهور الجواز كما في النعوت، سواء اقترن بعاطفٍ أم لا. فالأول كقولك: زيد فقيه وشاعِرٌ وكاتب.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤، ١٥، ١٦]. وقول الشاعر:

٣٣٨ ـ مَنْ يَكُ ذَا بَتٌّ فهذا بَتِّي ... مُقَيِّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشَتِّي[1]

والقول الثاني: المنع، واختاره ابن عصفور، وكثير من المغاربة. وعلى هذا فما ورد من ذلك جُعِل فيه الأول خبراً، والباقي صفة للخبر. ومنهم مَنْ يجعله خَبَر مبتدأ مقدّر.

والقول الثالث: الجواز إن اتّحدا في الإفراد، والجملة. فالأول: كما تقدّم. والثاني: نحو: زيد أبوه قائم أخوه خارج. والمنع، إن كان أحدهما مفرداً، والآخر جملة.

والرابع: قصر الجواز على ما كان المعنى منهما واحداً نحو: الرُّمّان حُلْوٌ حامض، أي: مُزٌّ، وزيد أَعْسَرُ أَيْسَرُ، أي: أضبط. وهو الذي يعمل بكلتا يديه. وهذا النوع يتعيّن فيه ترك العطف، لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد.

وجوّز أبو علي: استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المتعدّدة فيقال: هذا حلوٌ وحامضٌ.

قال صاحب (البديع)[2]: ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين، ولا تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين، ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر. وأجازه بعضهم. انتهى.

ومن ذلك يتحصّل في التقديم ثلاثة أقوال، كما حكيتها في المتن.

تعدد مبتدآت متوالية

(ص): وتتوالى مبتدآت، فيخبر عن أحدها، ويجعل مع خبره خبر متلوّه، وهكذا.

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٩)، وجمهرة اللغة (ص ٦٢)، والدرر (٢/ ٣٣)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٦١). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٧٢٥)، وتخليص الشواهد (ص ٢١٤)، والدرر (٥/ ١٠٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٠٦)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٢)، وشرح المفصل (١/ ٩٩)، وكتاب سيبويه (٢/ ٨٤)، ولسان العرب (٢/ ٨ ـ بتت) و (٧/ ٤٥٦ ـ قيظ) و (٩/ ٢٠١ ـ صرف) و (٤/ ٤٢١ ـ شتا).

(٢) تقدم الكلام على «البديع في النحو». انظر الفهارس العامة.

ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوّه، أو يجاء آخِراً بالروابط عكساً. والمختار خلافاً للنحاة منعه في الموصولات.

(ش): إذا تعدّدت مبتدآت متوالية، فلك في الإخبار عنها طريقان:

أحدهما: أن تجعل الرّوابط في المبتدآت، فيخبر عن آخرها، وتجعله مع خبره خبراً لما قبله، وهكذا إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده.

ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوّه. مثاله: زيد عمّه خاله أخوه أبوه قائم. والمعنى: أبو أخـي خال عمّ زيد قائم.

والآخر: أن تجعل الروابط في الأخبار، فيؤتى بعد خبر الأخير بهاء آخِراً لأوّل، وتالٍ لمتلوّه. مثاله: زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه. والمعنى: الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد. قال أبو حيّان: وهذا المثال ونحوه مما وضعه النّحويون للاختبار والتمرين، ولا يوجد مثله في كلام العرب ألبتة.

قال: ومثله: من الموصول: الذي التي اللّتان أبوها أبوهما أختها أخوك أخته زيد. وقال ابن الخبّاز: العرب لا تدخل موصولاً على موصول وإنما ذلك من وضع النحويين، وهي مشكلة جدّاً. انتهى. ولهذا اخترت عدم جَرَيان ذلك فيه.

[جـواز دخول الفاء على الخبر]

(ص): **مسألة: تدخل الفاء في الخبر جوازاً بعد مبتدأ، تضمّن شرطاً كـ «أل» موصولة بمستقبل عام، خلافاً لسيبويه. أو غيرها موصولاً بظرف. أو فعل يقبل الشّرطية، خلافاً لمن أطلق، أو جوّز الماضي. أو المصدر بشرط. أو الاسمية. أو منع إن أكّد، أو وصف. أو نكرة عامّة موصوفة بذلك. وخصه ابن الحاجّ بـ «كلّ» وشرط فُقد. نفي. أو استفهام. أو مضاف إليها، مشعر بِمُجازَاةٍ. أو موصوف بالموصول على الأصح. أو مضاف إليه. وقـلّ في خبر كُلّ مضافة إلى غير ذلك. وجوّزه الأخفش في كل خبر، والفراء إن تضمّن طلباً.**

(ش): لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألاّ تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكنه لما لُحِظَ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت، وهو الشرط، والجزاء.

والمعنى الملاحظ أن يقصد أن الخبر مستحق بالصّلة، أو الصفة، وأن يقصد به العموم.

ودخولها على ضربين: واجب، وهو بعد «أما» كما سيأتي في أواخر الكتاب

الثالث. وجائز، وذلك في صور:

إحداها: أن يكون المبتدأ أل الموصولة بمستقبل عام نحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟﴾ [النور: ٢]، ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟﴾ [المائدة: ٣٨]. وهذا ما جزم به ابن مالك. ونقل عن الكوفيين، والمبرد، والزّجّاج.

وذهب سيبويه وجمهور البصريين: إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة، وخرّجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر، أي: فيما يتلى عليكم الزانية، أي حكم ذلك.

الثانية: أن يكون المبتدأ غير أل من الموصولات، وصلته ظرف، أو مجرور، أو جملة تصلح للشرطية، وهي الفعليّة غير الماضِية، وغير المصدّرة بأداة شرط، أو حرف استقبال، كالسين، وسوف. ولن. أو بقد. أو ما النافية. مثال الظرف قوله:

٣٣٩ ـ ما لَدَى الحازِمِ اللَّبيبِ مُعَاراً فمصونٌ، ومَا لَهُ قَدْ يَضِيعُ[١]

ومثال المجرور قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، ومثال الجملة قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشّورى: ٣٠]. ويدل على أنّ (ما) موصولةً سقوطُ الفاء في قراءة نافع وابن عامر. ولا يجوز دخول الفاء والصّلة غير ما ذكر. وجوز ابن الحاجّ[٢] دخولها، والصّلة جملة اسمية، نحو: الذي هو يأتيني فله درهم.

وجوّز بعضهم دخولها والصّلة جملة فعلية مصدّرة بشرط نحو: الذي إن يأتني أكرمه، فهو مكرم. حكاه في (البسيط) عن بعض شيوخه.

ورُدّ بأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط، وهو هنا منتف، لأن اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط. وجوّز بعضُهم دخُولها والصّلة فعل ماض نحو: الذي زارنا أمس فله كذا. واستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٦]، ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الحشر: ٦].

وأوّلهُ المانعون على معنى التّبيين، أي وما يتبيّن إصابته إيّاكم، وهو بعيد.

وجوّز بعضهم دخولها، والصلة فعل مطلقاً، وإن لم يقبل الشرطيّة. حكاه ابن عصفور. فأجاز نحو: الذي ما يأتيني فله درهم، وإن لم يجز دخول أداة الشّرط على (ما) النافية، لأن هذا ليس شرطاً حقيقة، وإنّما هو مشبّه به. ورُدّ بأنه غير محفوظ من كلام

---

(١) البيت من الخفيف. وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٣٤). واستشهد به الدماميني على جواز اقتران خبر المبتدأ الموصوف بالظرف من غير قيد.

(٢) ابن الحاج: أحمد بن محمد. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

ـب، وإذا لم يسمع من كلامها أمكن أن يكون امتنعت من إجازة ذلك، لما ذكر من أن ـلة إذ ذاك لا تشبه فعل الشرط.

ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشروط إذا أُكّد الموصول، أو وُصِف، لذهاب ى الجزاء بذلك، وأيِّد بأن ذلك لا يُحْفَظ من كلام العرب.

الثالثة: أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحدِ الثلاثة، أعني الظرف، والمجرور فعل الصالح للشرطية نحو: رجل عنده حَزْمٌ فهو سعيد، وعبْدٌ للكريم فما يَضِيعُ، ونفسٌ ـى في تجارتها فلن تخيب. وخصّ ابن الحاجّ ذلك بـ «كلّ». والصحيح التعميم.

الرابعة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النّكرة المذكورة، وهو مشعر بمجازاة كقوله:

٣٤٠ ـ وكُلّ خَيْرٍ لَديْهِ فَهو مَسْؤُولُ[1]

الخامسة: أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو: ﴿وَٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّتِي لَا ـجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾ [النّور: ٦٠]. ومنع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة ـنّ المخبر عنه ليس بمُشْبِهٍ لاسم الشرط، لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل، والاسم ـوصوف بالذي ليس كذلك. وأوّل الآية على أن (اللاتي) مبتدأ ثانٍ، والفاء داخل في ـبره، لأنه موصول، وهو وخبره خبر الأول.

السادسة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول نحو: «غلامُ الذي يأتيني فله درهم». ـنه قوله:

٣٤١ ـ وكلّ الذي حَمّلْتَهُ فَهُو حَامِلُهْ[2]

وقَـلّ دخول الفاء في حَيِّز كُلّ مضافة إلى غير ذلك، إما إلى غير موصوف كقولهم:

---

[1] عجز بيت من البسيط، وصدره:

نرجو فواضل ربّ سَيْبُه حسنٌ

وهو لعبدة بن الطبيب في ديوانه (ص ٧٥)، وفيه: «مقبولٌ» مكان «مسؤول». والدرر (٢/ ٣٤).

[2] عجز بيت من الطويل، وصدره:

يسرُّك مظلوماً ويُرضيك ظالما

وقد اختُلف في نسبته، فنُسب للعجير السلولي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٢١)، ونُسب له أو لزينب بنت الطثرية في لسان العرب (١١/ ٤١)، ولزينب بنت الطثرية في الدرر (٢/ ٣٥)، ولسان العرب (٤/ ٥٥٥)، ولزينب أو لأم يزيد بن الطثرية أو لوحشية الجرمية في الأغاني (٨/ ١٨٤)، وللعجير أو لثور بن الطثرية أو لزينب أو لأم يزيد في سمط اللآلي (ص ٦٠٨).

«كُلُّ نِعْمَةٍ فَمِن الله». أو إلى موصوفٍ بغير ما ذكر كقوله:

٣٤٢ ـ كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَدٌ، أَوْ مُدانٍ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ المُتَعالِي[1]

وجوز الأخفش دخولها في كل خبر نحو: زيد فمنطلق. واستدل له بقوله:

٣٤٣ ـ وقائلةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهم[2]

وقوله:

٣٤٤ ـ أَنْتَ فانْظر لأيِّ ذاك تصيرُ[3]

والجمهور أوّلوا ذلك على أنّ خولان خبر «هو» محذوفة، و «أنت» فاعل بمقدّر فسّره الظاهر.

وجوّز الفراء والأعلم[4]: دخولها في كلّ خبر هو أمر، أو نهي، نحو: زيد فاضربْه، وزيد فلا تضربْه. واستدل بقوله تعالى: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ [صٓ: ٥٧]، وقول الشاعر:

٣٤٥ ـ يا ربَّ مُوسى أظْلَمِي، وَأَظْلَمُهْ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ[5]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٣٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٤٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٧).

(٢) صدر بيت من الطويل قائله مجهول، وعجزه:

وأكرومة الحيّين خِلْوٌ كما هيا

وهو في الأزهية (ص ٢٤٣)، وأوضح المسالك (٢/ ١٦٣)، والجنى الداني (ص ٧١)، وخزانة الأدب (١/ ٣١٥، ٤٥٥، ٤/ ٣٦٩، ٨/ ١٩، ١١/ ٣٦٧)، والدرر (٢/ ٣٦)، والردّ على النحاة (ص ١٠٤)، ورصف المباني (ص ٣٨٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤١٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٨٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٩٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٨٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٦٨، ٢/ ٨٧٣)، وشرح المفصل (١/ ١٠٠، ٨/ ٩٥)، والكتاب (١/ ١٣٩، ١٤٣)، ولسان العرب (١٤/ ٢٣٩ ـ خلا)، ومغني اللبيب (١/ ١٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٥٢٩).

(٣) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

أَرَوَاحٌ مودّعٌ أم بكورٌ

وهو لعديّ بن زيد في ديوانه (ص ٨٤)، ورواية العجز فيه: «لك فاعلم لأيّ حال تصيرُ»، والأغاني (٢/ ١٢٦)، والجنى الداني (ص ٧١)، والدرر (٢/ ٣٨)، والردّ على النحاة (ص ١٠٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤١٤، ٤١٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٦٩)، والشعر والشعراء (١/ ٢٣١)، والكتاب (١/ ١٤٠)، ولسان العرب (١٣/ ٤٢١ ـ مادة منن). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٣٦٢)، وخزانة الأدب (١/ ٣١٥)، والخصائص (١/ ١٣٢)، والدرر (٥/ ٣٢٤)، ومغني اللبيب (١/ ١٦٦).

(٤) الأعلم: هو الشنتمري. تقدم التعريف به.

(٥) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (٤/ ٣٦٩، ٣٧٠)، والدرر (٢/ ٣٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٩٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٥٣).

(ص): والصحيح دخول النّاسخ على موصول شرطيّ، ويزيل الفاء إلا إنّ وأنّ و (لكن) على الأصح. قيل: ولعلّ. قيل: وكان مضارعاً، وفعل اليقين.

(ش): اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ، إذا كان موصولاً تضمّن معنى الشرط.

فالجمهور على جوازه. ومنعه الأخفش، لأن ما تضمّن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله. وعلى الأول إذا دخل زالت الفاء من خبره لزوال شَبَهِهِ باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله. ما لم يكن الناسخ إنّ أو أنّ أو لكنّ فإنه يجوز دخول الفاء معها، لأنّها ضعيفة العمل، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، بخلاف أخواتها: ليت، ولعلّ، وكأنّ، فإنها قويّة العمل، مغيّرة للمعنى، فقوي شبهها بالأفعال، فساوتها في المنع من الفاء.

وقيل: يمنع الفاء مع إنّ وأنّ، ولكنّ أيضاً، لأنها تُحقِّقُ الخبر. والشّرط فيه توقّف، فبعد عن الشّبه. وَرُدّ بالسماع، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠]. ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١]. وقال الشاعر:

٣٤٦ ـ ولكنّ ما يُقْضى فَسَوْف يَكُونُ[1]

فإن عملت في اسم آخر جاز دخولها إجماعاً نحو: إنه الذي يأتيني فله درهم. وقيل: يجوز دخول الفاء مع «لعلّ» إلحاقاً لها بما لا يغيّر المعنى. وقيل: يجوز أيضاً دخولها مع «كان» بلفظ المضارع، لا بلفظ الماضي. ومع فعل اليقين، كعلمت دون ظننت، وعليه ابن مالك وابن السّراج.

(ص): ولا يعطف قبل خَبَر ذِي فاء عند الكوفيّة، وجوّزه ابن السّرّاج.

(ش): قال أبو حيّان في (شرح التسهيل): إذا جئت بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند الكوفيين، وأجازه ابن السّرّاج.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فوالله ما فارقتكم قالياً لكم

وهو للأفوه الأودي في الدرر (٢/ ٤٠) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أمالي القالي (١/ ٩٩)، وأوضح المسالك (١/ ٣٤٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٠٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٥)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٩)، ومعجم البلدان (٢/ ٢٢٠ ـ مادة الحجاز)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣١٥).

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: «ولكنّ ما» حيث دخلت «لكن» على «ما» الموصولة، فلم تكفّها عن العمل، بل عملت «لكنّ» في «ما» وهي اسمها. وقد زعم ابن هشام في «قطر الندى» (ص ١٤٩)، والأشموني في شرحه (١/ ١٠٨) أن «ما» هنا، حرف زائد كافّ. وثانيهما: قوله: «فسوف يكون» حيث اقترن خبر «لكنّ» بالفاء، وهذا جائز.

نواسخ الابتداء
كان وأخواتها

(ص): نواسخ الابتداء:

الأول: كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظلّ وبات، وصار وليس مطلقاً، ودام بعد «ما» الظرفيّة، وزال ماضي يزال، وانفكّ، وبَرِح، وفَتِىءَ، وفَتَأ، وأفْتأ. قيل: ووَنَى، ورام بمعناها بعد نفيٍ وَشِبْهِه. وقد يُفْصَلُ ويقدّر. ويرفع المبتدأ خلافاً للكوفية، ويسمّى اسمها، وفاعلاً. وقيل: ارتفع لشبهه. وينصب الخبر، ويسمّى: خبرها ومفعولها. والكوفيّة حالاً. والفراء شَبَهُه. ويرفعان بعدها بإضمار الشّأن.

وثالثها: إلغاءٌ. ولا تدخل على ما لزم صدراً. أو حذفاً. أو ابتدائية. أو عدم تصرّف. أو خبره جملة طلبيّة، ولا دام، والمنفي بـ«ما» وليس، على ما خبره مفرد طلبيّ على الأصح. ولا صار. ونحوها: دام، وتلوها على ذي ماضٍ. وشرط الكوفيّة في الباقي: قد. وابن مالك في ليس على قِلّةٍ: الشأن.

وألحق قوم بصار: آض، وعاد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وتحوّل، وارتد، وما جاءت حاجتك، وقعدت كأنها حَرْبة.

وقَومٌ: غدا، وراح. والفراء: أسحر وأفجر، وأظهر.

وقوم: كل فعل ذي نصب مع رفع لا بُدّ منه.

والكوفية: هذا وهذه مراداً بهما التقريب مرفوعاً بعدها ما لا ثانِيَ له، وسمّوهما: تقريباً، والرّفع اسم التقريب.

(ش): أي هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنسخ حكم الابتداء. وهي أربعة أنواع: كان وأخواتها. وكاد وأخواتها. وإنّ وأخواتها. وظننت وأخواتها. وما ألحق بذلك.

فأما «كان» فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ، ويسمّى اسمها. ربّما يسمّى فاعلاً مجازاً لشبهه به. وقع ذلك في عبارة المبرّد. وعبّر سيبويه باسم الفاعل.

ومذهب الكوفيين: أنها لم تعمل فيه شيئاً، وأنه باق على رفعه.

واستدل الأول باتصال الضمائر بها، وهي لا تتصل إلا بالعامل.

وينصب الخبر باتّفاق الفريقين، ويسمّى خبرها. وربما يُسمّى مفعولاً مجازاً لشبهه به. عبّر بذلك المبرد. وعبّر سيبويه باسم المفعول.

وكان قياس هذه الأفعال ألاّ تعمل شيئاً، لأنها ليست بأفعال صحيحة، إذ دخلت للدّلالة على تغيّر الخبر بالزّمان الذي يثبت فيه.

وإنما عملت تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو: ضرب، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُحَدَّثٌ عنه، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول. هذا مذهب سيبويه.

وذهب الفراء: إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال، فـ «كان» زيد ضاحكاً مشبّه عنده: بـ «جاء» زيد ضاحكاً.

وذهب الكوفيون: إلى أنه انتصب على الحال.

وَرُدّ بوروده مضمراً ومعرفة وجامداً، وأنه لا يستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال. واعترض بوقوعه جملة، وظرفاً، ولا يقع المفعول كذلك.

وأجيب بالمنع. بل تقع الجملة موقع المفعول نحو: قال زيد: عمرو فاضل. والمجرور نحو: مررت بزيد. والظّرف إذا توسّع فيه.

وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان. وأنكره الفراء. ورُدّ بالسّماع قال:

٣٤٧ ـ إذا مُتّ كان الناس صِنْفانِ شامِتٌ وآخَـرُ مُثْـنٍ بـالـذي كنـتُ أصْنَـعُ[1]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي في الأزهية (ص ١٩٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٧٢، ٧٣)، والدرر (١/ ٢٢٣، ٢/ ٤١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٤٤)، والكتاب (١/ ٧١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٨٥)، ونوادر أبي زيد (ص ١٥٦). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٣٦)، وشرح الأشموني (١/ ١١٧)، واللمع في العربية (ص ١٢٢).

ويروى: «كان الناس صنفين» فعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، فيكون «الناس» اسماً لـ «كان» و «صنفين» خبرها.

وقـال:

٣٤٨ ـ وَلَيْس منها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ[1]

ثم اختلفوا في توجيه ذلك.

فالجمهور على أنّ في (كان) ضمير الشأن اسمها، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر. ونقل عن الكسائي: أنّ كان ملغاة، ولا عمل لها، ووافقه ابن الطّراوة[2]. والمتفق على عدّه من هذه الأفعال ثلاثة عشر: ثمانية لا شرط لها، وهي: كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظل، وبات، وصار، وليس. وواحدٌ: شرطُهُ أن يقع صلة لـ«ما» الظرفية. وهي المصدرية لمراد بها وبصلتها: التوقيت، وهو دام نحو: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، أيّ مدة دوامي حيّاً.

وأربعةٌ: شرطها تقدّم نفي أو شبهه، وهو: النهي والدّعاء. وهي: زال ماضي يزال، وانفكّ، وبرح، وفتىء. والأربعة بمعنى واحد باتّفاق النحويين. وسواء كان النفي بحرف، أو فعل، أو اسم كقوله:

٣٤٩ ـ لَنْ تزَالوا كَذلِكُمْ ثم لا زِلْـ ـتُ لكم خالِداً خُلود الجِبَالِ[3]

وقوله:

٣٥٠ ـ ليس ينفكُّ ذا غِنىً واعتزازٍ كُلُّ ذِي عِفّةٍ مُقِل قَنُوعِ[4]

وقوله:

٣٥١ ـ غيرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هوًى كلُّ وانٍ ليس يَعْتَبِرُ[5]

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها

وهو لهشام بن عقبة في الأزهية (ص ١٩١)، والأشباه والنظائر (٥/ ٨٥، ٦/ ٧٨)، وتذكرة النحاة (ص ١٤١، ١٦٦)، والدرر (٢/ ٤٢). ولذي الرمة في شرح أبيات سيبويه (١/ ٤٢١). ولهشام أخي ذي الرمة في شرح شواهد المغني (٢/ ٧٠٤)، والكتاب (١/ ٧١، ١٤٧). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٦٨)، ورصف المباني (ص ٣٠٢)، وشرح المفصل (٣/ ١١٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٢٩٥)، والمقتضب (٤/ ١٠١).

(٢) تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٦٣)، والدرر (٢/ ٤٢، ٤/ ٦٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٨٤). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٤٨)، وشرح التصريح (٢/ ٢٣٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٢٨٤).

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٣٠)، والدرر (٢/ ٤٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٠٩)، وشرح التصريح (١/ ١٨٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٣).

(٥) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٣)، وشرح التصريح (١/ ١٨٥).

ومثال النهي:

٣٥٢ ـ صَاحِ شَمِّر ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ ... ت فَنِسْيانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ[1]

ومثال الدعاء:

٣٥٣ ـ ولا زَال مُنْهلاًّ بجَرْعَائِك الْقَطْرُ[2]

وسواء كان النفي ملفوظاً به كما مثّل، أم مقدّراً كقوله: ﴿تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: لا تفتأ. وقول الشاعر:

٣٥٤ ـ تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيْـ ... ـتَ بِهَالِكٍ حتّى تَكُونَهْ[3]

أي لا تَنْفَكُّ. وقوله:

٣٥٥ ـ لَعَمْرُ أَبِي دَهْماءَ زَالَتْ عَزِيزَةً[4]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٣٤)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٠)، والدرر (٢/ ٤٤)، وشرح الأشموني (١/ ١١٠)، وشرح التصريح (١/ ١٨٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٩٩)، وشرح قطر الندى (ص ١٢٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٤).

(٢) من الطويل، وصدره:

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٥٥٩)، والإنصاف (١/ ١٠٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣١، ٢٣٢)، والخصائص (٢/ ٢٧٨)، والدرر (٢/ ٤٤، ٤/ ٦١)، وشرح التصريح (١/ ١٨٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦١٧)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٣٢)، واللامات (ص ٣٧)، ولسان العرب (١٥/ ٤٩٤ ـ مادة يا)، ومجالس ثعلب (١/ ٤٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦، ٤/ ٢٨٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٣٥)، وجواهر الأدب (ص ٢٩٠)، والدرر (٥/ ١١٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٩٩)، وشرح قطر الندى (ص ١٢٨)، ولسان العرب (١٥/ ٤٣٤ ـ مادة ألا)، ومغني اللبيب (١/ ٢٤٣).

وفي البيت ثلاثة شواهد: أولها قوله: «يا اسلمي» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر، فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً. وثانيها: قوله: «لا زال» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» في رفعها الاسم ونصبها الخبر، لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبيه بالنفي. وثالثها: وقع «ألا» للاستفتاح.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لخليفة بن براز في خزانة الأدب (٩/ ٢٤٢، ٢٤٣)، والدرر (٢/ ٤٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٥). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٨٢٤)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٣)، وخزانة الأدب (١٠/ ٩٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٩٨)، وشرح المفصل (٧/ ١٠٩).

(٤) من الطويل، وعجزه:

عليَّ وإن قد قلَّ منها نُصَيْبِيَا

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٤٦).

أي لا زالت. وقوله:

٣٥٦ ـ وأبْــرَحُ مــا أدام اللّـــهُ قَـــوْمِـــي ... بحمـــد الله مُنْتَطِقـــاً مُجِيـــدا[1]

أي لا أبرح. وسواء كان متّصلاً بالفعل أم مفصولاً بينه وبينه كقوله:

٣٥٧ ـ ولا أراهـــا تَـــزال ظَـــالِمـــةً ... تحْــدِثُ لــي قَــرْحَــةً، وَتَنْكَــؤُهــا[2]

واحترز بماضي يزال من زال التي مضارعها: يزول. وهو فعل تام لازم بمعنى تحوّل. والتي مضارعها يَزِيلُ، وهو فعل متعدّ بمعنى: ماز.

والمشهور في فتـيء كسر العين. وفيها لغة بالفتح. وثالثة: أفتأ. قال في المحكم: ما فَتِئتُ أفعل، ومَا فَتَأت أفْتأُ فَتْأً وفُتُوءاً، وما أفْتَأْتُ. الأخيرة: تميميّة[3]. وذكر الثلاثة أيضاً أبو زيد[4]، وذكر الصَّغانِـيّ[5]: فَتُؤ يَفْتُؤ على وزن ظَرُفَ، لغة في: فَتِـيءَ.

ثم إن ما زال وأخواتها تدلّ على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب ما قبلها. فإن كان قبلها متصلة الزمان دامت له كذلك، نحو: ما زال زيد عالماً. وإن كان قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو: ما زال يعطي الدراهم.

قال ابن مالك: وكذا العمل في: «ونـى»، و «رام» بمعناها. قال: وهما غريبتان. ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلاّ من عُنـي باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالهما قوله:

٣٥٨ ـ لا يَنِـي الخِـبُّ شِيمَـة الحـبِّ مـا دَا ... مَ فـــلا يَحْسِبَنّـــهُ ذَا ازعِـــوَاءِ[6]

وقـــولـــه:

٣٥٩ ـ إذا رُمْــت مِمّــن لا يَــرِيــمُ مُتَيَّمــاً ... سُلُوّاً فقد أبْعَدْتَ في رَوْمِكَ الْمرمَى[7]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير في لسان العرب (١٠/ ٣٥٤، ٣٥٥ ـ مادة نطق)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦٤). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦١٩)، وجمهرة اللغة (ص ٢٧٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٤٣)، والدرر (٢/ ٤٦)، وشرح الأشموني (١/ ١١٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٥)، والمقرب (١/ ٩٤).

(٢) البيت من المنسرح، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه (ص ٥٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٣٧)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٢٠، ٨٦)، والدرر (٢/ ٤٧). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣٩٣).

(٣) انظر: لسان العرب (١/ ١١٩ ـ مادة فتأ).

(٤) في اللسان (١/ ١٢٠): «وروي عن أبي زيد قال: تميم تقول أفتأتُ، وقيس وغيرهم يقولون فتِئْتُ؛ تقول: ما أفتأت أذكره إفتاءً، وذلك إذا كنت لا تزال تذكره، وما فتئت أذكره أفتأُ فَتْأً».

(٥) أبو زيد: هو سعيد بن أوس. والصغاني: هو رضي الدين الحسن بن محمد. وقد تقدم التعريف بهما. انظر الفهارس العامة.

(٦) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٤٨).

(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٤٩).

قال: واحترزت بقولي: بمعنى: زال من: ونَى بمعنى: فتر، ورام بمعنى: حاول، أو تحوّل. انتهى.

وقال أبو حيان: ذكر أصحابنا أن: «ونـى» زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب، لأن معناها معنى ما زال نحو: ما ونى زيد قائماً.

وردّ بأنه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها لها في العمل، ألا ترى أن: ظل زيد قائماً، معناه: أقام زيد قائماً النهار. ولم يجعل العرب لـ «أقام» اسماً، ولا خبراً، كما فعلت ذلك بـ «ظلّ». قالوا: والتزام التنكير في المنصوب بها دليل على أنه حال.

وأما البيتان، فالمنصوب في الأول على إسقاط الخافض. أي لا يني عن شيمة الخِبّ. والثاني: يحتمل الحال لتنكيره.

وألحق قوم منهم ابن مالك بصار: ما كان بمعناها. وذلك عشرة أفعال: آض، كقوله:

٣٦٠ ـ رَبّيْتُــــهُ حتــــى إذا تَمَعْــــدَدا وآض نَهْــداً كــالحِصَــان أجْــرَدا[1]

وعاد، كقـولـه:

٣٦١ ـ فلِلّـهِ مُغْوٍ عاد بالرُّشْدِ آمرا[2]

وآل بالمد، كقوله:

٣٦٢ ـ ثـــم آلـــت لا تكلّمنـــا كـــل حَـــيٍّ مُعْقَـــبٌ عُقَبَـــا[3]

ورجع، كقوله:

٣٦٣ ـ ويَرْجِعْن بالأكْبَاد مُنْكَسِرات[4]

---

(١) ويروى بعده: «كان جزائي بالعصا أن أُجلدا». ويروى:

ربيتـــــه حتــــى إذا تمعــــــددا كــان جــزائـي بـالعصـا أن أُجلـدا

والرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٢٨١)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢)، والدرر (١/ ٢٩٢، ٢/ ٥٠)، والمحتسب (٢/ ٣١٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ١٤٢)، والدرر (٤/ ٥٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٣٦)، وشرح المفصل (٩/ ١٥١)، واللامات (ص ٥٩)، والمنصف (١/ ١٢٩).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وكان مضلّي من هُديتُ برُشْده

وهو لسواد بن قارب في الدرر (٢/ ٥٠، ٧٢).

(٣) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٥١)، ولسان العرب (١/ ٦١٨ ـ مادة عقب).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تُعـدُّ لكم جَزْرَ الجَزُورِ رماحُنا

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٥٢).

وفي الحديث: «لا تَرْجِعوا بَعْدي كُفّاراً»(١).

وحار بالمهملة، كقوله:

٣٦٤ ـ وما المرء إلا كالشّهاب وضَوْئِه يَحُورُ رماداً بعدَ إذْ هو ساطِعُ(٢)

واستحال، كقوله:

٣٦٥ ـ إن العداوةَ تستحيل مودّةً بتدارُكِ الهَفَواتِ بالحَسَناتِ(٣)

وفي الحديث: «فاسْتَحَالَتْ غَرْباً»(٤). وتحول، كقوله:

٣٦٦ ـ فَيا لَكَ من نُعْمَى تَحَوَّلْن أَبْؤُسا(٥)

وارتدّ: كقوله تعالى: ﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦].

والتاسع قولهم: «ما جاءت حَاجَتُكَ». قيل: وأول مَنْ قالها الخوارجُ لابن عبّاس حين أرسله عليٌّ إليهم. ويروى برفع «حاجتُك» على أن (ما) خبر «جاءت» قدّم، لأنه اسم

---

(١) «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» رواه مسلم في الإيمان (حديث ١١٨) من حديث جرير بن عبد الله. ورواه أيضاً من حديث عبد الله بن عمر (حديث رقم ١١٩ و ١٢٠)، ومن حديث أبـي بكرة ضمن حديث طويل أوله: «إن الزمان استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض» في القسامة (حديث ٢٩). ورواه البخاري في العلم باب ٤٣، والأضاحي باب ٥، وأبو داود في السنة باب ١٥. والترمذي في الفتن باب ٢٨. والدارمي في المناسك باب ٧٦. وأحمد في المسند (٢/ ٨٥، ٨٧، ١٠٤، ٥/ ٣٧، ٣٩، ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٦٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ١٦٩)، وحماسة البحتري (ص ٨٤)، والدرر (٢/ ٥٣)، ولسان العرب (٤/ ٢١٧ ـ مادة حور). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١١٠).

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٥٣).

(٤) رواه البخاري في التعبير (باب ٢٨، حديث ٧٠١٩) عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «بينا أنا على بئر أنزع منها، إذ جاءني أبو بكر وعمر، فأخذ أبو بكر الدلو فنزع ذَنوباً أو ذنوبين وفي نزعه ضعف فغفر الله له، ثم أخذها عمر بن الخطاب من يد أبـي بكر فاستحالت في يده غرباً، فلم أر عبقريّاً من الناس يفري فريَّهُ حتى ضرب الناسُ بعَطَنٍ» ورواه البخاري أيضاً بنحوه برقم (٧٠٢٠) ورواه من حديث أبـي هريرة برقم (٧٠٢١)، ورواه أيضاً في فضائل الصحابة (باب ٥ و ٦) والتوحيد (باب ٣١). ورواه مسلم في فضائل الصحابة (حديث ١٧ و ١٩)، والترمذي في الرؤيا (باب ١٠)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٨، ٢٩، ٨٩، ١٠٤، ١٠٧، ٣٦٨، ٤٥٠).

(٥) شطر بيت من الطويل لامرىء القيس، وصدره:

وبُدِّلتُ قرحاً دامياً بعد صحّةٍ

وهو في ديوانه (ص ١٠٧)، وخزانة الأدب (١/ ٣٣١)، والدرر (٢/ ٥٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٩٥)، ولسان العرب (١١/ ٤٧٤ ـ مادة علل)، ومغني اللبيب (١/ ٢٨٨).

استفهام. والتقدير: أيّة حاجة صارت حاجتك. وبنصبه على أنه الخبر، والاسم ضمير «ما». والتقدير: أية حاجة صارت حاجتك. و «ما» مبتدأ، والجملة بعدها خبر.

والعاشر: قَعَدتْ كأنها حَرْبة من قولهم: «شَحَذ شَفْرَتَهُ حتى قَعدَت كأنها حَرْبةٌ»، أي صارت كأنها حربة. فـ «كأنها حربة» خبر «قعدت».

فالمُلْحِقُون طردوا استعمال هذين الفعلين لقوة الشَّبه بينهما وبين صار. وجعلوا من ذلك: «جاء البرُّ قَفِيزَيْن وصاعَيْن»، و «قَعَد لا يسأل حاجةً إلا قَضَاها»، أي: صار. وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا﴾ [الإسراء: ٢٢].

وغيرهم: قَصَروهُما على ذينك المثالين. وقالوا في الثّمانية الأُوَل: إن المنصوب فيها حال، وإن آلت بمعنى: حلفت. «ولا تُكَلِّمُنا» جواب القسم.

ووافق عليه ابن مالك في آل، وقعد.

وألحق قوم منهم الزمخشري، وأبو البقاء، والجُزُوليّ، وابن عصفور، بأفعال هذا الباب: غدا، وراح بمعنى: صار، أو بمعنى: وقع فعله في وقت الغدوّ والرّواح. وجعل من ذلك حديث: «اغْدُ عَالِماً»[1]، وحديث: «تَغْدو خِماصاً، وتَرُوح بِطَاناً»[2]. وتقول: غدا زيد ضاحكاً وراح عبد الله منطلقاً، أي صار في حال ضحك وانطلاق. ومنع ذلك الجمهور. منهم: ابن مالك. وقالوا: المنصوب بعدهما حال، إذ لا يوجد إلاّ نكرة.

وألحق الفرّاء بها: أسحر، وأفجر، وأظهر. ذكرها في كتاب (الحدود)[3].

قال أبو حيّان: ولم يذكر لها شاهداً على ذلك، وبها تمت أفعال الباب ثلاثين فِعْلاً.

وذهب الكوفيون: إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجِهما إلى اسم مرفوع، وخبر منصوب، نحو: «كيف أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادِماً»؟، و «كيف أخاف البردَ وهذه الشّمسُ طالعةً».

وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود، نحو:

---

(١) تمام الحديث: «اغد عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محبّاً»، رواه الطبراني في المعجم الصغير (٢/ ٩)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٢٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٧/ ٢٣٧)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٨/ ٧٣)، والعجلوني في كشف الخفا (١/ ١٦٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٢٩٥)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٢٨٧٣٠)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٢٨). ورواه أبو العرب في طبقات علماء إفريقية (ص ٢٧) بلفظ: «اغد عالماً أو متعلماً ولا تكن الثالثة فتهلك».

(٢) رواه الترمذي في الزهد باب ٣٣، وابن ماجه في الزهد باب١٤، وأحمد في المسند (١/ ٣٠، ٥٢).

(٣) «حدود الإعراب» للفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ، ذكر فيه ستّاً وأربعين حدّاً في الإعراب. انظر: كشف الظنون (ص ٦٣٥).

«هذا ابن صياد أشقى الناس» فيعربون «هذا» تقريباً، والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب، لأن المعنى، إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما، وهما حاضران. وأيضاً فالخليفة والشمس معلومان، فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما. وتبيّن أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب، لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى، كما لو أسقطت «كان» من: كان زيدٌ قائِماً.

وقال بعض النحويين: يدخل في هذا الباب كلّ فعْلٍ له منصوب بعد مرفوع لا بُدّ منه نحو: قام زيد كريماً، وذهب زيد متحدّثاً. فإن جعلته تامّاً نصبت على الحال.

فإذا عرف ذلك فشرط المبتدأ الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب ألاّ يكون مما لزم الصدر كأسماء الشرط، والاستفهام، وكم الخبريّة، والمقرون بلام الابتداء، ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، ولا مما لزم الابتدائية، كقولهم: أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً، والكِلاب على البقر[1]، لجريانه كذلك مَثَلاً. وكذا ما بعد لولا الامتناعية، وإذا الفجائيّة. ولا مما لزم عدم التصرّف كـ «أيمن» في القسم، و «طُوبـى للمؤمن»، و «ويلٌ للكافر»، و «سلامٌ عليك». ولا خبره جملة طلبيّة. وشذ قوله:

٣٦٧ ـ وكُوني بالمكارم ذَكِّرِينـي[2]

وشرط ما تدخل عليه دام، وليس، والمنفـيّ بـ «ما» من جميع أفعال هذا الباب ـ زيادة على ما سبق ـ ألا يكون خبره مفرداً طلبيّاً، لأن له الصدر، وهذه لا يتقدّم خبرها، فلا يقال: لا أكلمك كيف ما دام زيد، ولا أين ما زال زيد، ولا أين ما يكون زيد، ولا أين ليس زيد.

ولم يشرط ذلك الكوفيون فسوّوا بينها وبين غيرها.

ولم يشرطْهُ الشّلَوْبين في ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها، ولا يشترط ذلك في المنفـيّ بغير «ما»، كـ «لَمْ»، و «لا»، و «لن». ولا في غير المنفـي إجماعاً.

وشرط ما تدخل عليه صار، وما بمعناها. ودام، وزال، وأخواتها ـ زيادة على ما سبق ـ ألاّ يكون خبره فعلاً ماضِياً، فلا يقال: صار زيد عَلِم. وكذا البواقي، لأنّها تفهم

---

(١) تقدم. راجع الفهارس العامة.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وذَلِّي دَلَّ ماجدةٍ صناعِ

وهو لبعض بنـي نهشل في خزانة الأدب (٩/ ٢٦٦، ٢٦٧)، ونوادر أبـي زيد (ص ٣٠، ٥٨). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ٢٤٦)، والدرر (٢/ ٥٤)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٨٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٤)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٨٤).

الدوام على الفعل، واتّصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع، فتدافعا. وهذا متّفقٌ عليه.

واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض: فالصحيح جوازه مطلقاً. وعليه البصريون لكثرته في كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس. قال تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ﴾ [يوسف: ٢٦]، ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم﴾ [الأنفال: ٤١]، ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓاْ أَقْسَمْتُم﴾ [إبراهيم: ٤٤]. وقال الشاعر:

٣٦٨ ـ ثُمّ أَضْحوا لَعِب الدَّهْرُ بِهِمْ[1]

وقـال:

٣٦٩ ـ وقد كانوا فأمْسى الحَـيُّ ساروا[2]

وحكى الكسائي: «أصبحت نظرت إلى ذات التنانير»[3] يعني: ناقته[4].

وشرط الكوفيون في ذلك: اقترانه بـ«قد» ظاهرة، أو مقدّرة. وحجّتهم أنّ كان وأخواتها إنما دخلت على الجُمَل لتدلّ على الزمان. فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها. ألا ترى أن المفهوم من: زيد قام، ومن: كان زيد قائماً شيء واحد. واشتراط «قد»، لأنها تقرب الماضي من الحال.

وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم: «ليس خَلق اللّهُ أَشْعَر منه». قال أبو حيّان: وليس هذا التخصيص بصحيح، فقد حكى ابن عُصْفُور اتّفاق النحويين على الجواز من غير تقييد. فإن قيل: ليس لنفي الحال، فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض. فالجواب أنها لنفي الحال في الجملة غير المُقَيّدة بزمان.

---

(١) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

وكذاك الدهرُ حالاً بعد حالْ

وهو لعديّ بن زيد في ديوانه (ص ٨٣)، والدرر (٢/ ٥٥). وبلا نسبة في لسان العرب (٥/ ٣٢٦ ـ جهز).

(٢) شطر بيت من الوافر، وصدره:

فأمسى مقفراً لا حيَّ فيه

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٥٥).

(٣) تحرفت في الأصل إلى «التانير» بالتاء ثم النون. والصواب ما أثبتناه.

(٤) وفي اللسان (٤/ ٩٥ ـ مادة تنر): «وتنانير الوادي: محافله، قال الراعي:

فلمـا عـلا ذات التنـانيـر صـوتُـهُ   تكشّـف عـن بـرقٍ قليـل صـواعقُـهْ

وقيل: ذات التنانير هنا موضع بعينه؛ قال الأزهري: وذات التنانير عقبة بحذاء زُبالة مما يلي المغرب منها».

وأما المُقَيّدة، فتنفيها على حَسَبِ القَيْد.

(ص): وتدلّ على الحدث خلافاً لقوم، ولا تنصبه على الأصحّ. وقيل: لم يلفظ به، وفي الظرف والحال خلاف مرتّب.

(ش): اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدَث. فمنعه قوم: منهم المبرّد، وابن السّرّاج، والفارسِيّ، وابن جنّي، وابن بَرْهان[1]، والجرجانيّ، والشّلَوبين. والمشهور والمتصور أنها تدل عليه كالزمان، كسائر الأفعال.

وذهب ابن خروف وابن عصفور: إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها. وقد تقرّر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع، ولا تكون من الأصول.

وردّ هذا والأول بالسّماع قال:

٣٧٠ ـ وكَوْنُكَ إيّاه عَلَيْكَ يَسِيرُ[2]

وحكى أبو زيد: مصدر فتيء. وحكى غيره: ظللت أفعل كَذا ظلولاً، وبت أفعل كذا بَيْتُوتةً. ومن كلام العرب: «كونك مُطِيعاً مع الفَقْرِ خيرٌ من كَوْنكِ عاصياً مع الغِنى».

ويبنى الأمر، واسم الفاعل منهما ولا يبنيان من الزمان. ويبنى على هذا الخلاف عملها في الظرف، والجار والمجرور. فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز عملها فيه، ولذا علّق بعضهم المجرور في قوله: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس: ٢] بكان. ومن قال: لا يدلّ عليه مَنعه. وقد صرح الفارسِيّ بأنها لا يتعلق بها حرف جرّ. ثم قال: وفي عملها في ظرف الزمان نظر. انتهى.

وحكى أبو حيّان الخلاف الذي في عملها في الظرف والمجرور في عملها في الحال. فمَن منعه قال: لأنه لا استدعاء لها للحال، والعامل مُسْتَدْعٍ. ومَن جوّزه قال: الحال يعمل فيه هذا، وليس فِعْلاً فكان أوْلى. أما نَصْبُها المصدر، فالأصحّ منعه على القول بإثباته لها، لأنهم عوضوا عن النطق به الخبر.

---

(١) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري. نحوي، لغوي، نسّابة، أخباريّ. توفي ببغداد سنة ٤٥٦ هـ، وقد جاوز الثمانين. من تصانيفه: أصول اللغة. انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٣/ ٢٩٧)، ومرآة الجنان (٣/ ٧٨)، ومختصر دول الإسلام (١/ ٢٠٧)، ولسان الميزان (٤/ ٨٢)، وكشف الظنون (ص ١١٤).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومه الفتى

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٣٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٣)، والدرر (١/ ٥٦)، وشرح الأشموني (١/ ١١٢)، وشرح التصريح (١/ ١٨٧)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٥).

وأجازه السيرافـيّ وطائفة، فيقال: كان زيد قائماً كوناً.

(ص): وتعدد خبرها كما مرّ. وأوْلى بالمنع.

(ش): في تعدد خبر كان الخلاف في تعدد خبر المبتدأ. والمنع هنا أولى، ولهذا قال به بعض من جوّزه هناك كابن درستويه، وابن أبـي الربيع[1]. وَوَجْهُهُ أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدّى إلى واحد، فلا يزاد على ذلك.

والمجوّزون قالوا: هو في الأصل خبر مبتدأ، فإذا جاز تعدّدُه مع العامل الأضعف، وهو الابتداء فمع الأقوى أوْلى.

(ص): وترد الخمسة الأُوَل قيل وبات، كصار خلافاً لِلُكْذَة[2] في ظلّ.

(ش): ترد كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظل بمعنى صار، فلا يقع الماضي خبراً لها كما تقدم كقوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٥، ٦، ٧]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]. وقول الشاعر:

٣٧١ ـ ثـم أَضْحَـوْا كـأنّهـم ورقٌ جَفْـ ـفَ فـألـوَتْ بـه الصَّبـا والـدَّبُـورُ[3]

وقـولـه:

٣٧٢ ـ أَمْسَـتْ خَـلاءً[4]

---

(١) ابن درستويه وابن أبـي الربيع تقدم التعريف بهما. انظر الفهارس العامة.

(٢) هو الحسن بن عبد الله الأصبهاني المعروف بلكذة وبلغدة، أبو علي. لغوي، نحوي، أديب. قدم بغداد وسكنها، وتوفي سنة ٢١٠ هـ. من تصانيفه: علل النحو، خلق الفرس، الهشاشة والبشاشة، الردّ على الشعراء، والنوادر المفيدة. انظر ترجمته في: الفهرست (١/ ٨١)، ومعجم الأدباء (٨/ ١٣٩ ـ ١٤٥)، وبغية الوعاة (ص ٢٢٢، ٢٢٣)، وروضات الجنات (ص ٢١٦)، وكشف الظنون (ص ١٢٠٤، ١٦٣١، ١٩٨٠، ٢٠٤٣).

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعديّ بن زيد في ديوانه (ص ٩٠)، والدرر (٢/ ٥٧)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٧٠)، وشرح المفصل (٧/ ١٠٤)، والشعر والشعراء (١/ ٢٣٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١١١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١١).

(٤) جزء بيت من البسيط، وتمامه:

أمسـتْ خـلاءً وأمسـى أهلُهـا احتملـوا أخنـى عليهـا الـذي أخنـى علـى لبـدِ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ١٦)، وجمهرة اللغة (ص ١٠٥٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٥)، والدرر (٢/ ٥٧)، ولسان العرب (٣/ ٣٨٦ ـ لبد) و (١٤/ ٢٤٥ ـ خنا). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١١١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٠)، وشرح قطر الندى (ص ١٣٤).

وزعم لُكْذة الأصبهاني، وَالمَهاباذي[1] شارح (اللمع)[2]: أنّ ظَلّ لا تأتي بمعنى: صار، بل لا يستعمل إلا في فعلِ النّهار. وقال بعضهم: هو مشتق من الظلّ، فلا يستعمل إلاّ في الوقت الذي للشمس فيه ظِـلٌّ، وهو ما بين طُلُوعها وغُروبها.

وزعم الزمخشري: أنَّ بات يأتي بمعنى: صار. قال ابن مالك: وليس بصحيح لعدم شاهدٍ على ذلك مع التّتبّع والاستقراء.

وجعل منه بعض المتأخرين: «فإنّ أحَدَكُم لا يَدْرِي أيْنَ بَاتَتْ يَدُه»[3]. وضعّف بإمكان حمله على المعنى المُجْمَع عليه، وهو الدّلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً. قَال: ومن أحسن ما يحتجّ به له قوله:

٣٧٣ ـ أجِنِّـــي كلّمـــا ذُكِـــرَتْ كليـــبٌ   أَبيـــتُ كـــأنّنِـــي أُكْـــوَى بِجَمْـــرِ[4]

لأن كلّما تدلّ على عموم الأوقات.

[المتـــصرّف منــهـا]

(ص): وكلها تتصرف إلا ليس. قيل: ودام، ولتصاريفها ما لها كغيرها.

(ش): جميع هذه الأفعال تتصرف، فيأتي منها المضارع والأمر، والمصدر والوصف، إلا أنّ الأمر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفيّاً إلاّ ليس، فَمُجْمَعٌ على عدم تصرّفها.

وأما دام فنصّ كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرّف، وهو مذهب الفرّاء. وجزم به ابن مالك.

قال ابن الدّهّان[5]: لا يستعمل في موضع دام: يدوم، لأنه جرى كالمَثَل عندهم.

---

(١) هو أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير. نحوي، من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني. كان حيًّا قبل سنة ٤٧١ هـ. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (٣/ ٢١٩)، وكشف الظنون (ص ١٥٦٣).

(٢) «اللمع في النحو» لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ. جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي. وشرحه جماعة. انظر: كشف الظنون (ص ١٥٦٢، ١٥٦٣).

(٣) من حديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده». رواه البخاري في الوضوء باب ٢٦، ومسلم في الطهارة حديث ٨٧ و ٨٨ واللفظ له، وأبو داود في الطهارة، باب ٤٩، والترمذي في الطهارة باب ١٩، والنسائي في الغسل باب ٢٩، وابن ماجه في الطهارة باب ٤٠، ومالك في الطهارة باب ٩، وأحمد في المسند (٢/ ٢٤١، ٢٥٣، ٢٦٥ ٧٥٩، ٢٧١، ٢٨٤، ٣١٦، ٣٨٢، ٣٩٥، ٤٠٣، ٤٥٥، ٤٦٥، ٤٧١، ٥٠٠).

(٤) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن قيس المخزومي في الدرر (٢/ ٥٨)، وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٨٠١). وللهذلي في لسان العرب (١٣/ ٩٨ ـ جنن).

(٥) هو الحسن بن محمد بن علي بن رجاء المتوفى سنة ٤٤٧ هـ. وقد تقدم.

وقال ابن الخبّاز[1]: لا تتصرف ما دام، لأنها للتوقيت والتأبيد، فتفيد المستقبل. قال أبو حيّان: وما ذكر من عدم تصرّفها لم يذكره البصريّون.

ولتصاريف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضي منها، وكذا سائر الأفعال. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿۞ قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا أَوْ خَلْقًا﴾ [الإسراء: ٥٠، ٥١]، : ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]. وقول الشاعر:

٣٧٤ ـ وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشاشة كائناً أخَـاكَ إذا لـم تُلْفِـه لـك مُنْجِـدا[2]

وقولــه:

٣٧٥ ـ قضى اللّهُ يا أسماءُ أَنْ لستُ زائِلاً أُحِبُّكِ حتى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ[3]

(ص): ووزن كان: فَعَل. وقيل: فَعُل. و «ليس»: فَعِل. والأكثر فيها: لَسْتُ. وحكي كسر اللاّم وضمها. ويبطل عملها مع إلاّ في تميم خلافاً لِمَلك النُّحاة[4]، وأبـي عَلِـيّ. وفي نفيها و «ما». وثالثها: الأصحّ: الحال ما لم يقيّد مدخولها بزمان فَبِحَسبه. والأشهر في زال: يزَال فهي فَعل. وحُكِي يَزِيل، ففَعَل. والصحيح تلقّي القسم بها.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: الأصح أن وزن «كان»: فعَل بفتح العين. وقال الكسائي: فَعُل بالضم. ورُدّ بأنه لو كان كذلك لم يقولوا منه: كائن، لأن الوصف من فَعُل: فعيل.

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي. تقدم.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٣٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٤)، والدرر (٢/٥٨)، وشرح الأشموني (١/١١٢)، وشرح التصريح (١/١٨٧)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٨)، والمقاصد النحوية (٢/١٧).

(٣) البيت من الطويل، وهو للحسين بن مطير الأسدي في ديوانه (ص ١٧٠)، والدرر (٢/ ٦٠)، وشرح التصريح (١/١٨٧)، ولسان العرب (٧/١٩٩ ـ غمض)، ومجالس ثعلب (١/ ٢٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/١٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٤٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٩٧).

(٤) ملك النحاة: هو أبو نزار الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار البغدادي. نحوي، فقيه، أصولي، متكلم، أديب، مقرىء، شاعر. ولد ببغداد سنة ٤٨٩ هـ، وسافر إلى خراسان وكرمان وغزنة، ثم استوطن دمشق وتوفي بها في ٨ شوال سنة ٥٦٨ هـ. من تصانيفه: الحاوي في النحو، الحاكم في الفقه الشافعي، مختصر في أصول الفقه، وغيرها. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (٨/ ١٢٢ ـ ١٣٩)، وإنباه الرواة (١/ ٣٠٥ ـ ٣١٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٢١٠، ٢١١)، والنجوم الزاهرة (٦/٦٨)، ومرآة الجنان (٣/٣٨٦)، وشذرات الذهب (٤/ ٢٢٧، ٢٢٨)، وبغية الوعاة (ص ٢٢٠، ٢٢١).

وأمّا ليس فمذهب الجمهور: أن وزنها: فَعِل بالكسر، خفّف، ولزم التخفيف، لثقل الكسرة على الياء. واستدلّ لذلك، بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى «لاسَ» بالقلب كباع، أو بالضم لقيل فيها: «لُسْتُ» بضم اللام. ولا يقال إلا لَسْتُ بفتحها.

قال أبو حيّان: على أنه قد سمع فيها: لُسْتُ بالضم، فدلّ على أنها بُنِيَتْ مرّةً على فَعِل، ومرّة على فَعُل. وحكى الفراء أن بعضهم قال: لِستُ بكسر اللام.

وأمّا زال فالأشهر في مضارعها يزال، فوزنها فَعِل بالكسر. وحكى الكسائي فيه أيضاً: يَزِيل على وزن يبيع. وعلى هذا فوزنها: فعَل بالفتح.

قال أبو حيّان: وحكى ثعلب عن الفراء: «لا أزيل أقول كذلك»، فيكون زال الناقصة مما جاءت على: فعَل يَفْعِل، وفَعِل يَفْعَل، كنَقَم يَنْقِمُ، ونَقِمَ يَنْقَمُ.

الثانية: ذهب قوم إلى أن «ليسَ» و «ما» مخصوصان بنفـي الحال. وبنوا على ذلك أنهما يعيّنان المضارع له.

وذهب آخرون إلى أنهما ينفيان الحال والماضي، والمستقبل.

والصحيح توسُّطٌ. ذكره الشّلَوبيْن يَجْمَعُ بين القولين، وهو أن أصلهما لنفـي الحال، ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه.

ومن أمثلة استقبال المنفـي بـ «ليس» قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. وقول حسّان:

٣٧٦ ـ وليس يكونُ ـ الدَّهْرَ ـ ما دام يَذْبُلُ(١)

وبـ «مـا»: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقـرة: ١٦٧]، ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٦]. ومن أمثلة المنفـيّ بـ «ليس» قول العرب: «ليس خَلَق اللَّهُ مِثْلَهُ».

الثالثة: حكى أبو عمرو بن العلاء: أن لغة بنـي تميم إهمال ليس مع إلاّ حملاً على «ما» كقولهم: «ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ»، بالرفع على الإهمال، ولا ضمير فيها. وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر. فقال له أبو عمرو: نِمْت يا أبا عمر وأدلج الناس. ليس في الأرض حِجازِيّ إلا وهو ينصب، ولا تَمِيمـيّ إلاّ وهو يرفع. ثم وجّه أبو عمرو خلفاً الأحمر،

---

(١) من الطويل، وصدره:

فما مثله فيهم ولا كان قبله

وهو في ديوان حسان بن ثابت (ص ٢٦)، والجنى الداني (ص ٤٩٩)، والدرر (١/ ٧٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢).

وأبا محمد اليزيدي[(١)] إلى بعض الحجازيين، وجَهِدا أنْ يلقِّناه الرفعَ، فلم يفعل، وإلى بعض التميميين، وجَهِدا أنْ يلقّناه النصب فلم يفعل، ثم رجَعا، وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه، ورمى به إلى أبي عمرو، وقال: هو لك، بهذا فُقْت النّاس.

وزعم أبو نِزار، الملقّب بمَلِك النُّحاة: أن الطِّيب اسم ليس، والمسك مبتدأ، وخبره محذوف. تقديره: إلا المسك أفخره. والجملة في موضع نصب خبر ليس.

وزعم أبو علـيّ: أن اسم ليس ضمير الشأن، والطِّيبُ مبتدأ، والمسك خبره، أو الطِّيب اسمها، والخبر محذوف، وإلاّ المسك بدل. كأنه قيل: ليس الطِّيبُ في الوجود إلا المسك. أو الطيب اسمها، وإلاّ المسك نعت، والخبر محذوف. كأنه قيل: ليس الطِّيب الذي هو غير المسك طيباً في الوجود. وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير.

وضعّف بأن الإهمال ـ إذا ثبت ـ لغةٌ، فلا يمكن التأويل.

الرابعة: [أن تكون حرفاً عاطفاً، أثبت ذلك الكوفيّون أو البغداديّون على خلافٍ بين النَّقَلة؛ واستدلُّوا بنحو قوله:

أيْـــنَ المَفَـــرُّ والإلَـــهُ الطـــالـــبُ ... والأشْـرَمُ المغلـوبُ وليـس الغـالـبُ

وخرج على أن الغالب اسمها، والخبر محذوف.

قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متّصل عائد على «الأشرم» أي: ليسه الغالب، كما يقول: الصديق كأنه زيد؛ ثم حذف لاتّصاله. ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متّصلاً لم يَجُزْ حذفه. وفيه نظر][(٢)].

(ص): وتسمّى ناقصة، فإن اكتفت بمرفوع فتامّة. ولزم النقص ليس، وزال خلافاً

---

(١) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي المعروف باليزيدي. مقرىء، نحوي، لغوي. من أهل البصرة. نزل بغداد، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وصحب يزيد بن منصور خال المهدي يؤدب ولده، واتصل بالرشيد فعهد إليه بتأديب المأمون. ولد سنة ١٣٨ هـ، وتوفي بمرو سنة ٢٠٢ هـ. من تصانيفه: الوقف والابتداء، النقط والشكل، النوادر في النحو، المقصور والممدود، المختصر في النحو، وله شعر. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٧)، ومعجم الأدباء (٢٠/ ٣٠ ـ ٣٢)، ونزهة الألبا (ص ١٠٣ ـ ١١٠)، وبغية الوعاة (ص ٤١٤، ٤١٥)، والنجوم الزاهرة (٢/ ١٧٢، ١٧٣)، ومرآة الجنان (٢/ ٣ ـ ٥)، وشذرات الذهب (٢/ ٤)، وكشف الظنون (ص ١٩٨٠)، وإيضاح المكنون (٢/ ٣٣٦)، وهدية العارفين (٢/ ٥١٣، ٥١٤).

(٢) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل. واستدركناه من المغني (١/ ٢٢٧، ٢٢٨).

للفارسيّ، وفتىء خلافاً للصّغاني. قيل: وظلّ. ومن الناقصة ذات الشأن. وثالثها: لا. ولا.

(ش): هذه الأفعال تسمّى نواقص. واختلف في سبب تسميتها ذلك.

فقيل: لعدم دلالتها على الحدث، بناءً على أنها لا تفيده.

وقيل، وهو الأصح: لعدم اكتفائها بالمرفوع، لأن فائدتها لا تتم به فقط، بل تفتقر إلى المنصوب. ثم منها ما لزم النقص، وهو ليس باتّفاق، وزال، خلافاً للفارسيّ، فإنه أجاز في «الحَلَبِيّات»[١]: أنها تأتي تامة قياساً لا سماعاً. وفتىء خلافاً للصّغانيّ فإنه ذكر في «نوادر الإعراب»[٢] استعمالها تامّة، نحو: فتئت عن الأمر فَتْأً: إذا نَسِيته.

وزعم المهاباذي: أن ظل أيضاً لا تستعمل إلا ناقصة. قال أبو حيان: وهو مخالف لنقل أئمة اللّغة والنحو: أنها تكون تامّة.

وبقية الأفعال تستعمل بالوجهين. فإذا استعملت تامة اكتفت بالمرفوع، فتكون كان بمعنى: ثبت «كان الله ولا شيء معه» وحدث نحو:

٣٧٧ ـ إذا كان الشّتاء فَأدْفِئونِي[٣]

وحضر نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. ووقَعَ نحو: «مَا شاء الله كان». وكفل، وغزل. يقال: كُنْت الصَّبِيَّ: كفلته، وكُنْت الصُّوفَ: غزلته.

وأصبح، وأضحى، وأمسى، بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الرُّوم: ١٧]. وقول الشاعر:

٣٧٨ ـ وَمِنْ فَعَلاتي أنّني حسَنُ القِرَى ... إذا اللّيْلَةُ الشّهْبَاءُ أضْحَى جَليدُها[٤]

---

(١) «الحلبيات في النحو» لأبي علي الفارسي. انظر: كشف الظنون (ص ٦٨٧).

(٢) لم أجد للصغاني كتاباً بهذا الاسم، ولكن له كتاب بعنوان «نوادر اللغة» فلعله هو نفسه. انظر: هدية العارفين (١/ ٢٨١).

(٣) من الوافر، وعجزه:

فإنّ الشيخ يُهرمه الشتاء

ويروى: «يهدمُه» مكان «يهرمه». وهو للربيع بن ضبع الفزاري في الأزهية (ص ١٨٤)، وأمالي المرتضى (١/ ٢٥٥)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٢)، وحماسة البحتري (ص ٢٠٢)، وخزانة الأدب (٧/ ٣٨١)، والدرر (٢/ ٦٠)، وسمط اللآلي (ص ٨٠٣). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٣٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٥٨)، ولسان العرب (١٣/ ٣٦٥ ـ مادة كون).

(٤) البيت من الطويل، وهو لعبد الواسع بن أسامة في شرح المفصل (٧/ ١٠٣). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٢٩٥)، والدرر (٢/ ٦١)، وشرح الأشموني (١/ ١١٥).

وظل بمعنى: دام، أو طال، أو أقام نهاراً. وبات بمعنى: أقام ليلاً، أو نزل بالقوم ليلاً. وصار بمعنى: «رجع» نحو: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشّورى: ٥٣]، و «ضم»، و «قطع» نحو: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. ودام بمعنى: بقي، نحو: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨]. وانْفَكّ بمعنى: خلص، أو انفصل نحو: انْفَكَّ الأسير أو الخاتم. وبرح بمعنى: ذهب، أو ظهر. وبالمعنيين فسّر قولهم: «برح الخَفاء». وونى بمعنى فتر وضَعُف. ورام بمعنى: ذهب وفارق.

وذكر ابن مالك: أنّ فَتَأَ المفتوحة تأتي تامّة بمعنى: كسر، أو أطفأ. حكَى الفرّاء: فَتَأْتُهُ عن الأمر: كسرْتُه، والنار: أطْفأْتُها. قال أبو حيّان: وهذا وهْم وتصحيف، إنما ذاك بالتاء المثلّثة كَما في الصّحاح والمُحْكَم.

وقد اختلف في كان الشأنية: فالجمهور على أنها من أقسام النّاقصة. وذهب صاحب البديع[1]: إلى أنها من أقسام التامّة. وذهب أبو القاسم ابن الأبرش[2]: إلى أنها قِسْمٌ برأسِها.

(ص): وحذف أخبارها لقرينة ضرورة. وثالثها إلاّ ليس ولو دونها.

(ش): قال أبو حيان: نصّ أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها، ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً. أمّا الاسم فلأنه مشبّهٌ بالفاعل، وأمّا الخبر، فكان قياسه جواز الحذف، لأنه إن رُوعِي أصله، وهو خبر المبتدأ، فإنه يجوز حذفه. أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك، لكنه صار عندهم عِوَضاً من المَصدر، لأنّه في معناها، إذْ القيام مثلاً كَوْنٌ من أكوان زيد، والأعراض لا يجوز حذفها.

قالوا: وقد تحذف في الضرورة كقوله:

٣٧٩ ـ رَمَاني بأمْرٍ كنتُ منه ووالدي ... بَرِيئاً، ومن أجل الطَّوِيِّ رماني[3]

---

(١) «البديع في النحو»: يوجد ثلاثة كتب بهذا العنوان: الأول لابن الأثير، والثاني لمحمد بن مسعود الغزي، والثالث لأبي الحسن الربعي. انظر الفهارس العامة.

(٢) هو خلف بن يوسف بن فرتون الأندلسي المعروف بابن الأبرش. نحوي، شاعر. توفي بقرطبة سنة ٥٣٢ هـ. من آثاره: ديوان شعر. انظر ترجمته في: روضات الجنات للخوانساري (ص ٢٧٢)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (ص ٧٦٣) وفيه: «ابن الأبرص».

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن أحمر الباهلي في ديوانه (ص ١٨٧)، والدرر (٢/ ٦٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٤٩)، والكتاب (١/ ٧٥). وله أو للأزرق بن طرفة بن العمرّد الفراصي في لسان العرب (١١/ ١٣٢ ـ مادة جول).

وقولـــه:

٣٨٠ ـ لَهْفِـي عليك لِلَهْفَـةٍ مـن خـائـفٍ　　يَبْغـي جِـوارَك حيـن ليـس مُجِيـرُ[١]

أي ليس في الدنيا. وكُنْت بريئاً.

ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختياراً.

وفصّل ابن مالك: فمنعه في الجميع إلاّ ليس فأجاز حذف خبرها اختياراً، ولو بلا قرينة، إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً بـ «لا» كقولهم فيما حكاه سيبويه: «ليس أحد»، أي: هنا. وقوله:

٣٨١ ـ فأمّا الجُود مِنْكِ فليس جُودُ[٢]

وقولـــه:

٣٨٢ ـ يَئِسْتُمْ وَخِلْتُم أنّـه ليـس نـاصـر　　فَبُـوِّئْتُـم مـن نَصْـرِنـا خَيْـرَ مَعْقِـل[٣]

وما قاله ابن مالك ذهب إليه الفرّاء. وقال: يجوز في «ليس» خاصة أن يقول: «ليس أَحَدٌ»، لأن الكلام قد يتوهّم تمامه بليس. أو نكرة كقوله: ما من أحد.

(ص): وقد تلي الواو جملة، وخبراً لليس، وكان منفية بعد إلاّ، وفاقاً للأخفش وابن مالك فيهما.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: قد تدخل الواو على أخبار هذا الباب إذا كانت جملة تشبيهاً بالجملة الحالية كقوله:

٣٨٣ ـ وكـانـوا أنـاسـاً ينفحـون، فـأصبحـوا　　وأكْثـرُ مـا يُعْطُـونـه النّظـر الشّـزْرُ[٤]

---

(١) البيت من الكامل، وهو للشمردل بن عبد الله الليثي في شرح التصريح (١/ ٢٠٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٢٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٠٣). وللتميمي الحماسي في الدرر (٢/ ٦٣). وللتيميّ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٥٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ٨٢)، وأوضح المسالك (١/ ٢٨٧)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٣١).

ويروى «لات» في موضع «ليس».

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

ألا يا لَيْلَ ويحكِ خبِّرينا

وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه (ص ٢١)، والكتاب (١/ ٣٨٦). وبلا نسبة في الدرر (٢/ ٦٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٦٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٦٦).

وقوله:

٣٨٤ ـ فظلُّوا، ومنهم سابِقٌ دَمْعُه لَه وآخَرُ يَثْنِي دَمْعةَ العَيْنِ بالمهلِ[1]

هذا مذهب الأخفش، وتابعه ابن مالك.

والجمهور أنكروا ذلك، وتأوّلوا الجملة على الحال، والفعل على التّمام.

الثانية: ذهب الأخفشُ، وابن مالك أيضاً إلى جواز دخول الواو على خبر ليس، وكان المنفيّة إذا كان جملة بعد إلاّ كقوله:

٣٨٥ ـ ليس شيء إلا وفيه إذَا ما قَابَلَتْهُ عينُ البَصيرِ اعْتِبَارُ[2]

وقوله:

٣٨٦ ـ ما كَان من بَشَرٍ إلاَّ وميتَتُه مخْتومةٌ، لكن الآجالُ تَخْتَلِفُ[3]

وقوله:

٣٨٧ ـ إذا ما سُتُورُ البيت أرْخِين لم يكن سِراجٌ لنا إلا ووجْهُك أنْوَرُ[4]

والجمهور أنكروا ذلك، وأوّلوا الأول والثاني على حذف الخبر ضرورة، أو على زيادة الواو. وقالوا: الخبر في الثالث: «لنا».

[جواز توسيط أخبارها]

(ص): ويجوز توسيطها. ومنع الكوفية مطلقاً. وابن مُعْطٍ[5] في دام. وبعضهم في ليس.

(ش): أجاز البصريون توسيط أخبار هذا الباب بين الفعل والاسم، أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ. قال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الرّوم: ٤٧]، وقال:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٦٦).

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٦٧).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٦٨).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ٢٣٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٢٤٤)، والدرر (٢/ ٦٨). وفي البيت شاهد آخر، وهو حذف «مِنْ» والمفضول بعد قوله: «أنورُ». ويروى «نورُها» مكان «أنورُ» وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه على حذف «من» والمفضول.

(٥) هو يحيى بن عبد المعطي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ. تقدم.

﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ [البقرة: ١٧٧]. وقال الشاعرُ:

٣٨٨ ـ لا طِيبَ لِلْعَيْشِ ما دَامَتْ مُنغَّصةً لَذّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ[1]

وقال:

٣٨٩ ـ فليس سواءً عالِمٌ وجَهُولُ[2]

ـ ومنعه الكوفيّون في الجميع، لأن الخبر فيه ضمير الاسم، فلا يتقدّم على ما يعود عليه.

ومنعه ابن مُعْطٍ في «دام». ورُدّ بأنه مخالف للنّص السّابق، وللقياس كسائر أخواتها، وللإجماع.

ـ ومنعه بعضهم في «ليس» تشبيهاً بـ «ما»، وهو محجُوجٌ بالسّماع. والخلاف في «ليس» نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه، ولم يظفر به ابن مالك، فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسيّ وابن الدّهان وابن عصفور.ـ

[جواز تقديم أخبارها]

(ص): وتقديمها إلا دام، والمنفيّ بـ «ما»، و «ليس» على الأصح، وفي زال، وإخوته. ثالثها الأصح يجوز إن نفي بغير «ما». قال دَرَوَد[3]: ولن، ولم. والأصح يجوز بينها، و «ما». وفي دام خلاف.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤١)، والدرر (٢/ ٦٩)، وشرح الأشموني (١/ ١١٢)، وشرح التصريح (١/ ١٨٧)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٠٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٣١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٠).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

سلي إن جهلتِ الناس عنّا وعنهمُ

وهو للسموأل بن عادياء في ديوانه (ص ٩٢)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٣١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٢٣). وله أو للجلاح الحارثي في تخليص الشواهد (ص ٢٣٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١١٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٠٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٣٠).

(٣) هو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم الأندلسي القرطبي المعروف بدرود. أديب، نحوي، شاعر. توفي سنة ٣٢٥ هـ. من آثاره: شرح كتاب الكسائي، وله شعر كثير. انظر ترجمته في: جذوة المقتبس (ص ٢٤٣)، وبغية الوعاة (ص ٢٨٣)، وهدية العارفين (١/ ٤٤٥).

•(ش): يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلا دام، وليس، والمنفيّ بـ «ما».

أمّا دام فحكي الاتفاق عليها، لأنها مشروطة بدخول «ما» المصدريّة الظرفية. والحرف المصدريّ لا يعمل ما بعده فيما قبله.

وأمّا المنفيّ بـ «ما» غير زال وإخوته ففيه قولان: البصريون على المنع، والكوفيون على الجواز. ومنشأ الخلاف اختلافهم في أنّ (ما) هل لها صدر الكلام أوْ لا؟ فالبصريون على الأول، والكوفيّون على الثاني.

وأما «ليس» فجمهور الكوفيين، والمبرد، والزّجّاج، وابن السّرّاج، والسّيرافي، والفارسِيّ، وابن أخته، والجُرْجَاني، وأكثر المتأخرين، منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على فعل التعجب، وعسَى، ونِعْمَ، وبئْسَ، بجامع عدم التصرف. وقدماء البَصريين، ونسبه ابن جِنّي إلى الجمهور، واختاره ابن برهان، والزّمخشريّ، والشّلوبين، وابن عصفور، على الجواز لتقديم معموله على قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. وفرق بين ليس، وبين الأفعال المذكورة.

وأمّا زال وإخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقاً سواء نفيت بـ «ما» أو بغيرها. وعليه الفراء.

والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه سائر الكوفيين، لأن «ما» عندهم ليس لها الصدر كغيرها.

والثالث: وهو الأصحّ، وعليه البصريون المنع إن نفيت بـ «ما» لأن لها الصّدر، والجواز إن نفيت بغيرها، كـ «لا»، ولم، ولن، ولما، وإنْ. وألحق دَرَوَد: لم، ولن بـ «ما» فمنع التقديم إن نفي بهما.

أما تقديمه على الفعل دون (ما) بأن توسط بينهما نحو: ما قائماً زال زيد، فالأصحّ جوازه. وعليه الأكثرون. ومنعه بعضهم، لأن الفعل مع «ما» كحبذا، فلا يفصل بينهما.

وأما توسيطه بين «ما» ودام فنص صاحب (الإفصاح)[1]، وبدر الدين بن مالك على أنه لا يجوز، لأن الموصول الحرفيّ لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها، ولأن دام لا يتصرّف.

وقال أبو حيّان: القياس الجواز، لأن «ما» حرف مصدري غير عامل، ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أنّ «دام» لا تتصرف فيتّجه المنع.

---

(١) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

[وجوب توسيط الخبر أو منعه]

(ص): ويجبان، ويمنعان لما مرّ.

(ش): قد يجب توسيط الخبر أو تقديمه. وقد يُمْنع كُـلٌّ من ذلك للأمور الموجبة أو المانعة في خبر المبتدأ.

مثال وجوب التوسيط: ما كان قائماً إلاّ زيدٌ. ومثال وجوب التقديم: أين كان زيد؟ وكم كان مالك؟. ومثال وجوب أحدهما على سبيل التخيير: كان في الدّار ساكنها. وكان في الدار رجل. يجوز تقديم الخبر وتوسيطه، ولا يجوز تأخيره. ومثال منعهما، ووجوب التأخير: كان بعلُ هند حبيبها، لأجل الضمير. وصار عدوي صديقي، للإلباس.

(ص): وفي تأخير الجملة. ثالثها: يجب إن رفع ضمير الاسم. ويمنع تقديم خبر تأخر مرفوعه، وفي منصوب، لا ظرف. ثالثها يقبح لا ظاهر إعراب مشارك عرفاً ونكراً، ولا يليها معمول خبرها كغَيرها خلافاً للكوفيّة وابن السّراج إلا ظرف. ويجوز مع خبر وتقدّمه.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: اختلف في وجوب تأخير الخبر هنا إذا كان جملة على أقوال.

أحدها: يجب مطلقاً، ولا يجوز تقديمه، ولا توسيطه سواء كانت اسميّةً، نحو: كان زيد أبوه قائم، أم فعليّة رافعة ضمير الاسم نحو: كان زيد يقوم، أم غير رافعة نحو: كان زيد يمرّ به عمرو. ومستند المنع في ذلك عدم سماعه.

والثاني: لا، مطلقاً، فيجوز التقديم، والتوسيط. وذكر ابن السّـرّاج: أنه القياس وإن لم يسمع. وصحّحه ابن مالك، قال: لأنه وإن لم يسمع مع كان، فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق:

٣٩٠ ـ إلـى مَلِـكٍ مـا أُمُّـه مـن مُحَـارِبٍ   أبـوه، ولا كـانـت كليـبٌ تُصَـاهِـرُهْ[1]

قال: ويدل لجوازه مع «كان» تقديم معموله في قوله تعالى: ﴿أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وتقديم المعمول يُؤْذِنُ بتقديم العامل.

والثالث: المنع في الفعليّة الرّافعة لضمير الاسم، والجواز في غيرها. وصحّحه ابن عصفور، وقال: لأن الذي استقر في باب كان أنّك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى

---

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان الفرزدق (١/ ٢٥٠)، والخصائص (٢/ ٣٩٤)، والدرر (٢/ ٧٠)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٥٧)، ومعاهد التنصيص (١/ ٤٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٥٥)، ورصف المباني (ص ١٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١١٨)، ومغني اللبيب (١/ ١١٦).

المبتدأ والخبر. ولو أسقطتها من: كان يقوم زيد، على أن يكون (يقوم) خبراً مقدّماً، فقلت: يقوم زيد، لم يرجع إلى المبتدأ والخبر.

الثانية: لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع، فلا يقال: قائماً كان زيد أبوه، أي: كان زيد قائماً أبوه، لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه.

فإن كان معمولُهُ منصوباً نحو: آكلاً كان زيد طعامك ففيه أقوال. ثالثها: يقبح التقديم، ولا يمتنع، لأنه ليس بجزء من ناصبه، لكونه فضلة.

فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز بلا قبح إجماعاً، لأن العرب تتسع في الظرف والمجرور ما لا تتسع في غيرهما نحو: مسافراً كان زيد اليوم، وراغباً كان زيد فيك.

الثالثة: تقدّم من صُوَر امتناع تقديم خبر المبتدأ أن يتساويا في التعريف والتنكير، ولا بيان. ولا يجري ذلك هنا في ظاهر الإعراب، لأن نصب الخبر يبيّنه، فيجوز: كان أخاك زيد. ولم يكن خيراً منك أحدٌ.

فإن خفي الإعراب وجب تأخير الخبر للإلباس نحو: صار عدوّي صديقي، وكان فتاك مولاك.

الرابعة: مذهب أكثر البصريين: أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها من مفعول، وحال، وغيرهما إلا الظرف والمجرور، فلا يقال: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، ولا كان طعَامَك آكلاً زيدٌ. وهذا الحكم غير مختصّ بباب كان، بل لا يلي عاملاً من العوامل ما نَصَبَهُ غيرُهُ أو رَفَعَهُ.

فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن يلي كان مع تأخير الخبر وتقديمه للتوسّع في الظروف والمجرورات. وجوّز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن السّرّاج: أن يليها غير الظرف أيضاً لوروده في قوله:

٣٩١ ـ بما كان إيّاهم عطيّةُ عوّدا[1]

وأجيب بأن اسم كان ضمير الشأن مستتر فيها، و «عطيّة» مبتدأ، خبره «عوّدا»، والجملة خبر كان، فلم يَـلِ العامل (كان)، بل ضمير الشأن.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

قنافذُ هدّاجون حول بيوتهم

وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ١٨١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٦٨، ٢٦٩)، والدرر (٢/ ٧١)، وشرح التصريح (١/ ١٩٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٤)، والمقتضب (٤/ ١٠١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٤٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٤)، ومغني اللبيب (٢/ ٦١٠).

وجوّز بعضهم أن تكون فيه زائدة.

فإن تقدم مع الخبر على الاسم جاز إجماعاً نحو: كان آكلاً طَعَامك زيدٌ، وكذا يجوز تقدّمه على كان نحو: طعَامَك كان زيدٌ آكلاً. وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

واعلم أنه يتأتّى في: «كان زيد آكلاً طعامك» أربعةٌ وعشرون تركيباً. وقد سُقْتُها في (الأشباه والنظائر)[١] وكلها جائزة عند البصريين إلا: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، وكان طعامَك آكلاً زيدٌ، وآكلاً كان طعامَك زيدٌ.

[اجتمـاع معرفتيـن في باب «كان»]

(ص): وإذا اجتمع معرفتان فأقوال: المبتدأ. وقيل: الخبر غير الأعرف إلا إشارة مع غير ضمير، وإلا أنْ، وأنَّ. وقيل: ما يراد ثبوته مطلقاً. وقيل: إن قام مقامه، أو شُبِّهَ به. وقيل: ما صحّ جواباً. أو نكرتان بمسوّغ تخيّر. وفي الإخبار هنا، وإن بمعرفة عن نكرة. ثالثها سائغ إن أفاد، والنكرة غير صفة مَحْضة.

(ش): إذا اجتمع في باب كان معرفتان، ففي ما يتعيّن اسماً وخلافه خبراً الأقوال السابقة في المبتدأ والخبر مع زيادة أقوال أُخَـر. فقيل: تخيّرْ، فأيهما شئت جعلته الاسم، والآخر الخبر. وعليه الفارسـيّ، وابن طاهر، وابن خَرُوف وابن مضاء[٢] وابن عُصْفُور. وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال: وإذا كانا معرفتين، فأنت بالخيار، أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر.

وقيل: تنظر إلى المخاطب، فإن كان يعرف أحد المعرفتين، ويجهل الآخر، جعل المعلومُ الاسمَ، والمجهولُ الخبرَ نحو: كان أخو بكر عَمْراً، إذا قدّرت أنّ المخاطب يعلم أن لبكر أخاً، ويجهل كونه عمراً. وكان عمرو أخا بكر، إذا كان يعلم عَمْراً، ويجهل كونه أخا بكر. وعلى هذا السِّيرافـيّ، وابن الباذَش، وابن الضائع[٣]. وحملوا كلام سيبويه على

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ٥٦، ٥٧).

(٢) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي الجياني القرطبي، قاضي الجماعة، أبو العباس وأبو جعفر. نحوي. ولد بقرطبة سنة ٥١٣ هـ، وتوفي بإشبيلية سنة ٥٩٢ هـ. من مصنفاته: المشرق في إصلاح المنطق وهو لباب كتاب سيبويه، الـردّ على النحويين، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ١٣٩)، والديباج المذهب (ص ٤٧، ٤٨)، وكشف الظنون (ص ٤٩٤، ٤٩٥، ٨٣٩، ١٦٩٣)، وروضات الجنات (ص ٨٣).

(٣) هو علي بن محمد بن علي بن يونس الإشبيلي المعروف بابن الضائع، أبو الحسن. نحوي. توفي سنة =

ما إذا استويا عند المخاطب في العِلْم وعدمه. وقيل: إن لم يستويا في رتبة التعريف جعل الأعرف منهما الاسم، والآخر الخبر نحو: كان زيدٌ صاحب الدار.

وقيل: الخبر غير الأعرف إلاّ إذا اجتمع إشارة مع غير ضمير، فإنه يجعل الإشارة الاسم، وإن كان مع أعرف منه كالعلم، والمضاف إلى الضّمير نحو: كان هذا أخاك، لأن العرب اعتنت بتقديم الإشارة لمكان التنبيه الذي فيه، أمّا مع المضمر فلا، ولهذا كان ها أنا ذا أفصح من ها ذا أنا.

وإلاّ إن كان أحدُهما «أنْ»، وأنّ المفتوحتين، فإن الاختيار جعلهما الاسم، والآخر الخبر، ولهذا قرأ أكثر القُرّاء: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [النمل: ٥٦] بنصب «جواب» لشبههما بالمضمر من حيث إنّهما لا يوصفان، كما لا يُوصف، فَعُومِلا مُعَامَلَته إذا اجتمع مع معرفة غيره، فإن الاختيار جَعْلُه الاسم، لأنه أعرف.

وقيل: الخبرُ: ما يراد إثباته مطلقاً نحو: كان عُقُوبتُك عَزْلَكَ، وكان زيدٌ زُهَيراً، وقول الشاعر:

٣٩٢ ـ فكان مُضَلِّي مَنْ هُدِيت بِرُشْدِهِ[1]

أثبت الهداية لنفسه. ولو قال: فكان هادِيَّ من أُضْلِلْتُ به لأثبت الإضلال، وعلى هذا ابن الطّراوة.

وقيل: الخبرُ ما يراد إثباته بشرط: أن يكون أحدهما قائماً مقام الآخر، أو مشبهاً به كالمثالين الأوّلين بخلاف ما إذا كان هو نفسه كالبيت.

وقيل: ما صحّ منهما جواباً فهو الخبر، والآخر الاسم. حكى هذه الأقوال أبو حيّان، ثم اختار تبعاً لجماعة تقسيماً يجمعها. فقال: إذا اجتمع معرفتان في هذا الباب، فإن كان أحدهما قائماً مقام الآخر، أو مُشَبّهاً به، فالخبر ما يراد إثباته، وإن كان هو نفسه، فإن عرَف المخاطبُ أحدهما دون الآخر، فالمعلوم هو الاسم، والآخرُ الخبر.

وإن عرفهما أو جهلهما، فإن كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم، والآخر الخبر إلا المشار مع الضمير. وإن استويا في التعريف فأنت بالخيار.

وإن كان أحدهما «أنْ أو أنَّ» المَصْدَرِيَّتَيْن، فإنه يتعيّن جعله الاسم.

قال: وضمير النّكرة وإن كان معرفة، فإنه في باب الإخبار يعامل معاملة النكرة إذا

= ٦٨٠ هـ. وقد قارب السبعين. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ٣٥٤)، وكشف الظنون (ص ٦٠٤، ١٤٢٨)، وهدية العارفين (١/ ٧١٣)، وروضات الجنان (ص ٤٩٤).

(١) تقدّم برقم (٣٦١).

اجتمعت مع المعرفة، لأن تعريفه لفظيّ من حيثُ عُلِم على مَنْ يعود، أما أن تعلم مَنْ هو في نفسه فلا.

وإذا اجتمع نكرتان، فإن كان لكلٍّ منهما مسوّغٌ للابتداء، فلك الخيار، فما شئت جعلته الاسم، والآخر الخبر نحو: كان رجل قائماً، أو كان قائمٌ رجلاً.

وإن كان لأحدهما مسوّغ دون الآخر فالذي له المسوّغ هو الاسم، والآخر الخبر نحو: كان كل أحد قائماً. ولا يجوز كان قائم كلّ أحد.

وإذا اجتمع نكرة ومعرفة، فالمعرفة الاسم، والنكرة الخبر، ولا يعكس إلا في الشعر. هذا مذهب الجمهور. وجوّز ابن مالك العكس اختياراً بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة. قال: لأنه لما كان المرفوع هنا مُشبّهاً بالفاعل، والمنصوب مشَبّهاً بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل. ومن وروده قوله:

٣٩٣ ـ كأن سُلافةً من بيت رأسٍ ... يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ[1]

وقوله:

٣٩٤ ـ ولا يَكُ موقِفٌ مِنْكِ الوداعا[2]

قال: وقد حمل هذا الشبه في باب «إنّ» على أن جُعِل فيه الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً

---

(١) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٧١)، والأشباه والنظائر (٢/ ٢٩٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٢٤، ٢٣١، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣)، والدرر (٢/ ٧٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٤٩)، وشرح المفصل (٧/ ٩٣)، والكتاب (١/ ٤٩)، ولسان العرب (١/ ٩٣ ـ سبأ) و(٦/ ٩٤ ـ رأس) و(١٤/ ١٥٥ ـ جنى)، والمحتسب (١/ ٢٧٩)، والمقتضب (٤/ ٩٢). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٤٥٣، ٦٩٥). ويروى «سبيئة» مكان «سلافة».

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

قفي قبل التفرّق يا ضباعا

وهو للقطاميّ في ديوانه (ص ٣١)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٦٧)، والدرر (٣/ ٥٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٤٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٩)، والكتاب (٢/ ٢٤٣)، ولسان العرب (٨/ ٢١٨ ـ ضبع، ٨/ ٣٨٥ ـ ودع)، واللمع (ص ١٢٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٩٥)، والمقتضب (٤/ ٩٤). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣)، والدرر (٢/ ٧٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٨)، وشرح المفصل (٧/ ٩١).

كقوله:

٣٩٥ ـ وإنّ حراماً أن أَسُبَّ مُجَاشِعاً ... بآبائيَ الشُّمِّ الكرامِ الخضَارِمِ[1]

وأجاز سيبويه: إنَّ قريباً منك زيد.

(ص): وإن قصد إيجاب خبرٍ ما قرن بإلاّ إن قَبِل. ولو قرن بتنفيس، أو قد. أو لم خلافاً للفرّاء. لا زال وإخوته. ولا يكون اسم هذه نكرة. وثالثها: يجوز مع الماضي. ويكثر في «ليس» و «كان» بعد نَفْيِ وَشِبْهِهِ.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: إذا قصد إيجاب خبر منفيٍّ أيّاً كان، قُرن بإلا إن قَبِل ذلك نحو: كان زيد إلاّ قائماً، وليس زيد إلاّ قائماً. وسواء هذا الباب وغيره نحو: ما ظننت زيداً إلا قائماً.

فإن لم يَقْبَلْ ذلك بأن كان الخبر لا يستعمل إلاّ مَنْفِيّاً لم يجز دخول إلاّ عليه، نحو: ما كان مِثْلُكَ إلاّ أحداً. وما كان زيد إلا زائلاً ضاحِكاً.

وكذلك لا تدخل على خبر زال وإخوته، لأنّ نفيها إيجاب، فإن قولك: ما زال زيد عالماً فيه إثبات العلم لزيد فهو كقولك: كان زيد عالماً. وهذا لا يدخل عليه إلا فكذلك ذاك. وأمّا قول ذي الرمّة:

٣٩٦ ـ حَرَاجِيجُ لا تَنْفَكّ إلا مُناخَةً ... على الخَسْفِ أو نَرْمي بها بَلَداً قَفْرا[2]

فقيل: خطأ منه، ولهذا لمْ يحتج الأصمعيّ بشعره. ولكثرة ملازمته الحاضرة فسد كلامه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣٠٠)، ورواية صدره فيه:

وليس بعدل أن سببت مقاعساً

ورواية «مجاشعاً» خطأ، فإن مجاشع بن دارم من أجداد الفرزدق وهو دائم الاعتزاز به، و «مقاعس» هو الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم.

والبيت أيضاً في خزانة الأدب (٩/ ٢٨٥)، والدرر (٢/ ٧٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٩١)، والمقتضب (٤/ ٧٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة (ص ١٤١٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٧٠)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢١٩)، والكتاب (٣/ ٤٨)، ولسان العرب (١٠/ ٤٧٧ ـ فكك)، والمحتسب (١/ ٣٢٩). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٤٢)، والأشباه والنظائر (٥/ ١٧٣)، والإنصاف (١/ ١٥٦)، والجنى الداني (ص ٥٢١)، وشرح الأشموني (١/ ١٢١)، ومغني اللبيب (١/ ٧٣). وحراجيج: جمع حُرْجُوج، وهي الناقة السمينة أو الضامرة.

وقيل: مؤوّل على زيادة إلاّ، أو تمام يَنْفكّ، ومُنَاخةً: حال. ولا يجوز دخول إلاّ على خبر مقرون(١) . . .

الثانية: يكثر وقوع اسم ليس نكرة محضة، لأن فيها معنى النفي المسوّغ للابتداء بالنكرة كقوله:

٣٩٧ ـ كَمْ قد رأيتُ، وليس شيء باقياً مِنْ زائر طَيْف الهَوى، ومَزُورِ(٢)

ويشاركه في ذلك كان بعد نفي أو شبهه كقوله:

٣٩٨ ـ إذا لم يكن أحدٌ باقياً فإنَّ التأسِّي دَواءُ الأَسَى(٣)

وقوله:

٣٩٩ ـ ولو كان حيٌّ في الحياة مخلَّداً خَلَدْتَ، ولكن ليس حيٌّ بِخالدِ(٤)

وقد يلحق بها في ذلك باب زال وإخوته.

(ص): وترادف كان لم يزل. وتزاد وسطاً. قيل: وآخراً فمضارعة. وقيل: فاعلها ضمير مصدرها. وشذ بين جار ومجرور. وزاد الكوفية: أصبح، وأمسى. والفرّاء يكون. والباقي إن لم ينقص المعنى. وقومٌ كلّ فعل لازم.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: تختص كان بمرادفة: لم يزل كثيراً، أي أنها تأتي دالّة على الدّوام، وإن كان الأصل فيها أن يدل على حُصُول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم. وعليه الأكثر، كما قال أبو حيّان. أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين. وجزم به ابن مالك.

ومِن الدّالّة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ١٣٤]، أي لم يزل متّصفاً بذلك.

الثانية: تختصّ أيضاً بأنها تزاد بشروط:

أن تكون بلفظ الماضي متوسّطة بين مسند ومُسْند إليه نحو: ما ـ كان ـ أحسن زيداً، ولم يُـرَ ـ كان ـ مِثْلُهُم. ومنه حديث: «أو بَنِـي ـ كان ـ آدم».

---

(١) موضع النقط بياض في الأصل.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٧٦).

(٣) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٧٧).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٧٧).

وجوّز الفرّاء زيادتها بلفظ المضارع كقوله:

٤٠٠ ـ أنْتَ تكُون ماجِدٌ نَبِيلُ[(١)]

وجوّز أيضاً زيادتها آخراً نحو: زيد قائم كان، قياساً على إلغاء «ظن» آخِراً.

وردّ بعدم سماعه، والزيادة خلاف الأصل فلا تباح في غير مواضعها المعتادة.

وشذّ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله:

٤٠١ ـ سُرَاةُ بني أبي بكر تسامَى ... على كان المسوَّمةِ العِراب[(٢)]

قال أبو حيّان: ولا يحفظ في غير هذا البيت.

وجوّز الكوفيون: زيادة أصبح، وأمسى. وحكوا: «ما أصبح أبردها»، و «ما أمسى أدْفأها». وحمل على ذلك أبو عليّ قوله:

٤٠٢ ـ عدوّ عَيْنَيْكَ وشَانِيهِما ... أَصْبَحَ مشغولٌ بمشْغُولِ[(٣)]

وقوله:

٤٠٣ ـ أعاذِلَ قُولِي ما هَويتِ فأوِّبي ... كثيراً أرى أَمْسى لَديْك ذُنُوبِي[(٤)]

وأجاز الفراء: زيادة سائر أفعال هذا الباب، وكلّ فِعْل لازم من غير هذا الباب، إذَا لم

---

(١) الرجز لأم عقيل بنت أبي طالب، واسمها فاطمة بنت أسد، ترقص ابنها عقيل بن أبي طالب؛ وبعده:
إذا تهبُّ شمألٌ بَليلُ
في أوضح المسالك (١/ ٢٥٥)، وتخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٢٥، ٢٢٦)، والدرر (٢/ ٧٨)، وشرح الأشموني (١/ ١١٨)، وشرح التصريح (١/ ١٩١) وشرح ابن عقيل (ص ١٤٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٩).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ١٨٧)، وأسرار العربية (ص ١٣٦)، والأشباه والنظائر (٤/ ٣٠٣)، وأوضح المسالك (١/ ٢٥٧)، وتخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٠٧ ـ ٢١٠، ١٠/ ١٨٧)، والدرر (٢/ ٧١)، ورصف المباني (ص ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥)، وشرح الأشموني (١/ ١١٨)، وشرح التصريح (١/ ١٩٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٧)، وشرح المفصل (٧/ ٩٨)، ولسان العرب (١٣/ ٣٧٠ ـ كون)، واللمع في العربية (ص ١٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١). ويروى: «سَراة» بفتح السين، مكان «سُراة» بضمها، ويروى أيضاً «جياد» مكان «سراة».

(٣) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، والدرر (٢/ ٨٠)، وشرح الأشموني (١/ ١١٨).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، والدرر (٢/ ٨١)، وشرح الأشموني (١/ ١١٨).

يَنْقُص المعنى، نحو: ما أضحى أحسن زيداً، وزيدٌ أضحى قائم، واستدلّ على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال في نحو قوله:

٤٠٤ ـ فاليوم قرّبْتَ تهجونا وتشتِمُنا   فاذْهب فما بك والأيّامِ من عَجَبِ[1]

ولم يُرِد أن يأمره بالذهاب.

والصحيح أن ذلك كله لا يجوز، لاحتمال التأويل، وما لا يحتمله من ذلك من القِلّة بحيث لا يقاس عليه.

وقد اختلف في كان المزيدة: هل لها فاعل؟.

فذهب السّيرافي والصّيْمَرِيُّ: إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدّال عليه الفعل، كأنه قيل: كان هو، أي: كان الكون.

وذهب الفارسِيّ: إلى أنها لا فاعل لها، لأن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغني عنه، بدليل: أن «قلّما» فعل. ولمّا استعملته العرب للنفي لم يحتج إليه إجراء له مجرى حرف النّفي. واختاره ابن مالك. ووجّهه بأنها تشبه الحرف الزائد، فلا يبالى بخلوّها من الإسناد.

[حذف كان واسمها]

(ص): ويجوز حذف كان واسمها إن عُلم بعد إنْ «ولو» بكثرة، و «هلا» و «إلاّ» بقلّة.

ويجوز رفع تاليها إن حسن تقدير: (فيه) أو (معه)، وإلاّ فلا.

وجوّز يونس وابن مالك جرّ مقرون بـ «إنْ لا»، أو إنْ عاد اسم كان على مجرور بحرف. وجعل تالي الفاء جواب إنْ خبَر مبتدأ أوْلى من خبر كان مضمرةً أو حالٍ، أو مفعولٍ بلائق. وإضمار الناقصة قبلها أوْلى. وقَلّ بعد لَدُن ونحوها، ويجب بعد (أن). وقلّ: بعد (أن) معوّضاً منها «ما».

وقيل: هي التامّة، والمنصوب حال. وقيل: العامل «ما». وقيل: غير عوض فيظهران.

(ش): تختص كان أيضاً من بين سائر أخواتها بأنها قد تعمل محذوفة، ولذلك أقسام:

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف (ص ٤٦٤)، وخزانة الأدب (٥/١٢٣ ـ ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١)، وشرح الأشموني (٢/٤٣٠)، والدرر (٢/٨١، ٦/١٥١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٠٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٠٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٦٢)، وشرح المفصل (٣/٧٨، ٧٩)، والكتاب (٢/٣٩٢)، واللمع في العربية (ص ١٨٥)، والمقاصد النحوية (٤/١٦٣)، والمقرب (١/٢٣٤).

الأول: ما يجوز بكثرة، وذلك بعد «إنْ»، و «لو» الشّرطيتين، فتحذف هي واسمها إذا كان ضمير ما عُلِم من غائب، أو حاضر. مثاله بعد «إن» مع الغائب، قوله:

٤٠٥ ـ قد قِيل ذلك إن حقّاً وإنْ كَذِبا ... فما اعتذارُكَ من قَوْلٍ إذا قِيلا[(١)]

ومع المتكلّم قوله:

٤٠٦ ـ حَدِبَتْ عليَّ بطونُ ضِنّة كلُّها ... إنْ ظالِماً فِيهم وإنْ مَظْلوما[(٢)]

ومع المخاطب قوله:

٤٠٧ ـ لا تقربَنَّ الدَّهرَ آلَ مُطَرِّفٍ ... إنْ ظالِماً أبداً وإنْ مَظْلُوما[(٣)]

ومثاله بعد «لو» مع الثلاثة قوله:

٤٠٨ ـ لا يَأمَنُ الدَّهرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكاً ... جُنُودُه ضاق عنها السّهْلُ والجَبَلُ[(٤)]

وقوله:

٤٠٩ ـ عَلِمْتُك منّاناً فلسْتُ بآمِل ... نَداك، ولو غَرْثانَ ظَمْآنَ عَارِيا[(٥)]

وقوله:

٤١٠ ـ انْطقْ بحقٍّ ولو مُسْتَخْرِجاً إحَناً ... فإنّ ذا الحقّ غلاّبٌ وإنْ غُلِبا[(٦)]

---

(١) البيت من البسيط، وهو للنعمان بن منذر في الأغاني (١٥/ ٢٩٥)، وأمالي المرتضى (١/ ١٩٣)، وخزانة الأدب (٤/ ١٠، ٩/ ٥٥٢)، والدرر (٢/ ٨٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٥٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٨٨)، والكتاب (١/ ٢٦٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١١٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٨)، وشرح المفصل (٢/ ٩٧).

(٢) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ١٠٣)، وتخليص الشواهد (ص ٢٥٩)، والدرر (٢/ ٨٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٦)، والكتاب (١/ ٢٦٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٦٠)، وشرح الأشموني (١/ ١١٩). ويروى «ضبّة» مكان «ضنّة».

(٣) البيت من الكامل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها (ص ١٠٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٤٥)، والكتاب (١/ ٢٦١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٧). ولليلى أو لحميد بن ثور في الدرر (٢/ ٨٤). ولحميد بن ثور في ديوانه (ص ١٣٠). وبلا نسبة في شرح قطر الندى (ص ١٤١).

(٤) البيت من البسيط، وهو للّعين المنقري في خزانة الأدب (١/ ٢٥٧)، والدرر (٢/ ٨٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٦٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٠)، وشرح الأشموني (١/ ١١٩)، وشرح التصريح (١/ ١٩٣)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٥٨)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٢)، ومغني اللبيب (١/ ٢٦٨).

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٨٦).

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٨٧).

ولو أظهر الفعل في نحو هذه المُثُل لجاز. قال سيبويه: وإن شئت أظهرتَ الفعل.

ولا يجوز عند عدم الإظهار إلاّ نصب التّالي على أنه خبر كان. وربما يجوز فيه الرفع والجرّ. فالأول إذا حَسُن هناك تقدير: «فيه»، أو «معه»، أو نحو ذلك كقولهم: «الناسُ مَجْزِيّون بأعمالهم إن خَيْراً فخيرٌ وإن شرّاً فشرٌّ»، و «المرء مقتول بما قتل به إن سَيْفاً فسيفٌ وإن خِنْجراً فَخِنْجَرٌ»، فانتصاب خيراً وشرّاً، وسيفاً وخنجراً على تقدير: إن كان العملُ خيراً، وإن كان المقتول به سيفاً. وارتفاعها على أنها الاسم على تقدير: إن كان في أعمالهم خيرٌ، وإن كان معه سيف. أو على تقدير: كان التامة. والأول أوْلى. وهو معنى قولنا: وإضمار الناقصة قبلها أي الفاء أولى، أي من التامّة. وعلّله ابن مالك بأن إضمار الناقصة مع النصب متعيّن، وهو مع الرفع ممكن، فوجب ترجيحه ليجري الاستعمال على سَنَنٍ واحد، ولا يختلف العامل.

ومثاله بعد لو: الإطعام ولو تمراً. فالنصب على تقدير: ولو يكون الطّعام تمراً. والرفع على تقدير: ولو يكون عندكم تمرٌ، أو على تقدير: كان تامّة.

فإن لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفع كالأبيات السابقة. ومثّله سيبويه بقولك: امْرُرْ بأيّهم أفضل إنْ زيداً، وإنْ عمْراً[1].

والثاني: بعد «إنْ» فقط إذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترنت إنْ بـ «لا» أم لا، كقولهم: مررت برجل صالح إنْ لا صالحاً فطالحٌ. وامرر بأيهم أفضل إن زيداً وإن عمراً، «فصالح»، و «زيد» بالنصب على تقدير: إنْ لا يكن صالحاً، وإن يكن زيداً.

وحكى يونس فيه: الجرّ على تقدير: إن لا أمرّ بصالح، أو إلا أكن مررت بصالح فقد مررت بطالح. وأجازه في «زيد» على تقدير: إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو. فوافقه ابن مالك على اطّراده. وقصره غيرهما على السّماع، لأن الجر بالحرف المحذوف مسموع غير منقاس.

قال أبو حيّان: والصواب مع الجمهور لِما في الأول من التكلف، ولم يسمع مثل ذلك بعد «لو» أصلاً.

وقولـي: وجعل تالي الفاء إلى آخره أشرت به إلى أن قولهم: «فخير» من المثال السابق يجوز فيه أيضاً الرفع والنصب. والأول أرجح، لأن المحذوف معه شيء واحد وهو المبتدأ، ومع النصب شيئان، ولأن وقوع الاسميّة بعد فاء الجزاء أكثر. والتقدير في الرفع: فالذي يجزى به خير. والنصب على حذف كان واسمها، أي كان الذي يجزى به خيراً، أو

---

(١) في الأصل: «إن زيد وإن عمرو»؛ والصواب ما أثبتناه بالنصب، لما دلّ عليه السياق.

على الحال، أي: فهو يلقاه خيراً، أو على المفعول بفعل لائق، أي فهو «يجزى» أو «يعطى» خيراً.

وعُلِم من ذلك أنّ في مسألة: «إن خيراً فخير» أربعة أوجه: أحسنها نصب الأول، ورفع الثاني. وأضعفها عكسه. وبينهما نصبُهما، ورفعُهما.

ثُمَّ قال الشّلَوْبين: إنهما متكافئان، لأن ما في نصب الأول من الحسن يقابله قُبْح رفعه، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه.

وقال ابن عصفور: بل رفعهما أحسن، لقلّة الإضمار فيهما بالنسبة إلى نصبهما.

القسم الثاني: ما يجوز بقلّة، وذلك في ثلاث صور: **الأولى والثانية**: بعد هلا، وألا. قال أبو حيان: يجري مجرى (لو) غيرها من الحروف الدالّة على الفعل إذا تقدّم ما يدل عليه، لكنه ليس بكثير الاستعمال.

الثالثة: بعد لدن كقوله:

٤١١ ـ من لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلاَئِها[١]

أي من لد أن كانت شَوْلاً. والشّوْل بفتح المعجمة: التي ارتفعت ألبانها من النُّوق. واحدها: شائلة، أو شائل. وإتلاؤها: أن يتلوها أولادها.

وقولـي: ونحوها، وقول التسهيل: «وشبهها» مثاله قوله:

٤١٢ ـ أزمـانَ قـومـي والْجَمَـاعَـةَ كـالّـذي ... لـزم الـرِّحـالـةَ أن تَمِيـل مَمِيـلا[٢]

قال سيبويه: أراد: أزمان كان قومي مع الجماعة.

القسم الثالث: ما يجب. وذلك في صورتين:

---

(١) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٦١، ٨/ ٢٤٨)، وأوضح المسالك (١/ ٢٦٣)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٤، ٩/ ٣١٨)، والدرر (٢/ ٨٧)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٤٦)، وشرح الأشموني (١/ ١١٩)، وشرح التصريح (١/ ١٩٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٦)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٩)، وشرح المفصل (٤/ ١٠١، ٨/ ٣٥)، والكتاب (١/ ٢٦٤)، ولسان العرب (١٣/ ٣٨٤ ـ لدن)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٥١).

(٢) البيت من الكامل، وهو للراعي النميري في ديوانه (ص ٢٣٤)، والأزهية (ص ٧١)، وخزانة الأدب (٣/ ١٤٥، ١٤٨)، والدرر (٢/ ٨٩)، وشرح التصريح (١/ ١٩٥)، والكتاب (١/ ٣٠٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٩٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٦٦)، وشرح الأشموني (١/ ٢٢٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٠٥)، والمقرب (١/ ١٦٠).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «والجماعة» حيث نصبه على المفعول معه.

الأولى: بعد أن المصدرية إذا عوّض منها «ما» كقوله:

٤١٣ ـ أَبا خُراشَةَ أَمّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ[1]

أي: لأن كنت، فحذف اللام اختصاراً، ثم «كان» كذلك، فانفصل الضمير وجيء بـ«ما» عوضاً عنها. والتزم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه. والمرفوع بعد «ما» اسم كان. والمنصوب خبرها. هذا هو الصحيح في المسألة.

وبقي فيها أقوال أُخَر. فزعم بعضهم: أن كان المحذوفة فيها تامة، والمنصوب حال.

وزعم أبو عليّ وابن جنيّ: أن (ما) هي الرافعة الناصبة، لكونها عوضاً من الفعل فنابت منابه في العمل. وزعم المبرّد: أن (ما) زائدة لا عوض، فيجوز إظهار كان معها نحو: أمّا كنت منطلقاً انطلقت.

ورُدّ بأن هذا كلام جرى مجرى المَثَل، فيقال كما سمع، ولا يغيّر، وليس هذا المَوْضع من مواضع قياس زيادة (ما).

الثانية: بعد «إنْ» الشرطية إذا عوّض منها «ما»، وذلك قليل بالنسبة للأول كقولهم: افعل هذا إمّا لا[2]، أي إن كنت لا تفعل غيره. وقول الراجز:

٤١٤ ـ أمرعت الأرض لَوَ أنّ مالا لَوْ أنّ نُوقاً لك أو جِمَالا
أو ثَلَّةً من غنم إمّا لا[3]

---

(١) صدر بيت من البسط، وعجزه:

فإنّ قومي لم تأكلهمُ الضَّبُعُ

وهو للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه (ص ١٢٨)، والأشباه والنظائر (٢/ ١١٣)، والاشتقاق (ص ٣١٣)، وخزانة الأدب (٤/ ١٣، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٥/ ٤٤٥، ٦/ ٥٣٢، ١١/ ٦٢)، والدرر (٢/ ٩١)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٧٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ١١٦، ١٧٩)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٠). ولجرير في ديوانه (١/ ٣٤٩)، والخصائص (٢/ ٣٨١)، وشرح المفصل (٢/ ٩٩، ٨/ ١٣٢)، والشعر والشعراء (١/ ٣٤١)، والكتاب (١/ ٢٩٣)، ولسان العرب (٦/ ٢٩٤ ـ خرش، ٨/ ٢١٧ ـ ضبع)، والمقاصد النحوية (٢/ ٥٥). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٤٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤١١، ٤٤٢)، والإنصاف (١/ ٧١)، وأوضح المسالك (١/ ٢٦٥)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٠)، والجنى الداني (ص ٥٢٨)، وجواهر الأدب ص ١٩٨، ٤١٦، ٤٢١)، ورصف المباني (ص ٩٩، ١٠١)، وشرح الأشموني (١/ ١١٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٩)، ولسان العرب (١٤/ ٤٧ ـ أما)، ومغني اللبيب (١/ ٣٥)، والمنصف (٣/ ١١٦).

(٢) قال في اللسان (١٥/ ٤٦٨): «قولهم: إمّا لا فافعل كذا؛ إنما هي على معنى: إنْ لا تفعلْ ذلك فافعلْ ذا؛ ولكنهم لما جمعوا هؤلاء الأحرف فصِرْن في مجرى اللفظ مثقلة فصار «لا» في آخرها كأنه عَجُز كلمة فيها ضمير ما ذكرت لك في كلام طلبتَ فيه شيئاً فرُدَّ عليك أمرك فقلت: إمّا لا فافعلْ ذا».

(٣) الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٨١)، والدرر (٢/ ٩٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٠).

أي: إن كنت لا تجد غيرها، و (ما) عوض من كان.

وإنما كان هذا قليلاً لكثرة الحذف. ولا يحذف مع المكسورة معوضاً منها (ما) إلاّ في هذا.

ولو قلت: إمّا كنت منطلقاً انطلقت كانت (ما) زائدة لا عوضاً. ولا يجوز: إما أنت منطلقاً انطلقت بحذف كان.

[حـــذف نـــون كـــان تخفيفـاً]

(ص): ويحذف نونها ساكنة جزماً، والتامّة أقلّ ما لم يوصل بضمير أو ساكن خلافاً ليونس.

(ش): يجوز حذف نون كان تخفيفاً بشروط:

أن يكون من مضارع. بخلاف الماضي والأمر. مجزوماً بالسكون. بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف.

وألاّ توصل بضمير نحو: «إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسلّطَ علَيْه»[1]، ولا بساكن نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البيّنة: ١]. مثال ما اجتمعت فيه الشروط: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ﴾ [المدّثر: ٤٣]، ﴿وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ﴾ [النحل: ١٢٧]، ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ﴾ [غافر: ٨٥].

وسواء في ذلك الناقصة كما مثّلنا، والتّامة لكن الحذف فيها أقل نحو: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠].

قال أبو حيّان: وحذف هذه النون شاذّ في القياس، لأنها من نفس الكلمة، لكن سوّغه

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري في الجنائز باب ٧٩ (حديث رقم ١٣٥٤) وأعاده برقم (٣٠٥٥ و ٦١٧٣ و ٦٦١٨) عن عبد الله بن عمر بن الخطاب: «أن عمر انطلق مع النبي ﷺ في رهط قِبَلَ ابن صيّاد حتى وجدوه يلعب مع الصبيان عند أُطُمِ بني مغالة ـ وقد قارب ابن صيّاد الحلم ـ فلم يشعر حتى ضربَ النبي ﷺ بيده، ثم قال لابن صياد: تشهد أني رسولُ الله؟ فنظر إليه ابن صياد فقال: أشهد أنك رسول الأميّين. فقال ابن صياد للنبي ﷺ: أتشهد أني رسول الله؟ فرفضه وقال: آمنتُ بالله وبرسله. فقال له: ماذا ترى؟ قال ابن صيّاد: يأتيني صادق وكاذب. فقال النبي ﷺ: خُلِّط عليك الأمر. ثم قال له النبي ﷺ: إني قد خبأت لك خبيئاً. فقال ابن صياد: هو الدُّخُ. فقال: اخسأ! فلن تَعْدُو قدرك. فقال عمر رضي الله عنه: دعني يا رسول الله أضربْ عنقه. فقال النبي ﷺ: إن يَكُنْهُ فلن تسلّط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله». ورواه أيضاً مسلم في الفتن (حديث ٩٥)، والترمذي في الفتن (باب ٦٣).

كثرة الاستعمال، وشبَهُ النون بحروف العلّة. وإنما لم يجز عند ملاقاة الضمير، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله، كما ردّ نون «لَدُ» إذا أضيفت إليه، فقيل: «لدنه»، ولا يجوز: لده. ولا عند الساكن. لأنها تحرّك حينئذ، فيضعفُ الشّبه.

وأجاز يونس حذفها مع الساكن. ووافقه ابن مالك تمسّكاً بنحو قوله:

٤١٥ ـ لـم يَـكُ الحَـقُّ سِـوَى أن هَـاجَـهُ رَسْـمُ دارٍ قـد تَعفّـتْ بـالسَّـرَرْ[1]

وقـولـه:

٤١٦ ـ فإن لم تَكُ المرآة أبدت وَسَامةً[2]

وقـولـه:

٤١٧ ـ إذا لم تَكُ الحاجات من هِمّة الفتى[3]

والجمهور، قالوا: إن ذلك ضرورة، وما قاله ابن مالك: من أن النون حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشَدّ، فيكون الحذف حينئذ أوْلى.

ردّه أبو حيان: بأنّ التخفيف ليس هو العلّة، إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة، وقد ضعف الشّبه كما تقدم، فزال أحد جزأيها، والعلّة المركّبة تزول بزوال بعض أجزائها.

---

(١) البيت من الرمل، وهو لحسين (أو الحسن كما في لسان العرب) ابن عرفطة في خزانة الأدب (٩/ ٣٠٤، ٣٠٥)، والدرر (٢/ ٩٤)، ولسان العرب (١٣/ ٣٦٤ ـ كون)، ونوادر أبي زيد (ص ٧٧). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٦٨)، والخصائص (١/ ٩٠)، والدرر (٦/ ٢١٧)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٤٤٠، ٥٤٠)، والمنصف (٢/ ٢٢٨).

والسَّرَر (بفتح السين والراء): آخر ليلة من الشهر. انظر: اللسان (٤/ ٣٥٧ ـ مادة سرر).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فقد أبْدَت المرآةُ جبهة ضيغمِ

وهو للخنجر بن صخر الأسدي في خزانة الأدب (٩/ ٣٠٤)، والدرر (٢/ ٩٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٤٢)، وشرح التصريح (١/ ١٩٦)، ولسان العرب (١٣/ ٣٦٤ ـ كون)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٦٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٠)، ولسان العرب (١/ ١٢٢).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فليس بمغنٍ عنه عقد الرتائمِ

ويروى: «التمائم» بدل: «الرتائم». وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد(ص ٢٦٨، ٢٦٩)، والدرر (٢/ ٩٦)، ولسان العرب (١٢/ ٢٢٥ ـ رتم، و ١٣/ ٣٦٤ ـ كون، و ١٥/ ١٠٥ ـ غنا).

ما أُلحِقَ بليس

(ص): مسألة: ألحق بـ «ليس» أحرف: أحدها: «ما» النافية عند أهل الحجاز. وزعم الكوفيّة: النصب بعدها بإسقاط الباء. وشرطه بقاء النفي، لا إن نقض بإلاّ أو إنما.

وثالثها: ينصب إن نُزِّل الثاني منزلة الأوّل. ورابعها: إن كان صفة ولا بَدَلَ منه خلافاً للصفّار[1]. لا بغير.

وجوز الفرّاء رفعه، وفَقْد إن. وجوّز الكوفية نصبه وهي كافّة لا نافية، خلافاً لهم، و «ما» خلافاً لقوم، وتأخير الخبر خلافاً للفراء مطلقاً. والأخفش مع «إلاّ». وقيل: نصبه لغة. ومعموله خلافاً لابن كيسان. ومنعه الرّمّاني مرفوعاً أيضاً. وفي تقدّم الظرف. ثالثها: الأصح عندهم يجوز معمولاً لا خبراً. وعندي عكسه، ولا يقدّم معمولٌ على «ما» بحال. وثالثها: يجوز إن قصد الردّ.

(ش): أصل العمل للأفعال بدليل أنّ كل فعل لا بُدَّ له من فاعل إلاّ ما استعمل زائداً نحو كان، أو في معنى الحرف، نحو: قلّما، أو تركّب مع غيره نحو: حبّذا. وما عمل من الأسماء، فلشبهه بالفعل. وأمّا الحرف، فتقدّم أنه إن اختصّ بما دخل عليه ولم ينزّل منزلة الجزء منه عمل فيه. فإن لم يختصّ، أو اختصّ ولكن تنزّل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه، لأنّ جزء الشيء لا يعمل في الشيء. و «ما» من قبيل غير المختص، ولها شبهان: أحدهما: هذا. وهو عامّ فيما لا يعمل من الحروف، وراعاه بنو تميم، فلم يعملوها.

والثاني خاصّ. وهو شبهها بليس في كونها للنفي، وداخلة على المبتدأ والخبر، وتخلص المحتمل للحال، كما أن «ليس» كذلك. وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فأعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسماً لها، ونصبوا بها الخبر خبراً لها. قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْۖ﴾ [المجادلة: ٢]. هذا مذهب البصريين.

وزعم الكوفيون: أن «ما» لا تعمل شيئاً في لغة الحجازيين، وأن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها. والمنصوب على إسقاط الباء، لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلاّ بالباء، فإذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره. ورُدّ بكثير من الحروف الجارة حُذِفَتْ، ولم يُنْصَبْ ما بعدها.

وعلى الأول لإعمالها عمل ليس شروط:

أحدها: بقاء النفي، فإن انتقض بإلاّ بطل العمل نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل

---

(١) هو القاسم بن علي البطليوسي. تقدم التعريف به.

عمران: ١٤٤]. وكذا إذا أبدل من الخبر بدل مصحوب بإلاّ نحو: ما زيد شيءٌ إلاّ شيء لا يُعْبَأُ به، لاتّحاد حكم البدل والمبدل منه.

وخالف قومٌ في هذا الشرط، فجوّز يونس[1] والشّلَوبين النصب مع إلاّ مطلقاً، لوروده في قوله:

٤١٨ ـ وما الدّهر إلاّ منجنوناً بأهله ... وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعذّبا[2]

وقوله:

٤١٩ ـ وما حَقُّ الذي يَعْثُو نهاراً ... ويَسْرِقُ لَيْلَهُ إلاّ نَكَالا[3]

وأجيب بأنه نصب على المصدر، أي ينكل نكالاً، ويعذب معذباً، أي تعذيباً، ويدور دَوَرَان منجنون، أيْ: دولاب.

وقال قوم: يجوز النّصب إن كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو: ما زيدٌ إلاّ أخاك أو منزّلاً منزلته نحو: ما زيدٌ إلا زهيراً.

وقال آخرون: يجوز إن كان صفة نحو: ما زيدٌ إلاّ قائماً.

وقال الصّفّار في البدل: يجوز نصبه، لكن على الاستثناء، لا البدليّة.

وإن انتقض بغير إلاّ لم يؤثر، فيجب النصب عند البصريين نحو: ما زيد غير قائم. وأجاز الفرّاء الرفع.

---

(١) يونس بن حبيب المعروف بالنحوي، المتوفى سنة ١٨٢ هـ. وقد تقدم التعريف به. والشلوبين أيضاً تقدم التعريف به. راجع الفهارس العامة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني (ص ٢١٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٧٦)، وتخليص الشواهد (ص ٢٧١)، والجنى الداني (ص ٣٢٥)، وخزانة الأدب (٤/ ١٣٠، ٩/ ٢٤٩، ٢٥٠)، والدرر (٢/ ٩٨، ٣/ ١٧١)، ورصف المباني (ص ٣١١)، وشرح الأشموني (١/ ١٢١)، وشرح التصريح (١/ ١٩٧)، وشرح المفصل (٨/ ٧٥)، ومغني اللبيب (ص ٧٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٩٢). ويروى: «أرى الدهر» مكان: «وما الدهر» كما هي رواية المغني.

(٣) البيت من الوافر، وهو لمغلس بن لقيط في تخليص الشواهد (ص ٢٨٢)، والجنى الداني (ص ٣٢٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٤٨). وبلا نسبة في الدرر (٢/ ١٠٠). ويعثو: قال في اللسان (١٥/ ٢٩ ـ مادة عثا): «عَثِيَ في الأرض عُثِيّاً وعِثِيّاً وعَثَياناً وعَثَى يَعْثَى، عن كراع نادر؛ كل ذلك أفسد. وقال كراع: عَثَى يَعْثَى مقلوب من عاث يعيث... وفي التنزيل: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين..﴾ وفيه لغتان أخريان لم يقرأ بواحدة منهما: إحداهما عثا يَعْثُو مثل سما يسمو... واللغة الثانية: عاث يعيث».

الشرط الثّاني: فقد «إنْ»، فإن زيدت بعد «ما» بطل العمل كقوله:

٤٢٠ ـ فما إن طِبّنَا جُبْنٌ ولَكِنْ[1]

وقـولــه:

٤٢١ ـ بنـي غُـدَانَـة مـا إنْ أنْتُـم ذَهـبٌ ولا صَـريـفٌ ولكـن أنتـم الخَـزَفُ[2]

قال ابن مالك: لمّا كان عمل «ما» استحساناً، لا قياساً شرط فيه الشروط المذكورة، لأنّ كلاًّ منها حالٌ أَصْلِيّ، فالبقاء عليها تقويةٌ، والتخلّي عنها أو عن بعضها تَوْهينٌ. وأحق الأربعة بلزوم الوَهَن عند عدمه الخلوّ من مقارنة «إنْ» لأنّ مقارنة «إنْ» تزيل شبَهَها بليس، لأنّ «ليس» لا يليها إن، فإذا وليت «ما» تباينا في الاستعمال، وبطل الإعمال. انتهى.

وذهب الكوفيون: إلى جواز النصب مع «إن»، ورووا قوله: «ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً» بالنصب. والبصريون على أنّ «إنْ» المذكورة زائدة كافة. وزعمها الكوفيون نافية كذا حكوه.

وعندي أنّ الخلاف في إعمالها ينبغي أن يكون مرتّباً على هذا الخلاف.

الشرط الثالث: أن لا تؤكّد بـ «ما»، فإن أُكِّدت بها بطل العمل نحو: ما ما زيد قائم. قال في (الغُـرّة)[3]: وهي كافّةٌ. وحكى هو والفارسيّ عن جماعة من الكوفيين إجازة

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

منايانا ودولةُ آخرينا

وهو لفروة بن مسيك في الأزهية (ص ٥١)، والجنى الداني (ص ٣٢٧)، وخزانة الأدب (٤/ ١١٢، ١١٥)، والدرر (٢/ ١٠٠)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٠٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٨١)، ولسان العرب (١/ ٥٥٤ ـ طبب)، ومعجم ما استعجم (ص ٦٥٠). وللكميت في شرح المفصل (٨/ ١٢٩). وللكميت أو لفروة في تخليص الشواهد (ص ٢٧٨). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٠٧)، وخزانة الأدب (١١/ ١٤١، ٢١٨)، والخصائص (٣/ ١٠٨)، ورصف المباني (ص ١١٠، ٣١١)، وشرح المفصل (٥/ ١٢٠، ٨/ ١١٣)، والكتاب (٣/ ١٥٣، ٤/ ٢٢١)، والمحتسب (١/ ٩٢)، ومغني اللبيب (١/ ٢٥)، والمقتضب (١/ ٥١، ٢/ ٣٦٤)، والمنصف (٣/ ١٢٨).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٣٤٠)، وأوضح المسالك (١/ ٢٧٤)، وتخليص الشواهد (ص ٢٧٧)، والجنى الداني (ص ٣٢٨)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٧، ٢٠٨)، وخزانة الأدب (٤/ ١١٩)، والدرر (٢/ ١٠١)، وشرح الأشموني (١/ ١٢١)، وشرح التصريح (١/ ١٩٧)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٥٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٨٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٣)، ولسان العرب (٩/ ١٩٠ ـ صرف)، ومغني اللبيب (١/ ٢٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٩١).

(٣) هو «الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية» في النحو، لابن الدّهان.

النصب كقوله:

٤٢٢ ـ لا يُنْسِكَ الأسَى تَأسِّياً فما ... ما من حِمام أحدٌ مُعْتَصِما[1]

وأجيب بأنه شاذٌّ، أو مؤول، أي: فما يجدي الحزن، ثم ابتدأ «ما»، فليست مؤكدة.

الشرط الرابع: تأخير الخبر. فإن تقدّم ارتفع كقوله:

٤٢٣ ـ وما حَسَنٌ أن يمدح المرءُ نَفْسَهُ[2]

وجوز الفراء نصبه مطلقاً نحو: ما قائماً زيدٌ. وجوّزه الأخفش مع إلاّ نحو: ما قائماً إلا زيدٌ. وحكى الجَرْمي: أنّ ذلك لغيّة، سمع: «ما مُسِيئاً مَنْ أَعْتَبَ»، وقال الفرزدق:

٤٢٤ ـ إذْ هم قُرَيشٌ وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ[3]

وقال الآخر:

٤٢٥ ـ نجَرانُ إذْ ما مِثْلَها نَجْرانُ[4]

والجمهور أوّلوا ذلك على الحال نحو: فيها قائماً رجلٌ، والخبر محذوف، وهو العامل فيها، أي ما مثلهم في الوجود.

وإذا امتنع النصب في حال تقدّم الخبر ففي تقدّم معموله أوْلى نحو: ما طعامَك زيدٌ آكلٌ. وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه قياساً على «لا»، و «لن»، و «لم».

---

(١) الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٧٨)، وحاشية يسّ (٢/ ١٣٠)، وخزانة الأدب (٤/ ١٢٠)، والجنى الداني (ص ٣٢٨)، والدرر (٢/ ١٠٢، ١٠٣، ٦/ ٥٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٤١٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ١١٠).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكن أخلاقاً تذمّ وتحمدُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٠٣).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فأصبحوا قد أعاد اللّهُ نعمتهم

وهو في ديوان الفرزدق (١/ ١٨٥)، والأشباه والنظائر (٢/ ٢٠٩، ٣/ ١٢٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨١)، والجنى الداني (ص ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٣٣، ١٣٨)، والدرر (٢/ ١٠٣، ٣/ ١٥٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٦٢)، وشرح التصريح (١/ ١٩٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٣٧، ٢/ ٧٨٢)، والكتاب (١/ ٦٠)، ومغني اللبيب (ص ٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٩٦)، والمقتضب (٤/ ١٩١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٨٠)، ورصف المباني (ص ٣١٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٢)، ومغني اللبيب (ص ٨٢)، والمقرب (١/ ١٠٢).

(٤) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٠٥).

فإن تقدم الخبر، أو معموله، وهو ظرف أو جارّ ومجرور نحو: ما في الدار أو ما عندك زيد، وما بـي أنت معنيّاً، فأقوال:

أحدها: منع النصب كغيرهما. **والثاني**: الجواز للتوسّع فيهما. **والثالث**: جواز النصب إن كان الظرف المقدّم معمول الخبر، والمنع إن كان هو الخبر، وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه. وصرّح به في «الكافية الكبرى» وشرحها، وابن هشام في «الجامع»[1].

وعندي عكس هذا، وهو النصب، إن كان الظرف المقدّم الخبر والمنع إن كان معموله.

(ص): **وما عطف على خبرها بلكن وبل، رفع. ونصب غيرهما أجود. ومنع قوم: نصب معطوف ليس مطلقاً، ولا يغيّر «ما» الهمز، ولا تُحْذَفُ خلافاً للكسائيّ، ولا اسمها، وخبرها ما لم تكفّ بـ «إن». وشذ بناء النكرة معها.**

(ش): فيه مسائل:

الأولى: إذا عطف على خبر «ما» بـ «لكن»، أو «بل» تعيّن في المعطوف الرفع نحو: ما زيد قائماً لكن قاعدٌ، أو بل قاعدٌ، على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، ولا يجوز النصب، لأن المعطوف بهما موجب، و «ما» لا تعمل إلاّ في المنفـيّ. أمّا المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران. والنصب أجود نحو: ما زيد قائماً ولا قاعداً. ويجوز: ولا قاعدٌ على إضمار: «هو».

وأوجب قوم: الرفع في المعطوف على خبر ليس مطلقاً، سواء كان بلكن وبل أم بغيرهما، نحو: ليس زيد قائماً، لكن قاعدٌ، أو ولا قاعدٌ. والمعروف خلافه.

الثانية: إذا دخلت همزة الاستفهام على «ما» الحجازية لم تغيّرها عن العمل نحو: أما زيد قائماً، كما تقول: ألست قائماً.

الثالثة: أجاز الكسائي إضمار «ما»، فأنشد:

٤٢٦ ـ فقلـت لهـا، والله يـدري مُسـافِـرٌ إذا أَضْمَـرَتْـهُ الأرض مـا الله صَـانِـعُ[2]

أي ما يدري. ومنع البصريّون ذلك.

---

(١) «الجامع الصغير في النحو» لجمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ. وعليه شرح مفيد للشيخ إسماعيل بن إبراهيم العلوي الزبيدي (كشف الظنون ص ٥٦٤). ولابن هشام أيضاً الجامع الكبير في النحو.

(٢) البيت من الطويل، وهو للكميت بن معروف في ديوانه (ص١٧٠)، وخزانة الأدب (٧/ ٥٢٤)، والمؤتلف والمختلف (ص ١٧٠). وللبيد في جمهرة اللغة (ص ٧٥٦). ولقيس ابن الحدادية في الأغاني (١٤/ ١٣٦، ١٤٩). وبلا نسبة في الدرر (٢/ ١٠٥).

الرابعة: لا يجوز حذف اسم «ما» قياساً على ليس وأخواتها. لا تقول: زيد ما منطلقاً تريد: ما «هو»، ولا خبرها كذلك. فإن كُفَّتْ بإن جاز تشبيهاً بـ «لا» كقوله:

٤٢٧ ـ لناموا فما إن من حَديثٍ ولا صَالِ[1]

التقدير: فما حديث ولا صال منتبه أي ذو حديث.

الخامسة: شذّ بناء النكرة مع «ما» تشبيهاً بـ «لا»، سمع: «ما بأسَ عليك»، كما قالوا: لا بأس عليك. وأنشد الأخفش:

٤٢٨ ـ ومـا بـأسَ لـو ردّت علينـا تحيّـةً ... قليلٌ على مَن يَعْرِفُ الحَقّ عابُها[2]

[إن النـافيـة]

(ص): الثاني: «إنْ» النافية عند أهل العالية بشرط: ترتيب، وعدم نَقْضٍ، وأنكرها أكثر البصريّة. وقيل: لا تأتي إلاّ مع إلاّ.

(ش): «إن» النافية أيضاً من الحروف التي لا تختصّ، فكان القياس ألاّ تعمل فلذلك منع إعمالها الفرّاء، وأكثر البصريّة، والمغاربة، وعُزِي إلى سيبويه.

وأجاز إعمالها الكسائي، وأكثر الكوفيّين، وابن السّراج، والفارسيّ، وابن جِنّيّ، وابن مالك. وصحّحه أبو حيّان، لمشاركتها لـ «ما» في النفي، وكونها لنفي الحال، وللسّماع. وحكي عن أهل العالية: «إنْ ذلك نافِعَك ولا ضارّك»، وإنْ أَحَدٌ خَيْراً من أحد إلاّ بالعافية. وسَمِعَ الكسائي أعرابيّاً يقول: إنّا قائماً، فأنكرها عليه، وظن أنها إنّ المشدّدة، وقعت على قائم. قال: فاسْتَثْبَتُّهُ، فإذا هو يريد إنْ أنا قائماً. فترك الهمزة، وأدغم على حدّ:

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

حلفتُ لها بالله حلفة فاجرٍ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٣٢)، والأزهية (ص ٥٢)، والجنى الداني (ص ١٣٥)، وخزانة الأدب (١٠/ ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩)، والدرر (٢/ ١٠٦، ٤/ ٢٣١)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤١، ٤٩٤)، وشرح المفصل (٩/ ٢٠، ٩٧)، ولسان العرب (٩/ ٥٣ ـ حلف). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٧٧)، ورصف المباني (ص ١١٠)، ومغني اللبيب (١/ ١٧٣).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «لناموا» حيث حذف «قدْ» قبل الفعل الماضي، وذلك بعد القسم، شذوذاً.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٣٣٠)، والدرر (٢/ ١٠٧)، وشرح شواهد المغني (ص ٧١٥)، ومغني اللبيب (ص ٣٠٣).

﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]. وقرأ سعيد بن جبير: ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ﴾[1] [الأعراف: ١٩٤]. وقال الشاعر:

٤٢٩ ـ إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ[2]

وقال:

٤٣٠ ـ إنِ المرءُ مَيْتاً بانْقِضاءِ حَياتِهِ ولكن بأنْ يُبْغَى عليه فَيُخْذَلا[3]

وذهب بعضهم: إلى أنها إذا دخلت على الاسم، فلا بدّ أن يكون بعدها إلاّ نحو: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [المُلْك: ٢٠]. ويردّه ما تقدم.

[بقيّة معاني «إن» النافية]

(ص): وتزاد أيضاً بعد ما الموصولة والمصدرية، وإلاّ، وقبل همزة الإنكار وضَرورةً بعد: «ما» التّوقيتيّة. قال قُطْرُب: وتَرِد بمعنى: قد. والكوفية: إذْ.

(ش): هذا استطرادٌ إلى ذكر بقيّة معاني «إنْ»، فإنها تكون نافية كما ذكر، وشرطية كما سيأتي. وزائدة وذلك في مواضع:

أحدها: بعد ما النافية كما تقدم. وأشرت إليه بقولي: «أيضاً».

ثانيها: بعد «ما» الموصولة كقوله:

٤٣١ ـ يرجى المرء ما إنْ لا يَرَاهُ[4]

---

(١) أي «عباداً» بالنصب. والقراءة المشهورة «عبادٌ» بالرفع.

(٢) صدر بيت من المنسرح قائله مجهول، وعجزه:

إلاّ على أضعف المجانينِ

وهو في الأزهية (ص ٤٦)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٦)، والجنى الداني (ص ٢٠٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٦٦)، والدرر (٢/ ١٠٨)، ورصف المباني (ص ١٠٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٠١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ١١٣)، والمقرب (١/ ١٠٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٠٧)، والجنى الداني (ص ٢١٠)، والدرر اللوامع (٢/ ١٠٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٦)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٤٥).

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وتعرضُ دون أبعدِه الخطوبُ =

أي الذي لا يراه.

ثالثها: بعد «ما» المصدرية كقوله:

٤٣٢ ـ ورجّ الفتى للخير ما إنْ رأيْتَهُ[1]

رابعها: بعد (ألا) الاستفتاحية كقوله:

٤٣٣ ـ ألا إنْ[2] سَرَى لَيْلِـي فَبِتُّ كَئِيبا[3]

خامسها: قبل همزة الإنكار. قيل لأعرابي: أتخرج إن أخصبت البادية فقال: أأنا إنيه[4]؟ منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك.

وزعم قُطْرُب: أنّ إنْ تأتي بمعنى «قد». وخرج عليه: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩].

وزعم الكوفيون: أنها تأتي بمعنى: إذْ. وخرّجوا عليه: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]. والجمهور أنكروا الأمرين، وقالوا: هي في الآيتين شرطيّة. والقصد في الأولى: التّهييج، وفي الثانية: التّبرّك.

= وهو لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرتّ في الخزانة (٨/ ٤٤٠، ٤٤٣)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٥). ولجابر بن رألان في شرح التصريح (٢/ ٢٣٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٨٨)، والجنى الداني (ص ٢١٠)، والدرر (٢/ ١١٠)، ومغني اللبيب (ص ٢٥، ٦٧٩).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على السنّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

وهو للمعلوط القريعي في شرح التصريح (١/ ١٨٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٥، ٧١٦)، ولسان العرب (١٣/ ٣٥ ـ أنن) والمقاصد النحوية (٢/ ٢٢). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٥٢، ٩٦)، والأشباه والنظائر (٢/ ١٨٧)، وأوضح المسالك (١/ ٢٤٦)، والجنى الداني (ص ٢١١)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٨)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٤٣)، والخصائص (١/ ١١٠)، والدرر (٢/ ١١٠)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٧٨)، وشرح المفصل (٨/ ١٣٠)، والكتاب (٤/ ٢٢٢)، ومغني اللبيب (١/ ٢٥)، والمقرب (١/ ٩٧).

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: «إلى أنْ».

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أحاذرُ أن تنأى النّوَى بغَضُوبا

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢١١)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٤٣)، والدرر (٢/ ١١١)، وشرح شواهد المغني (١/ ٨٦)، ومغني اللبيب (ص ٢٥).

(٤) انظر: المغني (١/ ٢٤).

[ذكر الأقوال في إعمال «لا»]

(ص): الثالث: (لا)، وعملها أكثر من (إنْ). وقيل: عكسه. وقيل: لا تعمل. وقيل: في الاسم فقط بشرط إن، وإيلاء مرفوعها، وتنكير جزأيها. وألغاهُ ابن جنِيّ.

(ش): (لا) أيضاً من الحروف غير المختصّة. في إعمالها أقوال:

أحدها: وهو المشهور أنها تعمل كـ«ما»، وإلحاقاً بليس كقوله:

٤٣٤ ـ تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى اللّهُ وَاقِيَا[1]

الثاني: أنها لا تعمل أصلاً، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ولا ينصب أصلاً وعليه أبو الحسن.

الثالث: أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصّة، فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئاً. وعليه الزّجّاج. واستدلّ له بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً به كقوله:

٤٣٥ ـ مَنْ صَدّ عن نيرانِها فأنا ابن قَيْسٍ لا بَرَاحُ[2]

وقوله:

٤٣٦ ـ بِيَ الجَحِيمَ حين لا مُسْتَصْرَخُ[3]

---

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول. وهو في أوضح المسالك (١/ ٢٨٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٤)، والجنى الداني (ص ٢٩٢)، وجواهر الأدب (ص ٢٣٨)، والدرر (٢/ ١١١)، وشرح الأشموني (١/ ٢٤٧)، وشرح التصريح (١/ ١٩٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٥٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦١٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٦)، وشرح قطر الندى (ص ١١٤)، ومغني اللبيب (١/ ٢٣٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٠٢).

(٢) البيت من مجزوء الكامل. ويروى: «من فرّ» بدل: «من صدّ». وهو لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر (٨/ ١٠٩، ١٣٠)، وخزانة الأدب (١/ ٤٦٧)، والدرر (٢/ ١١٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٨)، وشرح التصريح (١/ ١٩٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٠٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٥٨٢، ٦١٢)، وشرح المفصل (١/ ١٠٩)، والكتاب (١/ ٥٨)، ولسان العرب (٢/ ٤٠٩ ـ برح)، والمؤتلف والمختلف (ص ١٣٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٥٠). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٣٢٦)، والإنصاف (ص ٣٦٧)، وأوضح المسالك (١/ ٢٨٥)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٣)، ورصف المباني (ص ٢٦٦)، وشرح الأشموني (ص ١٢٥)، وشرح المفصل (١/ ١٠٨)، وكتاب اللامات (ص ١٠٥)، ومغني اللبيب (ص ٢٣٩، ٦٣١)، والمقتضب (٤/ ٣٦٠).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه (٢/ ١٧٣)؛ وقبله:

والله لولا أن تحشّ الطُّبَّخُ

وفي لسان العرب (٣/ ٤٦ ـ فنخ) ونسبه للعجاج. ونسبه في الأشباه والنظائر (٨/ ١٩٠) لرؤية بن العجاج، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣٦٨)، والدرر (٢/ ١١٣)، وشرح ديوان =

وردّ بالبيت السابق. وعلى الأول، قال ابن مالك: عملها أكثر من عمل «إنْ». وقال أبو حيّان: الصواب عكسه، لأن «إنْ» قد عملت نثراً ونظماً، و «لا» إعمالها قليلٌ جداً، بل لم يَرِدْ منه صريحاً إلا البيت السابق. والبيت والبيتان لا تُبْنى عليهما القواعد.

ولإعمالها أربعة شروط:

الشرطان المذكوران في إنْ[1]. **والثالث**: ألاّ يفصل بينها وبين مرفوعها. فإن فصل بطل عملها، لأنّها أضعف من «ما»، و «ما» شرطها عدم الفصل.

والرابع: تنكير اسمها وخبرها نحو: لا رَجُل قائِماً.

ولم يعتبر ابن جنّيّ وطائفة هذا الشرط، فأجازوا إعمالها في المعارف كقوله:

٤٣٧ ـ وحلّت سَوادَ القلب لا أنا باغيا   سواها، ولا عن حُبِّها مُتَراخِيَا[2]

وتأوّله الجمهور على أن الأصل: لا أرى باغياً، فحذف الفعل، وانفصل الضمير، و «باغياً» حال.

[تنبيه]:

قال أبو حيّان: لم يُصرِّح أحد بأن إعمال (لا) عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلاّ صاحب (المُغرب)[3] ناصر المطرّزيّ[4]، فإنه قال فيه: بنو تميم لا يعملونها، وغيرهم يُعْمِلها. وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيّىء. وفي (البسيط)[5]:

= الحماسة للمرزوقي (ص ٥٠٦)، والكتاب (٢/ ٣٠٣)، ولسان العرب (٣/ ٣٧ ـ طبخ، و ٦/ ٢٨٤ ـ حشش).

(١) أي شرط الترتيب وشرط عدم النقض.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه (ص ١٧١)، وقبله:

بدتْ فِعْلَ ذي وُدٍّ فلما تبعتُها   تولّتْ وبقّتْ حاجتي في فؤاديا

وانظر الأشباه والنظائر (٨/ ١١٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٤)، والجني الداني (ص ٢٩٣)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٣٧)، والدرر (٢/ ١١٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٥)، وشرح التصريح (١/ ١٩٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦١٣)، ومغني اللبيب (١/ ٢٤٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٤١)، وجواهر الأدب (ص ٢٤٧)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٩).

(٣) «المغرب» في اللغة. أكثر ما أخذ فيه المطرزي عن كتاب «الغريبين»؛ قال ابن خلكان: وهو للحنفية ككتاب الأزهري والمصباح المنير للشافعية، تكلم فيه على الألفاظ التي يستعملها الفقهاء من الغريب. انظر: كشف الظنون (ص ١٧٤٧، ١٧٤٨).

(٤) هو ناصر الدين عبد السيد بن علي المطرزي المتوفى سنة ٦١٠ هـ. من تصانيفه عدا المغرب: الإيضاح في شرح المقامات للحريري، وملخص إصلاح المنطق لابن السكيت. انظر ترجمته في: كشف الظنون لحاجي خليفة (ص ١٠٨، ١٧٤٧).

(٥) «البسيط في شرح الكافية» للحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

القياس عند بني تميم عدم إعمالها. ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها، اهـ.

[أوجه إعمال «لات»]

(ص): الرابعة: (لات): وهي «لا» زيدت التاء تأنيثاً. وقيل: لغيره. وسيبويه: ركّبت كإنّما. وقيل: فعل ماض. وقيل: أصلها: «ليس». وقد تكسر.

وتختص بالحين. قيل: ومرادفه. ولا تعمل في «هُنَا» خلافاً لابن عصفور، ولا يذكر جُزْءاها. والأكثر حذف الاسم، والعطف على خبرها كـ «ما». وأنكر الأخفش عملها، وفي قول له كإن. وجرّ الفرّاء بها الزمان. وقد يضاف إليها (حين) ولو تقديراً. وقد تحذف حينئذ دون التاء، وجاءت مفردةً.

(ش): اختلف في «لات»: فذهب سيبويه: إلى أنها مركبة من: لا والتاء كـ «إنّما»، ولهذا تحكى عند التسمية بها كما تحكى لو سمّيت بإنما.

وذهب الأخفش والجمهور: إلى أنها «لا» زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة، كما زيدت على ثَمّ، ورُبّ، فقيل: ثُمّتَ، وَرُبّتَ.

وذهب ابن الطّراوة وغيره: إلى أنها ليست للتأنيث، وإنما زيدت كما زيدت على «الحين» كقوله:

٤٣٨ ـ العاطفون تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ[1]

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

والمطعمون زمان أين المطعمُ

ويروى عجزه أيضاً:

والمطعمون زمان ما من مطعمِ

ويروى أيضاً:

والمسبغون يداً إذا ما أنعموا

ويروى أيضاً:

نِعْمَ الذّرا في النائبات لنا همُ

وهو لأبي وجزة السعدي في الأزهية (ص ٢٦٤)، والإنصاف (١/١٠٨)، وخزانة الأدب (٤/١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠)، والدرر (٢/١١٥، ١١٦)، ولسان العرب (٢/٨٧ ـ ليت، و ٩/٢٥١ ـ عطف، و ١٣/٤٣ ـ أين، و ١٣/١٣٤ ـ حين، و ١٥/٤٧٢ ـ ما). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٨٧)، وخزانة الأدب (٩/٣٨٣)، والدرر (٢/١٢٢)، ورصف المباني (ص ١٦٣، =

أي: حين ما من عاطف.

وذهب ابن أبي الربيع: إلى أنّ الأصل في «لات»: «ليس» أبدلت سينها تاء كما في «ست»[1]، فعادت الياء إلى الألف، لأن الأصل في ليس: «لاس»، لأنها فَعِل، ولكنهم كرهوا أن يقولوا: «ليت»، فيصير لفظها لفظ التمنّي، ولم يفعل هذا إلاّ مع الحين، كما أنّ «لدن» لم تشبه نونها بالتنوين إلاّ مع «غُدْوة»[2].

وفي (البسيط): ويحتمل أن تكون التاء بدلاً من سين ليس، كما في «ست»، وانقلبت الياء على القياس، فتكون (ليس) نفسها ضعفت بالتغيير، فعملت في لغة أهل الحجاز عملَها في موضعها، وهو الحال.

واختلفوا هل لها عمل أم لا؟ على أقوال:

أحدها: وهو مذهب سيبويه والجمهور: أنها تعمل عمل ليس، ولكن في لفظ (الحين) خاصّة. قال في (البسيط): وربّ شيء يختص في العمل بنوعٍ ما، لا لسبب، كما أعملوا «لَدُن» في «غُدْوة» خاصة، والتاء في القسم.

وقيل: لا تقصر على لفظ الحين، بل تعمل أيضاً في مرادفه كـ «أوان»، و «ساعة».

= ١٧٣)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٦٣)، وشرح الأشموني (٣/ ٨٨٢)، ومجالس ثعلب (١/ ٢٧٠)، والممتع في التصريف (١/ ٢٧٣).

(١) «الستّ» و «الستّة» أصلهما: «سِدْسٌ» و «سِدْسَةٌ»؛ ولكنهم أرادوا إدغام الدال في السين، فالتقيا عند مخرج التاء، فغلبت عليها كما غلبت الحاءُ على الغين في لغة سعد، فيقولون: «كنت محهم» في معنى: «معهم». وبيان ذلك أنك تصغّر ستّة: سُدَيْسَةً، وجميع تصغيرها على ذلك، وكذلك الأسداس. وقال ابن السكيت: يقال: جاء فلان خامساً وخامياً، وسادساً وسادياً وساتّاً؛ وأنشد:

إذا ما عُدَّ أربعةٌ فِسَالٌ فزوجُكِ خامسٌ وأبوكِ سادي

قال: فمن قال سادساً بناه على السِّدْس، ومن قال ساتّاً بناه على لفظ ستّة وستّ، والأصل: «سِدْسَة» فأدغموا الدال في السين فصارت تاء مشدّدة؛ ومن قال سادياً وخامياً أبدل من السين ياء. انظر: لسان العرب (٢/ ٤٠ ـ مادة ستت).

(٢) قال ابن بري عن سيبويه: وقد حمل حذف النون بعضهم إلى أن قال: لدُنْ غُدْوَةً، فنصب «غدوة» بالتنوين؛ قال ذو الرمة:

لدنْ غدوةً حتى إذا امتدت الضحى وحثَّ القطينَ الشحشحانُ المكلَّفُ

لأنه توهم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين فنصب، كما تقول: ضاربٌ زيداً. انظر: لسان العرب (١٣/ ٣٨٤ ـ لدن).

وقال ابن هشام في المغني (١/ ١٣٦): «حكوا في غدوة الواقعة بعدها، أي بعد لدن، الجر بالإضافة، والنصب على التمييز، والرفع بإضمار كان التامّة».

وعليه ابن مالك كقوله:

٤٣٩ ـ نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ[١]

والتزموا فيها ألا يذكر الجزآن معها، بل لا بد من حذف أحدهما. والأكثر كون: المحذوف الاسم، وقد يكون الخبر. وقرىء بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [صۤ: ٣]، أي ولات الحينُ حينَ مناص. أو ولات حينَ مناص لهم.

وهل تعمل في «هنا» كسائر مرادف الحين؟. قولان:

أحدهما: نعم. وعليه الشَّلَوبين وابن عصفور كقوله:

٤٤٠ ـ لات هنّا ذكرى جُبَيْرَة[٢]

فـ «هنّا» اسمها، و «ذكرى»: الخبر، أي: لات هذا الحينُ حينَ ذكرى جبيرة. وقوله:

٤٤١ ـ حنّت نوارِ ولات هنّا حنّتِ[٣]

أي: ليس هذا أوان حنين.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

والبغـيُ مرتعُ مبتغيه وخيمُ

وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة أو للمهلهل بن مالك الكناني في المقاصد النحوية (٢/ ١٤٦). ولأحدهما أو لرجل من طيـىء أو لمحمد بن عيسى أو للمهلهل في خزانة الأدب (٤/ ١٧٥). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٩٤)، وجواهر الأدب (ص ٢٥٠)، وخزانة الأدب (٤/ ١٨٧)، والدرر (٢/ ١١٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٢).

(٢) جزء من صدر بيت من الخفيف، وتمامه:

لات هنّـــا ذكــــرى جبيــــرة أو مَـــنْ جـــاء منهـــا بطـــائـــف الأهـــوالِ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٥٣)، وخزانة الأدب (٤/ ١٩٦، ١٩٨)، والخصائص (٢/ ٤٧٤)، والدرر (٢/ ١١٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٠)، وشرح المفصل (٣/ ١٧)، ولسان العرب (١٥/ ٤٨٤ ـ هنا)، والمحتسب (٢/ ٣٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٠٦، ٤/ ١٩٨). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٨٩)، ورصف المباني (ص ١٧٠)، ولسان العرب (١/ ١٨٤، ١٨٥ ـ هنأ)، والمقرب (١/ ١٢٦).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وبدا الذي كانتْ نوارُ أجنّتِ

وهو لشبيب بن جعيل في الدرر (١/ ٢٤٤، ٢/ ١١٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٩١٩)، والمؤتلف والمختلف (ص ٨٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٤١٨). ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء (ص ١٠٢). ولأحدهما في خزانة الأدب (٤/ ١٩٥). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٣٠)، وتذكرة النحاة (ص ٧٣٤)، والجنى الداني (ص ٤٨٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٤٩)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٦٣)، وشرح الأشموني (١/ ٦٦، ١٢٦)، ومغني اللبيب (ص ٥٩٢).

والثاني: لا، وعليه ابن مالك، وهي فيما ذكر وشبهه مهملة، و «هنا» نصب على الظرفية، خبرُ ما بعده. والفعل بتقدير «أنْ» لأنّ (هنّا) ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى «في» إلاّ بأن يدخل عليه: مِنْ أو إلى[1]. ووافقه أبو حَيّان.

القول الثاني: أنها لا تعمل شيئاً، بل الاسم الذي بعدها، إن كان مرفوعاً فمبتدأ، أو منصوباً فعلى إضمار فعل، أي: ولات أرى حين مناص. نقله ابن عصفور عن الأخفش، وصاحب (البسيط) عن السّيرافي. واختاره أبو حيان، لأنه لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين، ولأنّ ليس لا يجوز حذف اسمها. فلو حذف اسم لات لكانوا قد تصرّفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، إلاّ أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف، لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع.

القول الثالث: أنها تعمل عمل إنَّ، وهي للنفي العام، وعُـزِي إلى الأخفش فجعل: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصَ﴾[2] [صٓ: ٣] بالنصب اسمها مثل: لا غلام سفر والخبر محذوف، أي: لهم.

الرابع: أنها حرف جرٍّ تخفض أسماء الزمان. قاله الفراء. وأنشد:

٤٤٢ ـ طلبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ[3]

وقـرىء: «ولاتَ حِينِ مَناصٍ» بالجر.

---

(١) قال الأشموني في توضيحه هذا التقدير: «في لات الواقع بعدها هنّا مذهبان: أحدهما أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر، وهنّا في موضع نصب على الظرفية؛ لأنه إشارة إلى المكان، وحنّت مع أنْ مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء، والتقدير: حنّت نوار ولات هنالك حنين... الخ». انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/ ٢٥٦ ـ طبعة عيسى البابي الحلبي).

(٢) «مناصَ» بفتح الصاد. والقراءة المشهورة: «مناصٍ».

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

فأجبنا أن ليس حين بقاءِ

وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه (ص ٣٠)، والإنصاف (ص ١٠٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٥)، وتذكرة النحاة (ص ٧٣٤)، وخزانة الأدب (٤/ ١٨٣، ١٨٥، ١٩٠)، والدرر (٢/ ١١٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٤٠، ٦٦٠، ٩٦٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٥٦). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٤٩)، وخزانة الأدب (٤/ ١٦٩، ٦/ ٥٣٩، ٥٤٥)، والخصائص (٢/ ٣٧٠)، ورصف المباني (ص ١٦٩، ٢٦٢)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٥٠٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٦)، وشرح المفصل (٩/ ٣٢)، ولسان العرب (١٧/ ٤٠ ـ أون، و ١٥/ ٤٦٦ ـ لا، و ١٥/ ٤٦٨ ـ لات)، ومغني اللبيب (ص ٢٥٥).

ومن أحكام لات: أنها قد تكسر تاؤها، وأنها قد يضاف إليها «حين» لفظاً كقوله:

٤٤٣ ـ وذلك حِين لاَتِ أوانِ حِلْم[(١)]

أو تقديراً كقوله:

٤٤٤ ـ تذكّر حبَّ ليلى لاتِ حينا[(٢)]

أي حينَ لاتِ حين تذكر.

وقد تحذف (لا) حين تقدير إضافة الحين، وتبقى التاء كقوله:

٤٤٥ ـ العاطِفُون تَحِين ما من عَاطِفٍ[(٣)]

أرادَ: هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف، فحذف «حين» مع (لا). قاله ابن مالك.

وقد جاءت لات غير مضاف إليها «حين»، ولا مذكور بعدها «حين» ولا مرادفه في قول الأفوه:

٤٤٦ ـ تــركَ النّـــاسُ لنـــا أَكْتَـــافَهُـــمْ وتــوَلّــوْا لاتَ لــم يُغْــنِ الفِــرارُ[(٤)]

وهي هنا حرفَ نفـي مؤكد بحرف النفي، وهو لم، وليست عاملة.

والعطف على خبر «لات» العاملة كالعطف على «ما»، فتنصب وترفع في نحو: لات حينُ جَزَع، ولا حينٌ[(٥)] طَيْش. ويتعيّن الرفع في مثل نحو: لات حين قَلَق، بل حينُ صرر، أو لكن حينُ صبر.

(ص): تزاد الباء في خبر منفـيّ بليس، وما. ولو زيدت كان بعد اسمها خلافاً للفراء. أو الخبر مِثْل خلافاً لهشام. أو ظرف يستعمل اسماً.

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٤/ ١٧٨)، والدرر (٢/ ١٢١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وأمسى الشيبُ قد قطع القرينا

وهو لعمرو بن شأس في تذكرة النحاة (ص ٧٣٤). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤/ ١٦٩، ١٧٨)، والدرر (٢/ ١٢١).

(٣) تقدم برقم (٤٣٨).

(٤) البيت من الرمل، وهو في ديوان الأفوه الأودي (ص ١٣)، وخزانة الأدب (١/ ١٧٤)، والدرر (٢/ ١٢٢) وفيه: «وتولوا حين» مكان: «وتولوا لات»، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٦٨)، وتذكرة النحاة (ص ٥٧٠)، وجواهر الأدب (ص ٢٥٠).

(٥) «حينَ» بالنصب، و «حينُ» بالرفع.

وقال هشام: مطلقاً. والكسائي: أو كاف التشبيه، ولا يختص بالحجازيّة خلافاً لأبـي علـيّ، ولا منصوب خلافاً للكوفيّة، فيجوز بعد إن، وفي مُقَـدّم.

وثالثها: فيه لهم، إن فصل بمعموله.

وقد تزاد بعد نفي فعل ناسخ ولا. ومنع قياسهما ابن عصفور. ولا التبرئة، واسم ليس مؤخّراً. وخبر المبتدأ بعد هل، ولكن، وليت، وأنّ بعد نفي، ودونه. قال ابن مالك: وحال منفيّة. وخالفه أبو حيّان، والأخفش؛ وكلّ مُوجَب.

(ش): تزاد الباء في خبر «ليس»، و «ما» إذا كان منفيّاً نحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾ [الأنعام: ١٣٢]. وفائدة زيادتها رفع توهّم أن الكلام موجب، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام، فيتوهّمه موجباً، فإذا جـيء بالباء ارتفع التوهم، ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب، فلا يجوز: ليس زيد إلا بقائم، ولا ما زيد إلاّ بخارج.

فلو زيدت كان بين اسم «ما» وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفرّاء. وأجازه البصريون والكسائي نحو: ما زيد كان بقائم.

ولو كان الخبر «مِثْلاً» لم يجز دخول الباء عند هشام. وأجازه البصريون والكسائي نحو: ما زيد بمثْلك. ولو كان الخبر ظرفاً، فإن جاز أن يستعمل اسماً جاز دخول الباء عليها. وإنْ لم يستعمل اسماً كحَيْث لم يجز عند البصريين. وأجازه هشام، نحو: ما زيد بحيث يحبّ.

وأجاز الكسائـي دخولها في الخبر، إذا كان كاف التشبيه. حكي: ليس بكذلك.

ولا يختص دخول الباء بخبر «ما» الحجازيّة، بل تدخل في خبر ما التميميّة، خلافاً للفارسـيّ والزمخشريّ، لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم، ولأن الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفيّاً، لا لكونه منصوباً بدليل دخولها في: لم أكن بقائم، وامتناعها في: كنت قائماً. ولا يختصّ أيضاً بالخبر المنصوب خلافاً للكوفيين، فيجوز، ولو بطل عمل (ما) لزيادة إن، أو تقدّم الخبر في الأصح، قال:

٤٤٧ ـ لَعَمْـرُكَ مـا إن أَبـو مـالـكٍ ... بـواهٍ، ولا بضعيـفٍ قُـواهْ[1]

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للمتنخل الهذلي في الأغاني (٢٣/ ٢٦٥)، وأمالي المرتضى (١/ ٣٠٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٤٦)، والدرر (٢/ ١٢٣)، وشرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٧٦)، والشعر والشعراء (٢/ ٦٦٤). ولذي الأصبع العدواني في خزانة الأدب (٤/ ١٥٠) برواية:

ومـا إن أسيـدٌ أبـو مـالـكٍ ... بـوانٍ ولا بضعيـفٍ قـواه

وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٥٣)، وخزانة الأدب (٤/ ١٤٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٤).

وقد تزاد الباء في خبر فعل ناسخ منفيّ نحو: لم أكن بقائم، قال:

٤٤٨ ـ وإنْ مُدّت الأيدي إلى الزّاد لم أكُنْ
بأعْجَلِهم إذْ أجْشَعُ القوم أعْجَلُ[1]

وقال:

٤٤٩ ـ فلمّا دَعَاني لَمْ يَجِدْني بِقُعْدَدِ[2]

وقد تزاد في خبر (لا) أخت «ما» كقوله:

٤٥٠ ـ فكنْ لي شَفيعاً يوم لا ذُو شَفاعَة
بِمُغْنٍ فتيلاً عن سَواد بن قارِبِ[3]

ومنع قياس ذلك في المسألتين ابن عصفور.

وقد تزاد في «لا» التبرئة. قالوا: «لا خير بخيرٍ بعده النّار»، أي: خيرٌ. وفي اسم ليس إذا تأخر عن الخبر. وفي خبر المبتدأ بعد هل كقوله:

٤٥١ ـ ألاَ هل أخو عَيْشٍ لذيذٍ بِدَائم[4]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للشنفرى في ديوانه (ص ٥٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٤٠)، والدرر (٢/ ١٢٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٩٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ١١٧، ٤/ ٥١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٢٤)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩٥)، والجنى الداني (ص ٥٤)، وجواهر الأدب (ص ٥٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٧)، وشرح قطر الندى (ص ١٨٨)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٦٠).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

دعاني أخي والخيل بيني وبينه

وهو لدريد بن الصمّة في ديوانه (ص ٤٨)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٦)، وجمهرة أشعار العرب (١/ ٥٩٠)، والدرر (٢/ ١٢٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٢)، ولسان العرب (٣/ ٣٦٢ ـ قعد)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٩٩)، وجواهر الأدب (ص ٥٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب في الجنى الداني (ص ٥٤)، والدرر (٢/ ١٢٦، ٣/ ١٤٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠١، ٢/ ٤١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ١١٤، ٣/ ٤١٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٢٥)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٣)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٣٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٦)، ومغني اللبيب (ص ٤١٩).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يقول إذا اقلولى عليها وأقردتْ

وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٨٦٣ ـ طبعة الصاوي سنة ١٥٣٤ هـ)، والأزهية (ص ٢١٠)، =

وفي خبر لكن كقوله:

٤٥٢ ـ ولكِنّ أجراً لو فَعَلْتَ بِهَيِّنِ[(١)]

وفي خبر ليت كقوله:

٤٥٣ ـ ألا ليت ذَا العَيْشَ اللَّذِيذَ بدَائم[(٢)]

وفي خبر أنّ بعد نفي ودونه، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ . .﴾ إلى قوله: ﴿بِقَادِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣]. وقول الشاعر:

٤٥٤ ـ فإنك مهما أَحْدَثَتْ بالمجرّب[(٣)]

وذكر ابن مالك: أنها تزاد في الحال المنفية كقوله:

٤٥٥ ـ فما رَجَعْت بخائبةٍ رِكابٌ[(٤)]

أي: خائبة. ونَازعه أبو حيان باحتمال كون الباء للحال، لا زائدة، أي: بحاجة خائبة، أي ملتبسة بحاجة. وجوّز الأخفش زيادة الباء في كُلِّ مُوجَبٍ نحو: زيد بقائم.

= وتخليص الشواهد (ص ٦٨٦)، وجمهرة اللغة (ص ٦٣٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٤٢)، والدرر (٢/ ١٢٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٧)، ولسان العرب (١٥/ ٢٠٠ ـ قلي)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٣٥، ١٤٩). وبلا نسبة في أساس البلاغة (ص ٣٦١ ـ قرد)، والأشباه والنظائر (٣/ ١٢٦)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩٩)، والجنى الداني (ص ٥٥)، وجواهر الأدب (ص ٥٢)، وخزانة الأدب (٥/ ١٤)، والدرر (٥/ ١٣٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٤)، ولسان العرب (٣/ ٣٥٠ ـ قرد، و ١١/ ٧٠٧ ـ هلل)، والمنصف (٣/ ٦٧). وسيأتي صدر هذا البيت برقم (٤٥٣) برواية مختلفة.

(١) صدر بيت من الطويل قائله مجهول، وعجزه:

وهل يُنكَرُ المعروفُ في الناس والأجرُ

وهو في الأشباه والنظائر (٣/ ١٢٦)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩٨)، وخزانة الأدب (٩/ ٥٢٣)، والدرر (٢/ ١٢٧)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٤٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٢)، وشرح المفصل (٨/ ٢٣، ١٣٩)، ولسان العرب (١٥/ ٢٢٦ ـ كفي)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٣٤).

(٢) تقدم آنفاً برقم (٤٥١).

(٣) تقدم برقم (٢٨٧).

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

حكيم بن المسيّب مُنتهاه

وهو للقحيف العقيلي في خزانة الأدب (١٠/ ١٣٧). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٧٧)، والجنى الداني (ص ٥٥)، وجواهر الأدب (ص ٥٤)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٧٨)، والدرر (٢/ ١٢٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٣٩)، ولسان العرب (١٥/ ٢٩٣ ـ مني)، ومغني اللبيب (١/ ١١٠).

واستدلّ بقوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧]. وأوّله الجمهور على حذف الخبر، أي: واقِعٌ.

(ص): مسألة: ولي عاطف بعد ليس، (وما) وصف تلاه سببي رفع. وللوصف ما له. أو جعلا مبتدأ وخبراً. أو أجنبي جاز عطفه بعد ليس على اسمها، والوصف على خبرها. ويجرّ إنْ جُرّ على الأصح. ويجب بعد «ما» الرفع. وجوّز الكوفيّ نصبه وجرّه، لا إن حذف لا. وأطلق هشام. فإن تأخر الوصف عن الأجنبي جاز نصبه خلافاً للقدماء.

(ش): إذا عطف على خبر «ليس»، و «ما» وصف يتلوه سببي أعطي الوصف ما له مفرداً، ورُفِعَ به السّببي، نحو: ليس زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه، وما زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه.

ويجوز جعلُ السّببِيّ مبتدأ مؤخراً، والوصف خبره، فتجب مطابقته.

وإنْ تلاه أجنَبِيّ، ففي ليس يعطف على اسمها، والوصف المتلوّ على خبرها، فينصب نحو: ليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو. فعمرو معطوف على «زيد» وذاهباً على «قائماً». فإن كان الخبر مجروراً جاز جرّ الوصف أيضاً نحو: ليس زيد بقائم ولا ذاهبٍ عمرو.

ويجوز في الحالتين الرفع على الابتداء والخبر. وقيل: لا يجوز النصب في الأولى، بل يتعيّن الرفع قياساً على ما ورد بالسماع؛ حكى سيبويه: ليس زيد ولا أخوه قاعدين. وقيل: لا يجوز الجرّ في الثانية حذراً من العطف على عاملين. ورُدّ بأنه بباء مقدّرة، مدلول عليها بالمقدَّمة، وبالسماع قال:

٤٥٦ ـ فليس بآتِيكَ مَنْهِيُّها ولا صارف عنك مأمورُها[1]

وأمّا في «ما»، فيتعيّن الرفع سواء نصب خبرها أم جُرّ، لأن خَبرها لا يتقدم على اسمها، فكذا خَبَرُ ما عطف على اسمها كقوله:

٤٥٧ ـ لعمرك ما معنٌ بتاركِ حَقِّهِ ولا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيسِّرُ[2]

وأجاز الكوفيون النصب إن نصب الخبر، والجر إن جرّ. وحكَوْا: «ما زيد قائماً

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعور الشنّي في خزانة الأدب (٤/ ١٣٦)، والدرر (٢/ ١٢٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٣٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٢٧، ٢/ ٨٧٤)، والكتاب (١/ ٦٤). ولبشر بن أبي خازم في العقد الفريد (٣/ ٢٠٧) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٧٩)، ومغني اللبيب (١/ ١٤٦)، والمقتضب (٤/ ١٩٦، ٢٠٠). ويروى: «قاصر» مكان: «صارف».

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٣١٠)، وخزانة الأدب (١/ ٣٧٥، ٣٧٩، ٤/ ١٤٢)، والدرر (٢/ ١٢٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٩٠)، والكتاب (١/ ٦٣).

فمتخلفاً أحد»، أي: إذا قام لم يتخلف أحد. ويقال عندهم: ما زيد بمنطلق، ولا خارج عمرو بالجرّ، إذا لم تحذف (لا). فإن حذفت (لا) نحو: «خارج» امتنع الجرّ عندهم إلاّ هشاماً، فإنه يجرّ، كما إذا لم تحذف.

ولو تأخر الوصف في العطف نحو: ما زيد قائماً، ولا عمرو خارج؛ جاز مع الرفع النصب عند سيبويه والخليل والكسائي وهشام.

ومنع النصب النحويون القدماء الذين ردّ عليهم سيبويه.

أفعـال المقاربـة

(ص): الثاني: كاد، وكرَب، وأوشك، وهلهل، وأَوْلَى، وأَلَمَّ، لمقاربة الفعل، وجَعَل، وطَفِق كَسْراً وفتحاً، وبالباء، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبّ، للشروع فيه.

وعسى، واخلولق لترجّيه. وزاد ابن مالك وابن طَرِيف[1]، والسَّرَقُسْطِيّ[2]: حرَى. وثعلب: قام، والبهاريّ[3]: كاربَ، وقاربَ، وقرب، وأحال، وأقبل، وأظل، وأشفى، وشارف، ودنا، وأثر، وقعد، وذهب، وازْدَلف، ودلف، وأزلف، وأشرف، وتهيأ، وأسف.

---

(١) هو عبد الملك بن طريف القرطبي أبو مروان، نحوي، لغوي. أخذ عن ابن القوطية وغيره، وتوفي في حدود سنة ٤٠٠ هـ. من آثاره: كتاب في الأفعال. انظر ترجمته في: إنباه الرواة (٢/٢٠٨)، والصلة لابن بشكوال (١/ ٣٥١)، وبغية الوعاة (ص ٣١٧)، وكشف الظنون (ص ١٣٩٤).

(٢) هناك أكثر من نحوي عرف بـ «السرقسطي»؛ منهم: ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف السرقسطي المتوفى سنة ٣١٣ أو ٣١٤ هـ؛ من مؤلفاته: كتاب الدلائل في شرح ما أغفل أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث (ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٣/ ٨١، والديباج المذهب ص ١٠٢، وكشف الظنون ص ١٤١٨). وابنه قاسم بن ثابت المتوفى سنة ٣٠٢ هـ؛ من مصنفاته: كتاب شرح غريب الحديث ومعانيه، وكتاب الدلائل في شرح غريب الحديث، وتوفي قبل إتمامه فأكمله أبوه (ترجمته في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ص ٢٩٣، وجذوة المقتبس للحميدي ص ٣١١، وإنباه الرواة للقفطي ٢٦٣/١، وبغية الملتمس للضبي ص ٤٣٤، ومعجم الأدباء ٢٣٧/١٦، وبغية الوعاة للسيوطي ص ٣٧٦، وكشف الظنون ص ٧٦٠).

ومنهم: محمد بن حكم بن أحمد الجذامي السرقسطي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ؛ من آثاره: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي (ترجمته في تكملة الصلة لابن الأبار ص ١٧٤، وبغية الوعاة ص ٣٨، والديباج المذهب لابن فرحون ص ٣٠٠). ومنهم: أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي، له كتاب الأفعال وتصاريفها (ترجمته في الصلة لابن بشكوال رقم ٤٧٨).

(٣) هو إبراهيم بن أحمد بن يحيى أبو إسحاق البهاري. من مصنفاته في النحو: المنخّل، نقل عنه أبو حيّان وغيره؛ و «المنتخل» وهو شرح على الجمل كما ذكر أبو حيان في آخر الارتشاف. له ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي.

وبعضهم: طَار، وانبرى، ونشب. واللخميّ: ابتدأ، وعبأ.

وقد ترد عسى إشفاقاً. وقيلَ: هو معناها. وقيل: كرب للشّروع.

(ش): الثاني من نواسخ الابتداء أفعال المقاربة، وتسميتها بذلك على سبيل التغليب، إذ هي ثلاثة أقسام: أحدها: ما هو لمقاربة الفعل، وهو ستة ألفاظ، أشهرُها: كاد، وأغربُها أوْلى؛ ومن شواهدها قوله:

٤٥٨ ـ فعـادى بيـن هـادِيَتَيْـن منهـا ... وأوْلـى أن يـزيـد علـى الثَّـلاثِ[1]

والبواقي: كرَب بفتح الراء وكسرها، والفتح أفصح. وزعم بعضهم: أنها من أفعال الشروع، وأوشك، وهلهل. ومن شواهدها قوله:

٤٥٩ ـ وَطِئْنـا بـلادَ المعتـديـن فَهَلْهَلَـتْ ... نُفُـوسهـم قبـل الإمـاتـة تَـزْهَـقُ[2]

وألـمَّ: ومن شواهدها حديث: «وإنَّ مِمّا ينبت الرَّبيعُ يَقْتُلُ أو يُلِمّ»[3]، أي يلمّ أن يقتل. وحديث: «لَولا أنّه شيءٌ قضاهُ الله لألَمَّ أن يذهبَ بصرُه».

والثاني: ما هو للشروع في الفعل، وهو ستة ألفاظ: جعَل. قال:

٤٦٠ ـ وقـد جَعَلْـتُ إذَا مـا قُمْـتُ يُثْقِلُنـي ... ثـوبـي، فـأنْهَـضُ نَهْـضَ الشـارب الثَّمِـلِ[4]

وطفِق: بكسر الفاء وفتحها، والكسرُ أشهر. ويقال: طَبِق بكسر الباء، قال تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [طه: ١٢١].

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٣٤٥)، والدرر (٢/ ١٣١)، ولسان العرب (٢/ ١٨٣ ـ لبث، و ١٥/ ٤١٢ ـ ولي).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٣٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٤٩، ٣٥٩).

(٣) جزء من حديث نبوي طويل عن أبي سعيد الخدري، ولفظه في أكثر الروايات: «ما يقتل حبطاً أو يلمّ»، يروى: «إنه مما ينبت الربيع...»، ويروى: «إنه كلّما ينبت الربيع...»، ويروى أيضاً: «خبطاً» مكان: «حبطاً». والحديث رواه البخاري في الجهاد باب ٣٧، والرقاق باب ٧؛ ومسلم في الزكاة (حديث ١٢١)، وابن ماجه في الفتن باب ١٨؛ وأحمد في المسند (٣/ ٧، ٢١، ٩١).

(٤) البيت من البسيط، ويروى: «السكرِ» مكان: «الثملِ». وهو لعمرو بن أحمر في ملحق ديوانه (ص ١٨٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٥٩، ٣٦٢). ولأبي حيّة النمري في الحيوان (٦/ ٤٨٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٤)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٧٤)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٧٣). ولابن أحمر أو لأبي حيّة النمري في الدرر (٢/ ١٣٣). ولأبي حيّة أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني (٢/ ٩١١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٠٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٧٩).

وأخذ. قال:

٤٦١ ـ فأَخَذْتُ أَسْأَلُ والرُّسُوم تُجِيبُني (١)

وعلق. قال:

٤٦٢ ـ أرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا (٢)

وأنشأ. قال:

٤٦٣ ـ أنشأْتُ أُعْرِب عمّا كان مَكْنُونا (٣)

وهبّ. قال:

٤٦٤ ـ هَبَبْتُ أَلُوم القَلْب في طَاعَةِ الهَوى (٤)

قاله ابن مالك. وأغربهن: علق، وهبّ.

الثالث: ما هو لترجّي الفعل، وهو لفظان: عسى، واخلولق، نحو: اخْلَوْلَقَت السَّماء أن تمطر. فهذه الأفعال المتّفق عليها في هذا الباب.

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وفي الاعتبار إجابةٌ وسؤالُ

ويروى:

إلاّ اعتبار إجابة وسؤالِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٣٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وظلمُ الجار إذلالُ المجيرِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٣٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٠)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٠).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

لما تبيّن ميلُ الكاشحين لكم

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٣٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٨).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فلجَّ كأني كنتُ باللّوم مُغريا

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٣٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٤٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٢).

وزاد ابن مالك فيها: (حرى) للترجي كقوله:

٤٦٥ ـ فحَرى أن يكونَ ذاك وكانا[1]

قال أبو حيّان: والمحفوظ: أنّ حرى اسم منوّن، لا يُثنّى ولا يجمع. قال ثعلب: أنت حرى من ذلك، أي: حقيق وخليق.

قال ابن قَاسم[2]: ولكن ابن مالك ثقة.

قلت: ظاهر كلامهما أنه منفرد بذلك. وليس كذلك، فقد سبقه إلى عدّها ابن طريف والسَّرَقُسْطِيّ.

وزاد ثعلب في أفعال الشروع: قام. وأنشد:

٤٦٦ ـ قامَتْ تَلُوم، وبعْضُ اللّوْم آونةً[3]

وزاد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاريّ في كتابه المسمّى: (الإملاء المُنتخل)[4] في أفعال هذا الباب مع (قام) المذكورة: كارَب، وما ذكر بعده. وذلك تسعة عشر فعلاً. زاد غيره: طار، وانبرى، ونشب. وزاد اللّخْميّ: ابتدأ، وعبأ، فبلغت أفعال الباب أربعين فعلاً. قال ابن قاسم: وما زاده البَهارِيّ ومَنْ ذكر، لا يقوم عليه دليل على أنه من أفعال الباب.

وقد ترد عسى للإشفاق من المكروه، وهو أقلّ من مجيئها للرّجاء. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

[ملازمة أفعال المقاربة للفظ الماضي]

(ص): ويلزمها لفظ المضيّ. وسمع مضارع: كاد، وأوشك، واسم فاعلها. وحكى

---

(١) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

إنْ تَقُلْ هنّ من بني عبد شمسٍ

وهو للأعشى في الدرر (٢/ ١٣٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٤٩)، وليس في ديوانه.

(٢) المشهور بنسبته إلى أمه، وهو ابن أم قاسم المرادي. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مما يضرّ ولا يبقى له نَغَلُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٣٦).

(٤) هو شرح على الجمل؛ وذكره أبو حيان في الارتشاف باسم «المتنخل». راجع ترجمة البهاري التي تقدمت قريباً.

الجَوْهَرِيّ: مضارع طفق. والأخفش مصدره. وقطرب مصدر كاد. وبعضهم اسم فاعله. وعبد القاهر مضارع عسى وفاعله. والكسائي مضارع جَعَل. وبعضهم الأمر، والتفضيل من أوشك. وقوم: فاعل كرب.

(ش): أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف، ملازمة للفظ الماضي.

وعَلّل ذلك ابن جنِيّ بأنها لمّا قُصِد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها، وهو التصرّف. وكذلك كل فعل يراد به المبالغة، كنعم وبئس، وفعل التعجّب.

وعلله ابن يَسْعون[1] بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها، فلم يبنوا منها مستقبلاً. وعلّله ابن عصفور بأن معناها لا يكون إلا ماضِياً، إذْ لا تخبر عن الرجاء إلاّ وقد استقرّ في نفسك، والماضي يستعمل في الحال الذي هو الشروع لإرادة الاتصال والدّوام فلا يكون معناها مستقبلاً أصلاً.

واستثني منها: كاد، وأوشك، فسمع فيها المضارع، قال تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النُّور: ٣٥]. وقال الشاعر:

٤٦٧ ـ يُوشِكُ مَن فَرَّ مِن مَنِيّتِهِ[2]

بل المضارع في أوشك أشهر من الماضي حتى زعم الأصمعي: أنه لا يستعمل ماضيها. وسمع اسم الفاعل من أوشك قال:

٤٦٨ ـ فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودا[3]

---

(١) تقدم. انظر الفهارس العامة.

(٢) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

في بعض غرّاته يوافقُها

وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٤٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٦٧)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٧)، وشرح المفصل (٧/ ١٢٦)، والعقد الفريد (٣/ ١٨٧)، والكتاب (٣/ ١٦١)، ولسان العرب (٦/ ٣٢ ـ بيس، و ١٨٨ ـ كأس)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٨٧). ولعمران بن حطان في ديوانه (ص ١٢٣). ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخليص الشواهد (ص ٣٢٣)، والدرر (٢/ ١٣٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣١٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٨)، والمقرب (١/ ٩٨).

(٣) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

خلاف الأنيس وحوشاً يَبَابا

وهو لأبي سهم الهذلي في تخليص الشواهد (ص ٣٣٦)، والدرر (٢/ ١٣٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢١١). ولأسامة بن الحارث في شرح أشعار الهذليين (ص ١٢٩٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١٣١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٧١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٣).

وقـــال:

٤٦٩ ـ فإنّك مُوشِكٌ ألاّ تَراهَا[1]

وحكى الجوْهرِيّ: مضارع طفق. قال ابن مالك: ولم أره لغيره. والظّاهر أنه قال ذلك رأياً. وحكى الأخفش: مصدر طَفِق.

وحكى قُطْرُب: مصدر كاد كيداً، وكيدودةً. وقال بعضهم: كَوْداً ومكاداً، نقله في (البسيط).

وحكى ابن مالك: اسم الفاعل من كاد، وأنشد:

٤٧٠ ـ أمـوت أسًـى يـوم الـرِّجـام وإنّـني ... يقينـاً لـرهـنٌ بـالّـذي أنـا كَـائِـدُ[2]

أي بالموت الذي كدت آتيه.

وحكى عبد القاهر الجُرْجَانِيّ: المضارع واسم الفاعل من عسى. وحكى الكسائي: مضارع جعل. رُوي: «إنّ البعير يَهْرَمُ حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه». وحكى أبو حيان: الأمر وأفعل التفضيل من أوشك. وأنشد قول زهير:

٤٧١ ـ وأَوْشك ما لَمْ يَخْشَه يَقَعُ[3]

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وتعدو دون غاضرة العوادي

وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٢٢٠)، والدرر (٢/ ١٣٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٠٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٢١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٣٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٣١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٢٠)، وتخليص الشواهد (ص ٣٣٦)، والدرر (٢/ ١٣٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٤)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٩٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣١٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٣١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٧١).

ويروى: «ما أنا كابد» من المكابدة، بدل «كائد»؛ وعليه فلا شاهد في البيت.

(٣) جزء من عجز بيت من البسيط، وتمامه:

حتـى إذا قبضـتْ أولـى أظـافـره ... منهـا وأَوْشـك مـا لـم يخشـه يقـعُ

ويروى العجز:

منها وأَوْشِكْ بما لم تخشه يقعُ

وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى (ص ٢٤٤)، والدرر (٢/ ١٣٩).

وقولـــه:

٤٧٢ ـ بأوشك منه أن يساوِرَ قِرْنَهُ[(١)]

وحكى قوم: اسم الفاعل من كَرب.

(ص): وألف كاد واو. وقيل: ياء. ووزنها: فَعَلٌ. ولا تزاد خلافاً للأخفش. وكسر «عسى» لغة. ومع ضمير رفع قليل.

(ش): كاد من ذوات الواو. حكى سيبويه: كُدْتُ بضم الكاف ولا يكون هذا إلا من الواو. وقيل: من ذوات الياء. وزعم الأخفش: أن كاد قد تزاد، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥].

والجمهور: تأوّلوا الآية على معنى: أكاد أُخفِيها، فلا أقول: هي آتية.

وكسر السين من عسى لغة. حكى ابن الأعرابي: عَسِيَ فهو عَسٍ.

وإذا اتصل بها ضمير الرفع نحو: عَسَيْتُ، وعَسَيْنَ، وعَسَيْنَا، وعَسَيْتُم، جاز فيها الفتح والكسر، والفتح أكثر وأشهر. وقرىء بالوجهين في السبع. أمّا مع ضمير النصب فليس إلاّ الفتح.

(ص): مسألة: تعمل[(٢)] ككان، لكن خبرها مضارع مجرّد من (أن) مع هلهل، وما للشروع. ومعها مع «أولى» والرّجاء. وفي الباقي الوجهان. والحذف مع كاد، وكرب أعرف. وعسى، وأوشك. قيل: وقارب بالعكس.

وندر دخول أَنْ مع جعل، والباء مع أن في أوشك، والسين عن أنْ[(٣)] في عسى، ومَجيء خبرها. وكاد مفرداً. وجعل جملة اسمية. وإسناد عسى إلى الشأن. ونفيها، ونفي خبر كاد.

وزعم الكوفية: ذا أن[(٤)] بدلاً مما قبله. وقوم مفعولاً به. وقوم: بإسقاط الجار. وقيل: بتضمين الفعل. وقيل: رفع سَادٌّ عن الجزأين.

(ش): أفعال هذا الباب تعمل عمل كان، فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا شال عن خفض العوالي الأسافلُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٤٠).

(٢) أي أفعال هذا الباب.

(٣) أي: السين بدلاً من «أن».

(٤) ذا أنّ: صاحب أن.

لها، ويدلّ على ذَلك مجيء الخبر في بعضها منصوباً ـ كما سيأتي. ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن. أمّا المقرون بها فزعم الكوفيّون: أنه بدل من الأول بدل المصدر. فالمعنى في كاد أو عسى زيد أن يقوم: قرب قيام زيد، فقدم الاسم وأخّر المصدر. وزعم المبرد: أنه مفعول به، لأنها في معنى قارب زيد هذا الفعل، وحذراً من الإخبار بالمصدر عن الجُثّة.

ورُدّ بأن «أن» هنا لا تؤول بالمصدر، وإنّما جيء بها، لتدلّ على أنَّ في الفعل تَراخياً. وزعم آخرون: أنّ موضعه نصب بإسقاط حرف الجر، لأنه يسقط كثيراً مع أن.

وقيل: يتضمّن الفعل معنى: قارب.

وزعم ابن مالك: أنّ موضعه رفع، وأن والفعل بدل من المرفوع سادّ مسدّ الجزأين، كما في: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢].

قال في (البسيط): وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع أنها لا تسوّغ في جميعها.

وانفردت هذه الأفعال بالتزام كَون خبرها مضارعاً. ثم هو ثلاثة أقسام:

ما يجب تجرّده من «أن»، وهو خبر: هلهل، وأفعال الشروع، لأنها للأخذ في الفعل، فخبرها في المعنى حال، وأنْ تخلّص للاستقبال.

وما يجب اقترانه بها: وهو خبرُ «أَوْلى»، وأفعال الرجاء، لأن الرجاء من مخلّصات الاستقبال، فناسبه «أنْ».

وما يجوز فيه الوجهان: وهو خبر البواقي.

والأعرف في خبر كاد وكرب الحذفُ قال تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾ [النُّور: ٣٥].

قال الشاعر:

٤٧٣ ـ كَرَبَ القلبُ من جَوَاهُ يَذُوبُ [(١)]

---

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

حين قال الوشاةُ هندٌ غضوبُ

وهو لكلحبة اليربوعي أو لرجل من طيىء في الدرر (٢/ ١٤١)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٨٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣١٤)، وتخليص الشواهد (ص ٣٣٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٠)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٤).

ومن الإثبات قوله:

٤٧٤ ـ قد كاد من طُول البِلَى أن يَمْصَحَا[1]

وقوله:

٤٧٥ ـ وقد كَرَبَتْ أَعْناقُها أَنْ تَقَطَّعا[2]

والأعرف في عسى وأوشك الإثبات. قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ﴾ [محمّد: ٢٢].

وقال الشاعر:

٤٧٦ ـ ولو سُئِلَ النّاس التّرَابَ لأَوْشَكُوا ... إذا قيل: هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا[3]

ومن الحذف قوله:

٤٧٧ ـ عسى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيه ... يكون وراءَه فرجٌ قَرِيبُ[4]

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٢)، والدرر (٢/ ١٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٩)، وشرح المفصل (٧/ ١٢١)، والكتاب (٣/ ١٦٠)، ولسان العرب (٣/ ٣٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢١٥). وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٤١٩)، وأسرار العربية (ص ٥)، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٩)، ولسان العرب (٢/ ٥٩٨ ـ مصح)، والمقتضب (٣/ ٧٥).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

سقاها ذوو الأحلام سَجْلاً على الظّما

وهو لأبي زيد الأسلمي في تخليص الشواهد (ص ٣٣٠)، والدرر (٢/ ١٤٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٩٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣١٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٦)، والمقرب (١/ ٩٩).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣١١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٢)، والدرر (٢/ ١٤٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٨، ١٧١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٧)، ولسان العرب (١٠/ ٥١٣ ـ وشك)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٨٢).

(٤) البيت من الوافر، وهو لهدبة بن الخشرم في خزانة الأدب (٩/ ٣٢٨، ٣٣٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٤٢)، والدرر (٢/ ١٤٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٧)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٤٣)، والكتاب (٣/ ١٥٩)، واللمع (ص ٢٢٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٨٤). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٢٨)، وأوضح المسالك (١/ ٣١٢)، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٣١٦)، والجنى الداني (ص ٤٦٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٥)، وشرح عمدة =

وقـولــه:

٤٧٨ ـ يـوشـك مَـنْ فَـرّ مِـنْ مَنِيّتِـه فـي بعـض غِـرّاتِـه يُـوَافِقُهـا[1]

قال أبو حيّان: وزعم الزّجّاجي: أن «قارب» مما الأجود فيه أن يستعمل بـ «أن». ورُدّ عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لا تستعمل إلاّ بـ «أن»، وليست من هذا الباب، لأنها ليست داخلة على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسماً في فصيح الكلام تقول: قارب زيد القيام.

وندر دخول «أنْ» في خبر جعل قال[2]. . . . .

وندر دخول الباء في خبر «أوشك» قال:

٤٧٩ ـ أَعَاذلُ تُوشِكِينَ بأن تَرَيْنِي[3]

وندر دخول السين في خبر «عسى» عوضاً من «أن» قال:

٤٨٠ ـ عسـى طيّـئٌ مـن طَيّـئٍ بَعْـدَ هَـذِه سَتُطْفِئُ غُلّات الكُلَى والجَوانِح[4]

وندر مجيء خبر عسى وكاد اسماً مفرداً، قال:

٤٨١ ـ لا تَلْحني إنّي عَسِيتُ صَائِما[5]

= الحافظ (ص ٨١٦)، والمقرب (١/ ٩٨)، وشرح المفصل (٧/ ١١٧، ١٢١)، ومغني اللبيب (ص ١٥٢)، والمقتضب (٣/ ٧٠).

(١) تقدم برقم (٤٦٧).

(٢) مكان النقط بياض في الأصل.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

صريعاً لا أزور ولا أُزارُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٤٨).

(٤) البيت من الطويل، وهو لقسام بن رواحة في خزانة الأدب (٩/ ٣٤١)، والدرر (٢/ ١٤٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٦٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٤٥)، والمؤتلف والمختلف (ص ١٢٧)، ومعجم الشعراء (ص ٣٤٠). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٦٠)، وحاشية يسّ على شرح التصريح (١/ ٢٠٦)، وشرح المفصل (٨/ ١٤٨)، ومغني اللبيب (ص ١٥٣).

(٥) ويروى: «لا تكثرن» مكان: «لا تلحني». وقبله:

أكثرتَ في العذل ملحّاً دائما

والرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٨٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢)، والخصائص (١/ ٨٣)، والدرر (٢/ ١٤٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٦١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٧٥)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٩)،

وقـــال:

٤٨٢ ـ فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِبا[١]

وهذا تنبيه على الأصل، لئلا يجهل.

وندر مجيء خبر جعل جملة اسمية كقوله:

٤٨٣ ـ وقــد جَعَلَــتْ قَلــوص بنـــي سُهَيْـلٍ   مـــن الأكْـــوارِ مَـــرْتَعُهـــا قَـــرِيـــبُ[٢]

وندر إسناد عسى إلى ضمير الشأن، حكى غلامُ ثعلب[٣]: «عسى زيد قائم».

(ص): ولا يتقدّم خبرها، ويتوسط بلا أن. ومعها بخلف. ويحذف إن علم. ولا يرفع أجنبياً مطلقاً، ولا سببياً غالباً، إلاّ خبر عسى.

وقد يجيء اسمها نكرةً محضة.

ويسند أوشك وعسى، وكذا اخلولق في الأصح إلى: «أن يفعل»، فيغني عن الخبر، وقيل: هي تامة حينئذ. فإن وقعت خبر اسم سابق جاز الإضمار وتركه. قال دُرَيْود[٤]: وهو أجود. وقد يوصل بعسى ضمير نصب اسماً حملاً على لعلّ. وقيل: خبراً مقدّماً. وقيل: نائب المرفوع. وقيل: هي حرف حينئذ. وقد يقتصر عليه. ونفي كاد نفي للمقاربة. وقيل: يدل على وقوع الخبر ببطء. وقيل: إثباتها. بنفيه، وعكسه.

= والخزانة (٨/ ٣٧٤، ٣٧٦)، والجنى الداني (ص ٤٦٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٨)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٤٤)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٢)، وشرح المفصل (٧/ ١٤)، ومغني اللبيب (١/ ١٥٢)، والمقرب (١/ ١٠٠).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وكم مثلها فارقتُها وهي تصفرُ

وهو لتأبط شرّاً في ديوانه (ص ٩١)، والأغاني (٢١/ ١٥٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦)، والخصائص (١/ ٣٩١)، والدرر (٢/ ١٥٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٦٢٩)، ولسان العرب (٣/ ٣٨٣ ـ كيد)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٦٥). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٥٤٤)، وأوضح المسالك (١/ ٣٠٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٤٧)، ورصف المباني (ص ١٩٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٢)، وشرح المفصل (١٣٧).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٢٠)، وخزانة الأدب (٥/ ١٢٠، ٩/ ٣٥٢)، والدرر (٢/ ١٥٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣١٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٠٦)، ومغني اللبيب (ص ٢٣٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٧٠). ويروى: «قلوص بنـي زياد» مكان: «قلوص بنـي سهيل».

(٣) غلام ثعلب: هو محمد بن عبد الواحد. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٤) هو عبد الله بن سليمان بن المنذر المتوفى سنة ٣٢٥ هـ. تقدم.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: لا يتقدّم الخبر في هذا الباب على الفعل، فلا يقال: أن يقوم عسى زيد اتّفاقاً، كما حكاه في (البسيط).

ويتوسّط بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بـ «أن» اتفاقاً نحو: طفق يُصَلِّيان الزيدان.

قال ابن مالك: والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدّمت لازدادت مخالفتها الأصل. وأيضاً: فإنها أفعال ضعيفة لا تتصرّف فلها حال ضعفٍ بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، فلم تتقدم أخبارها لتفضلها كان وأخواتها، وحال قوّة بالنسبة إلى الحروف، فأجيز توسّطها تفضيلاً لها على إنّ وأخواتها.

فإن اقترن بـ «أن» ففي التوسّط قولان: **أحدهما**: الجواز كغيره. وعليه: المبرّد، والسّيرافي. وصححه ابن عصفور. **والثاني**: المنع وعليه الشّلَوْبين.

الثانية: يجوز حذف الخبر في هذا الباب إذا علم. ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [صٓ: ٣٣] أي: يمسح لدلالة المصدر. والأحسن كما قاله مصعب الخُشنِيّ[١]: أنه مما ورد فيه الخبر اسماً مفرداً تنبيهاً على الأصل كما تقدم في: صائماً، وآيباً. ومن الحذف حديث: «من تأنّى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد»[٢]. وقوله:

٤٨٤ ـ وقد ذاق طَعْم الموت أو كَرِبَا[٣]

الثالثة: يتعيّن في خبر هذا الباب أن يعود منه ضميرٌ إلى الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا أجنبياً، ولا سَبَبِيّاً، فلا يقال: طفق زيد يتحدث أخوه، ولا أنشأ عمرو ينشد ابنه، لأنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد يلبس بهذا الفعل، وشرع فيه، لا غيره.

ويستثنى عسى، فإن خبرها يرفع السّببيّ كقوله:

٤٨٥ ـ وماذا عسى الحَجّاجُ يبلغ جُهْدُهُ[٤]

---

(١) مصعب بن محمد بن مسعود الخشني. تقدم. انظر الفهارس العامة.

(٢) الحديث رواه عن عقبة بن عامر: الطبراني في الكبير (١٧/ ٣١٠)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ١٩)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٥/ ٢٥٢)، والعجلوني في كشف الخفا (٢/ ٣٣٥، ٣٥٠)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٥٦٧٨).

(٣) من البسيط، وتمامه:

ما كان ذنبي في جارٍ جعلتُ له ... عيشاً وقد ذاق طعم الموت أو كربا

وهو للحطيئة في ديوانه (ص ١٨)، والدرر (٢/ ١٥٣).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا نحن جاوزنا حفير زيادِ =

على رواية رفع «جهده».

وقولـي: «غالباً» أشرت به إلى ما ورد نادراً من رفع خبر غيرعسى السّببيّ[1] كقوله:

٤٨٦ ـ وأسْقِيــه حتــى كــاد ممــا أبثُّــهُ تُكَلِّمنــي أحْجَــارُهُ ومَــلاعِبُــهْ[2]

وقـولــه:

٤٨٧ ـ وقـد جَعَلْـتُ إذا مـا قُمْـتُ يُثْقِلُنـي ثَـوْبِـي .... [3]

قال أبو حيان: وذلك عند أصحابنا لا يجوز. وتأوّلوا ما ورد من ذلك.

الرابعة: حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة، أو مقارناً لها كما في باب كان. وقد يرد نكرة محضة كقوله:

٤٨٨ ـ عسى فَرَجٌ يأتي به الله إنّهُ[4]

الخامسة: يسند أوشك، وعسى، واخلولق إلى: «أن يفعل»، فيغني عن الخبر، ويكون (أن) والفعل سادّة مسدّ الجزأين، كما سدت مسد مفعولَـيْ «حسب».

وقيل: بل هي حينئذ تامّة، مكتفية بالمرفوع كما في كان التامة، كقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ

= وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ١٦٠)، والدرر (٢/ ١٥٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٦٧٧)، ومعجم ما استعجم (ص ٤٥٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٨٠). ولمالك بن الريب في ملحق ديوانه (ص ٥١)، وخزانة الأدب (٢/ ٢١١)، والشعر والشعراء (١/ ٣٦١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٠٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٠).

(١) هكذا قيل في البيت الشاهد. وقيل أيضاً: «أحجاره» بدل من الضمير المستتر في «كاد» العائد إلى «الربع»، و «تكلمني» فيه ضمير مستتر عائد إلى «أحجار»؛ وأصل الكلام: كاد هو أحجاره تكلمني.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٨١)، وأدب الكاتب (ص ٤٦٢)، والدرر (٢/ ١٥٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦٤)، شرح التصريح (١/ ٢٠٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٩١، ٩٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٨٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤١)، والكتاب (٤/ ٥٩)، ولسان العرب (١٤/ ٣٩١ ـ سقى) و (١٤/ ٤٤٠ ـ شكا)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٧٦)، والممتع في التصريف (ص ١٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٠٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٠)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٢٦).

(٣) تقدم برقم (٤٦٠).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

له كلّ يوم في خليقته أمرُ

وهو لمحمد بن إسماعيل في حاشية شذور الذهب (ص ٣٥١). وبلا نسبة في الدرر (٢/ ١٥٧)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٦)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢١٤).

﴿أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وقال الشاعر:

٤٨٩ ـ سَيُوشِكُ أن تُنِيخَ إلى كَرِيم   ينالُك بالنّدى قَبْلَ السُّؤَالِ[1]

وتقول: اخلولق أن تمطر السماء. وقال الخضْراويّ[2]: لا يجوز ذلك في اخلولق، بل يختص بأوشك وعسى.

فإن تقدّم والحالة هذه اسم ظاهر نحو: زيد عسى أن يخرج جاز جعل الفعل مسنداً إلى «أن يفعل»، كما تقدّم. وجَعله مسنداً إلى ضمير الاسم السابق، «وأن يفعل» الخبر. فعلى الأول يجرّد الفعل من علامة التثنية، والجمع، والتأنيث نحو: الزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندات عسى أن يَقُمْن. وكذا أوشك، واخلولق. وعلى الثاني يلحق بها، فيقال في الأمثلة: عسَيَا، وعَسَوْا، وعَسَيْتُ، وعَسَيْن. والتّجريد أجود كما قال دُرَيْود.

وقال أبو حيان: وقفت من قديم على نقل، وهو أن التّجريد لغة لقوم من العرب، والإلحاق لغة لآخرين، ونسيت اسم القبيلتين، فليس كل العرب تنطق باللغتين، وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين. انتهى.

أما غير الثلاثة فلا يسند لـ «أن يفعل» بحال.

السادسة: حق عسى إذا اتصل بها ضميران لا يكون إلاّ بصورة المرفوع، هذا هو المشهور في كلام العرب، وبه نزل القرآن.

ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل، فيقال: عساني، وعساك، وعساه. قال:

٤٩٠ ـ يا أبتا علّك أو عَسَاكا[3]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ١٠٩)، والدرر (٢/ ١٥٨).

(٢) الخضراوي: هو محمد بن يحيى بن هشام ابن البرذعي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. تقدم.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٨١)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٦٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٣٣)، وشرح المفصل (٧/ ١٢٣، ٢/ ٩٠)، والكتاب (٢/ ٣٧٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٥٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٣٣٦)، والإنصاف (١/ ٢٢٢)، والجنى الداني (ص ٤٤٦، ٤٧٠)، والخصائص (٢/ ٩٦)، والدرر (٢/ ١٥٩)، ورصف المباني (ص ٢٩، ٢٤٩، ٣٥٥)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤٠٦، ٢/ ٤٩٣، ٥٠٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٣، ٢/ ٤٥٨)، وشرح المفصل (٢/ ١٢، ٣/ ١١٨، ١٢٠، ٨/ ٧٨، ٩/ ٣٣)، واللامات (ص ١٣٥)، ولسان العرب (١٤/ ٣٤٩ ـ روى)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٣٠)، والمقتضب (٣/ ٧١)، ومغني اللبيب (١/ ١٥١، ٢/ ٦٩٩).

فمذهب سيبويه إقرار المخبر عنه والخبر على حالَيْهما من الإسناد السابق إلاّ أنّ الخلاف وقع في العمل، فعكس العمل بأن نصبت الاسم، ورفعت الخبر حملاً لها على لعلّ. وقد صرح به في قوله:

٤٩١ ـ فقلت عسَاهَا نارُ كأسٍ وَعَلّها[1]

برفع نار.

ومذهب المبرّد والفارسي عكس الإسناد، إذ جعلا المخبر عنه خبراً، والخبرَ مخبراً عنه. ويلزم منه جعل خبر عسى اسماً صريحاً.

ومذهب الأخفش وابن مالك: إقرار الأمرين: العمل، والإسناد، لكنه تجوّز في الضمير. فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب، وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجرّ في قولهم: أكرمتك أنت، وأنا كأنت.

ومذهب السّيرافي: أنها حينئذ حرف كـ «لعلّ».

وقد يقتصر، والحالة هذه على الضمير المنصوب كالبيت المصدّر به، فيكون الخبر محذوفاً، كما يقع ذلك في لعلّ السابقة.

وزعم قوم أنّ نفـي كاد إثبات للخبر، وإثباتها نفي له. وشاع ذلك على الألسنة حتى قال بعضهم ملغزاً فيها:

٤٩٢ ـ أَنَحْـوِيّ هـذا العصـر مـا هـي لفْظَـةٌ ... جَـرت فـي لِسَـانَـيْ جُـرْهُـم وثَمُـودِ
إذَا اسْتُعْمِلَتْ في معرض الجَحْدِ أثبَتَتْ ... وإن أُثْبِتَـتْ قـامـت مقـام جُحـودِ

واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقد ذبحوا. وبقوله: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النّور: ٣٥]، ولم يضىء.

والتّحقيق: أنها كسائر الأفعال، نفيها نفي، وإثباتها إثبات إلاّ أن معناها: المقاربة لا وقوع الفعل، فنفيها نفي لمقاربة الفعل. ويلزم منه نفي الفعل ضرورة أنّ من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل. وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل، ولا يلزم من مقاربته الفعل وقوعه. فقولك: كاد زيد يقوم. معناه: قارب القيام ولم يقم. ومنه: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

تشكّى فآتي نحوها فأعودُها

وهو لصخر بن جعد الخضري في الدرر اللوامع (٢/ ١٥٩)، وشرح التصريح (١/ ٢١٣)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٤٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٢٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٢٩)، والجنى الداني (ص ٤٦٩)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٥٠)، ومغني اللبيب (ص ١٥٣).

[النّور: ٣٥]، أي: يقارب الإضاءة، إلاّ أنه لم يضيء. وقولك: لم يكد زيد يقوم، معناه: لم يقارب القيام فضلاً عن أن يصدُر مِنْهُ. ومنه: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ [النّور: ٤٠]، أي: لم يقارب أن يراها فضلاً عن أن يرى. ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ [إبراهيم: ١٧]، أي: لا يقارب إساغته، فضلاً عن يسيغه. وعلى هذا الزّجّاجِيّ وغيره.

وذهب قوم منهم ابن جنـيّ: إلى أن نفيها يدلّ على وقوع الفعل بعد بطء، لآية: ﴿وما كَادُوا يَفْعَلُون﴾، فإنهم فعلوا بعد بطء.

والجواب: أنها محمولة على وقتين، أي: فذبحوها بعد تكرار الأمر عليهم بذبحها وما كادوا يذبحونها قبل ذلك، ولا قاربوا الذبح، بل أنكروا ذلك أشدّ الإنكار بدليل قولهم: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ﴾ [البقرة: ٦٧].

إنَّ وأخـواتهـا

(ص): الثالث: إنّ للتأكيد، ولكنّ للاستدراك. قيل: والتوكيد. وهي بسيطة. والكوفية: مركّبة من «لَكِن أنْ» أو «لا كأنْ»، أو «لا أن»، أقوال. وكأنّ للتشبيه، زاد الكوفية: والتحقيق، والتقريب، والشّك إن كان الخبر صفة أو جملة أو ظرفاً. وتدخل في تنبيه، وإنكار، وتعجب. والأصح أنها مركبة، وأنه لا تعلّق لكافها، وليت للتمنّي، ويقال: «لتَّ». ولعلّ لترجّ وإشفاق. قال الأخفش: وتعليل. والكوفية: واستفهام. والطّوال[1]: وشك. وهي بسيطة، ولامها أصل. وقيل: زائدة، وقيل: ابتداء. ويقال: علّ، ولعلّ، ولعنّ، وعنّ، ولأنّ، وأنّ، ورعنّ، ورغنّ، ولغنّ، ورعلّ، وغنّ، ولعلت، ولعا، ولو انّ.

(ش): الثالث: من نواسخ الابتداء الأحرف الخمسة المشبّهة بالفعل. وعَدَدْتُها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد في (المقتضب)[2]، وابن السّراج في (الأصول)[3]، وابن مالك في (التسهيل) لا ستة كما صنع آخرون، لأن أنّ وإنّ واحدة. وإنما تكسر في مواضع، وتفتح في مواضع، وإن كانتا غيرين، فالثانية فرْع الأولى.

قال ابن مالك: فإن قيل: ينبغي ألاّ تُعَدّ: كأنّ، لأن أصلها: إنّ زيدت عليها الكاف.

---

(١) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال الكوفي، أحد أصحاب الكسائي. مات سنة ٢٤٣ هـ. (حاشية المطبوع: همع الهوامع ١٤٨/٢).

(٢) «المقتضب» للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ. شرحه الرماني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ، وعلق على مشكلات أوائله أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي المتوفى سنة ٣٩١ هـ. (كشف الظنون ص ١٧٩٣).

(٣) «الأصول في النحو» لابن السراج المتوفى سنة ٣٦١ هـ. قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١١١): «وهو كتاب مرجوع إليه عند اضطراب النقل واختلاف الأقوال».

فالجواب: أنّ ذلك أصل منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به، بخلاف أنَّ فليس أصلها منسوخاً بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة، فإنّ للتأكيد، ولذا أجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك: والله لزيد قائم.

وزعم ثعلب: أنّ الفرّاء قال: إنّ مقرّرة لقَسَم متروك استغني عنه بها. والتقدير: والله إن زيداً لقائم. وأنّ المفتوحة أيضاً تفيد التوكيد كما ذكر، وفيه إشكال ذكرته في: (الفتح القريب على مغني اللبيب)[1].

ولكنّ للاستدراك. ومعناه: أن يُثْبِت حكماً لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدّمها كلام ملفوظ به أو مقدّر. ولا بد أن يكون نقيضاً لما بعده، أو ضِدّاً له أو خلافاً على رأيٍ، نحو: ما هذا ساكن لكنه متحرك. وما هذا أسود لكنه أبيض. وما هذا قائم لكنه شارب. ولا يجوز: زيد قائم لكن عمراً قائم بالإجماع.

وذكر ابن مالك، وصاحب (البسيط): أنها للتأكيد أيضاً. قال في (البسيط): معناها الاستدراك لخبرٍ يوهم أنه موافق لما قبله في الحكم، فإنه يُؤْتَى به لرفع ذلك التوهّم وتقريره، أو لتأكيد الأول وتحقيقه نحو: ما قائم زيد لكنّ عمراً قاعد، لما قيل: ما قائم زيد. فكأنه يوهم أن عمراً مثله لشبهٍ بينهما أو ملابسةٍ، فيرفع ذلك التوهم بالاستدراك. ونحو: لو قام فلان لقمت لكنّه لم يقم، فأكّدت «لكنّ» ما دلت عليه (لو). وكأنها في المعنى مخرجة لِما دخل في الأول توهّماً. ولذا لا يقع بين وِفاقَيْن.

واختلف فيها: أهي بسيطة أم مركّبة؟ فالبصريون على الأول، وأنها منتظمة من خمسة أحرف، وهو أقصى ما جاء عليه الحرف. والكوفيون على الثاني.

ثم اختلفوا: فقال الفرّاء: هي مركّبة من: «لكنْ» ساكنة النون، و «أنّ» المفتوحة المشدّدة، طرحت الهمزة، فحذفت نون «لكن» لملاقاتها الساكن.

وقال قوم من الكوفيين: هي مركبة من: «لا»، و «أن»، حذفت الهمزة، وزيدت الكاف. وقال آخرون منهم: هي مركّبة من: «لا» و «كأن». واختاره السّهيليّ. فإذا قلت: قَامَ زيد، لكنّ عمراً لم يقم، فكأنك قلت: لا، كأن عمراً لم يقم. والمعنى: فِعْل زيد لا كَفِعْل عمرو. ثم رُكِّبتْ وغيّرت، للانتشار بحذف الهمزة، وكسر الكاف.

---

(١) شرح السيوطي فيه ما في المغني من الشواهد. وله شرح آخر وهو المسمى بتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، وفتح القريب في حواشي مغني اللبيب، وتحفة الحبيب بنحاة مغني اللبيب، وله نكت على شرح شواهده. انظر كشف الظنون (ص ١٧٥٣).

وقال السّهيليّ: لما كان أصل: كأن إن المكسورة، وفُتِحتْ للكاف كُسِرت الكاف عند حذف الهمزة، لتدل على المحذوف، لكثرة التغيير.

و (كأن) للتشبيه لا معنى لها عند البصريين غيره. وزعم الكوفيون والزّجاجيّ: أنها تأتي للتحقيق والوجوب، كقوله:

٤٩٣ ـ فأصبح بطْنُ مكّة مُقْشَعِرّاً   كأنّ الأرض ليس بها هِشامُ[1]

أي: إن الأرض، لأنه قد مات، ورثاه بذلك. وخرّجه ابن مالك: على أن الكاف للتعليل كاللام، أي: لأن الأرض.

قلت: وعندي تخريج أحسن من هذا، وهو أنه من باب تجاهل العارف كقوله:

٤٩٤ ـ أيا شَجَر الخَابُور ما لك مُورِقاً   كأنكَ لم تَجْزع على ابن طَرِيفِ[2]

وزعم الكوفيون: أنّها تكون للتقريب في نحو: كأنك بالشتاء مُقبل، وكأنّك بالفرج آت، وكأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل، إذ المعنى: تقريب إقبال الشتاء، وإتيان الفرج، وزوال الدنيا، وبقاء الآخرة.

وزعم الكوفيون والزّجاجيّ: أنها إذا كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه نحو: كأن زيداً أسد، وإذا كان مشتقّاً كانت للشّك بمنزلة: ظننت، وتوهمت نحو: كان زيداً قائم، لأن الشيء لا يُشَبّهُ بنفسه. وأجيب بأن الشيء يُشَبّه في حالة ما به في حالةٍ أخرى، فكأنك شبّهت زيداً، وهو غير قائم به قائماً. أو التقدير: كأنّ هيئة زيد هيئة قائم.

ووافق الكوفيين على ذلك ابنُ الطّراوة وابن السّيد، وصرح ابن السّيد بأنه إذا كان الخبر فعلاً، أو جملة، أو ظرفاً فكما إذا كان صفة.

وقد تدخل «كأنّ» في التنبيه، والإنكار، والتعجّب، تقول: فعلت كذا وكذا كأني لا أعلم، وفعلتم كذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون. قال تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، فهي للتعجب على جعل «وي» مفصولة.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للحارث بن خالد في ديوانه (ص ٩٣)، والاشتقاق (ص ١٠١، ١٤٧). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٧١)، وجواهر الأدب (ص ٩٣)، والدرر (٢/ ١٦٣)، وشرح التصريح (١/ ٢١٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥١٥)، ولسان العرب (١٢/ ٤٦١ ـ قثم)، ومغني اللبيب (١/ ١٩٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو لليلى بنت طريف في الأغاني (١٢/ ٨٥، ٨٦)، والحماسة الشجرية (١/ ٣٢٨)، والدرر (٢/ ١٦٣)، وشرح شواهد المغني (ص ١٤٨) وفيه: «وقيل: اسمها سلمى». ولليلى أو لمحمد بن بجرة في سمط اللآلىء (ص ٩١٣). وللخارجية في الأشباه والنظائر (٥/ ٣١٠). وبلا نسبة في لسان العرب (٤/ ٢٢٩ ـ خبر)، ومغني اللبيب (١/ ٤٧).

واختلف في كأن أبسيطة أم مركبة؟ فقال بالأول: شِرْذِمة. واختاره أبو حيّان. لأن التركيب خلاف الأصل. فالأولى أن تكون حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف.

وقال بالثاني الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجمهور البصريين، والفرّاء، وأنها مركبة من «أن» و «كاف» التشبيه. وأصلُ كأنّ زيداً أسدٌ: إن زيداً كأسدٍ، فالكاف للتشبيه، وأن مؤكدة له، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا له الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها، لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما دخلت الكاف على «إنّ» وجب فتحها، لأنّ إنّ المكسورة لا تقع بعد حرف الجرّ.

وادّعى الخضْراويّ: أنه لا خلاف في أنها مُرَكّبة من ذلك.

واختلف على هذا: هل تتعلّق هذه الكاف بشيء؟ على قولين: أحدهما: وهو الصحيح: لا، لأنها لمّا فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف زال ما كان لها من التعلّق. وعلى هذا الرّضـيّ وابن عصفور. والثاني: نعم. وعليه الزّجاج. قال: الكاف في موضع رفع، ومدخولها في تأويل المصدر، والخبر محذوف؛ فإذا قلت: كأني أخوك، فالتقدير: كأخُوّتي إياك موجودة. ورُدّ بأن العرب لم تظهر قط ما ادّعى إضماره. وعلى عدم التعلّق: هل هي باقية على جرّ مدخولها أمْ[1] لا؟ احتمالات لابن جنـيّ، أقواهما عنده الأول بدليل فتح الهمزة بعدها.

وليت للتمني: ويقال: لَـتَّ بإبدال الياء تاء، وإدغامها في التاء، وتكون في الممكن وغيره نحو: «ليتَ الشّباب يعودُ».

ولعلّ للترجّي في المحبوب، وللإشفاق في المكروه نحو: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦]. ولا تستعمل إلاّ في الممكن.

وزاد الأخفش والكسائي في معانيها: التعليل. وخرّج عليه: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤].

وزاد الكوفيون في معانيها: الاستفهام. وخرّج عليه: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣]، وحديث: «لعلّنا أَعْجَلْناك»[2]. وزاد الطُّوال في معانيها، وأكثر الكوفيين: الشّك.

---

(١) كذا في الأصل؛ والصواب: «أو» لأن «أم» لا تعطف بعد «هل».

(٢) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الوضوء (باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين القبل والدبر لقوله تعالى: أو جاء أحد منكم من الغائط) حديث رقم (١٨٠): عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ أرسل إلى رجل من الأنصار، فجاء ورأسه يقطر، فقال النبي ﷺ: «لعلّنا أعجلناك؟» فقال: نعم. فقال رسول الله ﷺ: «إذا أُعجلتَ ـ أو قُحِطْتَ ـ فعليك الوضوءُ». ورواه أيضاً مسلم في الحيض (حديث ٨٣)، وابن ماجه في الطهارة (باب ١١٠)، وأحمد في المسند (٣/ ٢١، ٢٦).

والبصريون رجّعوا هذه المعاني كلها إلى: الترجّي، والإشفاق.

والجمهور على أن «لَعَلّ» بسيطة، ولامها أصل. حكاه في: (البسيط) عن الكوفيين وأكثر النحويين. وقيل: مركّبة من: علّ، واللام الزائدة. وقيل: من لام الابتداء. وفيها لغات أخر. عدّتها ثلاثَ عشرةَ لغةً[1]:

علّ بحذف اللام قال:

٤٩٥ ـ لا تُهِينَ الفقيرَ علّكَ أن تَرْكَعَ يوماً، والدَّهرُ قد رفَعَهْ[2]

ولعنَّ: بإبدال اللام نوناً قال:

٤٩٦ ـ أَخُوكَ ولا تَدْري لعنَّك سَائِلُهْ[3]

وعنّ: بحذف اللام من هذه.

ولأن: بإبدال العين همزة، واللام نوناً، قال:

٤٩٧ ـ عُوجا على الطّلَلِ المُحيلِ لأننا نَبكي الدِّيار كما بَكى ابنُ حِذام[4]

---

(١) هي مع «لعلّ» أربع عشرة.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للأضبط بن قريع في الأغاني (١٨/٦٨)، والحماسة الشجرية (١/٤٧٤)، وخزانة الأدب (١١/ ٤٥٠، ٤٥٢)، والدرر (٢/ ١٦٤، ٥/ ١٧٣)، وشرح التصريح (٢/٢٠٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٥١)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٦٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٥٣)، والشعر والشعراء (١/ ٣٩٠)، والمعاني الكبير (ص ٤٩٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٣٤). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٢١)، وأوضح المسالك (٤/ ١١١)، وجواهر الأدب (ص ٥٧، ١٤٦)، ورصف المباني (ص ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٠٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٥٠)، وشرح المفصل (٩/ ٤٣، ٤٤)، ولسان العرب (٦/ ١٨٤ ـ قنس، و ٨/ ١٣٣ ـ ركع، و ١٣/ ٤٣٨ ـ هون)، واللمع (ص ٢٧٨)، ومغني اللبيب (١/ ١٥٥)، والمقرب (٢/ ١٨). وقوله: «لا تهين» أصله: «لا تهينَنْ» فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ولا تحرم المولى الكريم فإنّه

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٦٥)، والمعاني الكبير (ص ٤٩٥).

(٤) ويروى: «الطلل القديم» بدل: «الطلل المحيل»، ويروى: «ابن خذام» و «خدام» و «حزام»، والصواب ما ها هنا؛ لأن ابن حذام شاعر قديم يقال إنه أول من بكى الديار.

والبيت من الكامل، وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١١٤)، وجمهرة اللغة (ص ٥٨٠)، والحيوان (٢/ ١٤٠) وفيه: «حمامِ» مكان «حذامِ»، وخزانة الأدب (٤/ ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨)، والدرر (٢/ ١٦٦)، وشرح المفصل (٨/ ٧٩)، ولسان العرب (١٢/ ١٦٩ ـ خذم)، والمؤتلف والمختلف (ص ١١) وفيه أيضاً: «حمامِ». وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ١٩)، ورصف المباني (ص ١٢٧).

وأنَّ: بحذف اللام من هذه، وخرّج عليها: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]. وحكي: «ايت السوق أنّك تشتري لنا شيئاً». و (رَعنّ): بإبدال اللام راء، كما في: رَجُل، ورجُر. و (رغنّ)، و (لغنّ) بالغين المعجمة فيهما بدلاً من المهملة. و (رعلّ) بالمهملة. حكاه في (الغرّة)[١]. و (غَنّ): بالمعجمة. حكاها أبو حيان وثعلب. و (لعلت)[٢]، وهي أقلها استعمالاً، كما قال الفارسيّ في «تذكرته»[٣]. و (لعا) و (لو ان)[٤]. حكاهما ....[٥] وحكى (لو ان) القالي في «أماليه»[٦]. وقال: قال رجل يَمَنِيّ: مَن يدعو إلـيّ المرأة الضالّة؟ فقال أعرابـي: لَوَ انَّ عليها خمار أَسْوَدَ. يريد: لعلّ عليها.

وأنشد على (لغـنَّ) بالمعجمة قول أبـي النَّجْم:

٤٩٨ ـ اغدُ لغَنّا في الرِّهان نُرْسِلُهْ[٧]

قال عيسى بن عمر: سمعت أبا النجم ينشده هكذا[٨].

[عمل «إنّ» وأخواتها عكس عمل «كان»]

(ص): مسألة: تعمل عكس كان، وقال الكوفية: الخبر باق وتعدّده ككان، ولا تخبر بواحد عن متعاطفين بتكريرها ولا تدخل على ما لا يدخله دام. وفيما خبره نهـيٌ خُلْف.

ومنع الأخفش وقوع سوف خبر ليت. ومبرَمان: الماضي لـ «لعلّ». ويختص بجواز أنْ فيه وبالممكن. وجوّز الفراء: نصب جزأي ليت. وابن سلاّم[٩]، وابن الطّراوة: الباقي.

(١) «الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية» لابن الدهان. انظر الفهارس العامة.

(٢) قال في اللسان (١١/ ٤٧٤ ـ مادة علل): «وقالوا: لعَلّتْ، فأنثوا لعلّ بالتاء ولم يبدلوها هاءً في الوقف كما لم يبدلوها في رُبّت وثُمّت ولاتَ؛ لأنه ليس للحرف قوة الاسم وتصرفه».

(٣) «التذكرة في النحو» لأبـي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. وهو كبير في مجلدات، لخّصه ابن جنّي. انظر: كشف الظنون (ص ٣٨٤).

(٤) الذي ذكره في اللسان (١١/ ٤٧٤): «لَأَنَّا» و «لأَنَّنَا»، ولم يذكر «لو انّ».

(٥) موضع النقط بياض في الأصل.

(٦) «أمالي القالي» في اللغة. انظر: كشف الظنون (ص ١٦٥).

(٧) الرجز لأبـي النجم في الدرر (٢/ ١٦٦)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤٣٣)، وسمط اللآلي (ص ٣٢٨، ٧٥٨)، وشرح المفصل (٨/ ٧٩)، والممتع في التصريف (١/ ٣٩٥) وفيه: «لعنّا» بدل: «لغنّا»، واللسان (١١/ ٤٧٤ ـ علل) وفيه: «لعَلّنا» بدل: «لغنّا». وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٣٧٦).

(٨) نقل في اللسان (١١/ ٤٧٤) عن عيسى بن عمر أنه سمع أبا النجم ينشده «لعَلّنا».

(٩) هو أبو عبيد القاسم بن سلام. محدث، حافظ، فقيه، مقرىء، عالم بعلوم القرآن. ولد بهراة سنة =

وتقع أنّ اسماً لها بفصل، ولليت بدونه، فيسدّ عن الجزآين.

وألحق الأخفش بليت: لعلَّ، وكأنَّ، ولكنَّ. والفرّاء: إنَّ، وأنَّ.

(ش): لما كان لهذه الأحرف شبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما عملت عملها معكوساً، ليكونا معه، كمفعول قُدّم وفاعل أُخّر تنبيهاً على الفرعيّة، ولأن معانيها في الإخبار، فكانت كالعُمَد، والأسماء كالفضلات، فأعطيا إعْرابَيْهِمَا. ولا خلاف بين الفريقين: أنها النّاصبة للاسم.

واختلف في الخبر. فمذهب البصريين: أنها الرّافعة له أيضاً.

ومذهب الكوفيين: أنها لم تعمل فيه شيئاً، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها. واستدلّ له السّهيلـي بأنها أضعف من الأفعال، فلم يجز أن تعمل عملهنّ.

وسُمع من العرب نصبُ الجزأين بعدها. فقيل: هو مؤوَّل، وعليه الجمهور. وقيل: سائغ في الجميع، وأنه لغة. وعليه أبو عُبَيد القاسم بن سلاّم، وابن الطّراوة وابن السيِّد. وقيل: خاص بليت. وعليه الفرّاء. ومن الوارد في ذلك قوله:

٤٩٩ ـ إن حُرَّاسَنا أُسْدَا[1]

وقولـه:

٥٠٠ ـ إنَّ العجوز خِبَّةً جَرُوزَا[2]

= ١٥٠ هـ، وقيل: سنة ١٥٤. وأخذ عن أبي زيد الأنصاري وأبـي عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم من البصريين، وأخذ عن ابن الأعرابـي وأبـي زياد الكلابـي ويحيـى بن سعيد الأموي والشيباني والفراء والكسائي من الكوفيين. وروى الناس من كتبه المصنفة نيفاً وعشرين كتاباً في القرآن والفقه واللغة والحديث. توفي بمكة سنة ٢٢٢ هـ، وقيل: سنة ٢٢٣، وقيل: سنة ٢٢٤. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١٢/٤٠٣ ـ ٤١٦)، والفهرست (١/٧١)، ومعجم الأدباء (١٦/٢٥٤ ـ ٢٦١)، ونزهة الألبا (ص ١٨٨ ـ ٢٠٦)، وطبقات القراء (٢/١٧ ـ ١٨)، وبغية الوعاة (ص ٣٧٦، ٣٧٧) وغيرها.

(١) من الطويل، وتمامه:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللّيـل فلتـأت ولتكـنْ ... خطـاك خفـافـاً إنّ حـراسنـا أُسْـدا

وهو لعمر بن أبـي ربيعة في الجنى الداني (ص ٣٩٤)، والدرر (٢/١٦٧)، وشرح شواهد المغني (ص ١٢٢)، ولم أقع عليه في ديوانه. وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٤/١٦٧، ١٠/٢٤٢)، وشرح الأشموني (١/١٣٥)، ومغني اللبيب (ص ٣٧).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢/١٦٧)، ونوادر أبـي زيد (ص ١٧٢). وبعده: «تأكل ما في مقعدها قفيزا». والجروز: كثيرة الأكل (اللسان: مادة جرز).

وقولـه:

٥٠١ ـ كـأنَّ أُذْنَيْـه إذا تشَـوَّفـا   قـادمـةً، أوْ قَلَمـاً مُحـرَّفَـا[1]

وقولـه:

٥٠٢ ـ ألا يا لَيْتني حجراً بِوَادٍ[2]

وقولـه:

٥٠٣ ـ يا ليت أَيّام الصِّبا رَوَاجِعا[3]

وسمع: «لعل زيداً أخانا».

والجمهور أولوا ذلك وشبهه على الحال، أو إضمار فعل، وحذف الخبر.

وبقي في المتن مسائل.

الأولى: في جواز تعدّد خبر هذه الأحرف خلاف:

قال أبو حيّان: والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع، وهو الذي يقتضيه القياس، لأنها إنما عملت تشبيهاً بالفعل، والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هذه مع أنه لم يُسمع في شيء من كلام العرب.

الثانية: لا يجوز الإتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير إنَّ فلا يقال: إن زيداً وإن عمراً منطلقاً من جهة أنَّ الخبر حينئذ يكون معمولاً لعاملين، وهو لا يجوز.

الثالثة: ألاّ يكون الخبر في هذا الباب مُفْرداً طلبيّاً، كما لا يكون في دام كذلك.

---

(١) الرجز لمحمد بن ذؤيب في خزانة الأدب (١٠/ ٢٣٧، ٢٤٠)، والدرر (٢/ ١٦٨). وللعماني في سمط اللآلي (ص ٨٧٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٥١٥). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٧٣)، والخصائص (٢/ ٤٣٠)، وديوان المعاني (١/ ٣٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٥)، ومغني اللبيب (١/ ١٩٣).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أقام وليت أمّي لم تلدني

وهو للنمر بن تولب في ديوانه (ص٣٩١). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٣٥٨)، والدرر (٢/ ١٦٩).

(٣) الرجز لرؤبة في شرح المفصل (١/ ١٠٤) وليس في ديوانه. وللعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٣٠٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٩٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٢٦٢)، والجنى الداني (ص ٤٩٢)، وجواهر الأدب (ص ٣٥٨)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٣٤، ٢٣٥)، والدرر (٢/ ١٧٠)، ورصف المباني (ص ٢٩٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٣٤)، وشرح المفصل (١/ ١٠٤)، والكتاب (٢/ ١٤٢)، ومغني اللبيب (١/ ٢٨٥).

واختلف في جُمْلة النهي. وصحح ابن عصفور وقوعها خبراً هُنَا لقوله:

٥٠٤ ـ إنّ الــذيــن قَتَلْتُــمْ أَمْــسِ سيِّــدَهُــمْ   لا تَحْسَبوا لَيْلَهُم عن لَيْلِكم نَامَا[١]

قال أبو حيّان: وينبغي تخصيص ذلك بـ «إنّ» وحدها، لأنها مورد السماع. قال: والذي نصّ عليه شيوخنا المنع مطلقاً، وتأوّلوا البيت على إضمار القول.

ومنع (مَبْرمان)[٢]: وقوع الماضي خبراً لـ «لعلّ»، فلا يقال: لعلّ زيداً قام.

ومنع الأخفش: وقوع سوف خبراً لليت، فلا يقال: ليت زيداً سوف يقوم، لأن ليت لِمَا لم يَثْبُتْ، وسوف لِمَا يَثْبُتُ.

واختصّ خبر لعلّ بجواز دخول «أَنْ» فيه حملاً على عسى قال:

٥٠٥ ـ لعلّهُما أن يبغيا لك حِيلةً[٣]

وفي الحديث: «لعل أَحَدَكُم أَنْ يكون أَلْحَنَ بحجّتِه»[٤]. وقولي: (بالممكن) مرّ تقريره.

الرابعة: تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسماً لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر إلاّ ليت بلا شرط، نحو: إنّ عندي أنك فاضل. وكأنّ في نفسي أنك فاضل. ولا يجوز: إنّك فاضل ونحوه. ويجوز في ليت نحو: ليت أنّك عندي، فيكون أنّ ومعمولاها سادّة مسد جُزْأَيْ «ليت». وألحق الأخفش بـ «ليت» في ذلك: «لعل»، و «كأن»، و «لكن»، نحو: لعلّ أنّك

---

(١) البيت من البسيط، وهو لأبـي مكعت أخي بنـي سعد بن مالك في خزانة الأدب (١٠/٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠)، والدرر (٢/ ١٧٠). وبلا نسبة في شرح التصريح (١/ ٢٩٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٤)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٨٥).

(٢) هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل المتوفى سنة ٣٤٥ هـ. تقدّم التعريف به.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وأن يرحبا صدراً بما كنت أحصرُ

ويروى:

لعلّهمـــا أن تبغيـــا لـــك حـــاجـــةً   وأن تـرحبـا صبـراً بمـا كنـت أحصـرُ

وهو لعمر بن أبـي ربيعة في ديوانه (ص ٩٩)، والدرر (٢/ ١٧١، ٦/ ٢٧٣).

(٤) جزء من حديث رُوي في الصحاح بطرق وأسانيد مختلفة. رواه البخاري في الشهادات (باب ٢٧)، والحيل (باب ١٠)، والأحكام (باب ٢٠). ومسلم في الأقضية (حديث ٤)، وأبو داود في الأقضية (باب ٧)، والأدب (باب ٨٧). والترمذي في الأحكام (باب ١١ و ١٨)، والنسائي في القضاة (باب ١٢ و ٣٣)، وابن ماجه في الأحكام (باب ٥)، ومالك في الأقضية (حديث ١)، وأحمد في المسند (٢/ ٣٣٢، ٦/ ٢٠٣، ٢٩٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٠).

منطلق، ولكن أنك منطلق، وكأنّ أنّك منطلق.

قال الجَرْمي: وهذا رديء في القياس، لأن هذه الحروف إنما تعمل في المبتدأ، و «أنّ» لا يبتدأ بها. وأجاز هشام: إنّ أنّ زيداً منطلق حق، بمعنى: إن انطلاق زيد حق.

وأجاز الكسائي والفراء إدخال أنّ لقوله:

٥٠٦ ـ وَخُبِّرْتُ أنّ أنّما بين بيته ... ونَجْرَان أَحْوَى، والْجَنَابُ رَطِيبُ[1]

قال الفرّاء: أدخل (أنّ) على أنّما. وقال الفرّاء: لو قال قائل: أنّك قائم يعجبني جاز أن تقول: أنّ أنك قائم يعجبني.

قال أبو حيّان: وهذا من الفرّاء بناءً على رأيه أنّ (أنّ) يجوز الابتداء بها.

(ص): ولا يتقدّم خبرها بحال. ويتوسّط ظرفاً. ومع معموله، ولو مع اللام خلافاً للفرّاء. ويجب لما مرّ. ويتوسّط المعمول ظَرْفاً خلافاً للأخفش، وحالاً، وفاقاً لِلْجَلُولِي[2]. ويحذف لقرينة خبر. وقيل: بشرط تنكير الاسم.

وقيل: والتّكرير. ويجب مع واو مع؛ وسدّ حال. وكذا: «لَيْت شِعْري» قبل استفهام في الأصحّ. واسم. وقيل: يختص بالشّعر.

وثالثها: إن أدّى إلى ولاء فِعْل قَبُح في غيره.

ورابعها: فيهما. وخامسها: ما لم يؤد إلى ولاَءِ اسم يَصْلُح لِعَملها. وسادسها: يختص بإن. وأكثر ما يكون الشأن. ولا يجوز: إنّ قائِماً الزيدان، ولا ظننت خلافاً للكوفيّة.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: لا يجوز تقدّم خبر هذه الأحرف عليها بحال، لأنّ عملها بحقّ الفرعيّة، فلم يتصرَّفوا فيها. وأمّا تقديمه على الاسم دونها، فإن كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضاً، لما ذكر، وإنْ كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسّع فيهما نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمّل: ١٢]، ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ﴾ [الليل: ١٢، ١٣].

وقد يجب التقديم والحالة هذه كأن يتصل بالاسم ضميره نحو: إنّ في الدار ساكِنَها، وإنّ عند هند أخاها.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٧٢).

(٢) هو من شراح الإيضاح للفارسي. وسيذكره السيوطي باسمه في الشرح بعد أسطر: «أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف بالجلولي». وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٢١٣) ولم يذكر تاريخ وفاته.

ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها، فلا يقال: إن طَعَامك زيداً آكِلٌ، بالإجماع. فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما كقوله:

٥٠٧ ـ فـلا تَلْحَنِـي فيهـا فـإن بِحُبِّهـا أخَـاكَ مُصـابُ القَلْـبِ جَـمٌّ بَـلَابِلُـهْ[1]

ومنع الأخفش قياس ذلك، وقصره على السماع.

وإن كان حالاً، فالجمهور على المنع. وأجازه أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسديّ المعروف بالجلُولِيّ في نُكَته على «إيضاح» الفارسيّ. قال: لأنهم قد أجروا الحال مجرى الظرف نحو: إنَّ ضاحكاً زيداً قائم.

الثانية: يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره، سواء كان الاسمُ معرفة أم نكرة كرّرت «إنَّ» أم لا. هذا مذهب سيبويه؛ قال: يقول الرجل: هل لكم أحد؟ إن الناس [ألبٌ][2] عليكم، فيقول: إنَّ زيداً وإنَّ عمراً، أي: إنَّ لنا. وقال:

٥٠٨ ـ إنَّ مَحلاًّ وإنَّ مُرْتَحَلا[3]

أي: إنَّ لنا في الدنيا محلاًّ، وإنَّ لنا عنها مُرْتَحَلاً.

وذهب الكوفيون: إلى أنه لا يجوز إلاّ إذا كان الاسم نكرة.

وذهب الفرّاء: إلى أنه لا يجوز في معرفة ولا نكرة إلاّ إن كان بالتكرير كالبيت والمثال.

وَرُدّ المذهبان بالسماع، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ [فصّلت: ٤١]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٢٣١)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٥٣، ٤٥٥)، والدرر (٢/ ١٧٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٦٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٧٨)، والكتاب (٢/ ١٣٣)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٩٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٠٩)، والمقرب (١/ ١٠٨).

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الكتاب لسيبويه (١/ ٢٨٤).

(٣) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

وإنّ في السفر ما مضى مَهَلا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٢٨٣)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٥٢، ٤٥٩)، والخصائص (٢/ ٣٧٣)، والدرر (٢/ ١٧٣)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥١٧)، والشعر والشعراء (ص ٧٥)، والكتاب (٢/ ١٤١)، ولسان العرب (١١/ ٢٧٩ ـ رحل)، والمحتسب (١/ ٣٤٩)، ومغني اللبيب (١/ ٨٢)، والمقتضب (٤/ ١٣٠)، والمقرب (١/ ١٠٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٢٩)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٣٤٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٢٧)، ورصف المباني (ص ٢٩٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٣٨، ٢/ ٦١٢)، وشرح المفصل (٨/ ٨٤)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٣٠)، ولسان العرب (١١/ ١٦٣ ـ جلل).

الآية. أي: يُعَذَّبُون. وقال الشاعر:

٥٠٩ ـ أتَوْني فقالوا يا جَمِيلُ تَبدّلت بُثَيْنَةُ أبْدالاً، فقلت: لَعلّها[1]

أي: تبدّلت.

ويجب حذف الخبر إذا سدّت مسدَّه واو المصاحبة. حكى سيبويه: «إنك ما وخيراً»، أي: إنك مع خير، و (ما) زائدة. وحكى الكسائي: «إنَّ كُلَّ ثوب لو ثمنه» بإدخال اللاّم على الواو.

أو سدّ مسدّه حال كقوله:

٥١٠ ـ إن اختيارَكَ ما تبغيه ذَا ثِقَةٍ بـاللّـهِ مُسْتَظْهِراً بالحزْم والجَلَدِ[2]

وكذا، «ليت شعري»، إذا أردف باستفهام كقوله:

٥١١ ـ ألا لَيْت شِعْري كَيْف حَادِثُ وَصْلِها[3]

فشِعْري مصدر اسم ليت، والخبر ملتزم الحذف. والتقدير: ليت شعري بكذا ثابت أو موجود، أو واقع. وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر. وعِلّة الحذف كونه في معنى: ليتني أشعر، وسد الجملة بعده عن المحذوف.

ومقابل الأصحّ فيه قول المبرّد والزجّاج: إن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت. والتقدير: ليت علمي واقعٌ بكَيْف حادِثٌ وصلها ثم حذف. وأضاف اتِّساعاً. ورُدّ بأنه يؤدي إلى الإخبار في هذا الباب بالجملة الطّلبية، وإلى خلوّ الجملة المخبر بها عن الرَّابط.

الثالثة: في جواز حذف الاسم في هذا الباب للعلم به مذاهب:

أحدها: الجواز مطلقاً، وعليه الأكثر. حكى سيبويه عن الخليل: «إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ»، أي: إنه. وحكَى الأخفش: «إن بك مأخوذٌ أَخَواك». وقال الشاعر:

٥١٢ ـ فلو كنت ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي ولكنَّ زَنْجِيٌّ عظيمُ المَشَافِرِ[4]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٥٠)، والدرر (٢/ ١٧٤)، والزهرة (ص ٢٤٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٢٠).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٧٥).

(٣) صدر بيت من الطويل لامرىء القيس، وعجزه:

وكيف تراعي وُصلة المتغيِّبِ

وهو في ديوانه (ص ٤٢)، والأشباه والنظائر (٥/ ٩١)، والدرر (٢/ ١٧٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٤٨١ ـ طبعة الصاوي سنة ١٣٥٤ هـ) والرواية فيه: «عظيماً مشافرُه»؛ وجمهرة اللغة (ص ١٣١٢)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٤٤)، والدرر (٢/ ١٧٦)، وشرح =

أي، ولكنك. وقال:

٥١٣ ـ فليت دَفَعْت الهـمّ عنّي سَاعَةً[١]

أي: فليتك.

الثاني: أنه خاصّ بالشّعر. وصححه ابن عصفور، والسّخاويّ[٢] في: (شرح المفصل)[٣].

الثالث: أنه حسن في الشعر وغيره، ما لم يؤد حذفه إلى أن يلـي إنَّ وأخواتها فعل، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام. قيل: وفي الشعر أيضاً. وهذا هو القول الرابع، لأنها حروف طالبة للأسماء، فاسْتَقْبَحُوا مباشرتها الأفعال.

الخامس: أنه حسن فيهما إنْ لم يؤد الحذف إلى أن يلـي «إنَّ» وأخواتها اسم يصح عملها فيه نحو: إنّ في الدار قام زيد. وقوله:

٥١٤ ـ كـأن علـى عِـرْنينِـه وجَبِينِـه ... أقام شُعَاعُ الشّمس أو طلَع البدْرُ[٤]

وقولـه:

٥١٥ ـ إنّ مَـنْ يـدخـل الكنيسـةَ يـومـاً ... يَلْـقَ فيهـا جـآذراً وظِبـاءَ[٥]

= شواهد المغني (٢/ ٧٠١)، وشرح المفصل (٨/ ٨١، ٨٢)، والكتاب (٢/ ١٣٦)، ولسان العرب (٤/ ٤١٩ ـ شفر)، والمحتسب (٢/ ١٨٢). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ١٨٢)، والجنى الداني (ص ٥٩٠)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٣٠)، والدرر (٣/ ١٦٠)، ورصف المباني (ص ٢٧٩، ٢٨٩)، ومجالس ثعلب (١/ ١٢٧)، ومغني اللبيب (ص ٢٩١)، والمنصف (٣/ ١٢٩).

(١) صدر بيت من الطويل، وهو لعديّ بن زيد في ديوانه (ص ١٦٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٩٧)، ونوادر أبي زيد (ص ٢٥). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ١٨٣)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٤٥، ٤٥١، ٤٧٤)، والدرر (٢/ ١٧٧)، ومغني اللبيب (١/ ٢٩٨).

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب الهمداني المصري السخاوي الشافعي. مقرىء، مجود، متكلم، مفسر، محدث، فقيه، أصولي، أديب، لغوي، نحوي، شاعر. ولد بسخا من أعمال مصر سنة ٥٥٨ هـ، وتوفي بدمشق سنة ٦٤٣ هـ. له مصنفات كثيرة. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (١٥/ ٦٥، ٦٦)، وطبقات القراء (١/ ٥٦٨ ـ ٥٧١)، وطبقات المفسرين للسيوطي (٢٥، ٢٦)، وإنباه الرواة (٢/ ٣١١، ٣١٢)، وبغية الوعاة (ص ٣٤٩، ٣٥٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٢٦، ١٢٧)، وهدية العارفين (١/ ٧٠٨، ٧٠٩).

(٣) للسخاوي شرحان على المفصل: أحدهما أربع مجلدات سماه: «المفضل» والآخر سماه: «سفر السعادة وسفير الإفادة». انظر: كشف الظنون (ص ١٧٧٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٠٢)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٤٩)، والدرر (٢/ ١٧٨).

(٥) البيت من الخفيف، وهو للأخطل في خزانة الأدب (١/ ٤٥٧)، والدرر (٢/ ١٧٩)، وشرح شواهد =

فإن الشرط لا يحسن عمل إنَّ فيه، فإن أدّى إلى ذلك لم يجز نحو: إنه زيد قائم، فلا يجوز حذف الضمير.

السادس: أنّ الحذف خاص بإنَّ دون سائر أخواتها. ونقله أبو حيان عن الكوفيين. وأكثر ما يكون الاسم إذا حذف ضمير الشأن. وقد يكون غيره كما تقدَّم في: ولكنك، وليتك.

الرابعة: لا يجوز هنا: إن قائماً الزيدان، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون استفهام أو نفي. وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على إجازته في المبتدأ، فجعلوا: قائماً اسم إنَّ. والزيدان فاعل به سدَّ مسدّ خبرها. والخلاف جارٍ في باب ظن، فمن أجاز في المبتدأ وهنا أجاز: ظننت قائماً الزيدان، ومَنْ منَع مَنَع. وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ، ومنع في باب إنَّ، وظَنَّ. وفرّق بأن إعمال الصفة عَمَل الفعل فرعُ إعمال الفعل، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز: قائم الزيدان جواز: إنَّ قائماً الزيدان، ولا ظننت قائماً الزيدان، لصحة وقوع الفعل موقع المتجرِّد من إنّ، وظننت، وامتناع وقوعه بعدهما.

[أحـــوال إنَّ]

(ص): مسألة: تكسر إنّ صلةً، وحالاً، ومحكيّةً بقول. وقبل لام معلّقة خلافاً للمازنـيّ مطلقاً، وللفرّاء إن طال.

وكذا خبر عَيْنٍ، ومبدوءاً بها في الأصح، وجوابَ قسم.

وجوّز قوم: الفتح. واختاره قوم. وأوجبه الفرّاء.

وتفتح بعد لولا، ولو، وما الظَّرفيّة، وحتى غير الابتدائية، وأمّا بمعنى حقّاً، ولا جَرَم غالِباً، وموضع جرّ، أو رفع فعل، أو ابتداء، أو نصب غير خبر. وتؤول حينئذ بمصدر. وأنكره السّهيلي. ويجوزان بعد إذا فجأة، وفاء جزاء، وأي المفسّرة، وأول قولـي. وفي الكسر بعد مذ، ومنذ خلاف.

[وجوب كســر همزة «إنّ»]

(ش): لـ «إنّ» ثلاثة أحوال:

= المغني (٩١٨/٢) وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٦/٨)، وأمالي ابن الحاجب (١٥٨/١)، وخزانة الأدب (٤٢٠/٥، ١٥٥/٩، ٤٤٨/١٠)، ورصف المباني (ص ١١٩)، وشرح المفصل (١١٥/٣)، ومغني اللبيب (٣٧/١).

أحدها: ما يجب فيه الكسر وذلك إذا قدرت بالجملة، وذلك في مواضع:

الأول: أن تقع صلة نحو: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦].

الثاني: أن تقع حالاً نحو: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥].

الثالث: أن تقع محكِيّة بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

الرابع: أن تقع قبل لام معلّقة نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١].

الخامس: أن تقع خَبَر اسْمِ عَيْنٍ نحو: زيدٌ إنّه منطلق بناءً على إجازة ذلك، وهو رأي البصريين.

والكوفيون يمنعون صِحّة هذَا التركيب أصلاً، فالخلاف عائد إلى أصل المسألة، لا الكسر، وهما متلازمان.

السادس: إذا وقعت مبدوءاً بها نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: ١].

قال أبو حيّان: وليس وجوب كسرها حينئذ مجمعاً عليه، فقد ذهب بعض النحويين: إلى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام، فتقول: أنّ زيداً قائم عندي.

ودخل في المبدوء بها الواقعة بعد حيث، فتكسر لأنها لا تضاف إلا إلى جملة نحو: اجلس حيث إنَّ زيداً جالس، ومن أجاز إضافتها إلى مفرد أجاز الفتح.

السابع: إذا وقعت جواب قسم نحو: «واللّهِ إن زيداً قائم». هذا مذهب البصريين، وبه ورد السماع.

وقيل: يجوز فتحها مع اختيار الكسر. وقيل: يجوزان مع اختيار الفتح، وعليه الكسائي، والبغداديّون.

وقيل: يجب الفتح. وعليه الفراء.

قال في (البسيط): وأصل هذا الخلاف أنّ جُمْلَتَي القسم والمقسم عليه، هل إحداهما معمولة للأخرى، فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم أوْ لا؟ وفي ذلك خلاف: فمن قال: نعم، فتح، لأن ذلك حكم إنّ إذا وقعت مفعولاً. ومن قال: لا، وإنما هي تأكيد للمقسم عليه، لا عاملة فيه كسَر. ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين.

[وجوب فتح همزة «أنّ»]

الحال الثاني: ما يجب فيه الفتح، وذلك في مواضع:

الأول: بعد لولا، نحو: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصّافّات: ١٤٣].

الثّاني: بعد لو، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ﴾ [الحجرات: ٥].

الثالث: بعد (ما) الظرفية، نحو: لا أُكَلّمُكَ ما أنَّ في السّماء نجماً.

الرابع: بعد حتى غير الابتدائية، وهي العاطفة والجارة، نحو: عرفت أمورك حتى أنّك فاضل. فإن قدّرتها عاطفةً كان في موضع نصب، أو جارّة ففي موضع جرّ. أمّا الابتدائية فتكسر بعدها نحو: مرض حتى إنه لا يُرْجَى.

الخامس: بعد «أمَا» المخفّفة إذا كانت بمعنى حقّاً. فإن كانت بمعنى: ألا الاستفتاحية كسرت بعدها. وروي بالوجهين قولهم: «أمَا إنّك ذاهب»، فخرجت على المعنيين.

السادس: بعد لا جرم غالباً. قال تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النّحل: ٦٢] أي: حقّاً. وبعض العرب أجراها مجرى اليمين، فكسر إنّ بعدها.

السابع: إذا وقعت في موضع جر بحرف أو إضافة، نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [الحجّ: ٦]، ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٣].

الثامن: إذا وقعت في موضع رفع بفعل بأن تقع فاعلة، أو نائباً عنه، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [الجنّ: ١]، أو بابتداء بأن تقع مبتدأة، نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصّلت: ٣٩] بخلاف ما إذا وقعت في موضع رفع على الخبر، فإنها تكسر كما تقدم.

التاسع: إذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٨١]، بخلاف نحو: حسبت زيداً إنه قائم، فإنها في موضع نصب، لكنها خبر في المعنى فتكسر.

وهي في هذه المواضع كلها مؤولة مع معمولها بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها إن كان مشتقّاً، نحو: بلغني أنك منطلق، أو تنطلق، أي: انطلاقك. ومن الاستقرار إن كان ظرفاً أو مجروراً، نحو: بلغني أن زيداً عندك، أو في الدار، أي: استقراره. ومن الكون إن كان اسماً جامداً، نحو: بلغني أن هذا زيد، أي: كونه زيداً. وأنكر ذلك السّهيلـيّ، وقال: إنما يؤول بالمصدر «أنْ» النّاصبة للفعل، لأنها أبداً مع الفعل المتصرّف، و «أنّ» المشدّدة إنما تؤول بالحدث، لأن خبرها قد يكون جامداً، وهو لا يُشْعِرُ بالمصدر، لأنه لا فعل له. وأجيبُ بأنه يقدّر بالكون كما تقدم.

[أوْجُــه جــواز الأمْــرَيْــن]

الحال الثالث: ما يجوز فيه الأمران: فباعتبار تقديرها جملة تكسر، وباعتبار تقديرها بمصدر تفتح، وذلك في مواضع:

الأول: بعد إذا الفجائية كقوله:

٥١٦ ـ وكنــت أرى زيــداً كمــا قيــل سَيِّــداً   إذا إِنَّـــه عَبْـــدُ القَفَـــا واللّهـــازِمِ(١)

روي بالكسر على عدم التأويل، وبالفتح على معنى: إذا عُبودِيَّتُهُ حَاصِلَةٌ.

الثاني: بعد فاء الجزاء، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، قرىء بالكسر، وبالفتح على معنى: فالغُفْرانُ حاصِلٌ. ومنه نحو: أما في الدار فإن زيداً قائم.

الثالث: بعد «أيْ» المفسّرة.

الرابع: إذا وقعت إنَّ خبراً عن قول، وخبرها قول، وفاعل القولين واحد، نحو: أَوَّلُ ما أقول، أوْ أوّل قَوْلـي أني أحمد الله؛ فالفتح على تقدير: حَمْد الله(٢).

الخامس: بعد «مذ»، و«منذ»، نحو: ما رأيته مذ أو منذ أنّ الله خلقني، أجاز الأخفش الكسر، وصححه ابن عصفور، لأن «مذ»، و«منذ» يليهما الجمل. ومنعه بعضهم، لأن الجملة بعدهما بتأويل المصدر. وصرح سيبويه وابن السّراج بجواز الفتح ساكتين عن إجازة الكسر وامتناعه. ولم يقل أحد بتعيّن الكسر، وامتناع الفتح.

(ص): **والأصح أن المفتوحة فرع المكسورة. وثالثها أصلان. والمختار وفاقاً للزمخشريّ، وابن الحاجب: أنها بعد «لو» فاعل ثبت مقدّراً. وقال سيبويه: مبتدأ لا خبر له. أو مقدّر قبل أو بعد. أقوال. ولا يجب كون الخبر بعدها فعلاً خلافاً للزمخشريّ والسّيرافـيّ مطلقاً، ولابن الحاجب في المشتقّ.**

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٣٨)، وتخليص الشواهد (ص ٣٤٨)، والجنى الداني (ص ٣٧٨، ٤١١)، وجواهر الأدب (ص ٣٥٢)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٦٥)، والخصائص (٢/ ٣٩٩)، والدرر (٢/ ١٨٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٨)، وشرح التصريح (١/ ٢١٨)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٦٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٨)، وشرح المفصل (٤/ ٩٧، ٨/ ٦١)، والكتاب (٣/ ١٤٤)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٢٤)، والمقتضب (٢/ ٣٥١).

واللّهازم: أصول الحنكين، واحدتها لهزمة بالكسر. وقيل: اللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين، وقيل: هما مُضيغتان عليّتان تحتهما. انظر: اللسان (١٢/ ٥٥٦ ـ مادة لهزم).

(٢) أما الكسر فهو على الأصل من كسر همزتها بعد فعل القول.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: الأصحّ أن (إنّ) المكسورة أصل، والمفتوحة فَرْعٌ عنها، لأن الكلامِ مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملةً من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه أصلٌ لكونه جملةً من وجه، ومفرداً من وجه. ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرّد من الزيادة أصل. ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلّق به، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، والمرجوع إليه بحذف أصل المتوصل إليه بزيادة. ولأن المكسورة تفيد معنًى واحداً، وهو التأكيد. والمفتوحة تفيده، وتعلّق ما بعدها بما قبلها. ولأنها أشبه بالفعل إذ هي عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة. ولأنها مستقلة. والمفتوحة كبعض اسم إذ هي وما عملت فيه بتقديره.

وقال قوم: المفتوحة أصل المكسورة. وقال آخرون: كلٌّ واحدةٍ أصلٌ برأسها. حكاهما أبو حيّان.

الثانية: إذا وقعت أنّ بعد لو فمذهب سيبويه وأكثر البصريين: أنها في محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف لا يجوز إظهاره كحذفه بعد لولا.

وذهب بعضهم: إلى أنه مرفوع بالابتداء، ولا خبر له لطوله، وجريان المسند والمسند إليه في الذِّكر. وذهب الكوفيون والمبرّد، والزّجاج، والزمخشريّ، وابن الحاجب: إلى أنه فاعل بفعل مقدّر بعد لو تقديرهُ «ثبت». وهذا المختار لإغنائه عن تقدير الخبر، وإبقاء «لو» على حالها من الاختصاص بالفعل.

ثم ذهب قوم منهم الزمخشريّ والسّيرافيّ: إلى أنه يجب وقوع خبر أنَّ والحالة هذه فعلاً ليكون جَبْراً لما فات «لو» من إيلائها الفعل ظاهراً، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحُجُرات: ٥]. ولا يجوز لو أن زيداً أخوك لأكرمتك.

وقال ابن الحاجب: هذا إذا كان مشتقّاً، فإنه حينئذ يتعيّن فعليّته، فإن كان اسماً جامداً جاز. وجوّز الخضراويّ وغيره: وقوع خبرها جامداً ومشتقّاً غير فعل. وهو الصواب لوروده. قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

وقال الشاعر:

٥١٧ ـ لــــو أن حَيّـــاً مُـــدْرِكُ الفَـــلاحِ   أدركَـــهُ مُـــلاَعِـــبُ الـــرِّمـــاحِ[1]

---

(١) الرجز للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٧٣٣)، وجمهرة اللغة (ص ٥٥٥)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٠٤)، والدرر (٢/ ١٨١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٦٣)، ولسان العرب (١/ ٧٤١ ـ لعب)، والمقاصد

(ص): مسألة: تدخل اللاّم اسم المكسورة المفصول، والعماد[1]، والخبر المؤخر. وأول جزأي الاسميّة أولى. وفي معموله متوسّطاً ظرفاً.

ثالثها: الأصح: إن جرد الخبر، قيل: وحالاً، ومفعولاً به. وتوقّف أبو حيّان، لا متأخّراً. وجوّزه الزّجاج مع دخولها على الخبر. فإن تأخر عنه دون الاسم، فأجازه ابن خروف[2] قياساً، ولا شَرْطاً. وجوّزه ابن الأنباري في الجواب، وماضياً متصرِّفاً.

قال سيبويه: وجامداً إلا بقد، وأطلق خطاب. ولا معموله. ونفياً. وواو مع، وحالاً سادة. وواوه. وخبر إنّ، ولكنّ على الأصحّ في الكلّ.

ومنعها الكوفية في تنفيس. والفرّاء في شرط معترض، وأظنّ، وإلى، وحتى، ومذ، ومنذ. وجوّز دخول اللامين، وهي لام الابتداء أخرت كراهة توالي توكيدين. وقال ثعلب ومعاذ: مقابلة للباء في «ما». وهشام[3] والطّوال[4]: جواب قسم مقدر. وقد تدخل على كان. وشذّت في خبر مبتدأ، وأمسى، وزال، ورأى، وما. وفي لهنك مع تأكد الخبر ودونه. وقيل: هي لام قسم. وقيل: أصله: له أنك. فإن صحبت نون توكيد بعد إنّ، أو ماضياً متصرِّفاً دون «قد» نوي قسم، وفتحت.

(ش): تدخل اللام بعد إنَّ المكسورة على اسمها المفصول، إما بالخبر نحو: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا﴾ [القلم: ٣]. أو بمعمول الخبر نحو: إن فيك لزيداً راغب. أو بمعمول الاسم نحو: إن في الدار لساكناً زيدٌ. وعلى ضمير الفصل نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]. وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ﴾ [النّمل: ٧٣] بخلاف المقدم عليه، فلا يقال: إنَّ لعندك زيداً. فإن كان الخبر جملةً اسميةً جاز دخولها على أول جُزْأَيْهَا، وعلى الثاني. والأول أوْلى، لتعيّنه في الفعلية نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصافّات: ١٦٥]. ومن دخولها على الثاني قوله:

٥١٨ ـ فإنك مَنْ حَاربتَهُ لمُحَارَبٌ شَقِيٌّ، ومَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ[5]

= النحوية (٤/ ٤٦٦). ولبنت عامر بن مالك في الحماسة الشجرية (١/ ٣٢٩). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٨٢)، ومغني اللبيب (١/ ٢٧٠).

(١) العماد: هو لغةً: كلمة تدلّ على كل ما رفع شيئاً وحمله. واصطلاحاً: ضمير الفصل، وسمي بذلك ضمير الفصل لأنه يعتمد عليه في الفصل بين خبر المبتدأ والنعت فيأتي ضمير الفصل أو العماد ليبين أن ما بعد المبتدأ هو الخبر لا التابع (المعجم المفصل في النحو العربي ٢/ ٦٩٧).

(٢) ابن خروف: هو علي بن محمد بن علي. تقدّم. انظر الفهارس العامة.

(٣) هو هشام بن معاوية الضرير المتوفى سنة ٢٠٩ هـ. وقد تقدم.

(٤) هو محمد بن أحمد بن عبد الله المتوفّى سنة ٢٤٣ هـ. وقد تقدم.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي وعزة عمرو بن عبد الله في المقاصد النحوية (٢/ ٢٤٥). وبلا نسبة في =

وفي دخولها على معمول الخبر إذا كان متوسّطاً بين الاسم والخبر، وهو ظرف أو مجرور أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً، وإن دخلت على الخبر أيضاً. وعليه المبرّد. وصححه ابن مالك وأبو حيّان. حكي: إن زيداً لبك لواثق، وإني لبحمد الله لصالح، وأنشدوا:

٥١٩ - إنّي لَعِنْدَ أذَى المَوْلى لَذُو حَنَقٍ[(١)]

والثاني: المنع مطلقاً. **والثالث**: وهو الأصح عندي تبعاً للسِّيرافـيّ، وابن عصفور: الجواز إنْ لم تدخل على الخبر كقوله:

٥٢٠ - إن امــرأ خصّنــي عمــداً مــودّتــه   علـى التَّنـائِـي لعنـدي غَيْـرُ مَكْفُـورِ[(٢)]

والمنع إن دخلت عليه، لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره، ولا يعاد مع غيره إلاّ في ضرورة.

فإن كان حالاً، أو مفعولاً به، فقيل: يجوز إجراؤهما مُجرى الظرف نحو: إن زيداً لضاحكاً مُقْبِلٌ، وإن زيداً لطَعَامك آكل. قال أبو حيّان: ولم يسمع ذلك فيهما، فينبغي أن يتوقّف فيه. ولا يصحّ القياس على الظرف والمجرور، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما. ومِمّن نصّ على الجواز في المفعول به الزجّاج، وابن ولاّد، وابن مالك. ونَصَّ الأوّلان على المنع في الحال، بل نقله أبو حيّان عن نصّ الأئمّة. وحكى صاحب (البسيط) فيه الخلاف بلا ترجيح. وقال: من راعى أنه فضلة كالظرف أجاز. ومن راعى أنه لا يكون خبراً بخلاف الظرف لم يجوّز. ثم قال: وينبغي ألا يجوز في المفعول. انتهى.

قال أبو حيّان: وأمّا إذا كان المعمول مصدراً، أو مفعولاً له نحو: إن زيداً لقياماً قائم، وإن زيداً لإحْساناً يزورك، فهو مندرج في عموم قولهم: إنها تدخل على معمول الخبر. وينبغي أن يتوقف في ذلك، ولا يقدم عليه إلا بسماع.

وإن تأخر معمول الخبر عنه وعن الاسم، فإن جرّد الخبر من اللام لم يجز دخولها

= تخليص الشواهد (ص ٣٥٨، ٣٦١)، والدرر (٢/ ١٨١).

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وإنّ حلمي إذا أوذيتُ معتادُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٨٢).

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي زبيد الطائي في الدرر (٢/ ١٨٣، ٥/ ١٨)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٧٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٣٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٥٣)، والكتاب (٢/ ١٣٤)، ولسان العرب (٧/ ٢٤ - خصص). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٤٠٤)، ورصف المباني (ص ١٢١، ٢٣٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٣٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٢٣)، وشرح المفصل (٨/ ٦٥)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٧٦).

عليه. وإن لم يجرّد فقولان: أحدهما: الجواز، وعليه الزّجّاج نحو: إن زيداً لقائم لفـي الدار. والثاني، وهو الصحيح، وعليه المبرِّد: المنعُ، لأنه لم يسمع.

وإن تأخر عن الخبر دون الاسم، فقال ابن خروف: القياس أن يجوز دخولها عليه، لتعلّقه بما قبل الاسم نحو: إن عندي لفـي الدار زيداً، وإن عندي لقائماً صاحبك.

ولا تدخل اللام على الخبر إذا كان أداة الشرط، فلا يقال: إنَّ زيداً لئن أكرمني أكرمته، حذراً من التباسها بالموطِّئة، فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً، ولذلك جوّز ابن الأنباري دخولها على جوابه، لأنه غير صالح للتوطئة، نحو: إن زيداً من يأته ليحسن إليه. قال ابن مالك: إلاّ أنه لم يسمع، فالأجود ألاّ يحكم بجوازه. ووافقه أبو حيّان. وقال: إن الكسائي والفرّاء أيضاً نصّا على منعه. ونصّ الفراء أيضاً على منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم إنَّ وخبرها نحو: إن زيداً لئن أتاك مُحْسِنٌ.

ولا تدخل على فعل ماض متصرِّف خال من «قد»، فلا يقال: إن زيداً لقد قام بخلاف المضارع، فإنها تدخل عليه نحو: إن زيداً ليقوم، لشبهه بالاسم الذي هو الأصل فيها، وبخلاف الماضي المتصرف مع «قد» نحو: إن زيداً لقد قام، فإن (قد) قرينة في الحال. فأشبه المضارع. وبخلاف الجامد نحو: إن زيداً لنعم الرجل، لأنه لكونه للإنشاء يستلزم الحضور، فأشبه المضارع، ولكونه لا يتصرف أشبه الاسم، والمتصرِّف الخالي من قد خالٍ من الشّبه بكل طريق. هذا ما ذكره ابن عصفور وابن مالك. ونقل أبو حيان كالصفّار، وابن السيّد[1] عن سيبويه: أنه منع دخولها على الجامد أيضاً، وأن الجواز مذهب الأخفش لما تقدم، والفرّاء، لأن نعم وبئس عنده اسمان، وعسى لكونها لا مضارع لها بمنزلة المضارع إذا كانت بلفظ واحد له، ولغيره. ووافقهما أكثر الكوفيين، والأندلسيين.

وذهب خطّاب بن يوسف الماردِيّ[2] صاحب (التوشيح)[3]: إلى أنها لا تدخل على الماضي مطلقاً، لا مع «قد»، ولا خالياً عنها، لأنه ليس له معنى اسم الفاعل، قال: وما سمع من ذلك فاللاّم فيه لام القسم، لا الابتداء.

ولا تدخل أيضاً على معمول الماضي المتصرِّف الخالي من «قد»، فلا يقال: إن زيداً لطعامك آكل. وأجازه الأخفش، والفرّاء.

ورُدَّ بأنّ دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر، وهي لا تدخل على الخبر المذكور، فكذا معموله، وإلا يلزم ترجيح الفرع على الأصل.

---

(١) هو البطليوسي. وقد تقدم.

(٢) المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ. وقد تقدم.

(٣) انظر: كشف الظنون (ص ٥٠٧).

ولا تدخل على خبر منفيّ؛ قال ابن مالك: لأن أكثر النفي بما أوله لام، فكره دخول اللاّم على لام، ثم جرى النفي على سنن واحد. وأجازه بعضهم لقوله:

٥٢١ ـ وأعْلَمُ إنّ تَسْلِيماً وتَرْكاً لَلاَ مُتَشَابِهَانِ ولا سَوَاءُ(١)

وأجيب بأنه نادر.

ولا تدخل أيضاً على واو «مع» المغنية عن الخبر. وجوّزه الكسائي. وحكى: «إن كُل ثوب لو ثمنه». ولا تدخل أيضاً على الحال السادّة مسدّ الخبر. وأجازه الكوفيون نحو: إنّ أكلي التفاحة لنضيجة. ولا على واو الحال السادّة مسدّ الخبر، وأجازه الكسائي نحو: إن شتمي زيداً لو النّاس ينظرون. ولا تدخل على خبر أنّ المفتوحة، وجوّزه المبرّد، وقرىء: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠] بفتح الهمزة. وأنشدوا:

٥٢٢ ـ أَلَمْ تَكُن حَلَفْتَ باللَّه العلِيِّ أنّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِيِّ(٢)

وخرّجه الجمهور على الزيادة أو الشّذوذ.

ولا على خبر لكن. وجوزه الكوفيون لقوله:

٥٢٣ ـ ولَكِنَّني من حُبِّها لَعَمِيدُ(٣)

وأجيب بما تقدّم.

ومنع الكوفيون دخولها على حرف التنفيس. وغلّطهم البصريون لوروده في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥].

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي حزام العكلي في خزانة الأدب (١٠/ ٣٣٠، ٣٣١)، والدرر (٢/ ١٨٤)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٣٧٧)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٤٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٤٥)، وجواهر الأدب (ص ٨٥)، وتخليص الشواهد (ص ٣٥٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٤١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨٦)، والمحتسب (١/ ٤٣).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٨٢).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يلومونني في حبّ ليلى عواذلي

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٣٨)، والإنصاف (١/ ٢٠٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٥٧)، والجنى الداني (ص ١٣٢، ٦١٨)، وجواهر الأدب (ص ٨٧)، وخزانة الأدب (١/ ١٦، ١٠/ ٣٦١، ٣٦٣)، والدرر (٢/ ١٨٥)، ورصف المباني (ص ٢٣٥، ٢٧٩)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٨٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٤١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨٤)، وشرح المفصل (٨/ ٦٢، ٦٤)، وكتاب اللامات (ص ١٥٨)، ولسان العرب (١٣/ ٣٩١ ـ لكن)، ومغني اللبيب (١/ ٢٣٣، ٢٩٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٤٧).

وقال بعض المغاربة: امتنعت العرب من إدخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في سيتدحرج، وطرْد الباقي.

ومنع الفرّاء نحو: إن زيداً لأظن قائم، وإن زيداً لئن شاء الله قائم. قال ابن كيسان: لأنه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك، كيف وصفت الخبر عن زيد شكّاً كان عندك أو يقيناً؟ والتوكيد إنما هو لخبر زيد، لا لخبرك عن نفسك، لأن «إنّ» لا تتعلق بخبرك، وهي متجاوزة إلى الخبر.

وبقي في المتن مسائل:

الأولى: أجاز الفرّاء الجمع بين لامين نحو: إن زيداً للقد قام، وأنشد:

٥٢٤ ـ فلئن يوماً أصابوا عِزَّةً   وَأَصَبْنَا من زمانٍ رنَقا
لَلَقَدْ كانوا لدى أَزْمَانِنَا   بِصَنِيعَيْن لِبأسٍ وتُقَى[1]

ومنع ذلك البصريون، وقالوا: الرواية: فلقد.

الثانية: اختلف في اللام الدّاخلة على خبر «إنّ». فالبصريّون: على أنها لام الابتداء التي في قولك: لزيد أخوك، أُخرت لأنها للتأكيد وإنّ للتأكيد، فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد. والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلاّ في ضرورة. وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما.

قال الأخفش: وإنما بدءوا بإنّ لقوتها من حيث إنها عاملة، واللام غير عاملة، فجعلوا الأقوى متقدّماً في اللفظ.

وقال ابن كيسان: أخرت لئلا يبطل عمل (إنَّ) لو وَلِيَتْها، لأنها تقطع مدخولها عمّا قبله. وذهب مُعاذ الهرّاء[2] وثعلب: إلى أنها جيء بها بإزاء الباء في خبرها. فقولك إن زيداً منطلق، جواب: ما زيدٌ منطلقاً. وإن زيداً لمنطلق، جواب ما زيد بمنطلق.

وذهب هشام وأبو عبد الله الطُّوال: إلى أنها جواب قسم مقدر قبل إنَّ.

وعلى القول بأنها للتأكيد، هل هي لتأكيد الجملة بأسرها، أو للخبر وحده، و (إنَّ)

---

(١) البيتان من الرمل، وهما بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٨٦)، والبيت الثاني منهما في خزانة الأدب (٩/ ٥٢٨، ١١/ ٣٣٠)، والشعر والشعراء (١/ ١٠٦)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٥٦)، ولسان العرب (٣/ ٣٩٢ ـ لقد).

(٢) هو أبو مسلم معاذ بن مسلم الهرّاء الكوفي. نحوي، شاعر. صنف في النحو كثيراً ولم يظهر له شيء من التصانيف. توفي عن عمر طويل سنة ١٨٧ هـ، وقيل: سنة ١٩٠ هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٥/ ١٣٠ ـ ١٣٢)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٣، ٣٩٤).

توكيدٌ للاسم؟ البصريون على الأول، والكسائي على الثاني.

الثالثة: شذّ دخول اللام في غير خبر «إنّ» وذلك في مواضع: خبر المبتدأ كقوله:

٥٢٥ ـ أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ[(١)]

وخبر أمسى كقوله:

٥٢٦ ـ فَقَالَ مَنْ سُئِلوا أمسى لَمَجْهُودا[(٢)]

وخبر زال كقوله:

٥٢٧ ـ وما زِلْتُ من لَيْلى لَدُنْ أن عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِم المُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ[(٣)]

وخبر رأى. حكى قطرب: «أَراكَ لَشَاتِمي».

وخبر (ما) كقوله:

٥٢٨ ـ وما أَبانُ لَمِنْ أَعْلاجِ سُودَانِ[(٤)]

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٠)، وشرح التصريح (١/ ١٧٤)، وشرح المفصل (٣/ ١٣٠، ٨/ ٢٣). وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب (١٠/ ٣٢٣)، والدرر (٢/ ١٨٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٣٥، ٢/ ٢٥١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢١٠)، وتخليص الشواهد (ص ٣٥٨)، وجمهرة اللغة (ص ١١٢١)، والجنى الداني (ص ١٢٨)، ورصف المباني (ص ٣٣٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٣٧٨١، ٣٨١)، وشرح الأشموني (١/ ١٤١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨٥)، وشرح المفصل (٧/ ٥٧)، ولسان العرب (١/ ٥١٠ ـ شهرب)، ومغني اللبيب (١/ ٢٣٠، ٢٣٣).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

مرّوا عجالاً فقالوا كيف صاحبكم

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٤٢٩)، وجواهر الأدب (ص ٨٧)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٢٧، ١١/ ٣٣٢)، والخصائص (١/ ٣١٦، ٢/ ٢٨٣)، والدرر (٢/ ١٨٨)، ورصف المباني (ص ٢٣٨)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٧٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨٥)، وشرح المفصل (٨/ ٦٤، ٨٧)، ومجالس ثعلب (ص ١٥٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣١٠).

(٣) البيت من الطويل، ويروى: «بكل مذادِ» مكان: «بكل مرادِ». وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٤٤٣)، وتذكرة النحاة (ص ٤٢٩)، وجواهر الأدب (ص ٨٧)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٢٨)، والدرر (٢/ ١٨٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٤٩). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٥٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٤١)، ومغني اللبيب (١/ ٢٣٣).

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أمسى أبان ذليلاً بعد عزّته =

وقيل: همزة إنّ مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده كقوله:

٥٢٩ ـ لَهِنّكِ من عَبْسِيّةٍ لَوَسِيمَةٌ[(١)]

وقولـه:

٥٣٠ ـ لَهِنّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَـيّ كَرِيمُ[(٢)]

هذا ما اختاره ابن جنّـي وابن مالك من أنها في هذه الكلمة لام الابتداء جاز دخولها على (إنّ)، لتغيّر لفظها بالبدل. وجمع بينهما تنبيهاً بها على موضعها الأصلي.

وذهب سيبويه وابن السّراج: إلى أنها لام قسم مقدّر لا لام إن. قال سيبويه: وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين.

وذهب قُطْرُبُ والفرّاء والمفضّل بن سلمة[(٣)] والفارسـيّ. وصحّحه ابن عصفور: إلى

= وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٨٨)، والدرر (٢/ ١٨٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٤١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٤)، ومغني اللبيب (١/ ٢٣٢، ٢٣٣).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على هَنَواتٍ كاذب من يقولُها

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٠٩)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦٢)، والدرر (٢/ ١٩٠)، ولسان العرب (١٢/ ٦٣٧ ـ وسم، و ١٣/ ٩٨ ـ جني، و ١٣/ ٣٩٣ ـ لهن، و ١٣/ ٤٦٧ ـ أله، و ١٥/ ٣٦٧ ـ ها).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألا يا سَنَى برقٍ على قُلل الحمى

وهو لمحمد بن سلمة في لسان العرب (١٣/ ٣٩٣ ـ لهن؛ وفيه محمد بن مسلمة، وهو تحريف) و (١٥/ ١٧٣ ـ قذى). ولرجل من بني نمير في خزانة الأدب (١٠/ ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٤٤)، وأمالي الزجاجي (ص ٢٥٠)، والجنى الداني (ص ١٢٩)، وجواهر الأدب (ص ٨٣، ٣٣٣)، والخصائص (١/ ٣١٥، ٢/ ١٩٥)، والدرر (٢/ ١٩١)، وديوان المعاني (٢/ ١٩٢)، ورصف المباني (ص ٤٤، ١٢١، ٢٣٣)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٧١، ٢/ ٥٥٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٢)، وشرح المفصل (٨/ ٦٣، ٩/ ٢٥، ١٠/ ٤٢)، ولسان العرب (١٣/ ٣١ ـ أنن)، ومجالس ثعلب (١/ ١١٣، ٢/ ٤١٣)، ومغني اللبيب (١/ ٢٣١)، والمقرب (١/ ١٠٧)، والممتع في التصريف (١/ ٣٩٨).

(٣) هو أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم الضبـي الكوفي. أديب، لغوي، نحوي، كوفي المذهب. حدث عن عمر بن شبّة، وأخذ عن أبـي عبد الله بن الأعرابـي، وروى عنه محمد بن يحيـى الصولي. توفي بعد سنة ٢٩٠ هـ. من تصانيفه الكثيرة: الاشتقاق، البارع في اللغة، المدخل إلى علم النحو، الفاخر فيما يلحن فيه العامة، وضياء القلوب في معاني القرآن. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١٣/ ١٢٤، ١٢٥)، والفهرست (١/ ٧٤)، ووفيات الأعيان (١/ ٥٨٢، ٥٨٣)، ومعجم الأدباء =

أنّ الأصل: «لَهُ إنّك» فهما كلمتان. ومعنى: «له»: «والله». «وإنّ» جواب القسم. وقد سمع: له ربـي لا أقول، يريد: واللّهِ رَبّـي، فحذفت الهمزة تخفيفاً، كما حذفت في نحو: ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [المدثّر: ٣٥].

وضعّف أبو حيّان القولين الأوّلَيْن بلزوم الجمع بين أداتـي تأكيد، والثالث بأن فيه أربعة شذوذات: حذف حرف القسم، وإبقاء الجرّ من غير عوض، وحذف أل والألف بعد اللام من «الله»، والهمزة من إنّ، وبأنه لم يجـيء مع إقرار الهمزة في موضع.

قال أبو حيّان: ويجوز دخول اللام على كأنّ كقوله:

٥٣١ ـ وقمت تَغْدُو لَكأنْ لَم تَشْعُرِ[1]

الرابعة: إذا صحبت اللاّم بعد إنّ نونَ تأكيدٍ أو ماضياً متصرّفاً عارياً من «قد» نُوِي قَسَمٌ. ويكون اللام جوابه، لا لام الابتداء نحو: إن زيداً لَيَقُومنّ، وإنّ زيداً لقام. وحينئذ يمتنع الكسر إذا تقدّم على إنّ ما يطلب موضعها نحو: علمت أنّ زيداً ليقومنّ أو لقام. وإنما امتنع الكسر، لأن اللام حينئذ في موضعها غير منويّ بها التقديم قبل إنّ بخلافها في: علمت إنّ زيداً لمنطلق، فإنها تكسر معها، لأنها مقدمة في النّيّة، معلّقة للفعل عن فتح إن. وإنما أخرت للعلّة السّابقة.

(ص): مسألة: ترد إنّ كَنَعمْ خلافاً لأبـي عُبيدة، فتهمل.

(ش): اختلف: هل تأتي إنّ حرف جواب بمعنى: نَعَمْ؟ فأثبت ذلك سيبويه والأخفش. وصحّحه ابن عُصْفُور وابن مالك. وأنكره أبو عبيدة.

ومن شواهد مَن أثبت قول ابن الزبير لمن قال له: لعن اللّهُ ناقةً حَمَلَتْنِـي إليك: إنّ ورَاكِبَها. ولا عمل لها حينئذ. وخرج الأخفش عليها قراءة: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[2] [طه: ٦٣].

[تخفيف «إنّ» المكسورة]

(ص): وتخفّف فتهمل غالباً. وتلزم اللام إن خيف لَبْسٌ بالنافية وهي الابتدائية.

وثالثها: إن دخلت على اسميّة فهي وإلاّ غيرها. وعلى الأصحّ تكسر في: «إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً». ولا تعمل في ضمير. ولا يليها غالباً فعلٌ إلا متصرف ناسخ ماض، أو مضارع

= (١٩/١٦٣)، ونزهة الألبا (ص ٢٦٥، ٢٦٦)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٦)، وكشف الظنون (ص ٢١٦، ١٠٩١، ١٤٤٣، ١٤٤٥، ١٤٦١، ١٦٤٤)، وإيضاح المكنون (١/ ٥، ٢/ ٢٧٢، ٣٣٣).

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٩٣).

(٢) أي القراءة: «إنّ» بتشديد النون. والقراءة في مصاحفنا: «إنْ» بسكونها.

خلافاً لابن مالك. وقاس كالأخفش: إن قتلت لَمُسْلِماً. ولا تخفّف وخَبرُها ماض. ولا تعملها الكوفية. بل نافية واللام كإلاّ. وقال الكسائي: إن دخلت على فعلية، وإلاّ عملت. والفرّاء: هي كقد.

(ش): تخفف إنَّ المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها. وقد تعمل على قِلّة. وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشدّدة إلاّ أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشدّدة، تقول: إنّك قائم بالتشديد، ولا يجوز: إنْكَ قائمٌ بالتّخفيف.

وأمّا في دخول اللام، وغير ذلك من الأحكام فهي كالمشدّدة سواء.

وإذا أهملت لزمت اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقاً بينها وبين «إنْ» النافية لالتباسها حينئذ بها نحو: إن زيدٌ لقائم، ومن ثَم لا تلزم مع الإعمال، لعدم الإلباس.

ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي كقوله:

٥٣٢ ـ أنا ابنُ أُبَاةِ الضَّيم من آل مَالِكٍ وإنْ مالِكٌ كانت كِرامَ المَعَادن[1]

لأنه للمدح، ولو كانت نافية كان هَجْواً.

ولا حيث كان بعدها نفي نحو: إنْ زيد لن يقوم، أو لم يَقُمْ، أو لمّا يَقُمْ، أو ليس قائماً، أو ما يقوم، لعدم الإلباس في الجميع.

واختلف في هذه اللاّم: فذهب سيبويه والأخفش الأوسط والصغير، وأكثر نحاة بغداد وابن الأخضر[2] وابن عصفور: إلى أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشدّدة لزمت للفرق.

وذهب الفارسيّ وابن أبي العافية، والشَّلَوْبين، وابن أبي الربيع: إلى أنها لام أخرى غير تلك الّتي اجتلبت للفرق، لأن تلك منويّة التّأخير من تقديم، وهذه بخلافها، إذ تدخل في الجملة الفعلية، بخلاف تلك، ولأن هذه يعمل ما قبلها فيما بعدها، بخلاف تلك. لا يقال: إنك قتلت لمسلماً، ولأنها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف ذلك.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للطرماح في ديوانه (ص ٥١٢)، والدرر (٢/ ١٩٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٧٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٦٧)، وتخليص الشواهد (ص ٣٧٨)، وتذكرة النحاة (ص ٤٣)، والجنى الداني (ص ١٣٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٣٧)، وشرح قطر الندى (ص ١٦٥).

(٢) هو أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران الإشبيلي. لغوي، مقدّم في العربية. توفي بإشبيلية سنة ٥١٤ هـ. من آثاره: شرح الحماسة، وشرح شعر حبيب. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ٣٤١)، والأعلام للزركلي (٥/ ١١٢).

وأجاب الأولون: بأن ذلك كله إنما جاز تبعاً وتسمّحاً على خلاف الأصل لضرورة الفرق، فإنها تبيح أكثر من ذلك.

وذهب بعضهم: إلى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسميّة فتكون لام الابتداء، أو الفعلية فتكون الفارقة.

قال أبو حيّان: وثمرة الخلاف تظهر عند دخول: علمت وأخواتها، فإن كانت للفرق لم تعلّق، وإن كانت لام الابتداء علّقت.

وقد اختلف في الحديث المشهور: «وقد علمنا إن كنت لمُؤْمِناً» الأخفشُ الصغير والفارسيّ ثم ابن الأخضر، وابن أبي العافية؛ فقال الأخفش وابن الأخضر: لا يجوز في إن إلاّ الكسر بناء على أنّ اللام للابتداء فعلّقت فعل العلم عن العمل.

وقال الفارسِيّ وابن أبي العافية: لا يجوز إلا الفتح بناء على أنها غيرها، فلم تعلقه.

ولا يلي المخفّفة في الغالب من الأفعال إلاّ ما كان متصرّفاً ناسِخاً ماضياً كان أو مضارعاً نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [القلم: ٥١]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]. وقرأ أُبَيّ: «وإنْ إخَالُكَ يَا فِرْعَوْنُ لَمَثْبُورًا» [الإسراء: ١٠٢].

وزعم ابن مالك: أنه لا يليها إلاّ الماضي، وأنّ ما ورد من المضارع يحفظ، ولا يقاس عليه. قال أبو حيّان: وليس بصحيح، ولا أعلم له موافقاً. انتهى.

وندر إيلاؤها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود: ﴿إنْ لَبِثْتُمْ لَقَليلاً﴾ [الإسراء: ٥٢]. وقول الشاعر:

٥٣٣ ـ شَلّتْ يَمِينُك إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً[1]

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حلّت عليك عقوبة المتعمدِ

ويروى صدره:

هبلتك أمّك إن قتلتَ لمسلماً

وهو لعاتكة بنت زيد في الأغاني (١٨/ ١١)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨)، والدرر (٢/ ١٩٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٣١)، وشرح شواهد المغني (١/ ٧١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٧٨). ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد (٣/ ٢٧٧). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٤٩)، والإنصاف (٢/ ٦٤١)، وأوضح المسالك (١/ ٣٦٨)، وتخليص الشواهد (ص ٣٧٩)، والجنى الداني (ص ٢٠٨)، ورصف المباني (ص ١٠٩)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٤٨، ٥٥٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٣٦)، وشرح المفصل (٨/ ٧١، =

وما حكي: «إن قَنَعْتَ كاتبك لَسَوْطاً»، و «إنْ يَزِينُك لِنَفْسِك، وإنْ يَشِينُك لَهِيَهْ»، فالبصريُّون إلاّ الأخفش: على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه وذهب الأخفش: إلى جواز القياس عليه. ووافقه ابن مالك.

ولا تخفّف وخبرها ماضٍ متصرِّف فلا يقال: إن زيداً لذهب، لعدم سماع مثله، ولأنه يلزم منه أحد محذورين: إمّا دخول اللام على الماضي. أو عدم لزوم اللام. وكلاهما ممتنع. هذا كله مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون: إلى أن المشدَّدة لا تخفف أصلاً، وأنّ (أنْ) المخففة إنما هي حَرْفٌ ثُنَائِيّ الوضع، وهي النافية، فلا عمل لها ألبتّةَ، ولا توكيد فيها، واللام بعدها للإيجاب بمعنى إلاّ، ويجيزون دخولها على الناسخ وغيره.

وذهب الكسائي: إلى أنها إن دخلت على الاسم كانت مخفّفةً من المشدّدة عاملة، كما قال البصريون. وإن دخلت على الفعل كانت للنّفي، واللام بمعنى إلاّ كما قال الكوفيون.

وذهب الفرّاء: إلى (أنّ) إنْ المخفّفة بمنزلة: «قد»، إلاّ أنّ «قد» تختص بالأفعال وإنْ تدخل عليها وعلى الأسماء. وكل ذلك لا دليل عليه، ومردود بسماع الإعمال نحو: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[هود: ١١١]،﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطّارق: ٤]، قُرِئا بالنصب. وسمع: «إنْ عَمْراً لَمُنْطَلِق».

[أنْ المفتوحة المخفّفة]

(ص): وتخفف أنَّ فثالثها الأصحّ تعمل جَوازاً في مضمر لا ظاهر. ولا يلزم أن يكون الشأن على الأصحّ. والخبر جملة اسمية مجردة أو مع لا. أو شرط. أو رُبَّ. أو فعلية. فإن تصرّف ولم يكن دعاء قرن غالباً بنفي. أو «لو» أو «قد». أو تنفيس.

(ش): تخفف أنَّ المفتوحة، وفي إعمالها حينئذ مذاهب:

أحدها: أنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر، ولا في مضمر، وتكون حرفاً مصدريّاً مهملاً كسائر الحروف المصدرية، وعليه سيبويه والكوفيون.

الثاني: أنها تعمل في المضمر، وفي الظاهر نحو: علمت أن زيداً قائم، وقرىء: ﴿أَنْ

= ٩/ ٢٧)، واللامات (ص ١١٦)، ومجالس ثعلب (ص ٣٦٨)، والمحتسب (٢/ ٢٥٥)، ومغني اللبيب (١/ ٢٤)، والمقرب (١/ ١١٢)، والمنصف (٣/ ١٢٧).

﴿غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النّور: ٩]. وعليه طائفة من المغاربة.

الثالث: أنها تعمل جوازاً في مضمر، لا ظاهر. وعليه الجمهور.

قال ابن مالك: فإن قيل: ما الذي دعا إلى تقدير اسم لها محذوف، وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها؟ وهلا قيل: إنها ملغاة، ولم يتكلّف الحذف. فالجواب أن سبب عملها الاختصاص بالاسم، فما دام الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنها عاملة. وكون العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها إلاّ بفصل. ثم لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن، كما زعم بعض المغاربة، بل إذا أمكن عودُهُ إلى حاضر، أو غائب معلوم كان أولى، ولذا قدّر سيبويه في: ﴿أَن يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافّات: ١٠٤، ١٠٥]: أنك.

ولا يكون خبرها مفرداً، بل جملة، إما اسميّة مجرّدة، صدرها المبتدأ نحو: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠]. أو الخبر نحو:

٥٣٤ ـ أنْ هَالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[(١)]

أو مقرونة بلا، نحو: ﴿وَأَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤]. أو بإداة شرط، نحو: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٤٠]. أو برُبّ، نحو:

٥٣٥ ـ تَيَقّنْتُ أنْ رُبَّ امْرِىءٍ خِيلَ خَائِناً أمِينٌ، وخَوّانٍ يُخَالُ أَمِينَا[(٢)]

أو فعلية. فإن كان فعلها جامداً أو دعاء لم يحتج إلى اقتران شيء نحو: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النّجم: ٣٩]، ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

٥٣٦ ـ أنْ نِعْم مُعْتَركُ الجِيَاعِ إِذَا[(٣)]

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

في فتيةٍ كسيوف الهند قد علموا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٠٩)، والأزهية (ص ٦٤)، والإنصاف (ص ١٩٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٨٢)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٢٦، ٨/ ٣٩٠، ١٠/ ٣٩٣، ١١/ ٣٥٣، ٣٥٤)، والدرر (٢/ ١٩٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٧٦)، والكتاب (٢/ ١٣٧، ٣/ ٧٤، ١٦٤، ٤٥٤)، والمحتسب (١/ ٣٠٨)، ومغني اللبيب (١/ ٣١٤)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٨٧)، والمنصف (٣/ ١٢٩). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ٣٩١)، ورصف المباني (ص ١١٥)، وشرح المفصل (٨/ ٧١)، والمقتضب (٣/ ٩).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٥٦٧)، والدرر (٢/ ١٩٥، ٤/ ١٢٣).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

خبَّ السفيرُ وسابىءُ الخمرِ

=

﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ ﴾ [النُّور: ٩].

وإنْ كان متصرِّفاً غير دعاء قرن غالباً بنفي نحو: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [طه: ٨٩]، ﴿ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ [القيامة: ٣]، : ﴿ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ [البلد: ٧].

قال أبو حَيّان: ولم يحفظ في «ما» ولا في «لما»، فينبغي أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع.

أو بلو، نحو: ﴿ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ ﴾ [الجنّ: ١٦]، ﴿ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ ﴾ [سبأ: ١٤]، ﴿ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ ﴾ [الرعد: ٣١].

أو بقد، نحو: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [المائدة: ١١٣].

أو بحرف تنفيس، نحو: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ [المزمّل: ٢٠].

وندر خلوّها من جميع ما ذكر كقوله:

٥٣٧ ـ عَلِمُوا أَنْ يُؤَمِّلُونَ فجَادُوا[1]

وخرّج عليه قراءة: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع.

وكذار ندر إعمالها في بارز كقوله:

٥٣٨ ـ فلو أَنْكِ في يَوْم الرخَاءِ سَأَلْتِنِي[2]

= وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٨٨)، والدرر (٢/ ١٩٢). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٣٦٢)، ورصف المباني (ص ١١٥).

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

قبل أن يسألوا بأعظم سُؤْلِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٧٣)، وتخليص الشواهد (ص ٣٨٣)، والجنى الداني (ص ٢١٩)، والدرر (٢/ ١٩٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٧)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٦)، وقطر الندى (ص ١٥٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٩٤).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

طلاقَكِ لم أبخلْ وأنتِ صديقُ

وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ٦٢)، والأشباه والنظائر (٥/ ٢٣٨، ٢٦٢)، والإنصاف (١/ ٢٠٥)، والجنى الداني (ص ٢١٨)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٢٦، ٤٢٧، ١٠/ ٣٨١، ٣٨٢)، والدرر (٢/ ١٩٨)، ورصف المباني (ص ١١٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٠٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٣)، وشرح المفصل (٨/ ٧١)، ولسان العرب (٤/ ٨١ ـ حرر، =

[كـأن المخففـة]

(ص): وكأنَّ فأقوالها، ويأتي خبرها مفرداً، واسمية، وفعلية مع لم، أو لمّا أوْ قد.

(ش): تخفف كأنَّ وفي إعمالها حينئذ الأقوال الثلاثة في «أن»: أحدها: المنع، وعليه الكوفيون. والثاني: الجواز مطلقاً في المضمر والبارز كقوله:

٥٣٩ ـ كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقّان[1]

وكقـولـــه:

٥٤٠ ـ كأن ظبيةٌ تَعْطُو[2]

= و ١٠/ ١٩٤ ـ صدق، و ١٣/ ٣٠ ـ أنن)، ومغني اللبيب (١/ ٣١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣١١)، والمنصف (٣/ ١٢٨).

(١) عجز بيت من الهزج، وصدره:

ووجهٍ مشرقِ النحرِ

ويروى صدره: «كأن ثدياه» حيث بطل عمل «كأن» بعد تخفيفها.

والبيت بلا نسبة في الإنصاف (١/ ١٩٧)، وأوضح المسالك (١/ ٣٧٨)، وتخليص الشواهد (ص ٣٨٩)، والجنى الداني (ص ٥٧٥)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٠)، والدرر (٢/ ١٩٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٧)، وشرح التصريح (١/ ١٣٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٧)، وشرح قطر الندى (ص ١٥٨)، وشرح المفصل (٨/ ٨٢)، والكتاب (٣/ ١٣٥، ١٤٠)، ولسان العرب (١٣/ ٣٠، ٣٢ ـ أنن)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٠٥)، والمنصف (٣/ ١٢٨).

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

ويـومـاً تـوافينـا بـوجـهٍ مقسَّـمٍ ... كـأن ظبيـة تعطـو إلـى وارق السَّلَـمْ

وهو لعلباء بن أرقم في الأصمعيات (ص ١٥٧)، والدرر (٢/ ٢٠٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٤)،. ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه (١/ ٥٢٥). ولزيد بن أرقم في الإنصاف (١/ ٢٠٢). ولكعب بن أرقم في لسان العرب (١٢/ ٤٨٢ ـ قسم). ولباغت بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد (ص ٣٩٠)، وشرح المفصل (٨/ ٨٣)، والكتاب (٢/ ١٣٤). وله أو لعلباء بن أرقم في المقاصد النحوية (٢/ ٣٠١). ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني (١/ ١١١). ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري أو لابن أصرم اليشكري في خزانة الأدب (١٠/ ٤١١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٧٧)، وجواهر الأدب (ص ١٩٧)، والإعراب (٢/ ٦٨٣)، وسمط اللآلي (ص ٨٢٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٤١، ٣٣١)، وشرح قطر الندى (ص ١٥٧)، والكتاب (٣/ ١٦٥)، والمحتسب (١/ ٣٠٨)، ومغني اللبيب (١/ ٣٣)، والمقرب (١/ ١١١، ٢/ ٢٠٤)، والمنصف (٣/ ١٢٨).

ورُوي أيضاً برفع «ظبية» وجرّها. أما الرفع فيحتمل أن تكون «ظبية» مبتدأ، وجملة «تعطو» =

في رواية النصب فيهما.

والثالث: الجواز في المضمر، لا في البارز، ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضاً، كما في (أن). ويزيد عليها بجواز كون خبرها مفرداً كقوله: «كأن ظبيةٌ» في رواية الرفع. وجملة اسمية كقوله: «كأنْ ثَدْياه حُقّان» في رواية الرَّفع.

وفعليّة مُصدّرة بلم، نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤].

أو بلمّا الجازمة. قال أبو حيّان: ولم يسمع، وينبغي أن يتوقف في جوازه.

أو بقد، نحو:

٥٤١ ـ لما تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكأنْ قَدِ[1]

أي: وكأن قد زالت.

[لكـن المخفّـفة]

(ص): ولكن فلا تعمل خلافاً ليونس.

(ش): تخفف (لكن)، فلا تعمل أصلاً، لعدم سماعه، وعلّل بمباينة لفظها للفظ الفعل، وبزوال موجب إعمالها، وهو الاختصاص، إذ صارت يليها الاسم والفعل، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على إنْ، وأنْ، وكأنْ.

= خبره، وهذه الجملة الاسمية خبر «كأن» واسمها ضمير شأن محذوف؛ ويحتمل أن تكون ظبية خبر «كأن» و «تعطو» صفتها، واسمها محذوف، وهو ضمير المرأة؛ لأن الخبر مفرد. وأما الجرّ فعلى أنّ «أنْ» زائدة بين الجار والمجرور، والتقدير: كظبية.

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

أزِفَ الترحّلُ غير أنّ ركابنا

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٨٩)، والأزهية (ص ٢١١)، والأغاني (١١/ ٨)، والجنى الداني (ص ١٤٦، ٢٦٠)، وخزانة الأدب (٧/ ١٩٧، ١٩٨، ١٠/ ٤٠٧)، والدرر اللوامع (٢/ ٢٠٢، ٥/ ١٧٨)، وشرح التصريح (١/ ٣٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٠، ٧٦٤)، وشرح المفصل (٨/ ١٤٨، ٩/ ١٨، ٥٢)، ولسان العرب (٣/ ٣٤٦ ـ قدد)، ومغني اللبيب (ص ١٧١)، والمقاصد النحوية (١/ ٨٠، ٢/ ٣١٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٥٦، ٣٥٦)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤٥٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٨، ١١/ ٢٦٠)، ورصف المباني (ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨)، وشرح قطر الندى (ص ١٦٠)، وشرح المفصل (١٠/ ١١٠)، ومغني اللبيب (ص ٣٤٢)، والمقتضب (١/ ٤٢).

[لعل المخفّفة]

(ص): لا لعلّ. وجوّزه أبو علـيّ. وينوي الشأن.

(ش): لا تخفف لعلَّ، وقال الفارسي: تخفّف، وتعمل في ضمير الشأن محذوفاً.

(ص): مسألة: تلي «ما» ليت، فتعمل، وتهمل. ولا يليها الفعل بحال في الأصحّ. والباقي فلا تعمل. وجوّزه الزّجّاجيّ فيها. والزجّاج، والحريريّ[1] في لعلّ، وكأنّ. وأوجب الفرّاء في ليت، ولعلّ. وهي زائدة كافّة. وقيل: نكرة يفسّرها ما بعدها خبراً. وقيل: نافية، والأكثر أنَّ (إنْ) معها تفيد الحصر. وأنكره أبو حيّان. قال التّنُوخيّ[2] والزّمخشري والبيضاوي[3]: وإنّ.

(ش): توصل ليت بـ«ما»، فيجوز إبقاء إعمالها وإهمالها كفّاً بـ«ما». وروي بالوجهين قوله:

٥٤٢ ـ قالت: ألاَ لَيْتَمَا هذا الحمامُ لنَا[4]

---

(١) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري. أديب، لغوي، نحوي، ناظم، ناثر. ولد بقرية المشان من عمل البصرة في حدود سنة ٤٤٦ هـ، وسكن محلة بني حرام بالبصرة، وقرأ الأدب على أبي القاسم الفضل بن محمد القصباني البصري، وتوفي بالبصرة سنة ٥١٦ هـ. من آثاره: المقامات، درة الغواص في أوهام الخواص، منظومة ملحة الإعراب في النحو وشرحها، رسائله المدونة، وديوان شعره. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/ ٥٣٠ ـ ٥٣٣)، ومعجم الأدباء (١/ ٢٦١ ـ ٧٢٩٣ وتذكرة الحفاظ (٤/ ٥١)، وبغية الوعاة (ص ٣٧٨).

(٢) هو زين الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر التنوخي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ. من آثاره: الأقصى القريب في علم البيان. انظر ترجمته في: معجم المؤلفين (١١/ ٢٨٦).

(٣) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي (نسبة إلى البيضا قرية من عمل شيراز) الشافعي، ناصر الدين أبو سعيد. قاض، عالم بالفقه والتفسير والأصلين والعربية والمنطق والحديث. توفي بتبريز سنة ٦٨٥ هـ. وقيل سنة: ٦٩١، وقيل: ٦٩٢. من مصنفاته الكثيرة: منهاج الوصول إلى علم الأصول، شرح المطالع في المنطق، الغاية القصوى في دراية الفتوى في فروع الفقه الشافعي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل في التفسير، وشرح مصابيح السنة للبغوي. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي (٥/ ٥٩)، وبغية الوعاة (ص ٢٨٦)، ومرآة الجنان (٤/ ٢٢٠)، وهدية العارفين (١/ ٤٦٢، ٤٦٣).

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إلى حمامتنا أو نصفُه فَقَدِ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٢٤)، والأزهية (ص ٨٩، ١١٤)، والأغاني (١١/ ٣١)، والإنصاف (٢/ ٤٧٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٦٢)، وتذكرة النحاة (ص ٣٥٣)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٥١، ٢٥٣)، والخصائص (٢/ ٤٦٠)، والدرر (١/ ٢١٦، ٢/ ٢٠٤)، ورصف المباني (ص ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٧٥، ٢٠٠، ٢/ ٦٩٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٣٣)، وشرح المفصل

ويوصل بها الباقي، فتكفّها عن العمل. وتلزم الإهمال، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، والفرق بينها وبين ليت: أنّ ليت أشبه بالأفعال منها، ولذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي. وأنها باقية الاختصاص بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فإنها تدخل عليهما معاً نحو: ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، ﴿أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦].

٥٤٣ ـ وَلَكِنّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ[1]

٥٤٤ ـ .... لَعَلّمَا أضـاءت لـك النّـارُ الحِمَار المُقَيّدا[2]

فلهذا تعيّن فيها الإلغاء.

وجاز في (ليت) الإعمال راعياً لقوة اختصاصها، والإهمال إلحاقاً بأخواتها.

قال أبو حيّان: ووقفت على كتابٍ، تأليف طاهر القَزْوِينـيّ[3] في النحو، ذكر فيه: أن

= (٨/٥٨)، والكتـاب (٢/١٣٧)، واللمـع (ص ٣٢٠)، ومغنـي اللبيـب (١/٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٥٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٤٩)، وخزانة الأدب (٦/١٥٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٣)، وشرح قطر الندى (ص ١٥١)، ولسان العرب (٣/٣٤٧ ـ قدد)، والمقرب (١/ ١١٠).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٣٩)، وإصلاح المنطق (ص ٢١)، والإنصاف (١/ ٨٤)، وجمهـرة اللغـة (ص ١٢١)، وخـزانـة الأدب (١/ ٣٢٧)، والـدرر (٢/ ٢٠٧)، ورصـف المبـانـي (ص ٣١٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٨)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٤٢)، ولسان العرب (١١/ ٩ ـ أثل). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٣٤٠)، ومغني اللبيب (١/ ٢٥٦).

(٢) من الطويل، وتمامه:

أعـدْ نظـراً يـا عبـد قيس... ....

وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ١٨٠)، والأزهية (ص ٨٨)، والدرر (٢/ ٢٠٨)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١١٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٩٣)، وشرح المفصل (٨/ ٥٧). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٣١٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦١)، وشرح قطر الندى (ص ١٥١)، وشرح المفصل (٨/ ٥٤)، ومغني اللبيب (ص ٢٨٧، ٢٨٨).

(٣) هو طاهر بن أحمد بن محمد القزويني، ويعرف بالنجار؛ بهاء الدين أبو محمد. أديب، نحوي، صرفي، مشارك في عدة علوم. توفي سنة ٧٥٦ هـ. من آثاره: سراج العقول في الكلام، غاية التصريف، لب اللباب في مراسم الإعراب. انظر ترجمته في: إيضاح المكنون (٢/ ٧، ١٣٩، ٤٠٠).

ليتما تليها الجملة الفِعْليّة، بل نقله أبو جعفر الصفّار عن البصريين، لكن الأخفش على سعة حفظه قال: إنه لم يسمع قط: ليتما يقوم زيد.

ونقل أبو حيّان عن الفراء: أنه جوّز إيلاء الفعل ليت، لأنها بمعنى: «لو». وأنشد حفظه الله:

٥٤٥ ـ فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمّ عَنّي سَاعَةً(١)

وخرّجه البصريون على حذف الاسم.

وقد أشرت إلى الخلاف في الحالين بقولي: ولا يليها الفعل بحال، أي: لا مع (ما)، ولا مجرّدة.

يحصّل من جميع المسألتين ثلاثة أقوال:

وذهب الزجّاجيّ: إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع. حكى: «إنّما زيداً قائم»، ويقاس في الباقي. ووافقه الزمخشري وابن مالك، ونقله عن ابن السّرّاج.

وذهب الزّجّاج وابن أبي الربيع: إلى أنه يجوز في ليت ولعلّ وكأنّ خاصة.

ويتعيّن الإلغاء في: إنّ، وأنّ، ولكنّ. وعُزِي إلى الأخفش. ووجّه باشتراك الثلاثة الأول في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الأُخَرِ، فإنّهن لا يُغَيّرْن مع الابتداء.

وذهب الفرّاء: إلى وجوب الإعمال في ليت، ولعلّ، ولم يجوّز فيهما الإلغاء.

وعندي جواز الوجهين في ليت، وإنْ قُصِرا على السّماع. وتعيّن الإلغاء في البواقي لعدم سماع الإعمال فيها. ثم «ما» المذكورة زائدة كافة عن العمل، مهيّئة لدخول هذه الأحرف على الجمل. هذا هو المعروف.

وزعم ابن دُرُسْتويه وبعض الكوفيّين: أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيه من التفخيم، والجملة التي بعدها في موضع الخبر، ومفسّرة لها كالتي بعد ضمير الشأن.

وردّ بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن.

وزعم أبو عليّ الفارسيّ: أنها نافية، واستدلّ بأنها أفادت معها الحصر نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، كإفادة النّفي والإثبات بإلاّ.

وما ذكر من إفادتها الحصر قول الأكثرين. وأنكره طائفة يسيرة من النحاة منهم: أبو حيّان.

وألحق الزمخشريّ بإنما المكسورة: أنّما المفتوحة. فقال: إنها تفيد الحصر، لأنها

---

(١) تقدّم برقم (٥١٣).

فرعها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فالأولى لقصر الصّفة على الموصوف، والثانية بالعكس.

قال أبو حيّان: وهذا شيء انفرد به. قال: ودعوى الحصر في الآية باطلة، لاقتضائها: أنه لم يوح إليه غير التوحيد.

وأجيب بأنه حصر مقيّد، إذ الخطاب مع المشركين، أي ما يوحى إلـيّ في شأن الربوبية إلاّ التوحيد لا الإشراك، فهو قصر قلْبٍ على حَـدّ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] إذ ليست صفاته ﷺ منحصرة في الرّسالة، وإن كان قصر إفراد.

وقد وافق الزمخشريّ على ذلك البَيْضاويّ. وسبقه التَّنُوخـيّ في (الأقصى القريب)[١]. ولم يتعرّض له سواهم فيما علمت.

---

(١) سمّاه حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٣٧): «أقصى القرب في صناعة الأدب».

لا النافية للجنس

(ص): مسألةٌ: كـ «إنّ» «لا» إنْ لم تتكرّر، وقصد بها النفي العام في نكرة تليها غير معمولة لغيرها، لَكِنْ إنْ كان غير مضاف، ولا شبيهه، ركّب معها، وبني على ما ينصب به.

وتمنعه الباء غالباً. وقيل: معرب مطلقاً، وقيل: مثنًّى وجمعاً. وقيل: إن ركبت لم تعمل في الخبر. قيل: ولا الاسم. وهل يكسر المؤنث بتنوين أو دونه، أو يفتح؟ أقوال: والأصحّ جواز الأخيرين.

ويجب تنكير الخبر، وتأخيره ولو ظرفاً. وذكره إنْ جُهِل خلافاً لقوم وإلاّ فحذفه غالباً. والتزمه تميم. ويكثر مع إلاّ. ويرفع تاليها بدلاً من محل الاسم، وقيل: «لا» معه. وقيل: ضمير الخبر. وقيل: خبراً لـ «لا» مع اسمها.

ويجوز نصبه خلافاً للجَرْمـي. وربّما حذف الاسم دونه. وجوّز مَبْرَمَان حذف «لا». وربّما ركّب مع لا الزائدة.

والجمهور: أن «لا أبا لك»، و «لا يدي لك» مضافٌ، واللام زائدة. وابن مالك: عومل كهو. واللام متعلقة بمقدّر غير خبر.

والمختار وفاقاً لأبـي علـيّ، وابن يسعون، وابن الطّراوة: على لغة القصر. (ولك) الخبر.

ولا تحذف اللاّم اختياراً. ولا تفصل بظرف خلافاً ليونس. وقيل: الخلف في الناقص، ويجوز باعتراض. والجمهور ينزع تنوين شبه مضاف. وجوّزه ابن مالك بقلّة، وابن كيسان بِحُسْن.

وبنى أهل بغداد النّكرة إن عملت في ظَرْف. والكوفية: المطوّل. ولا تعمل في مَفْصُول خلافاً للرّمانيّ، ومعرفة خلافاً للكسائي في علم مفرد، ومضاف لِكُنْية، ولله، والرحمن، والعزيز. وللفرّاء في ضمير غائب، وإشارة.

(ش): تعمل «لا» عمل إنّ إلحاقاً بها، لمشابهتها لها في التصدير والدّخول على المبتدأ والخبر، ولأنها لتوكيد النّفي كما أنّ إنّ لتوكيد الإثبات. فهو قياس نقيض؛ وإلْحَاقُها بليس قياس نظير، لأنها نافية مثلها، فهو أقوى في القياس، لكن عملها عمل إنّ أفصح وأكثر في الاستعمال. وله شروط:

الأول: ألاّ تكرّر، فإن كرّرت لم يتعيّن إعمالها، بل يجوز ـ كما سيأتي ـ في التوابع.

الثاني: أن يقصد بها النفي العام، لأنها حينئذ تختصّ بالاسم. فإن لم يقصد العموم، فتارة تلغى، وتارة تعمل عمل ليس.

الثالث: أن يكون مدخولها نكرة، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين، لأن عموم النفي لا يتصوّر فيها. وخالف الكوفيون في هذا الشرط، فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو: لا زيد. والمضاف لكنية، نحو: لا أبا محمد، أو للّهِ، أو الرّحمن، والعزيز، نحو: لا عبد الله، ولا عبد الرحمن، ولا عبد العزيز.

ووافقه الفرّاء على لا عبد الله. قال: لأنه حرف مستعمل، يقال لكل أحد: عبد الله. وخالفه في الأخيرين، لأن الاستعمال لم يلزم فيهما، كما لزم عبد الله.

والكسائيّ: قاسهما عليه. وجوّز الفرّاء إعمالها في ضمير الغائب، واسم الإشارة نحو: لا هو، ولا هي، ولا هذين لك، ولا هاتين لك. وكل ذلك خطأ عند البصريين.

وأمّا ما سمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة كقوله ﷺ: «إذا هَلَك كِسْرَى فلا كِسْرَى بَعْدَه، وإذا هَلَك قَيْصَر، فلا قَيْصَر بَعْدَه»[١]. وقوله: «قضيّةٌ ولا أَبا حَسَنٍ لها»[٢].

---

(١) رواه البخاري في كتاب المناقب، باب ٢٥ (حديث رقم ٣٦١٨) عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده؛ والذي نفس محمد بيده لَتُنفِقُنَّ كنوزهما في سبيل الله». ورواه أيضاً برقم (٣٦١٩)، وفي كتاب الأيمان باب ٣. ورواه أيضاً مسلم في الفتن (حديث رقم ٧٥)، والترمذي في الفتن (باب ٤١)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٣٣، ٢٤٠، ٥/ ٩٢، ٩٩).

(٢) هذا من كلام عمر رضي الله عنه في حقّ عليّ كرّم الله وجهه.

وقول الشاعر:

٥٤٦ ـ نَكِدْن ولا أُمَيّة في البِلَادِ(١)

وقولـه:

٥٤٧ ـ لا هَيْثَمَ اللّيلَةَ لِلْمَطِيِّ(٢)

وقولـه:

٥٤٨ ـ تُبَكِّي على زَيْدٍ ولا زَيْدَ مِثْلَهُ(٣)

فمؤول باعتقاد تنكيره كما تقدم في العَلَم بأن جعل الاسم واقعاً على مُسمّاه، وعلى كل من أشبهه، فصار نكرة لعمومه، أو بتقدير: «مثل».

وأمّا قولهم: «لا أبا لك»، و«لا أخا لك»، و«لا يَدَيْ لك»، و«لا غلامي لك» قال:

٥٤٩ ـ أَهَـدَمـوا بَيْتَـك لا أَبـا لَكَـا وزعمـوا أنّـك لا أَخـا لَكَـا(٤)

وقـال:

٥٥٠ ـ لا تُعْنيَـنَّ بمـا أسبـابُـه عَسُـرَتْ فـلا يَـدَيْ لامـرئٍ إلاّ بمـا قُـدِرَا(٥)

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

أرى الحاجات عند أبي خُبيبٍ

وهو لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه (ص ١٤٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٦١، ٦٢)، والدرر (٢/ ٢٢١)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٢، ١٠٤)، والكتاب (٢/ ٢٩٧). ولفضالة بن شريك في الأغاني (١٢/ ٦٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٦٩). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٢٦١)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٧٣)، والمقتضب (٤/ ٣٦٢).

(٢) الرجز لبعض بني دبير في الدرر (٢/ ٢١٣). وبلا نسبة في أسرار العربية ص (٢٥٠)، والأشباه والنظائر (٣ج٨٢، ٨/ ٩٨)، وتخليص الشواهد (ص ١٧٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٥٧، ٥٩)، ورصف المباني (ص ٢٦٠)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٥٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٥)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٢، ٤/ ١٢٣)، والكتاب (٢/ ٢٩٦)، والمقتضب (٤/ ٣٦٢).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بريءُ من الحمّى سليمُ الجوانح

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٦٦، ٤٠٢)، وتذكرة النحاة (ص ٥٢٩، ٥٣٨)، وخزانة الأدب (٤/ ٥٧)، والدرر (٢/ ٢١٥)، والمقرب (١/ ١٨٩).

(٤) الرجز للضبّ (كما تزعم العرب) في الحيوان (٦/ ١٢٨)، والدرر (١/ ١١٩). ولابن همّام السلولي في الكتاب (١/ ٣٥١). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٩)، والدرر (٢/ ٢١٦)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٢)، ولسان العرب (٢/ ١٤ ـ بيت، و١١/ ١٨٧ ـ حول، و١١/ ٢٣٣ ـ دأل)، والمعاني الكبير (ص ٦٥٠).

(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٤٣)، والدرر (٢/ ٢١٨).

ففيه أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور: أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام، واللام زائدة لا اعتداد بها، ولا تعلّق، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة كهي في: «مثلك» و «غيرك»، لأنه لم يقصد في أب، أو أخ معيّنٍ، فلم تعمل «لا» في معرفة، وزيدت اللام تحسيناً للفظ، لئلا تدخل لا على ما ظاهره التعريف.

الثاني: أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللام في موضع الصّفة لها. وهي متعلّقة بمحذوف. والخبر أيضاً محذوف. وعليه هشام، وابن كيسان. واختاره ابن مالك. قال: لأنها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة، إذ ليس صفة عاملة، فيلزم التعريف. وردّ بعدم انحصار غير المحضة في الصّفة.

الثالث: أنها مفردة جاءت على لغة القَصْر. والمجرور باللام هو الخبر. وعليه الفارِسيّ، وابن يَسْعون، وابن الطّراوة. وإنما اخترته لسلامته من التأويل والزيادة، والحذف، وكلها خلاف الأصل.

وكان القياس في هذه الألفاظ: لا أب لك، ولا أخ لك، ولا يَدَيْن لك؛ قال:

٥٥١ ـ أبـي الإسلام لا أب لـي سِوَاه[(١)]

وقـال:

٥٥٢ ـ تأمّل فلا عَيْنَيْنِ للمرْءِ صَارِفاً[(٢)]

إلاّ أنه كثر الاستعمال بما تقدّم مع مخالفة القياس. ولم يرد في غير ضرورة إلاّ مع اللام.

وردّ بحذفها في الضرورة. قال:

٥٥٣ ـ أَبِالْمَوْت الذي لا بُدَّ أنّي مُلاقٍ لا أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي[(٣)]

ولا يجوز أيضاً في غير ضرورةٍ الفصلُ بين اللام والاسم بظرف أو مجرور آخر نحو:

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إذا افتخروا بقيسٍ أو تميمِ

وهو لنهار بن توسعة في الدرر (٢/٢١٨)، وشرح المفصل (٢/١٠٤)، والكتاب (٢/٢٨٢). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٤٠٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

عنايته عن مظهر العبراتِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٢١٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٥٦).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبـي حيّة النميري في خزانة الأدب (٤/١٠٠، ١٠٥، ١٠٧)، والدرر (٢/٢١٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١١)، ولسان العرب (١١/٢١٠ ـ خعل، و ١٤/١٢ ـ =

لا أبا اليوم لك، ولا يدي ـ بها ـ لك. وجوّزه يونس في الاختيار. كذا حكاه ابن مالك.

وقال أبو حيّان: الذي في كتاب سيبويه: أن يونس يفرّق في الفصل بالظرف بين النّاقص والتّام، فيجيزه بالأول دون الثاني.

وردّه سيبويه بأنه لا يجوز بواحد منهما بين إنّ واسمها، ولا في باب كان، فلا يجوز: إن عندك زيداً مقيم، وإن اليوم زيداً مسافر، وكذا في كان. فإذن لا فرق بين الناقص والتام.

وأجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو: لا أبا ـ فاعلم ـ لك.

الشرط الرابع: ألاّ يفصل بين «لا» والنكرة بشيء، فإن فصل تعيّن الرفع لِضَعْفها عن درجة إنّ نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصّافّات: ٤٧].

وجوّز الرّمّاني بقاء النصب. حكى: «لا ـ كذلك ـ رجلاً»، و «لا ـ كزيد ـ رجلاً»، و «لا كالعشية زائِراً».

وأجيب: بأنّ اسم «لا» في الأوّلين محذوف، أي لا أحد، ورجلاً تمييز. والثالث على معنى: لا أرى.

الشرط الخامس: أن تكون النكرة غير معمولة، لغير «لا»، بخلاف نحو: جئت بلا زاد، فإن النكرة فيه معمولة للباء، ونحو: «لا مرحباً بهم»، فإنها فيه معمولة لفعل مقدّر.

فإذا اجتمعت هذه الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر، لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافاً نحو: لا صاحب بِرٍّ ممقوت، أو شبهه بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل نحو: لا طالِعاً جَبَلاً حاضرٌ، ولا راغِباً في الشّـر محمودٌ.

فإن كان مفرداً أي غير مضاف ولا شبهه ركِّب معها وبنـي. هذا مذهب أكثر البصريين.

واختلف في موجب البناء، فقيل: تضمّنه معنى «مِنْ» كأنّ قائلاً قال: هل من رجل في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجل في الدار، لأنّ نفـي «لا» عام فينبغي أن يكون جواباً لسؤال عام. وكذلك صرح بـ «من» في بعض المواضع، قال:

٥٥٤ ـ ألاَ لاَ مِنْ سَبيل إلى هِنْد[1]

= أبـي، و ١٥/ ١٦٣ ـ فلا). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٣٢)، والخصائص (١/ ٣٤٥)، وشرح التصريح (٢/ ٢٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٠١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٢٤)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٥)، واللامات (ص ١٠٣)، والمقتضب (٤/ ٣٧٥)، والمقرب (١/ ١٩٧)، والمنصف (٢/ ٣٣٧).

(١) من الطويل، وتمامه:

فقـام يـذودُ النـاسَ عنهـا بسيفـه ... فقال ألا لا . . . .

وصححه ابن عصفور[١]. وردّ بأن المتضمّن معنى «من» هو «لا»: لا الاسم.

وقيل: تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل. وصححه ابن الصّائغ[٢]. ونقل عن سيبويه. وقيل: لتضمّنه معنى اللام الاستغراقية. ورُدّ بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة، كما قيل: لقيته أَمْس الدابر.

وذهب الجَرْمي والزّجّاجي والسِّيرافي، والرّمّاني: إلى أن المفرد معها معرب أيضاً. وحذف التنوين منه تخفيفاً لا بناء. ورد بأنّ حذفه من النكرة المطوّلة كان أوْلى، وبأنه لم يعهد حذف التنوين إلاّ لمنع صرفٍ أو إضافة، أو وصف العَلَم بابن، أو ملاقاة ساكن، أو وقف، أو بناء. وهذا ليس واحداً مما قبل البناء، فتعيّن البناء.

وذهب المبرّد: إلى أنّ المثنى والجمع على حدّه معربان معها، لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولا وجد في كلام العرب مثنّى وجمع مبنيّان. ونقض بأنه قال ببنائهما في النّداء، فكذا هنا. وعلى الأول فيبنى مدخولها على ما ينصب به. فالمفرد، وجمع التّكسير على الفتح نحو: لا رجلَ، ولا رجالَ في الدار. والمثنى والجمع على الياء كقوله:

٥٥٥ ـ تَعزّ، فلا إلْفَيْنِ بالعَيْشِ مُتِّعَا[٣]

وقوله:

٥٥٦ ـ أَرَى الرَّبْعَ لا أَهْلِين في عَرَصَاته[٤]

= وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٣)، وتخليص الشواهد (ص ٣٩٦)، والجنى الداني (ص ٢٩٢)، والدرر (٢/ ٢٢١)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٥)، ولسان العرب (١٥/ ٤٣٤ ـ ألا، و ١٥/ ٤٦٨ ـ لا)، ومجالس ثعلب (ص ١٧٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٣٢).

(١) تقدم. انظر الفهارس العامة.

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي. وقد تقدّم.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكن لوُرّاد المنون تتابُعُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٠)، وتخليص الشواهد (ص ٣٩٥)، والدرر (٢/ ٢٢٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٩)، وشرح شذور الذهب (ص ١٠٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٣٣).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومن قبلُ عن أهليه كان يضيقُ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٩٦)، والدرر (٢/ ٢٢٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٥٦).

وقــولــه:

٥٥٧ ـ يُحْشَــرُ النَّــاسُ لا بنيــن ولا آ　　بــاءَ إلاَّ وقــدْ عَنَتْهُــمْ شُــؤونُ[(١)]

وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال:

أحدها: وجوب بنائه على الكسر، لأنّه علامة نصبه.

الثاني: وجوب بنائه على الفتح، وعليه المازنـي والفارسـيّ.

الثالث: جواز الأمرين، وهو الصحيح للسماع، فقد روي بالوجهين قوله:

٥٥٨ ـ ولا لذّات للشّيب[(٢)]

وقــولــه:

٥٥٩ ـ لا سابغات ولا جَأْواءَ باسِلَةً[(٣)]

قال أبو حيّان: وفرع بعض أصحابنا بناء الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رَجُلَ. فمن قال: إنها حركة إعراب أوجب هنا الكسر. ومن قال: إنها حركة بناء أوجب الفتح للتركيب كخمسة عشر، إذ الحركة ليست للذات خاصّة، إنما هي للذات، و «لا». ومن جوّز الوجهين راعى الأمرين. ثم إذا بنـي على الفتح جوازاً أو وجوباً، فلا ينوّن كما هو ظاهر.

وإن بنـي على الكسر فقيل: لا ينوّن، وعليه الأكثرون، كما لا يُنوّن في النداء نحو: يا مسلمات. وبه ورد البيتان السّابقان.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٦)، والدرر (٢/ ٢٢٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٩)، وشرح شذور الذهب (ص ١١٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٣٤).

(٢) من البسيط، وتمامه:

إنّ الشبــاب الــذي مجــد عــواقبُــهُ　　فيــه نلــذُّ ولا لــذّاتِ للشيــبِ

وهو لسلامة بن جندل في ديوانه (ص ٩١)، وتخليص الشواهد (ص ٤٠٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٧)، والدرر (٢/ ٢٢٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٨)، والشعر والشعراء (ص ٢٧٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٢٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٩)، وشرح شذور الذهب (ص ١١١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠١).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

تقي المنون لدى استيفاءِ آجالِ

وهـو بـلا نسبـة في تخليـص الشـواهـد (ص ٣٩٦)، والـدرر (٢/ ٢٢٦)، وشـرح الأشمـونـي (١/ ١٥١)، وشرح قطر الندى (ص ١٦٧).

وقيل: ينوّن، وعليه ابن الدّهان وابن خروف، لأن التنوين فيه كالنون في الجمع، فيثبت كما ثبت في: لا مسلمين لك.

فإن أضيف لفظاً أو تقديراً أعرب بالكسر وفاقاً نحو: لا مسلماتِ زيد لك، أو لا مسلمات لك.

ويمنع التركيب غالباً دخول الباء على لا نحو: بلا زاد. وسمع: «جئت بلا شيْءَ» بالفتح، وهو نادر.

والإجماع على أن «لا» هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرّد، والسيرافي، وجماعة. وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى إنّ.

وقيل: إنها لم تعمل فيه شيئاً، بل «لا» مع النكرة في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع خبر المبتدأ. وصححه أبو حيان، وعزاه لسيبويه.

واستدل لجواز الإتباع هنا بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إنَّ.

وذهب بعضهم: إلى أنها لم تعمل في الاسم أيضاً شيئاً حالة التركيب، لأنها صارت منه بمنزلة الجزء، وجزء الكلمة لا يعمل فيها.

وبقي في المتن مسائل:

الأولى: يجب تنكير خبر «لا»، لأن اسمها نكرة، فلا يخبر عنها بمعرفة. وتأخّره عنها، وعن الاسم، ولو كان ظرفاً أو مجروراً لِضَعْفِها، فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر، ولا بأجنبيّ.

الثانية: حذف خبر هذا الباب ـ إن علم ـ غالب في لغة الحجاز، ملتزم في لغَة تميم، وطيِّىء، فلم يلفظوا به أصلاً نحو: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]، و «لا ضَرَر ولا ضِرار»[١]، و «لا عَدْوَى ولا طِيَرَةَ»[٢]، «لا بأس».

---

(١) رواه مالك في الموطأ (كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق، حديث ٣١) عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن رسول الله ﷺ. ووصله ابن ماجه في كتاب الأحكام (باب ١٧ ـ من بنى في حقله ما يضرّ بجاره) عن عبادة بن الصامت. وكذلك أحمد في المسند (٥/ ٣٢٧).

(٢) رُوي في الصحاح بأسانيد وطرق متعددة؛ فرواه البخاري في الطبّ (باب ١٩ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٥٤)، ومسلم في السلام (حديث ١٠٢ و ١٠٧ و ١١٠ و ١١٤ و ١١٦)، وأبو داود في الطبّ (باب ٢٤)، وابن ماجه في المقدمة (باب ١٠)، والطبّ (باب ٤٣)، وأحمد في المسند (١/ ١٧٤، ١٨٠، ٢٦٩، ٣٢٨، ٢/ ٢٥، ١٥٣، ٢٢٢، ٢٦٦، ٢٦٧، ٤٠٦، ٤٢٠، ٤٣٤، ٤٥٣، ٤٨٧، ٥٠٧، ٥٢٤، ٣/ ١١٨، ١٣٠، ١٥٤، ١٧٣، ١٧٨، ٢٥١، ٣٧٦).

وإنما كثر أو وجب، لأن «لا»، وما دخلت عليه جواب استفهام عام. والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولهذا يكتفون فيها بـ «لا»، ونعم، ويحذفون الجملة بعدهما رأساً. وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافّات: ٣٥]، «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاّ بالله».

وإنْ لم يعلم بقرينة قالِيّة أو حالِيّة لم يجز الحذف عند أحد فضلاً عن أن يجب. نحو: «لا أحدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّه»[١]. قال ابن مالك: ومن نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقاً فقد غلط، لأن حذف خبرٍ لا دَليل عليه يلزم منه عدم الفائدة. والعرب مُجْمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه. يشير إلى الزمخشريّ والجُزُولـيّ.

وربما حذف الاسم وبقي الخبر، قالوا: «لا عليك» أي لا بأس عليك. وجوّز مَبْرَمَان حذف «لا».

الثالثة: إذا وقعت إلاّ بعد «لا» جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو: «لا سيف إلا ذو الفَقَار، وذَا الفَقَار»[٢]، و «لا إله إلاّ اللَّهُ، وإلاّ اللَّهَ»، فالنصب على الاستثناء.

ومنعه الجَرْمي، قال: لأنه لم يتم الكلام، فكأنك قلت: الله إلهٌ.

ورُدّ بأنه تَمّ بالإضمار والرفع على البَدَل من مَحلّ الاسم.

وقيل: من محل «لا» مع اسمها. وقيل: من الضمير المستتر في الخبر المحذوف. وقيل: على خبر لا مع اسمها، لأنهما في محل رفع بالابتداء.

الرابعة: نَدر تركيب النكرة مع لا الزائدة تشبيهاً بلا النافية كقوله:

٥٦٠ ـ لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنوب لَهَا[٣]

---

(١) رواه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه (كتاب التوبة، حديث رقم ٣٣) عن عبد الله بن مسعود؛ وتمام الحديث: عن ابن مسعود عن رسول الله ﷺ قال: «لا أحد أغير من الله؛ ولذلك حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن. ولا أحد أحبَّ إليه المدح من الله». وزاد في الحديث التالي (رقم ٣٤): «... ولذلك مدح نفسه». وروي الحديث بألفاظ أخرى، منها: «ما من أحد أغير من الله...» (البخاري ـ كتاب النكاح، حديث رقم ٥٢٢٠)، ومنها: «ما أحد أغير...» (البخاري ـ حديث رقم ٥٢٢١)، ومنها: «لا شيء أغير...» (البخاري ـ حديث رقم ٥٢٢٢)، وغيرها كثير، مثل: «لا شخص...» و «ليس أحد...».

(٢) ذو الفقار: كان اسم سيف العاص بن منية الذي قُتل يوم بدر كافراً، فصار سيفه إلى النبـي ﷺ، ثم صار إلى علـيّ. سمّي ذا الفقار لأنه كانت فيه حفرٌ صغار حِسَانٌ. انظر: لسان العرب (٥/ ٦٣).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إذاً للامَ ذوو أحسابها عُمَرا =

وهذا من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللّفظ. وهو نظير تشبيه «ما» الموصولة بـ «ما» النافية في زيادة أن بعدها.

الخامسة: الجمهور على أنّ الاسم الواقع بعد «لا» إذا كان عاملاً فيما بعده يلزم تنوينه وإعرابه مطلقاً. وذهب ابن كيسان: إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأنّ الترك أحسن إجراءً له مُجْرَى المفرد في البناء، لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث إنه لو أسقط لصحّ الكلام.

وذهب ابن مالك: إلى جواز تركه بقلة تشبيهاً بالمضاف لا بناءً كقوله:

٥٦١ ـ أراني ولا كُفْران للّهِ أيَّةً[(١)]

وذهب البغداديون: إلى جواز بنائه إنْ كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، بخلاف المفعول الصريح.

وذهب الكوفيون: إلى جواز بناء الاسم المطوّل نحو: لا قائل قولاً حسناً. ولا ضارِبَ ضرباً كثيراً.

(ص): وتفيد مع الهمزة توبيخاً، وكذا استفهاماً خلافاً للشّلَوْبين فلا تغير. وتمنياً فلا تلغى، ولا خبر، ولو مقدّر ولا إتباع إلا على اللفظ خلافاً للمبرّد.

(ش): إذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» كانت على معان:

أحدها: أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار، ولا توبيخ خلافاً للشّلَوْبين، إذْ زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون إنكار وتوبيخ. قال أبو حيّان: والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله:

٥٦٢ ـ ألا اصْطِبارَ لِسَلْمى أم لهَا جَلَدٌ[(٢)]

= وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٢٣٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٠ ـ ٣٢، ٥٠)، والدرر (٢/ ٢٢٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٢٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣)، والخصائص (٢/ ٣٦)، ولسان العرب (٩/ ٢٦٩ ـ غطف).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لنفسي قد طالبتُ غير مُنيلِ

وهو لابن الدمينة في ديوانه (ص ٨٦). ولكثيّر عزّة في الدرر (٢/ ٢٢٧) نقلاً عن أمالي القالي (٢/ ٤) وروايته فيه:

ولـم أر مـن ليلـى نـوالاً أعـدّه ... ألا ربمـا طـالبـتُ غيـر منيـلِ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت. وهو بلا نسبة ـ حسب الرواية الأولى ـ في الخصائص (١/ ٣٣٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢٠)، ولسان العرب (١٤/ ٥٣ ـ أوا)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٩٤).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالى

الثاني: أن يكون الاستفهام على طريق التّقرير، والإنكار، والتوبيخ كقوله:

٥٦٣ ـ ألا طِعَان ألاَ فُرْسانَ عَادِيَةً[1]

وقـولـه:

٥٦٤ ـ ألا ارْعِواء لمن ولّت شَبيبَتُهُ[2]

وحكم لا في هذين المعنيين حكمها لو لم تدخَل عليها الهمزة من جواز إلغائها، وإعمالها عمل إنّ، وعمل ليس بجميع أحكامها.

الثالث: أن يدخلها معنى التمنّي. فمذهب سيبويه والخليل والجرمي: أنها لا تعمل إلاّ عمل إنّ في الاسم خاصة، ولا يكون لها خبر، لا في اللّفظ، ولا في التّقدير، ولا يُتْبع اسمُها إلاّ على اللفظ خاصة. ولا يُلغَى بحال. ولا تعمل عمل «ليس» نحو: ألا غُلام لي، ألا ماءَ بارداً وألا أبالي، ألا غُلاَم لي، ألا غُلامَيْن، ألا ماءَ ولبناً، ألا ماءَ وعسلاً بارداً حُلْواً.

وذهب المبرّد والمازنـي إلى جعلها كالمجرّدة، فيكون لها خبر في اللفظ، أو في التقدير.

ويتبع اسمها على اللفظ، وعلى الموضع. ويجوز أن تلغى، وأن تعمل عمل ليس.

= وهو لقيس بن الملوح (مجنون ليلى) في ديوانه (ص ١٧٨)، وجواهر الأدب (ص ٢٤٥)، والدرر (٢/ ٢٢٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٢، ٢١٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٥٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٤)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٥)، والجنى الداني (ص ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٤/ ٧٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٢٠، ٣٨٤)، ومغني اللبيب (١/ ١٥).

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إلاّ تجشّؤكم عند التنانيرِ

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٧٩ ـ الحاشية)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٤)، والجنى الداني (ص ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٤/ ٦٩، ٧٧، ٧٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢١٠)، والكتاب (٢/ ٣٠٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٦٢). ولخداش بن زهير في شرح أبيات سيبويه (١/ ٥٨٨). ولحسان أو لخداش في الدرر (٢/ ٢٣٠). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٨٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣١٨)، ومغني اللبيب (١/ ٦٨، ٢/ ٣٥٠).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وآذنتْ بمشيب بعده هرمُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٥)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٤)، والدرر (٢/ ٢٣٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢١٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣١٩)، ومغني اللبيب (١/ ٦٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٦٠).

والفرق بين المذهبين من جهة المعنى: أنَّ التّمنّي واقعٌ على اسم لا على الأول، وعلى الخبر على الثاني. ومن شواهدها:

٥٦٥ ـ ألا عُمْـرَ ولَّـى مُسْتطـاعٌ رجُـوعـه فيَـرْأبَ مـا أثْـأت يَـدُ الغَفَـلاتِ[(١)]

و «مستطاع» خبر «رجوعه»، والجملة صفة.

[أحــوال تكــرار لا]

(ص): مسألة: يجب اختياراً خلافاً للمبرد تكرار «لا» إذا لم تعمل، ولم يكن مدخولها بمعنى فعل، وفي المفرد من خبر منفـيّ بها ونعت، وحال، وماض لفظاً ومعنًى، وقد يغني حرف نفي. ويعترض بين جار ومجرور. وزعمها الكوفية حينئذ اسماً كـ «غير» مضافاً

(ش): إذا لم تعمل لا إما لأجل الفصل، أو لكون مدخولها معرفة، فمذهب سيبويه والجمهور: لزوم تكرارها، ليكون عوضاً عما فاتها من مصاحبة ذي العموم أو لأن العرب جعلتها في جواب: من سأل بالهمزة وأم. والسؤال بهما لا بد فيه من العطف، فكذلك الجواب.

وأجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل والمعرفة ألاّ تكرر كقوله:

٥٦٦ ـ بَكَـت أسفـاً واسْتَـرْجَعَـتْ ثـم آذنـت رَكـائِبُهَــا ألاّ إلينـا رجُـوعُهـا[(٢)]

وقـولــه:

٥٦٧ ـ لا أنت شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنا شَانـي[(٣)]

وذلك عند الجمهور ضرورة. نعم إن كان مدخولها في معنى الفعل لم تكرر نحو:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٦)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٥)، والجنى الداني (ص ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٤/ ٧٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٥)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٠٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣١٨)، ومغني اللبيب (ص ٦٩، ٣٨١).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٤/ ٣٤)، والدرر (٢/ ٢٣٣)، ورصف المباني (ص ٢٦١)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٥)، وشرح المفصل (٢/ ١١٢)، والكتاب (٢/ ٢٩٨)، والمقتضب (٤/ ٣٦١)، والمقرب (١/ ١٨٩).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أشاءُ ما شئتِ حتى لا أزال لِمَا

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٧)، والدرر (٢/ ٢٣٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٢٥).

«لا نولك أن تفعل»[1]، لأنه ضُمِّن معنى: لا ينبغي لك. وكذا: «لا بك السوء» لأنه في معنى: لا يسوؤك الله، لأنها لا تكرر مع الفعل المضارع ـ كما سيأتي.

ويلزم تكرارها أيضاً اختياراً إذا وليها مفرد منفي بها خبراً أو نعتاً أو حالاً نحو: زيد لا قائم ولا قاعد، ومررت برجل لا قائم ولا قاعد، ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً ولم يكرّر في ذلك ضرورة في قوله:

٥٦٨ ـ حَياتُك لا نَفْعٌ ومَوْتُكَ فَاجِعُ[2]

وقوله:

٥٦٩ ـ قَهَرْتُ العِدا لا مُسْتَعِيناً بِعُصبةٍ ... ولَكِنْ بأنواعِ الخَدائِعِ والمَكْرِ[3]

وتتكرر أيضاً في الماضي لفظاً ومعنىً نحو: زيد لا قام ولا قعد، فلم يبق شيء لا تتكرر فيه سوى المضارع نحو: زيد لا يقوم.

وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها. وهو قليل كقوله:

٥٧٠ ـ فلا هو أبْداهَا ولم يَتَجمْجَمِ[4]

وتزاد «لا» بين الجار والمجرور، فيتخطّاها الجار كقولهم: جئت بلا زاد.

---

(١) أي ما ينبغي لك أن تناله؛ والنول من النوال. انظر: لسان العرب (١١/ ٦٨٤ ـ مادة نول).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وأنت امرؤٌ منّا خُلقتَ لغيرنا

وهو للضحاك بن هنّام في الاشتقاق (ص ٣٥٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٢١). ولأبي زيد الطائي في حماسة البحتري (ص ١١٦). ولرجل من سلول في الكتاب (٢/ ٣٠٥). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٦٢)، والدرر (٢/ ٢٣٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٤)، وشرح المفصل (٢/ ١١٢)، والمقتضب (٤/ ٣٦٠).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٩٩)، والدرر (٢/ ٢٣٥، ٤/ ١١)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٥).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وكان طوى كشحاً على مستكنّةٍ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٢٢)، وخزانة الأدب (٣/ ١٤)، والدرر (٢/ ٢٣٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٨٥)، ولسان العرب (٢/ ٥٧٢ ـ كشح، و ١٣/ ٣٦١ ـ كنن، و ١٣/ ٣٦٨ ـ كون).

ظنّ وأخواتها

(ص): الرابع: الأفعال الدالّة على ظن: كحجَا يحجو، لا لغلبة، وَقَصْدٍ ورَدّ، وسَوْقٍ، وكَتْم، وحِفْظ وإقامة وبُخْل.

وعدّ لا لحساب. وأنكره أكثر البصريّة.

وزعم لا لكفالة، ورياسة، وسِمَن وهُزال.

وجعل لا لتصيير، وإيجاد، وإيجاب، وترتيب، ومقاربة.

وهَبْ جامداً. ولا تختص بالضمير خلافاً للحريريّ. وأنكره البصريّة.

أو يقين كَعَلِمَ، لا لِعُلْمَةٍ وعِرفان.

ووجدَ لا لإصابة. وغِنًى، وحُزْن، وحِقْدٍ.

وألفى، كهي. وأنكرها البصريّة. ودرى لا لختل. وأنكرها المغاربة. وتعلّمْ كاعلم جامداً. وقال أبو حيّان: تتصرّف أو هما كظن، لا لتهمة. وأنكر العبدريّ[1] كونها لِلْعِلْم. وزعمها الفرّاء للكذب. وحسب لا لِلَّوْنِ. وخال يخال لا لِعُجْبٍ وظَلع. ورأى لا لإبصار. وضرب رئة. قال الفارسيّ وابن مالك: ولا رأى. وما مرّ قلبيّ. أو تحويل كصيّر، وأصار. وجعل. وهَبْ جامداً. وَرَدّ، وكذا ترك. واتّخذ وتَخِذ في الأصح.

(١) هو محمد بن عبد الله بن ميمون بن إدريس بن محمد بن عبد الله العبدري القرطبي، أبو بكر. مفسر، مقرىء، فقيه، أديب، لغوي، نحوي، شاعر، كاتب. توفي بحضرة مراكش في ١٨ جمادى الآخرة سنة ٥٦٧ هـ، وقد قارب السبعين. من تصانيفه: شرحان على الجمل للزجاجي، شرح أبيات الإيضاح للفارسي، وشرح المقامات للحريري، وغيرها. انظر ترجمته في: المغرب في حلى المغرب (١١١، ١١٢)، وبغية الوعاة (٦٢)، والديباج المذهب (٣٠٢)، وكشف الظنون (ص ٢١٣، ٦٠٤، ١٦٨٦، ١٧٨٨)، وهدية العارفين (٢/ ٩٦).

وألحق العرب بأرى العلمية «الحُلْميّةَ». والأخفش بعلم: «سمعَ» معلّقة بعيْن وخبرها فعل صوت. وقوم بصيّر: «ضرب» مع مَثَل، وابن أبـي الربيع: مطلقاً. وهشام: عرف وأبصر. وابن دُرُستويه: أصاب وصادف، وغادر. وابن أفلح[1]: أكان. وخطّاب[2]: كل متعدّ لِواحدِ ضُمِّن تحويلاً. وبعضٌ: خَلَقَ. والسّكاكِـيّ: توهّم وتيقّن، وشعر وتبين، وأصاب واعتقد، وتمنى وودّ، وهبْ كاحسب.

(ش): الرّابع من الناسخ الأفعال الدّاخلة على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين، وهي أربعة أنواع:

الأول: ما دلّ على ظنّ في الخبر، وهو خمسة أفعال: أحدها: حجا، والمضارع يحجو. قال:

٥٧١ ـ قد كنت أَحْجُو أبا عَمْرو أَخا ثِقَةٍ[3]

أي: أظن. فإن كانت بمعنى غلب في المحاجاة، أو قَصد، أو ردّ أو ساق، أو كَتَم، أو حَفِظ تعدّت إلى واحد فقط. أو بمعنى: أقام أو بَخِلَ فلازمة.

ثانيها: عدّ: أثبتها الكوفيّون، وبعض البصريين. ووافقهم ابن أبـي الربيع وابن مالك كقوله:

٥٧٢ ـ فلا تَعْدُد الْمولَى شَرِيكَك في الغِنَى[4]

---

(١) قال أبو حيان: «لا أعلم أحداً من النحاة يقال له ابن أفلح؛ لكن في شرح الأعلم رجل اسمه مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب يكنى أبا بكر، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب». انظر ص ٤٨٣ من هذا الجزء. وقال في البحر المحيط (٣/ ٣٦٥): «زيد بن أفلح، وهو قارىء».

(٢) هو خطاب بن يوسف القرطبـي، المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

حتى أَلَمّتْ بنا يوماً ملمّاتُ

وهو لتميم بن مقبل في تخليص الشواهد (ص ٤٤٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٧٦)، ولم أقع عليه في ديوانه. وله أو لأبـي شبل الأعرابـي في الدرر (٢/ ٢٣٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٦٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٥)، ولسان العرب (٢/ ٣١٥ ـضربج، و ١٤/ ١٦٧ ـ حجا).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكنما المولى شريكك في العُدْمِ

وهو للنعمان بن بشير في ديوانه (ص ٢٩)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣١)، والدرر (٢/ ٢٣٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٧٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٦)، وخزانة الأدب (٣/ ٥٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٤).

وقولــه:

٥٧٣ ـ لا أَعُدُّ الإقتار عُدْماً ولكن[1]

أي: لا تظن، ولا أظن. وأنكرها أكثرهم. فإن كانت بمعنى: حسب من الحساب أي العدّ الذي يراد به إحصاء المعدود تعدّت إلى واحد. وخرج عليه:

٥٧٤ ـ تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَل مَجْدِكُم[2]

على أن «أفضل» بدل.

ثالثها: زعم بمعنى: اعتقد، كقوله:

٥٧٥ ـ زعمتني شيخاً ولست بشيخ[3]

---

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

فَقْدُ من قد رُزِئْتُه الإعدامُ

وهو لأبـي دؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٣٣٨)، والأصمعيات (ص ١٨٧)، والأغاني (٢/ ١٣٩، ١٦/ ٢٩٩، ١٧/ ١٥٥)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣١)، وخزانة الأدب (٨/ ١٢٥)، ٩/ ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢)، والدرر (٢/ ٢٣٨)، والشعر والشعراء (١/ ٢٤٤)، والمؤتلف والمختلف (ص ١١٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٩١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بني ضَوْطَرَى لولا الكميَّ المقنَّعا

وهو لجرير في ديوانه (ص ٩٠٧)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣١)، وجواهر الأدب (ص ٣٩٤)، وخزانة الأدب (٣/ ٥٥، ٥٧، ٦٠)، والخصائص (٢/ ٤٥)، والدرر (٢/ ٢٤٠)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٧٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٦٩)، وشرح المفصل (٢/ ٣٨، ٨/ ١٤٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٧٥)، ولسان العرب (١٥/ ٤٧ ـ إما لا). وللفرزدق في الأزهية (ص ١٦٨)، ولسان العرب (٤/ ٤٩٨ ـ ضطر). ولجرير أو للأشهب بن رميلة في شرح المفصل (٨/ ١٤٥). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٧٠)، والأشباه والنظائر (١/ ٢٤٠)، والجنى الداني (ص ٦٠٦)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٤٥)، ورصف المباني (ص ٢٩٣)، وشرح الأشموني (٣/ ٦١٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٠٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٢١)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٢)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٦٤، ١٨٢)، ومغني اللبيب (١/ ٢٧٤).

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

إنما الشيخ من يدبّ دبيبا

وهو لأبـي أمية أوس الحنفي في الدرر (١/ ٢١٤ ـ سقط من الطبعة، وهو في الفهرس برقم ٥٧٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٨)، وشرح شواهد المغني (ص ٩٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٩٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٨)، وتخليص الشواهد (ص ٤٢٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٦٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٧٢)، ومغني اللبيب (ص ٥٩٤).

وقـولـه:

٥٧٦ ـ فإن تَزْعُمِيني كنتُ أَجْهَلُ فِيكُم[١]

ومصدره: الزَّعْم، والزُّعْم[٢].

وذكر صاحب (العَيْن)[٣]: أن الأحسن أن توقع على: «أنْ وأنّ»، ولم يرد في القرآن إلا كذلك.

قال السّيرافـي: الزّعم: قولٌ يقترن به اعتقاد صحّ أو لم يصحّ.

وقال ابن دُرَيد: أكثر ما يقع على الباطل. وفي (الإفصاح): زعم: بمعنى علم في قول سيبويه. وقال غيره: يكون بمعنى: اعتقد، فقد يكون عِلْماً، وقد يكون تَنكراً، ويكون أيضاً ظنّاً غالِباً. وقيل: يكون بمعنى الكذب.

فإن كانت بمعنى: كفل تَعدّت إلى واحد. والمصدر: الزعامة كقوله:

٥٧٧ ـ على اللّهِ أرزاقُ العِباد كما زَعَمْ[٤]

أو بمعنى: رَأَس تعدّت تارة إلى واحد، وأخرى بحرف الجرّ. أو بمعنى: سَمِن أو

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فإني شريت الحلمَ بعدكِ بالجهلِ

وهو لأبـي ذؤيب الهذلي في الأضداد (ص ١٠٧، ١٨٦)، وتخليص الشواهد (ص ٤٢٨)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٤٩)، والدرر (٢/ ٢٤٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٨٦، ٣٥١)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٩٠)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١١٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٧١، ٨٣٤)، والكتاب (١/ ١٢١)، ولسان العرب (١٢/ ٢٦٤ ـ زعم)، ومغني اللبيب (٢/ ٤١٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٨٨). وبلا نسبة في شرح ابن عقيل (ص ٢١٤).

(٢) في اللسان (١٢/ ٢٦٤ ـ مادة زعم): «الزَّعْمُ والزُّعمُ والزِّعْمُ، ثلاث لغات».

(٣) كتاب العين في اللغة. اختلف الناس في مؤلفه، فقيل: للخليل بن أحمد المتوفى سنـة ١٧٥ هـ، قال السيوطي في المزهر: وهو أو من صنّف فيه في جمع اللغة وهذا الكتاب أول التآليف. وقال الإمام فخر الدين في المحصول: أصل الكتب في اللغة كتاب العين. ويفهم من كلام السيرافي في طبقاته أنه لم يكمله، بل أكثر الناس أنكروا كونه من تصنيفه؛ قال بعضهم: وإنما هو لليث بن نصر بن سيار الخراساني. وقيل: عمل الخليل قطعة من أوله إلى آخر حرف العين وكمله الليث، ولهذا لا يشبه أوله آخره. وقيل فيه أقوال أخر كثيرة، انظرها في كشف الظنون (ص ١٤٤١ ـ ١٤٤٤).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تقول هلكنا إنْ هلكتَ وإنما

وهو لعمرو بن شأس في خزانة الأدب (٩/ ١٣١، ١٣٢)، والدرر (٢/ ٢١٢)، ولسان العرب (١٢/ ٢٦٥ ـ زعم).

هُزِلَ فلازمة. يقال: زعمت الشاة بمعنى: سَمِنت، وبمعنى: هُزِلَتْ.

رابعاً: جعل بمعنى: اعتقد نحو: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، أي: اعتقدوهم. فإن كانت بمعنى: صيّر ـ فستأتي في أفعال التصيير. وبمعنى أوجد نحو: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، أو أوجب نحو: جعلت للعامل كَذا، أو ألقى نحو: جعلت بعضَ متاعي على بعض تعدّت إلى واحد. أو بمعنى: المقاربة فقد مرّت في باب كاد.

خامسها: هب: أثبته الكوفية، وابن عصفور، وابن مالك كقوله:

٥٧٨ ـ فقلت أجِرْني أبا خالدٍ ... وإلاّ فهبني امرأً هالِكا[1]

أي: ظُنَّني، وقوله:

٥٧٩ ـ فهبها أُمّةً هلكتْ ضَياعاً ... يزيدُ أميرها وأبو يَزيدِ[2]

وهي جامدة. ولم يستعمل منها سوى الأمر، لا ماض، ولا مضارع، ولا وصف، ولا أمر باللام. ويتصل به الضمير المؤنث، والمثنى والجمع. وزعم الحريريّ .....[3].

النوع الثاني: ما دلّ على يقين، وهو خمسة أيضاً:

أحدها: علم نحو: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]، فإن كانت بمعنى: عرف تعدّت لواحد نحو: ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النّحل: ٧٨]، أو بمعنى: علم علمةً[4] فهو أعلم، أي مَشْقُوق الشّفة العليا فلازمة.

ثانيها: وجد نحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]. ومصدرها: وِجْدان عن الأخفش، ووجود عن السّيرافي.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في تخليص الشواهد (ص ٤٤٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٦)، والدرر (٢/ ٢٤٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٨٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٧٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢٤٨)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٦٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٩٤).

(٢) البيت من الوافر، وهو لعقيبة بن هبيرة الأسدي في خزانة الأدب (٢/ ٢٦٠، ٣/ ٣٦)، والدرر (٢/ ٢٤٣)، وسمط اللآلي (ص ١٤٩).

(٣) مكان النقط بياض في الأصل. وقال الحريري في درّة الغواص (ص ١١١): «ويقولون: هب أنّي فعلت، وهب أنه فعل؛ والصواب إلحاق الضمير المتصل به فيقال: هبني فعلت، وهبه فعل...». فلعلّ النقص هو ما أوردناه.

(٤) العَلَمُ والعَلَمَةُ والعُلْمَةُ: الشقُّ في الشفة العليا، وقيل: في أحد جانبيها، وقيل: هو أن تنشقّ فتَبِينُ. عَلِمَ عَلَماً فهو أعْلَمُ، وعَلَمْتُه أعْلِمُهُ عَلْماً، مثل: كسَرته أكسِرُه كسراً: شققت شفته العليا. انظر: اللسان (١٢/ ٤١٩).

فإن كانت بمعنى: أصاب تعدّت لواحد نحو: وجد فلانٌ ضَالّتَهُ وِجْداناً. أو بمعنى: استغني أو حزن، أو حقد فلازمة. ومصدر الأولى: وُجْد مثلّث الواو. والثانية: وَجْد بالفتح. والثالثة: مَوْجِدة.

ثالثها: ألفى بمعنى: وجد. أثبتها الكوفية وابن مالك كقوله:

٥٨٠ ـ قد جَرَّبوه فَألفوه المُغِيثَ إذَا[1]

وأنكرها البصريّة وابن عصفور. وقالوا: المنصوب ثانياً حال، والألف واللّام فيه في البيت زائدة.

رابعها: دَرى بمعنى: علم، عدّها ابن مالك كقوله:

٥٨١ ـ دُرِيتَ الوَفِـيّ العَهْدَ يا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ[2]

قال: وأكثر ما تستعمل معدّاة بالباء كقوله: دريت به. فإن دخلت عليها همزة النقل تعدّت إلى واحدٍ بنفسها، وإلى آخر بالباء كقوله تعالى: ﴿ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ ﴾ [يونس: ١٦].

وقال أبو حيّان: لم يعدّها أصحابنا فيما يتعدّى لاثنين. ولعل البيت من باب التضمين؛ ضمّن: دريت بمعنى علمت. والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر. ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين.

فإن كانت بمعنى ختل تعدّت لواحد نحو: دَرى الذِّئبُ الصّيْدَ: إذا استخفى له ليفترسه.

خامسها: تعلّم بمعنى: اعْلَمْ كقوله:

٥٨٢ ـ تَعلّمْ شِفَاءَ النّفس قَهْرَ عَدُوِّهَا[3]

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ما الروع عَمَّ فلا يُلوي على أحدِ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٣١)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٣٥)، والدرر (٢/ ٢٤٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٨٨).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فإنّ اغتباطاً بالوفاء حميدُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٣)، والدرر (٢/ ٢٤٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٧)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٧)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٦٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٢، ٢١٨)، وشرح قطر الندى (ص ١٧١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٧٢).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فبالغْ بلطفٍ في التحيُّلِ والمكرِ

=

قال ابن مالك: وهي جامدة لا يستعمل منها إلا الأمر. قال أبو حيّان: وتابع فيه الأعلم. وليس بصحيح، لأن يعقوب[١] حكى: «تعلمت فلاناً خارجاً»، بمعنى: عَلِمْت. أمّا تَعَلَّمَ لا بمعنى: اعْلَمْ من: تعلّم يتعلّم، فمتصرّف بلا نزاع، ويتعدّى لواحد.

النوع الثالث: ما استعمل في الأمرين: الظّن، واليقين. وهو أربعة أفعال:

أحدها: ظنّ، فمن استعمالها بمعنى الظنّ: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، وبمعنى اليقين: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]. وزعم أبو بكر ابن محمد بن عبد الله بن ميمون العبدري[٢]: أن استعمالها بمعنى العِلم غير مشهور في كلام العرب، وأبقى الآية ونحوها على باب الظن، لأن المؤمنين حتى الصّدّيقين ما زالوا وجلين خائفين النّفاق على أنفسهم.

وزعم الفرّاء: أن الظن يكون شكّاً، ويقيناً، وكذباً أيضاً. وأكثر البصريين ينكرون الثالث.

فإن كانت ظنّ بمعنى: اتّهم تعدّت لواحد نحو: ظننت زيداً. ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾[٣] [التكوير: ٢٤].

ثانيها: حسب؛ فمن الظن ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]. ومن اليقين:

٥٨٣ ـ حَسِبْتُ التّقَى والجودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ[٤]

= وهو لزياد بن سيّار في خزانة الأدب (٩/ ١٢٩)، والدرر (٢/ ٢٤٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٢٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٧٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣١)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٨)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٦٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٢).

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله، الحضرمي بالولاء، البصري، أبو يوسف وأبو محمد. نحوي، لغوي، فقيه، أحد القراء العشرة، له رواية في القراءات مشهورة ومنقولة. ولد سنة ١١٧، وتوفي سنة ٢٠٥ هـ. من آثاره: كتاب الجامع، جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات؛ ووقف التمام. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/ ٤٠٦، ٤٠٧)، ومعجم الأدباء (٢٠/ ٥٢، ٥٣)، ومرآة الجنان (٢/ ٣٠ ـ ٣١).

(٢) تقدّم التعريف به قبل صفحات. وانظر الفهارس العامة.

(٣) القراءة في مصاحفنا: «بضنين» بالضاد. وفي إعراب القرآن للعكبري (٢/ ٢٨٢): «بظنين بالظاء: أي بمتّهم؛ وبالضاد: أي بخيل».

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

رباحاً إذا ما المرءُ أصبح ثاقلا

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢٤٦)، وأساس البلاغة (ص ٤٦)، والدرر (٢/ ٢٤٧)، =

والمصدر حُسْبان[1]. فإن كانت لِلَّوْنِ من نحو: حَسِبَ الرّجل: إذا احمرّ لونه وابيض[2]. أو كان ذا شُقْرة فلازمة.

ثالثها: خال يخال؛ فمن الظن قوله:

٥٨٤ ـ إخَالُك إنْ لَمْ تَغْضُــضِ الطّرْف ذَا هوى[3]

ومن اليقين قوله:

٥٨٥ ـ دعــانــي العــذَارَى عمّهــنّ وخِلْتُنــي لــيَ اسمٌ، فلا أُدْعَى به وهو أوّلُ[4]

والمصدر خَيْلاً، وخالاً، وخَيْلَةً، ومَخَالةً، وخَيلاَناً، ومَخِيلة، وخَيْلُولة. واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يتحقق.

فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلع من: خال الفرس: ظلع. والمضارع منهما أيضاً: يخال فلازمة.

رابعها: رأى: قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾، أي: يظنونه: ﴿وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦، ٧] أي: نعلمه. فإن كانت بمعنى: أبصر، أو ضرب الرئة[5] تعدّت لواحد. قال الفارسي وابن مالك: وكذا التي بمعنى اعتقد.

= وشرح التصريح (١/ ٢٤٩)، ولسان العرب (١١/ ٨٨ ـ ثقل)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٨٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٤٤)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٣)، وشرح قطر الندى (ص ٢٧٤).

(١) أي بضم الحاء وكسرها.

(٢) في اللسان (١/ ٣١٦ ـ حسب): «الأحسبُ: الذي ابيضّت جلدته من داء ففسدت شعرته فصار أحمر وأبيض، يكون ذلك في الناس والإبل. قال الأزهري عن الليث: وهو الأبرص. وفي الصحاح: الأحسبُ من الناس: الذي في شعر رأسه شقرةٌ».

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يسومك ما لا يُستطاع من الوجدِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٤٥)، والدرر (٢/ ٢٤٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٩).

(٤) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه (ص ٣٧٠)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣٧)، والدرر (٢/ ٢٤٨، ٢٦٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٢٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٩٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١٥٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٣).

(٥) يقال من الرئة رَأَيْته فهو مَرْئـيّ إذا أصبته في رئته (اللسان: ١٤/ ٣٠٣).

قال أبو حيّان: وذهب غيرهما: إلى أن التي بمعنى: اعتقد تتعدّى إلى اثنين. ويدلّ له قوله:

٥٨٦ ـ رأى النّـــاسَ إلاّ مـــن رأى مِثْـــل رَأْيـــهِ
خَـــوَارِجَ تـــرّاكيـــن قَصْـــدَ الْمَخَـــارِجِ[1]

وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبيّة. وهي المرادة حيث قيل: أفعال القلوب.

النوع الرابع: ما دلّ على تحويل. وهي ثمانية أفعال: صيّر وأصار المنقولان من صار إحدى أخوات كان بالتضعيف والهمز قال:

٥٨٧ ـ فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكُولْ[2]

وجعل: بمعنى صيَّر، نحو: ﴿فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً﴾ [الفرقان: ٢٣]. ووهَب: حكى ابن الأعرابيّ: وهبنـي الله فداءَك، أي: صيَّرني. ولا يستعمل بمعنى صيَّر إلاّ الماضي فقط. وردَّ نحو: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]. وترك كقوله:

٥٨٨ ـ وَرَبَّيْتُـــهُ حتـــى إذَا مـــا تَـــرَكْتُـــهُ
أَخـــا الْقَـــوْم، وَاسْتَغْنَـــى عَـــنِ الْمَسْـــحِ شَـــارِبُـــهْ[3]

وتخذ، واتّخذ كقوله تعالى: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]، وفي قراءة: «لَتَخِذْتَ»، ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

وأنكر بعضهم تَعَدّي ترك، وَتَخِذ، واتَّخذ إلى اثنين، وقال: إنما يتعدّى إلى واحد، والمنصوب الثاني حال.

قال ابن مالك: وألحق ابن أفلح بأصار: أكان المنقولة من كان بمعنى صار، قال:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٤٩، ٥/ ٢٧٥). وفي البيت شاهد آخر، وهو إعمال صيغة المبالغة «ترّاكين» فنصبت مفعولاً به وهو قوله: «قَصْدَ».

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨١)، وخزانة الأدب (١٠/ ١٦٨، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٥٠٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٠٢). ولحميد الأرقط في الدرر (٢/ ٢٥٠)، والكتاب (١/ ٤٠٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٥٢)، والجنى الداني (ص ٩٠)، وخزانة الأدب (٧/ ٧٣)، ورصف المباني (ص ٢٠١)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٢٩٦)، وشـرح الأشمـونـي (١/ ١٥٨)، ولسـان العـرب (٩/ ٢٤٧ ـ عصـف)، ومغنـي اللبيـب (١/ ١٨٠)، والمقتضب (٤/ ١٤١، ٣٥٠).

(٣) البيت من الطويل، وهو لفرعان بن الأعرف في الدرر (٢/ ٢٥١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٤٥)، ولسان العرب (٣/ ١٢٢ ـ جعد)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٩٨). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١٥٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٧).

وما حكم به جائزٌ قياساً لا أعلمه مسموعاً. وقال أبو حيان: لا أعلم أحداً من النُّحاة يقال له: ابن أفلح، لكن في شرح الأعلم رجل اسمه مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب، يكنى أبا بكر. أخذ كتاب سيبويه عن أبـي عمر بن الحباب. قال: وما قاله ابن مالك من أنه جائز قياساً ممنوع، فإن مذهب سيبويه: أن النقل بالهمز قياس في اللازم سماعٌ في المتعدّي. وكان بمعنى: صار تجري مجرى المتعدّي، فلا يكون النقل فيه بالهمز قياساً.

وألحق العرب بـ «رأى» العلمية: «الحُلْميّة» فأدخلوها على المبتدأ والخبر، ونصبوهما بها مفعولين إجراءً لها مجراها من حيث أن كُلاًّ منهما إدراك بالباطن كقوله:

٥٨٩ ـ أراهـــم رُفْقَتِـــي حتّـــى إذا مَـــا تَـولّـى اللّيْـلُ، وانْخَـزَل انْخِـزَالا[1]

وفي التنزيل: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦]، فأعمل مضارع رأي الحُلْميّة في ضميرين متصلين لمسمّى واحد، وذلك خاص بـ «عَلِمَ» ذات المفعولين، وما جرى مجراها.

وألحق الأخفش بعلم: «سمع» المعلّقة بعين المخبر بعدها بفعل دالٍّ على صوْت نحو: سمعت زيداً يتكلّم، بخلاف المعلّقة بمسموع نحو: سمعت كلاماً، وسمعت خطبة. ووافقه على ذلك الفارسيّ وابن بابشاذ، وابن عصفور، وابن الصائغ، وابن أبـي الربيع، وابن مالك.

واحتجّوا بأنها لمّا دخلت على غير مسموع أتي لها بمفعول ثان يدل على المسموع، كما أن ظنّ لمّا دخلت على غير مظنون أتي بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون.

والجمهور أنكروا ذلك. وقالوا: لا تتعدّى: «سمعت» إلاّ إلى مفعول واحد، فإن كان مما يسمع فهو ذاك، وإن كان عَيْناً فهو المفعول، والفعل بعده في موضع نصب على الحال، وهو على حذف مضاف، أي: سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلّم وهذه الحالة مبيّنة.

واحتج ابن السيِّد لقولهم: بأنها من أفْعال الحواسّ، وأفعال الحواسّ كلّها تتعدّى إلى واحد، وأنها لو تعدّت لاثنين لكانت إما من باب أعطى، أو من باب ظنّ، ويبطل الأول: كون الثاني فعلاً[2]، والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى، ويبطل الثاني: أنها لا يجوز إلغاؤها، وباب ظنّ يجوز فيه الإلغاء.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لابن أحمر في ديوانه (ص ١٣٠)، والحماسة البصرية (١/ ٢٦٢)، والدرر (٢/ ٢٥٢)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٢١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٤٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٤).

(٢) لأن «سمع» معلقة بعين المخبر بعدها بفعل دالّ على صوت.

وألحق قوم بصير: «ضرب» مع المثل نحو: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا﴾ [النحل: ٧٥]، ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [يسٓ: ١٣].

فقالوا: هي في الآيات ونحوها متعدّية إلى اثنين. قال ابن مالك: والصّواب ألا يلحق به لقوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ﴾ [الحجّ: ٧٣]. فبنيت للمفعول، واكتفت بالمرفوع. ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب.

قال أبو حيّان: وهو استدلال ظاهر إلاّ أنه يمكن تأويله على حذف المفعول، لدلالة الكلام عليه، أي ما يذكر.

وذهب ابن أبـي الربيع: إلى أن «ضرب» بمعنى: صيّر متعدٍّ لاثنين مطلقاً مع المثَل وغيره، نحو: ضَرَبْتُ الفِضّة خَلْخَالاً: ومال إليه أبو حيّان.

وألحق هشام بأفعال هذا الباب: عرف، وأبصر.

وألحق بها ابن دُرُستويه: «أصاب»، و «صادف»، و «غادر».

وألحق بها بعضهم: «خلق» بمعنى: جعل كقوله: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. والجمهور أنكروا ذلك. وجعلوا المنصوب الثاني في الجميع حالاً.

وزعم جماعة من المتأخرين، منهم خطّاب الماردي[1]: أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدّي إلى واحد معنى صيّر. ويُجْعَل من هذا الباب، فأجاز: حفرت وسط الدّار بئراً، ولا يكون «بئراً» تمييزاً، لأنه لا يحسن فيه مِنْ. وكذا «بنيت الدّار مسجداً»، و «قطعت الثّوب قميصاً»، و «الجِلْد نَعْلاً»، و «صنعت الثوب عِماماً» لأن المعنى فيها: «صيّرت». قال أبو حيّان: والصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ، ولا يقاس عليه.

وذكر السكّاكـيّ[2] في «المفتاح»[3] فيما يتعدى إلى اثنين: «توهمت»، و «تيقنت»

---

(١) هو خطاب بن يوسف القرطبـي المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ. وقد تقدمت ترجمته.

(٢) هو سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبـي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي. عالم في النحو والتصريف والمعاني والبيان والعروض والشعر وغير ذلك. ولد في ٣ جمادى الأولى سنة ٥٥٥، وتوفي بخوارزم في أوائل رجب سنة ٦٢٦ هـ. من آثاره: مفتاح العلوم، ومصحف الزهرة. انظر ترجمته في: مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١/١٦٣، ١٦٤)، وكشف الظنون (ص ١٧٦٢)، وروضات الجنان للخوانساري (٤/٢٣٨، ٢٣٩).

(٣) «مفتاح العلوم» قال السكاكي: «. . . وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لا بدّ منه، فأودعته علم الصرف بتمامه وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق والنحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان، وكان تمام علم المعاني بعلمي الحدود والاستدلال. . . الخ». وله شروح كثيرة. انظر: كشف الظنون (ص ١٧٦٢ ـ ١٧٦٨).

و «شعرت» و «دريت»، و «تبينت»، و «أصبت»، و «اعتقدت»، و «تمنيت»، و «وددت»، وهب بمعنى: احسب. نقله عنه في الارتشاف[1]. ثم قال: ويحتاج في نقل هذه من هذا الباب إلى صِحّة نقل عن العرب.

(ص): مسألة: مدخولها ككان، أو ذو استفهام. وأنكر السُّهيليّ دخولها على جزأي ابتداء. وتنصبهما مفعولين. وقيل: الثاني شبه حال.

(ش): ما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه الأفعال، وما لا فلا إلا المبتدأ المشتمل على استفهام نحو: أيّهم أفضل؟ وغلام من عندك؟ فإنه لا تدخل عليه كان، لأنّ الاستفهام له الصدر، فلا يؤخر، وتدخل عليه: ظننت، ويتقدّم عليها، نحو: أيهم ظننت أفضل؟ وغلام من ظننت عندك.

وإذا دخلت على المبتدأ والخبر، نصبتهما مفعولين. وكان الأصل ألاّ تؤثر فيهما، لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها إلا أنهم شبهوها بأعطيت، فنصبت الاسمين. هذا مذهب الجمهور.

وزعم الفراء: أن هذه الأفعال لما طلبت اسمين أشبهت من الأفعال بما يطلب اسمين: أحدهما مفعول به، والآخر حال نحو: أتيت زيداً ضاحكاً.

واستدل بوقوع الجمل، والظروف، والمجرورات موقع المنصوب الثاني هنا، كما تقع موقع الحال، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به، فدلّ على انتصابه على التشبيه بالحال، لا على التشبيه بالمفعول به. قال أبو حيّان: ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يتمّ بدونه، وليس ذلك شأن الحال، لأنه ليس بحال حقيقي، بل مشبّه بها والمشبّه بالشيء لا يجري مجراه في جميع أحكامه، ألا ترى أنه على قول البصريين لا يتم أيضاً بدونه. وليس ذلك شأن المفعول من حيث إنه ليس بمفعول حقيقيّ، بل مُشَبّه به عندهم.

واستدلّ البصريون بوقوعه معرفة، ومضمراً، واسماً جامداً كالمفعول به، ولا يكون شيء من ذلك حالاً، ولا يقدح وقوع الجملة والظروف موقعه لأنها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به في نحو: قال زيد عمرو منطلق، ومررت بزيد.

وأنكر السّهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلاً. قال: بل هي بمنزلة: أعطيت في أنها استعملت مع مفعولها ابتداء. قال: والذي حمل النحويين على ذلك أنهم رأوا أنّ هذه الأفعال يجوز ألاّ تُذْكَر، فَيُكوّن من مفعوليها مبتدأ وخبر، قال: وهذا باطل بدليل أنك تقول: ظننت زيداً عمراً، ولا يجوز أن تقول: زيد عمرو إلاّ على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت، إذ القصد أنّك ظننت زيداً عمراً نفسه، لا شِبْه عمرو.

---

(١) «الارتشاف الضرب في لسان العرب» لأبي حيّان.

قال أبو حيّان: والصحيح قول النّحويين، وليس دليلهم ما توهّمه بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال.

(ص): وتسدّ عنهما أنّ ومعمولاها، وتقديمهما كمجرّدين. وثانيهما كخبر كان.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: تسدّ عن المفعولين في هذا الباب: أنّ المشددة، ومعمولاها نحو: ظننت أنّ زيداً قائم. ﴿أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطّول، ولجَرَيان الخبر والمخبر عنه بالذّكر في الصّلة. ثم لا حذف فيه عند سيبويه.

وذهب الأخفش والمبرّد: إلى أن الخبر محذوف. والتقدير: أظن أنّ زيداً قائم، ثابت، أو مستقر. وكذا يسدّ عنهما «أنْ» وصلتها نحو: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾ [العنكبوت: ٢] لتضمّن مُسْند، ومُسْند إليه مصرّح بهما في الصّلة.

الثانية: حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كانا قبل دخول هذه الأفعال. فالأصل تقديم المفعول الأول، وتأخير الثاني، ويجوز عكسه.

وقد يجب الأصل في نحو: ظننت زيداً صديقك. وقد يجب خلافه في نحو: ما ظننت زيداً إلا بخيلاً[1]. وأسباب الوجوب في الشّقين معروفة في باب الابتداء.

الثالثة: للمفعول الثاني هنا من الأقسام، والأحوال، ما لخبر كان وذلك معروف مِمّا هناك.

[حذف المفعولين أو أحدهما]

(ص): ويجوز حذفهما لدليل لا أحدهما دونه وِفاقاً. ويجوز له في الأصحّ لا هما دونه، وِفاقاً للأخفش والجَرْمي وجوّزه الأكثر مطلقاً. والأعلم في الظن، لا العلم. وإدريس سماعاً في ظن، وخال، وحسب. فإن وقع محلهما ظرف، أو ضمير، أو إشارة لم يقتصر إن كان أحدهما ولا دليل، لا إن لم يكنه.

(ش): الحذف لدليل يسمى: اختصاراً، ولغير دليل يسمّى: اقتصاراً، فحذف

(١) أي أن قوله: «ما ظننت زيداً إلا بخيلاً» خلاف الأصل؛ والأصل هو: «ما ظننت بخيلاً إلا زيداً» كما يقول ابن مالك في الألفية:

وخبـر المحصـور قـدّم أبـدا ... كـ«ما لنـا إلاّ اتّبـاع أحمـدا»

المفعولين هنا لدليل جائز وِفاقاً كقوله:

٥٩٠ ـ بأيِّ كتابٍ أم بأيّة سُنّةٍ   تَرى حبّهم عاراً عليّ، وتَحْسِبُ[1]

أي، وتحسب حبهم عاراً علـيّ.

وأما حذفهما لِغَيْر دليل كاقتصارك على أظن، أو أعلم من: أظن أو أعلم زيداً منطلقاً دون قرينة ففيه مذاهب: **أحدها**: المنع مطلقاً. وعليه الأخفش، والجَرْمي. ونسبه ابن مالك لسيبويه، وللمحققين كابن طاهر وابن خَرُوف، والشّلَوْبين لعدم الفائدة، إذ لا يخلو الإنسان من ظنٍّ ما، ولا عِلْمٍ ما فأشبه قولك: «النار حارّة».

الثاني: الجواز مطلقاً، وعليه أكثر النحويين، منهم ابن السَّراج، والسِّيرافي. وصحّحه ابنُ عُصْفُور لوروده. قال سبحانه وتعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٥]، أي يعلم. وقال: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢]. وحكى سيبويه: «من يَسْمَعْ يَخَلْ»[2]، أي: يقع منه خِيْلة، وما ذُكِر من عدم الفائدة ممنوع، لحصولها بالإسناد إلى الفاعل.

الثالث: الجواز في ظنّ، وما في معناها، دون عَلِمَ وما في معناها. وعليه الأعلم. واستدلّ بحصول الفائدة في الأول دون الثاني، والإنسان قد يخلو من الظن، فيفيد قوله: ظننت: أنه وقع منه ظن. ولا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد، فلم يُفِدْ قوله: «علمت» شيئاً.

وَرُد: بأنه يفيد وقوع عِلْم ما لم يكن يَعْلم.

الرابع: المنع قياساً، والجواز في بعضها سماعاً. وعليه أبو العُلا إدريس[3]، فلا يتعدّى الحذف في: ظننت، وخلت، وحسبت لوروده فيها.

وأما حذف المفعولين اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف، لأن أصلهما المبتدأ والخبر،

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في خزانة الأدب (٩/ ١٣٧)، والدرر (١/ ٢٧٢، ٢/ ٢٥٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٦٩٢)، والمحتسب (١/ ١٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١٣، ٣/ ١١٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٦٩)، وشرح الأشموني (ص ١٦٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٥).

(٢) هذا مَثَل. يقال: خلت الشيء، إذا ظننته؛ والمعنى: أنّ من يسمع الشيء ربما ظنّ صحته، وقيل: معناه أنّ من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه المكروه عليهم، والمعنى أن مجانبة الناس أسلم. انظر: جمهرة الأمثال للعسكري (٢/ ٢١٢ ـ طبعة دار الكتب العلمية).

(٣) هو أبو العلا إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٤٧ هـ.

وذلك غير جائز فيهما. وإمّا اختصاراً فيجوز نقله عن الجمهور. ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب. وصحّحه ابن عُصفور، وأبو إسحاق بن ملْكون[1] كالاقتصار، وقياساً على باب كان.

وفرق الجمهور بأن مرفوع كان كالفاعل. وخبرها كالحدث لها فصار عوضاً عنه، فلذلك امتنع الحذف هناك بخلافه هنا. وقد ورد السماع هنا بالحذف قال:

٥٩١ ـ ولقد نزلْتِ فلا تَظُنّي غَيْرَه مِنّي بمنزلة المُحبِّ المُكْرمِ[2]

أي: واقِعاً، أو حقّاً.

وعلّل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لافتقار كُلٍّ منهما إلى صاحبه، إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل، فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر. وفرّق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما إلى لَبْس، وهنا يؤدي إلى التباس ما يتعدّى منهما إلى اثنين بما يتعدّى إلى واحد.

فإن وقع موقع المفعولين ظرف نحو: ظننت عندك، أو مجرور نحو: ظننت لك. أو ضمير نحو: ظننته، أو إشارة نحو: ظننت ذلك امتنع الاقتصار عليه، إنْ كان أحدهما ولم يعلم المحذوف، لِما تَقَرّر من أن حذف أحدهما اقتصاراً ممنوع.

وإن لم يكن أحدهما بأن أريد بالظرف: مكان حصول الظنّ، وتلك العلّة، وبالضمير: ضمير المصدر، والإشارة إليه. أو كان أحدهما، وعلم المحذوف جاز الاقتصار عليه. ويكون الضمير حُذِف للعلم به.

[الإلغاء]

(ص): وخصّ متصرّف القلبيّ بالإلغاء آخراً، ووسَطاً. والأكثر يخيّر. وهو أولى

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي. نحوي، لغوي. توفي سنة ٥٨٤ هـ. من مؤلفاته: إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج لابن جني، النكت على تبصرة الصيمري في النحو، وشرح الحماسة لأبي تمام. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ١٨٨)، وكشف الظنون (ص ٣٣٩، ٦٩٢)، وإيضاح المكنون (١/ ١٥٨).

(٢) البيت من الكامل، وهو من معلقة عنترة في ديوانه (ص ١٩١)، وأدب الكاتب (ص ٦١٣)، والأشباه والنظائر (٢/ ٤٠٥)، والاشتقاق (ص ٣٨)، والأغاني (٩/ ٢١٢)، وجمهرة اللغة (ص ٥٩١)، وخزانة الأدب (٣/ ٢٢٧، ٩/ ١٣٦)، والخصائص (٢/ ٢١٦)، والدرر (٢/ ٢٥٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٨٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨٠)، ولسان العرب (١/ ٢٨٩ ـ حبب)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٧٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٥)، والمقرب (١/ ١١٧).

آخراً. وفي الوسط خُلْف، لا مقدّماً خلافاً للكوفية والأخفش. وينوى الشأن في موهمه. ويجوز بضعف بعد معمول. فعلى الأصحّ يجوز: ظننت يقوم زيداً، ونعم الرجل زيداً. وآكلاً زيداً طعامك.

وقد يقع ملغى بين مَعْمولَـيْ إنّ، وعطفين، وسوف. ولا يجب إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه خلافاً للكوفية. وتوكيد مُلْغَى بمصدر نصب قبيح. ومضاف لياء ضعيف. وفوقه ضمير، فإشارة.

وتؤكد جملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً، فلا يقدّم خلافاً لقوم، فعلى الأصحّ لا يعمل. وكذا على الآخر عند أكثرهم.

وثالثها: يقدم ويعمل مع متى. فإن جعلت خبره رفع، وعَمِلَ حَتْماً.

(ش): يختصّ المتصرّف من الأفعال القلبيّة، وهو ما عدا: هب، وتعلّم من الأنواع الثلاثة بالإلغاء. وهو: ترك العمل لغير مانع لفظاً أو مَحَلاً.

وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو: زيد قائم ظننت. أو توسّط بينهما نحو: زيد ظننت قائم، لضعفه حينئذ بتقدم المعمول عليه كما هو شأن العامل إذا تأخر.

والجمهور: أنه على سبيل التخيير لا اللزوم، فلك الإلغاء والإعمال.

وذهب الأخفش: إلى أنه على سبيل اللزوم. واختاره ابن أبـي الرّبيع.

فإن بدأت التحبر[١] بالشك أَعْمَلْت على كل حال. وإن بدأت وأنت تريد اليقين، ثم أدركك الشّكّ رفعت بكل حال.

وعلى الأول فالإلغاء للتأخّر أوْلى من إعماله. وفي المتوسط خلاف: قيل: إعماله أولى، لأن الفعل أقوى من الابتداء، إذ هو عامل لفظي. وقيل: هما سواه، لأنه عادل قوتَهُ تأخيرُه، فضعف لذلك. فقاومه الابتداء بالتقديم.

ومن شواهد إلغاء المتأخر قوله:

٥٩٢ ـ هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمانِ وإنّما[٢]

---

(١) حبَّر الشيء: زيّنه ونمّقه. ويقال: حبّر الشعر والكلام والخط. وحبّر الكتاب: كتبه. انظر: المعجم الوسيط (ص ١٥١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يسودانِنا إن أيسرتْ غنماهُما

وهو لأبـي أسيدة الدبيري في تخليص الشواهد (ص ٤٤٦)، والدرر (٢/ ٢٥٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٤)، ولسان العرب (٥/ ٢٩٥ ـ يسر)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٠٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٥٩)، ولسان العرب (١٢/ ٤٤٥ ـ غنم).

والمتوسّط قوله:

٥٩٣ ـ وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤمُ والفشَلُ[1]

أمّا إذا تصدّر الفعل، فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين. وجوّزه الكوفيون والأخفش. وأجازه ابن الطّراوة، إلاّ أن الإعمال عنده أحسن. واستدلوا بقوله:

٥٩٤ ـ أنّي رَأيتُ مِلاَكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ[2]

وقوله:

٥٩٥ ـ وما إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[3]

وقوله:

٥٩٦ ـ وإخَال إنّي لاَحِقٌ مُسْتَتْبِعُ[4]

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أبالأراجيز يا ابن اللّؤم توعدني

ويروى: «والخورُ» مكان: «والفشلُ». وهو لجرير في ملحق ديوانه (ص ١٠٢٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٠٧)، ولسان العرب (١١/ ٢٢٦ ـ خيل). وللّعين المنقري في تخليص الشواهد (ص ٤٤٥)، وخزانة الأدب (١/ ٢٥٧)، والدرر (٢/ ٢٥٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٢٠)، وشرح المفصل (٧/ ٨٤، ٨٥)، والكتاب (١/ ١٢٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٠٤). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (٢/ ١٨٤)، وأوضح المسالك (٢/ ٥٨)، وشرح قطر الندى (ص ١٧٤)، واللمع (ص ١٣٧).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

كذاك أُدّبتُ حتى صار من خُلُقي

وهو لبعض الفزاريين في خزانة الأدب (٩/ ١٣٩، ١٤٣، ١٠/ ٣٣٥)، والدرر (٢/ ٢٥٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٣٣)، وأوضح المسالك (٢/ ٦٥)، وتخليص الشواهد (ص ٤٤٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٤٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٤٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١١، ٣/ ٨٩)، والمقرب (١/ ١١٧).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أرجو وآملُ أن تدنو مودّتُها

وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ٦٢)، وخزانة الأدب (١١/ ٣١١)، والدرر (١/ ١٧٢، ٢/ ٢٥٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٦٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٠).

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدره:

فلبثْتُ بعدهمُ بعيش ناصبٍ

بالكسر.

والبصريون خرّجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن، لأنه أولى من إلغاء العمل بالكليّة ويتفرّع على الخلاف المذكور مسائل:

أحدها: نحو: ظننت يقوم زيداً، وظننت قام زيداً، فعند الكوفيين والأخفش، لا يجوز نصب زيد، وعند البصريين يجوز، لأن النية بالفعل التأخير.

الثانية: أظن نعم الرجل زيداً. يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين.

الثالثة: أظن آكلاً زيداً طعامك. يجوز على قول البصريين دون الكوفيين، فإن تقدم الفعل على المفعولين، ولكنه تَقَدَّمهُ معمولٌ جاز الإلغاء بضعف نحو: متى ظننت زيدٌ قائمٌ؟.

وقد يقع الملغى بين معمولَيْ إنّ كقوله:

٥٩٧ ـ إنّ المُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرُ(١)

وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله:

٥٩٨ ـ ولكن دَعاكَ الخُبْزُ أَحْسَبُ والتَّمْرُ(٢)

وبين سوف ومصحوبها كقوله:

٥٩٩ ـ وما أَدْرِي وسَوْفَ إخَالُ أَدْرِي(٣)

= وهو لأبي ذؤيب الهذلي في تخليص الشواهد (ص ٤٤٨)، والدرر (٢/ ٢٥٩)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٦٢)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٩٤)، والمنصف (١/ ٣٢٢). وللهذلي في مغني اللبيب (١/ ٢٣١). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٤).

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ولديه ذنبُ الحبّ مغتفرُ

وهو بلا نسبة في حاشية يسّ (١/ ٢٥٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١٨).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فما جنّة الفردوس أقبلتْ تبتغي

وهو لحكيم بن قبيصة في خزانة الأدب (٩/ ١٣٧). وبلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٦٠).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أقومٌ آل حصن أم نساءُ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٧٣)، والاشتقاق (ص ٤٦)، وجمهرة اللغة (ص ٩٧٨)، والدرر (٢/ ٢٦١، ٤/ ٢٨، ٥/ ١٢٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٠٩)، وشرح شواهد المغني (ص ١٣٠، ٤١٢)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٨٩)، ومغني اللبيب (ص ٤١، ١٣٩، ٣٩٣، ٣٩٨).

فإن وقع بين الفعل ومرفوعه نحو: قام أظن زيد، ويقوم أظن زيد، فالإلغاء جائز عند البصريين، واجب عند الكوفيين. ويؤيد البصريين قوله:

٦٠٠ ـ شجَاك أظن رَبْعُ الظّاعِنِينا(١)

روي برفع «ربع» ونصبه.

قال أبو حيّان: والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلاّ الإلغاء، لأن الإعمال مترتّب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبراً، وليسا هنا كذلك، وإلاّ لأدى إلى تقديم الخبر والفعل على المبتدأ.

ويقبح توكيد المُلْغَى بمصدرٍ منصوب نحو: زيد ظننت ظنّاً منطلقٌ، لأن العرب تقيم المصدر إذا توسط مقام الفعل، وتحذفه، فكان كالجمع بين العوض والمعوّض عنه، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض.

ويضعف توكيده بمصدر مضافٍ للياء نحو: زيد ظننت ظَنِّـي قائمٌ، وبضمير أقلّ ضعفاً نحو: زيد ظننته منطلق.

أمّا ضعفه فإجراء له مجرى المصدر الصّريح، وأمّا كونه أقلّ ضعفاً منه فلأن المجعول عوضاً إنما هو المصدر لا ضميره.

ومثله توكيده باسم إشارة نحو: زيد ظننت ذاك منطلق.

قال أبو حيّان: واتّفقوا على أنه أحسن من المصدر، واختلفوا، هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه، أو هما سواء؟ وجه الأول: أن الضمير يُتَوَهَّم منه رجوعه إلى زيد.

ووجه الثاني: أن اسم الإشارة ظاهر منفصل، فهو أشبه بلفظ المصدر.

وتؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً نحو: زيد منطلق ظنّك، أي: ظنك زيد منطلق، ناب: «ظنك» مناب: «ظننت»، ونصب نصب المصدر المؤكد للجُمَل، فلا يجوز تقديمه عند الجمهور، كما لا يقدّم حقّاً من قولك: زيد قائم حقّاً، لأن شأن المؤكد التأخير.

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فلم تعبأ بعذل العاذلينا

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٤٦)، والدرر (٢/ ٢٦١)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٠٦)، ومغني اللبيب (١/ ٣٧٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١٩).

وجوّز قوم منهم الأخفش: تقديمه. فعلى الأول: لا يجوز إعْمَالُهُ وفاقاً، لأنه لو عمل لاستحق التقديم لكونه عاملاً، والتأخير لكونه، مؤكّداً. واستحقاق شيء واحد تقديماً وتأخيراً في حال واحد مُحال.

واختلف مجيزو التقديم في إعماله، فأكثرهم على المنع لو عمل لأنه لو لم يعمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل. ومنهم من أجاز فيقال: ظنك زيداً قائماً.

وفي التقديم قول ثالث: أنه يجوز مع «متى» نحو: متى ظنّك زيداً ذاهباً؟ قياساً على: متى تظن زيداً ذاهباً؟. قال أبو حيان: من أجاز الإعمال في: ظنك زيداً قائماً كان عنده هنا أجْوَز، لأن أدوات الاستفهام طالبة للفعل، فجاز إضمار الفعل بعدها كذلك.

وممن ذهب إلى إجازة الإعمال هنا، ومنعه في: ظنك زيداً قائماً، ابنُ عصفور.

فإن جعلت: «متى» خبر الظن رفع، وعمل وجوباً نحو: متى ظنّك زيداً قائماً؟ لأنه حينئذ ليس بمصدر مؤكد، ولا بدل من اللفظ بالفعل، وإنما هو مقدر بحرف مصدريّ والفعل.

[التّعـليــق]

(ص): وخص أيضاً بالتّعليق. وهو عمله معنى لا لفظاً في ذي استفهام أو مضاف له، أو تالٍ «ما»، أو «إن» النافية، أو لام ابتداء. قال ابن مالك: أو قسَم، أو «لو»، وابن السراج أو «لا»، وأبو علـيّ: أو «لعلّ». وأنكر ثعلب تعليق الظنّ، وقيل: القسم مقدر فيها معلّق. وقيل في إن، ولا، وقيل: هو وجوابه المعمول. وقيل: يجوز العمل مع «ما». واختلف هل يختص بالتميميّة؟.

(ش): يختص أيضاً المتصرّف من الأفعال القلبيّة بالتعليق، وهو: ترك العمل في اللفظ، لا في التقدير لمانع، ولهذا يعطف على الجملة المعلّقة بالنصب، لأن محلها نصب.

والمانع كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو: علمت أيّهم قام. ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]، أو مضافاً إليه نحو: علمت أبو مَنْ زيد؟ أو مدخولاً له نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو؟ أو مدخولاً لـ«ما» النافية نحو: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فصّلت: ٤٨]، ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]. أو لإنْ النافية نحو: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، أو للام الابتداء نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ [البقرة: ١٠٢].

ووجه المنع في الجميع أن لها الصدر، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها.

وعدّ ابن مالك من المعلّقات لام القسم كقوله:

٦٠١ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتأتينّ منيّتي[1]

قال أبو حيّان: ولم يذكرها أكثر أصحابنا، بل صرح ابن الدّهّان في «الغرّة»[2] بأنّها لا تُعلّق. وعدّ ابن مالك أيضاً: «لو» كقوله:

٦٠٢ ـ وقد عَلِم الأقْوامُ لو أنّ حَاتِماً أراد ثَراءَ المالِ كانَ له وَفْرُ[3]

وعدّ ابن السراج فيها «لا» النافية. وذكرها النّحاس[4] نحو: أظن لا يقوم زيد.

قال أبو حيان: ولم يذكرها أصحابنا.

وعدّ أبو علي الفارسيّ منها: «لعلّ» نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]. ووافقه أبو حيان، لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر، وأنّ ما بعده منقطع مما قبله ولا يعمل به.

وذهب ثعلب والمبرّد، وابن كَيْسان: إلى أنه لا يعلق من الأفعال إلاّ ما كان بمعنى العلم. وأمّا الظنّ ونحوه فلا يعلّق، ورجّحه الشّلَوْبين، ووجّهَهُ إدريس بأنّ آلة التعليق في الأصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد. أمّا التحقيق فلا يكون بعد الظن، لأنه نقيضه. وأمّا

(١) صدر بيت من معلقة لبيد بن ربيعة، وعجزه:

إنّ المنايا لا تطيش سهامُها

وهو في ديوانه (ص ٣٠٨)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٣)، وخزانة الأدب (٩/ ١٥٩ ـ ١٦١، ١٠/ ٣٣٤)، والدرر (٢/ ٢٦٣)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢٨)، والكتاب (٣/ ١١٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٠٥)، وأوضح المسالك (٢/ ٦١)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤٠٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٦١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٧١)، وشرح قطر الندى (ص ١٧٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٠١، ٤٠٧).

(٢) «الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية» تقدّم الكلام عليها. انظر الفهارس العامة.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ٢٠٢)، والأغاني (١٧/ ٢٧٦، ٢٩٥)، وأمالي الزّجاجي (ص ٢٠٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٢١٣)، والدرر (٢/ ٢٦٤)، والشعر والشعراء (١/ ٢٥٣)، ولسان العرب (٤/ ٥٤٨ ـ عذر، و ١٤/ ١١٠ ـ ثرا). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٧٨٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٦١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٧٣).

(٤) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري المعروف بالنحاس. نحوي، لغوي، مفسر، أديب، وفقيه. رحل إلى بغداد فأخذ عن المبرد والأخفش ونفطويه والزجاج وغيرهم، ثم عاد إلى مصر فأقام بها إلى أن توفي غرقاً في النيل سنة ٣٣٨ هـ، وقيل: سنة ٣٣٧. من تصانيفه الكثيرة: معاني القرآن، أخبار الشعراء، الناسخ والمنسوخ، الكافي في النحو، وتفسير القرآن. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/ ٣٥، ٣٦)، ومعجم الأدباء (٤/ ٢٢٤ ـ ٢٣٠)، وإنباه الرواة (١/ ١٠١ ـ ١٠٤)، وبغية الوعاة (ص ١٥٧)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٤٦)، ومرآة الجنان (٢/ ٣٢٧).

الاستفهام فتردّد، والظّنّ أيضاً تردّد، فلا يدخل على مثله.

وذهب بعضهم: إلى أن القسم مقدر بعد هذه الأفعال مع جميع المعلّقات المذكورة، وأنه هو المعلّق، لا هي.

وقوم: إلى أنه مقدر في «إن» و «لا». وقوم: إلى أن القسم المضمر وجوابه في موضع معمول الفعل.

وذهب بعضهم: إلى أنه يجوز الإعمال مع «ما» نحو: علمت زيداً ما أبوه قائم[1]. ثم قيل: هذا خاصّ بالتّميميّة، لأنّ الحجازيّة كالفعل، والفعل لا يدخل على الفعل. فلا يقال: علمت ليس زيداً قائماً. وقيل: عام فيهما لأنها ليست بفعل.

(ص): وألحق مع استفهام: أبصر، وتفكّر، وسأل. قال قوم: ونظر، وابن مالك: ونسي وما قاربها، لا غيرها خلافاً ليونس. ونَصْبُ: علمت زيداً أبو من هو؟ أرجح. وأوجبه ابن كيسان. ويجب على الأصح بعد أرأيت بمعنى: أخبرني، ولذي استفهام معها ما له دونها. ثم المعلّق إن تعدّى لاثنين، فالجملة مسدّهما. والثاني إن ذكر الأول، أو بحرف، فنصب بإسقاطه، أو لواحد، فهي هو. فإن ذكر فبدل كُلّ. وقيل: اشتمال. وقيل: حال. وقيل: ثانٍ على تضمينه.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: ألحق بالأفعال المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصّة: «أبصر» نحو: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٥، ٦]، و «تفكّر»، كقوله:

٦٠٣ ـ تفكر آإيَّاهُ يَعْنُون أم قِرْدَا[2]

و «سأل» نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢].

وزاد ابن خروف: «نظر». ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧]. قال ابن الزّبير[3]: ولم يذهب أحد إلى تعليقها سوى المذكورين.

---

(١) كذا في الأصل. ولعلها: «علمت ما زيداً أبوه قائم» لقوله: يجوز الإعمال مع «ما»...

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

حُزُقٌ إذا ما القوم أبدوا فكاهةً

وهو لجامع بن عمرو في شرح شواهد الشافية (ص ٣٤٩، ٣٥٠). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٤٠)، والدرر (٢/ ٢٦٤)، ورصف المباني (ص ٢٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٢٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٦٤)، وشرح المفصل (٩/ ١٨٨)، ولسان العرب (١٠/ ٤٧ ـ حزق).

(٣) لعله علي بن محمد بن عبيد بن الزبير الأسدي المعروف بابن الكوفي. أديب، نحوي، لغوي. توفي =

وزاد ابن مالك: نسي كقوله:

٦٠٤ ـ ومَنْ أَنْتُمُ إنّا نَسِينا مَن أَنْتُم[(١)]

ونازعه أبو حيان: بأن «مَنْ» في البيت يحتمل المَوْصوليّة وحذف العائد، أي: من هم أنتم؟.

وزاد ابن مالك أيضاً: ما قارب المذكورات من الأفعال التي لها تعلّق بفعل القلب نحو: أما ترى أي برق هنا؟ على أنّ رأي بصرية. ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾ [يونس: ٥٣]، لأن استنبأ بمعنى استعلم، فهي طلب للعلم. ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [المُلك: ٢].

ونازعه أبو حيّان: بأن (رأى) في الأول علمية، و (أيكم) في الأخير موصولة، حذف صدر صلتها، فبنيت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض.

وأجاز يونس: تعليق كل فعل غير ما ذكر. وخرج عليه: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]. والجمهور لم يوافقوه على ذلك.

الثانية: إذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو: علمت زيداً أبو من هو؟ جاز نصبه بالاتّفاق، لأن العامل مسلّط عليه، ولا مانع من العمل.

واختلفوا في رفعه: فأجازه سيبويه، وإن كان المختار عنده النصب، لأنه من حيث المعنى مستفهم عنه، إذ المعنى: علمت أبو من زيد؟ وهو نظير قولك: إن أحدٌ إلاّ يقول ذلك، ألا ترى أنّ «أحداً» إنما يقع بعد نفي، لكنه لما كان ضميره قد نفي عنه الفعل، وهو وضميره واحد صار كأن النفي دخل عليه. ومنعه ابن كيسان لظاهر مباشرة الفعل. ورُدّ بالسماع، قال:

٦٠٥ ـ فوالله ما أدري غَرِيمٌ لَوَيْتُه أَيَشْتَدّ إنْ قاضاك أم يتضرّعُ[(٢)]

الثالثة: يجب النصب بعد: «أرأيت» بمعنى: أخبِرني نحو: أرأيتك زيداً أبو من هو؟

= سنة ٣٤٨ هـ. له من الكتب: الهمز، معاني الشعر واختلاف العلماء فيه، والفرائد والقلائد في اللغة. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (١٤/ ١٥٣ ـ ١٥٦)، وبغية الوعاة (ص ٣٥٠)، وإيضاح المكنون (٢/ ٣٥١).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وريحُكُمُ من أيّ ريح الأعاصرِ

وهو لزياد الأعجم في ديوانه (ص ٧٣)، وتذكرة النحاة (ص ٦٢٠)، والدرر (٢/ ٢٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٢٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٢١)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٤)، وحاشية يسّ (١/ ٢٥٣)، والمحتسب (١/ ١٦٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٦٥).

ولا يجوز التعليق فيرفع كما جاز في: علمت زيداً أبو من هو؟ لأنها في معنى أَخْبِرْني، وأخبرني لا تعلَّق. هذا مذهب سيبويه.

ونازعه كثيرون. وقالوا: كثيراً ما تعلّق: «أرأيت». قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]. ﴿أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٣، ١٤]، في آيات أُخَر. وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصاراً، أي: أرأيتكم عَذابَكُم؟.

وقال أبو حيّان: هي من باب التنازع، فإن «أرأيت»، وفعل الشرط تنازعا الاسم بعده، فأعمل الثاني، وحذف من الأول، لأنه منصوب، أي: أرأيتكموه، أي العذاب. ويضمر في: أرأيت معمول فعل الشرط الذي يمكن تسليط «أرأيت» عليه.

الرابعة: للاسم المستفهم به، والمضاف إليه مما بعدهما ما لهما دون الأفعال المذكورة، فلا تؤثر فيه «ظننت» وأخواته، بل يبقى على حاله من الإعراب. فإن كان مرفوعاً على الابتداء بقي كذلك. وإن كان مفعولاً به بقي مفعولاً به، أو مصدراً، أو ظرفاً، أو حالاً بقي كذلك. مثالها: علمت أيُّ النّاسِ صديقك؟ وأيّهم ضَرَبْت؟ وأيّ قام قمت؟ ومتى قام زيد؟ وكيف ضربت زيداً؟.

الخامسة: الجملة بعد المعلّق في هذا الباب في موضع المفعولين سادّة مسدّهما. فإن كان التعليق بعد استيفاء المفعول الأول كما في: علمت زيداً أبو مَنْ هُوَ؟ فهي في موضع المفعول الثاني.

وأمّا في غير هذا الباب، فإن كان الفعل مما يتعدّى بحرف الجر، فالجملة في موضع نصب بإسقاطه نحو: فكرت أهذا صحيح أم لا؟.

وجعل ابن مالك منه: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، أي: «إلى».

وإن كان مما يتعدّى لواحد فهي في موضعه نحو: عرفت أيهم زيد؟ فإن كان مفعوله مذكوراً نحو: عرفت زيداً أبو من هو؟ فالجملة بدل منه، هذا ما اختاره السِّيرافيّ وابن مالك. ثم قال ابن عصفور: هي بدل كلّ من كلّ على حذف مضاف. والتقدير: عرفت قصة زيد، أو أمر زيد أبو من هو؟ واحتيج إلى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل منه في المعنى.

وقال ابن الصائغ[1]: هي بدل الاشتمال، ولا حاجة إلى تقدير.

---

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي. تقدمت ترجمته.

وذهب المبرّد، والأعلم، وابن خروف وغيرهم: إلى أنّ الجملة في موضع نصب على الحال.

وذهب الفارسيّ: إلى أنها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمّنه معنى: علمت. واختاره أبو حيّان.

[جواز إعمال المتصرّف من الأفعال القلبيّة في ضميرين]

(ص): وخصّ أيضاً، ورأى بصريّة، وحُلْميّة بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متّصلين، متّحدَيْ معنىً. والأكثر منع «نفس» مكانه. وقد يشاركها عدم، وفقد، ووجد. ويمنع مطلقاً، إن أضمر فاعل متّصلاً، وفسّر بمفعول. ويجوز بمضاف إليه خلافاً للأخفش. وجوّزه الكسائي إن أبرز.

(ش): يختص أيضاً المتصرف من الأفعال القلبية بجواز إعماله في ضميرين متّصلين لمسمّى واحد، أحدهما: فاعلاً والآخر مفعولاً نحو: ظننتني خارجاً، وأنت ظننتك خارجاً، وزيد ظننته خارجاً. قال تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٧]، وقال الشاعر:

٦٠٦ ـ وخلتني لي اسم[(١)]

وقال:

٦٠٧ ـ وكنت إخالني لا أجزع[(٢)]

وقال:

٦٠٨ ـ قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُنِي كَأَغْنَى وَاحِدٍ[(٣)]

وقال:

٦٠٩ ـ وجِئْتَ وما حَسِبْتُكَ أَنْ تَجِينَا[(٤)]

---

(١) تقدم برقم (٥٨٥).

(٢) من الكامل، وتمامه:

فحملتها وخفرتُ عندكَ قبرها جزعاً ....

وهو لمويلك المرزوم (أو المزموم) في الدرر (٢/ ٢٦٧).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

نزل المدينة عن زراعة فوم

وهو لأبي محجن الثقفي في الأشباه والنظائر (٨/ ٧٨)، والدرر (٢/ ٢٦٧)، ولسان العرب (١٢/ ٤٦٠ ـ فوم) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في المحتسب (١/ ٨٨).

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

لسانُ السوء تُهديه إلينا =

وقـــال:

٦١٠ ـ وخَالَـهُ مُصَـابـا[1]

وهل يجوز وضع «نفس» مكان الضمير الأول نحو: ظننت نفسي عالمةً؟ خلاف.

قال ابن كيسان: نعم. والأكثرون: لا. ولا يجوز ما ذكر في سائر الأفعال. لا يقال: ضربتني، ولا ضربتك، ولا زيد ضربته بالاتفاق.

وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [القصص: ١٦].

وقال المبرّد: لئلا يكون الفاعل مفعولاً.

وقال غيره: لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد. أحدهما: رفع. والآخر: نصب. وهما لشيء واحد.

وقال الفرّاء: لما كان الأغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فعلت على اسمه إلا بالفصل. نَعَمْ ألحق بأفعال هذا الباب في ذلك: رأى البصريّة، والحُلْميّة بكثرة، وعدم، وفقد، ووجد بقلة. كقول الشاعر:

٦١١ ـ ولقد أرانـي للرِّمَاح دَريئـةً[2]

وقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦]. وحَكى الفرّاء: عدمتنـي، وفقدتنـي، ووجدتنـي، وذلك على سبيل المجاز، لا الحقيقة.

أما قوله: قد بت أحرسنـي وحدي فشاذ، إذ لمْ يقل: أحرس نفسي.

فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو: ما ضربت إلاّ إيّاك.

= وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٢٥)، والجنى الداني (ص ٩٤)، والدرر (١/ ٢٤٠، ٢/ ٢٦٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٥٠٦)، ومغني اللبيب (١/ ١٨٢).

(١) جزء من بيت من الطويل لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٢٩)، والدرر (٢/ ٢٦٩)؛ وتمامه:

وجـاشـت إليـه النفسُ خـوفـاً وخـالـه مصابـاً ولـو أمسى على غير مـرصـدِ

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

مِنْ عن يميني تارةً وأمامي

وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه (ص ١٧١)، وخزانة الأدب (١٠/ ١٥٨، ١٦٠)، والدرر (٢/ ٢٦٩، ٤/ ١٨٥)، وشرح التصريح (٢/ ١٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٣٨)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٥٠، ٣٠٥). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٥٥)، والأشباه والنظائر (٣/ ١٣)، وأوضح المسالك (٣/ ٥٧)، وجواهر الأدب (ص ٣٢٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٦٨)، وشرح المفصل (٨/ ٤٠)، ومغني اللبيب (١/ ١٤٩).

ويمنع الاتحاد مطلقاً في باب ظن وغيره إن أضمر الفاعل متّصلاً مفسّراً بالمفعول نحو: ظن زيداً قائماً، وزيداً ضرب. يريد: ظن نفسه، وضرب نفسه. فإن أضمر منفصلاً جاز نحو: ما ظن زَيْداً قائماً إلا هو، وما ظن زيدٌ[1] قائماً إلاّ إياه، وما ضرب زيداً إلاّ هو، وما ضرب زيدٌ إلاّ إياه.

[استعمــالات القــول وما تصرّف منه]

(ص): مسألة: يحكى بالقول، وتصريفه الجمل، وفي لفظ الملحونة خُلْف. ولا يلحق به معناه خلافاً للكوفيّة وابن عصفور.

وينصب مفرد كهـي مفعولاً. وقيل: نعت مصدر. ومراد لفظه خلافاً لقوم. ويحكى غيره مقدّراً متم جملة. وقد يضاف قول. وقائل إلى مَحْكِـيّ. ويغني عنه. وحذفه كثير. ويزاد، ويعمل كظن مطلقاً، لكن في لغة. وقيل: شرطها تضمن معناه. وبشرط الاستفهام فقط في لغة. وفي المشهور اتصاله، أو فصله بظرف أو معمول. قال الأكثر: أو أَجْنَبِـيّ. وكونه مضارعاً لمخاطب. قال ابن مالك: وحالاً. ومنع أبو حيّان والسّهيلـيّ. وألاّ يعدّى باللام لمعمول. وجوّزه السّيرافـي في ماض. والكوفية في أمر. فإن فُقِدَ شرطٌ فالحكاية. ويجوز معه بل يجب في: أتقول زيد منطلق، لمن بلغت عنه.

(ش): في القول وما تصرّف منه استعمالات:

أحدها: أن يحكى به الجمل نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا﴾ [المائدة: ٨٣]، ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٣٦]، ﴿۞ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا﴾ [الرعد: ٥] الآية. ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]. مقول لديهم: لا زكا مال ذي بخل.

والأصل: أن يحكى لفظ الجملة كما سمع.

ويجوز أن يحكى على المعنى بإجماع. فإذا قال زيد: «عمرو منطلق»، فلك أنْ تقول: قال زيد: «عمرو منطلق»، أو: «المنطلق عمرو».

فإن كانت الجملة ملحونةً حكيت على المعنى بإجماع فتقول في: قول زيد: عمرو قائمٍ بالجر، قال زيد: عمرو قائمٌ بالرفع.

وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان: صحح ابن عصفور المنع. قال: لأنهم إذا جوّزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزم في الملحونة.

---

(١) في الأصل: «زيداً»؛ والصواب ما أثبتناه.

وإذا حكيت كلام متكلّم عن نفسه نحو: انطلقت، فلك أن تحكيه بلفظه فتقول قال فلان: انطلقت، ولك أن تقول: قال فلان: انطلقَ، أو إنّه انْطَلَقَ، وهُوَ مُنْطلِق.

وهل يلحق بالقول في ذلك معناه: كناديت، ودعوت، وقرأت، ووصيت، وأوحى؟ قولان. أحدهما: نعم. وعليه الكوفيون نحو: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]. ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾ [القمر: ١٠] بالكسر. ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [إبراهيم: ١٣]. قرأت: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] واختاره ابن عصفور، وابن الصائغ، وأبو حيّان لسلامته من الإضمار.

والثاني: لا، وعليه البصريون. وقالوا: الجُمل بعد ما ذكر محكية بقول مضمر للتصريح به في: ﴿نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ﴾ [مريم: ٣، ٤]، ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ﴾ [هود: ٤٥]، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَـٰهُمْ قَالُوا۟ مَآ أَغْنَىٰ﴾ [الأعراف: ٤٨]. واختاره ابن مالك.

الثاني: أن ينصب المفرد، وهو نوعان. **أحدهما**: المؤدي معنى الجملة، كالحديث، والشعر، والخُطْبَة، كقلت حديثاً، وشعراً، وخطبة. ونصبه على المفعول به، لأنه اسم الجملة. والجملة إذَا حُكِيَتْ في موضع المفعول به، فكذا ما بمعناها. وقيل: على أنه نعت مصدر محذوف أي: قولاً.

الثاني: المراد به مجرّد اللفظ، وهو الذي لا يكون اسماً للجملة نحو: قلت كلمة. هذا ما ذهب إليه الزّجّاجِيّ، والزمخشريّ، وابن خروف، وابن مالك وجعلوا منه: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠] أي: يقول له الناس: إبراهيم، أي: يطلقون عليه هذا الاسم.

وذهب جماعة منهم ابن عصفور: إلى أنه لا ينصب بالقول، بل يحكى

أمّا المفرد غير ما ذكر فليس فيه إلاّ الحكاية على تقدير مُتِمّ الجملة كقوله:

٦١٢ ـ إذا ذُقْتُ فاها قلت طَعْمُ مُدَامَةٍ[1]

أي: طعمه طعم مُدَامة.

وقد يضاف لفظ: «قول»، ولفظ: «قائل» إلى الكلام المحكيّ، كما يضاف سائر

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

معتّقةٍ مما تجيءُ به التُّجُرْ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١١٠)، والدرر (٢/ ٢٧٠). وبلا نسبة في لسان العرب (٤/ ٨٩ ـ تجر).

المصادر والصفات كقوله:

٦١٣ ـ قَوْلُ يا للرجال يُنْهِضُ مِنّا   مُسْرِعِين الكُهولَ والشُّبّانا[١]

وقوله:

٦١٤ ـ وأجبت قائل كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ[٢]

وقد يغني القول عن المحكيّ به بأن يحذف لظهوره كقوله:

٦١٥ ـ لَنَحْنُ الأُلَى، قُلْتُمْ فأنّى مُلِئْتُمُ   بِرُؤْيَتِنا قبل اهتمامٍ بِكُمْ رُعْبا[٣]

أي: قلتم، نقاتلهم.

وقد يحذف «القول» دون المحكيّ به، وهو كثير حتّى قال: ومنه: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أي: فيقال لهم: أكفرتم.

الثّالث: أن يعمل عمل ظنّ، فينصب المفعولين، وذلك في لغة بني سليم مطلقاً. يقولون: قلت زيداً قائماً، من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية.

واختلف: هل يعملونه باقياً على معناه أو لا يعملونه حتى يُضَمّن معنى الظّنّ؟ على قولين: اختار ثانيهما ابن جِنّي. وعلى الأول الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط، واستدلوا بقوله:

٦١٦ ـ قالت وكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا   هذا وَربِّ البيت إسْرَائِينَا[٤]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٧١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٢٢).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حتى مللتُ وملّني عُوّادي

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٧١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٢٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٠٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٧٢).

(٤) ويروى: «هذا لعمر الله» مكان: «هذا وربّ البيت» والرجز بهذه الرواية لأعرابي في المقاصد النحوية (٢/ ٤٢٥). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٥٦)، والدرر (٢/ ٢٧٢)، وسمط اللآلي (ص ٦٨١)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٩)، ولسان العرب (١٣/ ٣٢٣ ـ فطن، و ٤٥٩ و ٤٦٠ ـ يمن)، والمعاني الكبير (ص ٦٤٦).

ويروى الرجز:

يقول أهل السوق لما جينا   هذا وربّ البيت إسرائينا

إذ ليس المعنى على ظننت.

وفي لغة جمهور العرب بشروط: تقدّم استفهام بالهمزة أو بغيرها من الأدوات. واتصاله به. وكونه فعلاً مضارعاً لمخاطب كقوله:

٦١٧ ـ متى تقولُ القُلُص الرَّواسِمَا يَحْمِلْنَ أُمّ قاسِمٍ وقَاسِمَا[1]

وقوله:

٦١٨ ـ عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي[2]

وحكى الكسائي: «أتقول للعميان عَقْلاً؟ أي: تظن».

فإن فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية بأن لا يتقدّم استفهام، أَوْ يُفْصَل بينه وبينه. نعم، يستثنى الفصل بالظرف، والمعمول، مفعولاً أو حالاً كقوله:

٦١٩ ـ أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدارَ جَامِعَةً
شَمْلِي بِهِم أم تقولُ البُعْدَ مَحْتُومَا[3]

وقوله:

٦٢٠ ـ أَجُهّالاً تقول بني لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهلينَا[4]

= وهو بهذه الرواية بلا نسبة في أمالي القالي (٢/ ٤٤)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٨)، وجمهرة اللغة (ص ٢٩٣).

(١) الرجز لهدبة بن خشرم في ديوانه (ص ١٣٠)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٣٦)، والدرر (٢/ ٢٧٣)، والشعر والشعراء (٢/ ٦٩٥)، ولسان العرب (١١/ ٥٧٥ ـ قول، و ١٢/ ٤٥٦ ـ فغم)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٢٧). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١٦٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٨٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٧).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا أنا لم أطعن إذا الخيلُ كرَّتِ

وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه (ص ٧٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٣٦)، والدرر (٢/ ٢٧٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٥٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٤١٨)، ولسان العرب (١١/ ٥٧٥ ـ قول)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٣٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٧٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٤)، ومغني اللبيب (ص ١٤٣).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٢٣٢)، وأوضح المسالك (٢/ ٧٧)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٧)، والدرر (٢/ ٢٧٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٨٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٦٩)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٩٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٣٨).

(٤) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في خزانة الأدب (٩/ ١٨٣، ١٨٤)، والدرر (٢/ ٢٧٦)، وشرح =

ونحو: أفـي الدار تقول زيداً؟ وأمحمداً تقول هنداً واصِلةً؟.

قال أبو حيّان: وكذا معمول المعمول نحو: أهنداً تقول زيداً ضارباً؟. وقيل: لا يضر الفصل مطلقاً، ولو بأجنبـيّ نحو: أأنت تقول زيداً منطلقاً؟ وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش. وكذا تتعيّن الحكاية في غير المضارع، والمضارع لغير المخاطب.

وذهب السِّيرافـيّ: إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع.

وذهب الكوفيّون: إلى جواز إعمال الأمر بشروطه أيضاً. وذكر ابن مالك لإعمال المضارع شرطاً خامساً، وهو أن يكون للحال لا للاستقبال. وأنكره أبو حيّان. وقال: لم يذكره غيره. وشرط السهيلـيّ ألاّ يعدّى الفعل باللام نحو: أتقول لزيد: عمرو منطلق، لأنه حينئذ يبعد عن معنى الظن، لأن الظن من فعل القلب، وهذا قول مسموع.

وإذا اجتمعت الشروط فالإعمال جائز، لا واجب، فتجوز الحكاية أيضاً مراعاةً للأصل نحو: أتقول: زيد منطلق، وكذا إعماله مطلقاً في لغة بنـي سليم جائز لا واجب.

[همـزة الـتّعـديــة]

(ص): مسألة: تدخل الهمزة على عَلِم، ورأى، فتنصب ثلاثة: أولها: الفاعل، وحكم الثاني والثالث باق، ومنع الأكثر: التعليق. وقوم: الإلغاء. وثالثها: إن لم يبْنَ للمفعول.

(ش): تدخل الهمزة المُسَمّاة بهمزة النقل، وهمزة التّعدية، على عَلِم ورأى المتعدِّيين لمفعولين، فتُعَدِّيهما إلى ثلاثة مفاعيل: أولها: الذي كان فاعلاً، وذلك أقصى ما يتعدّى إليه الفعل من المفعول به نحو: أعلمت زيداً عمراً قادماً، وأرأيت زيداً عمراً كريماً. وللثاني والثالث من هذه المفاعيل ما كان لهما في باب عَلِم، ورأى من جواز: الإلغاء، والتعليق، وغيرهما.

ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا سواء بنيت للفاعل أم للمفعول، وعليه ابن القوّاس، وابن أبـي الربيع، لأن مبنى الكلام عليهما، ولا يجيء بعد ما مضى الكلام على الابتداء.

ومنَعهما آخرون إن بنيت للفاعل وعليه الجُزُولـي، لما فيه من إعمالها في المفعول

= أبيات سيبويه (١/ ١٣٢)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٣)، وشرح المفصل (٧/ ٧٨، ٧٩)، والكتاب (١/ ١٢٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٢٩) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أمالي المرتضى (١/ ٣٦٣)، وأوضح المسالك (٢/ ٧٨)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٧)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٣٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٩٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٨)، والمقتضب (٢/ ٣٤٩).

الأول، وإلغائها بالنسبة إلى الأخيرين، وذلك تناقض، لأنه حكم بقوّة وضَعْفٍ معاً، بخلاف ما إذا بنيت للمفعول به. ومنع آخرون: التعليق دون الإلغاء، وعليه الأكثرون.

ومنع قوم: إلغاء أعلم دون أرى وعليه الشّلَوْبين، لأن أعلم مؤثر فلا يلغى كما لا تلغى الأفعال المؤثرة، وأرى بمعنى: أظن فوافقه في الإلغاء، كما وافقه في المعنى.

وردّ بأن أعلم وعلم أيضاً متوافقان في المعنى، فيلزم تساويهما في الإلغاء. وقد ورد السماع بإلغائهما، حكي: البركَةُ أعلمنا اللّهُ مع الأكابر، وقال الشاعر:

٦٢١ ـ وَأَنْتَ أراني اللّهُ أَمْنَعُ عاصِمٍ[1]

واستدل ابن مالك للتعليق بقوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ٧] الآية. وقول الشاعر:

٦٢٢ ـ حَـذَارِ فقـد نُبِّئْـتُ إنّـكَ لَلّـذي ... سَتُجْزَى بما تَسْعَى، فتسعد أو تشقى[2]

[جواز حذف هذه المفاعيل الثلاثة أو بعضها]

(ص): وحذفها، وأحدها لدليل جائز. وأما دونه فمنع سيبويه وابن الباذش وابن طاهر حذف الأول، والاقتصار عليه. وجوز الأكثر حذف الأول دونهما، أو هما دونه. والشّلوبين: حذفه دونهما. والجَرْمي: عكسه.

(ش): يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها لدليل كقولك لمن قال: أأعلمت زيداً بكراً قائماً: أعلمت.

وأمّا الاقتصار، وهو الحذف لغير دليل، ففيه مذاهب:

أحدها: وعليه الأكثر، منهم: المبرِّد، وابن كَيْسان، ورجّحه ابن مالك، وخطّاب: يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخَرَيْن، أو الآخرين بشرط ذكر الأول؛ كقولك: أعلمت كبشك سميناً بحذف المُعْلَم، أو أعلمت زيداً بحذف الثاني والثالث إن لم يَخْلُ الكلام من فائدة بذكر المُعْلَم به في الصورة الأولى والمُعْلَم في الثانية.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وأرأفُ مستكفًى وأسمحُ واهبِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٨٠)، والدرر (٢/ ٢٧٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٧٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٤٦).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٨١)، والدرر (٢/ ٢٧٧)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٤٧).

الثاني: وعليه سيبويه وابن الباذش، وابن طاهر، وابن خروف وابن عصفور: لا يجوز حذف الأول، ولا الاقتصار عليه، وحذف الآخرين، بل لا بد من الثلاثة، لأن الأول كالفاعل، فلا يحذف، والآخران كهما في باب ظن. وقد منع هؤلاء حذفهما فيه اقتصاراً.

الثالث: وعليه الشّلوبين: يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخرَيْن نحو: أعلمت كبشك سميناً، ولا يجوز حذف الآخَرَيْن دون الأوّل، ولا حذف الثلاثة، ولا حذف الأول وأحد الآخَرَيْن، ولا حذف أحد الآخرين فقط.

الرّابع: وعليه الجَرْمي. واختاره ابن القوّاس: يجوز حذف الآخَرَيْن فقط، لأنهما في حكم مفعولَيْ ظنّ، دون الأول، لأنه في حكم الفاعل.

[الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة]

(ص): وألحق سيبويه بأعلم: نَبّأ. واللّخمي: أنبأ، وعرف، وأشعر، وأدرى. والفرّاء: خبّر وأخبر. والكوفيّة والمتأخرون: حدّث. والأخفش وابن السراج: أظن، وأحسب، وأخال، وأزعم، وأوجد. وابن مالك وقوم: أرى الحُلْميّة، والحريريّ: علم. والجُرجاني: استعطى. وبعضهم: أكسى.

(ش): المجمع على تعديته إلى ثلاثة: أعلم، وأرى. وزاد سيبويه: نبأ كقوله:

٦٢٣ ـ ونبئت قيساً، ولم أَبْلُهُ ... كما زعموا خَيْر أَهْلِ اليَمَنْ[١]

وزاد ابن هشام اللّخميّ[٢]: أنبأ، وعرّف، وأشعر، وأدرى. وزاد الفرّاء في

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٧٥)، وتخليص الشواهد (ص ٤٦٧)، والدرر (٢/ ٢٧٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٥)، ومجالس ثعلب (٢/ ٤١٤)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٤٠). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١٦٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٥١). .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي الأندلسي السبتي. أديب، نحوي، لغوي. توفي سنة ٥٧٠ هـ. من تصانيفه: الفصول والمجمل في شرح أبيات الجمل، نكت على شرح أبيات سيبويه للأعلم، شرح مقصورة ابن دريد، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ولحن العامة. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ١٩، ٢٠)، وكشف الظنون (ص ٦٠٥، ١٢٧٠، ١٢٧٣، ١٣٤٥، ١٤٢٨، ١٥٤٨، ١٦٤١، ١٨٠٨)، وإيضاح المكنون (١/ ٢٩٩، ٢/ ٥٤٥)، وهدية العارفين (٢/ ٩٧).

«معانيه»[١]: خبَّر بالتشديد كقوله:

٦٢٤ ـ وَخُبِّرْتُ سوداءَ القُلوب مَرِيضةً[٢]

وقوله:

٦٢٥ ـ وما عليك إذَا خُبِّرْتِنِـي دَنِفاً[٣]

وزاد الكوفيون: حدّث. وتبعهم المتأخرون كالزمخشري وابن مالك. وقال أبو حيّان: وأكثر أصحابنا كقوله:

٦٢٦ ـ . . . . فَمَنْ حُدْ ـــدِثْتمُــوهُ لــه عَلَيْنــا العَــلاءُ[٤]

وزاد الحريري في شرح «اللمحة»[٥]: علّم المنقولة بالتضعيف. قال أبو حيّان: ولم توجد في لسان العرب متعدّية إلى ثلاثة.

---

(١) «معاني القرآن» للفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ. انظر: كشف الظنون (ص ١٧٣٠).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فأقبلتُ من أهلي بمصر أعودُها

وهو للعوام بن عقبة (أو عتبة) في الدرر (٢/ ٢٧٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٤٢). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٦٧)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٦٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٤١٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٣٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٢٥٢). ويروى: «سوداء الغميم» مكان: «سوداء القلوب».

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وغاب بعلكِ يوماً أن تعوديني

وهو لرجل من بني كلاب في الدرر (٢/ ٢٧٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٤٣). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٦٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٢٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٣).

(٤) من الخفيف، وتمامه:

أو منعتم ما تسألون . . . .

ويروى: «الولاءُ» مكان: «العلاءُ». وهو من معلقة الحارث بن حلزة في ديوانه (ص ٢٧)، وتخليص الشواهد (ص ٤٦٨)، والدرر (٢/ ٢٨٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٥)، وشرح القصائد السبع (ص ٤٦٩)، وشرح القصائد العشر (ص ٣٨٧)، وشرح المعلقات السبع (ص ٢٢٥)، وشرح المعلقات العشر (ص ١٢٢)، وشرح المفصل (٧/ ٦٦)، والمعاني الكبير (٢/ ١٠١١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٤٥). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٥٣).

(٥) «اللمحة»: مختصر في النحو لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ. وله شروح غير شرح الحريري. انظر: كشف الظنون (ص ١٥٦١).

وزاد ابن مالك: أرى الحُلْميّة كقوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٣].

وزاد الأخفش وابن السراج: أظنّ، وأحسب، وأخال، وأزعم وأوجد قياساً على أعلم، وأرى. ولم يسمع.

وزاد الجرجاني: استعطى. وزاد بعضهم: أكسى، فبلغت أفعال الباب تسعة عشر.

والجمهور منعوا ذلك، وأوّلوا المستشهد به على التّضمين، أو حذف حرف الجر، أو الحال.

(ص): وما بنـــي للمفعول فكَظَـنّ.

(ش): ما بنـي للمفعول من أفعال هذا الباب صار كظنّ، فما جاز في ظنّ جاز فيه. قال ابن مالك: إلا الاقتصار على المرفوع، فإنه غير جائز في ظنّ لعدم الفائدة، جائزٌ هنا لحصول الفائدة. وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين، فأغنى عن التصريح باستثباته.

الفاعل

(ص): الفاعل ونائبه.

الفاعل المفرّغ له عامِلٌ على جهة وقوعه منه، أو قيامه به.

(ش): لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر، وينشأ عنه نواسخ. ومن فعل وفاعل، وينشأ عنه النائب عن الفاعل ـ انحصرت العمد في ذلك. وقد تمّ الكلام على النوع الأول بما ينشأ عنه وهذا هو النوع الثاني.

فالفاعل ما أسند إليه عامل مُفَرّغ على جهة وقوعه منه، أو قيامه به.

فالعامل يشمل الفعل نحو: قام زيد، وما ضمّن معناه كالمصدر، واسم الفاعل والصّفة المشبّهة، والأمثلة[1]، واسم الفعل، والظرف، والمجرور. والمفرغ يخرج نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]. وقولنا على جهة وقوعه منه: كضَرَب زيد، وقيامه به: كمات زيدٌ.

[رافع الفاعل]

(ص): وزعم هشام: رافعه الإسناد. وقوم: شَبَهُهُ للمبتدأ. وخَلَفٌ: معنى الفاعليّة. وقوم: إحداثُهُ الفِعْلَ. والكسائي: كونه داخلاً في الوصف.

ونصب المفعول بخروجه. والجمهور: يجب تأخيره، وذكره.

ويحذف مع عامله، أو المصدر، أو فعل المؤنثة، أو الجماعة المؤكد.

ويقدّر في نحو: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم﴾ [يوسف: ٣٥] مُنَاسِبٌ.

(١) أي أمثلة المبالغة.

وقد يجر بـ«مِنْ» أو الباء الزائدة، وثعلب: في كفى. قال ابن الزّبير: إن كانت بمعنى: حسب.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: في رافع الفاعل أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور: أنه العامل المسند إليه من فعل، أو ما ضمّن معناه، كما فهم من الحدّ، لأنه طالب له.

الثاني: أَن رَافِعَهُ الإسناد أي: النِّسبة، فيكون العامل معنويّاً، وعليه هشام. ورُدّ بأنه لا يُعْدَلُ إلى جهل العامل معنويّاً إلاّ عند تعذّر اللفظيّ الصّالح، وهو هنا موجود.

الثالث: شَبَهُهُ بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر.

ورُدّ بأن الشبه معنويّ، والمعاني لم يستقرّ لها عمل في الأسماء.

الرابع: كونه فاعلاً في المعنى. وعليه خَلَفٌ[1]، كما نقله أبو حيّان. ورُدّ بقوله: مات زيد، وما قام عمرو.

الخامس: ذهب قوم من الكوفيين: إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل، كذا نقله ابن عمرون[2]. ونقل عن خَلَف: أنّ العامل فيه معنى الفاعلية.

الثانية: الصحيح، وعليه البصريون: أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله.

وجوّز الكوفية تقديمه نحو: زيد قام مستدلين بنحو قوله:

٦٢٧ ـ ما لِلْجِمَال مَشْيُها وَئِيدَا[3]

أي وئيداً مَشْيُها. وتأوّله البصريون على الابتداء، وإضمار الخبر الناصب: «وئيداً» أي: ظهر أو ثبت. وثمرة الخلاف تظهر في نحو: الزيدان، أو الزّيدون قام.

الثالثة: الصحيح أيضاً، وعليه البصريون أنه يجب ذكر الفاعل، ولا يجوز حذفه. وفرّقوا بينه وبين خبر المبتدأ بأنه كالصّلة في عدم تأثّره بعامل متلوّه، وكالمضاف إليه، فإنه

---

(١) هو خلف بن حيان الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ هـ. وقد تقدّم.

(٢) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعد بن عمرون المتوفى سنة ٦٤٩ هـ. وقد تقدم.

(٣) الرجز للزبّاء، في أدب الكاتب (ص ٢٠٠)، والأغاني (١٥/٢٥٦)، وأوضح المسالك (٢/٨٦)، وجمهرة اللغة (ص ٧٤٢، ١٢٣٧)، وخزانة الأدب (٧/ ٢٩٥)، والدرر (٢/ ٢٨١)، وشرح الأشموني (١/١٦٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٧١)، وشرح شواهد المغني (٢/٩١٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٧٩)، ولسان العرب (٣/٤٤٣ ـ وأد)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٨١). وللزبّاء أو للخنساء في المقاصد النحوية (٢/٤٤٨). وبعده: «أجندلاً يحملن أم حديداً».

يعتمد البيان، وكعجز المركب في الامتزاج بمتلوّه، ولزوم تأخيره. والخبر مباين للثلاثة. وهو معتمد الفائدة، لا معتمد البيان. وبأنّ من الفاعل ما يستتر، فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر.

وذهب الكسائي: إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر. ورجّحه السهيليّ وابن مضاء.

ويستثنى على الأول صُوَر يجوز فيها الحذف:

أحدها: مع رافعه تبعاً له. كقولك: زيداً لمن قال: مَنْ أكرم؟ والتقدير: أكرم زيداً، فحذف الفاعل مع الفعل.

ثانيها: فاعل المصدر يجوز حذفه نحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥].

ثالثها: فاعل فعل اثنين المؤنث، أو الجماعة المؤكّد بالنون نحو: ﴿ ۞ لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، فإنّ ضمير المخاطبة والجمع حُذِف لالتقاء الساكنين.

فإن قلت: قد ورد ما ظاهره الحذف في غير هذه المواضع المذكورة، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ﴾ [يوسف: ٣٥]. وقوله ﷺ: «لا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حينَ يَشْرَبُها وهُوَ مُؤْمِنٌ»(١) فالجواب: أنّ الفاعل فيه ضمير مقدّر راجع إلى ما دلّ عليه الفعل، وهو البداء في الآية لدلالة: «بدا»، والشّارب في الحديث لدلالة: «يشرب». ويقاس بذلك ما أشبهه.

الرابعة: قد يجر الفاعل «مِنْ» الزائدة نحو: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء: ٢] أي: ذِكْرٌ، أو الباء الزائدة نحو: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ [النساء: ٦]. والمحَلّ في الصورتين رفع، فيجوز الإتباع بالرفع والجرّ، مراعاة للمحلّ واللفظ. وغلبت زيادة الباء في فاعل كفى نحو: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥].

---

(١) جزء من حديث رُوي في الصحاح بطرق وأسانيد متعددة. ورواه البخاري في صحيحه (كتاب المظالم والغصب، باب النُّهْبى بغير إذن صاحبه، حديث رقم ٢٤٧٥) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن». ورواه أيضاً بالأرقام (٥٥٧٨، ٦٧٧٢، ٦٨١٠).

[تجـرّد عـامـل الفعـل]

(ص): ويجرّد عامله إن كان ظاهراً من علامة تثنية وجمع إلا في لغة: أكلوني البراغيث. وقيل: هو خبر مقدم. وقيل: الثاني: بدل.

(ش): إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر، فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات. ومن العرب مَنْ يلحقه الألف، والواو، والنون على أنها حروف دوالّ كتاء التأنيث، لا ضمائر. وهذه اللغة يسميها النحويون لغة: أكلوني البراغيث. ومنها قوله:

٦٢٨ - وقد أسلماه مبعدٌ وحميمُ[1]

وقوله:

٦٢٩ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاء النّخِيـ ـلِ أهلي، فكُلُّهُمُ أَلْوَمُ[2]

وقوله:

٦٣٠ - نُتِجَ الرّبِيعُ مَحَاسِناً أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ[3]

وقوله:

٦٣١ - بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ[4]

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تولّى قتال المارقين بنفسه

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ١٩٦)، وتخليص الشواهد (ص ٤٧٣)، والدرر (٢/ ٢٨٢)، وشرح التصريح (١/ ٢٧٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٨٤، ٧٩٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٦١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٠٦)، والجنى الداني (ص ١٧٥)، وجواهر الأدب (ص ١٠٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٠)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٢٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٩)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٦٧، ٣٧١).

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٤٨)، والدرر (٢/ ٢٨٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٧٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٦٣)، وأوضح المسالك (٢/ ١٠٠)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٦٢٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٨٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٩)، وشرح المفصل (٣/ ٨٧، ٧/ ٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٦٠).

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٠٢)، والدرر (٢/ ٢٨٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٧٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٢٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٦٠). وفي حاشية يسّ (١/ ٢٧٦): أنه نسب إلى أبي فراس الحمداني في ترجمته التي ضمها كتاب يتيمة الدهر.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ولكنْ ديافيٌّ أبوه وأمُّه =

ومن النحويين من جعلها ضمائر. ثم اختلفوا: فقيل: ما بعدها بدلٌ منها. وقيل: مبتدأ. والجملة السابقة خبر. والصحيح الأول، لنقل الأئمة أنها لغة، وعُزِيت لطيّىء وأزد شنوءة. وكان ابن مالك يسميها لغة «يتعَاقَبون فيكم مَلائِكَةٌ» وهو مردود، كما بينته في (أصول النّحو) وغيره.

[حذف عامل الفعل]

(ص): ويحذف لقرينة كأن يجاب به نفي، أو استفهام. ولا يقاس: «لِيُبْك يَزِيدُ ضَارِعٌ».

وقيل: يجوز إن أمن، وجوّز قوم: زيد عمراً، أي: «ليضرب» لدليل.

(ش): يجوز حذف عامل الفاعل لقرينة كأن يجاب به نفي أو استفهام، كـ«زيدٌ» في جواب: ما قام أحد، أو مَنْ قام؟.

ومما حذف فيه لعدم اللّبس قوله تعالى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧]، على قراءة بناء يُسَبَّحُ للمفعول، إذ التقدير يُسَبِّحُهُ رجالٌ لدلالة يُسَبَّحُ عليه. ومثله قول الشاعر:

٦٣٢ ـ لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لِخُصومَةٍ[1]

= وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٤٦)، والاشتقاق (ص ٢٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٧٤)، وخزانة الأدب (٥/ ١٦٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٩ ٧٣٧، ٧/ ٣٤٦)، والدرر (٢/ ٢٨٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٩١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٣٦، ٦٢٦)، وشرح المفصل (٣/ ٨٩، ٧/ ٧)، والكتاب (٢/ ٤٠)، ولسان العرب (٧/ ٣٢١ ـ سلط، و ٩/ ١٠٨ ـ دوف). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ١٥٠)، والخزانة (٧/ ٤٤٦، ١١/ ٣٧٣)، والخصائص (٢/ ١٩٤)، ورصف المباني (ص ١٩، ٣٣٢)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤٤٦)، ولسان العرب (١/ ٦٧ ـ خطأ).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومختبطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ

وهو للحارث بن نهيك في خزانة الأدب (١/ ٣٠٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٤)، وشرح المفصل (١/ ٨٠)، والكتاب (١/ ٢٨٨). وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٣٦٢). ولنهشل بن حريّ في خزانة الأدب (١/ ٣٠٣). ولضرار بن نهشل في الدرر (٢/ ٢٨٦)، ومعاهد التنصيص (١/ ٢٠٢). وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه (١/ ١١٠). ولنهشل أو للحارث أو لضرار أو لمزرد بن ضرار أو للمهلهل في المقاصد النحوية (٢/ ٤٥٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٤٥، ٧/ ٢٤)، وأمالي ابن الحاجب (ص ٤٤٧، ٧٨٩)، وأوضح المسالك (٢/ ٩٣)، وتخليص الشواهد (ص ٤٧٨)، وخزانة الأدب (٨/ ١٣٩)، والخصائص (٢/ ٣٥٣، ٤٢٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٧١)، =

أي: يبكيه ضارع.

واختلف في القياس على ذلك. فمنعه الجمهور. وجوّزه الجَرْمي. وابن جِنّي وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه. فلو قيل: يُوعَظُ في المسجد رجالٌ على معنى: يعظ رجال لم يجز لَصلاحية إسناد «يوعظ» إليهم، بخلاف يوعظ في المسجد رجال يزيدُ، فإنه يجوز لعدم اللّبس.

وأجاز بعض النحويين: زيد عمراً بمعنى لِيَضْرِبْ زيدٌ عمراً، إذا كان ثَمّ دليل على إضمار الفعل، ولم يلبس. ومنع ذلك سيبويه، وإن لم يلبس، لأن إضمار فعل الغائب هو على طريق التّبليغ. وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر، لأن المعنى: قل له: ليضرب، فكثر الإضمار، فرفض.

[الفصل بين الفعل وفاعله]

(ص): مسألة: الأصل أن يلي فِعْلَهُ. وقد يفصل بمفعول، لا إن ألبس خلافاً لابن الحاجّ في مقدّر الإعراب. أو كان ضميراً غير محصور. ويجب إن كان المفعولُ ضميراً. ويؤخر ما حصر منهما بإنّما، وكذا إلاّ خلافاً للكسائي مطلقاً. وللفرّاء، وابن الأنباري في حصر الفاعل. وحكم المتصل بضمير مرّ.

(ش): الأصل أن يلي الفاعل الفعل، لأنه منزّل منه منزلة الجزء.

ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو: ضرب عمراً زيد.

ويجب البقاء على الأصل إذا حصل لَبْس كأن يخفى الإعراب، ولا قرينة نحو: ضرب موسى عيسى، إذ لا دليل حينئذ على تعيّن الفاعل من المفعول. وهذا ما نصّ عليه ابن السّراج والجُزُولي والمتأخرون. ونازعهم في ذلك أبو العبّاس بن الحاجّ في نقده على «المقرّب»: بأن سيبويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية، وبأن في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لَبْس، ثم لا يقال بامتناعها كتصغير عُمَر، وعَمْرو، فإن اللفظ بهما واحد، ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما، مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء إجمال ما يتخاطبون به، لما لهم في ذلك من غرض، فلا يبعد لذلك جواز: ضرب موسى عيسى، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه، انتهى.

فإن كان قرينة معنويّة أو لفظيّة جاز وِفاقاً نحو: أكل الكمّثرى موسى، وأضنت سُعْدَى الحمّى، وضربت موسى سعدى، وضرب موسى العاقل عيسى.

= وشرح المفصل (١/ ٨٠)، والشعر والشعراء (ص ١٠٥، ١٠٦)، والكتاب (١/ ٣٦٦، ٣٩٨)، ولسان العرب (٢/ ٥٣٦ ـ طوح)، والمحتسب (١/ ٢٣٠)، ومغني اللبيب (ص ٦٢٠)، والمقتضب (٣/ ٢٨٢).

ويجب البقاء على الأصل أيضاً: إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور نحو: ضربت زيداً، وأكرمتك، لأن الفصل يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله.

ويجب الخروج عن الأصل: إذا كان المفعول ضميراً، والفاعل ظاهراً لما ذكر نحو: ضربنـي زيد.

ويجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً بإنما إجماعاً خوف الإلباس. وكذا بإلاّ على الأصحّ إجراء لها مجرى «إنما» نحو: إنما ضرب عمراً زيد، أي: لا ضارب له غيره. وقد يكون لزيد مضروب آخر. وإنما ضرب زيد عمراً، أي: لا مضروب له غيره، وقد يكون لعمرو ضارب آخر. وكذا: إنما ضرب زيداً أنا. وإنما ضربت زيداً أو إياك. وما ضرب عمراً إلاّ زيد. وما ضرب زيد إلاّ عمراً. وما ضرب زيد إلاّ أنا. وما ضربت إلا زيداً، أو إلاّ إيّاك.

وأجاز الكسائـيّ: تقديم المحصور بإلاّ فاعلاً كان أو مفعولاً لأمن اللبس فيه، بخلاف إنما. ومنه قوله:

٦٣٣ ـ فَمَا زادَ إلاّ ضِعْفَ ما بـي كَلاَمُها[١]

وقـولـه:

٦٣٤ ـ ولمّا أبـى إلاّ جِمَاحاً فُؤادُه[٢]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تزوّدت من ليلى بتكليم ساعةٍ

ويروى عجزه:

فما زادني إلاّ غراماً كلامُها

وهو للمجنون في ديوانه (ص ١٩٤)، والدرر (٢/ ٢٨٧)، وشرح التصريح (١/ ٢٨٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٨١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٢٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٨٦)، والدرر (٣/ ١٧٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٤٨). والبيت في ديوان ذي الرمة (ص ١٠٠٤) ورواية الصدر فيه:

تداويت من مـيّ بتكليمة لها

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولم يَسْلُ عن ليلى بمالٍ ولا أهلِ

وهو لدعبل بن علي الخزاعي في ملحق ديوانه (ص ٣٤٩)، والدرر (٢/ ٢٨١)، وشرح التصريح (١/ ٢٨٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٨٠). وللحسين بن مطير في ديوانه (ص ١٨٢)، وسمط اللآلي (ص ٥٠٢). ولابن الدمينة في ديوانه (ص ٩٤). ولمجنون ليلى في ديوانه (ص ١٨١). وبلا نسبة في أمالي القالي (١/ ٢٢٣)، وأوضح المسالك (٢/ ١٢١)، وتذكرة النحاة (ص ٣٣٤)، والحماسة البصرية =

وقـولـــه:

٦٣٥ ـ فلم يَدْرِ إلاّ اللَّه ما هَيَّجَتْ لَنَا[١]

وقـولـــه:

٦٣٦ ـ ما عاب إلا لئيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَم[٢]

وأجاز الفرّاء وابن الأنباري: تأخير الفاعل إن حصر المفعول. ومنَعا تقديمه إن حصر هو، لأن الفاعل إذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم، فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه، وهو النّية، بخلاف ما إذا كان هو المحصور، وقدّم فإنه يكون في رتبته، فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه.

وأمّا التقديم والتأخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول أو عكسه، فقد مَرّ في مبحث الضمير، فأغنى عن إعادته هنا.

= (٢/ ١٧٣)، والزهرة (ص ٨٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٢٩٢).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

عشيّة آناءُ الديار وشامُها

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٩٩٩)، والدرر (٢/ ٢٨٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٣١)، وتخليص الشواهد (ص ٤٨٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٩٣)، والمقرب (١/ ٥٥).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وما جفا قطُّ إلا جُبّأٌ بَطَلا

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٢٩)، وتخليص الشواهد (ص ٤٨٧)، وتذكرة النحاة (ص ٣٣٥)، والدرر (٢/ ٢٩٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٧)، وشرح التصريح (١/ ٨٤)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٩٠).

نائب الفاعل

(ص): مسألة: يحذف لِغَرَضٍ، كَعِلْم، وَجَهْل، وضَعة، ورفعة، وخوف، وإبهام، ووزن، وسجع، وإيجاز. فينوب عنه المفعول به فيما له. ويقام الثاني من باب: أعطى، إذْ لا لَبْس. ومنعه قوم.

وثالثها: إن كان نكرة، والأول معرفة.

ورابعها: قبيح، وظنّ، وأعلم خلافاً لقوم إن أُمن، أو لم يكن جملة، ولا ظرفاً. قيل: ولا نكرة. والأول أولى. لا ثاني اختار. وثالثَ أعلم على الصحيح فيهما.

(ش): قد يترك الفاعل لغرض لفظيّ، أو معنويّ كالعلم به نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦]، للعلم بأن فاعل ذلك هو الله. أو للجهل به، كسُرِق المتاع، أو تعظيم فَيُصان اسمه عن أن يقترن باسم المفعول كقوله: «مَنْ بُلِيَ منكم بهذه القَاذُورَاتِ»[١]. أو تحقيره، فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك: أُوذي فلان إذا عظّم أو حقّر من آذاه. أو خوف منه، أو خوف عليه، فيستر ذكره. أو قصد إبهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيّنه نحو: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم﴾ [النساء: ٨٦]،

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ. ورواه مالك في الموطأ (كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا، حديث رقم ١٢) عن زيد بن أسلم: أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ، فدعا له رسول الله ﷺ بسوط. . . وفيه: قال ﷺ: «أيها الناس، قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله؛ من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله. . . الخ». وعلى هذه الرواية لا شاهد في الحديث.

﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا ﴾ [المجادلة: ١١]. أو إقامة وزن الشعر كقوله:

٦٣٧ ـ وإذا شَـرِبْـتُ فـإنّنِـي مُسْتَهْلِـكٌ   مـالـي، وعِـرْضـي وافِـرٌ لم يُكْلَمِ(١)

وأصلاح السجع نحو: «من طابت سريرتُه، حُمِدت سيرتُه». أو قَصْد الإيجاز نحو: ﴿ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ ﴾ [الحجّ: ٦٠]. فينوب عنه المفعول به فيما له من رفع، وعُمْدِيّةٍ، ووجوب تأخير، وامتناع حذف. وينزلُ منزلة الجزء.

فإن كان الفعلُ مِمّا يتعدّى لأكثر من واحد، فإن كان من باب أعطى، ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول أقوال: **أصحّها**، وعليه الجمهور الجواز إذا أمن اللبس نحو: أُعْطِيَ درهمٌ زيداً. والأحسن إقامة الأول. والمنع إذا لم يؤمن ويتعين الأول نحو: أعطى زيدٌ عمراً، إذ لا يدرى لو أقيم الثاني، هل هو آخذ أو مأخوذ؟.

والثاني: المنع مطلقاً.

والثالث: المنع إن كان نكرة، والأول معرفة، لأن المعرفة بالرفع أولى قياساً على باب كان. وعزاه أبو ذرّ الخشني(٢) للفارسيّ.

والرابع: أنه قبيح حينئذ، أي إذا كان نكرة والأول معرفة، فإن كان معرفة كالأول كانا في الحسن سواء وعُزِي للكوفيين.

وإن كان من باب ظن أو أعلم ففيه أيضاً أقوال:

أحدها: الجواز إذا أمن اللبس، ولم يكن جملة ولا ظرفاً مع أن الأحسن إقامة الأول نحو: ظُنَّتْ طالعةٌ الشمسَ. وأُعْلِم زيداً كبشُك سميناً.

والمنع إن ألبس نحو: ظنّ صديقك زيداً، أو أعلم بشراً زيد قائماً، أو كان جملة أو ظرفاً نحو: ظن في الدار زيداً. وظن زيداً أبوه قائم. وأعلم زيداً غلامك في الدار. وأعلم زيداً غلامك أخوه سائر. وهذا ما صححه طلحة، وابن عصفور، وابن مالك.

والثاني: المنع مطلقاً، وتعيّن الأول، لأنه مبتدأ في الأصل، وهو أشبه بالفاعل. فكان بالنيابة عنه أولى. وهذا ما اختاره الجُزولي والخضراوي.

والثالث: الجواز بالشروط السابقة، وبشرط ألا يكون نكرة، فلا يجوز: ظُنَّ قائمٌ زيداً. قال أبو حيّان: فإن عدم المفعول الأول، ونصبت الجملة، فمقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو: أعلم أيهم أخوك، وصرح به السِّيرافي والنّحاس. ومنعه الفارسيُّ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو من معلقة عنترة في ديوانه (ص ٢٠٦)، والأغاني (٩/ ٢١٢)، والدرر (٢/ ٢٩١)، والشعر والشعراء (١/ ٢٠١، ٢٥٩).

(٢) تقدم التعريف به. وهو مصعب بن محمد بن مسعود المتوفى سنة ٦٠٤ هـ.

وإن كان من باب: اختار، ففيه قولان: أصحهما كما قال أبو حيّان، وعليه الجمهور: تعيّن الأول. وهو ما تعدّى إليه بنفسه. وعليه الجمهور. وامتناع إقامة الثاني نحو: اختير زيدٌ الرِّجَالَ. وبه ورد السّماعُ. قال:

٦٣٨ ـ ومِنّا الذي اخْتِير الرِّجالَ سَمَاحةً[1]

وجوّز الفرّاء وابن مالك: إقامة الثاني نحو: اختير الرجالُ زيداً. وأشار أبو حيّان: إلى أن الخلاف مبنـيّ على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح، لأن الثاني هنا على تقدير حرف الجر. وأمّا الثالث من باب: أعلم، فلا يجوز إقامته. وقال الخَضْراويّ وابن أبـي الرّبيع: بالاتّفاق. لكن قال أبو حيّان: ذكر صاحب «المخترع»[2]: جوازه. وعن بعضهم بشرط ألاّ يلبس نحو: أُعِلم زيداً كبشُك سَمِينٌ. وهو مقتضى كلام التسهيل. وجزم به ابن هشام في الجامع.

[إقامة غير المفعول به مع وجوده]

(ص): فإن فُقِدَ. قال الكوفية والأخفش أَوْ لا. قيل: أو تأخر فمصدر متصرف، لا لتوكيدٍ، ولو مضمراً دلّ عليه غير العامل. قيل: أو هو، لا صفته خلافاً للكوفية، أو ظرف مختَصّ متصرّف. وفي غيره ومقدّر وصفته خُلْف. أو مجرور بزائد، وكذا غيره. وقال هشام: النائب ضمير مبهم. والفرّاء: الحرف. وابن دُرُستويه، والسّهيلي، والرّندي[3]: ضمير المصدر. فعلى الأصحّ لا يقدم. والجمهور لا يقام مفعول له، وتمييز. ويخيّر في مصدر وغيره. وقدمه ابن عصفور. «وابن مُعْطٍ»: المجرور. وأبو حيّان: المكان. وهو المختار. وينصب غير النائب بتعدية. وقيل: بالأصل.

(ش): اختلف هل تجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟ على قولين: أحدهما: لا، وعليه البصريون، لأنه شريك الفاعل. والثاني: نعم، وعليه الكوفيون والأخفش

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَجُوداً إذا هبّ الرياحُ الزعازعُ

وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٤١٨)، والأشباه والنظائر (٢/ ٣٣١)، وخزانة الأدب (٩/ ١١٣، ٥/ ١١٥، ١٢٣، ١٢٤)، والدرر (٢/ ٢٩١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٢٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٢)، والكتاب (١/ ٣٩)، ولسان العرب (٤/ ٢٦٥ ـ خير). وبلا نسبة في شرح المفصل (٨/ ٥١)، والمقتضب (٤ج٣٣٠).

(٢) «المخترع في القوافي» لأبـي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٩ هـ. انظر: كشف الظنون (ص ١٦٢٥).

(٣) تقدمت ترجمته. وهو أبو علي عمر بن عبد المجيد المتوفى سنة ٦١٦ هـ.

وابن مالك، لوروده. قرأ أبو جعفر: ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[(١)] [الجاثية: ١٤]. وقرأ عاصم: «نُجِّي المؤمنين»[(٢)] [الأنبياء: ٨٨] أي: النّجاء. وقال الشاعر:

٦٣٩ ـ لَسُبَّ بذلك الجِرْوِ الكِلَابا[(٣)]

وقـــال:

٦٤٠ ـ لم يُعْنَ بالْعَلْياءِ إلاّ سَيِّدَا[(٤)]

قال أبو حيّان: ونقل الدّهان: أن الأخفش شرط في جواز ذلك تأخّر المفعول به في اللفظ. فإن تقدّم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به.

قال ابن قاسم: فالمذاهب على هذا ثلاثة. فإن جوّزناه أولاً ولكن فقد المفعول به جاز إقامة غيره من مصدر، أو ظرف، أو مجرور.

---

(١) أي «لِيُجْزى» على البناء للمفعول. والقراءة في مصاحفنا: «لِيَجْزِي». وقال أبو حيان في البحر المحيط (٨/ ٤٥): «قرأ الجمهور: لِيَجْزِي الله... وشيبة وأبو جعفر بخلاف عنه بالياء مبنيّاً للمفعول، وقد روي ذلك عن عاصم. وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول على أن يقام المجرور وهو بما وينصب المفعول به الصريح وهو قوماً، ونظيره: ضرب بسوط زيداً، ولا يجيز ذلك الجمهور؛ وخرّجت هذه القراءة على أن يكون بني الفعل للمصدر، أي: وليجزي الجزاء قوماً. وهذا أيضاً لا يجوز عند الجمهور؛ لكن يتأول على أن ينصب بفعل محذوف تقديره: يجزي قوماً، فيكون جملتان إحداهما ليجزي الجزاء قوماً، والأخرى يجزيه قوماً».

(٢) في قراءة «نجي» بنون واحدة ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه فعل ماض، وسكن الياء إيثاراً للتخفيف، والقائم مقام الفاعل المصدر، أي النجاء، وهو ضعيف من وجهين: أحدهما: تسكين آخر الماضي، والثاني: إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصحيح.

والوجه الثاني: أنه فعل مستقبل قلبت منه النون الثانية جيماً وأدغمت. وهو ضعيف أيضاً.

والثالث: أن أصله «نُنَجي» بفتح النون الثانية؛ ولكنها حذفت كما حذفت التاء الثانية في «تظاهرون». وهذا ضعيف لوجهين: أحدهما: أن النون الثانية أصل، وهي فاء الكلمة، فحذفها يبعد جدّاً. والثاني: أن حركتها غير حركة النون الأولى، فلا يستثقل الجمع بينهما، بخلاف «يتظاهرون». انظر: إعراب القرآن للعكبري (٢/ ١٣٦).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

ولو ولدتْ قفيرةُ جرو كلبٍ

وهو لجرير في خزانة الأدب (١/ ٣٣٧)، والدرر (٢/ ٢٩٢)، ولم أقع عليه في ديوانه. وهو بلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٩٧)، وشرح المفصل (٧/ ٧٥).

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٣)، والدرر (٢/ ٢٩٢)، وشرح التصريح (١/ ٢٩١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٥٢١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٥٠)، وتخليص الشواهد (ص ٤٩٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٨٤)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٥٩).

وشرط المصدر أن يكون متصرّفاً بخلاف: سُبْحان الله، ومَعاذَ الله، لالتزام العرب فيه النصب. وألاّ يكون للتأكيد بخلافه في: قام زيدٌ قياماً لعدم الفائدة، إذ المفهوم منه حينئذ غير المفهومن من الفعل.

وسواء في الجواز الملفوظ به نحو: سِير سيرٌ شديدٌ، والمضمر الذي دلّ عليه غير الفعل العامل نحو: بلى سِيرَ لمن قال: ما سِيرَ سيرٌ شديدٌ، فالنائب ضمير في «سير» مدلول عليه بغير «سير»، وهو القول المذكور. فإن كان مدلولاً عليه بالفعل كقولك: جُلِس، وضُرِب. وأنت تريد؛ هو: أي: جُلوس وضَرْبٌ لم يجز. قال أبو حيّان: وفي كلام ابن طاهر إشعار بجوازه.

ولا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف. فلا يقال في سِيرَ سيرٌ حثيثٌ: سِير حثيثٌ، بل يجب نصبه. وأجازه الكوفيون.

وشرط الظرف: أن يكون مختصّاً بخلاف غيره. فلا يقال في سرت وقتاً، وجَلَستُ مكاناً: سِير وقتٌ، وجُلِس مكانٌ، لعدم الفائدة. ويجوز: سِيرَ وقتٌ صَعْبٌ، وجُلِسَ مكانٌ بعيد. وأن يكون متصرِّفاً بخلاف ما لزم الظرفية كسحَر وثَمَّ، وعند، لأن نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية.

وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرّف نحو: سِيرَ عليه سَحر، وجُلِس عِنْدك.

ولا يجوز أيضاً نيابة الظرف المنويّ. وجوّزه ابن السراج كالمصدر.

وفي نيابة صفة الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر. فالبصريّون على المنع. والكوفيون على الجواز.

وأما المجرور فإن جرّ بحرف زائد فلا خلاف في إقامته، وأنه في محل رفع نحو: أحد في قولك: ما ضرب من أحد. فإن جر بغيره، فاختلف على أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو: سير بزيد كما لو كان الجار زائداً.

والثاني: وعليه ابن هشام: أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعل ضميراً مبهماً ليتحمل ما يدلّ عليه الفعل من مصدر، أو ظرف مكان، أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدها.

والثالث: وعليه الفرّاء: النائب حرف الجرّ وحده، وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في: زيد يقوم في موضع رفع.

قال أبو حيّان: وهذا مبنيّ على الخلاف في قولهم: مُرّ زيدٌ بعمرو.

فمذهب البصريين: أن المجرور في موضع نصب، فإذا بني للمفعول كان في موضع رفع.

ومذهب الفرّاء: أن حرف الجر في موضع نصب، فلذا ادّعى أنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع.

والرابع: وعليه ابن دُرُستويه، والسّهيلـيّ، والرّنديّ: أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: سير هو، أي السّير، لأنه لو كان المجرور هو النائب لقيل: سِيرَتْ بهند، وجُلِسَتْ في الدار، ولكان إذا قدّم يصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل، وذلك لا يتصور في المجرور.

ورُدّ بأن العرب تصرّح معه بالمصدر المنصوب نحو: سير بزيد سيراً، فدلّ على أنه النائب.

وأجيب عن ترك التأنيث بأنه نظير: كفى بهند فاضِلةً، فإنها فاعل قطعاً، ولا يؤنّث (كفى).

وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللفظـيّ.

ويتفرع على هذا الخلاف: جواز تقديمه نحو: بزيد سير. فعلى الأصحّ لا يجوز. وكذا على الثالث. وعلى الرابع يجوز وبه صرح السّهيلـيّ، وابن أصبغ[1]. وكذا على الثاني.

قال أبو حيّان: ولم يذهب أحد: إلى أنّ الجار والمجرور معاً النائب فيكونان في موضع رفع.

وإذا اجتمعت هذه الثلاثة: المصدر، والظرف، والمجرور، فأنت مخيّر في إقامة ما شئت. هذا مذهب البصريين. وقيل: يختار إقامة المصدر نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ﴾ [الحاقة: ١٣]. وعليه ابن عصفور.

وقيل: يختار إقامة المجرور، وعليه ابن معط. وقيل: يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان. ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف، والمصدر في الفعل دلالة عليه، فلم يكن في إقامته كبير فائدة. وكذا ظرف الزمان، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معاً بجوهره، بخلاف المكان، فإنما يدلّ عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به، فهو أشبه به من المذكورات، فكان أولى بالإقامة.

---

(١) لعله إبراهيم بن عيسى بن أصبغ الأزدي أبو إسحاق، من أهل قرطبة. توفي سنة ٦٢٧ هـ. أملى على قول سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية» عشرين كراساً. انظر: الأعلام للزركلي (٥٦/١).

وإذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة، أقيم أحدها ونصب الباقي بتعدّي الفعل المبنيّ للمفعول إليه عند سيبويه والجمهور. وقيل: لا ينتصب به، وإنما هو منصوب بفعل الفاعل لما بني الفعل للمفعول في: أعطيت زيداً درهماً، بقي «درهماً» منصوباً على أصله بفعل الفاعل. واختاره الزمخشري.

وذهب الفرّاء وابن كَيْسان: إلى أنه منصوب بفعل مقدّر أي: وَقَبِل، أو: أخذ.

وذهب الزّجّاجي: إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسمّ فاعله كما في: كان زيد قائماً.

ولا تجوز نيابة المفعول له إذا كان منصوباً باتفاق.

وفي المجرور بحرف قولان: أحدهما: لا، بناءً على أن المجرور لا يقام، ولأنه بيان لعلّة الشيء. وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه. وهذا ما صحّحه الفارسيّ وابن جنّيّ. وقيل: يجوز بناءً على جواز إقامة المجرور.

ولا يجوز أيضاً إقامة التمييز. وجوّزه الكسائي وهشام، فيقال في امتلأت الدار رجالاً: امْتُلِىء رجالٌ. وحكي: «خُذْه مطيوبةً به نفسي».

قال أبو حيّان: لا يقام في هذا الباب مفعول له ولا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لأنها لا يتسع فيها بخلاف المصدر.

(ص): ويقام في كان. قيل: ضمير المصدر. وقيل: ظرف أو مجرور معمول. وعليهما يحذف جزآها. وجوّز الفراء إقامة الخبر المفرد. وكُيِنَ يقام. وجعل يفعل فارغاً. والكسائي بنيّة المجهول. وفي اللازم ضمير مصدر أو مجهول، أو فارغ أقوال.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: إذا جوّزنا بناء كان للمفعول، فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع: فقيل: ضميرُ مصدرها، ويحذف الاسم والخبر. وعليه السّيرافي، وابن خروف.

وقيل: ظرف أو مجرور معمول لها بناءً على أنها تعمل فيهما، ويحذف الاسم والخبر أيضاً. وعليه ابن عصفور. وجوّز الفرّاء إقامة الخبر المفرد نحو: كُيِنَ قائم في: كان زيد قائماً، وجوّز أيضاً إقامة الفعل في: كان زيد يقوم أو قام. فيقال: كين يُقام أو قِيم، ولا يقدّر في الفعل شيء.

وجوّزه أيضاً في «جَعَلَ» من باب المقاربة، فيقال: جُعِل يفعل كذلك، من غير تقدير في الفعل. ووافقه الكسائي في البابين إلا أنه يقدر في الفعل ضمير المجهول. والبصريون على المنع مطلقاً.

الثانية: إذا بنـي الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال:

أحدها: ضمير المصدر كجُلس أي الجلوس. وعليه الزّجاجـي وابن السِّيد. قال أبو حيّان: ويجعل فيه اختصاص، أي: الجلوس المعهود.

الثاني: ضمير المجهول، وعليه الكسائـي وهشام، لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر، أو الوقت، أو المكان، فلم يعلم أيّها المقصود، فأضمر ضمير مجهول.

الثالث: أنه فارغ لا ضمير فيه، وعليه الفرّاء.

(ص): مسألة: **لا يكون الفاعل ونائبه جملة، وثالثها: يجوز إن كان قلبيّاً وعلّق.**

(ش): اختلف في الإسناد إلى الجملة. على مذاهب أصحّها: المنع، فلا يكون فاعلاً، ولا نائباً عنه.

والثاني: الجواز لوروده في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾ [يوسف: ٣٥]. فأجازوا يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم عمرو؟. وأجيب: بأن الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من «بدا»، أو ضمير السّجن المفهوم من الفعل.

والثالث: يجوز أن يقع فاعلاً أو نائباً عنه بفعل من أفعال القلوب إذا علّق نحو: ظهر لي: أقام زيد أم عمرو؟ وعلم أقام بكرٌ أم خالد؟ بخلاف نحو: يسرّنـي خرج عبد الله، فلا يجوز. ونسب هذا لسيبويه.

الفعل المضارع المجرّد من الناصب والجازم

(ص): **المضارع يرفع إذا تجرّد من ناصب وجازم. وهو رافعه عند الفرّاء وابن مالك، وابن الخبّاز. وقيل: تعرّيه من العوامل اللفظية مطلقاً. وقيل: الإهمال. وقيل: نفس المضارعة. وقيل: السبب الذي أوجب إعرابه. وقال البصريّة: وقوعه موقع الاسم. والكسائي: الزوائد.**

(ش): لما انقضى الكلام في مرفوعات الأسماء خُتِمتْ بالمرفوع من الأفعال وهو الفعل المضارع حَالَ تجرّدِهِ من الناصب والجازم.

وفي عامل الرفع فيه أقوال:

أحدها: نفس التّجرّد، والتّعري من الناصب والجازم، فهو معنويّ. وهو رأي الفرّاء. واختاره ابن مالك. وقال: إنه سالم من النّقْضِ. ونسبه لحذّاق الكوفيين. واختاره أيضاً ابن الخبّاز.

والثاني: وقوعه موقع الاسم فهو معنويّ أيضاً. وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين. وقال ابن مالك: إنه منتقض بنحو: هلاّ تفعل، وجعلت أفعل، وما لك لا تفعل، ورأيت الذي يفعل. فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها.

والثالث: وعليه الكسائي: أنه ارتفع بحروف المضارعة، فيكون عامله لفظياً.

والرابع: أنه ارتفع بنفس المضارعة. وعليه ثعلب.

قال أبو حيّان: في الرافع للفعل المضارع سبعة أقوال:

أحدها: أنه التعرّي من العوامل اللفظية مطلقاً. وهو مذهب جماعة من البصريين. وعزي في (الإفصاح) للفرّاء والأخفش.

والثاني: التجرّد من الناصب والجازم، وهو مذهب الفرّاء.

والثالث: وهو قول الأعلم: ارتفع بالإهمال. وهو قريب من الذي قبله. وهو على المذاهب الثلاثة عَدَمِـيّ.

والرابع: وعليه جمهور البصريين: أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم، فإنّ «يقوم» في نحو: زيد يقوم وقع موقع «قائم». وذلك هو الذي أوجب له الرفع.

والخامس: وهو مذهب ثعلب: أنه ارتفع بنفس المضارعة.

والسادس: أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب، لأن الرفع نوع من الإعراب. وهو على هذه المذاهب الثلاثة ثبوتـيّ معنويّ.

والسابع: وهو مذهب الكسائي: أنه ارتفع بحروف المضارعة، فأقوم مرفوع بالهمزة، ونقوم مرفوع بالنون، وتقوم مرفوع بالتاء، ويقوم مرفوع بالياء. وهو على هذا لفظـيّ.

قال أبو حيّان: ولا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقـي.

(ص): **خاتمة: أثبت بعضهم الرفع بالمجاورة. والأعلم بالإهمال في نحو: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، وابن عصفور: يرفع العدد المجرّد المتعاطف. فإن حذف العاطف وقف. وجوّز سيبويه إشمام واحدٍ الضمّة. ونقل همز أربعة إلى ثلاثة. ومنعهما غيره.**

(ش): فيه ثلاثة أنواع من المرفوعات على قول ضعيف:

أحدها: . . . .(١).

والثاني: الرفع بالإهمال: أثبته الأعلم، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، فارتفع «إبراهيم» عنده بالإهمال من العوامل، لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه، فبقـي مهملاً. والمهمل إذا ضمّ إلى غيره ارتفع نحو: واحدٌ، اثنان.

وسائر الناس أنكروا ذلك. وخرَّجوا الآية على غيره. فمنهم من خرَّجها على أنه مفعول صريح ليقال، فيكون من حكاية لفظ المفرد، وكأنه قال: يطلق عليه هذا اللفظ.

ومنهم من قال: إنه منادى حذف منه حرف النّداء، أي: يا إبراهيمُ، ومنهم من قال: هو خبر مبتدأ محذوف، أي: يقال له: أنت إبراهيم. فعلى هذين يكون من حكاية الجمل.

الثالث: قال ابن عصفور: يرفع الاسم إذا كان لمجرّد عدد، وكان معطوفاً على غيره، أو معطوفاً عليه غيره، ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ، ولا في التقدير نحو: واحد،

---

(١) موضع النقط بياض في الأصل. ويستفاد من المتن أن النقص هو: «الرفع بالمجاورة» وما يليه من الشرح.

واثنان، وثلاثة، وأربعة. فإن عَرِي من العاطف كان موقوفاً نحو: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة: كأنّ التركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمّة، والصحيح أن هذه ليست حركة إعراب، لكونها لا عن عامل.

تم الجزء الأول، ويليه الجزء الثاني
وأوله: «الكتاب الثاني: في الفضلات»

فهرس المحتويات

الكتاب الأول
في العمد











